المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

٢٠١٢ - ٦٥٠٥

شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ

للإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيْنِيّ الغرناطيّ
المتوفى سنة (٧٧٩ هـ)

(السَّفَرُ السَّابِعُ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد

الطَّالِب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم

إشراف

الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشَّاعِر

المجلد الثاني

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[باب عمل المصدر]

٦١٨ - وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا	بِأَنَّ وَفِعْلٍ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا
٦١٩ - كَسَرَنِي ضَرْبٌ مَعِيدٌ عَمْرًا	وَسَاءَنِي إِغْضَابٌ عَمْرٍو بَكْرًا
٦٢٠ - يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ	وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ
٦٢١ - وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا	كَالضَّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا ضَعُفَا
٦٢٢ - وَكُلُّ مَصْدَرٍ فِي الْأَسْمِ قَدْ عَمِلَ	مَعْمُولُهُ أُخْرَ إِذْ بِهِ وَصِلَ

الكلام على هذه الآيات في المصدر، وقد تقدم الكلام أول الكتاب^(١) هل الفعل مشتق منه؟ أو هو مشتق من الفعل^(٢)؟ وسيأتي الكلام على أبيته^(٣).

والكلام في هذه الآيات على إعماله. وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسام:

١ - قسم لا يعمل اتفاقاً، وهو الذي لا يُقدَّرُ بحرفٍ مصدرٍ مع الفعل، ولا هو بدلٌ من لفظِ الفعل.

٢ - وقسم فيه خلاف، وهو الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل.

٣ - وقسم لا خلاف في إعماله، وهو ما يُقدَّرُ مع الفعل بحرفٍ مصدرٍ، وفيه خلافٌ شاذٌ لبعض الكوفيين أنه لا يعمل.

ولتتكلّم على هذه الأقسام:

(١) انظر السفر الأول ١٤٣/١ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه).

(٢) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين تُنظر في: الإنصاف ٢٣٥/١، والتبيين ص: ١٤٣، واتلاف النصرة ص: ١١١.

(٣) وتقع في القسم الأخير من الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:

٩٢٠ - الْقَوْلُ فِي أَبِيهِ الْمَصَادِرِ وَفِعْلُهَا الْمَشْتَقُّ مِنْهَا الْمَصَادِرِ

أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ؛

فهو قسمان: الأول: أن يُسْتَعْمَلَ المصدرُ استعمالَ الأسماء، فلا يُلْحَظُ فيه كونه نائباً عن فعلٍ، ولا مقدراً بأن والفعل كقولك: أعجبتني العلم، وساءني الجهل، فـ«العلم» و«الجهل» هنا قد استُعْمِلَا استعمالَ الأسماء، فلم يُلْحَظْ فيهما العلاجُ، ولا كونهما في محل شيءٍ، فلا فرقَ بين قولك: أعجبتني زيدٌ، وأعجبتني العلمُ، ولا بين ساءني زيدٌ، وساءني الجهلُ .

الثاني: أن يَتَّصِبَ بفعله أو بمعناه، / بشرط ألا ينوبَ عن الفعل كقولك: [١٢١/ب]

ضربتُ ضرباً، وقامَ انتصاباً، فـ«ضرباً» و«انتصاباً» لا يعملان باتفاق؛ لأنه إنما جيءَ بهما لمجردِ تأكيدِ الفعل لا للعمل، والعملُ هنا إنما هو للفعل، فإذا قلت: ضربتُ ضرباً زيداً، فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«ضربتُ» لا بـ«ضربٍ» وكذلك إذا قلت: قام انتصاباً زيدٌ، فـ«زيدٌ» فاعلٌ بـ«قام» لا بـ«انتصاباً» .

واحترزنا بقولنا: «غير نائب عن الفعل» عن قولك: ضرباً زيداً، فإنَّ ضرباً هنا منصوبٌ بفعله، وهو مع ذلك عاملٌ لنيابته عن الفعل، فليس كلُّ مصدرٍ منصوبٍ بفعله لا يعملُ، بل يُسْتثنى منه النائبُ عن الفعل، وسيأتي الكلامُ على ذلك .

ويجري مَجْرَى المصدرِ المؤكِّدِ في عدمِ العملِ ما كان لبيانِ العددِ نحو: ضربتُ ثلاثَ ضرباتٍ، أو مختصاً كضربته ضرباً شديداً، أو الضربَ الذي تعلمُ، وكذلك: عادَ القَهْقَرَى، وأتيتُهُ رَكْضاً، إلا ما جاء من المختص على طريق التشبيه، فإنه يعملُ كقولك: ضربتُ ضربَ الأميرِ اللصِّ، لأنه هنا يُقدَّرُ بأن والفعل، التقديرُ: ضربته ضرباً مثل أن ضربَ الأميرِ اللصِّ .

ولابنِ الحَبَّازِ^(١) هنا نَقْلٌ غريبٌ: أنَّ مثالَ «أتيتُهُ رَكْضاً» إنَّ قدرتهُ بمعنى اسمِ

(١) قال - رحمه الله - : «مسألة غريبة: تقول: أتيتُهُ رَكْضاً، فإن فرغت على قول البصريين، وهو أن رَكْضاً في موضع رايض، جاز إعماله، تقول: أتيتُهُ رَكْضاً فَرَسِي؛ أي: رايضاً فَرَسِي، وإن فرغته على قول الكوفيين وهو أن التقدير: أركضُ رَكْضاً - وبه قال أبو علي في الإيضاح - لم يُجْزَ إعماله؛ لأنه يكون كقولك: ضربتُ ضرباً زيداً» النهاية في شرح الكفاية لوجه (١٩٩).

فاعِلٌ أي: رَاكِضًا، جاز أن يَعْمَلَ، فتقول: أتيتُهُ رَكُضًا فَرَسِي، وإن قُدِّرَ بفعلٍ مضمَرٍ أي: أَرَكُضُ رَكُضًا، لم يَجْزُ إعمالُهُ .

وأما القِسْمُ الثاني:

وهو الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل، فالكلامُ عليه من أوجهٍ:
الأول: اختلفوا في إعمالِهِ؛ فذهبَ الأَخْفَشُ والزَّجَّاجُ^(١) والفارسيُّ^(٢) أنه يَنْصِبُ ما بعده^(٣)، فإذا قلتَ: ضَرَبًا زيدًا، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرَبٍ» لأنَّ العَرَبَ جعلتُهُ بدلاً من الفعل، فيعملُ عَمَلَهُ، وإلى هذا ذهبَ حُذَّاقُ المتأخِّرينَ، [أ/١٢٢] وصحَّحَهُ ابنُ الصَّائِعِ^(٤)، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾^(٥).

وذهب المبرِّدُ^(٦) والسيِّرائيُّ^(٧) وجماعةٌ: أنَّ المصدرَ هنا لا يَعْمَلُ، وإنما العَمَلُ

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢٥/٣ وما بعدها، وشرح الكافية ١٩٧/٢، والتذليل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢٤٣/٢، والجمع ٧٦/٥ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١ .

(٣) وهو مذهب سيويه والفراء - رحمهما الله - انظر الكتاب ١١٥/١ . ويُراجع: شرح التسهيل ١٢٥/٣-١٢٩ . والعكبري في اللباب ٩٥ مخطوط .

(٤) قال في شرح الجمل لوجه (٣٨): « وقد يُوضع هذا المصدرُ موضعَ فعله، فيعملُ عمله، وذلك في الأمر والاستفهام، تقول: ضرباً زيداً، أي: اضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ أي: اضربوا الرقابَ ضرباً .. » .

(٥) سورة محمد ﷺ: من الآية: ٤ .

(٦) المقتضب ١٥٧/٤، والكامل ٢٤١/١ .

(٧) شرح الكتاب ٢٢٦/١ مخطوط . ويُبدَأُ أبو سعيدٍ - رحمه الله - هذا العملُ بأن يكونَ الفعلُ المقدرُ من لفظ المصدر، فإن كان من غير لفظه كتقولنا في (ضرباً زيداً) إن التقدير: أوقع ضرباً زيداً لاتصَّبَ زيداً بضرباً، وكان يصيرُ بمنزلة قولك: رأيتُ ضرباً زيداً .

وإلى هذا الرأي ذهب ابنُ السَّراجِ قال: « وهو عندي حسن » الأصول ١٣٧/١، وتبعهم العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط، وكذلك الرضيُّ قال: « والأولى أن يُقال: « العملُ للفعل على كل حال، إذ المصدرُ ليس بقائم مقامه حقيقةً، بل هو كالقائم مقامه .. » شرح الكافية ١٩٧/٢ . وانظر: شرح التسهيل ١٢٨/٣، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣ .

للفعل الذي المصدرُ بدلٌ منه، فإذا قلت: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضربُ» لا بالمصدر .

والأوّلُ أصحُّ؛ لأنه يلزمُ على قول المرّاد أنّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾: فاضربوا ضرباً مثل ضربِ الرّقابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمرُ بضربِ الرّقابِ نفسها .

الوجه الثاني: اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل^(١): فِعْلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدرِ التقديرُ: اضربُ ضرباً زيداً، وقيل^(٢): انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الإضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير: التزمُ ضرباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيويه^(٣)، والأوّلُ أصحُّ .

الوجه الثالث: في تقديم الاسمِ المنصوبِ والمجرورِ على هذا المصدرِ، وقد اختلفوا في ذلك؛ فقيل: يجوزُ تقديمُهُما عليه، وبه قال المرّاد^(٤)، فتقولُ في قولك: «ضرباً زيداً» و«مُروراً بزيدٍ»: زيداً ضرباً وبزيدٍ مُروراً؛ لأنَّ المصدرَ هنا غيرُ مقدّرٍ بأن والفعل^(٥)، فليس موصولاً^(٦) .

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢/٢٤٣، وارتشاف الضرب ٣/١٧١، والمساعد ٢/٢٤١ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) نسبهُ إليه ابنُ هشامِ الخضرائيُّ في «الإفصاح»، فيما نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٧١ . وانظر التذييل والتكميل ٢/٢٤٣، والمساعد ٢/٢٤١ .

(٤) المقنضب ٤/١٥٧ . وبه قال ابنُ السراج في الأصول ١/١٣٩، ١٦٧، وابن عصفور في المقرب ١٤٥، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٤ . وأجاز الرضي تقديمَ الطرفِ والجارِ والمجرورِ دون المفعولِ به . انظر: شرح الكافية ٢/١٩٥ . قال أبو حيان: والأحوط أن لا يُقدّمَ على التقديمِ إلا بـ«إلا بسماع» ارتشاف الضرب ٣/١٧٢ .

(٥) لأنه في معنى الأمرِ . والأمرُ لا تُقدّرُ أن معه . قال ابنُ القواس: «وفيه نظرٌ؛ لأن أن قد وُصِلت بالأمر، فلا يمتنع من تقدير المصدر الذي في معناه بها» شرح الألفية ٢/١٠١٢ .

(٦) أي: ما بعده ليس من صلته . لذا يجوزُ تقدّمُهُ عليه .

وقيل: لا يجوز، ونُسبَ إلى سيويه^(١).

وفرقَ بعضهم^(٢) فقال: يجوزُ التقديمُ إن كان العاملُ الفعلَ المقدَّرَ، ولا يجوزُ إن كان العاملُ المصدرَ.

الوجه الرابع: الصحيحُ أن هذا المصدرَ لا يُقدَّرُ بأن والفعل^(٣)،

وقال بعضهم^(٤): إن كان المصدرُ منصوباً بفعلٍ ليس من لفظه، فيجوزُ أن يُقدَّرَ بأن والفعل، فإذا قلتَ: ضَرَبْتُ زيداً، على أن ضَرَبْتُ منصوبٌ بـ«الزَمُّ» فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ: الزَمُّ أن تضربَ زيداً.

الوجه الخامس: أن هذا / المصدرَ انفردَ بتحمُّلِ الضميرِ، بخلاف المصدرِ [ب/١٢٢]

المقدَّرِ بأن والفعل، فإنه لا يتحمَّلُ الضميرَ^(٥)، فإذا قلتَ: ضَرَبْتُ زيداً، ففي «ضَرَبْتُ» فاعلٌ مضمَّرُ التقديرُ: ضَرَبْتُ أنت.

الوجه السادس: اختلفَ في إعمالِ هذا المصدرِ إذا صُغِرَ؛ فذهبَ الميردُّ^(٦) أنه لا يعملُ؛ لأن تصغيره يمنعُ من ذلك قياساً على اسمِ الفاعلِ، فإذا قلتَ: رُوِيَ زيداً: «رُوِيَ» منصوبٌ بالفعل الذي ينصبُ «رُوِيَ».

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤٣/٣ تقلأ عن الأخفش: «وهو ظاهر مذهب سيويه»

وانظر: شرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢، والمساعد ٢٤٤/٢.

(٢) وهو ابن عقيل. انظر المساعد ٢٤٤/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٢٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣.

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، والمساعد ٢٤٤/٢.

(٥) في التسهيل: ١٤٣ قال ابن مالك: «والأصحُّ مساواة هذا المصدرِ اسمِ الفاعلِ في تحملِ

الضمير ...».

(٦) التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣.

وذهب قومٌ أنه يَعْمَلُ مُصَغَّرًا، منهم أبو بكر بن طاهر وابنُ خَرُوفٍ^(١). قالوا:
وإنما لم يَقْدَحِ التصغيرُ في إعمالِهِ كاسمِ الفاعل؛ لأنَّ عَمَلَهُ ليس بالشَّبَهِ بالفعلِ
المضارعِ، وإنما عَمَلُهُ بكونِهِ وُضِعَ موضعَ الفعلِ .
وفَرَّقَ الفارسيُّ^(٢) فقال: يجوزُ في رُوَيْدٍ، ولا يجوزُ في غيره، كأنه وَقَفَ معَ
السَّماعِ .

قال بعضُ المتأخِّرين^(٣): والصحيحُ أنه يَعْمَلُ إذا صُغِرَ مُطْلَقًا، رُوَيْدًا كانَ أو
غيرُهُ.

الوجه السابع: اختلفوا في هذا المصدر هل هو قياسٌ أو سَماعٌ، والضابطُ
لاختلافهم أن نقولَ: لا يَجْلُو أن يُرَادَ به الخبرُ المحضُ أو لا، فإن أُريدَ به الخبرُ
المحضُ، فلا خلافَ أنه مسموعٌ، قال امرؤ القيس:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ^(٤)

ف«وُقُوفٌ» هنا بَدَلٌ من الفعلِ الذي هو «وَقَّفَ» و«صَحْبِي» فاعلٌ به، وهو خبرٌ
محضٌ .

(١) انظر رأيهما في التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٢١ .

(٢) تكلم أبو علي عن رُوَيْدٍ في إيضاح الشعر ٢٨، ولم يصرح بتخصيصها بالعمل دون غيرها،
ولعله ذكره في كتاب آخر . وانظر الكتاب ٢٤٥/١ .

(٣) في منهج السالك ٣٢١ قال أبو حيان: «قال بعضُ أصحابنا: وهذا رأي: عملُ المصادرِ
مصغرةً] هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُوَيْدٌ وغيرها من المصادرِ المصغرة أو الموضوعية
موضع الفعل» .

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ٩ من معلقته، وعجزه:

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلِ

وانظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٢٣، وشرح القصائد التسع لابن

النحاس ١٠٢/١، والبيت في ارتشاف الضرب ١٧٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٣/٣ .

وإن لم يُرَدَّ به الخيرُ مثلَ أن يُرَادَ به الأمرُ أو الدعاءُ أو الاستفهامُ بتوبيخٍ أو غيرِ توبيخٍ، أو يُرَادَ به التوبيخُ من غيرِ استفهامٍ، أو الخيرُ المقصودُ به الإنشاءُ أو الوعدُ، فاختلَفوا في ذلك على ثلاثةِ مذاهبٍ:

الأول: أنه لا ينقاسُ، وإنما يُقالُ منه ما سُمِعَ، ونُسِبَ إلى سيويهِ^(١).

الثاني: أنه ينقاسُ، واختاره ابنُ مالك^(٢)، وزعمَ أن في كلامِ / سيويهِ ما [١٢٣/أ]

يدلُّ على ذلك.

الثالث: أنه ينقاسُ في الأمرِ والاستفهامِ فقط، قال الشيخُ أبو حيان^(٣): وبه قالَ بعضُ أصحابنا، وحكاهُ ابنُ مالك في باب ظنَّ^(٤) عن الأخفش^(٥) والفرَّاءِ . فمثالُ الأمرِ قوله:

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ^(٦)

(١) نقله عنه أكثرُ المتأخرين. انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٠/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧١/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢ .

(٥) في الأصول ١٦٦-١٦٧: « قال أبو الحسن: ولو قلت: آهلاً زيدُ الخبزِ، وأنت تأمرُّه، كان جائزاً، كقوله:

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ »

(٦) من الطويل، ويروى قبله بيتٌ آخرٌ هو:

يَمُرُّونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُحْرَ الْحَقَائِبِ

وقد اختلف في نسبتِهما، فنسبنا في الكامل ٢٣٩/١ والحماسة البصرية ٣٦٢/٢، وشرح أبيات سيويهِ ٣٧١/١ إلى أعشى همدان، وهما في ديوانه: ٩٠، ونسبنا أيضاً إلى الأحوص، وهما في ملحق ديوانه ص: ٢٦٧، وينسبان إلى حرير، والبيت الأولُ الشاهد في ملحق ديوانه ١٠٢١/٢، ونسبهما الغندجاني في « فرحة الأديب » ٣٠ إلى رجلٍ من الأنصار مع بيت ثالث، وردَّ قولَ ابنِ السيرافي من أنهما لشاعرٍ من همدان، وفي الإصابة: أن قائلَهما هو أبو الأسود الدؤلي، والشاهد في ملحق ديوانه ص: ٣١.

والشاهدُ مبثوثٌ في كثيرٍ من المصادر انظر منها: الكتاب ١١٦/١، والأصول ١٦٩/١،

والإنصاف ٢٩٣/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٣، والمساعد ٢٤٢/٢ .

ف«وندلاً» مصدرٌ يُرادُ به الأمرُ، ومعناه النُّقلُ^(١)، و«المال» مفعولٌ به، و«زريقُ» قبيلةٌ^(٢)، فإما أن يكونَ منادى، أو فاعلاً ب«وندلاً» قاله ابنُ مالك^(٣).

ومثالُ الدُّعاءِ قولُهُ:

يَاقَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَاتِمٌ قَدْ أَسْلَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌ^(٤)

ف«غفراناً» مصدرٌ يُرادُ به الدُّعاءُ، و«ماتِمٌ» مفعولٌ به .

ومثالُ الاستفهامِ بتوبيخِ قولُهُ:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَقْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّغَامِ الْمُخْلَسِ^(٥)

ف«علاقةٌ» مصدرٌ بعدَ استفهام، و«أُمُّ الْوَلِيدِ» مفعولٌ به، وفيه معنى التوبيخ.

(١) في الصحاح (ندل) الندل: النقل والاختلاس .

(٢) وهي بطنٌ من الخزرج، وهو بنو زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب ابن حُشم بن الخزرج. وهناك بنو زريق بطنٌ من طيئ . انظر: الاشتقاق ص: ٤٦١، وجمهرة أنساب العرب ص: ٣٥٧، وتاج العروس (زرق) .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢ .

(٤) من البسيط، ولم أهدد إلى قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ١٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢، وارتشاف الضرب ١٧٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٤٢/٣، والمساعد ٢٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٥/٢ .

(٥) من الكامل، وهو للمرار الأسدي، في ديوانه ص: ٤٦١/٢ (ضمن شعراء أمويون)، ويقالُ له المرار الفقعسي، وقفعس من بني أسد، وهو أحد آباءه الأديين، وأسد جدّه الأعلى . الخزانة ٢٨٨/٤ .

وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر، وانظر الشاهد في: الكتاب ١١٦/١، وشرحه للسيرافي ٢٢٦/١ مخطوط، والنكت عليه ٢٥٠/١، وشرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذيل والتكميل ٢٤٢/٣ . والأفنان: جمعُ فَنن وهو الغصن، وأراد بها فوائب الشعر على سبيل الاستعارة . قال البغدادي - رحمه الله - : « قال السيرافي: الرواية الصحيحة « أُمُّ الْوَلِيدِ » بالتكبير، ويكون مزاحفاً بالوقص؛ وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه، قال: وإنما الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن، والوليد: الصبي » .

والتَّغَامُ: بالثاء المثلثة والغين المعجمة: نَبْتُ يُقَالُ لَهُ: شَيْبُ الْعَجُوزِ^(١). والمُخْلَسِ:
بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وسين مهملة: الذي يُخَالِطُ سَوَادَهُ بِيَاضٍ^(٢).

ومثال التوبيخ بغير استفهام قوله - أنشده ابن مالك^(٣):-

وَفَاقًا بَنِي الْأَهْوَاءِ وَالغَيِّ وَالْوَنَى وَغَيْرِكَ مَعْنَى يَكْلُ جَمِيلٍ^(٤)

ف«وفاقاً» مصدر، و«بني الأهواء والغبي والونى» مفعول به، وفيه معنى التوبيخ، قال الشيخ
أبوحيان^(٥): «ويحتمل أن تكون همزة الاستفهام محذوفة التقدير: أوفاقاً، فلا يكون
فيه دليل».

ومثال الخبر المراد به الإنشاء قوله:

حَمْدًا لِلَّهِ ذَا الْجَلَالِ وَشُكْرًا وَيَدَارًا لِأَمْرِهِ وَانْقِيَادًا^(٦)

ف«حمداً» و«شكراً» و«بداراً» و«انقياداً» مصادر، فالجلالة^(٧) مفعول ب«حمداً» / [ب/١٢٣]
و«لأمره» متعلق ب«بداراً». ومعمول «شكراً» و«انقياداً» محذوف للدلالة عليه؛ أي:
وشكراً لله وانقياداً إليه. ومن هذا النوع قولك - إذا رأيت ما يُتَعَجَّبُ منه - :
عَجَبًا؛ أي: أعجبُّ.

(١) انظر كتاب النبات للأصمعي: ١٢، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري: ١٧٨.

(٢) انظر الصحاح (جلس).

(٣) شرح التسهيل ١٢٦/٣.

(٤) من الطورين، والشاهد في: ارتشاف الضرب ١٧١/٣، والتذيل والتكميل ٢٤٢/٣، ومنهج
السالك ٣٢٠، والمساعد ٢٤٣/٢. والرئى: الضعف والفتور، والكلال والإعياء. الصحاح
(ونى).

(٥) التذيل والتكميل ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٠.

(٦) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ١٢٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، والتذيل
والتكميل ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢٤٣/٢.

(٧) يقصد لفظ الجلالة في البيت.

ومثال الخبر بمعنى الوعد قوله:

قَالَتْ: نَعَمْ وَبُلُوغًا بُغِيَّةً وَمُنَى فَالصَّادِقُ الْحُبُّ مَبْدُودٌ لَهُ الْأَمَلُ^(١)

ف«بلوغ» مصدرٌ، و«بُغِيَّةٌ» مفعولٌ به، والمرادُ به الدعاءُ .

وأما القِسْمُ الثالثُ:

الذي هو مقدَّرٌ مع الفعل بحرفٍ مصدرِيٍّ، فهو المقصودُ، والكلامُ عليه في

مسائل:

المسألة الأولى: في شروطه:

وله شروطٌ مُتَّفَقٌ عليها ومُخْتَلَفٌ فيها على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ:

الشرط الأول: أن يكونَ ظاهرًا لا مضمراً؛ لأنهم أرادوا المحافظةَ على اللفظ

الذي اشتقَّ منه الفعلُ، فلو أُضْمِرَ وهو عاملٌ، لم يكن في لفظه ما يدلُّ على أصلته

التي لأجلها عمِلَ، وفي هذا الشرطِ خلافٌ؛ فمذهبُ البصريين أنه لا يعملُ

مضمراً، وذهب الكوفيون إلى إعماله، فيُحِيزُونَ أن تقولَ: مُرُورِي^(٢) بزيدٍ حَسَنٌ

وهو بَعْمَرُو قَبِيحٌ، فـ «بعمرو» عندهم متعلِّقٌ بـ«هو»؛ لأنه ضميرُ المصدرِ التقديرُ:

ومروري بَعْمَرُو، واستدلوا بقول زُهَيْرٍ:

(١) من البسيط، وهو في: شرح التسهيل ١٢٧/٣، والتذيل والتكميل ٢٤٢/٣، وارتشاف

الضرب ١٧١/٣، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢٤٣/٢ .

(٢) في الأصل: « مروى » .

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ^(١)

ف«عنها» عندهم متعلقٌ ب«هو» أي: وما الحديثُ عنها .

وتأول البصريون هذا البيتَ على أوجه^(٢) منها: أنَّ «عنها» متعلقٌ بفعلٍ خَرَجَ مَخْرَجَ البيانِ التقديرُ: أعني عنها، ومنها: أنه متعلقٌ بـ«المرجَم» وقُدِّمَ ضرورةً، ومنها: أنه متعلقٌ بـ«مَرَجَم»^(٣) آخرَ، حُذِفَ للدلالة المذكور عليه التقديرُ: وما [هو] مَرَجَمًا عنها .

قيل^(٤): والذي يَرِدُ على الكوفيين أنه لم يُسْمَعْ من كلامهم: أعجبتني ضَرْبٌ

زيدٌ / عَمْرًا وهو بكرًا؛ أي: وضَرْبٌ بكرًا، قال الشيخ أبو حيان^(٥): ثم العَجَبُ [١٢٤/]

منهم أنه يُحَكِّي عنهم أنهم لا يُعْمَلُونَ صريحَ المصدر، وإنما العملُ لفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه المصدرُ، ثم يُعْمَلُونَ ضميره .

ونُقِلَ عن بعض البصريين: أن ضميرَ المصدرِ يَعْمَلُ في المجرور، ونُسِبَ إلى

الرُّمَّانِي وأبي عليٍّ وابنِ جنِّي^(٦)، واستدلوا بالبيت المتقدم، ولا دليلَ فيه لما تقدَّم .

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ١٨ بشرح ثعلب، وهو من معلقته، وانظر: شرح القوائد السبع الطوال ٢٦٧، وشرح القوائد التسع لابن النحاس ٢٢٨/١. والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٦/٣، وشرح الكافية ١٩٥/٢، والتذيل والتكميل ٢٣٠/٣، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٦/٥، والخزانة ١١٩/٨ .

(٢) تنظر في التذيل والتكميل ٢٣٠/٣، وراجع شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٣) في الأصل: «برجم» .

(٤) التذيل والتكميل ٢٣١/٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) وتبعهم ابن ملكون والرضي. انظر: شرح الجمل ٢٧/٢، وشرح التسهيل ١٠٦/٣، وشرح الكافية ١٩٥/٢، والتذيل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٥/٥-٦٦. قال أبو حيان: «قياس قولهما [أي: أبو علي وابن جنِّي] يقتضي حوارًا إعماله في الظرف، وقد أحازه جماعة» . وصرح أبو حيان أن ابن جنِّي أحاز ذلك في الخصائص، ولم أحده فيه حسب ما اطلعت .

الشرط الثاني: أن يكون مقدرًا بحرفٍ مصدرِيٍّ مع الفعل، ولا يجوزُ خلوهُ عن ذلك .

على هذا درَجَ جماعةُ النُحويِّين، وقال بعضهم^(١): قد يأتي من غير تقدير حرفٍ مصدرِيٍّ، وقالوا^(٢): لا يخلو المصدرُ أن يكونَ معمولاً لعاملٍ أو لا، فإن كان معمولاً لعامل نحو: أَحْبَبْتُ بِحَيْثُكَ، وكرهتُ خروِجَكَ، قَدَّرَ بحرفٍ مصدرِيٍّ مع الفعل، فتقول: أَحْبَبْتُ أن تُجِيءَ، فإن كان غير معمولٍ نحو: سَمِعْتُ أُذُنِي زِيداً يقولُ كذا^(٣)، لم يقدِّرَ بحرفٍ مصدرِيٍّ، بل بالفعل وحده؛ لكونه لم يتقدَّمهُ ما يعملُ فيه، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالك في «الكافية»^(٤) وفي «الألفية»^(٥) مذهبُ الجماعة، وخالفَ في «شرح التسهيل»^(٦) فقال: أنْ نقدِّره بحرفٍ مصدرٍ مع الفعل لا يلزمُ، واستدلَّ على ذلك بأشياء، منها قولُ العَرَبِ: سَمِعْتُ أُذُنِي زِيداً يقولُ كذا، ومنها قولُ الشَّاعِرِ:

(١) انظر شرح التسهيل ١١١/٣ .

(٢) هذا القول لابن العليج في كتابه «البيسط» . انظر التذييل والتكميل ٢٣٢/٣-٢٣٣، والمساعد ٢٣٠/٢ .

(٣) هذا قولٌ رواه سيوريو عن العَرَبِ. انظر الكتاب ١٩١/١، وشرح التسهيل ١١١/٣، واللسان (سمع) .

(٤) قال في الكافية:

كَفَعِلِهِ الْمَصْدَرُ أَعْمَلُ حَيْثَمَا
يَصِيحُ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَمَمًا

شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢ .

(٥) قال في باب المصدر منها:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلِ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلُّ
مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَنْ
مَحَلُّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلِ

(٦) شرح التسهيل ١١١/٣ .

عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ^(١)

وقال الآخر:

وَرَأْيُ عَيْنِي الْفَتَىٰ إِيَّاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(٢)

«سَمِعُ» و«عَهْدِي» و«رَأْيُ» عنده مصادرٌ قد عَمِلَتْ، ولا تُقَدَّرُ بالحرف المصدرِي؛ لكونها لم يَعْمَلْ فيها عاملٌ، قال الشيخ أبو حيان^(٣): وليس كما زَعَمَ، بل كُلُّهَا / تُقَدَّرُ بحرفٍ مصدرِيٍّ والفعلِ، وهذا وما أشبهه من باب: ضَرَبِي زِيدًا [١٢٤/ب] قائمًا، وضَرَبِي زِيدًا قائمًا يُقَدَّرُ بالحرفِ المصدرِيٍّ والفعلِ، فكذلك هذه المواضع وما أشبهها.

واعترضَ على هذا: بأنَّ «ضَرَبِي زِيدًا قائمًا» كلامٌ مستقِلٌّ بالفائدة، فلو قَدَّرْتَ

(١) من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص: ٢٨٨. وروايته: «عهدي بها الإنسَ الجميع...» والشاهد في: الكتاب ١/١٩٠، والنكت عليه ١/٢٩٦، وشرح أبياته ١/٢٦، والبصرة والتذكرة ١/٢٤٠، وشرح المفصل ٦/٦٢، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذيل والتكميل ٣/٢٣٢. والضمير في «بها» عائد على الأماكن والأحياء المتقدم ذكرها في قوله:

أَقْوَى وَعُرِّيَّ واسطَ قَبْرَامُ

فَالواديانِ فكلُّ معنى مِنْهُمُ

وقوله: كُنْتُ عَهْدْتُ هَذِهِ الْأَحْيَاءَ الْجَمْعَةَ وَهُمْ يَخِرُّونَ وَحَالِ حَسَنَةٍ، يَتَنَادَمُونَ وَيَتَقَامَرُونَ وَيُنْحَرُونَ وَيُطْعَمُونَ الْأَضْيَافَ.

(٢) رجز منسوبٌ إلى رؤبة بن العجاج، والبيتان في ملحق ديوانه ص: ١٨١. وانظر الشاهد في:

الكتاب ١/١٩١، وشرح أبياته ١/٣٩٨، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذيل والتكميل ٣/٢٣٢، وتخليص الشواهد ٢١٢، والمجموع ٥/٦٩.

(٣) التذيل والتكميل ٣/٢٣٢.

«أن» فقلت: أن أضرب^(١) زيدا قائماً، لم يكن كلاماً^(٢).

وأجيب^(٣): بأنه لا يلزم من تقدير الشيء جواز استعماله في الكلام، وكم في «كتاب سيويه» من تقدير يقول بعده: وهذا تمثيل لا يتكلم به^(٤).

الشرط الثالث: أن يكون ظاهراً لا محذوفاً؛ لأنه موصول والموصول لا يُحذف. على هذا درج النحويون، ومنهم^(٥) من أجاز حذفه إذا كان في الكلام ما يدل عليه دلالة قوية، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(٦) على قراءة الكسائي^(٧) بنصب «ربك» وتاء الخطاب في «تستطيع»، ووجه الدليل: أن «ربك» منصوب بـ«تستطيع» على حذف مضاف وهو مصدر، التقدير: هل تستطيع سؤال ربك، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وإنما حذف المصدر هنا لدلالة الكلام عليه، إذ معلوم أنه لا يستطيع الرب، وإنما يستطيع سؤاله.

والصحيح: أنه لا يعمل مضمراً إلا في قليل من الكلام، أو في الشعر^(٨). فمن ذلك ما أنشده سيويه^(٩):

(١) في الأصل: «أن ضربي» والتصويب من المصادر.

(٢) هذا من كلام ابن العلي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذيل والتكميل ٢٣٢/٣-٢٣٣، والمساعد ٢٣٠/٢.

(٣) هذا رد أبي حيان على كلام ابن العلي المتقدم، انظره في التذيل والتكميل ٢٣٣/٣.

(٤) انظر الكتاب ٧٢/١، ٨٣، ٣١٢، ٣٧٥، ١٧١/٢.

(٥) كأبي علي وابن عصفور. انظر: معاني القرآن للنحاس ٣٨٥/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٥٠/١، والحجة لأبي علي ٢٧٣/٣، والكشاف ٣٧٢/١، والمحزر الوجيز ١٠٤/٥، وشرح الجمل ٢٤/٢، والبحر المحيط ٥٤/٤.

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١١٢.

(٧) وقرأ الباقون: ﴿هل يستطيع ربك﴾ السبعة ص: ٢٤٩.

(٨) انظر الملخص ٣٢٤-٣٢٥.

(٩) الكتاب ٢٦٤/١.

مِنْ لَدْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا^(١)

ف«شولاً» منصوب بمصدر محذوف أي: من لَدْ كَوْنِهَا شَوْلًا . وقال الآخر:

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلبِكُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانًا^(٢)

ف«رحمان» منصوب بمصدر محذوف أي: وقولكم^(٣) رحمان.

الشرط الرابع: أن يكون مكبراً فلا يُقال: عَجِبْتُ مِنْ ضُرَيْكَ زِيدًا بالتصغير؛

لأنَّ التصغيرَ / يُزِيلُ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وهو لم يَعْمَلْ إلا بِلِحْظِ تلك [أ/١٢٥]

البنية التي اشتقَّ منها الفعل^(٤) .

الشرط الخامس: أن يكون موحداً، فلو جُمِعَ لم يَعْمَلْ^(٥)؛ لأنَّ الجمعَ يُذْهِبُ

الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشرطُ عِلافاً؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطه،

(١) لم أقف على قائله، والشاهد في: سر صناعة الإعراب ٢/٢٦٦، وشرح المفصل ٤/١٠١، ٣٥/٨، وتخليص الشواهد ٢٦٠-٢٦٢، والمفني ٥٥١، وشرح أبياته ٦/٢٨٧، والجمع ٢/١٠٥، والخزاعة ٤/٢٣. والشؤل: بفتح الشين وسكون الواو: اسم جمع شائلة بالتاء، وهي الناقة التي ارتفع لبنها، وحفَّ ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. الصحاح (شول) .

(٢) من البسيط، لجرير في ديوانه: ١/١٦٧، والرواية فيه:

هَلْ تَذْكُرْنَ إِلَى القِسَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلبَهُم رَحْمَانَ

والشاهد في: شرح الجمل ١/٤٦٧، وضرائر الشعر ١٨٢، واللسان (رحم-رخم) وارتشاف

الضرب ٣/٣١٠ .

(٣) في الأصل: «وقرلکم» .

(٤) قال العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط: «وإذا صَغُرَ المصدر لم يعمل لوجهين: أحدهما: أن

التصغير كالوصف. والثاني: أنه يُعَدُّ من شبه الفعل إذ لا يُصَغَرُ ...» .

(٥) واجاز ابن العليج عمله مجموعاً في التمييز، قال: «لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه

كالأحوال والظروف نحو: عَجِبْتُ مِنْ تَصْيِيَاتِهِ عِرْقاً» انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٧٤،

والمساعد ٢/٢٢٨ .

منهم أبو الحسن بن سيده^(١)، وذهب قومٌ إلى أنه لا يُشترطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور^(٢)، واحتجوا بظواهرِ منها قوله:

وَعَدْتِ فَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَيْتَرِبِ^(٣)

فروايعيدُ جمعُ موعيد، و«أخاه» منصوبٌ به، ويترَّب بالتاء المثناة من فوق وفتح الراء: موضعٌ قريبٌ من اليمامة^(٤)، ومنها قولُ أعشى قيس:

(١) واختاره أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣.

(٢) المقرب ص: ١٤٤، وهو أيضاً اختيار ابن هشام اللخمي وابن مالك. انظر: شرح التسهيل

١٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣/٣.

(٣) من الطويل، وهو لجنيهاه الأشجعي، واسمه: يزيد بن عبيد، شاعرٌ إسلامي مقلِّدٌ، نشأ وتوفي في أيام بني أمية. انظر أخباره في: ألقاب الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات) ٣١٠/٢، والأغاني ٩٤/١٨.

والبيت في مجموع شعره: ١٦ (ضمن شعراء أمويون، القسم الثالث). وهنذا. الشاهد منوهجود في كثير من المصادر منها: الكتاب ٢٧٢/١، وشرحه ٦٢/٢ مخطوط، وعيون الأخبار ١٤٧/٣، وجمهرة اللغة ١٧٣/١، والخصائص ٢٠٧/٢، وشرح المنفصل ١١٣/١، والمقرب ١٤٤، وارتشاف الضرب ٢٣١/٣، واللمع ٦٦/٥، والخزانة ٥٨/١.

وجاء منسوباً إلى علقمة الفحل في معجم ما استعجم ١٣٨٨/٤، ولم أحده في ديوانه المطبوع، وعلقمة في ديوانه ٨٢ بيت قريب منه هو:

وَقَدْ وَعَدْتِكِ مَوْعِدًا لَوْ وَقَّتْ بِهِ كَمَوْعِدِ عُرْقُوبِ أَخَاهُ يَيْتَرِبِ

وجاء أيضاً منسوباً إلى الشماخ في ثمار القلوب ١٣١، ولم أحده في ديوانه المطبوع، وللشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ بيت يقول فيه:

أُرَاعِدْتَنِي مَا لَا أَحَارِلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عُرْقُوبِ أَخَاهُ يَيْتَرِبِ

وعرقوب: رجل من خيبر، وقيل: إنه من العماليق، يُضربُ به المثل في الكذب والخلف.

انظر: الأمثال لأبي عبيد: ٨٧، وشرحه (فصل المقال): ١٠٣، وثمار القلوب: ١٣١.

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ٤٢٩/٥: «قيل: قرية باليمامة عند جبل وشم، وقيل:

اسم موضع في بلاد بني سعد بالسودة... وقال الحسن بن يعقوب الهمداني اليميني: ويترَّب مدينة بخصر موت، نزلها كندة، وكان بها أبو الخير بن عمرو... ويقال: إن عرقوب صاحب المواعيد كان بها».

وتكاد الروايات تُجمِعُ على (يترَّب) بالتاء المثناة من فوق، قال البغدادي: «فهكذا أجمعوا

على روايته بالتاء المثناة»، ومنهم من قال: إنها يثرب مدينة المصطفى ﷺ وعليه الأسود

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْحَزْمَ وَالْقَنَعَ^(١)

فـ «تجارِبُهُمْ» جمعُ تَجْرِبَةٍ، وقد نَصَبَ «أبا قدامة» والقنَعُ: مصدرٌ قَنَعَ بالكسر إذا رَضِيَ. ولا دليل في شيء من ذلك إذ يَحْتَمِلُ أن يكونَ المنصوبُ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: وعدَّ أحماءً، وجرَّبوا أبا قُدَامَةَ، ويَحْتَمِلُ «أبا قدامة» أن يكونَ منصوباً بـ «زادت»، ويكونُ من وَضَعَ الظَّاهِرِ موضعِ المضمَرِ تفخيماً للممدوح، لكونه ذَكَرَهُ بِكُنْيَتِهِ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ «أبا قدامة» بدلاً من مفعولٍ «زادت» المحذوف، التقديرُ: فما زادتُهُ أبا قُدَامَةَ.

قال الشيخ أبو حيان^(٢): والقياسُ يقتضي أن المصدرَ إذا جُمِعَ لا يَعْمَلُ؛ لأنَّ عمله إنما هو لكونه يُنْحَلُّ بحرفٍ مصدرِيٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الذي يُنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالة له على خصوصياتٍ، وإذا جُمِعَ زال ذلك الإطلاقُ، فينبغي ألا يُنْحَلَّ للحرفِ والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعْمَلُ.

الشَّرْطُ السَّادِسُ: أن يكونَ غيرَ / محذوفٍ بالتاء الدالة على المرَّة الواحدة، فلا [١٢٥/ب] يُقال: عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ زِيداً، وإنما لم يَعْمَلْ إذا لحقته التاء؛ لأنَّ التاء زائدةٌ على الصيغة التي اشتقَّ منها الفعلُ، فإن جاء شيءٌ من ذلك حُفِظَ ولا يُقاسُ عليه، فمنه

الغندجاني في فرحة الأديب: ٨٣، قال في معرض ردِّه على ابن السيرافي: «يترَّب هنا في وزن (يرمَع) - كما ذكره ابن السيرافي - تصحيفٌ فاحشٌ، والصوابُ في هذا البيت (يشرب) وهي مدينة النبي ﷺ، كانت تسمى في الجاهلية يشرب ..» وأنكر أبو عبيدة هذا وقال: يشرب خطأ. انظر: جوهرة اللغة ١/١٧٣، وفصل المقال: ١١٣.

(١) من البسيط، في ديوانه: ١٥٩ بمدح هودة بن علي الحنفي، والرواية فيه «الفتعا» بالفاء، وكذا في جميع المصادر، والمؤلف نص على «القنعا» بالقاف عند تفسيرها، فلعل هذه الرواية وقعت إليه، أو أنها التبست عليه. والفتع: الكرم والجود والفضل الكثير.

والبيت في: الخصائص ٢/٢٠٨، وشرح التسهيل ٣/١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٦، واللسان (فتح)، والتذيل والتكميل ٣/٢٣١، ومنهج السالك ٣١٩.

(٢) التذيل والتكميل ٣/٢٣١.

فمنه ما أنشدّه أبو علي في «التذكرة»:

يُحَايِي بِهَا الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَايِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)

ف«الملا» منصوبٌ بـ«ضربة» وفيه التاء، ومعنى البيت: أنه يصفُ مُسَافِرًا كان عنده ماءٌ للوُضوءِ، فوجدَ رجلاً قد أشقى على الهلاك من العطش، فأعطاه الماءَ وتيمّمَ هو. فـ«يُحَايِي» من حَايَا: إذا أعطى، والجلدُ بفتح الجيم: فاعِلٌ بـ«يُحَايِي»، وهو الصَّابِرُ، و«نَفْسَ رَاكِبٍ» مفعولٌ بـ«يُحَايِي»، والملا بالقصر: الصحراء^(٢)، يُريدُ ترابَ الصحراءِ.

وَأَمَّا قَوْلُ كَثِيرٍ:

فَأُجْمِعُ هِجْرَانًا لِأَسْمَاءَ إِنْ دَنْتَ بِهَا الدَّارُ لَا مِنْ زَهْدَةٍ فِي وَصَالِهَا^(٣)

فـ«زهدة» مصدرٌ بالتاء، وقد عمِلَ في الجارِ والمجرورِ بعده، فقيل: شاذٌّ، وقال الشيخُ أبو حيان^(٤): والذي يظهرُ أن «زهدة» ليست التاءُ فيه للمرة الواحدة، بل هو مرادِفٌ للمصدر الذي هو بغير تاءٍ.

ومنه قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ الأَسَدِيِّ^(٥):

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢، والتذيل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢٢٨/٢، والهمع ٦٥/٥.

(٢) انظر المقصور والمدود للفراء ص: ٤٨.

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٩٢، وانظر: شرح التسهيل ١٠٨/٣، والتذيل والتكميل ٢٣١/٣.

(٤) التذيل والتكميل ٢٣١/٣.

(٥) هو عبد الله بن الزُّبَيْرِ - بفتح الزاي مشددة - الأسدي، أبو كثير، شاعرٌ هجاءٌ، كوفي المنشأ والمنزل، من شعراء الدولة الأموية، ومن شيعتهم، متعصبٌ لهم، ولما غلبَ مصعبُ بن الزُّبَيْرِ على الكوفة، جيء به أسيراً، فمَنَّ عليه وأحسنَ إليه، فأكثر من مدحه. مات في خلافة عبد الملك بن مروان. أخباره في: الأغاني ٢١٧/١٤، ومختصر تاريخ دمشق ٢١١/١٢، ومعاهد التنصيص ٣١٠/٣، والخزانة ٢٦٤/٢.

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تَكُ شَاهِدًا بِلَايِي وَكَرَاتِي الصَّنِيعَ بِيْطْرًا^(١)

نَصَبَ «الصَّنِيعَ» بِ«كَرَاتِي» وَهُوَ جَمْعُ كَرَّةٍ. وَفِيهِ شَاهِدٌ آخَرٌ: وَهُوَ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ بِمَجْمُوعًا.

الشَّرْطُ السَّابِعُ: أَلَا يُتَّبَعُ بِتَابِعٍ حَتَّى يَسْتَوِيَ مَعْمُولُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ مُوَصُولٌ، وَمَعْمُولُهُ صِلَةٌ لَهُ، فَلَوْ أُتْبِعَ قَبْلَ مَعْمُولِهِ، لَكَانَ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمُوَصُولِ، فَتَقُولُ فِي النَّعْتِ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الشَّدِيدَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدِ أَرَانِي غَاذِرًا مَنَ عَهْدَتُ فِيكَ عَذُولًا^(٢) [١٢٦/أ]

فَوَصَّفَ «الْوَجْدَ» بِ«الشَّدِيدِ» بَعْدَ أَنْ أَخَذَ بِمَجْرُورِهِ. وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ: عَجِبْتُ مِنْ حُبِّكَ عَمْرًا كُلَّهُ، قَالَ الْحُطَيْبِيُّ:

فَلَوْ كَانَ حُبِّي أُمَّ ذِي الْوَدْعِ كُلُّهُ لِأَهْلِكَ مَا لَمْ تَسْعُهُ الْمَسَارِحُ^(٣)

ف«كُلُّهُ» تَأْكِيدٌ ل«حُبِّي» بَعْدَ أَنْ أَخَذَ مَعْمُولَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ عَمْرًا، وَلَا عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي

(١) من الطويل، ولم أقف عليه في مجموع شعره، مع أن فيه قصيدة على نفس الوزن والروي، والبيت منسوب إلى ابن الزبير في: شرح التسهيل ١٠٧/٣، والتذيل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩. والصنيع: اسم فرس الشاعر، وهو في الأصل اسم فرس باعث بن حويص الطائي. انظر القاموس المحيط (صنع)، وأسماء حيل العرب وأنسائها للغندجاني ص: ١٥٢. وبيطر: اسم موضع، ولم أقف عليه، وفي معجم البلدان ٥٣٢/١: «بيطرة بالفتح: اسم لثلاثة مواضع بالأندلس».

(٢) من الخفيف، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ١٠٩/٣، والتذيل والتكميل ٢٣٢/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والتصريح ٢٧/٢، والجمع ٧٠/٥.

(٣) من الطويل، ولم أجده في ديوان الحطيطية المطبوع، لكن فيه قطعة على نفس الوزن والروي أولها:

أَلَمْ تَسْأَلِ الْعِيَّافَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا غَدَاةَ اللَّوِيِّ مَا أَتْبَأْتُكَ الْبَوَارِحُ

والشاهد في: التذيل والتكميل ٢٣٢/٣، والجمع ٢٧٢/٤، والدرر ١٠/٥.

كله زيدا، ولا تقول: عجبت من شربك وأكلك اللبن، فتعطف قبل المعمول،
ولا عجبت من إتيانك مشيك إلى زيد، فتبدل قبل المعمول، فإن جاء ما يؤهم
إتباعه قبل أخذه المعمول أول، فمن ذلك قول الحطيئة:

أزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ^(١)

فظاهره أن «من نوالكم» متعلق بـ «يأس» مع الفصل بينهما بالصفة، وأول: على
أن «من نوالكم» يتعلق بفعل محذوف؛ أي: يئست من نوالكم. ومنه قول امرئ
القيس:

وَإِنِّي زَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمْلَكًا بِسَيْرٍ تَرَى مِنْهُ الْفُرَاتِقَ أَزُورًا
عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَرَجْرًا^(٢)

فظاهره أن «على لاجب» يتعلق بـ «سير»، وقد فصل بينهما بصفة المصدر وهو
«ترى»، وأول على أن «على لاجب» متعلق بفعل محذوف أي: أسير. والفُرَاتِقُ^(٣)
بضم الفاء ونون بعد الألف ثم قاف: حيوان يشبه ابن آوى لا يزال يندثر بالأسد،
وسافه بالسين المهملة والفاء أخت القاف معناه: شمته، والعود بفتح العين المهملة:

(١) من البسيط، في ديوانه ص: ٤٨ بشرح ابن السكيت، وهو من قصيدته التي هجا فيها
الزبيرقان بن بدر، فشكاه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فحبسه. والشاهد
في: الكامل ٧٢٠/٢، والخصائص ٢٥٨/٣، والمختص ٣٠٧/١، وشرح التسهيل ١٠٩/٣،
والتذيل والتكميل ٢٣٢/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمغني ٧٦٦، وشرح أبياته ٢٣٦/٧،
والهمع ٧٠/٥.

(٢) من الطويل، في ديوانه ص: ٦٦، وهو من شواهد أبي حيان في التذيل والتكميل ٢٣٢/٣.
الزعيم: الكفيل والضمين، والأزور: المائل الذي يسير في جانب من شدة السير. واللاحب:
الطريق البين الذي لحبته الحوافر؛ أي: أثرت فيه فصارت فيه طرائق وأثار بينة، هذا أصله،
ثم يستعمل لكل طريق بين وخفي، والنباطي: منسوب إلى النبط، وهو أشد الإبل وأصبرها.
(الديوان).

(٣) وهي كلمة فارسية معربة. انظر المعرب ٤٦٦. قال ابن دريد في الجمهرة ١٢٠٨/٢: «وهو
سبع يصيح بين يدي الأسد كأنه ينذر الناس به...» وانظر: المنتخب ٦٠٠/٢.

الجَمَلُ المَسِينُ، وَجَرَّحَرَ: صَوَّتَ. وَمِنْهُ قَوْلُ الآخَرَ:

/فَضْرَبُ يُزِيلُ الهَامَ نِسْبَةً وَقَعِيهِ بِكُلِّ حُسَامٍ [ذِي] صَفَاءٍ وَرَوْتِي^(١) [ب/١٢٦]

فظاهره أن «بكل» متعلق بـ«ضرب» وقد فصل بينهما بصفة المصدر وهو «يزيل» الهام. وأول على أن «بكل» يتعلق بمحذوف صفة لضرب؛ أي: كائن بكل حُسام. انتهى الكلام على الشروط.

المسألة الثانية: في تقديره مع الفعل بحرف مصدرى، وفي الفرق بينه وبين

اسم الفاعل، وفي حقيقة زمانه، وفي سبب عمله:

أما تقديره مع الفعل [بحرف] مصدرى^(٢)، فالكلام عليه من وجهين:

الأول: في الموجب لتقديره مع الفعل بحرف مصدرى، وذلك أن هذا القسم من المصدر استعمالين: استعمال الأسماء، فباشرتُه العواملُ، فرفعتُه ونصبتُه وجرتُه، واستعمال الأفعالِ فعملُ، فصار فيه شائبتان؛ شائبة من الأسماء، وشائبة من الأفعال، فتقول: أعجبتني ضربُ زيدٍ عمراً، وكرهتُ ضربُ زيدٍ عمراً، وعجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً، فاحتاج من جهة عمله أن يُقدَّرَ بالفعل، ومن جهة وقوعه فاعلاً ومفعولاً وجروراً أن يُقدَّرَ مع الفعل بحرف مصدرى؛ لأن الفعل من غير حرف مصدرى لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً، فتعيَّن تقديرُ الحرفِ المصدرى مع الفعل.

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٢/٣،

(وذي) سقط من الأصل، وفي التذييل هكذا:

بكل حسام غير ضي وروتي

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

الوجه الثاني: في تعيين الحرفِ المصدرِيّ؛ وذلك إمّا «أن» الناصبةُ للفعلِ أو «أنَّ» المفتوحةُ المشدّدةُ أو «أن» المخفّفةُ منها أو «ما».

أما «أن» الناصبةُ فلأنه تدخُلُ على الماضي فتقول: عَجِبْتُ من أن ضَرَبَ زَيْدٌ، وتدخُلُ على المضارع فتخلّصُه للاستقبال نحو: عَجِبْتُ من / أن يَقدُمَ، ومُظِنَّةُ [١/١٢٧] تقديرِ أن هذه بعد لولا، وبعد إرادة، أو كراهية، أو خوف، أو رجاء، أو طمعٍ أو شبه ذلك، فإذا قلت: لولا خروجك لأكرمتك، فالتقدير: لولا أن خرجت، وكذلك إذا قلت: أردتُ خروجك، فتقديره: أردتُ أن تخرج، وكذلك الباقي.

وأما «أنَّ» المفتوحةُ المشدّدةُ فاختارها سيويهِ^(١)، وجعل اسمها إذ ذاك ضميرَ الشأن؛ لأنها تدخُلُ على الماضي والحال والمستقبل، فتقول في الماضي: عَجِبْتُ من أنه ضَرَبَ، وفي الحال: من أنه يَضْرِبُ الآن، وفي المستقبل: من أنه يَضْرِبُ غداً.

وأما «أن» المخفّفةُ من الثقيلة فمثاله: عَلِمْتُ ضَرَبَكَ، أي: عَلِمْتُ أن قد ضَرَبْتَ، ولا يصلحُ هنا تقديرُ الناصبة؛ لأن الناصبة لا تقع بعد العِلْمِ^(٢).

وأما «ما» فمثاله قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣) أي: كما خَفْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، ولا تقدّرُ إلا مع الحال في الأكثر^(٤).

وأما الفرقُ بين المصدرِ واسمِ الفاعل: فدَكَرَ الشيخُ أبو إسحاقَ إبراهيمَ

البهاريُّ في «شرح الجمل» بينهما عشرةُ فُرُوقٍ، منها متفقٌ عليه ومختلفٌ فيه:

الأول: أن المصدرَ يكون من فعلِ الفاعلِ ومن فعلِ المفعولِ، ولا يكونُ اسمُ

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٩.

(٣) سورة الروم: من الآية: ٢٤.

(٤) في ارتشاف الضرب ٣/١٧٣: «قال ابنُ فاعر: إذا أعملنا المصدرَ وهو حالٌ، قدرناه بما

والفعل؛ لأن المصدرية ليست للمستقبل».

الفاعل إلا من فعلِ الفاعل .

الثاني: أنه لا يُضَافُ وفيه الألفُ واللامُ، ويجوزُ ذلك في اسمِ الفاعل .

الثالث: أنه يعملُ بمعنى الأزمنة الثلاثة، واسمُ الفاعلِ إما يعملُ بمعنى الحال

والاستقبال .

الرابع: أنه يُضَافُ إلى الفاعلِ وإلى المفعول، واسمُ الفاعلِ لا يُضَافُ إلا إلى

المفعول .

الخامس: أنه لا يُضَمَّرُ فيه، واسمُ الفاعلِ يُضَمَّرُ فيه؛ لأنه مشتقٌّ .

السادس: أنه لا يجوزُ تقديمُ / معموله عليه، واسمُ الفاعلِ يجوزُ فيه ذلك . [١٢٧/ب]

السابع: أنه يعملُ معتمداً وغير معتمداً، واسمُ الفاعلِ لا يعملُ إلا معتمداً .

الثامن: أن إضافته محضة، واسمُ الفاعلِ إضافته غيرُ محضة .

التاسع: أن مُسمَّاهُ معنى، واسمُ الفاعلِ مسمَّاهُ ذاتُ موصوفةٍ بمعنى .

العاشر: أن الألفَ واللامَ فيه ليست موصولةً، وهي في اسمِ الفاعلِ موصولة .

وأما حقيقةُ زمانه: فإنه لا يتقيَّدُ بزمانٍ دونَ زمانٍ، بل يعملُ بمعنى الماضي

والحالِ والاستقبالِ؛ لأنه أصلٌ لكلِّ فعلٍ، وحكي عن بعضهم^(١): أنه لا يعملُ

ماضياً، ولعله غرّة قولُ سيويهِ^(٢): « هذا بابٌ من المصادرِ جَرَى مَجْرَى الفعلِ

المضارعِ في إعماله ومعناه » . قال الشيخ أبو حيان^(٣): وقد أولوا كلامَ سيويهِ بأنه

لا يُريدُ المضارعَ المصطلحَ عليه، وإنما مرادُه المضارعُ لغةً، كأنه قال: جرى مَجْرَى

المشابهِ له، فإن كان ماضياً جَرَى مَجْرَاهُ، وكذلك إن كان حالاً أو مستقبلاً، وإنما

(١) منهم ابنُ أبي العافية، حكاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٣/٣، والتذييل والتكميل

. ٢٢٩/٣ - ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٠/٣ .

تأولوا كلام سيوييه؛ لأنه نصّ آخرَ الباب أنه يَعْمَلُ ماضياً وحالاً ومستقبلاً فقال^(١): «وتقول: عَجِبْتُ له من ضَرْبِ أخيه، يكونُ المصدرُ مضافاً فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ». فمن بجيئه ماضياً قولُ الشَّاعِرِ:

أَمِنْ بَعْدِ رَمِيِ الْغَايَاتِ فُوَادِنَا بِأَسْهُمِ الْحَاظِ نَلَامُ عَلَى الرَّجْدِ^(٢)

التقدير: أَمِنْ بَعْدَ أَنْ رَمَتْ، فإنه لا يَصْلُحُ هنا إلا الماضي. ومن بجيئه مستقبلاً قولُ الفرزدَقِ:

[فَرْمٌ] بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْتَطِيعُ نَقْلاً جِبَالاً مِنْ يَهَامَةَ رَأْسِيَاتِ^(٣)

التقدير: أَنْ تَنْقَلْ، فإنه لا يَصْلُحُ هنا إلا المستقبل.

وأما سَبَبُ عَمَلِهِ: / فقيل^(٤): لأنه أصلٌ لكل فعلٍ، وقيل: لأنه نابٌ عن [١٢٨/أ] الحرفِ المصدرِيِّ والفعلِ.

المسألة الثالثة: في حال هذا المصدر مع معموله. وله حالات:

الأولى:

أنه لا يُذَكَّرُ معه معمولٌ أصلاً لا مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مجرورٌ، قال تعالى:

(١) الكتاب ١٩٤/١ .

(٢) من الطويل، ولم أف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ١١٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٣٣/٣، وشفاء العليل ٦٤٤/٢، والجمع ٦٧/٥ .

(٣) من الواجر، في ديوانه ١٠٩/١، من قصيدة يهجر فيها جريراً. وقد سقطت كلمة «فرم» من الأصل. والشاهد في المصادر السابقة، ومنتج السالك ٣١١ .

(٤) وإليه ذهب أبو البقاء العكبري وابن مالك. انظر: الباب في علل البناء والإعراب ٩٥ مخطوط، وشرح التسهيل ١٠٦/٣ .

وقال ابنُ الجباز: «وإنما عمل لأنه شارك الفعل في لفظه والدلالة على الحدث والفاعل والمفعول به والزمان والمكان والمفعول له والحال» الغرة المخفية: ١٠٦ مخطوط .

﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾^(١) فالكُفْرُ مصدرٌ مقدرٌ بأنَّ والفعل، ولم يُذكرْ معه فاعلٌ ولا مفعولٌ، وهذا شيءٌ اختصَّ به هذا المصدرُ .

أما كونه لم يُذكرْ معه المفعول فامرٌ بينٌ؛ لأنه فضلةٌ، وأما كونه لم يُذكرْ معه الفاعلُ فمُشكِلٌ؛ لأنه عاملٌ كالفعل، وما عمِلَ عمَلِ الفعلِ لا يُحذفُ معه الفاعلُ، وأجيبَ عن هذا الإشكال بالفرقِ بين المصدرِ وفاعله، وبين الفعلِ والفاعلِ، وهو أنه قد يكونُ الفاعلُ مع فعله كالشيءِ الواحد؛ لكونه قد يكونُ ضميراً متصلاً، فيصيرُ كالجُزءِ من الفعلِ، فلا يُحذفُ؛ لكونه يلزَمُ منه حذفُ ما هو كبعضِ الكلمة، بخلافِ الفاعلِ مع المصدرِ فإنه ليس معه كالشيءِ الواحد، إذ لا يكونُ فاعله ضميراً متصلاً، فجاز حذفُه .

وقيل^(٢): إنما استُغنيَ عن مرفوعِ المصدرِ؛ لأنه إذا عمِلَ كان شبيهاً للفعلِ من جهةِ العملِ، وللإسمِ الجامدِ لكونه في محلٍّ لا يصلحُ فيه الفعلُ، فقد يخلو عن الفاعلِ باعتبارِ حلوله محلَّ الأسماءِ الجوامدِ، وقد يُذكرُ فاعلهُ مراعاةً لشبهِ الفعلِ .
وكونُ المصدرِ يأتي دونِ فاعلٍ هو الصحيحُ، وسيأتي ما فيه من الخلافِ .

الحالة الثانية:

أن يُذكرَ معه المفعولُ؛ ولا يخلو المفعولُ أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ فإن كان / مرفوعاً، فاختلَفوا في جوازِ كونه ضميراً؛ فأجازه الكوفيون^(٣) [ب/١٢٧] حملاً على اسمِ الفاعلِ والصفةِ المشبهة، قالوا: وكما رفعَ الظاهرَ يرفعُ المضمَرُ، وذهب البصريون أنه لا يرفعُ المضمَرَ، وحجتُهُم: أنك إذا أضفتَه إلى فاعله فقلت:

(١) سورة الزمر: من الآية: ٧ .

(٢) ذكره ابنُ مالك في شرح التسهيل ١١٢/٣ .

(٣) منهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

أعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ، لم يتغير المعنى بأن صار الضَرْبُ لغير زيدٍ، فيرفعُ ضميرَ ذلك الغير، بل الضَرْبُ باقٍ على نسبته إلى زيدٍ، فلو حملناه ضميراً فاعلاً، لكان فيه جمعٌ بين فاعلين، بخلاف الصفة فإنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ بالرفع، كانت الصفةُ في المعنى للوجه لا للموصوف الذي هو رجل، فإذا أضفتَ الصفةَ إلى الوجه الفاعلِ فقلت: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجه، تَغَيَّرَ المعنى بأن صار الحُسْنُ للموصوف الذي هو الرجلُ، فترفعُ الصفةُ ضميرَ الرجل، ويخرجُ الوجهُ عن كونه فاعلاً في المعنى، فلا يكون فيه جمعٌ بين فاعلين، وإذا ثبتَ خلُوهُ عن الضمير في بعض المواضع، اطَّردَ ذلك في الباقي.

وقيل^(١): إنما لم يُضمَرُ في المصدر؛ لأنه غيرُ مشتق؛ لكونه جنساً ينطلقُ على القليل والكثير. وقال أبو القاسم خلفُ بن فرُّونِ الشُّتَمِرِيُّ^(٢) عَرَفَ بابن الأبرشِ^(٣): لا نقولُ: إنَّ الفاعلَ مضمراً؛ لأنَّ المصدرَ لا يُضمَرُ فيه، ولا نقولُ: إنه محذوفٌ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ^(٤)، بل نقولُ: هو منويٌّ إلى جنبِ المصدرِ، فإذا قلت: أعجبني ركوبُ الفرسِ، التقدير: أعجبني ركوبُ راكبِ الفرسِ، وقال في قوله

(١) انظر شرح الألفية لابن القواس ١٠٠٩/٢، والمساعد ٢٣١/٢.

(٢) في الأصل: « الشتمري » وهو خطأ.

(٣) نحوي أندلسي، من أهل شنترين مدينة غربي الأندلس على نهر تاجه، كان إماماً في العربية واللغة، حفظ كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكمال، تجوّل في بلاد الأندلس وغيرها معلماً للعربية، توفي سنة ٥٣٢ بقرطبة. أحباراه في: تحفة القادم ٢٢، والصلة ١٧٤/١، والوافي بالوفيات ٣٦٧/٣، وبغية الرعاة ٥٥٧/١.

وقوله هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، ومنهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣.

(٤) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٤١/١: « ويجوز أن تحذفَ فاعلَ المصدرِ إذا كان في الكلام دليل عليه كقولك: أعجبني إكرامُ زيداً... ».

تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾^(١) التقدير: / أو إطعامُ إنسانٍ. [١٢٩/أ]
وفي هذا المذهب ما تراه^(٢).

فإن قيل: كيف عمِلَ وهو عندكم جامدٌ؟

فالجواب: أنه إنما عمِلَ لوجود حروفِ الفعل فيه، ولذلك لم يعمل إذا كان ضميراً؛ لخروجه عن لفظ الفعل، وقد تقدّم ذلك في الشروط^(٣).

وأما كونه ظاهراً، فإن كان فاعلاً جاز رفعه فتقول: عجبتُ من قيامِ زيدٍ، برفع «زيد» على الفاعلية، وقال الكوفيون: إذا رفع المصدرُ الفاعلَ، فالأحسنُ الفصلُ بينهما نحو: يعجبني قيامُ أمسٍ زيدٍ^(٤).

وإن كان مفعولاً لم يُسمَّ فاعله، فقي رفعه بالمصدر خلاف؛ ذهب أكثرُ النحويين إلى جوازه^(٥)، فتقول: عجبتُ من أكلِ الخبزِ، برفع «الخبز» على أنه مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله، فتقدّر المصدرَ بأن والفعل الذي لم يُسمَّ فاعله. ومنه قولُ الشاعر:

(١) سورة البلد: الآيتان: ١٤، ١٥.

(٢) قال أبو حيان: «وذكرتُ هذا لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع فقال: عجبتُ من ركوبِ الفرسِ الفاعلُ هنا ليس منوباً، ولا يدلُّ عليه ذكرُ شيءٍ قبله، بل هو هنا مخدوفٌ ولا بد». التذيل والتكميل ٢/٢٣٧، ومنهج السالك ٣١٣.

(٣) انظر صفحة: ٣٨٦.

(٤) التذيل والتكميل ٢/٢٣٧، ومنهج السالك ٣١٣.

(٥) انظر المقرب ١٤٢، والتذيل والتكميل ٢/٢٣٣. قال أبو حيان: «والذي اختاره أنه إن كان المصدرُ لفعلٍ لم ينطق به إلا مبنياً للمفعول، حاز ذلك فتقول: عجبتُ من جنونِ بالعلمِ زيدٍ» ارتشاف الضرب ٣/١٧٥. وفي كلام ابن الربيع أن أكثر النحاة على أن المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوباً، ولا يكون المصدر إلا نائباً مناب الفعل المبني للفاعل. انظر: الملخص: ٢٩٤، وص: ٣١٨ (حاشية ١).

إِنَّ قَهْرًا ذَوُو الضَّلَالَةِ وَالْبَا طِيلٍ [عدل] لِكُلِّ عَبْدٍ مُعَقِّقٍ^(١)

فـ«ذو» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله، فيقدَّرُ المصدرُ بأن وفعلٍ ما لم يُسَمَّ فاعله .

وذهب أبو الحسن الأخفش^(٢): أنَّ المصدرَ لا يرفعُ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعله،

فلا يُقدَّرُ المصدرُ بأن والفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، وبه قال جماعةٌ من^(٣)

البصريين^(٤)، وصحَّحه الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^(٥)، وعلَّلَ المنعَ: بأن المصدرَ

لما كان على صيغة^(٦) واحدة لا تختلفُ، لم يحزْ أن يرفعَ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ

فاعله لأجل اللبس، بخلاف الفعل والاسم العاملِ عملَه، فإن لكلِّ واحدٍ منهما

صيغةٌ مختصةٌ برفعِ الفاعل، وصيغةٌ مختصةٌ برفعِ المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.

وذهب الكِسَائِيُّ^(٧) وتبعه / ابنُ خروف^(٨): أنه إن أُمنَ اللبسُ جاز فتقول: [ب/١٢٩]

عجبتُ من ركوبِ الفرسِ بالرفع، إذ معلومٌ أنَّ الفرسَ مركوبٌ، ولا يجوز:

(١) من الخفيف، ولم أقف على هذا البيت، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل

٢٣٤/٣، وكلمة «عدل» ليست في الأصل، إلا أنه كُتب على يسار البيت: «لعله عدل»

وأشير إلى مكانها في البيت، وفي التذييل والتكميل رُوي هكذا:

إِنَّ قَهْرًا ذَوُو الضَّلَالَةِ وَالْبَا طِيلٍ لِكُلِّ عَبْدٍ مُعَقِّقٍ

ويظهر أن «عن» حُرِفَتْ عن «عدل»، والكلمة لا بد منها ليستقيم الوزن.

(٢) انظر رأيه هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٧٥/٣.

(٣) في الأصل: «عن».

(٤) ومن قال به أبو علي الشلوبين وابن هشام الخضرابي. انظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٣،

والمساعد ٢٣٤/٢.

(٥) لم أقف على تصحيحه هذا، وانظر: الملخص ص: ٢٩٤، ٣١٨.

(٦) في الأصل: «صفة» ولعل ما أثبت الصواب.

(٧) انظر التذييل والتكميل ٢٣٤/٣.

(٨) رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢.

عجبتُ من ضربِ زيدٍ برفعِ «زيد» على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلهُ؛ لأنَّ زيداً يَصِحُّ أن يكونَ فاعلاً، وَيَصِحُّ أن يكونَ مفعولاً .

فإن كان منصوباً فإنه يكون مفعولاً وحالاً وتمييزاً وظرفاً؛ أما المفعول فيكون واحداً نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عَمراً، واثنين نحو: عجبتُ من إعطاءِ زيدٍ عَمراً درهماً، ومن ظنَّ زيدٍ عَمراً قائماً، وثلاثة نحو: عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عَمراً خالداً قائماً، وأما الحال فنحو: عجبتُ من قيامِ زيدٍ مسرعاً، وأما التمييز فنحو: عجبتُ من امتلاءِ الإناءِ عَسلاً، وأما الظرف فنحو: عجبتُ من قيامِ زيدٍ يومَ الجمعة، ومن قيامِ زيدٍ أمامك .

فإن كان مجروراً فلا يكون إلا مضافاً؛ فتارةً يكون فاعلاً في الأصل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(١) فإله، مضافٌ، وهو فاعلٌ في المعنى؛ لأنه الدافعُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيُكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾^(٢) فالكاف والميم فاعلٌ في المعنى؛ لأنهم البائعون، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣) ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَلِيمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾^(٤) وهو كثيرٌ، وكذلك يُضافُ إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلهُ نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾^(٥) فالمضافُ هنا مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلهُ في المعنى، التقدير: من بعد أن

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٥١، وسورة الحج: من الآية: ٤٠. و«دفاع» بالألف قراءة

نافع، ورواية عن عاصم. انظر السبعة ص: ١٨٧.

(٢) سورة التوبة: من الآية: ١١١.

(٣) سورة التوبة: من الآية: ١١٤.

(٤) سورة هود: الآية: ١٠٢.

(٥) سورة الروم: من الآية: ٣.

غُلِبُوا، وتارة يُضَافُ إلى المفعول نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ﴾^(١)
 «نَعَجْتِكَ» مفعولة في المعنى؛ لأنها المسؤولة ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ [أ/١٣٠]
 الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٢) «الخير» مفعول في المعنى .

وقيل^(٣): إضافته إلى الفاعل أحسن، وقيل^(٤): إلى المفعول .

وتارة يُضَافُ إلى الظرف نحو قوله تعالى: ﴿تَرُبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾^(٥) ﴿فَصِيَامٌ
 شَهْرَيْنِ﴾^(٦) ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٧) .

ولك بعد الإضافة إلى الظرف أن تأتي بباقي المفعول فتقول: عجبتُ من
 انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدَ عمراً، ذكره سيويه^(٨)، فريوم الجمعة، مخفوضٌ بالإضافة
 و«زيد» بعده فاعلٌ، و«عمرو» مفعولٌ، قال الشاعرُ:

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ

طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرْمَى زَادَ الْكَسِيلِ^(٩)

(١) سورة ص: من الآية: ٢٤ .

(٢) سورة فصلت: من الآية: ٤٩ .

(٣) انظر: المقرب ١٤٤، والتذيل والتكميل ٢٣٩/٣، والمساعد ٢٣٦/٢ .

(٤) وهو قول ابن العلي في البسيط، قال: «وإذا حضر الفاعل والمفعول، فالأحسن

الإضافة إلى المفعول» نقله عنه أبو حيان في التذيل والتكميل ٢٣٩/٣ وقال: «وفيه

نظر» ، وانظر المساعد ٢٣٦/٢ .

(٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٢٦ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٩٢، وسورة المجادلة: من الآية: ٤ .

(٧) سورة سبأ: من الآية: ٣٣ .

(٨) الكتاب ١٩٣/١ .

(٩) سبق ذكرها صفحة: ١٦٨ وهما في التذيل والتكميل ٢٣٩/٣ .

«ساعات» مخفوضٌ بالإضافة و«زاد الكسل» مفعولٌ به .

الحالة الثالثة:

في اجتماع فاعلٍ المصدر ومفعولِهِ، ولك فيه أوجهٌ:

الأول: بقاؤهما على إعرابهما فتقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً، برفع زيدٍ
وبنصب عمراً، ولك أن تقدّم المفعولَ على الفاعل فتقول: عجبتُ من ضربِ
عمراً زيداً .

الثاني: أن تضيفَ المصدرَ إلى الفاعل، وتنصبَ المفعولَ، فتقول: عجبتُ من
أكلِ زيدِ الخبزِ، وهذا كثيرٌ شائعٌ .

الثالث: أن تضيفه إلى المفعول وترفعَ الفاعلَ، فتقول: عجبتُ من أكلِ الخبزِ
زيداً، وهذا ليس بالكثير، قيل^(١): ولم يرد في القرآن .

قلتُ: أما في قراءة السبعة فقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢): إنَّ «مَنْ» فاعلٌ بحج، وقد أُضيفَ إلى المفعول
وهو «البيت»^(٤)، وسيأتي إعرابُ هذه الآية^(٥)، وأما خارجُ السبعة فقد جاء في
موضعين في قراءة بعضهم^(٦): ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾^(٧) برفع «آبَاءَكُمْ» فالمصدر

(١) في الأصل: «إلى» .

(٢) قاله ابنُ أبي الربيع في الملخص ٣١٨-٣١٩ .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ٩٧ .

(٤) نُسب هذا إلى بعض البصريين، وبه قال ابنُ السُّنْدِ البطلبوسِي، ورده السهيلي في نتائج
الفكر: ٣١٠ . انظر: المحرر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣/١، والبيان ٢٨١/١، والبحر
المحيط ١١/٣، وراجع: المغني ٦٩٤ .

(٥) انظر صفحة: ٤٣٧ .

(٦) وهي قراءة محمد بن كعب القرظي. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٧ مخطوط، ومختصر
الشواذ لابن خالويه ١٢ وفيه أنها قراءة القرظي، وهو خطأ، بل هو القرظي، وانظر: المحرر
الوجيز ١٧٩/٢، والبحر المحيط ١٠٣/٢ .

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

/ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ وَ«أَبَاؤُكُمْ» فَاعِلٌ، وَفِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ^(١): ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ [ب/١٣٠]

رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَّا﴾^(٢) بِرَفْعِ «عَبْدُهُ» وَ«زَكْرِيَّا» فَالْمَصْدَرُ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَ«عَبْدُهُ» فَاعِلٌ .

وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «جِجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ^(٣)» فَ«مَنْ» فَاعِلٌ وَ«الْبَيْتِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ .

وَهُوَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ، وَلِذَلِكَ خَصَّهُ بِبَعْضِهِمْ بِالشَّعْرِ^(٤). فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَفْتَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ^(٥)

وَذَلِكَ عَلَى رِوَايَةٍ مِنْ رَفْعِ «أَفْوَاهِ»، فَ«الْقَوَاقِيزِ» مُضَافٌ، وَهُوَ مَفْعُولٌ وَ«أَفْوَاهِ»

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمر والكلبي وأبي العالية، ورواية عن ابن عامر. انظر: مختصر الشواذ

لابن خالويه ٨٣، والتبيان ٨٦٥/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦، وتفسير القرطبي ٥٢/١١ .

(٢) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٣) ورد بهذا اللفظ في صحيح مسلم (كتاب الإيمان) برقم: (١٣)، ومجمع الزوائد ٤٧/١ (في

كتاب الإيمان، باب في ما بُني عليه الإسلام). كما ورد في الصحيحين والسنن بلفظ: «... والحج وصوم رمضان» وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .

وانظر شرح التسهيل ١١٣/٣، ١١٨، والتذيل والتكميل ٢٣٨/٣، والمغني ٦٩٤،

والتصريح ٦٤/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١١٣/٣ .

(٥) من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي، واسمه: المغيرة بن الأسود بن وهب، شاعرٌ مخضرمٌ، عاش

في الجاهلية والإسلام، قال الأصفهاني: «كان كوفياً خليعاً ماحناً فاجراً مدمناً للخمر هجاءً»

أخباره في: الشعر والشعراء ٥٥٩/٢، والمؤتلف والمختلف ٥٦، ومعجم الشعراء ٣٦٩،

والخزانة ٤٨٧/٤ .

والبيت في: إصلاح المنطق ٣٣٨، وتهذيبه ٧٠٧، والمقتضب ١٥٩/١، والإنصاف ٢٣٣/١،

والمقرب ١٤٣، وشرح الجمل ٢٦/٢، والتذيل والتكميل ٢٣٨/٣، والمغني ٦٩٤، وشرح

أبياته ١٥٧/٧ .

فاعلٌ، وتِلادِي بكسر التاء المثناة من فوق: المَالُ الموروث، والقَوَاقِيزُ بالزاي: إناءٌ يُجَعَلُ فِيهِ الخمرُ .

ومنه قولُ الآخرِ:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الْغَرَامُ الَّذِي كَانَا نَعْدُو لَأُمَّهَدَا لَكَ عُدْرَانًا^(١)

فـ«الغرام» فاعلٌ بِإِضْنَائِكَ وقد أُضِيفَ إِلَى المفعول وهو الكاف، وإعرابُ البيت: أن «رَدَّ»: فعلٌ ماضٍ فاعله «إِضْنَاؤُكَ»، والغرامُ: فاعلٌ بِإِضْنَائِكَ، و«الذي» وصلته مفعولٌ أوَّلٌ بـ«رَدَّ»، وممهلاً: مفعولٌ ثانٍ، والمعنى: أن سقامَكَ بِالغرامِ صَيَّرَ العَدُولَ عَادِرًا لَكَ. والبيتُ من الخفيف وهو مُدْمَجٌ، فنصفه في الألفِ من «كان» وأجزأوه كُلِّها مخبوتة^(٢) إلا الأوَّلَ والثالثَ. وقال الآخرُ:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ يَبِينُ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا مِنْ هَوَى يَسْلُبُ الْعَقْلَ^(٣)

فـ«المرء» فاعلٌ بـ«ظلم» وقد أُضِيفَ إِلَى المفعول، والبيتُ من الطويل، من ضربه التأمُّ، وقد دخله القَبْضُ فِي جزئه الثاني، فحذفت ياؤُهُ. وقال آخرُ:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفِ^(٤)

(١) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ١١٩/٣، والتذيل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك

. ٣١٨

(٢) الخين هو: حذف الثاني الساكن. انظر: الكافي ٤٤، والبارع ٢١٤ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ١١٨/٣، والتذيل والتكميل

٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والتصريح ٦٣/٢ .

(٤) من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ١٦٦. والشاهد في: الإيضاح ١٨٤، وأمالي ابن

الشجري ١١١/٢، وشرح المفصل ٦٢/٦، وشرح التسهيل ١١٨/٣، والملخص ٣١٩،

والتذيل والتكميل ٢٣٨/٣، والخزانة ١٢١/٨ . ومربعٌ ومصيفٌ: زمن الربيع وزمن

الصيف، والشؤون: عروق الدمع. ووكيف: سائل .

/ فـمَرَبَعٌ فاعلٌ بـ«رَسَمَ» وقد أُضيفَ إلى المفعول^(١). وقال الحطّيبية: [١٣١/أ]

أرَسَمَ دِيَارَ مِنْ هُنَيْدَةَ تَعْرِفُ بِأَسْقَفَ مِنْ عِرْفَانِهَا الْعَيْنُ تَذْرِفُ^(٢)

فـ«العين» فاعلٌ بـ«عِرْفَانِ» وقد أُضيفَ إلى المفعول^(٣)، ويحتملُ أن تكونَ «العين» مبتدأً و«تذرف» الخبرُ، وفاعلُ «عِرْفَانِهَا» محذوفٌ، وهو ضميرُ المخاطَبِ؛ أي: عِرْفَانِهَا أنتَ، فلا يكونُ فيه شاهدٌ .

الحالة الرابعة:

في إبتاع معموله، ولا يخلو معموله أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ فإن كان مرفوعاً أو منصوباً فلا خلافَ في إبتاعه على اللفظ، ولا محلٌّ له فَيُتْبَعُ عليه .

فإن كان مجروراً فله لفظٌ ومحلٌّ؛ أمّا لفظُهُ فجرٌّ، وأمّا محلُّه فنصبٌ ورفعٌ، ولا يخلو أن يكونَ ضميراً أو ظاهراً، فإن كان ضميراً فالعطف على المحل لا على اللفظ؛ لأن الضميرَ المجرورَ لا يُعطفُ عليه إلا بعد إعادة الخافض، فتقول: أعجبتني إكرامك زيدٌ وعمراً، بنصبِ عَمْرٍو عطفاً على محل الكاف، فإنه في محل نصب، ولا تجرُّهُ بالعطف على لفظ الضمير، فإنه لا يجوزُ إلا بإعادة الجار، فتقول: أعجبتني إكرامك زيدٌ وإكرامِ عَمْرٍو، إلا مَنْ يَجِيزُ العطفَ على الضميرِ المنخفض من غير

(١) وقد اعترضَ ابنُ الطراوة على هذا التخريج - في معرض رده على أبي علي - فقال: « وهذا التقدير زيفٌ لا وجه له؛ لأن الرسمَ اسمٌ لما بقي في الدار من الرمادِ والزَّيْلِ ونحوهما... وارتفاعُهُ على القطعِ » الإفصاح ص: ٦٧ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ٢٥٤، وفيه « بعرفانه »، والشاهد في: التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨. وأسقفُ: موضعٌ بالبادية، كان به يومٌ من أيامهم. معجم البلدان ١٨١/١، واللسان (سقف) عن القراء .

(٣) هذا تخريجُ ابنِ عُصْفُورٍ، وقد ردَّ عليه أبو حيان بما أورده المؤلف من كونِ « العين » مبتدأً و« تذرف » الخبر - انظر التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨ .

إعادة الخافض^(١)، فإنه يُجيزُهُ هنا .

فإن كان ظاهراً فلا يخلو الإتياع أن يكونَ على اللفظ أو على المحل؛ فإن كان على اللفظ فلا خلافَ في جوازه سواء كان فاعلاً في المعنى أم مفعولاً، تقول فيما هو فاعلٌ في المعنى: يعجبني أكلُ زيدٍ الظريفِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ نفسه الخبزَ، وأكلُ زيدٍ أخيك الخبزَ، وأكلُ زيدٍ وعمرو الخبزَ، فالحفصُ في هذا كله على اللفظ، وتقول فيما هو مفعولٌ في / المعنى: يُعجبني شُربُ اللبنِ الصَّرْفِ زيدَ، وشُربُ [ب/١٣١] اللبنِ كله زيدَ، وشُربُ اللبنِ لبنِ الضأنِ زيدَ، وشُربُ اللبنِ والعسلِ زيدَ، بالحفص في ذلك كله .

فإن كان على المحل - ومحلُّه رفعٌ ونصبٌ - ففي الإتياع عليه ثلاثة مذاهب:

الأول: لسيويه ومحققِي البصريين^(٢): أنه لا يجوزُ، وفرَّقوا بين المصدر وبين اسم الفاعل؛ أنَّ اسمَ الفاعلِ الإضافةُ فيه ثانيةٌ عن النصب؛ لكونه عمِلَ بالشبه بالفعل، فجاز الإتياع على المحل مراعاةً للأصل، بخلاف الإضافة في المصدر، فإنها فيه أصلٌ، وليست فرعاً عن شيء؛ لكونه لم يعملْ بالشبه بالفعل، فليس له محلٌّ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين^(٣) منهم ابنُ مالك^(٤): أنه يجوزُ، فإذا قلت: يُعجبني ضربُ زيدٍ، فيجوزُ الإتياعُ على زيدٍ بالنصب إن كان في المعنى مفعولاً، وبالرفع إن كان فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله على مذهب من يرى ذلك، إلا أن الكوفيين لا يُتبعون على المجرور إذا كان مفعولاً في المعنى إلا بذكر

(١) وهم الكوفيون. انظر الإنصاف ٤٦٣/٢ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١٩١/١. وانظر: التذيل والتكميل ٢٣٩/٢، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣، والمغني ٦١٨، والمساعد ٢٣٧/٢ .

(٣) منهم أبو علي الفارسي وابن حني. انظر الإيضاح ١٨٤، والمسائل البصريات ٧٤٧/٢، والمحتسب ١٣/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٢٠/٣. وعليه أيضاً ابنُ أبي الربيع. انظر: الملخص ٣١٩ ..

الفاعل فيقولون: أعجبنى شربُ الماءِ واللبنِ زَيْدٌ، والإتباعُ على اللفظ أحسنُ من الإِتباعِ على المحلِّ، ويستوي الأمران عند الكوفيين إذا وَقَعَ فصلٌ بين التابع والمتبوع نحو: يُعجبنى شربُ الماءِ عَمَرُو واللبنِ، فقد فَصَلْتَ بين الماءِ واللبنِ بَعَمَرُو، فيستوي الإِتباعُ هنا على اللفظ وعلى المحلِّ .

الثالث: لأبي عَمَرِ الجَرْمِيِّ^(١): أنه يجوزُ الإِتباعُ على المحلِّ في العطفِ والبدلِ، ولا يُجيزُهُ في النعتِ والتأكيدِ، وحجتهُ: أن العطفَ والبدلَ عنده من جملةِ أخرى، فالعاملُ في الثاني غيرُ / العاملِ في الأولِ، وأما النعتُ والتأكيدُ فالعاملُ فيهما [١/١٣٢] واحدٌ، فيلزمُ من إجرائهما على المحلِّ أن يكونَ الشيءُ المنعوتُ أو المؤكَّدُ مخفوضاً مرفوعاً أو مخفوضاً منصوباً في حالةٍ واحدةٍ .

وقد استدللَّ مَنْ أجاز الإِتباعَ بالسماحِ، فمنه قراءةُ الحسنِ: ﴿ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ ﴾^(٢) برفعِ «الملائكة» فهو معطوفٌ على محلِّ [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى، ومنه في الحديث: «أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ^(٣)»، فـ«ذو» معطوف على «الأبتَر»؛ لأنه مرفوعٌ في المعنى على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله،

(١) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣، وكتاب (أبو عمر الجرمي): ١٨٥، وقد تبعه على رأيه هذا ابنُ الطرارة في الإفصاح ص: ٦٩ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧. وانظر القسراءة في معاني القرآن للفراء ٩٦/١، ومختصر الشواذ لابن خالويه: ١١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٥/١، والمختسب ١١٦/١، والمحمر الوحيز ٢٠٧/٣، والبحر المحيط ٤٦٠/١، ٥١٨/٢ .

(٣) الحديث مخرَجٌ في صحيح البخاري (في كتاب بدء الخلق) برقم: ٣٩٥٤، وصحيح مسلم (في كتاب السلام) ٢٣٠/١٤ (بشرح النووي)، وكذلك في كتب السنن، وكل تلك الروايات تخلو من موطن الشاهد، رتمة الحديث كما في صحيح مسلم: «نهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت إلا الأبتَر وذا الطُّفَيْتَيْنِ» ورواية الشاهد هي في إعراب الحديث ص: ٣٣٣، وانظر: النهاية ١٣٠/٣، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤١ وما بعدها .

وأوَّل ذلك مَنْ لم يُجِزِ الإِتِّبَاعَ على المحلِّ بأنَّه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ أي: ولعنتُهُ
الملائكةُ، ويُقتلُ ذو الطُّفَيْتَيْنِ. والطُّفَيْتَانِ: الخَطَّانُ اللذان في ظهر الحيَّةِ .
ومنه قولُ زيادِ العنبريِّ^(١):

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهِ حَسَانًا
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ
يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا^(٢)

فـ«الليان» معطوف على محل «الإفلاس»؛ لأنه مفعولٌ في الأصل، و«القيان»
معطوفٌ على محل «الأصل»؛ لأنه مفعولٌ في الأصل، وأوَّلوه على حذفِ فعلٍ؛ أي:
أخافُ اللِّيَانَ، وَيَبِيعُ الْقِيَانَ، وأوَّلُه السِّيرافيُّ^(٣) على أنهما معطوفان: «الليان» على
«مخافة» و«القيان» على «بيع» وذلك على حذفِ مُضَافٍ؛ أي: وَمَخَافَةَ اللَّيَّانِ^(٤)، وَيَبِيعُ
الْقِيَانَ، وَاللِّيَانَ: مصدرٌ بمعنى اللَّيِّ^(٥). وَالْقِيَانَ: جمعُ قَيْنَةٍ^(٦). يقولُ: دَايِنْتُ بِهَا - يعني

(١) لم أفف له على ترجمة .

(٢) وينسب إلى رؤية، وهو في ملحق ديوانه ص: ١٨٧ مع أبيات أخرى . والشاهد في: الكتاب
١/١٩١، والنكت عليه ١/٢٩٧، والإيضاح ١٨٥، وشرحه (المقتصد) ١/٥٦١، وإيضاح
شواهد ١/١٧٣، وأسالي ابن الشجري ١/٣٤٧، ٢/٢٢٢، وشرح المفصل للخوارزمي
٣/٩٣، ١٠٠، وشرحه لابن يعيش ٦/٦٥، وشرح الجمل ١/٢٥٤، وشرح التسهيل
٣/١٢٠، والتذيل والتكميل ٣/٢٣٩، والمغني ٦١٩، وشرح أبياته ٧/٤٦، والهمع
٥/٢٥٤.

(٣) شرح الكتاب ١/٣٦٣ (مخطوط - نسخة دار الكتب ١٣٦ نحو)، قال أبو سعيد: « فنصب
«القيان» على المعنى، وأما نصب «الليان» فيجوز أن يكون من هذا الوجه، كأنه قال:
وللِّيَانَ، فحذفَ اللامَ، ونصبَ، كما تقولُ: حيثك ابتغاءَ الخيرِ؛ أي: لا ابتغاءَ الخيرِ .»

(٤) وأجاز ابنُ إِيَّازٍ فيه وجهاً ثالثاً وهو: كونه مفعولاً؛ أي: مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ مع اللَّيَّانَةِ. انظر قواعد
المطارحة لوجه (٩٩-١٠٠) .

(٥) ومعناه: المظل والمدافعة من الغريم بالحق الذي عليه .

(٦) وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية، سميت بذلك؛ لأنها تصلح في شأن أهلها، ويُتزيَّن بها.

بالإبل - حسناً لكونه ملبئياً، فلا أخافُ مَظْلَهُ وإِقْلَالَهُ. ومنه قولُ لبيدٍ:

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

/ فـ«المظلوم» نعتٌ لـ«المعقب» على الموضع؛ لأنه فاعلٌ في الأصل. وخرَجَ على [ب/١٣٢]

أنه فاعلٌ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: يَطْلُبُ الْمَظْلُومُ، والمُعَقَّبُ: الذي يَتَّبِعُ عَقِبَ غَرِيْبِهِ .

وخرَجَهُ أبو حاتم^(٢) على أنه بدلٌ من الضمير المستكن في «المعقب».

وخرَجَهُ أبو علي في «التذكرة^(٣)» أنه فاعلٌ بِحَقِّهِ على أنه فعلٌ ماضٍ، والهَاءُ

مفعولٌ، وفاعلٌ «هَاجَهُ» ضميرُ المصدر؛ أي: هَاجَهُ الهَجْرُ، و«طَلَبَ» منصوبٌ على

المصدر من المعنى؛ لأن «هَاجَهُ» بمعنى طَلَبَهُ، أو يكون منصوباً صفةً لمصدر

مُحذوفٍ التقديرُ: هَاجَهُ الهَجْرُ هَيَّجَاناً مِثْلَ طَلَبِ الْمُعَقَّبِ، ثم حُذِفَ المضافُ، وأُقيِمَ

المضافُ إليه مُقَامَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقيل: هي المغنية خاصة، قال الليث: وعوامُّ الناس يقولون: القينة: المغنية. وقيل: هي البيضاء الوضيئة من النساء، عن ابن السكيت (انظر: شرح أبيات الإيضاح ١٧٤/١، وشرح أبيات المغني ٤٩/٧، والتاج - قين) .

(١) من الكامل، في ديوانه: ١٢٨. يصف غيراً وأتانا، وقوله:

يُوفِي وَيَرْتَقِبُ النَّجَادَ كَأَنَّهُ ذُو إِرْبَةِ كُلِّ الْمَرَامِ يَرُومُ

والشاهد في: الإيضاح ١٨٦، والمختصب ١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١، ٢٢٣/٢،

والإنصاف ٢٣٢/١، وشرح المفصل ٦٦/٦، والتذيل والتكميل ٢٣٩/٣، والممع ٢٣٩/٥،

والخزانة ٢٤٠/٢. وتهجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ: أي: عَجَّلَ الرُّوَّاحَ إِلَى الْمَاءِ. (الديوان) .

(٢) انظر: شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ١٣٥، وشرح الشواهد للعيني ٥١٢/٣، والخزانة ٢٤٤/٢.

(٣) وعليه ابن جني والرضي. انظر المختصب ١٣/٢، وشرح الكافية ١٩٨/٢، والتذيل والتكميل

٣٤٠/٣، والخزانة ٢٤٥/٢. وقال البغدادي في ١٣٥/٨: «ولم أرَ في كتب اللغة (حقُّه مُحَقَّقُهُ) بهذا المعنى» .

ولأبي على تخريج آخر وهو أن يكون «المظلوم» فاعل المصدر «طلب»، والمصدر مضافاً إلى مفعوله، و«المعقب» حيثُذ معناه الماطل، يقال: عَقَبَنِي حَقِي؛ أي: مَطَلَنِي. انظر: المسائل

البصريات ٧٤٧/٢، والخزانة ٢٤٤/٢ .

ومنه قولُ امرئ القيس:

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَةً كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
يُضِيءُ سَنَاهُ أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ أَهَانَ السَّلِيْطَ فِي الدُّبَالِ الْمُقْتَلِ^(١)

فـ«مصاييح» مرفوعة بالعطف على محل «اليدين»، وخرُجَ على أنه فاعل بفعل مضمر، وقيل^(٢): «مصاييح» معطوفٌ على «سناه» على الشك. ومنه للنايعة:

فَأَنْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةٌ عَدُوُّ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِيمَا
أَوْ ذُو وَشُومٍ بِحَوْصِي بَاتَ مُنْكَرِسًا فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيمَا^(٣)

فـ«ذو وشوم» معطوفٌ على محل «النحوص» فإنه مرفوعٌ، وخرُجَ على أنه على حذفٍ مضاف، ويكون خبراً عن مبتدأٍ محذوفٍ التقدير: أو عدوها عدو ذي وشوم، فحذف «عدو» الأول وهو المبتدأ، ثم حذف «عدو» الثاني وهو الخبر،

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ٢٤، وهما من معلقته، انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٩٩، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٨٧/١-١٩٠. والشاهد في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣. والوميض: لمع البرق. والحَيُّ: ما حبا من السماء؛ أي: ما عرض لك وارتفع، ويقال: هو المتداني. والمكَلَّل: هو الذي في جوانب السماء كالإكليل، وقيل: هو الذي بعضه على بعض. والسليط: الزيت، ويقال: هو دهن السمسم. والدبال: الفتائل. (الديوان).

(٢) شرح القصائد التسع ١٩١/١.

(٣) من البسيط، في ديوانه ص: ٦٥ وبينهما بيت آخر، والشاهد في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، والضمير في «عنها» عائد إلى ناقته.

وجافلة: مسرعة ماضية في سيرها. والنحوص: الأتان التي لا لبن لها، ولا حمل بها. اللحيم: الذي يأكل اللحم كل يوم. وذو وشوم: نورٌ وحشيٌ بقوائمه سوادٌ. وحوصي: «على وزن سكري، اسم ماء لبني طهمان بن عمرو إلى جنب جبل في ناحية الرمل... وقد أكثرت شعراء هذيل من ذكر هذا في شعرهم، فإن لم يكن في بلادهم فهو قريب منها» معجم البلدان ٣٢١/٢. والمنكرس: المتداخل المتقبض. وأخضلت ديمًا: أي: بلت الأرض بمطر دائم لين. (الديوان).

وأقيم المضافُ إليه مقامه وهو «ذو» .

ومنه قولُ الشاعر:

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(١)

/ على رواية من رفع «الأقوام» فيكون معطوفاً على موضع [لفظ] الجلالة فإنه [١٣٣/أ]

مرفوع، وخرَّجَ على ما خرَّجَت عليه الآية قبلُ. ومنه قولُ الآخر:

هَوَيْتَ نَنَاءً فَسُتَطَاباً مُؤَبَّداً فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مَجْدٍ وَسُودْدَا^(٢)

فـ«سودد» معطوف على موضع «مجد» لأنه في موضع المفعول بـ«تمهيد»، وخرَّجَ

على أنه مفعولٌ بفعلٍ مضمَرٍ أي: وَمَهَّدْتَ سُودْدَا^(٣). وقال الآخر:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٤)

فـ«الفضل» مرفوعٌ نعتٌ لـ«الهلوك» على الموضع؛ لأنه فاعلٌ في الأصل، وخرَّجَ

على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوف، وقيل: مرفوعٌ على الجوارِ^(٥)، وهو تخريجٌ غريبٌ .

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت يُستشهدُ به في كثير من المصادر في باب النداء.

والشاهد برواية المصنف في كل من: شرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٣٩/٣. والشاعر يدعو على حجاره سيمعان؛ لأنه لم يرعَ حقَّ الجوار. ويروى: «والأقوام كلهم والصالحين ...» وعليها يقوت الاستشهاد المقصود هنا.

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٤٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٢، والمغني ٦١٨، وشرح أبياته ٤٦/٧ .

(٣) أر على أنه مفعول معه. انظر المغني ٦١٨ .

(٤) من البسيط، وهو للمتخَّلِّ الهذلي يرثي ابنه أئيلة، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٤٠/٣، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والهمع ٢٩٣/٥، والخزانة ١٠١/٥. والثغرة: موضع المخافة ومكان الخوف. والخَيْعَلُ: «القميص الذي لا كُمِّي له، وإنما أسقطت الشون من (كُمِّي) للإضافة؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع كقولهم: لا أبا لك، أصله: لا أباك» (الصحاح). والفضل: هي التي عليها قميص ورداء، وليس عليها إزار وسراويل .

(٥) وهو قول الأصمعي وابن قتيبة والسُّكْرِي. انظر: المعاني الكبير ٥٤٤/١، والتهيهات على

قلت: والحق أنه يجوز أن يُبَسَّعَ بمرور المصدر على الموضع؛ لهذا السَّماع الفاشي الذي لا يقبل التأويل إلا على بُعد، كما رأيت في تأويل ما تقدّم.

الحالة الخامسة:

أن معمول المصدر لا يتقدّم عليه؛ لأنّ المصدر موصول؛ لكونه مقدراً بحرف مصدرى، ومعمولُه كالصلة، فكما أن الصلة لا تقدّم على الموصول، فكذلك معمولُ المصدر لا يتقدّم عليه، وما جاء يُوهمُ ذلك مؤوّل. فمن ذلك قوله:

وَبَعْضُ الْجِلْمِ عِنْدَ الْجَهْدِ لِي لِلذَّلَّةِ إِذْعَانٌ^(١)

فظاهره أن «الذلة» متعلّق بـ «إذعان» وقدّم عليه، وخرّج على أن يكون متعلقاً بمصدر محذوف قبله؛ أي: إذعان^(٢) للذلة إذعان، وقيل: إنه يتعلّق بـ «إذعان» الملفوظ به، وقدّم ضرورةً. ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

ظَنُّهَا بِي ظَنْ سُوءِ كُلُّهُ وَبِهَا ظَنِّي عَفَافٌ وَكَرَمٌ^(٣)

فظاهره / أن «بها» متعلّق بالمصدر بعده، وخرّج على أنه متعلّق بفعل محذوف [١٣٣/ب]

أغاليط الرواة ص: ٨٧، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٢/٣، والخزانة ١٠١/٥، وفيه أن الرفع على المخاورة لم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين. وانظر أسالي ابن الشجري ٢٢٢/٢.

(١) من الهزج، وهو للفنيد الزماني، واسمه: شهل بن شيان بن ربيعة بن زيمان الحنفي، شاعر جاهلي قديم، قال هذا البيت مع أبيات أخرى في حرب البسوس. وهي في شعره: ٣١٢. وانظر: الحماسة ٦٠/١، وشرحها للمرزوقي ٣٨/١، وشرحها للتريزي ١٤/١. وراجع الشاهد في: شرح التسهيل ١١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢، والتذيل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٣/٢، والممع ٦٩/٥.

(٢) في الأصل: «أذان أن».

(٣) من الرمل، في ديوانه ص: ٢٤٦، وفيه: «ظنُّ سُوءِ فَاجِشٍ» والشاهد في: شرح التسهيل ١١٣/٣، والتذيل والتكميل ٢٣٥/٣، وشفاء العليل ٦٤٧/٢.

ناصبٍ للمصدر أي: أظنُّ بها ظني، وعفافٌ وكرمٌ خرَجَ مخرَجَ البيان؛ أي: ذلك عفافٌ وكرمٌ. ومنه قولُ الآخر:

طَالَ عَن آلِ زَيْنَبِ الإِغْرَاضُ لِلشَّعْزِيِّ وَمَا بِنَا الإِبْغَاضُ^(١)

فظاهره أن «عن آل زينب» متعلقٌ بالمصدر بعده، وخرَجَ على أنه يتعلق بـ «طال» ويكون معناه: علا. ومنه قولُ تميم العجلاني^(٢):

لَقَدْ طَالَ عَن دَهْمَاءَ لَدِّي وَعِذْرَتِي وَكَيْتَمَانَهَا أَكْنِي بِأَمِّ فَلَانٍ^(٣)

وظاهره أن «عن دهماء» متعلقٌ بالمصدر بعده، وخرَجَ على أنه يتعلق بمصدرٍ مقدرٍ قبله؛ أي: لقد طال لُدِّي عن دهماء لُدِّي، واللُدُّ^(٤): بفتح اللام مصدرٌ (لُدَّ) إذا خاصم، والعِذرة بكسر العين: الاعتذار.

قلتُ: والظاهرُ أن المصدرَ يُغْتَفَرُ معه تقديمُ المفعول؛ لكونه لم يتمحض فيه الموصولية، لاسيما وما تقدّم من المسموع فالمعمولُ فيه مجرورٌ، وقد حُكيَ عن الأَخْفَشِ^(٥) نقلٌ غريبٌ أنه يُحيزُ تقديمَ المفعولِ الصريحِ على المصدرِ فيقول: يُعجبني عمراً ضربٌ زيدٌ.

(١) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة أيضاً في ديوانه ص: ٣٩٦، وفيه «للتعدي» بدل «للتعزي» والشاهد في المصادر السابقة.

(٢) هو تميم بن أبي بن مقبل العجلاني، شاعر مخضرم (أدرك الجاهلية والإسلام)، كان يكي أهل الجاهلية، وكان يهاجي النجاشي، عاش مائة وعشرين سنة، وفي الإصابة أنه أدرك الإسلام فأسلم. انظر: الشعر والشعراء ٤٥٥/١، والإصابة ١٩٥/١، والخزانة ٢٣١/١.

(٣) من الطويل، في ديوانه ص: ٣٤٤. والشاهد في المصادر السابقة وشرح شذور الذهب ٣٧٤. ودَهْمَاءُ: زوجته، خلفَ عليها بعد موت أبيه، وكانت العربُ تزوجُ نساءَ آبائهم في الجاهلية، فحرّمه الإسلام. انظر المحرر: ٣٢٦.

(٤) في الأصل: «الد».

(٥) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، وانظر المساعد ٢٢٣/٢.

الحالة السادسة^(١):

أنه لا يُفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهم ذلك أول، فمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَيَّ رَاجِعٌ لِقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾^(٢) فظاهره أن «يوم» يتعلق بـ«رجعه»، وقد فصل بينهما بقوله تعالى: ﴿لِقَادِرٌ﴾ وهو أجنبيٌّ منهما؛ لكونه خيراً عن «إن». وخرجه على أوجهٍ تبني

على إعادة الضمير من «رجعه» فمن قال^(٣): / إنه يعودُ على الماء الدافِقِ، فـ«يوم» [١٣٤/ب] ليس له تعلقٌ بما قبله، فيكونُ يتعلّقُ بفعلٍ مقدّرٍ أي: اذْكَرُ، ومن قال^(٤): إنه يعودُ على الإنسان فقيل: ينتصبُ «يوم» بفعلٍ مقدّرٍ مفهومٍ من المصدر؛ أي: يُرجِعُهُ يَوْمَ. قال ابنُ عطية^(٥): هو متعلّقٌ بـ«قادر». قال: وخصّصَ هذا اليومُ بالقدرة لأنه الأهمُّ، وقال الزخشي^(٦): يتعلّقُ بـ«رجعه»، وردَّ بما تقدّمَ من الفصل. ومنه قوله:

فَهُنَّ قِيَامٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَدَاةٍ^(٧) أَمْرَةٌ وَهِيَ ضَامِرٌ^(٨)

(١) في الأصل: «السادس».

(٢) سورة الطارق: الآيتان: ٨-٩.

(٣) هو قول عكرمة ومجاهد. انظر: معاني القرآن للقراء ٢/٢٥٥، وإعراب القرآن ٥/٢٠٠، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٤٦٥، والمحزر الوجيز ١٥/٤٠١، والبحر المحيظ ٨/٤٥٥.

(٤) وهو قول ابن عباس وقتادة. انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠٠، والكشاف ٤/٢٠٣، والمحزر الوجيز ١٥/٤٠٠، والتبيان ٢/٥٠٧، والبحر المحيظ ٨/٤٥٥.

(٥) المحزر الوجيز ١٥/٤٠١.

(٦) الكشاف ٤/٢٠٢. وجعله أبو جعفر النحاس متعلقاً بـ«ناصر» انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠١.

(٧) في الأصل: «عداة» وفي الديوان ١٧٧ حاشية (٨): «(عداة) بالغين تصحيف، وصححها الشنقيطي (عداة) بالغين»

(٨) من الطويل، للشماخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه ص: ١٧٧، وروايته: «لهنَّ صليلٌ».

فظاهره أن «بضاحي» يتعلّق بـ «ينتظرن» فيكون فيه الفصل بين «قضاءه» وبين معموله وهو «عذاق»، وخرّج على أنه يتعلّق بـ «قضاءه» فيكون من معموله، وضامز بالزاء أي: ساكت. ومنه قوله:

وَأِنِّي لِأَبْكِي الْيَوْمَ مِنْ حَذْرِي غَدًا فِرَاقَكَ وَالْحَيَانَ مُجْتَمِعَانِ^(١)

فظاهره أن «غداً» متعلّق بـ «فراقك» فيكون فيه الفصل بين المصدر ومعموله الذي هو «فراقك» بـ «غداً» وهو أجنبي من المصدر، وخرّج على أن «غداً» معمول لـ «حذري» و«فراقك» بدل منه بدل اشتمال. وأما قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي إِذَا الْقِيَامَةُ قَامَتْ وَدُعِي لِلْحِسَابِ أَيْنَ الْمَصِيرِ^(٢)

فبيّن الإمام أبو السّعادات هبة الله بن الشّجري^(٣) أنّ «المصير» منصوب. ١٠ بـ «شعري»، وظاهره الفصل بينهما بـ «أين» وتأوّله على أن «أين» خبر ابتداء محذوف، وهو متقدّم من تأخير التقدير: لیت شعري المصير أين هو، قال ابن مالك^(٤): وأسهل من ذلك أن يكون التقدير: أين نصير المصير، فيكون «المصير» مصدراً،

والبيت في: المقتضب ١/١٥٣، وأمالی ابن الشّجري ١/٢٩٦، والمقرب ١٤٣، وشرح

الجميل ٢/٢٥، والمغني ٦٩٩، وشرح أبياته ٧/١٦٦.

(١) من الطويل، وهو لقيس العامري (بجنون ليلي) في ديوانه: ٢١٣ وروايته (مؤتلفان) بدل

(بجتماع)، والبيت من شواهد أبي حيان في التذيل والتكميل ٣/٢٣٥.

(٢) من الخفيف، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٥، وإيضاح الشعر ٣٤٨، والإفصاح

١٨١، وأمالی ابن الشّجري ١/٤٦، وشرح التسهيل ٣/١١٥، والتذيل والتكميل ٣/٢٣٥.

. وفي ضرائر الشعر ٨٨، روي: «أين المصير» ولا شاهد فيها.

(٣) العلوي الحسيني، نقيب الطالبين بالكرخ، فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، كان تام

المعرفة باللغة، فصيحاً حلوا الكلام، له تصانيف نفيسة منها: «الأمالی» و«الانتصار»

وغيرهما، توفي سنة ٥٤٢ هـ. ودفن بداره بالكرخ. أخباره في: نزهة الألباء ٢٩٩، وإنباه

الرواة ٣/٣٥٦، ومعجم الأدباء ١٩، ٢٨٢. وانظر قوله في الأمالی ١/٤٦-٤٧.

(٤) في الأصل: «الضمير» وهو تحريف.

(٥) شرح التسهيل ٣/١١٥.

قال الشيخ أبو حيان^(١): وقول ابن مالك: «وأسهل / من ذلك» دليل على تجويزه [١٣٤/ب] ماقاله الشجري، وهو لا يجوز؛ لأن «شعري» في «ليت شعري» إنما استعملته العرب متعلقاً عن جملة الاستفهام، ولم يُلفظ له بمنصوب^(٢)، فتجوزهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ «شعري» - فيحتاج إلى تأويله - خطأً وخروج عن لسان العرب، فيتعين على هذا أن يُنصب «المصير» بفعل محذوف. انتهى وفيه بعض زيادة.

قلت: وأقرب من هذا كله أن يُقدَّر فعلٌ يعمل في «المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجد المصير، وتكون «شعري» معلقة عن العمل.

المسألة الرابعة: في تقسيم هذا المصدر:

وهو على ثلاثة أقسام: مضاف، ومنون، وبالآلف واللام. ولتتكلّم على كل قسم منها:

أما المضاف: فلا خلاف في إعماله إلا خلاف من لا يُعتدُّ بخلافه^(٣)، وإعماله أكثر من إعماله منوناً وبالآلف واللام، يُعرف ذلك بالاستقراء، وعَلَّه ابن مالك^(٤) بأنه إذا كان مضافاً^(٥) ناسب الفعل لكونه لا يقبل التنوين ولا الألف

(١) التذيل والتكميل ٢٣٥/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤٤٤/٤، وأدب الكاتب ٦١، والنهاية لابن الأثير ٤٨١/٢، ويراجع: أمالي ابن الشجري ٤٦/١ (حاشية ٤).

(٣) لعله قصد أبا حيان الذي قال في التذيل والتكميل ٢٣٦/٣: «وترك إعمال المضاف وذي آل عندي هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم، فكان قياسه أن لا يعمل» ومن الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال، ويجعل ما وحده بعده من عمل لفعلٍ مقدّر. انظر المساعد ٢٣٤/٢.

(٤) شرح التسهيل ١١٥/٣.

(٥) في الأصل: «مضاف».

واللام، ولكون الإضافة تجعلُ المضافَ إليه كالشيء الواحد مع المضاف، كما أنَّ الإسنادَ يجعلُ الفاعلَ مع الفعل كالشيء الواحد، وقد تقدّم^(١) الكلامُ على جواز الإضافةِ إلى الفاعل والمفعول .

وأما المنونُ فالكلامُ عليه من أوجه:

الأول: في إعماله؛ ذهبَ البصريون إلى جواز إعماله، فيرفعُ وينصبُ، وقد تقدّم^(٢) حكمُ مرفوعه ومنصوبه.

وذهب الكوفيون^(٣) أنه لا يجوزُ إعماله، قالوا: بأنه لما نونٌ انقطعَ عن أن يُحدثَ إعراباً، وصار اسماً محضاً، فإن جاء بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ، فهو على تقدير / فعلٍ مقدرٍ، دلَّ عليه المصدرُ، فإذا قيل: أعجبتني ضربُ زيدٍ عمراً، [١٣٥/أ] فالتقدير عندهم: أعجبتني ضربُ ضربِ زيدٍ عمراً، وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾^(٤): إن «يتيماً» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ التقدير: يُطعمُ يتيماً .

وقال الفراء^(٥): لا يجوزُ إلا في الشعر، وما جاء ظاهره ذلك فهو محمولٌ على كلامين، يعني أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمَر .

(١) انظر ما سبق صفحة: ٤٠٧ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٤٠١ وما بعدها .

(٣) التذييل والتكميل ٢/٢٣٦، وارتشاف الضرب ٣/١٧٦، والمساعد ٢/٢٣٤، واللمع ٥/٧١ .

(٤) سورة البلد: الآيتان: ١٤-١٥ .

(٥) ما وقفتُ عليه في معاني القرآن خلافاً ما نسبَ إليه، فالفراء في كل المواضع التي تحدث فيها عن المصدر، أجاز فيها أن يعمل المصدر منوناً النصب. انظر مثلاً: ١٤٥/١ قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾: «ولو قيلَ مثلهُ في الكلام: تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ كان صواباً كما قرؤوا: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾» وانظر: ٣١٨/١، ٣١٩، ٢/١١٠، ٣٨٢، ٣/٢٢٤ .

ورد البصريون على الكوفيين: بأنه لو كان المعمول بعد المصدر لفعلي مقدر لجاز: عجبت من ضرب أمس زيد عمراً أول من أمس، على أن التقدير: عجبت أمس من ضرب زيد عمراً أول من أمس، وذلك لا يجوز؛ لأن أمس معمول لعجبت، وقد فصل بين المصدر ومعموله الذي هو «زيد» و«عمرو»، فلو كان «زيد» و«عمرو» معمولين لفعلي مقدر، لجاز ذلك؛ لأنه لم يلزم منه فصل؛ لكون المصدر لا معمول له .

الوجه الثاني: ذهب الزجاج^(١) والفارسي^(٢) والأستاذ أبو علي^(٣) وكثير من النحويين أن المصدر إذا كان منوناً أقوى عملاً من المصدر المضاف والمعرف بالالف واللام، وحجتهم: أن المنون لما كان نكرة، أشبه الفعل، فكان عمله أقوى، وهذا مبني على أن المصدر إنما عمل بشبهه بالفعل، قال الشيخ أبو حيان^(٤): «ولا تحقيق في هذا؛ لأن عمل المصدر إنما هو بالنيابة عن أن والفعل لا بالشبه» .
وذهب بعضهم^(٥) أن إعماله منوناً ومضافاً على حد سواء .

الوجه الثالث: ذهب الفراء^(٦) أن المصدر المنون لا يرفع الفاعل، وحجته: أن ذلك لم يسمع. وردّه البصريون بأنه قد سُمع في قوله:

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا^(٧)

- (١) ارتشاف الضرب ١٧٧/٣، والتذيل والتكميل ٢٣٦/٣ ولم أقف عليه في معاني القرآن وإعراجه فيما اطلعت .
- (٢) الإيضاح ص: ١٨٦ .
- (٣) التوظيفة: ٢٥٣ قال: « وإن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام » ولم يذكر المضاف .
- (٤) التذيل والتكميل ٢٣٦/٣ .
- (٥) انظر: التذيل والتكميل ٢٣٦/٣، والممع ٧٣/٥ .
- (٦) انظر: شرح الجمل ٢٥/٢، والتذيل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .
- (٧) من الكامل، وقد نُسب إلى الفرزدق، ولم أحده في ديوانه المطبوع. والشاهد في: مجالس نعلب ٥٧/١، والمسائل البصريات ٨٨٢/٢، والإفصاح للفارقي: ٧٦، وشرح الجمل ٢٥/٢، ٢٠٨، وضرائر الشعر: ٢١٤، والمقرب ص: ١٤٣، والتذيل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

/ فـ «أبناؤها» فاعلٌ بـ «تشاجر» و«آباؤها» فاعلٌ بـ «كفرت» أي: لِبِسَتْ [١٣٥/ب] الدروع، قال بعضهم^(١): ولا حجة فيه، إذ يمكن أن يكون «آباؤها أبناؤها» مبتدأ وخبراً^(٢)؛ أي: آباؤها مثلُ أبنائها في ضعف العقول، ألا ترى أن ما قبله يدلُّ على هذا المعنى، وهو قوله:

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُكْمًاؤُهَا سَفَهَاؤُهَا^(٣)

التقدير: حكماؤها مثلُ سفهائها. قال الشيخ أبو حيان^(٤): «والذي يظهر لي ما ذهب إليه الفراء؛ لأن كلَّ ما أورده سيويهِ وغيره من المصدرِ المنونِ في لسانِ العرب لم يُذكرْ بعده فاعلٌ، وحيثُ ذَكَرَهُ سيويهِ مع الفاعلِ فإنما ذلك على جهة التمثيلِ منه والقياس»^(٥).

الوجه الرابع: أجاز الكوفيون أن يقعَ المخفوضُ بعد المصدرِ المنونِ فتقولُ: أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ، بتنوين «ضَرْبٍ» وخفضِ «زيدٍ» على حذفِ مضافٍ أي: أعجبنى ضَرْبُ ضَرْبُ زيدٍ، وهذا لا يجيزُهُ البصريون^(٦).

الوجه الخامس: أنَّ المصدرَ المنونَ نكرةٌ. وذهبَ صاحبُ «الكافي»^(٧) إلى أنه

(١) وهو قول ثعلب والسيرافي. انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٢٣٤، والإفصاح للفارقي: ٧٨، وشرح الجمل ٦٠٩/٢، والمساعد ٢٣٢/٢.

(٢) في الأصل: «خبرٌ».

(٣) ديوانه ٨/١، وهو في مجالس ثعلب ٥٧/١، والمسائل البصريات ٨٨٢/٢، والإفصاح للفارقي: ٧٦، والحماسة البصرية ٨٥/١، وشرح الجمل ٢٥/٢، ٦٠٦، وضرائر الشعر: ٢١٤، والمساعد ٢٣٢/٢. ورواية جميع المصادر (حلمائها).

(٤) ارتشاف الضرب ١٧٦/٣، والتذيل والتكميل ٢٣٧/٣. وعلل تأييده لمذهب الفراء بقوله: «لأنه سامعٌ لغة عن العرب» ثم قال: «... مع أن الكوفيين أوسعُ سماعاً وأتبعُ لسوادِ كلام العرب من البصريين».

(٥) انظر: الكتاب ١٨٩/١.

(٦) التذيل والتكميل ٢٣٥/٣، وانظر المساعد ٢٣٢/٢.

(٧) هو ابن أبي الربيع، وكتابه «الكافي» هو في شرح الإيضاح، وانظر رأيه هذا في الملخص ٣٢١، والذي عليه النحاة أن الألف واللام في المصدرِ المنونِ هي للتعريف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٧/٣: «ولا نعلمُ خلافاً في أن (أل) في هذا المصدرِ للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحبُ الكافي ... وادعى أن المصدرِ المنونِ معرفةٌ» وانظر كذلك التذيل والتكميل ٢٣٨/٣.

معرفة؛ لأنه واقع موقع «أن والفعل»، و«أن والفعل» عندهم معرفةً بدليل الإخبار عنه بالمعرفة. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١) على قراءة نصب «فتنتهم» فيكون خبراً و«أن قالوا» الاسم^(٢).

تنبية :

قال بعض الأعراب - وقد ربي جرأ ذئب، فلما كبر أكل له شاة :-

أَكَلْتَ شَوْبَهُةً وَفَجَعْتَ قَوْمًا بِشَاتِيهِمْ وَأَنْتَ لَهُمْ رَبِيبٌ

عُدَيْتَ بِدَرْهَا وَرَبَيْتَ مَعَهَا فَمَنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَبَاكَ ذِيبٌ

إِذَا كَانَ الطَّبَاغُ طِبَاغٌ سَوِيءٌ فَلَيْسَ بِنَافِعِ أَدَبِ الأَدِيبِ^(٣)

قيل: «الأديب» مخفوضٌ بالإضافة، ويكون فيه الإقواء^(٤). وقال أبو الفتح / بن [١٣٦/أ]

جني^(٥): «الأديب» مرفوعٌ بالمصدر قبله، وحذِفَ منه التنوينُ لالتقاء الساكنين

كقراءة من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾^(٦) بحذف التنوين من «أحد» .

- (١) سورة الأنعام: من الآية: ٢٣ ، والنصب قراءة أبي عمرو بن العلاء ونامر .
 (٢) كُتِبَ في حاشية الأصل: «ردّ عليهم جواز: (لم يكن قائماً إلا رجل) مع قولهم بتنكيره» .
 (٣) الآيات من الوراق، وهي في الحيوان ٣٠٤/١، وعميون الأخبار ٥/٢، والقوافي للتوخحي: ١٦٧ . ويروي:

«وليس بنافع فيها الأديب»

فلا يكون فيه إقواء . والدَّرُّ: اللبُّ .

- (٤) الإقواء: هو اختلاف حركة الروي في فصيحة واحدة، وهو أن يجيء بيت مرفوعاً، وآخر مجروراً ... فإذا كان مع المرفوع أو المجرور منصوباً سُمي إصرافاً . انظر: الكافي ص: ١٦٠ .
 (٥) لم أقف على هذا القول لأبي الفتح فيما راجعته من كتبه .
 (٦) سورة الإخلاص: الآيتان: ١-٢، وهذه قراءة يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد ورواية هارون عن أبي عمرو، وابن سيرين والحسن ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبي السمال وأبان بن عثمان وزيد بن علي، ورُوِيَتْ عن عمر دَعْوَانُ عِنْتِ . انظر: السبعة ٧٠١، وشواذ ابن خالويه: ١٨٢، والبحر المحييط ٥٢٨/٨ .

وأما ما فيه الألف واللام فالكلام عليه من أوجه :

الأول: في إعماله، وللنحويين فيه أربعة مذاهب:

الأول: إعماله كالمنون، فيرفعُ الفاعلَ، وينصبُ المفعولَ، فتقولُ: عَجِبْتُ من الضَّرْبِ زيدَ عمراً، ونَسِبَ إلى سيويهِ^(١)، وصَحَّحَهُ ابنُ عُصفور^(٢).

الثاني: [للكوفيين]^(٣) أنه لا يجوزُ إعماله، وما جاء بعده من مرفوعٍ أو منصوبٍ فهو معمولٌ لفعلٍ مقدَّرٌ يُفسَّرُهُ المصدرُ، ووافقَ الكوفيين جماعةٌ من البصريين منهم ابنُ السَّراج^(٤).

الثالث: لجماعة من البصريين منهم الفارسي^(٥) أنه يجوزُ إعماله على قُبْحٍ.

الرابع: لابن الطراوة^(٦) وأبي بكر بن طلحة^(٧) وهو التفصيلُ بين أن تكون الألفُ واللامُ معاقبةً للضمير فيجوزُ إعماله نحو: أعجبتني الضَّرْبُ الغلامَ تأدياً،

(١) انظر: الكتاب ١٩٢/١ . وفي التذييل والتكميل ٢٣٧/٣ وارتشاف الضرب ١٧٦/٣ :

«ونقله ابن أصبغ في مسائل الخلاف من تأليفه عن القراء» . قلتُ: ولعل ذلك مفهومٌ من كلام القراء - رحمه الله - في معاني القرآن ٢٩٣/١، عند قوله تعالى: ﴿لَا يَحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بالسوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾ حيث قال: «وإن شئت جعلت «مَنْ» رفعا [أي: على الفاعلية بالمصدر (الجهر)] إذا قلت: «ظَلِمَ» فيكون المعنى: لا يحبُّ اللهُ أن يجهرَ بالسوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا الْمَظْلُومَ ...» .

(٢) في شرح المقرب لوحة (١٢٠ - مخطوط)، وانظر: شرح الجمل ٢٦/٢، ولم ينص فيه على تصحيحه، وقال في المقرب ١٤٤: «فالأحسن فيه أن لا يعمل» . قال ابن أبي الربيع في الملخص ٣٢١: «وهذا ضعيفٌ لم يجيء في التنزيل» .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الأصول ١٣٧/١، وقال به ابن عطية في المحرر الوجيز ٤٧١/٨ .

(٥) الإيضاح ص: ١٨٦ .

(٦) الإفصاح ٧٠-٧١ .

(٧) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣ .

فالألفُ واللامُ هنا عاقبت الضمير؛ ألا ترى أنَّ التقدير: أعجبتني ضربُك، وبين أن تكونَ غيرَ معاقبةٍ للضمير فلا يَعْمَلُ نحو قولك: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٍ عَمراً، فالألفُ واللامُ هنا غيرُ مُعاقبةٍ للضمير، فلا يَعْمَلُ، قال الشيخُ أبو حيان^(١): وهذا المذهبُ هو الصحيحُ، فإنَّ الشواهدَ التي استشهدوا بها على إعمال المصدر بالألفِ واللامِ، الألفُ واللامُ فيها معاقبةٌ للضمير، فمن ذلك ما أنشده سيبويه للمرَّار الأسدي:

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْعَثِيرَةِ أَنِّي كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٢)

فـ «مِسْمَعٌ» اسمُ رجل، وهو مفعولٌ بـ «الضَّرْبِ» والألفُ واللامُ فيه معاقبةٌ / [١٣٦/ب] للضمير؛ أي: عن ضربِي مِسْمَعًا، و«أولى» تأنثُ أوَّل . ومنه ما أنشده أيضاً:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ^(٣)

فـ «أَعْدَاءُهُ» منصوبٌ بـ «النكايَةِ»، والألفُ واللامُ فيه معاقبةٌ [للضمير]^(٤)؛ أي: نكايته. ومنه قولُ أمية بن أبي عائذ^(٥):

(١) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣ .

(٢) من الطويل، في شعره: ٤٦٤ (ضمن شعراء أمويون - القسم الثاني)، ونُسب في بعض المصادر إلى مالك بن زغبة الباهلي، شاعرٌ جاهليٌّ. والبيت في: الكتاب ١/١٩٣، وشرح أبياته ١/٦٠، والمقتضب ١/١٥٢، والإيضاح ١٨٧، وفرحة الأديب: ٣١ - ٣٢، وشرح الجمل ١/١٧٨، وشرح المفصل ٦/٦٤، وشرح التسهيل ٣/١١٦، والممع ٥/٧٢، والخزانة ٨/١٢٩. والنكول: الرجوع جنباً. ومِسْمَعًا: اسم رجل، وهو مِسْمَع بن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة. ررماية المصادر (أولى المعيرة) .

(٣) من المتقارب، وهو في المراجع السابقة. والنكايَة: مصدر (نكيتُ في العدو) إذا أثرت فيه .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية، وأحد مداحي بني مروان. أنخباره في: الشعر والشعراء ٢/٦٦٧، والأغاني ٥/٢٤، والخزانة ٢/٤٣٥، وله أخبار وأشعار في شرح أشعار الهذليين ٢/٤٨٧ .

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ فِي الطَّرْحِ طَرْفًا يَمِينًا شِمَالًا^(١)

فـ «طرف» منصوبٌ بـ «الطرح» والألفُ واللامُ فيه معاويةٌ للضمير؛ أي: في طرحهن. ومنه قولُ عليِّ بنِ أُمَيَّةَ^(٢):

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ السَّلَاحَ السَّلَاحَ فَمَا يَسْتَفِيقُ

فـ «الصياح» الألفُ واللامُ فيه معاويةٌ للضمير أي: صياحه، وقد نصب «السلاح»^(٣) ومنه قول كثير:

تَلُومٌ أَمْرًا فِي عَفْوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعِ الصَّبَابَةِ حِينَ^(٤)

فـ «أشباع» مفعولٌ بـ «الترك» والألفُ واللامُ فيه معاويةٌ للضمير؛ أي: ولتركه، والأشباع: الأصحاب. ومنه قولُ الأخطل:

فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهًا كَشِيءٍ مَضَى لَا يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَائِبَةً^(٥)

فـ «نفسك» مفعولٌ بـ «التكليف» والألفُ واللامُ فيه معاويةٌ للضمير؛ أي: وتكليفك. ومنه قولُ الآخر:

وَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ المَنَايَا فَوْقَهُنَّ وَقَائِعُ^(٦)

(١) من المتقارب، ولم أجد في شعره من شرح أشعار المهذلين. والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢.

(٢) لم أقف له على ترجمة. والبيت من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة.

(٣) سها المصنف رحمه الله، فقوله: «السلاح السلاح» منصوب على الإغراء لا بـ «الصياح».

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ١٧٣، وهو في المصادر السابقة، وشرح التسهيل ١١٧/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٦٩٧/٢.

(٥) من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٨٧/١، وروايته:

رَأَيْتُكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ دَارِمًا

وهو من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة.

(٦) من الطويل، وهما بلا نسبة في: المعاني الكبير ١٢٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، وشرح التسهيل ١١٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢.

فـ «عروة» مفعولٌ بـ «التأين» ؛ أي: وتَأَيَّنَكَ عروةً، والتأينُ هنا: البكاءُ على الميت والمدحُ له. ومنه قولُ الآخر: /

[١٣٧/]

فَإِنْ لَا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولٌ^(١)

فـ «الصالحات» مفعولٌ بـ «الفعال» أي: يفعلني الصالحات. ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيْمِيُّ عَقْدَ لِحَامِهِ وَلَا يُحْسِنُ الْعَقْدَ الْقِلَادَةَ بِالْمُهْرِ^(٢)

فـ «القلادة» مفعولٌ بـ «العقد» التقدير: ولا يُحْسِنُ بِالْمُهْرِ عَقْدَهُ الْقِلَادَةَ. ومنه

قول الآخر:

وَكَيْفَ التَّوْقِي ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ^(٣)

فـ «الظهر» مفعولٌ بـ «التوقي» التقدير: تويقك ظهره .

فهذه مصادرٌ عملت، والألفُ واللامُ فيها تُعاقِبُ الضميرَ، فصلحتُ شاهداً لمن يقولُ بذلك، وهي أيضاً من شواهد من يقولُ بإعمال المصدر بالألف واللام مطلقاً، ومن لم يقل بالإعمال أوَّلَ هذا السَّماعِ كُلَّهُ، فجعلَ المعمولَ لفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه المصدرُ .

الوجه الثاني: هل الألفُ واللامُ للتعريف أو زائدة، وينبغي ذلك على الخلاف

المتقدم في المصدر المنون؛ فمن قال^(٤): إنه نكرةٌ - وهو الصحيح - قال: إن الألفُ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال^(٥): إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلت

(١) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢ .

(٢) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في كنه السابقة .

(٣) من الطويل، وهو عجز بيت للمتلمس الضبيعي في ديوانه: ١٩٧، وصدوره:

فإِلا تَحَلَّلَهَا يُعَالِوَكُ فَوْقَهَا

ورواية الديوان: (وكيف توقى ظهر) ولا شاهد فيها هنا، والبيت في: إصلاح المنطق: ١٤٥،

وشرح أبياته: ٣١٥، وتهذيبه: ٣٥٧، واللسان (وقى) .

(٤) وهو قول الجمهور، وانظر ص: ٤٢٤ .

(٥) وهو قول ابن أبي الربيع كما تقدم في صفحة: ٤٢٤ .

عليه زائدة كدخولها على المعارف. والأول هو الصحيح.

الوجه الثالث: قيل: إن المصدر لم يرفع الفاعل وهو بالألف واللام إلا في بيتٍ

واحد على نظرٍ فيه، وهو:

عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلهَهُ وَلِلتَّرْكِ بَغْضَ الْمُخْسِنِينَ فَقِيرًا^(١)

فـ «الرزق» مصدر بالألف واللام و«إلهه» فاعلٌ به، و«المسيء» مفعول

والتقدير: عَجِبْتُ من أن يرزُقَ الإلهُ المسِيءَ. هذا على من يقول: إِنَّ الرَّزْقَ

/ - بكسر الراء - مصدر^(٢)، وأما من يقول: إنه بمعنى المرزوق كالطَّحْنِ بمعنى [ب/١٣٧]

المطحون^(٣)، فلا يكونُ فيه دليلٌ.

المسألة الخامسة: في إعمال اسم المصدر:

واعلم أن اسمَ المصدر على قسمين: قياسي وسماعي؛ فأما القياسي فيكون من

الفعل الثلاثي على «مفعيل» كـ«المضرب» ومن الزائد على الثلاثي على بناء اسم

المفعول كـ«مُكْرَم» بفتح الراء، وسيأتي الكلامُ عليه.

والكلامُ عليه في إعماله: وهو يَعْمَلُ عَمَلَ مصدره تقول: أعجبتني مَضْرِبُ زيدٍ

عمرًا، أي: ضربه. قال الشاعر:

جَزَى اللهُ أَبْنَاءَ الْعَشِيرَةِ لَامَةً بِمَخْرِكِهِمْ أَثَارَنَا يَوْمَ قَطَّقِ^(٤)

(١) من الطويل، وعزا أبو حيان إنشاده إلى صاحب المرشد [وهو محمد بن علي الدقيقي النحوي أبو الحسن، وكتابه المرشد في النحو]، والبيت في: التذيل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٤، والمساعد ٢٣٦/٢، والتصريح ٦٣/٢.

(٢) وهو قول الكوفيين، ووافقهم الفارسي. انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/٢، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢، والإيضاح ١٨١-١٨٢، والمحرم الرجز ٤٧١/٨.

(٣) وبه قال ابن الطراوة في معرض رده على أبي علي رأيته الذي وافق فيه الكوفيين. انظر الإفضاح ص: ٦٥.

(٤) من الطويل، ونسب في منهج السالك ٣١٦ إلى أبي مهوش، وذكره في التذيل والتكميل ٢٤١/٣ دون نسبة.

ف «أثَارَنَا» مفعولٌ بـ «متركهم» لأنه اسم للترك، و «اللامَّة» الشيء الذي يُلام عليه. وتقول: أعجبنى مُكرَّمُ زيدٍ عمراً، أي: إكرامُ زيدٍ عمراً. قال الشاعر:

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمٌ^(١)

ف «رجل» مفعولٌ بـ «مصابكم» لأنه اسمٌ للإصابة^(٢)؛ أي: إصابتكم رجلاً، و«ظلوم» منادى، و«ظلمٌ» خيرٌ إنَّ، و«تحيةٌ» بدلٌ من «السلام» أو حالٌ منه، وجعل ابنُ عُصفور^(٣) «مصاباً» في البيت من أسماء المصادر التي هي غيرٌ قياسية، وهو وَهْمٌ فاحشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقاسُ كالمعاد والمال .

وأما السَّماعيُّ فعلى قسمين: اسمٌ علمٌ للمصدر، واسمٌ غيرٌ علمٍ .

فأما الاسمُ العلمُ فهو: ما دلَّ على معنى المصدر دلالةً مُغْنِيَةً عن الألف واللام؛

لتضمينِ الإشارةِ إلى حقيقته نحو: يَسَارٌ، جُويلٌ علماً للميسرة. قال الشاعر:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنَا نَحْجُ مَعَا قَالَتْ: أَعَاماً وَقَابِلَةً^(٤)

(١) من الكامل، ويُنسب هذا البيت إلى أكثر من شاعر، فهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه: ٩١ وفيه: «أظلم» ، ولأبي دهب الجمحي في ديوانه: ٦٦ من مقطوعة في مدح النبي ﷺ ، وللعرجي في ديوانه: ١٩٣ وفيه: «أظلم» أيضاً .

والشاهد في : الأصول ١/١٣٩، والتبصرة ١/٢٤٥، وأمالى ابن الشجري ١/١٦١، وشرح الجمل ٢/٢٧، وشرح التسهيل ٣/١٢٤، والتذيل والتكميل ٣/٢٣٩، والمغني ٦٩٧، ٨٨٢، وشرح أبياته ٧/١٥٨. وصحح البغدادي رواية «أظلم» بالتصغير ترخيم ظليمة (اسم امرأة).

(٢) في الأصل: «للإضافة» وهو تصحيف .

(٣) شرح الجمل ٢/٢٧ .

(٤) من الطويل، وقد نسبة ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢/٣١٧ إلى حُميد بن ثور الهلالي ، و الذي في ديوانه ص: ١١٧ قوله:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَوْ أَنَا نَحْجُ قَالَتْ لِي أَعَامٌ وَقَابِلٌ

قال ابنُ السَّيد في الحلال في شرح أبيات الجمل: ٣١٠ : لا أعرف قائله، وعينه ابنُ هشام

التقدير: امكثني إلى الميسرة. ومنه برّة وفجّارِ علمان للمبرّة والفجّرة. / قال [١٣٨/١]

الشاعرُ:

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَّارِ^(١)

التقدير: فحملت مبرّة، أي: برّاً، واحتملت فجّرة، أي: فجوراً .

وهذا الاسم الذي هو علمٌ للمصدر لا يعملُ عملَ مسمّاه، فإنه خالفه؛ لكونه لا يقصد به الشّياغ كالمصدر، ولا يُضاف، ولا يقبلُ الألف واللام، ولا يُوصف، ولا يقع موقعَ الفعل، ولذلك لم يَقمَ مقامَ المصدرِ في توكيد الفعل، فلا يُقال: فَجَّرَ فَجَّارِ، كما يُقال: فَجَّرَ فَجُوراً .

وأما اسمُ المصدر الذي هو غيرُ علمٍ، فهو الذي ساوى المصدرَ في المعنى والشّياغ وقبولِ الألف واللام والإضافة والوقوع موقعَ الفعل، والذي يوضّح لك اسمَ المصدر غيرِ القياسي من المصدرِ أن تقول:

كلُّ اسمٍ وُجِدَ فيه جميعُ حروفِ الفعلِ كَعَلِمَ مع عَلِمَ، أو حُذِفَ منه حرفٌ من الفعلِ وَعُوِضَ عنه كَعِدَ مع وَعَدَ، فإنَّ الواو حُذِفَتْ من عِدَةٍ وَعُوِضَ عنها الهاءُ، الأصلُ: وَعَدَ، أو كان المحذوفُ كالملفوظ به للدليلِ عليه نحو: قِتالَ مع قاتَلَ، فإنه يُحذَفُ منه الياءُ المنقلبةُ عن ألفِ «قاتَلَ»، وهو كالملفوظ به لأجلِ الكسرة

اللحمي في الفصول والجمال: ١١/١٠، فقال: هو لحميد الأرقط، وانظر الخزانة ٣٢٧/٦ .
والشاهد في: الكتاب ٢٧٤/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٠٣، وأمالى ابن الشجري ٦٥٣/٢، وما بتة العرب على فعال ص: ٥٢، وشرح المفصل ٥٥/٤، وشرح الجمل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل ١٢١/٣

(١) من الكامل، وهو صدر بيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص: ٥٥، وصدرة:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا حُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

من قصيدة يهجو فيها زُرعة بن عمرو الكلابي، وكان لقي الناطقة بسوق عكاظ وحبب إليه الغدر بيني أسد، فأبى الناطقة، وقال قصيدته هذه. والشاهد في: الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح أبياته ٢١٦/٢، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، وأمالى ابن الشجري ٣٥٧/٢، وشرح المفصل ٣٨/١، ٥٣/٤، وشرح التسهيل ١٢١/٣، والخزانة ٣٢٧/٦ .

قبله، الأصل: قِتَالٌ، وقد جاء على هذا الأصل^(١)، فذلك كله مصدرٌ .

وكلُّ اسمٍ لم يُوجدْ فيه جميعُ حروفِ الفعلِ، ولا حُدِفَ منه شيءٌ على الوجه المذكورِ، فهو اسمٌ مصدرٍ لا مصدرٌ، نحو: «وَضُوءٌ» و«غُسْلٌ» فإن فعلهما «توضأ» و«اغتسل» وقد سقطت التاءُ منهما في «وَضُوءٌ» و«غُسْلٌ» ولم يعرَضْ عنهما شيءٌ، ولا هما كالمفروض بهما إذ ليس ثمَّ شيءٌ يدلُّ عليهما، فهما اسمًا مصدرٍ لا مصدران، هذه طريقة ابن مالك^(٢) في معرفة المصدرِ واسمه .

وقال ابنُه بدرُ الدين^(٣): «إنَّ اسمَ المعنى الصادرَ عن الفاعلِ كالضَّرْبِ، أو القائمِ بذاته كالعلمِ، / يَنْقَسِمُ إلى: مصدرٍ وغيرِ مصدرٍ، فإن كان أولُهُ ميمٌ مزيدةً [ب/١٣٨] لغيرِ مُفاعِلَةٍ كـ «المضرب» و«الحمْدَةُ» أو كان لغيرِ ثلاثيٍّ بوزنِ ما للثلاثيِّ كـ «الغُسْلُ» و«الوضوءُ» فهو [اسمٌ]^(٤) مصدرٍ، وإلا فهو مصدرٌ، انتهى .

واشتمَلَ قوله على اسمِ المصدرِ القياسيِّ والسماعيِّ .
وأنكرَ الشيخُ أبوحيانَ أطرادَ هذه الأسماءِ في اسمِ المصدرِ، وقال: ليس كلُّ ما خالفَ القياسَ من المصادرِ يُقالُ فيه اسمٌ مصدرٍ، وإلا كانت أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المسمياتِ^(٥) .

(١) في الصحاح (قتل): «وقد قاتلته قِتالاً وقِتالاً. وهو من كلام العرب» .

(٢) في شرح التسهيل ١٢١/٣-١٢٢ .

(٣) شرح الألفية ص: ٤١٦ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في التذيل والتكميل ٢٤١/٣: «وليس كل ما خالف القياس، والذي أذهب إليه ...»

وواضح أن في الكلام سقطاً ظاهراً صحته ما ذكره المصنف .

وجعلَ من المصادر ألفاظاً جعلها ابنُ مالك^(١) من أسماء المصادر كـ «الوُضوء» و «الغُسل»، وجعلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلها ابنُ مالكٍ مصادرَ كـ «عَوْن» من أعان، و «عِشْرَةَ» من «عَاشَرَ»، و «كَبِيرٌ» من «تَكَبَّرَ»، و «عَمْرٌ» بفتح العين وسكون الميم من «عَمَّرَ» بالتشديد. فهذه عند ابنِ مالكٍ مصادر^(٢)، وعند الشيخ أبي حيانٍ أسماءُ مصادر^(٣).

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيان^(٤): إِنَّ القاعِدةَ الَّتِي ذَكَرَها ابنُ مالِكٍ في اسمِ المصدرِ تُؤدِّي إلى أن تكونَ أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المصادرِ، مبنيٌّ على أن ما خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاءَ على القياسِ، ويحتاجُ هذا إلى استقراءٍ وتَّبَعٍ.

قال الشيخ أبو حيان^(٥): وأسماءُ المصادرِ: هي أسماءُ أُخِذتْ من موادِّ المصادرِ، ووضِعَتْ للشيءِ الذي هو متعلِّقُ المصدرِ كـ «الثواب» لما يُثابُّ به، و «العطاء» لما يُعطَى، و «الدَّهْن» بضم الدال لما يُدهنُ به، و «الحَبِيز» بضم الحاء لما يُخبِزُ، و «الكلام» للجُمْلِ المقولة، و «الكَرَامَةُ» لما يُكرَّمُ به، و «الكُحْل» لما يُكحَلُ به، و «الرَّغِي» بكسر الراءِ لِمَا يُرغَى، و «الطَّحْن» بكسر الطاء لما / يُطْحَنُ.

[١٣٩/أ]

(١) شرح التسهيل ١٢٢/٣ .

(٢) نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان في التذيل والتكميل ٢٤١/٣، وكلام ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٢/٣ يخالف لذلك حيث قال: «... بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعداً وتفاوتاً كعون وعشرة وكبير وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر» .

(٣) قال في التذيل والتكميل ٢٤١/٣: «وكذلك دعواه [أي ابن مالك] أن عوناً وعشرة وكبيراً وغرقاً وكلاماً مصادر، ليس عندنا كذلك ...»

(٤) لم أقف على نص أبي حيان هذا فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وأظن أنه سقط من التذيل والتكميل ٢٤١/٣ مع النص الذي سبق أن أشرت في الصفحة السابقة إلى أنه ساقط من كلام أبي حيان في التذيل.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذيل والتكميل ٢٤١/٣ .

وهذا النوع من أسماء المصادرِ اختلفَ النحويون فيه؛ فذهبَ البصريون أنه لا يعمل؛ لأنه لم يستوفِ حروفَ المصدر، فلا يُقال: عَجِبْتُ من ثوابِكَ زيداً، ولا من عطائِكَ زيداً درهماً، ولا من دُهْنِكَ رأسَك، ولا من حُبْرِكَ الخبز، ولا من كلامِكَ زيداً، وكذلك الباقي. وما جاء ظاهرُه أنه منصوبٌ بشيء من هذا، فهو محمولٌ على حذفِ فعلٍ يفسرُه ما قبله.

وذهبَ الكوفيون والبغداديون^(١) إلى جوازِ إعماله، واستدلوا على ذلك بظواهرِ جاءت؛ فمن ذلك ما جاء في الحديث: «من قُبِّلَ الرَّجُلِ امرأته الوُضوءُ»^(٢)، فظاهرُه أن «امرأته» منصوبٌ بـ «قُبِّلَ» لأنه اسمٌ للتقيل، ومنه ما سَمِعَ الفراءُ من أبي ثروان^(٣): «أتيتُه لكرامته إياي»، فظاهرُه أن «إياي» منصوبٌ بـ «كرامة» لأنه اسمٌ للإكرام. ومنه قولُ القُطامي^(٤):

(١) المصدران السابقان .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة) ٤٩/١، عن ابن مسعود موقوفاً، ووقفه مرة أخرى على ابن شهاب. وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والمساعد ٢٣٨/٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٠٥، ٢٣٨ .

(٣) في الأصل: «ثوبان» وهو تحريف، وهو أبو ثروان العكلي، من بني عُكل، أعرابي فصيح، تعلم في البادية، وهو أحد الأعراب الذين حكموا في خصومة سيويه والكسائي. له من الكتب: «خلق الإنسان» و«معاني الشعر» أخباره في: الفهرست ٥٢، ٥٧، وإنباه الرواة ١٠٥/٤، وشرح أبيات المعنى ٣٥٦/٣.

وانظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذيل والتكميل ٢٤١/٣ .

(٤) هو أبو سعيد عمير بن شبيب بن عمرو التغلي، يلقب بـ «القُطامي»، شاعرٌ فحل، كان نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل. عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢، ومعجم الشعراء ٢٤٤، والخزانة ٣٧٠/٢ .

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعًا^(١)

فظاهره أن «المائة» منصوبٌ بـ«عطاء» لأنه اسمٌ للإعطاء. ومنه قول الآخر:

قَالُوا كَلَامُكَ دَعْدًا وَهِيَ مُصْنِغَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا^(٢)

فظاهره أن «دعدًا» منصوبٌ بـ«كلامك»؛ لأنه اسمٌ للتكليم. ومنه قولُ حسان

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لَأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلُّ مُوَحَّدٍ جَنَّاتٍ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ^(٣)

فظاهره أن «كل موحد» منصوبٌ بـ«ثواب»؛ لأنه اسمٌ مصدر. ومنه قول ذي

الرُّمَّة^(٤):

أَلَا هَلْ إِلَى مَيِّ سَبِيلٍ وَسَاعَةٌ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيًا

فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بَهَا فَإِنَّ كَلَامِهَا شِفَاءٌ لِمَا بِنَا^(٥)

(١) من الوافر، في ديوانه ص: ٣٧، من قصيدة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وكان أسره في حرب، فمنَّ عليه، وأعطاه مائةً من الإبل. والبيت في: الأصول ١/١٤٠، وإيضاح الشعر ٢٦١، ٢٦٩، والخصائص ٢/٢٢١، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٩٦، وشرح التسهيل ٣/١٢٣، والتذيل والتكميل ٣/٢٤١، والمجموع ٥/٧٧، والخزانة ٨/١٣٦. والرتاع: جمع راعة، قال البغدادي: «قال شارح الديوان: الرتاع: الراعية».

(٢) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، ومنهج السالك ٣١٧، والتذيل والتكميل ٣/٢٤١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، وشرح شذور الذهب ٢٧، ٤١٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٨.

(٣) من الطويل، في ديوانه: ١/١٥٢، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، والتذيل والتكميل ٣/٢٤١، ومنهج السالك ٣١٧، والمجموع ٥/٧٨.

(٤) في الأصل: «ذو».

(٥) من الطويل، ولم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، وفي طبعة المستشرق كارليل ص: ٦٧٦ يوجد البيت الأول برواية:

تُكَلِّمُنِي فِيهَا شِفَاءً لِمَا بِنَا

والبيتان في: شرح المفصل ١/٢١، والحامسة البصرية ٢/٢٠٣، والتذيل والتكميل

٣/٢٤١، والمجموع ٥/٧٨. ويررى: «هل إلى ليلي» و«هل إلى ريا».

/ فظاهره أن الضمير الذي هو «ها» منصوبٌ بـ «كلام» ؛ لأنه اسمٌ للتكليم . [١٣٩/ب]

فبمثل هذا وأشباهه استدلل الكوفيون على إعمال اسم المصدر، والبصريون يقولون: إن هذه الأشياء منصوبةٌ بأفعالٍ مقدَّرةٌ دلَّ عليها اسمُ المصدر، فأما قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴾^(١) فَمَنْ جَعَلَ «كِفَاتًا» اسمَ مكانٍ أي: الموضع الذي يُكفَّتُ فيه الشيءُ؛ أي: يُضَمُّ، فيكونُ «أَحْيَاءً» منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه ما قبله؛ أي: تكفَّتُ أَحْيَاءً^(٢)، وجعله ابنُ مالك^(٣) تمييزاً، قال: لأنَّ كِفَاتَ الشيءِ مثلُ وعائِهِ، والموعَى يتصبَّبُ بعدَ الوعاء، فجعله بمنزلة: «امتلاء الإناء ماءً»، ومن جعلَ «كِفَاتًا» مصدرًا، كان «أَحْيَاءً» منصوباً به^(٤). والله أعلم .

المسألة السادسة: في آياتٍ كريماتٍ لها تعلقٌ بالمصدر:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ وَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٥).

اختلف النحويون في إعراب هذه الآية: فالذي عليه المحققون أن «حجَّ البيت» مصدرٌ مضافٌ إلى مفعوله، وهو مبتدأٌ وخبره «لله»، و«على الناس» في موضع الحال، و«من استطاع»: «من» بدلٌ من «الناس» بدلٌ بعضٍ من كُـلِّ، والضميرُ

(١) سورة المرسلات: الآيتان: ٢٥-٢٦ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ١١٨/٥، والبحر المحيط ٤٠٦/٨ .

(٣) شرح التسهيل ١٢٤/٣ . ومنهم من جعله حالاً، أي: تكفَّتهم في هذه الحال، انظر: إعراب

القرآن ١١٨/٥، والمحزر الوجيز ٢٦٥/١٥، والكشاف ١٧٤/٤ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٧/٥، والكشاف ١٧٤/٤،

والمحرر الوجيز ٢٦٥/١٥، والبيان ١٢٦٤/٢ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ٩٧ .

محذوف؛ أي: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْهُمْ^(١).

الثاني: للكسائي^(٢) أَنَّ «مَنْ اسْتَطَاعَ»: مبتدأ، و«مَنْ» فيه شرطية، والجوابُ محذوفُ التقدير: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَلْيُحْجَّ، والذي يُحَسِّنُ هذا القولَ كونُ مجيء الشرطِ بعده في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ إلا أنَّ فيه حذفَ الخبر .

الثالث: أن «مَنْ» موصولة، وهي خبرٌ مبتدأ محذوف؛ أي: هم الذين استطاعوا^(٣).

الرابع: أن «مَنْ» / فاعلٌ بـ «حجَّ» وضعفَ من جهة المعنى ومن جهة اللفظ ؛ [١٤٠/أ] فمن جهة المعنى يلزمُ منه أنه يجبُ على الناس أن يُلزِمُوا المستطيعَ أن يُحْجَّ، وليس الأمرُ كذلك، ومن جهة اللفظ يلزمُ منه إضافةُ [المصدر إلى]^(٤) المفعول بحضرةِ الفاعل، وهو قليل^(٥).

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرِيْنَةِ الْكَوَاكِبِ﴾^(٦):
وفيه قراءات:

الأولى: بخفض «الكواكب» على الإضافة^(٧). ووجهها أن «زينة»: مصدرٌ،

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٤٧/١، وإعراب القرآن ٣٩٦/١، والمحزر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣/١، والتبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣٩٦/١، والمحزر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣-٢١٤، والتبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٣) انظر: التبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٤) زيادة لتقويم السياق، وانظر: البحر المحيط ١١/٣ .

(٥) انظر: المحزر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣/١، والتبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٦) سورة الصافات: الآية: ٦ .

(٧) ﴿زينة الكواكب﴾ وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والكسائي. انظر

السبعة ص: ٥٤٧، وحجة القراءات ص: ٦٠٤ .

و«الكواكب»: مُضافٌ إليه، إمَّا على الفاعلية؛ أي: بأن زانت السَّمَاءَ الكواكبُ، وإما على المفعولية؛ أي: بأن زَيْنَ الله الكواكبَ، ويمكن أن تكونَ الزينةُ اسماً لما يُزَانُ به الشيءُ، فلا تكونُ مصدرًا كاللِّيْقَةِ اسمٌ لما تُلَاقُ به الدَّوَاةُ^(١)، فتكونُ الإضافةُ غيرَ إضافة المصدر .

القراءة الثانية: لابن وثَّاب^(٢) بتنوين «زينة» ونصب «الكواكب» . ووجهها: أن «الكواكب»: مفعولة بالمصدر .

القراءة الثالثة: لزيد بن علي^(٣) برفع «الكواكب» ووجهها أن «الكواكب»:

(١) في الصحاح (ليق): « لاقتِ الدَّوَاةُ تليق؛ أي: لصقت، ولقنتها... إذا أصلحتَ مداها... والاسم منه: اللِّيْقَةُ » .

(٢) هو يحيى بن وثَّاب الكوفي الأسدي، مولى بني كاهل من بني أسد بن خزيمه، قارئ عابد، روى عن ابن عباس وابن عمر، وأخذ القراءة عرضاً عن علقمة والأسود ومسروق والسلمي، وقرأ عليه الأعمش وطلحة وغيرهما. توفي سنة ١٠٣ هـ. أخباره في: المعارف ٥٢٩، والجرح والتعديل ١٩٣/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٢/١، وسر أعلام النبلاء ٣٧٩/٤ . وهذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر عنه. انظر: السبعة ٥٤٦، وحة القراءات ٦٠٤ ، وروى ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٣٤/١٢ أن ابن وثَّاب قرأ بخفض « الكواكب » كقراءة حفص عن عاصم السابقة .

وفي إعراب « الكواكب » بالنصب ذكر أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤١٠/٣ وجهين آخرين: أولهما: أن تكون منصوبة بفعل مضمَّر تقديره: أعني. وثانيهما: أن تكون بدلاً من « زينة » على الموضع؛ لأن موضعها نصب. وانظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٠/٢، والبيان ٣٠٢/٢ .

(٣) هو زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، أبو القاسم العملي الكوفي المقرئ، أخذ الحدائق، وشيخ العراق، قرأ على ابن مجاهد، كان صدوقاً. توفي سنة ٣٥٨ هـ. أخباره في: تاريخ بغداد ٤٤٩/٨، ومعرفة القراء الكبار ٣١٤/١، وغاية النهاية ٢٩٨/١ . وانظر هذه القراءة في: إعراب القرآن ٤١٠/٣، والمحرر الوجيز ٣٣٥/١٢، والبحر المحيظ ٣٥٢/٧ .

وفي رفع « الكواكب » وحة أخرى، وهو أن تكون خبر مبتدأ محذوف التقدير: هي الكواكب. انظر: البيان ١٠٨٧/٢، والبحر المحيظ ٣٥٢/٧ .

فاعلةً بالمصدر.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾^(١).

أجاز أبو علي^(٢) وغيره أن يكون «شيئاً» مفعولاً لـ«رِزْقٍ» لأنه مصدرٌ أي: ما لا يملك أن يرزق شيئاً. وردّه ابن الطراوة^(٣): بأن «الرِّزْق» بالكسر ليس مصدرًا، وإنما المرادُ به المرزوقُ، كالطَّحْنُ المرادُ به المطحون، فلا يعمل، وإنما المصدرُ بالفتح. وأجيب: أن الرِّزْقَ بالكسر يكون مصدرًا^(٤).

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً﴾^(٥).

هذه الآية الكريمة اشتملت على مصدرين «ذِكْرٌ» و«رَحْمَةٌ»، وفيها قراءات:

الأولى: قراءة السبعة برفع «ذِكْرٍ» وخفض / «رَحْمَةِ رَبِّكَ» ونصب «عبدَهُ». [١٤٠/ب] واختلِفَ في إعرابها: فقال الفراء^(٦): «كهيعص»: مبتدأ، و«ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ»: خبره. وردّ: بأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وليس بين هذه الحروف المقطعة «ذِكْرُ رَحْمَةِ

(١) سورة النحل: من الآية: ٧٣ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١-١٨٢ . وهذا قول الكوفيين في إعراب «شيئاً» انظر: معاني القرآن

للفراء ٢/١١٠، وإعراب القرآن ٢/٤٠٣ .

(٣) الإفصاح ص: ٦٥ . وانظر إعراب القرآن ٢/٤٠٣ .

(٤) انظر: الأفعال لابن القوطية ص: ٢٥٣، والتهذيب ٨/٤٣٠، قال الأزهري: «ويقال: رَزَقَ

الله الخلق رِزْقًا ورَزَقًا، فالرِّزْقُ اسمٌ، والرِّزْقُ مصدرٌ، وقد يُوضع الاسمُ موضعَ المصدرِ» .

ويراجع البسيط ٢/٩٩٢ .

(٥) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٦) معاني القرآن ٢/١٦١ .

رَبُّكَ» ارتباطاً لا لفظياً ولا معنوي^(١).

وقيل: «ذَكَرُ» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ؛ أي: هذا المثلُّ «ذَكَرُ»^(٢)، وهو مضافٌ إمَّا إلى الفاعل على الاتساع؛ أي: أَنْ ذَكَرْتَ رَحْمَةَ رَبِّكَ، و«عَبْدَهُ»: مفعولٌ بـ«ذَكَرَ»، وإمَّا إلى المفعول؛ أي: أَنْ ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ. ويكونُ «عَبْدَهُ» على هذا مفعولاً بـ«رحمة»^(٣).

القراءة الثانية: برفع «عَبْدَهُ»^(٤)، ويكونُ فاعلاً بـ«ذَكَرَ» و«رحمة»: مفعولاً في الأصل، فيكون من إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل.

القراءة الثالثة: للحسن^(٥) «ذَكَرَ»: بتشديد الكاف فعلٌ ماضٍ من التذكير، فيكون «رحمة رَبِّكَ»: منصوباً به، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إلى القرآن، و«عَبْدَهُ»: منصوبٌ بـ«رحمة»؛ أي: هذا القرآن ذَكَرَ النَّاسَ أَنْ رَجِمَ [رَبُّكَ]^(٦) «عَبْدَهُ»، ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً لله سبحانه، و«رحمة»: منصوبٌ بـ«ذَكَرَ»، وقيل: «رحمة»

(١) قال الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٨: «وقال بعضُ أهل اللغة: إن قوله ﴿ذَكَرُ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَّرِيَا﴾ يرتفعُ بـ ﴿كَبَّيْعَص﴾ وهذا محالٌ؛ لأن ﴿كَبَّيْعَص﴾ ليس هو فيما أنبأنا الله ﷻ به عن زكريا».

(٢) وقال الأخفش: إنه مبتدأٌ وخبره محذوفٌ تقديره: مما نقصُ عليك ذَكَرُ رَحْمَةَ رَبِّكَ. معاني القرآن ٢/٤٣٧. وانظر: إعراب القرآن ٣/٤٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٤٩، والخبر الوجيز ٩/٤٢٥، والبيان ٢/٨٦٥.

وفي المختص ٢/٣٧ أنه يجوزُ أن يكونَ التقدير: يُتلى عليك ذَكَرُ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَّرِيَا.

(٣) البيان ٢/٨٦٥.

(٤) وهي قراءة يحيى بن يَعْمَرٍ والكلبي، وروايةٌ عن ابنِ عامرٍ، وقد سبق تخريجُ القراءة في الصفحة: ٤٠٨.

(٥) انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ٨٣، والمختص ٢/٣٧، والكشاف ٢/٤٠٤، والخبر الوجيز ٩/٤٢٥، والبحر المحيط ٦/١٧٢.

(٦) زيادةٌ يستلزمها السياق. وانظر: الخبر الوجيز ٩/٤٢٥.

رَبُّكَ: منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ؛ أي: ذَكَرَ الْقُرْآنُ بِرَحْمَةِ رَبِّكَ .

القراءة الرابعة: لابن يَعْمَرُ^(١) «ذَكَرَ» فعلٌ أمرٌ من التذكير، و«رَحْمَةً» منصوبٌ

به، و«عَبْدَهُ» منصوبٌ بالرحمة؛ أي: ذَكَرَهُ رَحْمَةً اللَّهُ عِبْدَهُ .

القراءة الخامسة: للكليبي^(٢) «ذَكَرَ» فعلٌ ماضٍ بالتخفيف، و«عَبْدَهُ» بالرفع،

فيكونُ «عَبْدَهُ»: فاعلاً بـ«ذَكَرَ» و«رَحْمَةً»: مفعولاً به .

وقرأت يوماً على شيخنا الأستاذ العلامة بقية النحاة أبي عبد الله محمد بن

علي بن الفخار^(٣)، عُرِفَ بالبيري - رحمه الله تعالى - أوَّلَ سُورَةِ مَرِيَمَ، فوَقَفَنِي

/ على قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾، وجعلني أبدأ^(٤) بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ﴾ [١/٤١]

زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رَحْمَةِ رَبِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ

(١) في الأصل «لأبي يعمر». وهو أبو إسحاق يحيى بن يعمر العدواني البصري، كان فصيحاً مفوهاً عالماً، سمع من ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الأسود، وقرأ عليه عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء. ولي قضاء خراسان لقتيبة بن مسلم. توفي قبل سنة تسعين للهجرة. أخباره في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٨/٧، والجرح والتعديل ١٩٦/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٧/١ .

وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٨٣، والكشاف ٤٠٤/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .
(٢) هو محمد بن السائب الكلبي، نسابة راوية، عالمٌ بالتفسير والأخبار وأيام العرب، من أهل الكوفة، صنف كتاباً في تفسير القرآن، وهو ضعيف الحديث. توفي سنة ١٤٦ هـ بالكوفة. أخباره في: الفهرست ١٣٩، وميزان الاعتدال ٥٥٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٠٩/٤ .
وجاءت الرواية في مختصر الشواذ ص: ٨٣ «ذَكَرَ» وهو خطأ، وانظر: التبيان ٨٦٥/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٣) الخولاني، عالمٌ نحويٌّ، كان فاضلاً تقياً متعبداً، وكانت له مشاركة في غير العربية من قراءة وفقه وعروض وتفسير، قرأ على أبي إسحاق الغافقي ولازمه وانتفع به وبغيره، وأخذ عن لسان الدين بن الخطيب والشاطبي وغيرهما. توفي سنة ٧٥٤ هـ. أخباره في: الإحاطة ٣٥/٣، والدرر الكامنة ٥٧/٤، وبغية الوعاة ١٧٤/١، ونفع الطيب ٣٥٥/٥ .

(٤) في الأصل: «نبدأ» .

بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكْرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذْكُرْ عَبْدَهُ^(١) زكريا، ويكونُ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُرْنَا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾^(٢) معطوفاً على هذا المقدَّرِ^(٣)، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياءِ كُلُّهَا متناسيةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يزيدُ الكلامَ حُسْنًا وارتباطاً .

وَلنَرْجِعْ إِلَى لَفْظِ المَصْنُفِ:

قوله: «وَيَعْمَلُ المَصْدَرُ» فيه نصٌّ على أن المصدرَ له عَمَلٌ، بخلافِ لمن قال: إنَّ المصدرَ لا يَعْمَلُ أبداً، وهو بخلافِ لا يُعْتَدُّ به، إلا أن عمله بشروط قد تقدَّمت . والألفُ واللامُ في قوله: «المصدر» للعهد أي: المصدرُ المعهودُ عمله، وهو الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة .

وقوله: «مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفِعِلْ» فيه تبييةٌ على أن المصدرَ لا يعملُ إلا إذا كان مقدرًا بأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ تقديرُهُ بذلك لم يعمل، فتقول: أعجبتني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا، فالمصدرُ هنا عاملٌ؛ لأنه مقدَّرٌ بأن والفعل فتقول في تقديره: أعجبتني أن ضَرْبَ زيدٍ عَمْرًا، وقد تقدَّم ما ذكره ابنُ مالك من أن تقديره بـ«أن والفعل» أمرٌ أكثريٌّ، وقد يخلو عن ذلك، والصَّحِيحُ أنه لا بدُّ من التقديرِ بأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ التقديرُ كقولك: ضربتُ ضَرْبًا لم يَعْمَلْ، وقد تقدَّم أنَّ الحرفَ الذي يُقدَّرُ مع الفعل ليس مختصاً بأن، بل يكونُ بغيرها كما تقدم، وقد تقدَّمت مثلُ ذلك .

وقوله: «مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا» تعرَّض هاهنا لتقسيم المصدرِ العاملِ، وقسمه ثلاثة أقسام: نكرةٌ وهو الذي بدأ به، ففهم منه أنه أصلٌ في العمل، وقد تقدم الكلامُ في

(١) في الأصل: «عبد» .

(٢) سورة مريم: من الآية: ١٦، وفي الأصل: «واذكر مريم» وهو خطأ .

(٣) في الأصل: «المقدار» .

ذلك، فتقول: أعجبنى / ضربُ زيدٍ عمراً، وقد تقدّم ما في ذلك من الأحكام. [١٤١/ب] وقوله:

«كَسَرَنِي ضَرْبُ سَعِيدٍ عَمْرًا»

تمثيلٌ لإعمال المصدر المنكّر، فـ«سعيدٌ» فاعلٌ بـ«ضرب» و«عمرًا» مفعولٌ به، فيتعيّن هنا تنوين «ضرب»؛ لأنّ مراده تمثيل النكرة، ولا تكون إلا منونة. وقوله:

«وَسَاءَنِي إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرًا»

نبّه بهذا المثال على القسم الثاني من المصدر وهو المضاف، فـ«عمرو» مضافٌ إليه وهو فاعلٌ في المعنى و«بكرًا» مفعولٌ به، وقدّم المثال قبل التنصيص على قسم المضاف. وقوله:

«يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ»

نبّه على أن المصدر يُضَافُ إلى مفعوله كما يضاف اسمُ الفاعل إلى مفعوله، فكما تقول: أعجبنى راكبُ الفرس، تقول: أعجبنى ركوبُ الفرس، وقد تقدّمتُ مثل هذا النوع، وأن إضافة المصدر إلى المفعول إن كانت بحضرة الفاعل ففيه خلّافٌ، وعلى الجواز فهي قليلةٌ بالنسبة إلى كثرة إضافته إلى الفاعل بحضرة المفعول. وقوله:

«وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ»

نبّه على أن المصدر يُضَافُ إلى الفاعل وهو الكثير، كقولك: يعجبنى أكلُ زيدٍ الخبز، وقدّم هنا للتحقيق لا للتقليل. وقوله:

«وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا»

البيت، هذا هو القسم الثالث وهو المعرّف بالألف واللام، ومثله بقوله: «الضَّرْبُ مِسْمَعًا»، فـ«مسمع» اسم رجل، وهو مفعولٌ بـ«الضرب» وهو مصدرٌ معرف بالألف واللام، وهذا المثال قطعةٌ من بيتٍ أنشده سيويه وهو:

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنْبِي كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وقد تقدّم^(١) الكلام على هذا البيت وتأويله، ثم ذكر أن عمل هذا القسم ضعيف،

/ وهو المراد بقوله: «فقالوا ضعفاً» يعني أن قوماً من النحويين ضعّفوا عمل المصدر [١٤٢/أ] بالألف واللام، ولا يُحمَلُ كلامه على أن جميع النحويين ضعّفوه، فقد تقدم ما في ذلك من الخلاف إذا دخلت. والفاء في قوله: «فقالوا» في جواب الشرط الذي هو «إن» في أول البيت، وقد تقدّم أن الألف واللام في المصدر هي^(٢) للتعريف، وقيل: هي زائدة. والله أعلم.

* * *

(١) صفحة: ٤٢٧ .

(٢) في الأصل: «فهي» .

[باب عمل اسم الفعل]

٦٢٣ - وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى	نَحْوُ: رُوِيَ وَهَلُمَّ سُعَدَى
٦٢٤ - وَهَاءِ خُذْ وَبَلَّةٌ دَعَّ وَحَيْهَلْ	كَذَا فَعَالٍ إِنْ تَعَدَّى فِي الْعَمَلِ ^(١)
٦٢٥ - فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا	تَرَآكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَآكِهَا
٦٢٦ - مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا	وَقِيلَ: يُخَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا
٦٢٧ - وَقِيلَ: بَلُّ يُنْتَى عَلَى فَعَالٍ	كُلُّ ثَلَاثِيٍّ مِنْ الْأَفْعَالِ

لما تكلم في المصدر أخذ يتكلم في اسم الفعل، والكلام على هذه الأبيات في

مسائل:

المسألة الأولى: في حد اسم الفعل، وفي حقيقة تسميته الفعل، وفي سببها:

فأما حذوه: فقال ابن مالك^(١) فيه: أسماء الأفعال ألفاظٌ تقوم مقامها، غير متصرفية تصرفها ولا تصرف الأسماء.

فقوله: «ألفاظ» جنس، وهو جنس بعيد؛ لأنه يدخل تحته المفيد وغير المفيد. وأقرب من ذلك: «كلمات»؛ لأنه لا يدخل تحته إلا المفيد^(٢). وقوله: «تقوم مقامها» ١٠

(١) في متن ألفية ابن معط طبعة أوروبا جاء هذا البيت برواية:

وَهَا وَحَيْهَلْ وَبَلَّةُ الشُّعْرَا وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَآكِ عَمْرًا

وهي التي ذكرها المصنف رحمه الله لما فسّر ألفاظ أبيات الألفية في نهاية الباب - كعادته ..

(٢) التسهيل: ٢١٠. وهذا الباب من الأبواب التي لم يشرحها ابن مالك رحمه الله في كتابه

«شرح التسهيل»، ولم يشرحها أيضاً ابنه بدر الدين في تكملته شرح أبيه.

(٣) انظر: التذليل والتكميل ١٥/٥، والجمع ١١٩/٥.

أي: مَقَامَ الأفعالِ فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا. وقوله: «غيرَ متصرفَةٍ تصرّفُها» أي: تصرّفَ الأفعال؛ أي: إنَّ أبنيتها لا تختلفُ باختلافِ الزمانِ كالفعل. وقوله: «ولا تصرّفَ الأسماء»؛ أي: لا تُستعملُ مبتدأً ولا فاعلاً كما يُستعملُ الاسمُ، فأما قولُ زهير:

ولأنت أشجعُ من أسامةٍ إذ دُعيتَ نزالٍ ولجَّ في الذُّعْرِ^(١)
وقولُ الآخر:

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهَا إِذَا لَمْ أَنْزِلِ^(٢)

فظاهر الأول أن «نزال» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله، وظاهرُ الثاني أنه مفعولٌ به، وخرَجَ على أنه من قبيل الإسناد اللفظي، وهو مشتركٌ بين الاسم والفعل والحرف،

(١) هذا البيت ملفقٌ من بيتين، أولهما بيت زهير بن أبي سلمى:

وَلَيْعَمَ حَشْرُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ

وثانيهما للمسيب بن علس في ديوانه: ٣٥١ (الصبح المنير)، وفي شعره: ٦١٢ (ديوان بني بكر في الجاهلية)، وهو:

ولأنت أشجعُ من أسامةٍ إذ يَقَعُ الصُّرَاخُ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ

وقد نَبَّهَ البغداديُّ في الخزانة ٣١٩/٦ على ذلك، وذكر أن الجوهريُّ هو الذي لَفَّقَ بينهما. والحقُّ أنه مسبوقٌ بذلك، فالبيت (ملفقا) ورد في إصلاح المنطق: ٣٣٦، وانظر تهذيبه ٧٠٤. والبيت بهذه الرواية الملفقة يُنسب إلى أوس بن حجر أيضاً، وهو في ملحق ديوانه ص:

. ١٣٩

والشاهد في: الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، والأصول ١٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/٢، وشرح المفصل ٢٦/٤.

(٢) من الكامل، وهو لربيعة بن مرقوم الضبي، شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الإسلام وأسلم، وهو من شعراء مضرِّ المعدودين في الجاهلية والإسلام. والبيت في ديوانه ص: ٢٦٩ (ضمن شعراء إسلاميون). وانظر: الحماسة ٦٨/١، وشرحها للمرزوقي ٦٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٥٢/٢، والإنصاف ٥٣٦/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، والمساعد ٦٣٩/٢.

تقول: أعجبتني زيد، وأعجبتني قام، وأعجبتني من، واستحسنتُ زيداً، واستحسنتُ قام، واستحسنتُ من؛ أي: لفظُ هذه الكلمات، وذلك بأن يكونَ كاتبٌ قد كتبها فأحسنَ كتبها .

وقد حدّه أيضاً في «الشافية الكافية»^(١) بما معناه: أنه النائب عن الفعل غير معمول ولا فضلة.

فقوله: «النائبُ عن الفعل» جنسٌ يدخلُ تحته كلُّ اسمٍ عمِلَ عمَلُ الفعل، وكلُّ حرفٍ عمِلَ عمَلُ الفعل كـ«إنَّ» وأخواتها. وقوله: «غيرُ معمولٍ» يخرجُ به كلُّ اسمٍ عمِلَ عمَلُ الفعل؛ لأنه معمولٌ، وهذا الفصلُ جارٍ على مذهبه؛ لأنه يرى أن اسمَ الفعل لا موضعَ له من الإعراب، وسيأتي ما فيه من الخلاف. وقوله: «ولا فضلة» يخرجُ به كلُّ حرفٍ عمِلَ عمَلُ الفعل؛ لأنه وإن كان غيرَ معمولٍ إلا أنه فضلةٌ، بخلاف اسمِ الفعل، فإنه غيرُ فضلة، فحلَّصَ الحدُّ لاسمِ الفعل على مذهبه؛ لأنه نائبٌ عن الفعل وهو غيرُ فضلةٍ ولا معمولٍ.

وأما حقيقة التسمية: فهي أنَّ العربَ جاءت لبعض الأسماء فجعلتها أعلاماً على بعض الأفعال توسعةً في الكلام ومجالاً في ميدان النظام. وعلميةُ هذه الأسماء علميةُ شخصٍ^(٢)، ف«هيئات» مثلاً علمٌ على «بعده» من قولك: هيئاتُ زيد، قيل: ولذلك جاءَ فيها المنقولُ نحو: / عندك، والمرجلُ نحو: مه، والمستقُّ نحو: نزال، [١٤٣/أ] والجامدُ نحو: هيئاتُ كما في علمِ الشخص .

(١) المشهور أنها الكافية الشافية. قال في تعريف اسم الفعل:

نائبُ فعلٍ غيرِ معمولٍ ولا فضلةٍ اسمُ الفعلِ والمُجدي أفعالاً

انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) انظر: اللمع ١٢١/٥ .

وقيل^(١): يمكن أن يكون من قبيل علم الجنس، فيكون موضوعاً للحقيقة المعقولة في الذهن، وجازاً إطلاقها على الأفراد الخارجة؛ لوجود تلك الحقيقة فيها، ف«هيات» وُضِعَ لجنس البعد المتصور في الذهن، وينطلق على كل بُعد في الخارج لكون حقيقة البعد موجودة فيه، وبهذا القول قال ابن خروف^(٢).

وعلى القول بأنَّ العَلَمِيَّةَ شَخْصِيَّةٌ، اختلفوا في المسمَّى، فقيل^(٣): المسمَّى لفظ الفعل، فإذا قلت: نزالٍ فمسمَّاهُ لفظُ «انزل» من غير دلالة على المعنى، و«انزل» هو الذي يدلُّ على الأمر بالنزول لا «نزال». وردَّه ابنُ عصفور^(٤): بأنه يلزم منه أن اسم الفعل لا يكون اسماً للفعل^(٥)، وإنما هو لفظ الفعل، فتكون التسمية على حذف مضاف، ولو كان كذلك لذكر هذا المضاف، لأنَّ الموضع موضعُ تعليم، وفي كونه لم يُذكر دليلٌ على أنه غيرُ مرادٍ.

وقيل^(٦): المسمَّى معنى الفعل «نزال» علمٌ على النزول الذي يدلُّ عليه «انزل» فيدلُّ على الزمان بالوضع لا بالصيغة، وردَّ: بما ردَّ به الأوَّل من لزوم كون التسمية على حذف مضافٍ؛ أي: اسمُ معنى الفعل.

وقيل^(٧): المسمَّى الفعل والفاعل.

وقيل^(٨): المسمَّى الفعل مع معناه «نزال» علمٌ للفظ «انزل» ولمعناه من الأمر

(١) شرح المفصل ٢٩/٤، والجمع ١٢٢/٥.

(٢) لم أقف على هذا القول.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والجمع ١٢١/٥.

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢١ - مخطوط).

(٥) في الأصل: «اسم الفعل» ولعل ما ذكرته الصواب.

(٦) قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي. انظر: الكتاب ٢٤١/١-٢٤٥، والإيضاح ١٨٩،

وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والتذيل والتكميل ١٦/٥.

(٧) التذيل والتكميل ١٦/٥.

(٨) وهذا قول ابن العليج في البسيط نقله أبو حيان في التذيل والتكميل ١٥/٥-١٦، وانظر:

الجمع ١٢١/٥.

بالنزول، وهذا أيضاً يدلُّ على الزمان بالوضع لا بالصيغة، وهذا هو الصحيحُ عندهم، هذا على من يقول: إنها معارف^(١).

وقد قيل: إنها على ثلاثة أقسام: نكرة لا غير نحو: واهأ، ومعرفة لا غير نحو:

نزال، وما فيه / الوجهان نحو: إيه وصه^(٢). [ب/١٤٣]

وأما سبب التسمية: فلوجهين: لفظي ومعنوي^(٣)؛ أما من جهة اللفظ، فإن اسمَ الفعل أخصر من الفعل فإنه على لفظ واحد في الإفراد والثنية والجمع، بخلاف الفعل فإنه تلحقه علامة الثنية والجمع، وأما من جهة المعنى فإن اسمَ الفعل يُعطي التأكيد، والفعل لا يُعطيه، فإذا قلت: انزِلْ فمعناه: طَلَبُ النزول من غير إشعارٍ بتأكيد الطلب، وإذا قلت: نزالٍ فمعناه: طَلَبُ النزول على جهة التأكيد.

المسألة الثانية: في حقيقة أسماء الأفعال، وأحكامها:

أما حقيقتها: فاختلف النحويون في ذلك على أقوال:

الأول: للبصريين^(٤) أنها أسماء، واستدلوا على ذلك بأنها لا يلزمها الاشتقاق، وأنها تجري على أمثلة كثيرة مبيّنة لأمثلة الأفعال، وأن فيها التعريف والتكثير، والبنائي كـ «صه»، والمركب كـ «عندك»، والمصغر كـ «رويد»، والمثنى كـ «شتان»، والجموع كـ «هيات»، وأنها تتون للفرق بين المعرفة والنكرة نحو: صه، وأن الألف واللام تدخل على بعضها قالوا: النجاءك بمعنى: أنج^(٥)، وأن نحو: نزالٍ إذا سُمِّيَ به أعربَ عند بني تميم، ولو كان فعلاً لم يُعرب، بل يُحكي؛ لأن فيه

(١) وهو قول ابن طاهر في طوره، والظاهر من كلام ابن خروف. انظر: التذييل والتكميل

٣٠/٥، والمساعد ٦٥٨/٢، والهمع ١٢١/٥.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣.

(٣) فصل ابن جنّي القول في ذلك في كتابه الخصائص ٤٦/٣-٤٧، وانظر: شرح المفصل ٢٥/٤.

(٤) شرح المفصل ٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، والهمع ١٢١/١.

(٥) انظر الكتاب ٢٤٤/١ - ٢٤٥.

ضميراً، والفعلُ إذا سُمِّيَ به وفيه ضميرٌ يُحكى عندَ جميع العرب، وهذا القولُ هو الصحيح^(١).

القول الثاني: للكوفيين^(٢) أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

والجوابُ: أن دلالتها على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرى لها من مسمياتها.

القول الثالث: لبعض البصريين^(٣) أنها أفعالٌ استعملت استعمالَ / الأسماء، [١٤٤/أ] وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء، وهذا القولُ أراد به قائله الجمعَ بين قول البصريين والكوفيين^(٤).

القول الرابع: لأبي القاسم بن القاسم^(٥) من نحاة الأندلس أنها ليست من

(١) قال ابن يعيش: «فإن قيل: فهلاً كان إعرابُ بني تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخره راءً نحو: نزالٍ ودراكٍ دليلاً على أنه فعلٌ؟ قيل: لا يدلُّ ذلك على كونه فعلاً؛ لأنهم أجزوا ذلك مُجرى أين وكيف وكم إذا سُمي به» شرح المفصل ٢٨/٤.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣. وفي شرح الألفية لابن القواس ١٠١٥/٢: «وقيل: إنها ليست أسماءً صريحةً؛ لاستقلالها بالفائدة، ولا أفعالاً لعدم تصرفها».

(٤) قال أبو حيان: «وهو في الحقيقة راجعٌ إلى قول الكوفيين» التذيل والتكميل ١٥/٥.

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجزيري الخضرراوي، القاضي النحوي، كان متفنناً في المعارف، مقرئاً مجوداً، نحويّاً ماهراً فقيهاً حافظاً، وكان ممن رُجِّلَ إلى سبته، وأخذ عنه كتاب سيبويه وغيره. توفي سنة ٦٠٨ هـ. أخباره في: بغية الوعاة ٨٤/٢. وقد أخطأ الرعيبي رحمه الله في نسبة هذا القول إلى أبي القاسم الخضرراوي، والحقُّ أنه لأحمد ابن صابر أبي جعفر القيسي. وهذا القولُ منسوبٌ إليه في الهمع ١٢١/٥. وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ دون نسبة.

أما أبو القاسم الخضرراوي فله رأيٌ آخرٌ في أسماء الأفعال نص عليه أبو حيان في ارتشاف

أقسام الكلم الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميّة ولا الفعلية ولا الحرفيّة . قلتُ: وهذا عند قائله يُسمّى بالخالفة؛ لكونه لا يُدرى من أي قسم هو من أقسام الكلم، يُقالُ في الرجل الجهول: لا أدري أيُّ خالفة هو؛ أي: أيُّ الناس هو^(١) . و«خالفة» هنا غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلميّة، كأنه علمٌ على معنى الخلاف .
وأما أحكامها: فلها أحكام:

الأول: أنها تجري في التعدي واللزوم مجرى أفعالها، فإن كان مُسمّاهَا متعدياً كانت هي متعديّة، وإن كان لازماً كانت لازمة، تقول في المتعدي: رويدَ زيداً، بنصب «زيد» على المفعولية؛ لأن «رويد» اسمٌ ل«أمهل» و«أمهل» متعدٌ، تقول: أمهلَ زيداً، وتقولُ في اللازم: صه، فلا تنصب؛ لأنه اسمٌ ل«اسكت»، وهو لازم، وقد تأتي بخلاف ذلك، قالوا: آمين، ولم ينصبوا به المفعول به، مع أن فعله «استجب»، وهو متعدٌ، يُقالُ: استجب لنا دعاءنا .

الحكم الثاني: أنها إن كانت بمعنى الأمر ففاعلها مستترٌ لا غيرٌ، فإذا قلت: صه، ففيه ضميرٌ فاعلٌ لا يظهر، التقدير: صه أنت، دليله: تأكيدُه والعطفُ عليه، تقول: صه أنت وزيد، ف«زيد» معطوفٌ على الضمير المستتر في «صه»، و«أنت» الملفوظُ به تأكيدٌ له، فإن كان بمعنى الخير فيجوزُ إضمارُ فاعله وإظهارُه كما جاز في مسمّاه، فكما تقول: بعدَ زيدٍ، وزيدٌ بعدُ، تقول: هياتَ زيدٌ، وزيدٌ هيات، فمن الأوّل قولُ الشّاعر:

الضرب ١٩٧/٣، والتذيل والتكميل ١٥/٥، وهذا الرأي لا يخرجُ عن القسمة المعروفة للكلام .

وأبو جعفر هذا كان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط، على مذهب أهل الظاهر، وعنه أخذ أبو جعفر بن الزبير شيخُ أبي حيان. أخباره في: بغية الرعاة ٣١١/١، ونفح الطيب ٦٥٥/٢ .
(١) الصحاح (خلف). وكتب في حاشية الأصل: «وحكى صاحب الصحاح: وما أدري أيُّ الطين هو؛ أي: أيُّ الناس هو». والنص في الصحاح (طين) .

/فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَذَلُّهُ وَهَيْهَاتَ خَيْلٌ بِالْعَقِيقِ أَوْاصِلُهُ^(١) [١٤٤/ب]

فـ«العقيق» و«خيلٌ» فاعلان بـ«هيهات».

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٢) فالفاعل في «هيهات» ضميرٌ يعود على الخروج^(٣) على أحد الأقوال، ولم يُسمع في أسماء الأفعال التي جاءت بمعنى الخبر النصب؛ لأنه ما سُمِّيَ منها إلا غير المتعدّي .

الحكم الثالث: لا تعمل إلا ظاهرة ولا تعمل مضمرة؛ لأنها ضعيفة في العمل، فلا يُقال: زيداً على تقدير: رويدَ زيداً، وظاهرُ كلام ابن مالك^(٤) أنه يجوز أن تعمل مضمرةً، ونسبُهُ إلى سيويهِ؛ لأن سيويهِ قال^(٥) في قولك: (زيداً فاقتله): «وإن شئتَ نصبتَه بـ«عليك» كأنك قلتَ: عليك زيداً»، فهذا من سيويهِ تجويزٌ لإضمار أسماء الأفعال، قال الشيخ أبوحيان^(٦) - رحمه الله -: «وكلامُ سيويهِ متأولٌ على أنه تفسيرٌ معنَى لا تفسيرٌ إعرابٍ»، قال: «وإنما يُريدُ: وإن شئتَ نصبتَه على فعلٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلام، كأنه قال: الزمَ زيداً» .

الحكم الرابع: أن فاعلها مستترٌ لا يظهر في تثنية ولا جمع، تقول: صهِ للواحد

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه: ٩٦٥/٢، والرواية فيه:

فَأَيْهَاتَ أَيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَدِ وَأَيْهَاتَ وَصَلُّ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلُهُ

والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٥، والمسائل الحلييات ٢٤١، والإيضاح ١٩١، وإيضاح شواهد ١/١٩٢، والخصائص ٣/٤٢، وشرح المفصل ٤/٣٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٧، والمساعد ٢/٦٤٠ .

(٢) سورة المؤمنون: الآية: ٣٦ .

(٣) في قوله تعالى في الآية ٣٥: ﴿أَعْبُدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ .

(٤) قال في التسهيل: ٢١٠: «وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنَى» .

(٥) الكتاب ١/١٣٨. وانظر معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ٣٢٣ .

(٦) التذيل والتكميل ٥/١٦، وارتشاف الضرب ٣/٢١٥ .

وللاثنين والثلاثة، بخلاف مسمّاه، فإنه يظهر مع التثنية والجمع، تقول للواحد: اسكّت، وللاثنين: اسكّتا، وللجميع: اسكّتوا.

الحكم الخامس: أكثر ما تجيء مراداً بها الأمر نحو: «صه». بمعنى اسكّت، و«مه» بمعنى اكفّف، وقد تأتي بمعنى الخير فتكون بمعنى المضارع نحو: «أف» معناه: أتضجّر، وبمعنى الماضي نحو: «هيهات» معناه: بعد، وبجئته بمعنى المضارع أكثر من الماضي.

ولا يوجد اسم فعل مسمّاه فعل مضارع مجزوم بـ«لا»، فلا يقال: نزال / [١٤٥/أ] بمعنى: لا تنزل، ولا: حذار بمعنى: لا تحذر. قاله ابن عصفور^(١)، وعلله السّيرافي^(٢) بأنه يؤدي إلى جعل الاسم الواحد مكان الحرف والفعل معاً، وهما جنسان مختلفان لا يجتمعان؛ لتناقض أحكامهما.

وأما قول أبي علي في «الإيضاح»^(٣): «وأكثر ما تستعمل في الأمر والنهي» فلا يُريد به النهي المصطلح عليه، بل يُريد به الأمر الذي يُراد به التحذير، نحو: حذار من كذا، وأراد «بالأمر» الذي لا يُراد به تحذير نحو: نزال. وعلّلوا كثرة بجئتها في الأمر دون الخير^(٤)، بأن العرب إنما كثر تصرفها في أفعال الأمر بالحذف وغيره، وقل ذلك في أفعال الخير، فلذلك كثر اسم الفعل في الأمر دون الخير.

الحكم السادس: قد تأتي أسماء الأفعال بمعنى النفي أو النهي أو الاستفهام أو

(١) شرح المقرب لوحة (١٢١ - مخطوط) قال: «ولا يجوز في شيء من النهي، وذلك أن النهي لا يكون إلا بلا، وهذه المنصوبات معنا على إضمار فعل، فلا يجوز أن تضم (لا) اسم الفعل جميعاً».

(٢) لم أقف على التعليل بنصه في مظانه من شرح الكتاب، وانظر منه: ٥١/٢ مخطوط.

(٣) الإيضاح ص: ١٨٩.

(٤) انظر شرح المفصل ٢٩/٤.

التعجب استحساناً أو تندماً أو للاستعظام. فمثال ما فيه معنى النفي قولهم:
هَمَّهُامٌ، معناه: فَنِي، وقيل: لم يبقَ شيءٌ^(١). قال الشاعر:

مَا كَانَ إِلَّا كاصْطِفَافِ الْأَقْدَامِ

حَتَّى آتَيْنَاهُمْ فَقَالُوا هَمَّهُامٌ^(٢)

أي: لم يبقَ شيءٌ، وقد يأتي ومعناه النفي صريحاً، قالوا: لا لعاً؛ أي: لا أقالهُ
الله^(٣).

ومثال النهي قولك: وَرَاءَكَ بِمَعْنَى تَأَخَّرَ .

فإن قلت: فقد تقدّم أن أسماء الأفعال لا تأتي بمعنى النهي ؟

فالجواب: أنها لا تأتي بمعنى النهي المصطلح عليه، وأما أن يكون معناه النهي

من غير لا والفعل، فذلك جائز كما تقدّم .

ومثال معنى الاستفهام قولك للرجل: مَهْمِيمٌ؛ معناه: أَحَدَثَ لَكَ شَيْئاً؟ ومنه

في الحديث أن النبي ﷺ رأى على عبدالرحمن بن عوفٍ أثرَ صُفْرَةٍ فقال: «مَهْمِيمٌ؟»

أي: ما حَدَثَ / لك؟ فقال: تَزَوَّجْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ^(٤).

[ب/١٤٥]

(١) حكى اللحياني عن الكسائي أنه سمع أعرابياً من بني عامر يقول: إذا قيلَ لنا: أبقي عندكم

شيء؟ قلنا: همهام همهام؛ أي: لم يبقَ شيءٌ، المحكم ٨١/٤، والمساعد ٦٤١/٢ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وهو في: المحكم ٨١/٤، والتذيل والتكميل ٢١/٥ عن ابن كيسان
في تصريفه، والخزانة ٣٠٨/٦ .

(٣) انظر: المحكم ٢٦٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والممع ١٢٣/٥ . واستشهد أبو حيان في

التذيل والتكميل ١٧/٥ علي (لا لعاً) بقول ابن دريد في مقصورته:

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْلَهَا إِنْ وَاَلَتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا قَوْلَا: لَا لَعَا

وانظر شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ص: ٢٠٠ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب البيوع) برقم: (١٩٠٨)، و(في كتاب المناقب) برقم:

(٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٦٤٤)، و(في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٨٤)، و(في كتاب الدعوات)

برقم: (٥٩٠٧) . وتكملة الحديث: «... قال: ما سُئِلَ إليها؟ قال: نرأة من نَهَبٍ أو وَزْنٍ

ومثال معنى التعجب استحساناً قولُ الراجز:

وَإِبَائِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْبَابُ

كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ^(١)

فروا اسم فعل لـ «أَتَعَجَّبُ» والتعجبُ هنا على جهة الاستحسان، يُعرفُ ذلك

من السياق .

ومثالُ التعجبِ تنديماً قولُ الآخر:

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَانِي بِبُكْرٍ

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحْزِنُ سَبَبًا وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ^(٢)

فـ «وَيَ» اسمُ فعلٍ لـ «أَتَعَجَّبُ» ودخله التندُّمُ، والبيتان من الخفيف، ووزنه:

فاعلاتنُ مُستفعلنُ فاعلاتنُ، ومثله البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفه في الحاء من «يُحِبُّ»،

وسهَّلَ همزةً «سَأَلْتَانِي»^(٣).

نَوَاةٌ مِنْ نَهَبٍ، قَالَ: أُرْلَمُ وَلَوْ بِشَاةٍ . وانظر: المجموع المغيث للمديني ٢٤٦/٣، وإعراب

الحديث للعكبري ص: ١٢٤، والنهاية لابن الأثير ٣٧٨/٤ .

(١) البيتان لراجز من بني تميم، ويُروى بعدهما:

أَوْ زَنْجَبِيلٍ فَهَوَّ عِنْدِي أَطِيبُ

والشاهد في: شرح الكافية الشافية ١٣٨٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والمساعد

٦٤٢/٢، والمغني ٤٨٣، وشرح أبياته ١٤٣/٦، والهمع ١٢٤/٥ . والزرنَبُ: نبتٌ طيبٌ

الرائحة. راجع النبات للدينوري: ٢٢١. ويُروى: يا بَأَيِّ ... ولا شاهد فيه حيثُ .

(٢) من الخفيف، واختلف في نسبتها، فقد نُسبوا إلى زيد بن عمرو بن نُقيل القرشي، وإلى ابنه

سعيد، وكذلك نُسبوا إلى نُبَيْه بن الحجاج السهمي. انظر: الكتاب ١٥٥/٢، ٥٥٥/٣،

والأصول ٢٥٢/١، ٤٧٠/٣، وشرح المفصل ٧٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٨٦/٣،

والجنى الداني ٣٥٣، والخزاعة ٤٠٤/٦ .

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب ١٨٤/٢ مطبوع: «فإن هذا ليس من تخفيف الهمز، وذلك أن

من العرب من يقول: سَلْتُهُ أَسْأَلُهُ، وهما يتساوِان، فلا يهمز، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز

على هذه اللغة» إلا أن كلام سيويه - رحمه الله - يُفيدُ أن الألف في «سَأَلْتَانِي» هي من

تخفيف الهمزة، قال: لأن الشاعر ليس من لفته سَلْتُ ولا يَسْأَلُ. الكتاب ٥٥٤/٣-٥٥٥ .

ومثال الاستعظام قولك عند أمرٍ تستعظّمهُ: بَخٍ . جاء في حديث أبي طلحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه لما ذَكَرَ للنبي ﷺ عن صدقته قال له ﷺ: «بَخٍ بَخٍ، ذلك مالٌ رَاحٍ»^(١). ف«بَخٍ» اسمُ فعلٍ لـ«أَتَعَجَّبُ» دخله معنى الاستعظام .

الحكم السابع: اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؛ فذهب الأَخفش^(٢) أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ مالك^(٣)، وذهب سيويه والمازني والدينوري^(٤) إلى أنها في موضعِ إعراب، والقولان عن الفارسي^(٥).

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب) ٣/٣٢٥ (فتح الباري)، وكذلك (في كتاب الرصايا، باب من تصدق إلى وكيله) ٥/٣٨٧، و(في كتاب الأشربة، باب استعذاب الماء) ١٠/٧٤، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين) ٢/٦٩٣ (بشرح النووي) . وانظر: غريب الحديث للخطابي ١/٦٠٩ - ٦١٠، والنهاية ١/١٠٠ .

(٢) فتكون مبنية . وبهذا أخذ الرضي وابنُ هشام الخضراري ونقله عن الجمهور . انظر: شرح الكافية ٢/٦٧، والمُلخص ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والتذليل والتكميل ٥/٣١، والمساعد ٢/٦٥٨ .

(٣) قال في التسهيل: ٢١٣: « وكلها مبنية لشبه الحرف » .

(٤) لم أقف على نص سيويه في ذلك . وفي الكافي قال ابن أبي الربيع: « وفي لفظ سيويه بعض ظهور يقتضي أن موضعها نصبٌ، وإن لم يكن واضحاً » عن الملخص: ٣٤٨ هامش (١)، وانظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والمساعد ٢/٦٥٨ .

والدينوري هو: أحمد بن جعفر الدينوري النحوي، نزيل مصر، وهو حتن ثعلب، أصله من دینور، قدم البصرة وأخذ عن المازني والمبرد كتاب سيويه . من تصانيفه: « ضمائر القرآن » و« إصلاح المنطق » . توفي سنة ٢٨٩ هـ . أخباره في: إنباه الرواة ١/٦٨، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٩، والروافي بالوفيات ٦/٢٨٥ .

(٥) نقل عنه ابن حني في المحتسب ١/١٨٦ قوله: « ولو قلتَ عليكم كتابَ الله، لما كان لقولك: (عليكم) موضعٌ من الإعراب أصلاً » وانظر: التذليل والتكميل ٥/٣١، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤ .

ثم القائلون بأن لها موضعاً من الإعراب اختلفوا فقيل: موضعها رفعٌ بالابتداء^(١)، والضميرُ الذي فيها فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، كما قالوا في: أقاتمُ الزيدان، لأنَّ المقصودَ منسوبٌ ومنسوبٌ إليه، وقد حصلَ، لا يقالُ: الفاعلُ هنا مستترٌ، وفي / أقاتمُ الزيدان ظاهرٌ، فإنه لا فرقٌ في الحكم بالجملة بين أن يكونَ الفاعلُ ظاهراً [١٤٦/أ] أو مضمراً .

وقيل: موضعها نصبٌ على المصدرية^(٢)، فإذا قلت: رويدَ زيداً، فكأنك قلت: أروِدُ إرواداً زيداً، قيل: والأوّلُ أظهرٌ؛ لأنها أسماءٌ مجردةٌ عن العوامل اللفظية، فوجبَ أن يُحكَمَ عليها بالابتداء. والثاني ضعيفٌ؛ لأنها لو كانت منصوبةً نصّبَ المصدر، لوجبَ أن يكونَ الفعلُ مقدراً معها، فتخرجُ عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ كما في «سقياً» و«رعياً» . ١٠

الحكمُ الثامن: في بنائها. وهي بهذا النظر قسمان: مرتحلٌ نحو: صه ومه، ومنقولٌ: نحو: دونك وعندك، فإن كانت مرتجلةً فهي مبنيةٌ؛ لأنها لم تستعملْ في غير اسم الفعل، وإن كانت منقولةً فاختلّفوا؛ فقال ابنُ جنّي^(٣): هي مبنيةٌ، وبُنيت على الفتح؛ لأنها الحركة التي أُعربتَ بها قبلَ أن تُجعلَ اسمَ فعلٍ، كما بنوا اسمَ لا - في قولهم: لا رجل - على الحركة التي كانت له حالة الإعراب . ١٥

وقيل: إنها معربةٌ باقيةٌ على إعرابها من الظرفية .

وإذا قلنا بالبناء فقد اختلفوا في مُوجبه؛ فذهبَ ابنُ مالك^(٤) أن سببَ البناء

(١) شرح الكافية ٦٧/٢، والتذيل والتكميل ٣١/٥ عن ابن العلي، والمساعد ٦٥٨/٢ .

(٢) انظر: المصادر السابقة . قال أبو حيان: «ذهب سيويه والمازني والدينوري إلى أن أسماء

الأفعال منصوبة بإضمار فعلٍ، وهو الصحيح» . التذيل والتكميل ٣٠/٥ - ٣١ .

(٣) الخصائص ٤٩/٣ - ٥١ .

(٤) التسهيل: ٢١٣، وبه قال ابن هشام في أوضح المسالك ٩٤/٤ .

شبهها بالحروف من حيث إنها عاملة غير معمولة .

وذهب الفارسي وابن جني^(١) إلى أنها بُنيت لأنها تَضَمَّت معنى لام الأمر؛ لأنَّ «نزال» واقع موقع «انزل»، والأصل في انزل: لِنَزَلَ. ورُدَّ: بأنه ينكسرُ بالأسماء الواقعة موقع الخبر نحو: هيهات .

وذهب قومٌ منهم الجزوليُّ إلى أنها بُنيت لوقوعها موقعَ المبني^(٢)، ورُدَّ: بأنه ينكسرُ بما وقع موقعَ المُعَرَّبِ نحو: أف، فإنه واقع موقعَ الفعل المضارع وهو «أتضجّر» .

الحكم التاسع: اختلفوا في تقديم / معمولِ اسم الفعل عليه^(٣)، فذهب [١٤٦/ب]

البصريون^(٤) أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رويد زيدا»: زيدا رويد، ولا في «عليك زيدا»: زيدا عليك؛ لأن عملها ضعيفٌ، فلا تتصرفُ تصرفَ أفعالها .

وذهب الكوفيون - إلا الفراء^(٥) - أنه يجوزُ تقديمُ المعمولِ عليها قياساً على اسم الفاعل، واحتجوا بظواهر منها قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^(٦)

(١) الخصائص ٥٠/٣، والتذيل والتكميل ٣١/٥ . وهذا رأي الكوفيين، انظره في الإنصاف

٥٣٤/٢، ٥٤٠، ٥٤٩ .

(٢) نقله ابن الأنباري عن بعض البصريين. انظر الإنصاف ٥٣٥/٢، ٥٤٨ . وقد رد هذا القول

ابن جني في الخصائص ٥٣٥/٢ . وانظر: التذيل والتكميل ٣١/٥ .

(٣) هذه مسألة خلافة بين البصريين والكوفيين، تنظر في: الإنصاف ٢٢٨/١، والتبيين ٣٧٣،

واتلاف النصرة ٣٤-٣٥ .

(٤) قال سيبويه: «واعلم أنه يقبح زيدا عليك، وزيدا حذرك؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن

يجري ما ليس من الأمثلة مجراها» الكتاب ٢٥٢/١ . وانظر: معاني القرآن وإعراجه ٣٦/٢،

وشرح الكتاب ٥٦/٢ مخطوط، وإيضاح الشعر ٣٠ .

(٥) فإنه ذهب مذهب البصريين . انظر: معاني القرآن له ٢٦٠/١، والإنصاف ٢٢٨/١ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

ف«كتاب» منصوبٌ بـ«عليكم»، وكان الأصلُ: عليكم كتابَ الله؛ أي: الزموا، ثمَّ قَدِّم. ومنها قولُ الشَّاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَاسِيحُ دَلْوِي دُونَكَ

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ^(١)

ف«دلوي» منصوبٌ بـ«دونك» والأصلُ: دونك دلوي؛ أي: خذ، ثمَّ قَدِّم. وتأوَّل البصريون ذلك؛ أمَّا الآيةُ الكريمةُ فقيل: «كتاب الله» فيها منصوبٌ على المصدر^(٢)؛ أي: كَتَبَ اللهُ ذلك كتاباً عليكم، ويؤيِّدُه قراءةُ أبي حَيوةَ^(٣): ﴿كَتَبَ اللهُ﴾ فعلاً ماضياً. وقيل: مفعولٌ بفعلٍ مضمَّر^(٤)؛ أي: التزموا.

(١) بيتان لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه القاضي الجرجاني في الوساطة: ٢٧٥ إلى رؤية، ولم أجد في طبعة ديوانه، وتبعه على هذه النسبة ابنُ الشجري في أماليه ١٤٠/٣. ونسبه بعضهم إلى حارية من بني مازن. والحقيقة أنهما ليسا للحارية، بل هي متمثلة بهما، قال البغدادي: «وقد أنشدتهما حارية من بني مازن، وضمت إليهما بيتين آخرين».. وفي السيرة النبوية لابن هشام ٣١١/٣ أن حارية من الأنصار أقبلت بدلها فأنشدت الأبيات تخاطب ناجية بن حنطب الذي نزل في القليب يمح على الناس في غزوة الحديبية.

وانظر الشاهد في: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ٣٢٣، والتبصرة ١/٢٥٠، والإنصاف ١/٢٢٨، وشرح المفصل ١/١١٧، والمقرب ١/١٥١، والخزانة ٦/٢٠٠.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، وإعراب القرآن ١/٤٤٥، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/١٣٢، والمحرر الوجيز ٤/٧، والبيان ١/٢٤٨، والتبيان ١/٣٤٦.

(٣) شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، أبو حيو، مقرئ الشام، من الثقات، قرأ على الكسائي. أخباره في: الثقات ٨/٣١٣، وتهذيب الكمال ١٢/٤٥٥، وغاية النهاية ١/٣٢٥. وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٢٥، والمحتسب ١/١٨٥-١٨٦، والمحرر الوجيز ٤/٧، والبحر المحيط ٣/٢١٤.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، وإعراب القرآن ١/٤٤٥، والإنصاف ١/٢٣٠، والتبيان ١/٣٤٦.

وأما البيت فقيل: «دلوي» مبتدأ و«دونك» الخبر^(١)، وقيل: هو مفعولٌ بفعل محذوف^(٢)؛ أي: تناول دلوي، وقال ابن مالك^(٣): هو منصوبٌ بـ«دونك» آخرَ مقدماً عليه، وحُذِفَ لدلالة المنطوق عليه، وفيه عملُ اسمِ الفعل محذوفاً، وقد تقدّم ما فيه^(٤). والمائِحُ هنا بياءُ مثناةٍ من أسفل: الذي ينزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ، والمائِحُ بالمشناة من فوق: الذي يكونُ في رأس البئر ليأخذَ الدلوَ من الذي في أسفلِ البئر^(٥).

الحكم العاشر: في الكاف اللاحقة لهذه الأسماء، ولا تخلو هذه الأسماء أن تكونَ منقولةً أو مرتجلةً؛ فإن كانت منقولةً نحو: عليك، فسيأتي^(٦) حكمُ الكاف معها، حيث نتكلم على قوله:

«ومثلها / من الظُرُوفِ دونكاً»

[١٤٧/أ]

وإن كانت مرتجلةً، فلا تخلو أن تكونَ^(٧) لاحقةً لنفسِ الاسمِ أو لا، فإن كانت لاحقةً لنفسِ الاسمِ، فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الأول: أنها حرفُ خطابٍ^(٨)، أتى به لبيان الضميرِ الفاعلِ المستترِ في اسمِ الفعل؛ لأنه لا يظهرُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ فتقولُ: هاكِ وهاكِ وهاكُما وهاكُمن وهاكنَّ.

(١) انظر: معاني القرآن للقراء ١/٢٦٠، ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، والإنصاف ١/٢٣٤، وشرح المفصل ١/١١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٤.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٥. وفي الإنصاف ١/٢٣٤ - ٢٣٥: «وإنما هو منصوب بتقدير فعل كأنه قال: حذ دلوي دونك، و«دونك» مفسر لذلك الفعل المقدر».

(٤) انظر صفحة: ٤٥٣.

(٥) الصحاح (مبج)، والمحكم ٣/٢٠٩، ٣٤٩. وفي المثل: «هو أبصرُ من المائِحِ باست المائِح».

(٦) انظر ما يأتي صفحة: ٥٣٣.

(٧) أي: الكاف.

(٨) قال سيبويه: «وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً» الكتاب ١/٢٤٥. وانظر:

الأصول ١/١٤٤، والتذليل والتكميل ٥/١٩، والمساعد ٢/٦٥٧.

الثاني: هل تلحقُ على سبيل الجواز أو اللزوم، فقيل: إنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ جاز لحاقها نحو: رُوَيْدَ يا هندُ، إذ معلومٌ أنَّ الخطابَ لوهندَ لا غير، فإن لم يُؤَمِّنِ اللَّبْسُ فلا بدُّ من الكاف^(١) نحو أن تقولَ: رُوَيْدَ، وليس ثمَّ ما يُشعِرُ بتعيين المخاطبِ، وقيل: يلزَمُ إذا كانت بدلاً من الهمزة، فإذا قلتَ: هاكَّ والكافُ بدلٌ من الهمزة، لَزِمَتْ .

الثالث: الصحيح أنه لا موضع لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً^(٢)، وإنما قالوا بكونها لا موضع لها من الإعراب؛ لأنه إن قدرتها في محل جرٍّ لم تُجرَّ؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضاف^(٣)، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفرقُ .

وإن قدرتها في محل نصبٍ وجعلتها غير الضمير في «رُوَيْدَ» فلا يجوز؛ لأنه يلزَمُ في قولك: رُوَيْدُكَ زيداً، أن يتعدى لمفعولين، وهو لا يتعدى إلا لواحد^(٤)، وإن جعلتها نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيْدَ» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَرِه المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيْدَ، فلو جعلناها اسماً لَكَانَ «رُوَيْدَ» قد رَفَعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ

(١) قال سيبويه: فإنما أدخل الكاف حين نحاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره «الكتاب ٢٤٤/١» .

(٢) قال أبو حيان: «ولا نعلم في ذلك خلافاً» ارتشاف الضرب ٢١٤/٣، والتذيل والتكميل ١٩/٥، وانظر: التعليقة على الكتاب لأبي علي الفارسي ١٦١/١، والمقرب ١٤٧ .

(٣) قال سيبويه عن أسماء الأفعال: «وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو: النجاء»، قال السيرافي في شرحه: «يعني أنها جعلت مفردة غير مضافة، كما أن النجاء مفرد غير مضاف ...» الكتاب ٢٤٢/١، وشرحه ٥٢/٢ مخطوط، وانظر: إيضاح الشعر ٢٨، والتذيل والتكميل ١٩/٥ .

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٢ مخطوط، والتعليقة عليه للفارسي ١٦١/١ .

الكاف وهما لشيء واحد، وهو لا يجوز إلا في باب «ظن».

وإن قدرتها في محل رفع، لم يجوز وإن كان قال به بعض الكوفيين^(١)؛ لأن الكاف

لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكاف قد تحذف عند عدم اللبس، ولو [١٤٧/ب]

كانت من ضمائر الرفع لم تحذف؛ لأن ضمير الفاعل المتصل بالفاعل إذا ظهر، لم

يُجْزُ حذفه. قاله ابن عصفور^(٢).

الحكم الحادي عشر: في التنوين اللاحق لهذه الأسماء، ويقال له تنوين

التنكير، بمعنى أنك إذا قلت: إيه بالتنوين فمُرَادُكَ: حَدَّثْتُ أَيَّ حَدِيثٍ كَانَ، وإذا

قلت: إيه بغير تنوين، فمُرَادُكَ: حَدَّثْتُ الْحَدِيثَ الْمَعْهُودَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وكذلك إذا

قلت: صه بالتنوين فمعناه: اسكُتْ سَكُوتًا أَيَّ سَكُوتٍ كَانَ، وإذا قلت: صه بغير

تنوين فمُرَادُكَ: اسكُتْ السَّكُوتَ الْمَعْهُودَ مِنْكَ . ١٠

وأسماء الأفعال بالنظر إلى التنوين ثلاثة أقسام: قسم لاينون كورويده، وقسم

لازم التنوين كوفدائه، وقسم يجوز فيه الأمران كومه و«صه» وهذا يُستفاد من اللغة

بالتتبع، وقد تقدّم الكلام على هذا التنوين في أول الكتاب حيث قال المصنف^(٣):

فَالِاسْمُ عَرُفَةٌ وَأَخْبِرَ عَنْهُ وَتَنَّهُ وَاجْمَعُهُ أَوْ نَوَّنُهُ

الحكم الثاني عشر: أن المرتجل منها لا يُضَافُ، فإنها لم تُستعمل إلا بمعنى

الفعل، والفعل لا يُضَافُ فكذلك الأسماء التي ارتجلت له، ولم تُستعمل في غيره،

بخلاف غير المرتجل نحو: عندك ودونك وحذرك، فإنه يجوز إضافته، فإن «عند»

و«دون» قد استعملتا طرفين قبل أن يُسمَى بهما الفعل، و«حذرك» قد استعمل قبل

التسمية به مصدرًا، فجائز إضافتها إجراء لها على حكم أصلها .

(١) انظر: التذيل والتكميل ٢٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢ .

(٢) شرح المقرب لوجه (١٢٥ - مخطوط) .

(٣) انظر السفر الأول من هذا الشرح ٩٤/١، ١٠٢ (رسالة دكتوراه) .

فإن قلت: فما الفرقُ بين اسم الفاعل حيث أضيف وبين اسم الفعل حيث لم يُصَفْ؟

فالجواب: أن اسمَ الفعل قد تمحَّضَ لمعنى الفعل، فكأنه فعلٌ حقيقةً، والفعلُ لا يُضافُ، فكذلك ما تنزَّلَ منزلته، بخلاف اسم / الفاعل، فإنه لم يتمحَّضَ لمعنى [أ/١٤٨] الفعل، فأحكامُ الاسمية جاريةٌ عليه .

الحكم الثالث عشر: في جزمِ جوابيها ونصبه بعدَ الفاء، ولا يكون ذلك إلا مع الأسماء التي بمعنى الأمر، أما الجزمُ فنحو: صَهْ أَحَدْتُكَ، فتحزُمُ «أحدتُك» في جواب «صَه»؛ لأنه بمعنى «اسكُت»، وأنت لو قلت: اسكُتْ أَحَدْتُكَ، لجزمتَ «أحدتُك»، فكذلك مع «صَه»؛ لأنه اسمه^(١)، قال الشاعرُ:

رُؤَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعَيْدِكُمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَقَوَانِ^(٢)

ف«تلاقوا» مجزومٌ على جواب «رؤيد»؛ لأنه في معنى «أمهلوا» .

وأما النصبُ بعدَ الفاء في الجواب، فاختلف النحويون في ذلك على ثلاثة

أقوال:

(١) وقد استحسنته ابن جني في الخصائص ٤٩/٣، على أن ابن عصفور أنكره فقال: «والجزم لا

يُتصوَّرُ على حال» شرح الجمل ١٥٠/٢ .

(٢) من الطويل، وهو لودَّكِ بْنِ تَمِيمِ المازني، شاعرٌ إسلامي في الدولة المرورية، والشاهد أحد

سنة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ٨٣/١، وانظر شرحها للمرزوقي ١٢٧/١، وشرحها

للتبريزي ٦٣/١ . وانظر الشاهد في: المحتسب ١٥٠/١، وشرح المفصل ٤١/٤، وارتشاف

الضرب ٢٠٥/٣، والمغني ٥٩٥، وشرح أبياته ٣/٧ . وسَقَوَان: ماءٌ على قدر مرحلة من

باب المرید بالبصرة، به ماءٌ كثيرٌ السافي وهو التراب. معجم البلدان ٢٢٥/٣ .

الأول: للبصريين^(١) أنه لا يجوز، فلا يقال: بَلَّهَ زيداً فأكرمك بالنصب، وسواء في ذلك ما هو من لفظ الفعل نحو: نَزَالَ، أو من غير لفظه نحو: بَلَّهَ .

الثاني: للكسائي^(٢) ومن أخذ بمذهبه أنه جائزٌ مُطلقاً إجراءً لها مُجرى الأفعال التي هي أسماء لها، فكما تقول: اسكُتْ فأحدثك بالنصب بعد الفاء، كذلك تقول: صَهْ فأحدثك بالنصب؛ لأنه اسمُهُ، وكما تقول: دَعُ زيداً فأكرمك بالنصب، كذلك تقول: بَلَّهَ زيداً فأكرمك بالنصب؛ لأنه اسمُهُ .

الثالث: - لبعض النحويين وصحَّحه ابنُ عصفورٍ^(٣) - التفرقة؛ فأجازوا ذلك فيما هو من لفظ الفعل كـ«نزال» و«دراك»، ولم يجزوه فيما ليس من لفظه كـ«صه» و«مه» . قال ابنُ عصفورٍ: وهو الصحيح؛ لأن الفعل المنصوبَ بإضمار «أن» بعد الفاء معطوفٌ على مصدرٍ متوهمٍ، يدل عليه ما قبل الفاء، فإذا قلت: ائتني فأكرمك فالتقدير: ليكن منك إتيانٌ فأكرم مني .

فإذا / عَلِمْتَ ذلك وجبَ أن لا يجوزَ النصبُ بعدَ الفاءِ إلا مع اسمِ الفعلِ [١٤٨/ب]

المشتق من لفظ مسماه؛ لتكون فيه دلالة على المصدر المقدَّر، فإذا [قلت]^(٤): نزالِ فأكرمك صحَّ النصب؛ لأن «نزال» يدلُّ بلفظه على النزول، فيصحُّ أن تقول: ليكن منك نُزولٌ فأكرم مني، بخلاف قولك: بَلَّهَ زيداً فأكرمك، فلا يجوزُ النصبُ إذ ليس في «بَلَّهَ» ما يدلُّ على مصدرِ الفعل الذي سُمِّيَ به وهو «دع»؛ لكون حروفهما^(٥) ليست واحدةً .

(١) شرح الجمل ١٥٠/٢ .

(٢) انظر أوضح المسالك ١٨٩/٤ ..

(٣) انظر شرح الجمل ١٥٠/٢ . وهذا رأي ابن جني رحمه الله. انظر الخصائص ٤٨/٣-٤٩ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في الأصل: «حروفها» .

مصدريته أو فعليته، فلا يُحكّم عليه أنه اسمُ فعلٍ إلا بدليل، فمثال ما أمكنتُ مصدريته قولك: سَقِيًا ورَعِيًا، فلا يُقال: إنهما اسمَا فعلٍ؛ لكون المصدرية فيه ممكنة، ألا ترى أنه يُقال: سَقَاكَ سَقِيًا، ورَعَاكَ رَعِيًا .

ومثال ما أمكنتُ فعليته: تَعَالَى وهَاتَى، لا يُقال: إنهما اسمَا فعلٍ كما زعم بعضهم^(١)، فإن الفعلية فيهما ممكنة، وهما فعلاَن لا يتصرفان، والدليلُ على فعليتهما: اتصالُ ضمائر الرفع البارزة بهما وجوباً، فتقول للواحدة: هَاتِي وتَعَالِي، قال امرؤ القيس:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَاولِينِي تَمَائِلْتِ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رِيًّا المُنْخَلِجِ^(٢)

وقال الآخر:

تَعَالِي فَانظُرِي بِيَمَنِ ابْتَلَانِي^(٣)

وتقول في التثنية: هَاتِيَا وتَعَالِيَا، وفي الجمع المذكور: هَاتُوا وتَعَالُوا قال تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾^(٤)، و﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالُوا ﴾^(٥)، وفي جمع المؤنث: هَاتِينَ وتعالينَ قال تعالى: ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمْتَعُكُنَّ ﴾^(٦) وحكى الجوهري^(٧) أن بعضَ

(١) جوز الفارسي أن تكون (هات) اسم فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: المسائل البصريات ٤٣٠/١-٤٣١، والصاحبي: ٢١٤، والمفصل: ١٨٤، وشرحه ٣٠/٤، وتقريب المقرب: ١٥٥ .

وجوز ابن جني أن تكون (تعال) اسم فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: الخصائص ٣٥/٣، والصاحبي ٢٨١، وشرح شذور الذهب: ٢٢ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ١٥، وروايته فيه: « تُولِينِي » . وهو من معلقته. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٦، وشرحه القصائد التسع لابن النحاس ١٣٧/١ .

(٣) لم أقف عليه، وهو من شواهد أبي حيان في التذيل والتكميل ٢٦/٥ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ١١١ .

(٥) سورة آل عمران: من الآية: ٦٤ .

(٦) سورة الأحزاب: من الآية: ٢٨ .

(٧) قال في الصحاح (هيت): « وتقول: هَاتِ لِهَاتِيَّتْ، وهَاتِ إِنْ كَانَتْ بِكَ مَهَاتَاةً... قال

العرب يُصرف «هات» فيقول: هاتِي يُهاتي مهاتاةً .

[١٤٩/أ]

المسألة الثالثة: في الكلام على ما ذكره / النحويون من أسماء الأفعال:

اعلم أن أسماء الأفعال غيرٌ مقيسةٌ، وإنما هي مسموعةٌ متلقاةٌ من كتب اللغة، والذي ذكرَ منها النحويون في كتبهم هو على جهة التمثيل، وقد أكثرَ منها ابنُ مالك^(١)، وزاد عليه الشيخُ أبوحيان^(٢)، وها أنا أذكرها على النحو الذي ذكرها الشيخُ أبوحيان، وأتكلّمُ عليها واحداً واحداً فأقولُ:
أسماءُ الأفعال على قسمين: بسيطٍ ومركّبٍ .

أما البسيط فهو على قسمين:

قسمٌ مختلفٌ في قياسه، وقسمٌ مسموعٌ .

أما القسمُ المختلفُ في قياسه فعلى قسمين: ما جاء على «فَعَالٍ» وما جاء على «فَعَلَالٍ» .

فإن كان على «فَعَالٍ» فلا يخلو أن يكونَ من فعلٍ ثلاثيٍّ* أو من أَفْعَلٍ، فإن كان من فعلٍ ثلاثيٍّ*، فالكلامُ عليه من أوجهٍ:

الأول: هل يجوزُ بناؤه من كل فعلٍ ثلاثيٍّ* أو لا ؟

فنقول: لا يخلو الفعل الثلاثيُّ أن يكونَ جامداً أو متصرفاً، فإن [كان]^(٣)

جامداً فلا يجوزُ البناءُ منه نحو: يَذَرُ وَيَدَعُ لا يقال: وَذَارٍ ولا وَدَاعٍ .

فإن كان متصرفاً فلا يخلو أن يكونَ تاماً أو ناقصاً، فإن كان ناقصاً لم يجز

الخليل: أصل هاتٍ من أتى يؤتي ، وقد رد ابنُ بابشاه (أحد شراح الألفية) هذا التصريف

وقال: لا دليل فيه على الفعلية . انظر ما يأتي في صفحة: ٥٢٢ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) زاد تسعة ألفاظ. انظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/٣-٢١٥، والتذيل والتكميل ٢٦/٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

البناء منه. لا يُقال: كَوَانِ قائماً، من «كان زيداً قائماً» ولا: بَيَّاتِ ساهراً، من «بات زيدٌ ساهراً» .

فإن كان تاماً نحو: قرأ وسمِعَ، جاز بناءُ «فَعَالٍ» منه على ما يأتي.
الوجه الثاني: فيما سُمِعَ من ذلك، فمنه: «نَزَالٍ» بمعنى طَلَبِ المنازلةِ، ولذلك كان مؤنثاً، قال الشاعرُ:

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّغْرِ^(١)

أنت «نَزَالٍ» لأنه لَحَظَ فيه معنى المنازلةِ، والأصلُ في ذلك: أنه كان إذا التقى خصمان نزلاً عن ظهور خيلِهِمَا والتقيَا، ثم اتَّسِعَ فيه / فيقالُ لكل متحارِبَيْنِ: [ب/١٤٩] متنازِلان وإن كانا غيرَ نازلين، ويُقالُ: نَزَالٌ زيداً، ونَزَالٌ إلى زيدٍ، ونزال على زيدٍ، وقد سُمِعَ في نَزَالٍ: تنزال، قال الشَّمَاخُ:

وَقَدْ عَلِمْتَ خَيْلُ ابْنِ عَوْفَانَ أَنَّهُ هُوَ الْفَارِسُ الْحَامِي إِذَا قِيلَ: تَنْزَالٍ^(٢)

قال الشيخ أبو حيان^(٣): وذكر ابنُ دُرَيْدٍ^(٤) بيتاً فيه «نَزَالٍ» مشدداً .

ومنه: «تَرَكَ» بتاءِ بائنتين من فوق بمعنى: اتركُ .

و«مَنَعَ» بمعنى: امنعُ، قال الشاعرُ:

(١) سبق ذكره في الصفحة: ٤٤٧ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ٤٥٦، وروايته:

وَقَدْ عَلِمْتَ خَيْلُ بِمَوْقَانَ أَنِّي أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي إِذَا قِيلَ نَزَالٍ

وموقان: ولاية بأذربيجان فيها قرى ومروج كثيرة. والبيت في معجم البلدان ٢٢٥/٥،

واللسان (نزل)، والتذيل والتكميل ٢٩/٥ . وقد انفرد المؤلف بهذه الرواية .

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتب ابن دريد، ولعله بيت الشماخ كما في رواية الديوان التي

أشرت إليها آنفاً، وانظر اللسان (نزل) .

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا
أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا^(١)

وقال الآخر:

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا
أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِيهَا^(٢)

وأصله: أن رجلاً أغارَ على إبلٍ فساقها، فعَلِمَ بها صاحبُها، فلما لحقهُ قال له:

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ البيت^(٣)

فأجابه المغير بقوله:

مَنَاعِيهَا البيت

ومنه: «بَرَكَ» بياء موحدة بمعنى: ابرك، يقولون في الحرب: بَرَكَ بَرَكَ؛ أي: ابركوا واثبتوا^(٤).

ومنه: «نَعَاءٌ» بمعنى: انع، يُقال: نَعَاءٌ زِيداً بمعنى: أظهر خيرَ موته، وكانت العربُ إذا مات فيهم من له خطرٌ وشرفٌ ركبَ ركبٌ وجعلَ يسيرُ في الناسِ

(١) البيتان من الرجز لطُفيل بن يزيدَ الحارثي، شاعرٌ فارسٌ جاهليٌّ. وللبيتين قصةٌ ذكرها الصغاني في ما بنته العرب على فعّال: ٨٢-٨٣. والبيتان في: الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، والكامل ٥٨٨/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨، والمذكر والمؤنث ٦٠٠، وإيضاح الشعر ٢٩، وأمالِي ابنِ الشجري ٣٥٣/٢، ٣٥٨، والإنصاف ٥٣٧/٢، والخزانة ١٦٠/٥. ومعنى قوله: «أما ترى الموتَ لدى أوراكيها»؛ أي: إنَّ حُمَاتَهَا وَرَاعِيهَا.

(٢) البيتان لراجز من بكر بن وائل، وقيل من بني نعيم كما في شرح أبيات الكتاب ٢٩٨/٢ وما بنته العرب على فعّال ٦٧. وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة.

(٣) يذهب الرعيبي رحمه الله إلى تسمية الشطرين من الرجز بيتاً واحداً كما فعل هنا، وقد نص هو على ذلك في السفر الأول ٦٤/١ (رسالة دكتوراه)، وانظر أيضاً ص: ٥٢٣، ٦٤٣.

(٤) انظر كتاب ما بنته العرب على فعّال: ٨٢.

ويقولُ: نَعَاءِ فلاناً؛ أي: انعَهُ^(١). قال الكُمَيْتُ:

نَعَاءِ جُذَامًا^(٢) غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ^(٣)
وقال الآخرُ:

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاخَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتٍ^(٤) الْأَنَامِلِ^(٥)
فـ «جذاماً» و«ابن ليلى» منصوبان بـ «نَعَاءِ» .

ومنه: «دَبَابِ» للضَّبَعِ بمعنى: دُبِّي^(٦). قيلَ لها ذلك لقلَّةِ عَدْوِهَا .

ومنه: «خَرَّاجٍ» بالخاء المعجمة والجيم، يقولُ الصبيان: خَرَّاجِ خَرَّاجِ، بمعنى:

أخْرِجُوا إِلَى الخَرِيجِ^(٧)، / والخَرِيجُ على وزن قَضِيبٍ: لُعبَةٌ للصبيان، قال الهذليُّ: [١/١٥٠]

أَرَقْتُ لَهْ ذَاتَ العِشَاءِ كَأَنَّهُ مَخَارِيقُ يُذَعَى بَيْنَهُنَّ خَرِيجٌ^(٨)

(١) عن الأصمعي. انظر ما بتته العرب على فَعَالٍ ص: ٧ .

(٢) في الأصل: «حراماً» وكتبت صحيحةً عند إعرابها .

(٣) من الطويل، وهو للكُمَيْتِ بن زيد الأسدي في شعره ٣٠/٣. وانظر: الكتاب ٢٧٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٩، والتبصرة ٢٥٢/١، والإنصاف ٥٣٩/٢، وشرح المفصل ٥٥١/٤، وما بتته العربُ على فَعَالٍ ص: ٨ . و«جذام»: قبيلة من اليمن .

(٤) في الأصل: «بارزات» .

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٦٥/٢، وهو مطلع قصيدة يرثي فيها أباه غالب بن صعصعة، وأم غالب هي ليلى بنت حابس بن عقسال، ورواية الديوان: «نعائي ابن ليلى للسماح...» . والشاهد في المصادر السابقة . وأيدي شمالٍ: يعني هبوب ريح الشمال في الشتاء، وهي ريحُ تهبُّ من القطب الشمالي إلى الجنوبي، والمعنى أنه كان يُطعم الناس إذا هبت الشمال واشتد البرد فبردت الأيدي والأنامل. (النكت على الكتاب ٨٥٢/٢، وانظر: نظام الغريب ١٩٥) .

(٦) الكتاب ٢٧٢/٣، وما بتته العربُ على فَعَالٍ ص: ١٠ .

(٧) قال الفراء: هي اسم لعبة لهم معروفة، وهي أن يمسك أحدهم بيده شيئاً ويقول لسائرهم: أَخْرِجُوا ما في يدي. وفي الانتصار: (٢٣٣ - مخطوط) عن المبرد أن معنى خَرَّاجِ: أَخْرِجْ من اللعبة فقد أَخْرَجْتُكَ. وانظر: الكتاب ٢٧٦/٣، وإصلاح للنطق ٢٨٧، وما بتته العربُ على فَعَالٍ ص: ١٤-١٥

(٨) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٣٠/١، والضمير في ((له)) عائذ على السُّحاب المتقدم ذكره في الأبيات قبلُ. قال أبو سعيد السكري: «كانه يريدُ البرق، فشبّه انشقاق البرق بالمخاريق، ومخاريق الصبيان: التي يلعبون بها، وخريج: لعبة لهم، ويقال له: الخراج.»

هذا ما وَجَدْتُ مِنَ السَّمَاعِ، وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُوجَدَ أَكْثَرَ .

الوجه الثالث: في القياس على هذا المسموع، وقد اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب سيويه والأخفش^(١) إلى جواز القياس على ما سُمِعَ، فتقول: قَرَأَ بمعنى: اقرأ، وَسَمَاعٍ بمعنى: اسمع، وَنَوَامٍ بمعنى: نَمِّ، وَقَعَادٍ بمعنى: اقعد، وَذَهَبٍ المبرّد^(٢) وبعض النحويين أنه لا يجوز القياس؛ لأن ذلك ابتداءً اسمٍ لم تتكلم به العربُ، قال الشيخ أبوحيان^(٣): والصحيح ما ذهب إليه سيويه؛ لأنه قد كثر بالنظر إلى بابٍ واحدٍ وهو الثلاثيُّ بشروطه المتقدمة، وما كان سبيلُهُ مثلَ هذا، فبابُهُ القياسُ .

الوجه الرابع: بُنِيَتْ هذه الأسماءُ على الحركة لالتقاء الساكنين، وكانت كسرةً على أصل التقاء الساكنين^(٤)، وقيل: لأن هذه الأسماءُ مؤنثةٌ، والكسرُ من علامة التأنيث^(٥)، وحكى الكسائي^(٦) عن بني أسدٍ بناءً على الفتح .

(١) انظر: الكتاب ٢٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣،

والتذيل والتكميل ٢٨/٥ .

(٢) لم أقف على رأيهِ هذا فيما اطلعت عليه . وانظر ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٣) التذيل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٢ (مخطوط)، والخصائص ٣٨/٣ .

(٥) وهو قول سيويه رحمه الله، قال: « وحركت بالكسر؛ لأن الكسرَ مما يؤنثُ به » الكتاب

٢٧٢/٣، وعلق عليه السيرافي بقوله: « ولم يقل سيويه: إنه كسر لاجتماع الساكنين على ما

يوجب اجتماعهما من الكسر؛ لأنه يذهبُ إلى أن الساكنين الأولُ إذا كان ألفاً، فالوجه فتح

الساكن الثاني؛ لأن الألف قبلها فتحة، وهي أيضاً أصل الفتح، فحملوا الساكن الثاني على

ما قبله » شرح الكتاب ١١٦/٤ .

(٦) التذيل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

الوجه الخامس: اختلفوا: هل هذه الأسماء التي هي على وزن «نزال» معارفٌ أو لا^(١)؟ فذهب بعضهم أنها معارفٌ حملاً على أخواتها، وقيل: هي نكراتٌ، وقال بعضهم^(٢): ينبغي أن لا يُطلقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ نظراً إلى مسمياتها .

فإن كان فعّال من أفعال، فلا يُقالُ منه إلا ما سُمِعَ، قالوا: ذرّك من أدرك، وبتّار من بادر، قال الشاعر:

بِتّارِهَا مِنِ إبِلٍ بِتّارِهَا

قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ عَلَيَّ صِغَارِهَا^(٣)

وقاس أبو بكر بن طلحة^(٤) على ما سُمِعَ من ذلك، فأجاز أن يُبنى «فعّال» من / كلُّ فعلٍ على «أفعال»، كما جاز أن يُبنى منه فعلُ التعجب، ورُدَّ: بأنه لا [١٥٠/أ] جامع بين فعلِ التعجبِ واسمِ الفعل، فلا يُقاسُ .

فإن كان على «فعلال» - ولا يكونُ إلا من الرباعي - فالمسموع منه: قرّارٍ وعرّعارٍ وجرّجارٍ، وهي أسماءُ أفعالٍ عند سيبويه^(٥) .

أما قرّارٍ فمِن «قرّقر» إذا صوتت^(٦) . قال الشاعر:

(١) انظر التذيل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٢) هو ابن العلي، نقله عنه أبو حيان في التذيل والتكميل ٢٩/٥ قال: «قال صاحب البسيط: وقد يقال: ينبغي أن لا يصدّقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ؛ لأنها كالفعل، والفعل لا يتألفان، فكذلك هذه» .

(٣) لم أقف عليه، وهو من شواهد أبي حيان في التذيل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) المرجع السابق، ومعه ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/٣ . وقد ردّ الميرد على سيبويه وغلظه في رأيه هذا، وانتصر ابن ولاد في كتابه الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط) لسيبويه ورّد على الميرد. وانظر: شرح الكتاب ١١٧/٣ (مخطوط)، والنكت عليه ٨٥٥/٢ .

(٦) الصحاح (قرر) .

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا: قَرَقَارٍ

وَاخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ^(١)

أي: قالت الريح للسحاب: قرقر بالرعد؛ أي: صوت به، ومعنى «واختلط المعروف بالإنكار»: أنه جاء من السيل ما عم الأماكن المعروفة وغير المعروفة، فلم يُعرف هذا من هذا .

وأما «عَرَعار» فمن قول الصبي: عَرَعَرُوا إذا نادى الصبيان للعب بالعَرَعرَة^(٢)؛ (وهي لعبة لأولاد العرب)، يقول الصبي: عَرَعار؛ أي: اخرجوا للعب بالعَرَعرَة. قال النابغة:

مُتَكَنِّفِي جَنِّي عَكَظَ كَلِيهِمَا يَدْعُو وَيُدْهِمُ بِهَا عَرَعارِ^(٣)

وأما «جَرَجَار» فحكى ابن خالويه في كتاب «ليس»^(٤): أن جَرَجَارٍ بمعنى قَرَقَارٍ، فيكون من جَرَجَرَ البعير إذا صوت .

(١) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٩٨، وهو منسوب إليه في الصحاح (قرر)، والتبصرة ٢٥٣/١، وما بتة العرب على فعال: ١٠١ . وانظر الشاهد في: الكتاب ٢٧٦/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٤، وشرح المفصل ٥١/٤، والتذيل والتكميل ٢٨/٥، والخزانة ٣٠٧/٦ .

(٢) انظر: الصحاح (عزر)، والمحكم ٤٤/١ .

(٣) من الكامل، في ديوانه: ٥٦، وروايته: «يدعو بها ولدانهم ..» من قصيدة في هجاء زرعة بن عمرو الكلابي، ومطلعها:

تَبَيْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كاسِمِهَا يُهْلِي لِي غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

ونفى العلامة البغدادي في الخزانة ٣١٢/٦ أن يكون الشاهد من هذه القصيدة، ونص على أن الشاهد من قصيدة أخرى للنابغة، يحذر فيها ملك الخيرة، مطلعها:

مَنْ مَبْلِغِ عَمْرٍو بِنَ هِنْدِ آيَةٍ وَبِمِنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنْتِذَارِ

ثم قال: «وزعم ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل - وتبعه جماعة - أنه منها» .

والشاهد في: شرح المفصل للخوازمي ٢٣٩/٢، وشرحه لابن يعيش ٥٢/٤، وشرح الجمل ٢٤٧/٢، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والتذيل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) كتاب ليس: ٢٢٢، والذي جاء فيه: «وجَرَجَارٍ صوت الرعد» وما رواه المؤلف ذكره أبو حيان في التذيل والتكميل ٢٨/٥ .

ولا يبيِّنُ سيبويه^(١) القياسَ على هذا المسموع لقلته، وأجاز الأَخفش^(٢) أن يُبنى اسمُ الفعل من الرباعي قياساً على هذا المسموع، فتقول: قرطاسٍ من قرطسٍ، ودَحْرَاجٍ من: دَحْرَجَ .

وأنكر المبرد^(٣) أن يأتي «فعلال» اسم فعلٍ، وقال: إن عَرَعَارٍ حكايةُ صوتِ الصبيان إذا لعبوا، وقرقارٍ حكايةُ صوتِ الرعد. ورُدُّ: بأنه لو كان حكايةً صوتٍ لكان مثل «غاقٍ غاقٍ» للغراب، و«سأسأ» للحمار، فيكونُ اللفظُ الأولُ مثلَ الثاني، وليس كذلك عَرَعَارٍ، فإن الأولَ / مخالفٌ للثاني .

[١٥١/أ]

وأما القسمُ المسموعُ فثنائيٌّ وثلاثيٌّ وزائدٌ، وإنما جعلها النحويون موقوفةً على السَّماع؛ لأن كلَّ واحدٍ منها لم يكثرَ نظائره؛ لأنها لم تجيء على منهاجٍ واحدٍ، وما لا يكثرُ نظائره لا يُقاسُ عليه .

فأما الثنائيُّ:

فرمَه» و«صَه» و«ها» و«وي» و«وا» و«بَخ» و«قَط» و«قَد» و«دَع» و«لَعَا» . ولتتكلَّم على كل واحد منها.

أما «مه» فمعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعل، فمُسَمَّاه انكفِف^(٤)، وهائِزُهُ تُسَكِّنُ وتُكسِّرُ منونةً وغيرَ منونة، فإذا سُكِّنَتْ أو انكسرت من غير تنوين، فمعناه: طلبُ الكفِّ عن فعلٍ مُعيَّن يعرفُه المخاطبُ، وإذا نُورِنَ كان معناه طلبُ الكفِّ عن أيِّ

(١) الكتاب ٢٨٠/٣ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣، واتشاف الضرب ١٩٨/٣، والتذيل والتكميل ٢٨/٥ .

(٣) وذلك في رده على سيبويه. انظر الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط)، وراجع الحاشية (٥) من الصفحة: ٤٧٤ .

(٤) انظر التسهيل: ٢١١، وشرح الألفية للمرادي ٧٨/٤ .

فعلٍ كان، وقد قيل: إنَّ «مه» معناه اسكُت^(١)، والأولُ أصحُّ، ووقعَ في كلام النحويين أن «مه» بمعنى: اكفُف^(٢)، والأولى أن يُقال: بمعنى انكفِف؛ لأنَّ اكفُف^(٣) متعدٌّ، و«مه» لا يتعدى، وانكفِف لا يتعدى، فناسَبَ أن يُفسَّرَ «مه» به .

وأما «صه» فمعناه: اسكُت، وما جاز في هاء «مه» من السكون والكسر بتنوينٍ وغير تنوين، جاز في هاء «صه»، وكذلك ما ترتبَ على التنوين من التنكير وعلى غيره من التعريف، جاز في «صه»، وقيل: إن «صه» معناه: اكفُف^(٤)، وليس بصحيح، ونقلَ الشيخُ أبو حيان^(٥) أنه يُقالُ في «صه»: صاهُ بالفتح بين الصاد والهاء، والهاء ساكنةٌ، قال: ويُقالُ: صَهَّصَيْتُ أَصْهَيْتُ^(٦) إذا قلت: صَه .

وأما «ها» فمعناها: خذ، ولك فيه ثلاثُ لغاتٍ^(٧):

الأولى: تجريدُه من كاف الخطاب فتقول: ها زيدا، للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

الثانية: لغةُ بني دُبَيْر^(٨)؛ أن تأتي بكاف الخطاب بحسب التثنية والجمع والمؤنث

(١) المساعد ٦٤٨/٢ .

(٢) المنتضب ٢٠٢/٣، والخصائص ٣٥/٣، وكشف المشكل ١٦٤/٢، والفصول ٢٢٣، وشرح

الكافية ٧١/٢. وجعله السيرافي في شرح الكتاب ٥١/٢ (مخطوط) بمعنى كُفَّ .

(٣) في الأصل: «انكفف» وهو خطأ .

(٤) في الأصل: «انكفف» وهو خطأ، وانظر التذيل والتكميل ٢١/٥، والمساعد ٦٤٨/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٩٩/٣، وانظر المحكم ٦٥/٤ .

(٦) انظر التاج (صه) .

(٧) انظرها في: إصلاح المنطق ٢٩٠-٢٩١، والمذكر والمؤنث ٧٢٩-٧٣١، والمسائل البصريات

٤٣٠/١-٤٣٢، وسر صناعة الإعراب ٣١٨/١-٣٢٠، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣ .

(٨) وهم بنو دُبَيْر بن مالك بن عمرو بن قُعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمعة .

انظر جهمرة أنساب العرب: ١٩٥ . وقد نقل هذه اللغة عنهم أبو زكريا الفراء. انظر: المذكر

والمؤنث للأبنباري: ٧٣١، والتذيل والتكميل ١٧/٥ .

والمذكر فتقول: هاك وهاك وهاكما / وهاكم وهاكن .

[١٥١/ب]

الثالثة: أن تأتي بهمزة موضع الكاف^(١) فتصرف تصرفها بحسب المخاطب في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، فتقول إذا خاطبت مذكراً: هاء بفتح الهمزة، وإذا خاطبت مؤنثاً: هاء بكسرهما، وللاثنتين: هاؤماً بضم الهمزة كما تقول: هاكما، ولجمع المؤنث: هاؤنَّ كما تقول: هاكنَّ، ولجمع المذكر: هاؤمُ كما تقول: هاكم، وهذه اللغة أفصح اللغات، وهي التي جاءت في القرآن، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾^(٢)، وقد ذكرها الأخفش في كتاب «الملوك».

ومن هذه اللغة قول علي رضي الله عنه يخاطب فاطمة رضي الله عنها:

أَفَاطِمُ هَاءِ السَّيْفِ غَيْرَ ذَمِيمٍ فَلَسْتُ بِرِغْدِيدٍ وَلَا بَلِيمٍ
لَعَمْرُكَ قَدْ بَالَعْتُ فِي نَصْرِ أَحْمَدٍ وَمَرْضَاةِ رَبِّ بِالْعِبَادِ رَحِيمٍ^(٣)

ويجوز أن تقول: هاء يا رجال، في موضع هاؤم، كما جاز ذلك مع الكاف في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع «ذلكم» قالوا^(٤): وليس في العربية همزة تقع موقع كاف الخطاب إلا في هذه اللغة، وكان أبو علي^(٥) يعدُّ ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾ من نوادر العربية، قال: لأنه ليس على حدِّ «صه» و«مه» مما لم يبرز

(١) انظر ما سبق في حاشية (٢) صفحة: ٤٦٢ .

(٢) سورة الحاقة: من الآية: ١٩ .

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٨٩، يخاطب فاطمة - رضي الله عنها - بعد رجوعه من غزوة أحد فناولها سيفه وقال: اغسلي عنه الدم فوالله لقد صدقني اليوم، ثم أنشد أبياتاً. ورواية الديوان: «هاك» بدل «هاء»، وانظر الشاهد في: جمهرة اللغة ٢٥١/١، والمسائل الخليليات ٢١٢، وسر الصناعة ٣١٩/١، والمختب ٣٣٧/١، وشرح المفصل ٤٤/٤ .

(٤) انظر حاشية (٢) من الصفحة: ٤٦٢ .

(٥) إيضاح الشعر ص: ١٣، وانظر: المسائل الخليليات ص: ٢١١، ٢١٤، وشرح المفصل ٤٤/٤

فيه ضميرٌ، ولا على حدِّ «افعلوا» و«افعلوا» مما برز فيه؛ لأن قياسه حيثئذٍ: هاءوا، قال: وهذه الميمُ إنما توجِّدُ مع ضميرِ المخاطبِ في غير الأمر نحو: ضربتكم وضربتُم، ولا تلحقُ في الأمر، لا يُقال: ادخلُما وادخلُوا، قال أبو الفتح^(١): وأما أنا فأقول: هذا الضميرُ إنما برزَ في هذا الموضع على هذه الصورة ليعلم - بمجيئه مخالفاً - أنه مما ينبغي له أن لا يُبرزَ، فلما أُبرزَ، / أُبرزَ على لغةٍ غريبةٍ؛ لِيُبدلَ على أن الموضع [١٥٢/١]

ليس من مواضع بروزِ الضمير، قال: وليعلم أن في باب «صه» و«مه» ضميراً .
قال الشيخُ بدرُ الدين بن النُحويَّة^(٢) - بعد ما نقلَ عن الفارسيِّ وابنِ جنِّي ما تقدَّم - : « وأقربُ من هذا أن يُقال: إنَّ الهمزةَ لما وُضعت موضعَ كافِ الخطاب - وكان من حكم الكاف أن يُقالَ فيها لجماعة الذكور: هاكم - قيل لهم مع الهمزة: هاؤم قياساً على الكاف » . ١٠

قلتُ: وفي هذا كله حَجْرٌ على العَرَبِ في تصرفاتِ كلامِهِم، وتضييقٌ عليهم في مجالِ بيانِهِم ونظامِهِم، فليس لنا [أن]^(٣) نحكمُ عليهم، ولا نقدّمُ بين يديهِم، بل نحنُ خُدَّامُ لغاتِهِم، ناشرون على مرِّ الدَّهرِ جميلَ حسناتِهِم .

ثم إنَّ «هاء» قد يخرجُ عن أن يكونَ اسمَ فعلٍ، فيأتي فعلاً صريحاً فتلحقه الضمائرُ البارزةُ، وذلك على ثلاثِ لغاتٍ^(٤): ١٥

الأولى: أن تُصرفَ تصريفَ «عاطي» - فعلٌ أمرٌ من عاطى يُعاطي - فتقول

(١) لم أقف على هذا القول مع أن ابن جنِّي رحمه الله قد بسط القول على «هاء» ولغاتِها في سر الصناعة ٣١٨/١ - ٣٢٠، وتعرض لها في المحتسب ٣٢٧/١ - ٣٣٨، وتكلم على أسماء الأفعال في الخصائص ٣٤/٣ - ٥١ ولم أجد فيها ما نقله عنه المصنف هنا. وانظر شرح المفصل ٤٣/٤ - ٤٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٢٠) مخطوط .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) انظرها في: شرح المفصل ٤٤/٤، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

للواحد المذكّر: هاء بكسر الهمزة كـ«عاطي»، وللواحدة: هائي بياء بعد الهمزة كـ«عاطي»، وللثنتين: هائياً كـ«عاطيّا»، وللذكور: هاءوا كـ«عاطوا»، وللإناث: هائين كـ«عاطين»^(١).

الثانية: أن تُصَرَّفَ تصريفَ «خَف»^(٢) فتقول للمذكر: هأ بسكون الهمزة كـ«خَف»، ولل مؤنثة: هائي بياء بعد الهمزة كـ«خافي»، وللثنتين: هاءاً بفتح الهمزة كـ«خافا»، وللذكور: هاءوا كـ«خافوا» وللإناث: هأن بسكون الهمزة وفتح الهاء كـ«خفن». فهذه اللغة تُوافِقُ التي قبلها في لفظ مفرد المؤنث، وفي لفظ جماعة الذكور، ويختلفان في الباقي.

الثالثة: أن تُصَرَّفَ تصريفَ «هَب» من «وَهَب» فتقول للمذكر: هأ بسكون الهمزة كـ«هَب»، ولل مؤنثة: هئي بكسر الهمزة إثر الهاء وبعدها ياء كـ«هبي»، [وللثنتين هأ كـ«هبا»]، وللذكور: هؤوا بضم الهمزة إثر الهاء [كـ«هبوا»]، وللإناث: هأن بسكون الهمزة كـ«هبن».

/ فهذه اللغة تُوافِقُ التي قبلها في الواحد المذكّر وفي جماعة الإناث، ويختلفان [١٥٢/ب] في الباقي.

فهما في هذه اللغات فعلٌ لبروز الضمائر فيها.

وأما «وي» فمعناها: أتعجب، فهو من أسماء الأفعال التي يُرادُ بها الخبر، ويصحبُه التندّم، وتلحقه كافُ الخطاب فتقول: وَيكَ، قال عنزة:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقْمَهَا قَوْلَ الْفَوَارِسِ وَتَيْكَ عَنَّتْ أَقْدِيمٌ^(٣)

(١) انظر البارع للقال: ١٤٢.

(٢) انظر البارع للقال: ١٤٢.

(٣) من الكامل، في ديوانه ص: ٢١٩، وهو من معلقته. انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٣٥٩، وشرح القصائد التسع ٥٣٣/٢. والشاهد في: معاني القرآن للفرّاء ٣١٢/٢، والمختصّب ١٦/١، ١٥٦/٢، وأمالى ابن الشجري ١٨٢/٢، ١٨٤، وشرح المفصل ٧٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والجنى الداني ٣٥٣، والخزانة ٤٢١/٦.

وزَعَمَ الكَسَائِيُّ^(١) أن «ويك» مختصرة من «ويلك»، فتكون الكاف - على قوله - ضميراً مجروراً .

وأما قوله: ﴿ وَيَكَّانَ اللَّهُ يَسُطُ ﴾^(٢) فمذهب الخليل وسيبويه^(٣) أن «وي»^(٤) مستقلة بنفسها، و«كان» للتشبيه، ومذهب الكسائي أن الكاف متصلة بـ«وي» و«أن» منفصلة عن الكاف، والتقدير عنده: أَعْجَبُ لَأَنَّ اللَّهَ يَسُطُ الرِّزْقَ .

وأما «وا» فمعناه: أتعجب، فهو أيضاً مما يراد به الخبر ويصحبه الاستحسان. قال الشاعر:

وَأَبَايَ أَنْتِ وَقُورِكَ الْأَشْنَبُ^(٥)

وأما «بخ» فمعناه: عظم الأمر وفخم، ويقال مفرداً مبنياً على السكون، وَيُكْرَرُ للمبالغة في تعظيم الأمر فَيُكْسَرُ وَيُنَوَّنُ، وربما شُدُّدَتْ، وقيل^(٦): إِذَا كُرِّرَتْ

(١) انظر رأيه في الخصائص ١٧٠/٣، وشرح المفصل ٧٨/٤، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٠/٤، والمغني ٤٨٣. وقد وصف أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٥٦/٤ هذا القول بأنه غلط عظيم، وأنكره النحاس في إعراب القرآن ٢٤٤/٣ وقال: «وما أعلم جهة من الجهات إلا وهذا القول خطأ منها» وانظر معاني القرآن له ٢٠٤/٥، كما أنكره ابن حني في المختصب ١٥٦/٢ وقال: «وهذا يحتاج إلى تحرير نبي ليقبل». ونسب أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٤٤/٣ وابن الشجري في أماليه ١٨٣/٢ إلى الكسائي بأنه ذهب مذهب سيبويه والخليل، وهذا مخالف للنقل المشهور عنه.

وقال الفراء عن حذف اللام من «ويك»: «وأما حذف اللام من (ويك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام» وساق بيت عنزة. انظر معاني القرآن ٣١٢/٢.

(٢) سورة القصص: من الآية: ٨٢.

(٣) الكتاب ١٥٤/٢ واحتج الفراء في معاني القرآن ٣١٢-٣١٣ على هذا بأنها كتبت موصولة، ورد عليه السيرافي بأنه قد كتب في المصحف موصولاً ما حقه أن يكون مفصلاً. انظر: شرح الكتاب ١٢/٣ (مخطوط).

(٤) في الأصل: «أي».

(٥) سبق تخريجه ص ٤٥٦١.

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣.

فالاختيارُ تنوينُ الأوَّلِ وتسكينُ الثاني .

وقال ابنُ السُّكَيْتِ^(١): يُقَالُ: بِهِ بِهِ بِمَعْنَى: بَخَّ بَخَّ .

وقال الدَّوْدِيُّ^(٢): بَخَّ كَلِمَةٌ تُقَالُ إِذَا حُمِدَ الْفَعْلُ .

وتقول: بِخَبَّخْتُ الرَّجُلَ إِذَا قُلْتَ لَهُ: بَخَّ بَخَّ. قاله ابن الأثير في «النهاية»^(٣).

وأما «قد» فهو لفظٌ مشتركٌ يأتي حرفاً، وقد تقدّم^(٤) الكلامُ عليه، وسيأتي في

قوله:

الْقَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمٍ^(٥)

ويأتي اسمُ فعلٍ وهو المقصودُ بالكلام، فمعناه: يكفي، تقول: قَدْ زِيدَا دَرَهْمًا،

أَي: يَكْفِي زِيدَا دَرَهْمًا، وَ: قَدِي دَرَهْمًا / أَي: يَكْفِينِي دَرَهْمًا، وَيَأْتِي اسْمًا صَرِيحًا [أ/١٥٣]

بمعنى «حَسَب» فتقول: قَدْ زِيدِ دَرَهْمًا، بِجَرِّ «زِيد» عَلَى الْإِضَافَةِ، فَيَكُونُ مَبْتَدَأً،

و«دَرَهْمًا» الْخَبْرُ؛ أَي: حَسَبُ زِيدِ دَرَهْمًا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

(١) الذي وقتت عليه في إصلاح المنطق ٢٩٢ قوله: « وكذلك تقول للشيء إذا رضيته: بَخَّ بَخَّ،

وبَخَّ بَخَّ . وانظر تهذيب الإصحاح ص: ٦٣٠. والنقل عن ابن السكيت في: شرح المفصل

٧٩/٤، وشرح الكافية ٨٤/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذيل والتكميل ١٧/٥، قال

ابن يعين رحمه الله: « وينبغي أن تكونا لغتين؛ لأن الهاء لا تبدل من الخاء ».

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي المالكي، محدث فقيه متكلم، سكن طرابلس

الغرب، من تصانيفه: « النامي في شرح الموطأ » و« الواعي في الفقه » و« النصيحة في شرح

صحيح البخاري » وغيرها. توفي بلمسان سنة ٤٠٢ هـ. أخباره في: الدياج المذهب

١٦٥/١، وشجرة النور الزكية: ١١٠، ومعجم المؤلفين ١٩٤/٢.

والنقل عنه في: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذيل والتكميل ١٧/٥.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠١/١.

(٤) في السفر الأول ١٢٤/١-١٢٦ (رسالة دكتوراه).

(٥) من قول ابن معط رحمه الله:

الْقَوْلُ فِي بَعْضِ بَقَايَا كَلِمٍ يَحْتَاجُهَا النَّاشِئُ فِي التَّعَلُّمِ

وموضعه في السفر الثامن من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها.

القول في معنى بقايا كليم

وأما «قَط» فهي أيضاً لفظٌ مشتركٌ، يأتي اسمَ فعلٍ بمعنى: يكفي، تقول: قَطُّ زيداً درهمٌ؛ أي: يكفي زيداً درهمٌ، وقطني درهمٌ؛ أي: يكفيني درهمٌ، ويكون اسماً صريحاً بمعنى «حَسَب» فتقول: قَطُّكَ درهمٌ بفتح القاف وسكون الطاء؛ أي: حَسَبُكَ درهمٌ .

ويكون ظرفاً بفتح القاف وضمّ الطاء مشدّدةً، تقول: ما رأيتُه قَطُّ؛ أي: أبداً، وسيأتي الكلام عليه في قوله:

القول في معنى بقايا كليم

وأما «دَع» فهو مما زاده الشيخ أبو حيان^(١) على ابن مالك، وذكره ابن عُصفور^(٢)، ومعناه: قُم^(٣)، يُقال للعائر، ولا يخاطب به إلا العاقل العائر، وقد ينون فيقال: دَعَا، فيكون نكرةً، ويُقال فيه: دَعَدَعَا، ولا تكون إلا منونةً. ومنه قوله:

لَحَى اللهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَائِرٍ وَلَا لَابِنِ عَمِّ نَالَهُ الدَّهْرُ دَعَدَعَا^(٤)

وقيل^(٥): إن «دعدعا» مصدرٌ، وقالوا: دَعَدَعْتُ بِهِ إِذَا قَلْتُ لَهُ: دَع^(٦).

وأما «لَعَا» فهو أيضاً مما ذكره الشيخ أبو حيان^(٧)، ويوجد في بعض نسخ «التسهيل»^(٨)، ومعناه معنى «دع»^(٩)، فلا يُقال إلا للعائر العاقل، ولا يُستعمل إلا

(١) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٢) المقرب ص: ١٤٦ .

(٣) في المقرب ١٤٦: «ودع أي: اتعش» .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله. والشاهد في: الصحاح (دع) عن أبي زيد، والمحكم ٣٩/١، وشرح المفصل ٣٤/٤ .

(٥) انظر: شرح الكافية ٧١/٢ .

(٦) المحكم ٣٩/١، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ . وذكرها أبو زيد في النوادر ص: ٢١٩ .

(٨) انظر التسهيل: ٢١٠ هامش (٣) .

(٩) قال أبو عثمان القرزاز عن الفعل الذي لعاً اسمه: «يقال: لَعَا لَكَ اللهُ؛ أي: نَعَشَكَ اللهُ

منوناً، وَيَقِيلُ فيه التشديدُ. وَيُقَالُ: لَعَلَّتْ^(١) به: إذا قلتَ له: لَعَأُ^(٢).

انتهت أسماء الأفعال الثنائية^(٣) التي ذكرها ابن مالك، وما زاد عليها الشيخ أبو حيان، ولم يذكر منها «هل» بالقصد، بل ذكرها حيث تكلم في «هلم»، فذكر عن الفراء^(٤) أنها / مركبة من «هل» التي هي اسم فعل يُرادُ به الحثُّ، فعلى هذا [١٥٣/١] يكون «هل» اسم فعل، وقد تنونها فتقول [هَلُّ]^(٥) وسيأتي الكلامُ عليها في الكلام على «حيهل»^(٦).

وقد نظمتُ هذه الأسماء الثنائية، وهي إحدى عشرة كلمةً فقلت:

نظمتُ اسمَ أفعالٍ ثنائيةٍ أنتَ لِتَرْسَخَ في ذهنِ اللَّيْبِ على عَجَلٍ

ف(هَأ) و(مَه) و(صَه) و(وَي) و(بَخ) و(قَط) ثم (وا) و(دَع)

و(قَل) و(لَع) بربُّ [عُد] كَذَاكَ (هَل)

ورفعك، ف «لعا» اسمٌ لنعش...» انظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي ص:

٢٠١.

(١) في القاموس المحيط (لعم): «وتلعلتُ به، قلتُ له ذلك» وفي تاج العروس (لعم) بعد أن نقل ما تقدم: «ونص المحيط: لعلتُ به».

(٢) قال السلسلي في شفاء العليل ٨٧٠/٢: «وقد يقالُ فيها: لالعا؛ أي: لا إقالة، وفي هذا نظراً، فإن الباب إنما هو لأسماء الأفعال، ولعا إذا كان مسماها إقالة، فليست اسماً لفعل».

(٣) وقد زاد عليها أبو نزار الحسن بن صافي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ الملقب بملك النحاة «ده» بمعنى صحَّ أو يصحُّ، ذكر ذلك في مسائله التي أسماها بـ «المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر» (المسألة السابعة). انظر هذه المسائل في: سفر السعادة ٧٧٩/٢ - ٨٤٦، وعنه في الأشباه والنظائر ٤٢٦/٣، وبعضها ملخصاً لأبي حيان في التذكرة ١٦٤ - ١٧١.

وقد ردَّ على هذه المسائل ابنُ الجباب أحمد بن عبد العزيز الشتمري البابري النحوي

المقري المتوفى سنة ٥٦١ هـ، ذكره أبو حيان. وراجع ارتشاف الضرب ٢٠١/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) سيذكرها صفحة: ٥١٥.

وأما الثلاثية:

فـ«تَيْدَ» و«هَيْتَ» و«بَلَّهَ» و«إِيهًا» و«إِيه»، و«وَيْهًا» و«بَسَّ» و«وَاهًا» و«أَخَّ» و«كَخَّ» و«هَاءَ» و«بَجَلَّ» و«لَيًا» و«هَاهَ» و«أَيْتُ» و«لَبَّ» و«حَسَبَ» و«أَفَّ» .

ولتتكلّم على كل واحدٍ منها:

أما «تَيْدَ» فهو بكسر التاء^(١) المثناة من فوق وياء مثناة من أسفل ساكنة ثم دال مهملة، ومعناه: أمهل، وذكر بعضهم^(٢) أنه يخرج عن اسم الفعل، فيأتي مصدرًا .
وحكى البغداديون^(٣): تَيْدَكَ، فإن كان مصدرًا فالكاف في موضع خفض، وإن كان اسم فعلٍ فالكاف للخطاب .

وقال أبو علي^(٤): إنه مشتق من التؤدة - والتاء في التؤدة بدل من الواو، فيكون الأصل وؤدة - ثم أبدلت الواو تاءً، ثم قلبت الهمزة ياءً للكسرة قبلها فقيّل: تَيْدَ^(٥)، قال الشيخ أبو حيان^(٦): وفيه تكلف، والأظهر أن يكون غير مشتق؛ لأنّ الغالب على هذه الأسماء عدم الاشتقاق .

(١) لم أقف فيما راجعت من المظان على أحدٍ ضبطها بكسر التاء كما فعل المؤلف هنا، بل الجميع على فتحها (تَيْدَ) .

(٢) انظر شرح المفصل ٢٩/٤ - ٣٠ .

(٣) انظر: إيضاح الشعر ص: ٣٦، وشرح المفصل ٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والجمع ١٢٢/٥ .

(٤) إيضاح الشعر ص: ٣٦ .

(٥) فأصل (تَيْدَكَ): وريدك، ثم أبدلت الواو تاء فصارت (تَيْدَكَ)، ثم قلبت الهمزة ياءً للكسرة قبلها فصارت (تَيْدَكَ) . وانظر شرح المفصل ٣٠/٤ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

وأما «هَيْتَ» فمعناها: أُسْرِعُ^(١)، وقال صاحبُ اللِّبَابِ^(٢): هَيْتَ بِمَعْنَى جِئْتُ لَكَ، فعلى هذا يكونُ خيراً لا أمراً. وفيه لغات^(٣):

الأولى: هَيْتَ بفتح الهاء والتاء الأخيرة وتشديد الياء بينهما .

الثانية: بفتحهما وإسكان الياء بينهما، وهذه اللغة هي أشهرها، وبها قرأ

أبو عمرو / والكوفيون^(٤) من السبعة، وابن مسعود والحسن .

[١/١٥٤]

الثالثة: هَيْتاً بفتح الهاء وتشديد الياء .

الرابعة: بكسر الهاء وتشديد الياء .

الخامسة: هَيْك بفتح الهاء وإسكان الياء .

السادسة: هَيْك بفتح الهاء وتشديد الياء .

السابعة: هَيْك بكسر الهاء وتشديد الياء .

١٠

الثامنة: هَيْتَ بكسر الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وهي قراءةُ نافعٍ وابنِ

ذُكْوَانَ والأعرجِ وشيبةٍ وأبي جعفرٍ^(٥).

(١) وقال بعضهم: معناه: أَقْبِلْ وتعال. انظر: شرح الكافية ٧١/٢، والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٢) اللباب للكثيري ٩١/٢ (المطبوع)، وقد حدث فيه تحريف حيث قال: «وأما هيت فاسم

للفعل، ومعناه: هيت لك» انتهى، والصواب: «جئت لك» .

ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٣) تنظر في إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمختضب ٣٢٧/١-٣٢٨، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣،

والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٤) قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ يوسف: ٢٣، انظر: السبعة ٣٤٧، والمحزر الوجيز ٤٧٢/٧ وفيه ذكر

البصريين بدل الكوفيين، وهو سهوٌ .

(٥) وهي أيضاً قراءة ابنِ عامرٍ. انظر السبعة ٣٤٧، والمحزر الوجيز ٤٧٢/٧، والبحر المحيط

٢٩٤/٥ .

وابن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أحد راويي ابن عامر. توفي سنة

٢٤٢هـ. أخباره في: الجرح والتعديل ٥/٥، ومعرفة القراء الكبار ١/١٩٨ .

قيل: وتحتميلُ هذه اللغةُ أن تكونَ «هَيْتَ» فيها فعلاً^(١)، وأصلُهُ الهمزُ، ثمَّ سُهِّلَ، فيكونُ من هَاءَ يَهْيِيءُ، ثمَّ لحقتهُ التاءُ فقيلَ: هَيْتَ كما جاءَ يجيءُ جِئْتُ» فعلى هذا لا يكونُ اسمَ فعلٍ .

التاسعة: هَيْتَ بكسر الهاءِ والهمزة ساكنة^(٢) وفتح التاءِ .

العاشرة: كالتاسعة إلا أنها مضمومةُ التاءِ، وقد قيل: إن هاتين اللغتين ليست «هَيْتُ» فيهما اسمَ فعلٍ، بل هي فعلٌ من هَاءَ يَهْيِيءُ^(٣) كما تقدَّم .

الحادية عشرة: هَيْتُ بفتح الهاءِ وإسكانِ الياءِ^(٤) وضمِّ التاءِ، وقد ذكرنا في كتابنا «تحفة الأقران»^(٥) ما قرئَ به من هذه اللغاتِ .

والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أستاذ نافع، وأول من وضع العربية بالمدينة. توفي سنة ١١٧هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين ٤٠، وإنباء الرواة ١٧٢/٢، ومعرفة القراء الكبار ٧٧/١ .

وشيبة: هو شيبة بن نصاح المدني، أحد شيوخ نافع. توفي سنة ١٣٠هـ. أخباره في: معرفة القراء الكبار ٧٩/١، وغاية النهاية ٣٢٩/١ .

وأبو جعفر جهو: يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة. توفي سنة ١٣٠هـ تقريباً. أخباره في: وفيات الأعيان ٢٧٤/٦، ومعرفة القراء الكبار ٧٢/١ .

(١) انظر إعراب القرآن ٣٢٣/٢، والبحر المحيط ٢٩٤/٥ . ونقل أبو حيان قراءةً أخرى هي .

«هَيْتَ» ولم أجدها .

(٢) في الأصل: «ساكنة» .

(٣) وقد أنكرها الكيساني وقال: لا أعرف «هَيْتُ لك» بمعنى تهيأت. انظر: معاني القرآن

للنحاس ٤١٠/٣، كما نقل إنكارها عن أبي عمرو. انظر مجاز القرآن ٣٠٥-٣٠٦ . وقد

قرأ بها بضمِّ التاءِ ابنُ عباسٍ وعلي ومجاهد وعكرمة وهشام بن عامر، وهي بفتح التاءِ مروية

عن ابن عامر وأهل الشام. انظر: إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمحزر الوجيز ٤٧٤/٧، والبحر

المحيط ٢٩٤/٥ .

(٤) في الأصل: «إسكان الهاء» وهو خطأ .

(٥) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثنية من القرآن ص: ٥٨-٦٢ .

وأما «بَلَّة» فمعناه: دَع، وُبني على الفتح طلباً للخفة، ومنه قول ابن هرمة^(١):

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْحِدَاةُ بِهَا مَشَى النَّجِيبَةُ بَلَّةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَاً^(٢)

ف«الجلَّة» منصوبٌ بـ«بَلَّة» أي: دَع الجِلَّة، والقَطُوفُ من الدوابِّ: البطيءُ

السير^(٣)، وقال كعبُ بنُ مالك - يَصِفُ السُّيُوفَ -:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِجاً هَامَاتِهَا بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ^(٤)

ف«الأكف» منصوبة بـ«بَلَّة» أي: دَع الأكف، ويُروى هذا البيتُ بنصب

«الأكف» ورفعها وجرها، وقد تكلمنا على ذلك في باب الاستثناء^(٥)، وجاء في

الحديث: «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا [١٥٤/ب]

خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، بَلَّةَ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ^(٦)، ف«ما» في موضع نصبٍ بـ«بَلَّة» أي:

(١) إبراهيم بن هرمة الكناني القرشي، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وآخر من يُحتجُّ بشعره من الشعراء، كان مولعاً بالخمر، وحُلد عليه، مات في خلافة الرشيد. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٥٣/٢، والأغاني ٤٦٧/٤، والموشح ٢٨٥، والخزانة ٤٢٤/١.

(٢) من البسيط، وليس في ديوانه المطبوع بدمشق. ونسبه ابن فارس في الصحاح: ٢١٠ إلى أبي زيد، ولم أحده في شعره. وانظر الشاهد في: شرح المفصل ٤٩/٤، وشواهد التوضيح ٢٠٥، وشرح ابن القواس ١٠٢١/٢، والخزانة ٢١٤/٦. والجلَّة: من الإبل المسان. الصحاح (جلل).

(٣) الصحاح (قطف).

(٤) من الكامل، وهو في ديوانه ص: ٢٤٥ وفيه: «فترى الجماحم». والبيت في: شرح الكتاب ٥٤٢ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وإيضاح الشعر ٣٤، وشرح المفصل ٤٨/٤، والمغني ١٥٦، وشرح أبياته ٢٥/٣، والخزانة ٢١١/٦. وضاحياً: بارزاً.

(٥) لروحة (١٣١ وما بعدها) من السفر الثالث من هذا الشرح.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب التفسير، تفسير سورة السجدة) برقم: (٤٤٠٧)، وهو في ١٣٢/١٨ (من فتح الباري)، وفيه: «من بَلَّه ما أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ»، والإمام مسلم في صحيحه (في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) برقم: (٥٠٥١، ٥٠٥٣)، وابن ماجه في سننه (في كتاب الزهد) برقم: (٤٣١٩)، وفيه: «من بَلَّه». وانظر: عقود الزبرجد ٣٨٧/٢، والحديث النبوي في النحو العربي ص: ٢٧٠.

دَع الشيءَ الذي أُطْلِعْتُمْ عليه، وقيل: إن «بَلَّه» في الحديث بمعنى كيف^(١).
وتأتي «بَلَّه» مصدرًا بمعنى التَرْك، تقول: بَلَّه زيدٌ بالخفض أي: تَرَكَ زيدٌ^(٢).
و«بله» غير مشتقة، وقال العبدى^(٣): هي مشتقة من البَلَّه^(٤)، قال: ألا تراهم
جعلوها اسمًا لـ «دَع»، والأبلة: تاركٌ لأكثر الأشياءِ من حيثُ كان غافلًا ساهيًا.
وأما «إيهاء» فبكسر الهمزة وياءٍ ساكنة، ومعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعل،
ويُستعملُ منونًا فيكون المعنى طلبُ الكفِّ عن فعلٍ غيرِ معيَّن، ويُستعملُ غيرَ منونٍ
والهاءُ مفتوحة^(٥)، فيكونُ المعنى طلبُ الكفِّ عن فعلٍ معيَّنٍ معلومٍ عندَ المخاطبِ.
وأما «إيه» فمعناه: حَدَّثُ أو زِدُ من الحديث، ويأتي منونًا وغيرَ منونٍ، فمع
التنوين يكونُ المعنى: حَدَّثُ حديثًا أيَّ حديثٍ كان، ومعَ عَدَمه يكونُ المعنى:
حَدَّثُ الحديثَ المعهودَ بيني وبينك^(٦)، وهو عند سيويهِ^(٧) لازمُ التنوين، ولا

(١) وهو منقول عن قطرب والأخفش، وقاله العكبري في شرح الإيضاح لوجه (١٠٨)، مخطوط.
وانظر: شرح الكافية ٧٠/٢، وشرح ابن القواس ١٠٢١/٢ وانظر حاشية (٣) منه،
وارتشاف الضرب ٢٠٢/٣، والمغني ١٥٦. وللأخفش رأيٌ آخرُ في (بله) وهو أنها تأتي
حرف استثناء بمعنى حاشا. شرح المفصل ٤٩/٤.

(٢) وروى أبو زيدٍ فيه القلب إذا كان مصدرًا، تقول: بَهَلَّ زيدٌ، وحكى أبو الحسن الهيثم فيه فتح
الهاء واللام فتقول: بَهَلَّ. انظر ارتشاف الضرب ٢٠٢/٣.

(٣) هو أبو طالب أحمد بن محمد بن بَقِيَّة، يعرف بالعبدى، إمام نحوي، أخذ عن السيرافي
والفارسي والرماني. من تصانيفه: «شرح الإيضاح» قال القفطي: وشرحه شرحاً وافياً أتى
فيه بعجائب من أصول هذه الصناعة. توفي سنة ٤٠٦ هـ. أخباره في: نزهة الألباء ٢٤٦،
وإنباه الرواة ٣٨٦/٢، ومعجم الأدباء ٢٣٦/٢.

(٤) نقله العكبري في شرح الإيضاح (لوجه ١٠٨ مخطوط)، قال العكبري: «ويحوز عندي أن
تكون من قولهم: عيشٌ أبله، أي: طيبٌ يلهي صاحبه» وانظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢/٣.

(٥) انظر المساعد ٦٤٨/٢، وقال السيرافي: إنه لا يستعمل إلا منوناً. شرح الكتاب ١٣١/٤،
ويراجع الكتاب ٣٠٢/٣.

(٦) وقد أنكر الأصمعيُّ عدم التنوين فقال: «هذا لا يُعرف إلا منوناً في شيءٍ من اللغات» ووافقه
بعض النحاة. انظر: المقتضب ١٧٩/٣، والأصول ٤٣٩/٤-٤٤٠، والتعليقة على الكتاب
١٥٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٤.

(٧) الكتاب ٢٤٢/١، ٣٠٢/٣.

يُستعملُ معه المنصوبُ، وإن كان متعدياً في المعنى، فلا يقال: إيه كذا، وقد استعمله بعض الشعراء المولدين فقال:

إِيهِ أَحَادِيثُ نَعْمَانَ وَسَاكِينِهِ^(١)

ف«أحاديث» منصوبٌ بـ«إيه» قال الشيخ أبو حيان^(٢): ولا أظنه [يصح]^(٣).

قلت: ووقع في صحيح مسلم^(٤) في حديث الشفاعة من قول الحسن البصري في طلب زيادة الحديث: «هيه» بكسر الهاء^(٥) فيكون لغةً في «إيه» بإبدال الهمزة هاءً، والله أعلم.

وأما «ويها» فبفتح الواو ومعناه: الإغراء والتسلط، فإذا قال: ويها كأنه قال: تسلط عليه والزمه، قيل: وفيه معنى الزجر^(٦)، وهو غير صحيح، إنما هو إغراء محض. أتشد ابن السكيت^(٧):

/ وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَهَا كُلُّ

[١٥٥/أ]

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت بتمامه:

إِيهِ أَحَادِيثُ نَعْمَانَ وَسَاكِينِهِ

وهو من شواهد أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والتذيل والتكميل ٢١/٥، وانظر شرح شذور الذهب ١١٨، وفي حاشيته قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: إنه وجده منسوباً إلى ابن الأثير. وذكره المقرئ التلمساني في أزهار الرياض ٦/١ دون نسبة. ونعمان: وإد بين مكة والطائف. معجم البلدان ٢٩٣/٥.

(٢) التذيل والتكميل ٢١/٥، وارتشاف الضرب ٢٠٣/٣.

(٣) ساقطة من الأصل، والتصريح من الارتشاف ٢٠٣/٣.

(٤) في باب الإيمان، برقم (٢٨٦)، ومثله أيضاً في حديث رقم: (٤١٨٥) من كتاب الشعر.

(٥) في الأصل: «بكسر الهمزة» وهو خطأ، وكتب في الحاشية على يسار صفحة المخطوط بخط مغاير: (لعله الهاء) وهو الصحيح.

(٦) وهو قول ثعلب في الفصيح ٢٨٧، وتبعه بعض اللغويين. انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٤٩/٢.

(٧) إصلاح المنطق: ٢٩٢.

فَإِنَّهُ مَوَاشِكُ مُسْتَعْجِلٍ
 وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَهَا قُلُ
 فَإِنَّهُ أَخْرَبَ بِهِ أَنْ يَنْكُلَ^(١)

والمعنى: أنه متى قيل له: كُلْ، تَبَادَرَ إِلَى الْأَكْلِ، وَإِذَا نُودِيَ لِغَيْرِ الْأَكْلِ لَمْ يُجِبْ. وَقُلُّ بِالْفَاءِ: تَرْخِيمُ فُلَانٍ؛ أَي: إِذَا قِيلَ لَهُ: يَا فُلَانُ .

وَأَمَّا «بِسَّ» بِكَسْرِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِ السِّينِ وَمَعْنَاهُ: ارْفِقْ، وَيَتَعَدَّى بِالْبَاءِ فَيُقَالُ: بَسَّ بَزِيدٍ أَي: ارْفِقْ بِهِ، وَيُقَالُ: ضَرَبَهُ فَمَا قَالَ حِسٌّ وَلَا بَسَّ^(٢).

وَأَمَّا «وَاهَا» فَمَعْنَاهُ: أَعْجَبُ، فَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الَّتِي فِي الْخَبْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَاهَا لِسَلَمَى تَمَّ وَاهَا وَاهَا
 هِيَ الْمَنَى لَوَأْنَا نَلْنَاهَا^(٣)

أَي: أَعْجَبُ لِسَلَمَى .

وَأَمَّا «أَخَّ» وَ«كَخَّ» فَهَمَا بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ، وَلِهَذَا ذُكِرَا فِي الثَّلَاثِي، وَضَبَطَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(٤) الْكَافَ مِنْ «كَخَّ» بِالْكَسْرِ وَبِالْفَتْحِ وَتَسْكِينِ الْخَاءِ بِتَنْوِينٍ وَغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ فِي «أَخَّ»، وَمَعْنَاهُمَا: أَتَكَرَّرَ^(٥)، فَهَمَا مِمَّا جَاءَ فِي

(١) رجز لم أقف على قائله، والشاهد في: الصحاح (رويه)، وشرح أبيات الإصلاخ: ٥٠٤،

وتهذيبه: ٦٢٩-٦٣٠، والمشرف المعلم ٨١٢/٢، وشرح المفصل ٧٢/٤ .

(٢) المحكم ٣٤٧/٢ .

(٣) يُنسَبُ هَذَا الْبَيْتَانِ إِلَى رُوَيْبَةَ، وَهَمَا فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ: ١٦٨، بِرِوَايَةِ «وَاهَا لِلْيَلِيِّ»، وَيُنْسَبَانِ

إِلَى أَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِيِّ، وَهَمَا فِي دِيْوَانِهِ: ٢٢٨، وَفِيهِ: «وَاهَا لِرِيَّا»، وَقِيلَ: هُمَا لِأَبِي الْغَوْلِ

الطُّهْرِيِّ. وَالشَّاهِدُ فِي: إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ٢٩١، وَالْفَصِيحِ ٢٨٧، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٧٢/٤، وَالْمَغْنِيِّ

٤٨٣، وَشَرْحِ أَيْبَاتِهِ ١٤٤/٦ .

(٤) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ١٥٤/٤ .

(٥) الْمَفْصَلُ: ٢٠٠، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢٠٤/٣ .

الخير، وقد يُكرَّرُ تأكيداً، وفي الحديث: «أَنَّ الحَسَنَ أَخَذَ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، وَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْخُ كَيْخُ^(١)» .

وأما «هاء» بالهمزة بعد الألف فمعناها: أُجيبُ، فهو مما جاء في الخير .

وأما «بَجَلٌ» بفتح الباء الموحدة وفتح الجيم وسكون اللام، فيكونُ حرفاً بمعنى نَعَمْ، فيقعُ جواباً في الطَّلَبِ والخير، تقول: اضْرِبْ زَيْدًا؟ فيُقَالُ: بَجَلٌ، وقَامَ عَبْدًا لِلَّهِ، فتقولُ: بَجَلٌ .

ويكونُ اسماً على وجهين:

١ - اسمَ فعلٍ بمعنى أَكْتَفِي، فيكونُ مما جاء في الخير؛ لأن «أَكْتَفِي» مضارعٌ، فتلحقُهَا نونُ الوقاية فتقولُ: يَجْلِي^(٢)؛ أي: يكفيني .

٢ - واسماً صريحاً بمعنى «حَسَبٌ» فيخرجُ عما نحن بسبيله، فتقولُ: / يَجْلِي [ب/١٥٥] درهمٌ؛ أي: حَسَبِي درهمٌ، قال طرَفَة:

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ) برقم: (١٣٩٦)، و(في كتاب الجهاد والسير، باب من تكلم الفارسية) برقم: (٢٨٤٣)، وهو في ٣٥٤/٣ من (فتح الباري)، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وآله) برقم: (١٧٧٨) . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٧٢ .

ونقل القاضي عياض رحمه الله عن الداودي «أنها كلمة أعجمية عربتها العربُ بمعنى بئس» .
انظر إكمال المعلم على صحيح مسلم ١٤٠٥/٣ (رسالة دكتوراه) .

(٢) ذهب الرضي في شرح الكافية ٢٣/١ إلى أن حذف النون في بجل أولى من الإثبات، وقال ابن هشام في المغني ١٥١ عن إثبات نون الوقاية في بجل: «وهو نادر» . وقال الشاطبي في شرح الألفية ١٤٩/١ (مخطوط): «بل ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجه، فكما تقول: تراكها كذلك تقول: تراكني، وفي رويد: رويدني، وفي هلم (الحجازية): هلمني، وكذلك سائر أسماء الأفعال المتعدية، بل والمصدر الموصول نحو: عجت من ضربكني» . وانظر الخزانة ٦/٢٤٨-٢٤٩

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكًا أَلَا بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلٌ^(١)

والبيت من الطويل، دخله القَبْضُ في «مفاعيلن» في جميع البيت^(٢).

وأما «لِيا» بتخفيف الياء وألفٍ بعدها، فهي مما زاده الشيخ أبو حيان^(٣) على ابن مالك، ومعناه: أجيئك .

وأما «هَاه» بهاءين بينهما ألفٌ، فهو أيضاً مما زاده الشيخ أبو حيان^(٤)، ومعناه: قاربتُ .

وأما «أَيْتُ» فهو أيضاً من زيادة الشيخ أبي حيان^(٥)، ومعناه: عَجِبْتُ، يُقالُ: أَيْتُ لهذا الأمر، وويْتُ له بالهمزة والواو، قال زهيرٌ أو أخوه:

أُخْبِرْتُ أَنَّ أَبَا الْخُوَيْرِثِ قَدْ خَطَّ الصَّحِيفَةَ أَيْتُ لِلْجِلْمِ^(٦)

أي: عَجِبْتُ لِلْجِلْمِ كَيْفَ عَزَبَ عَنْهُ .

والبيت من الكامل الأَحْذُ العَرُوضِ، والضَرْبُ أَحْذُ مَضْمَرٌ^(٧)، فوزنُه:

(١) من الطويل، في ديوانه: ٩٣. وانظر النوادر ٣٠٧، ووصف المباني ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤/٣، والجنى الداني ٤٢٠، والمغني ١٥١، وشرح أبياته ٣٩٨/٢، والخزانة ٢٤٧/٦. والأسود الخالك: الماء .

(٢) كُتِبَ في حاشية الأصل بخط مغاير ما نصه: «قلتُ: ودخله القَبْضُ أيضاً في (فعولن) في غير الأول، فيكون تقطيعه هكذا:

فعولن مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن

فدخله القَبْضُ في أجزاءه الخماسية والسباعية، ما عدا الخماسي الأول فكمال .»

(٣) التذيل والتكميل ٢٥/٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٤/٣ .

(٦) من الكامل، في ديوانه: ٢٥٣ بشرح ثعلب، قال أبو العباس: «ويقال: إنها لأوس بن أبي سلمى .»

(٧) الإضممار هو: تسكين الثاني، وسمي مضمراً لأنك أخذت حركته وتركتَه ساكناً، ومتى شئت أعدت الحركة، فصار إلى ما كان عليه، فشبهه بالاسم المضممر. انظر: الكافي ٥٩-٦٠، والبارع ٢١٤، والعيون الغامرة ٨١، ١٠٩ .

«مُتَفَاعِلُن» بسكون التاء «مُتَفَاعِلُن» بفتحها «مُتَفَا»، حُذِفَ مِنْهُ الْوَتْدُ الْجَمُوعُ، وَهُوَ الْحَذْدُ، وَالنِّصْفُ الثَّانِي كَالْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ الضَّرْبَ سَكَنَتْ تَأْوُهُ إِضْمَارًا مَعَ الْحَذْدِ .

وَأَمَّا «لَبَّ» بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ، فَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ»^(١) حِينَ تَكَلَّمَ عَلَى «لَبَّيْكَ» فِي بَابِ الْمَصْدَرِ أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى أُجِبْتُ^(٢) .

وَأَمَّا «حَسَبُ» فَقَالَ الْجَرْمِيُّ^(٣): إِنَّهَا تَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ، وَالْمَعْنَى: يَكْفِيكَ، فَقَالَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: «حَسْبُكَ دِرْهَمَانٌ»: إِنَّ الضَّمَّةَ فِي الْبَاءِ ضَمَّةُ بِنَاءٍ، وَالْكَافُ حَرْفُ خَطَابٍ، فَيَكُونُ «دِرْهَمَانٌ» عَلَى مَذْهَبِ فَاعِلِكَ وَذَهَبَ الْمَازِنِيِّ^(٤) أَنَّ «حَسْبُكَ» مَبْتَدَأٌ وَ«دِرْهَمَانٌ» خَبْرُهُ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَ«دِرْهَمَانٌ» مَعْمُولُهُ، وَلَا خَبْرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ، يُقَالُ: حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، بِجَزْمِ «يَنْمُ» عَلَى جَوَابِ حَسْبُكَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «كَفَّ»^(٥) .

وَأَمَّا «أَفَّ» فَهُوَ اسْمُ فِعْلٍ لِاتَّضَجَّرُ، فَهُوَ مِمَّا جَاءَ فِي الْخَيْرِ؛ لِأَنَّ مَسْمَاهُ فِعْلٌ

مُضَارِعٌ، / وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٦): مَسْمَاهُ فِعْلٌ مَاضٍ؛ أَيْ: تَضَجَّرْتُ، وَتَأْتِي غَيْرَ اسْمٍ [١٥٦/أ] فِعْلٍ، فَتَكُونُ مَصْدَرًا يُرَادُ بِهِ الدَّعَاءُ، وَذَلِكَ إِذَا لَحِقَتْهُ التَّاءُ نَحْوُ: أَفَّةٌ وَتَفَّةٌ^(٧)، فَيُنْصَبُ بِفِعْلٍ مَقْدَّرٍ وَاجِبِ الْإِضْمَارِ كَقَوْلِهِمْ: جَدَعْنَا لَهُ وَعَقْرًا .

(١) شرح التسهيل ١٨٦/٢، ورد عليه أبو حيان بقوله: «وزعم ابن مالك [أنه] اسم فعل فاسد... ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٢) قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: لب، يُجره مجرى أسس وغاق، ولكن موضعه نصب» الكتاب ٣٥١/١، وانظر إيضاح الشعر ٢٧، والمسائل العضديات ١٣٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٤) المصدر السابق، وانظر الكتاب ٢٦٨/٣ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٥٢/٢ .

(٧) قال ابن يعيش: «وأما أفَّة بقاء التانيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلها، وإن كان القياس لا يابها كل الإباء» شرح المفصل ٧٠/٤ .

وذكر ابن مالك^(١) أنه يجوز فيه الرفع على الابتداء والخبر محذوف، والمعنى على معنى النصب من الدعاء، وقيل: تأتي مصدرًا من غير تاء نحو: فألك، ويقال: أفا وتفا^(٢) على الإتياع كرحسن بسن^(٣).

وفيها لغات ذكرتها في كتابنا «تحفة الأقران»^(٤) وهي على اختلافها أربعون لغة^(٥)، وأنا أذكرها مضبوطة:

فمنها مع ضمّ الهمزة اثنتان وعشرون «أف أف أف» بالحركات الثلاث في الفاء مع التخفيف من غير تنوين، ثم «أف أف أف» بالثلاث مع التخفيف والتنوين، ثم «أف أف أف» مع التشديد من غير تنوين، ثم «أفه أفه أفه» مع التشديد وهاء السكت، ثم «أف أف أف» بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثم «أف» بالسكون

(١) هذا من كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢/٢٠٣، ولم أف عليه فيما اطلعت من كتب ابن مالك.

(٢) ومنه ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «فجاء ينفذ ثوبه ويقول: أف وتف» انظر عقود الزبرجد ص: ١٠٩ بتحقيق أستاذنا الدكتور حسن الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٦٧، ٦٨).

ونقل المفضل بن سلمة في الفباخر: ٤٨ عن الأصمعي قوله: «الأف: وسخ الأذن، والتف: وسخ الأظفار. كان يقال ذلك عند الشيء يستقدر، ثم كثر حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذون منه. وقال غيره: أف معناه: قلة لك، وتف: إتياع مأخوذ من الأنف وهو الشيء القليل». وانظر: الزاهر ١/١٨٠، والإتياع لأبي الطيب اللغوي: ٣٢، وتهذيب اللغة ٥٨٨/١٥، والتاج (أف).

(٣) يقال: رجل حسن بسن. انظر: الإتياع لأبي الطيب اللغوي ص: ١٢، والصحاح (حسن).

(٤) تحفة الأقران ١٤٠-١٤١.

(٥) وقد أوصلها الزبيدي في التاج (أف) إلى خمسين وجهًا، قال: «... وعلى الاحتمال الذي ذكرناه يكون سبعة وأربعين وجهًا، فقول المصنف أولاً: «ولغاتها أربعون» محل نظر يُتأمل له. وقد فاته أيضاً من لغاتها: أفة محرّكة، وأفوه بفتح فضم فسكون الواو والهاء، وأفة بفتح فتشديد، الأخير نقله ابن بري عن ابن القطاع، فإذا جمعناها ما قبلها يتحصّل لنا خمسون وجهًا».

والتخفيف، ثم «أف» بالسكون والتشديد، ثم «أفأ» بتشديد الفاء وبعدها ألف من غير إمالة المحضة^(١)، وبالإمالة بين بين، ثم «أفي» و«أفو» بالياء والواو ساكتين وفتح الفاء والتشديد فيهما، فهذه اثنتان وعشرون لغة مع ضمّ همزة .

ومنها مع كسر همزة إحدى^(٢) عشرة لغة: «إف إفأ إف» بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثم «إف» بالضم والتشديد من غير تنوين، ثم «إف» بالكسر والتخفيف من غير تنوين، ثم «إف» كذلك مع التنوين، ثم «إف» بالتسكين والتخفيف، ثم «إف» بالتسكين والتشديد، ثم «إفأ» بألف مع التشديد، ثم «إفي» بكسر الفاء وتشديدها وياء ساكنة بعدها، ثم «إفي» بفتح الفاء^(٣) والتشديد وبعدها ياء ساكنة، فهذه إحدى عشرة لغة مع كسرة / همزة .

[١٥٦/ب]

ومنها مع فتح همزة ست لغات: «أف» بكسر الفاء وتشديدها من غير تنوين، ثم «أف» كذلك إلا أنها ممدودة همزة، ثم «أف» بكسر الفاء وتشديدها مع التنوين، ثم «أف» كذلك إلا أنها ممدودة همزة، ثم «أف» بسكون الفاء وتخفيفها، ثم «أفي» بكسر الفاء وتشديدها وبعدها ياء ساكنة، فهذه ست لغات تمام تسع وثلاثين لغة^(٤)، نقلها الشيخ أبو حيان^(٥) عن الزناتي^(٦) قال: ذكرها في كتابه المسمى

(١) جاء في شرح ابن النحاس على المقرب لوحة (٥٥ - مخطوط): «أفي بألف ممالّة بعد الفاء، وهي التي تُخلصها العامة ياء»، وانظر التاج (أف).

(٢) في الأصل: «أحد» .

(٣) كلمة «الفاء» مكررة في الأصل .

(٤) لم يذكر المصنف رحمه الله اللغة التي هي تمام الأربعين، وهي (أفأه) بضم همزة وتشديد الفاء وبعدها الألف هاء السكت. ذكرها ابن عطية في المحرر الوجيز ٥٥/٩، ونقلها عنه المصنف في تحفة الأقران ١٤١، وهي أيضاً في القاموس المحيط (أف).

(٥) البحر المحيط ٢٣/٦ .

(٦) لم أفق على ترجمته . وقد ذكره المصنف في تحفة الأقران ١٤١، كما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٢٣/٦، والتذيل والتكميل ٥/٢٣ وكلهم بهذا اللفظ، ولعله الزيّات (إسحاق ابن الحسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكر اسمه. انظر مقدمة البسيط ٨١/١ .

بـ«الحلّل في شرح الجمل» .

وقد انتهت أسماء الأفعال الثلاثية على حسب ما ذكرها الشيخ أبو حيان، ولم يذكر منها «حي» على انفرادها، بل تعرّض لها لما تكلم على «حيهل»، وسيأتي الكلام عليها بعد في الكلام على أسماء الأفعال المركبات^(١)، وقد نظمتها للحفظ فقلت:

إِذَا مَا شَتَّ ضَبَطَكَ لِاسْمِ فِعْلٍ ثَلَاثِي لِيَحْصَلَ مِنْهُ قُرْبُ
فَتِيدَ وَهَيْتَ أَخْ أَفَّ كَنْخٌ وَإِيهِ بَلَّةٌ بِسٌّ وَهَاهِ حَسْبُ
وَوَاهَا لَبَّ أَيْتَ لِيَا وَأَيْنَهَا وَوَيْهَا حِيَّ هَاءٌ يَجَلُّ فَحَسْبُ

و«حسب» الثاني ليس منها، وإنما جئنا به إعلماً بانقضائها؛ أي: هذه هي

المعدودة لا غير . ١٠

وأما الزائد على الثلاثي:

فـ«رُويِدَ» و«أَوَّهَ» و«آمِنَ» و«مَهَيْمَ» و«هَمَّهَامَ» و«أَوْلَى» و«فِدَاءَ» و«النَّجَاءَ»
و«هَيْهَاتَ» و«دُهْدُرَيْنَ» و«سَرَعَانَ» و«وَشَكَانَ» و«شَتَّانَ» و«بُطَانًا» .

ولتكلم على كل واحد منها :

١٥ أما «رُويِدَ» فتأتي اسمَ فعلٍ وغير اسم فعل، فإذا كانت اسمَ فعلٍ فالكلامُ عليها من أوجهِ:

الأول: في بنائها ومسامها، وهي مبنية على الفتح، ومسمّاهَا: أمْهَلُ، وقيل:
دَعُ، فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ تقولُ: رُويِدَ زيداً أي: دَعُ زيداً، وقد تأتي «ما» صلةً

بين «رُوَيْدَ» / ومعمولها، حكى سيبويه^(١): لو أردت الدراهم لأعطيتك رُوَيْدَ [١٥٧/١]
 مَا الشُّعْرَ، [فالشعر]^(٢) منصوبٌ بـ«رُوَيْدَ» و«ما» زائدة، والمعنى: دَعَ الشعرَ، يَقُولُهُ
 رجلٌ لشاعرٍ مدَّحَه .

ومن جيء «رُوَيْدَ» بمعنى أَمْهَلُ قولُ الشَّاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تُدِي أَمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغَضَهُمْ مُتَمَّائِنٌ^(٣)

أي: أَمْهَلُ عَلِيًّا، و«علي» هنا قبيلة^(٤)، و«جَدًّا» بمعنى قُطِعَ مَبْنِيٌّ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ،
 و«تُدِي» مفعولٌ لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ، و«ما» زائدة، وكنى هنا بـ«الشدي» عن القرابة؛ لأن
 الرِّضَاعَ سببُ القرابة، ويُروى: «مُتَمَّائِنٌ» من المئين وهو الكذب؛ أي: بغضهم
 متكاذب؛ لأنه على غير ذنب، ويُروى: «مُتَمَّائِنٌ» بالهمز؛ أي: متقادم، ويُروى:
 «وَدَّهْمُ مُتَمَّائِنٌ» فيكون من البين بالباء الموحدة. ١٠

الوجه الثاني: في تصغيرها، و«رُوَيْدَ» عند البصريين تصغيرُ إِرْوَادٍ^(٥)، مصدرُ

أرْوَدَ بمعنى أَمْهَلَ، على تصغير الترخيم .

(١) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي، وقيل: للمعطل الهذلي، والبيت من قصيدة مذكورة
 في شرح أشعار الهذليين ٤٤٤/١ . والشاهد في: الكتاب ٢٤٣/١، والمقتضب ٢٠٨/٣،
 ٢٧٨، والمسائل الحلييات ٢١٢، وإيضاح الشعر ٢٨، شرح المفصل ٤٠/٤، وشرح ابن
 القواس ١٠١٦/٢، والتذيل والتكميل ١٩/٥ . و«جَدًّا ما تُدِي أَمَّهُمْ إِلَيْنَا» كلمة تقال للرجل
 إذا لم يصل رحمه. (شرح أشعار الهذليين) .

(٤) نسبة إلى علي بن مسعود بن مازن بن ذئب الغساني، أخي عبد مناة بن كنانة من أمه، وهي
 امرأة من بلي، فلما مات عبد مناة حضن علي ولده، فُنسبوا إليه . انظر: شرح أشعار الهذليين
 ٤٤٧/١، وجمهرة أنساب العرب ص/ ١٨٠ .

(٥) انظر شرح السيرافي ٥٠/٢-٥١ (مخطوط)، وشرح المفصل ٢٩/٤، وارتشاف الضرب
 ٢٠٥/٣ .

وهو عند الفراء^(١) تصغيرُ رُوْدٍ بضم الراء، من قولِ الجُمُوحِ الظَّفَرِي^(٢):

تَكَادُ لَا تَلْتَمُ البَطْحَاءَ وَطَائِهَا كَأَنَّهَا تَمِلُّ يَمْشِي عَلَى رُوْدٍ^(٣)

أي: على مَهْلٍ وَرَفِقٍ .

ورُدَّ على الفراءِ بأنَّ «رُوَيْدَ» مُتَعَدٌّ، و«رُوْدٍ» غيرُ مُتَعَدٌّ، فلو كان تصغيره، لَلَزِمَ أن يكونَ غيرَ مُتَعَدِّ^(٤).

قلتُ: وهذا لا يلزمُ الفراءَ، إذ له أن يقول: إن «رُوَيْدَ» قبل التسمية به لا يتعدَّى، فلما سُمِّيَ به تعدَّى، ولا يُشترطُ في اسم الفعل أن يكونَ قبلَ التسمية به على حالته بعد التسمية، فقد يكونُ قبلَ التسمية على حالة، ثمَّ إذا سُمِّيَ به صار على حالةٍ أخرى بحسبِ الفعل الذي جعلَ اسماً له، ألا ترى أن «ها» ونحوه من أسماء الأفعال لا يُوصَفُ قبلَ التسمية به، مُتَعَدِّ ولا غيرَه، فإذا سُمِّيَ به وُصِفَ بصفة

الفعل / الذي جعلَ اسماً له، وسواءً في هذا المنقول نحو: رُوَيْدَ، والمرتجل نحو: [ب/١٥٧] صِهٍ.

(١) لم أقف عليه فيما اطلمت عليه من كتبه، وانظره في: شرح السيرافي ٢/٥٠-٥١ (مخطوط)،

وشرح المفصل ٤/٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٥. ورافقه بعضُ النحاة. انظر: شرح

المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣١، وشرح الكافية ٢/٧٠.

(٢) أحد بني ظَفَرِ بنِ سُلَيْمِ بنِ منصور. ولم أجد له ترجمة وافية، وله بعض أشعار وأخبار في شرح

أشعار الهذليين ٢/٥٤، والخزاعة ١/٤٦٤.

(٣) من البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/٤٥-٥٥، والرواية فيه:

يَمْشِي وَلَا يَكَلِّمُ البَطْحَاءَ حَطَوْتَهُ كَأَنَّهُ فَاتِنٌ يَمْشِي عَلَى رُوْدٍ

والشاهد في: الصحاح (رود)، والمجمل ٢/٤٠٥، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير)

٢/٢٣١، والتذيل والتكميل ٥/١٩. والتَّمِيلُ: الرُّجُلُ الذي أخذَ فيه الشرابُ، فهو تَمِيلٌ؛ أي:

نشوان. (الصحاح).

(٤) التذيل والتكميل ٥/١٩.

الوجه الثالث: إنَّ في «رُويِدَ» - إذا كان اسمَ فعلٍ - ضميراً مستتراً فاعلاً^(١) لا^(٢) يَظْهَرُ في تَثْبِيَةِ ولا جَمْعٍ، دَلِيلُهُ: تَأْكِيْدُهُ والعَطْفُ عَلَيْهِ تقولُ: رُويِدَكَ^(٣) أنتَ زَبيدٌ عَمْرًا، فـ«زَبيدٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «رُويِدَكَ» و«أنتَ» تَأْكِيْدٌ له وتقديرُهُ: رُويِدَكَ أنتَ أنتَ وزَبيدٌ، والكافُ في «رُويِدَكَ» حرفُ خطابٍ لا ضميرٌ، وقد تقدّمَ الكلامُ عليها^(٤).

وإذا كانت «رُويِدَ» غيرَ اسمِ فعلٍ، فتأتي مُعْرَبَةً، وهي على ثلاثة أوجُهٍ:
الأول: أن تُصَبَّ على الحال كقولك: سارُوا رُويِدًا، فقييل: حال^(٥) من الفاعل الذي هو الواو؛ أي: سارُوا مُرُويِدِينَ؛ أي: مُمَهِّلِينَ، وقيل^(٦): من ضمير المصدر المفهوم من الفعل، التقدير: سارُوهُ؛ أي: سارُوا السِيرَ في حال كونه رُويِدًا.
الثاني: أن يكونَ مصدرًا نائبًا عن الفعل الذي هو أروِدُ، فتقول: رُويِدًا زَبيدًا، ويجوزُ أن يُضَافَ إلى الفاعل نحو: رُويِدَكَ زَبيدًا، وإلى المفعول، حُكِيَ من كلامهم: رُويِدَ نَفْسِهِ^(٧)، على معنى: رُويِدًا نَفْسَهُ؛ أي: دَعَا نَفْسَهُ، والكافُ في قولك: رُويِدَكَ^(٨) زَبيدًا يَحْتَمِلُ أن تكونَ ضميرًا فيكونَ «رُويِدَ» مصدرًا كما تقدّمَ^(٩) فتكونَ

(١) في الأصل: «ضمير مستتر».

(٢) «لا» مكررة في الأصل.

(٣) في الأصل: «رويِكَ».

(٤) انظر صفحة: ٤٦١ فما بعدها.

(٥) وبه قال الرضي في شرح الكافية ٧٠/٢-٧١، وابن القواس في شرح الألفية ١٠١٧/٢، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمين) ٢٣٢/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢٤٤/١، وشرحه ٥٢/٢ (مخطوط)، والملخص ٣٥٢، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣.

(٧) الكتاب ٢٥١/١، والمفصل ١٨٥، والتذيل والتكميل ١٩/٥.

(٨) في الأصل: «رويِكَ».

(٩) انظر صفحة: ٤٦٢.

الكاف مضافةً، أو حرفَ خطابٍ فيكونَ «رُوَيْدًا» اسمَ فعلٍ .

وذهبَ المرزُوق^(١) أن «رُوَيْدًا» إذا كان مصدرًا لا يَعْمَلُ؛ لكونه مُصَغَّرًا^(٢)،
وصحَّحَهُ الشيخُ أبو حَيَّان^(٣)، وتَأَوَّلَ «رُوَيْدًا» زيدًا على أنه غيرُ مصدرٍ، بل اسمُ
فعلٍ والكافُ حرفُ خِطَابٍ، وتَأَوَّلَ «رُوَيْدًا» نفسه على أنه مصدرٌ، إلا أن الإضافةَ

ليست من نصبٍ، فلا يكونُ عاملاً /، وإنما هي كإضافةِ اسمِ الفاعلِ غيرِ العاملِ [١٥٨/أ]
نحو: ضاربٌ زيدًا أمسٍ، فكما أن الإضافةَ في اسمِ الفاعلِ هنا لا تدلُّ على العملِ،
كذلك الإضافةُ في «رُوَيْدًا» نفسه .

وذكرَ صاحبُ «الصحاح»^(٤) أن «رُوَيْدًا» إذا أُفْرِدَ كان معناه المصدرُ، وإذا
أُضِيفَ إلى الكافِ كان معناه الأمرُ، ونصَّ سيويو^(٥) على جواز تركِ الكافِ في
الأمرِ وجعلها في غيرِ الأمرِ .

الثالث: أن يكونَ نعتًا لمصدرٍ مذكورٍ نحو: ساروا سيرًا رُوَيْدًا، أو مقدرًا نحو:

(١) ما في المقتضب يخالف ما نسب إلى المرزوق، قال: «وتقول: رُوَيْدٌ زيدٌ... ورُوَيْدًا زيدًا، كما
تقول: ضاربًا زيدًا في الأمر» انظر المقتضب ٢٠٨-٢٠٩، ٢٧٧ . وانظر التذليل والتكميل
١٩/٥ .

(٢) قال ابنُ النحوية: «ولذلك يقول بعضُ العرب: إنه يقلُّ عملُه بالتصغيرِ عن مذهبِ الفعل»
شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١٩) مخطوط، وانظر شرح الشاطبي على الألفية ٣/٣٢٧
(مخطوط) . وقد رد ابنُ خروف على المرزوق - فيما نقله عنه الشاطبي - فقال: «وهذا ليس مثل
ذلك؛ لأن اسمَ الفاعلِ عملٌ يشبه الفعل، والفعلُ لا يُصَغَّرُ، فلم يعملْ مصغَّرًا، والمصدرُ عملٌ
بنفسه من حيث كان حدثًا، لا يشبهُ الفعل، فلا يمنعُ التصغيرُ عملَه» .

(٣) التذليل والتكميل ١٩/٥ قال: «والصحيحُ مذهبُ المرزوق، وأنه لا ينصب» . وانظر: شرح
الألفية للمرادي ٨٥/٤

(٤) الصحاح (رود) قال: «وتفسيرُ رُوَيْدٍ: مهلاً، وتفسيرُ رُوَيْدِكَ: أمهلاً؛ لأن الكافَ إنما تدخلُه
إذا كان بمعنى أفعِلْ دون غيره» .

(٥) الكتاب ١/٢٤٨، ٢٥١ .

ساروا رويداً على أن المعنى: ساروا سيراً رويداً، أما الأول فمتمفق عليه، وأما الثاني فذكره ابن مالك^(١)، ولا يُجيزه سيويه؛ لأن الموصوف محذوف، والصفة غير خاصة به، وإنما يُجيزه على الحال^(٢).

وأما «أوه» فمعناه: أتوجع، وهو مما جاء والمراد به الخبر، ويقال منه: أوه الرجل تأويهاً، وتأوه تأوهاً إذا قال: أوه، والاسم منه الآهة بالمد، قال المثقب العبدى^(٣):

إِذَا مَا قُمْتُ أَرَحَلَهَا بَلِيلٍ تَأْوَهُ آهَةٌ الرَّجُلِ الْحَزِينِ^(٤)
ويروى: آهة بتشديد الهاء من غير مد^(٥).

وفي «أوه» لغات: الأولى: «أوه» بفتح المزة وسكون الواو وكسر الهاء لالتقاء الساكنين، قال الشاعر:

فَأْوَهُ لِلدِّكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ^(٦)

(١) التسهيل: ٢١١ حيث قال: «أر نعتاً لمصدر محذوف أو مقدر» قال أبو حيان معلقاً: «وهذا يُوجد كثيراً في السنة ضعفاء المعربين، وإنما لم يجز أن يكون التقدير: ساروا رويداً؛ لأن رويداً صفة غير خاصة بالموصوف، فلا يجوز حذف الموصوف والحالة هذه إلا على قبح» التذيل والتكميل ١٩/٥.

(٢) الكتاب ٢٤٤/١. وانظر: شرح المفصل ٤١/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣.

(٣) عائذ بن محسن بن ثعلبة (وقيل غير ذلك)، شاعر جاهلي قديم، مدح النعمان بن المنذر. لقب بالمثقب لقوله:

رَدَدَنْ تَحِيَةً وَكَنَّ أَنْحَرَى وَتَقَبْنَ الوَصَاوِصَ لِلْعَيْوَنِ

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢٧١/١، والشعر والشعراء ٣٩٥/١، والخزائن ٨٤/١١. من الوافر، في ديوانه ص: ١٩٤، من قصيدة في المفضليات ٢٨٨، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٥٨٦، وشرحها للتبريزي ١٢٦٢/٣. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر ٢١، وسر الصناعة ٤١٨/١، وشرح المفصل ٣٩/٤، وسفر السعادة ١٢٧/١، والتذيل والتكميل ٢٣/٥.

(٥) انظر شرح المفضليات لابن الأنباري: ٥٨٦، وسفر السعادة ١٢٧/١.

(٦) من الطويل، وهو في: معاني القرآن للفراء ٢٣/٢ ونسب إنشاده إلى أبي الجراح، والأصول ٣٣٠/٣، والنصف ١٢٦/٣، والخصائص ٨٩/٢، والمختص ٣٩/١، والتذيل والتكميل ٢٣/٥.

الثانية: «أه» كأنهم قلبوا الواو من اللغة الأولى ألفاً .

الثالثة: «أوه» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسِرَت العينُ وهي الواوُ وضُعُفَت مبالغةً، وبُنِيَت الهاءُ على السكون لتحرُّك ما قبلها .

الرابعة: كالثالثة / إلا أنها بكسر الهاء إتياعاً لحركة الواو. أنشد ثعلب^(١): [١٥٨/ب]

أَوْهٌ مِنْ ذِكْرِي حُصِينًا وَدُونَهُ نَقَاً هَاتِلًا جَعَدُ الثَّرَى وَصَفِيحٌ^(٢)

الخامسة: «أوه» بالمد وفتح الواو مشددةً وسكونِ الهاء، مَدَّ الألفَ لتطويلِ

الصوتِ بالشكَاية .

السادسة: «أوتاه» بفتح الواو مشددةً وزيادة التاء .

السابعة: مثلُ السَّادِسةِ إلا أن الهمزةَ ممدودةٌ^(٣) .

الثامنة: «آه» بمد الهمزة وكسرِ الهاء .

التاسعة: كذلك إلا أن الهاءَ ساكنةٌ .

العاشرية: «أوه» بفتح الهمزة وكسرِ الواو مشددةٌ^(٤) .

الحادية عشرة^(٥): كذلك إلا أن الواو مفتوحة .

(١) لم أحده فيما اطلعت عليه من كتب أبي العباس ثعلب، وقد تبع المصنفُ ابنَ يعيش في نسبة الإنشاد إلى ثعلب، ونسبه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص: ٢٠ إلى أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب .

(٢) من الطويل، وهو لامرأة من بني قريظ بن أبي بكر بن كلاب. انظر: إيضاح الشعر ص: ٢٠، وشرح المفصل ٣٩/٤، والتنزيل والتكميل ٢٣/٥ . والنقا: الكنيب من الرمل. والصفيح: كل عريض من الحجارة. المحكم ١١٦/٣ .

(٣) انظر: الخصائص ٣٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٤) زاد في ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ «آه» أيضاً .

(٥) في الأصل: «الحادي عشر» وكلمة (عش) تكررت في المواضع الأربعة .

الثانية عشرة: «أوه» بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء .

الثالثة عشرة: «أوه» بمد الهمزة وضم الواو بإشباع واو بعدها .

الرابعة عشرة: «أو» على مثل «أو» العاطفة .

وأما «أمين» فمعناه: استجب^(١)، وفيه لغتان: المد والقصر^(٢)، قال ابن

درستويه^(٣): ولا يكون القصر إلا في الضرورة. والصحيح أنه جائز في الاختيار^(٤)،

(١) في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١- مخطوط): «ومعنى أمين: استمع واستجب، ويقال: اللهم افعل ذلك...». وفي شرحه للزخشري: ٤٢٥ (رسالة دكتوراه): «قال ابن عباس: معناه: كذلك تكون» وانظر الكشاف ١٢/١ .

وقيل: هي اسم من أسماء الله تعالى . انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص: ١٢، ومجالس ثعلب ١٢٦/١، والمفردات ص: ٩٢ . وقد أنكر أبو علي الفارسي ذلك وتأولّه.

انظر الكلام مفصلاً على «أمين» في المسائل الحلييات ص: ٩٧ وما بعدها، ولمعة في الكلام على أمين: ١٦٨ وما بعدها، وسفر السعادة ١٣٤/١ وما بعدها .
(٢) قال الزخشري في شرح الفصيح: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): «وكلاهما لغة جيدة» ومن المد قول المجنون:

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حَبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا

ومن القصر قول جبير بن الأضبط:

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْتُ إِذْ رَأَيْتُهُ أَمِينٌ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

انظر الفصيح ص: ٣١٦، وسفر السعادة ١٣٣/١ .

(٣) انظر قوله في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ - مخطوط) .

(٤) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٢-١٣، والفصيح ٣١٦-٣١٥، والصحاح (أمن)، والمفردات ص: ٩٢ .

وحكى الداودي^(١): «أمين» بالمد وتشديد الميم، وقال: إنها لغة شاذة، وقال ثعلب^(٢): هي خطأ .

واختلفَ في وزنه فقيل: فاعيل^(٣)، فيكون أعجمياً كقبايل وهابيل، وقيل: وزنه فَعِيل^(٤)، والمدُّ إشباعٌ .

وأما «مَهْمِيمٌ» فهو مما زاده الشيخ أبوحيان^(٥)، وهو بفتح الميم وسكون الهاء وفتح الياء المثناة من تحت^(٦) وسكون الميم الأخيرة، وقد تقدّم^(٧) أنه اسمُ فعل فيه معنى الاستفهام، فإذا قيل: مَهْمِيمٌ فمعناه: أَحَدَتْ شَيْءٌ؟ وهي كلمةٌ يمانيةٌ، وقد تكررت في الحديث^(٨).

وأما «هَمَّهَامٌ» فقد تقدّم^(٩) أنها اسم فعل بمعنى / النفي أي: لم يبقَ شيءٌ، [١٥٩/أ] ويقال فيها: حمّامٌ ومحمّاحٌ ومجّاح^(١٠)، حكاه ابن كيسان في «تصريفه» .

(١) حكاه عنه القاضي عياض. انظر: شرح الألفية للمرادي ٧٨/٤.

وفي شرح الفصيح للزخشرى: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): «والعامة تقول: أمين بالتشديد؛ جمع أم؛ أي: فاصد، والنون فيه زائدة». وانظر الصحاح (أمن)، ولعة في الكلام على أمين: ١٧١.

(٢) الفصيح ص: ٣١٦، وانظر سفر السعادة ١٣٤/١.

(٣) وإليه ذهب الرضي في شرح الكافية ٦٧/٢. وانظر المسائل الحلييات ص: ١١٠، ولعة في الكلام على أمين: ١٦٩، وشرح المفصل ٣٤/٤، وسفر السعادة ١٤٥/١.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٦٧/٢: «ولا منع أن يقال: أصله القصّر، ثم مُدَّ، فيكون عربياً مصدرأ في الأصل». وانظر: تفسير غريب القرآن ص: ١٣ قال ابن قتيبة: «وهذا أعجب إليّ» وانظر: المسائل الحلييات ص: ١١٦-١١٨ إضافة إلى المراجع السابقة.

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣.

(٦) في الأصل: «فوق» وهو خطأ.

(٧) صفحة: ٤٥٥.

(٨) انظر الموضوع السابق.

(٩) صفحة: ٤٥٥.

(١٠) انظر لغاتها في الخصائص ٤٤/٣، والتذيل والتكميل ٢١/٥.

وأما «أولى» فهو مما زاده الشيخ أبوحيان^(١)، وجعل الأصمعي^(٢) منه قوله تعالى: ﴿فَأُولَىٰ لَهُمْ﴾^(٣) وقال: هو اسم فعل معناه: قاربهمُ الهلاكُ، وأنشد:

فَأُولَىٰ لِنَفْسِي أُولَىٰ لَهَا^(٤)

ومنه قولُ الآخر:

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأُولَىٰ أَنْ يَزِيدَ عَلَيَّ الثَّلَاثِ^(٥)

أي: قاربَ أن يزيدَ على الثلث، والفاعل في الآية مضمَر يدل عليه المعنى أي: فأولى هو، أي: قاربَ الهلاك^(٦).

وأما «فداء» فهو أيضاً مما زاده الشيخ أبوحيان^(٧)، وذكره موفقُ الدين أبو البقاء يعيشُ بنُ عليِّ بنِ يعيشِ الحلبي^(٨)، ومعناه: ليقْدِكَ، تقولُ: فِدَاءٌ لَكَ فُلَانٌ بالكسر والتنوين، أنشدَ أبو زيد:

إِنهَا فِدَاءٌ لَكَ يَا فَضَالَةَ

- (١) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣
- (٢) كما ذكرها الفارسي وابنُ جني . انظر: إيضاح الشعر ٢٣-٢٧، والخصائص ٤٤/٣، والبحر المحيط ٨١/٨.
- (٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٢٠ .
- (٤) من المتقارب، وهو عجز بيت للنخساء في ديوانها ص: ٨٤، وصدوره: هَمَمْتُ بِنَفْسِي بَعْضَ الْهَمِيمِ
- وانظر الشاهد في: الكامل ١٤١٦/٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٩٤، والخصائص ٤٤/٣، والخزانة ٣٤٦/٩ .
- (٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الصحاح (ولي)، وشرح التسهيل ٣٨٩/١، والمساعد ٢٩٢/١، وشفاء العليل ٣٤٣/١، والجمع ١٣٢/٢، والخزانة ٣٤٥/٩ . فعادى: من العِدَاءِ، وهو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلقٍ واحدٍ. وهاديَتَيْنِ: الهاديةُ أوَّلُ الوحشِ (الخزانة) .
- (٦) البحر المحيط ٨١/٨ .
- (٧) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .
- (٨) شرح المفصل ٧٢/٤-٧٣ .

أَجْرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهَالَهُ^(١)

المراد: لِيَفْدِكَ، وَأَجْرُهُ: فعلٌ أمرٌ من أَجَرَهُ إِذَا طَعَنَهُ وَتَرَكَ الرُّمَحَ فِيهِ^(٢)، ومعنى «لَا تَهَالَهُ»: لَا تَخَفْ مِنْهُ .

قيل: وَلَا يُسْتَعْمَلُ «فِدَاءٌ» إِلَّا مِنْوَأً، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ^(٣): لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَتَعَلِّقٌ يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ .

وَيُرْوَى: «فِدَاءٌ» بِالرَّفْعِ، وَ«فَدَى لَكَ» بِالْقَصْرِ^(٤)، فَوَجْهُ الرَّفْعِ: أَنَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا قُلْتَ: فِدَاءٌ لَكَ زَيْدٌ «زَيْدٌ» مَبْتَدَأٌ، وَ«فِدَاءٌ» خَيْرٌ مَقْدَمٌ، وَوَجْهُ الْقَصْرِ: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ مَصْدَرًا^(٥)، وَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ:

مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أُنْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَكْدٍ^(٦)

فِيُرْوَى بِالْكَسْرِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ فَعَلَ «الْأَقْوَامُ» فَاعْلَهُ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ وَ«الْأَقْوَامُ» مَبْتَدَأٌ^(٧) .

(١) النوادر ص: ١٦٣ وفيه «ويها». وانظر الشاهد في: المقتضب ١٦٨/٣، والاشتقاق ٢٣١، والمسائل البغداديات ٤٣٥، وسر الصناعة ٨١/١، وشرح المفصل ٧٢/٤، والتذليل والتكميل ٢١/٥، والخزانة ١٨٢/٦. ولا تهالته: نهى، وهو مجزوم، وكان القياس: (لا تهالته) إلا أنه أثبت الألف وفتح اللام على إرادة النون الخفيفة للتأكيد؛ أي: لا تهالته، أو أنه فتحها للتخلص من التقاء الساكنين بدلاً من حذف الألف، واستحب الفتح إتياعاً للألف. (الإفصاح للفارقي ص: ٣٢٦)، وانظر تفصيل ذلك في إيضاح الشعر: ٢٢٩، والمسائل البغداديات: ٤٣٥ - ٤٤٢ .

(٢) وقيل: الإجرار: هو الطعنة في الفم. (الإفصاح ص: ٣٢٦) .

(٣) شرح المفصل ٧٣/٤ .

(٤) حكاه أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ٧٦٢/٢ عن الفراء .

(٥) وانظر المرجع السابق .

(٦) من البسيط، وهو في ديوانه ص: ٢٦، من قصيدة طويلة يمدح فيها النعمان ويعتذر إليه، وعدها بعضهم من المعلقات، انظر: شرح القصائد التسع لابن النحاس ٧٦١/٢، وانظر

الشاهد في: المفصل ١٩٨، وشرحه ٧٠/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣، والخزانة ١٨١/٦ .

(٧) انظر شرح القصائد التسع ٧٦١/٢ - ٧٦٢ .

وفيهما لغاتٌ ذكرها المَجْرِيُّ^(١): فتحُ الفاء^(٢) وضمُّها مع القصر، وكسرها مع القصر والمد^(٣).

وأما «النَّجَاء» فهو مما زاده / الشيخُ أبو حَيَّان^(٤)، ومعناه: أُنج، وقد قيل: إنَّ [١٥٩/ب] «النَّجَاء» مصدرٌ.

وأما «هَيْهَاتَ» فهي اسمٌ لِدُبْعَدَ، أو «تباعده»، فهي مما جاء في الخبر، والحجازيون يفتحون تاءها، وأسدٌ وتميمٌ يكسرونها، وبعضهم يضمُّها، وقد قرئَ بذلك كلُّه^(٥)، وقد أمعنا الكلامَ على «هيهات» في كتابنا «تحفة الأقران^(٦)» في باب التاء، وستكلمُ عليها ونذكرُ لغاتِها في قول المصنف^(٧):

الْقَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

(١) هو هارون بن زكريا المَجْرِيُّ (ضبطت في معجم الأديب المَجْرِيِّ بكسر الهاء) أبو عليّ النحويُّ، صاحب كتاب النوادر المفيدة، روى عنه ثابت بن حزم السرقسطي. هذا ما وقفت عليه من ترجمته. انظر: معجم الأديب ٢٦٢/١٩، وبغية الوعاة ٣١٩/٢.

والنقل عنه في ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣.

(٢) في الأصل: «فتح الهاء» وهو خطأ.

(٣) انظر المقصور والمدود للقراء ٣٨-٣٩، والمقصور والمدود لابن ولاد: ٨٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣. وقد ذكرها سيويه في الكتاب ٢٤٤/١، وابن جني في الخصائص ٤٥/٣.

(٥) قرأ السبعة (هيهات) بالفتح، وقرأ أبو جعفر (هيهات) بالكسر دون تنوين، وقرأ أبو حيوة وعيسى بن عمر (هيهات) بالكسر منونة، كما روي عن أبي حيوة وغيره (هيهاتٌ وهيهاتُ) بالرفع منونة وغير منونة، وروى هارون عن أبي عمرو وخالد بن إلياس (هيهاتاً) بالنصب مع التنوين. انظر: المحرر الوجيز ٣٥٥/١٠-٣٥٦، والبحر المحيط ٤٠٤/٦-٤٠٥.

(٦) تحفة الأقران ٦٢-٦٧. وقد نقل المصنف فيه عن الصغاني ستاً وثلاثين لغة، وزاد هو خمس لغاتٍ أخرى. وذكرها الصغاني في التكملة (هيه) ٣٦١/٦، وقد جمع الفيروز أبادي كل هذه اللغات في الدرر المبتثة: ٢٧٠، ٣٤٢.

(٧) سبق ذكره ص: ٤٨٠.

وأما «دُهِدُرَيْن» فهو مما زاده الشيخ أبو حيان^(١)، وهو بضم الدالين المهملتين وسكونِ الهاءِ بينهما وتشديدِ الراءِ المفتوحة بعدها ياءً ونونٌ، وهو اسمٌ لـ «بَطَل» ، وفي المثل: «دُهِدُرَيْن سَعْدُ الْقَيْنِ»^(٢) أي: بَطَلٌ سَعْدُ الْقَيْنِ. قيل: والثنيةُ فيه لا يُرادُ بها شفعُ الواحدِ، بل المرادُ بها التَكثيرُ، وقيل: دُهِدُرَيْنُ اسمٌ للباطل. وأصلُ المثل: أن رجلاً كذاباً من العربِ جاء إلى حيٍّ من أحياءِ العربِ فقال: إن بني فلانٍ قتلوا بني فلانٍ، فلما سمع رجلٌ من دهاةِ العربِ قوله، وضعَ هاتين الكلمتين فقال: كان فيهم دُهِدُرَيْن وسَعْدُ الْقَيْنِ، فما فعلاً؟ فقال: قُتِلَا جميعاً، فقال له: اذهب فقد عَرَفْنَا كذِبَكَ، فصارت الكلمتان مثلاً في الباطل .

وأما «سُرْعَانَ» فاسمُ فعلٍ لـ «سَرَعَ»، وفيه ثلاثُ لغات: فتحُ السين، وضمُّها، وكسرُها، والراءُ ساكنةٌ على كل حال، والنونُ مفتوحةٌ، وقد تُضمُّ مع فتحِ السين، وقد يدخلُ «سُرْعَانَ» معنى التعجب، يُقال: لَسُرْعَانَ ما صَنَعْتَ كذا^(٣)، بمعنى ما أَسْرَعَ ما صَنَعَ كذا، وسيأتي الكلامُ عليها في:

القولُ في معنى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «وَشَكَان» فهو اسمٌ لـ «وَشَكَ» بمعنى سَرَعَ^(٤)، يُقال: وَشَكَ يَوْشُكُ كَطَرُفٍ يَطْرُفُ، وفي الواو / من «وَشَكَان» الفتحُ والضمُّ والكسرُ، والشينُ ساكنةٌ، [أ/١٦٠] وسيأتي الكلامُ عليها في:

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣ .

(٢) الأمثال لأبي عبيد ص: ٨٣، وشرحه فصل المقال: ١٠٦، ١٠٨، وجمهرة الأمثال ١/٤٦٨، والمستقصى ٨٣/٢ . قال الأصمعي: لا أدري ما أصله .

(٣) انظر الصحاح (سرع) وارتشاف الضرب ٢٠٨/٣ .

(٤) وقد يستعمل مصدرًا، تقول: عجبْتُ من وَشَكَانِ ذلك الأمرِ؛ أي: من سرعته. ارتشاف الضرب ٢٠٨/٣ .

القول في معنى بقايا كليم

وأما «شَتَان» فهو اسمٌ لافترق^(١) وتباعداً^(٢)، وسيأتي الكلام عليه^(٣).

وأما «بُطَّان» فاسمٌ فعلٍ لبَطَّوْ «نقيضِ «سَرَع» وهو بضم الباء وسكونِ الطاء وفتح الهمز والنون، قال في «الصحاح»^(٤): لما كان عوضاً من «بَطَّوْ» جُعِلَتْ الفتحَةُ التي في «بَطَّوْ» على نون «بُطَّان» حين أدَّتْ عنه ليكون علماً لها، ونُقِلَتْ ضمةُ الطاء إلى الباء، وإنما صحَّ النقلُ فيه؛ لأن معناه التعجُّب؛ أي: ما أبطأهُ .

انتهت أسماء الأفعال الزائدة على الثلاثة، وقد نظمتها فقلت:

رُويَدَ اسمٌ فعلٍ زائداً عن ثلاثةٍ وهمها مَهيمٌ أوهُ أولى وسرعانا

ووشكانُ بَطَّانُ فداءٍ مع النجاة وآمينُ دُهدُرَيْنِ هيهاتَ شَتَانَا

فجملة ما أتينا به من أسماء الأفعال غير المركبة ثلاثة وأربعون اسماً؛ الشائبي أحد عشر، والثلاثي ثمانية عشر، والزائد أربعة عشر .

وأما المركبُ فَيُنْقَسَمُ قَسَمَيْنِ:

مركبٌ من جارٍ ومجرورٍ، وسيأتي^(٥) الكلام عليه عند قوله:

وَمِثْلُهُ مِنَ الظُّروفِ دُونَكَ

وقسمٌ مركبٌ من غيرهما، وهو قولهم: هَلُمَّ وحيَّهَل، وسيأتي .

(١) في الأصل: «لا فرق» .

(٢) وقيل: هو اسم لبَعْدَ، قاله أبو علي في الإيضاح: ١٩١، وعلى هذا يكفي بالواحد . وزعم أبو إسحاق الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٦ أن شَتَانُ مصدرٌ جاء على فَعْلَانِ، وقال بعضهم: هو مشى. انظر: شرح المفصل ٣٦/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ .

(٣) عند تفسير قوله:

القول في معنى بقايا كليم

(٤) الصحاح (بطأ) .

(٥) انظر ما سيأتي صفحة: ٥٢٥ .

أما «هَلْمٌ» فهي على قسمين: حجازيةٌ وتميميةٌ:

أما الحجازيةُ فالكلامُ عليها من أوجهٍ:

الأول: هل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ، فالجمهورُ أنها مركبةٌ، حتى نقلَ بعضهم^(١)

الإجماعَ على ذلك، وقيل: هي بسيطةٌ^(٢)، قال الشيخُ أبو حيان^(٣): وهو قولٌ لا بأسَ

به، إذ الأصلُ البساطةُ حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التركيب.

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في / جزأي التركيب؛ فذهب البصريون أنها [ب/١٦٠]

مركبةٌ^(٤) من «ها» التي للتنبيه، ومن «لَمْ» فعلٌ أمرٌ من لَمَّ اللهُ أمره؛ أي: جمعه، فإذا

قال: هَلْمٌ كأنه يقول: اجمعْ نفسَكَ إلينا، فحذفت الألفُ من «ها» تخفيفاً لكثرة

الاستعمال لا غيرُ، فصار «هَلْمٌ»، وهذا على أن التركيبَ كان بعد إدغام الميم

وتحريك اللام .

وذهب الخليل^(٥) أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «ها المُمٌ» فحذفت

همزة الوصل لما أتى بهاء التنبيه؛ لكون الهمزة صارت غيرَ مبدوءٍ بها، فالتقى

ساكنان ألفُ هاءِ التنبيه واللامُ، فحذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، ثم أدغمت الميمُ

في الميم، ونقلت حركة الميم إلى اللام. فعلى القول الأول لم يحدث التركيبُ غيرَ

(١) وهو أبو حيان قال: «هلم مركبة إجماعاً، هكذا قال بعض من عاصرناه» انظر: ارتشاف

الضرب ٢٠٩/٣، والتذيل والتكميل ١٧/٥ .

(٢) ذكره ابن العلي في البسيط، ونقله عنه أبو حيان في المراجع السابقة .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٤) انظر: الكتاب ٥٢٩/٣، والأصول ١٤٦/١، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص

٣٥/٣، وشرح المفصل ٤٢/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٥) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٥٦/٤، وانظر: تأويل مشكل القرآن

ص: ٥٥٧، وشرح السيرافي ٢٤٦/٤ (مخطوط)، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٣٩٠/٥،

والتذيل والتكميل ١٧/٥ .

حذف الألف، وعلى القول الثاني حذفت الألف وهمزة الوصل والإدغام، ونقل حركة الميم إلى اللام .

وقال الفراء^(١): هي مركبة من «هل» التي هي اسم فعل للحث والزجر^(٢)، ومن «أم» فعل أمر من أم إذا قصدت، ثم نقلت حركة همزة «أم» إلى لام «هل» فانضمت اللام، وسقطت الهمزة، فصار «هلم». ورد عليه: بأن «هل» إذا كانت اسم فعل فهي أمر، والأمر لا يدخل على [الأمر]^(٣).

فإن قلت: فلعل «هل» هنا للاستفهام^(٤)؟

فالجواب: أن الاستفهام أيضاً لا يدخل على الأمر، وإنما يدخل على الخبر، ولا يصح أن يستعمل في التركيب إلا ما يصح أن يستعمل في الإفراد .

والصحيح قول البصريين على ما فيه من التكلف؛ لأن «ها» التي للتبهي تصلح أن تدخل على الأمر، وقد جاءت على الأصل فقالوا: هلم^(٥) بالألف بعد الهاء .

الوجه الثاني: أنها على لغة الحجازيين اسم فعل، ومسماتها / إمّا «أحضير» [١٦١/أ] فعل أمر من أحضر الشيء، وإما «أنت» فتعدى بنفسها، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(٦)؛ أي: أحضروا، وتقول: هلمّ الثريد؛ أي: أنت الثريد، وقد يكون

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) وقد أبتل أبو علي كون «هل» هنا هي التي للزجر والحث، أو أنها التي للاستفهام، أو أنها التي بمعنى قد . انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ٨٨، وراجع كذلك تعليق ابن جني على أستاذه أبي علي في الخصائص ٣٥/٣-٣٦، وتعقيب أبي حيان عليه في التذيل والتكميل ١٧/٥ .

(٣) كلمة «الأمر» ساقطة من الأصل، وانظر التذيل والتكميل ١٧/٥ .

(٤) انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ص: ٨٨ .

(٥) نقله أبو حيان عن ابن العلي في البسيط . انظر التذيل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ١٥٠ .

مسماهما: «أقبل» فعلٌ أمرٌ من أقبل، فيتعدى إلى «إلى». قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(١)، والدليل على أن «هلم» في لغة الحجازيين اسمُ فعل: أنهم لا يلحقونها الضمائر البارزة كما تلحق الأفعال، بل يكون فيها الضمير مستتراً على كل حال كما في أسماء الأفعال، يقولون: هلم يا رجل، وهلم يا امرأة، وهلم يا رجلان، وهلم يا نساء، وعلى هذه اللغة ورد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ فأفرد والمخاطبون جماعة، وعليه قوله:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ^(٢)

والهاء بعد الميم للسكت .

الوجه الثالث: يجوز أن تأتي بعد هلم بالكاف مع اللام فتقول: هلم لك

ولكما ولكم ولكن.

واختلفوا في هذه الكاف فقيل: هي اسم، فتكون مجرورة باللام، ويتعلق الجار بمحذوف؛ أي: إرادتي لك^(٣)، ولا تعلقه بهلم؛ لأنه يلزم منه تعدي فعل المضمرة المرفوع المتصل إلى مضمرة .

وقيل: هي حرف خطاب، فاللام ليست جارة، وإنما اللام والكاف هنا كاللام والكاف في «ذلك»^(٤)، ويظهر الفرق بين المذهبين عند التأكيد، فمن قال: إن الكاف اسم يقول: هلم لك نفسك بالجر والرفع، فالجر على أنه تأكيد للكاف المجرورة باللام، والرفع تأكيد للمضمرة المرفوع في «هلم» التقدير: هلم أنت، ومن

(١) سورة الأحزاب: من الآية: ١٨ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وانظره في: الكتاب ١٦١/٤، وشرحه ٣٩٦ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والخصائص ٣/٣٦، والأزهية ص: ٢٥٧، وشرح المفصل ٤/٤٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٤٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٧٢٨، والتنزيل والتكميل ١٨/٥ .

(٤) نقله أبو حيان عن البديع محمد بن مسعود القرني. ارتشاف الضرب ٣/٢١١ .

قال: إن الكافَ حرفٌ، لم يقل إلا هَلُمَّ لَكَ نَفْسُكَ، بالرفع تأكيداً للضمير في «هَلُمَّ» ولا يقول بالجر؛ لأنَّ الكافَ مِن «لَكَ» عنده حرفٌ لا موضعَ لها من الإعراب .

الوجه الرابع: أنهم اشتقوا من «هَلُمَّ» فعلاً، حكى الكِسَائِيُّ / أنه إذا قيلَ [١٦١/ب] للرجل: هَلُمَّ كذا فيقول: لا أَهَلِّمُهُ بفتح الهمزة والهاءِ، وضم اللامِ وفتح الميمِ مشددةً، كذا ضبطه الشيخ أبو حيان^(١)، وضبطه ابنُ يعيش^(٢) بضم الميم مع ما تقدّم من الضبط. وتقول أيضاً: إلامَ أَهَلِّمُ؟ أي: إلامَ أَلَمَّ، والهاءُ مزيدةٌ بين الهمزة واللامِ، كأنه ردّةٌ إلى أصله، قاله ابنُ يعيش^(٣)، وذكر أبو علي^(٤) أنه يُقالُ للرجل: هَلُمَّ كذا، فيقول: لا أَهَلِّمُهُ؛ أي: لا أُعْطِيكَه^(٥).

الوجه الخامس: من كلامهم: كان ذلك عامَ كذا وهَلُمَّ جَرّاً^(٦)، أصله مثلُ من أمثال العرب^(٧)، قيل: أوَّلُ من قاله عائذُ بنُ زيدٍ في جوابِ جندلةَ^(٨)، وهو

(١) ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

(٢) شرح المفصل ٤٣/٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) لم أقف عليه، ونقله عنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٣٤/١ وفيه: « لا أَهَلِّمُ » دون هاء .

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٢٩٠، و الصحاح (هلم) .

(٦) انظر الزاهر ٣٧١/١ . وقد توقف ابن هشام - رحمه الله - في تركيب « هَلُمَّ جَرّاً » هل هو

عربيٌّ محضٌ ؟ انظر ذلك في رسالة له في توجيه نصب « هَلُمَّ جَرّاً » ص: ٤٦، وقد ردَّ الإمام

الزرقاني في شرح الموطأ ٢٥٠/٢ على ابن هشام فقال: « وفي هذا البيت:

[فإن جاوزت مُقْفَرَةً]

ونطق ابن شهاب به - وهو من قريش الفصحاء - ما يدفع توقف ابن هشام في كونه عربياً

محضاً وانظر المجمع ١٢٧/٥ .

(٧) المشهور من المثل هو قولهم: « هلم جراً » فقط. انظر: الفاخر: ٣٢، وجمهرة الأمثال ٣٥٥/٢،

وجمع الأمثال ٤٩٧/٣ . وانظر: الزاهر ٣٧١/١ .

(٨) وهو أخوه، وفي جمع الأمثال ٤٩٨/٣: عائذ بن يزيد اليشكري، ولم أقف لهما على ترجمة .

قوله:

فَإِنْ جَاوَزْتَ مُفْقِرَةً رَمَتْ بِي إِلَى أُخْرَى كَذَاكَ هَلَمْ جَرًّا^(١)

وأما معناه: فنقل الشيخ أبو الفتح ناصر بن محمد المطرزي الخوارزمي^(٢) الملقب^٣ عندهم بـ «صدر الأفاضل» عن المفضل^(٤) أن معناه: تعالوا على هيتتكم؛ أي: على أي حالة تسهل عليكم، قال: وأصله من الجر في المشي؛ وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في مسيرها .

واختلف في نصب «جرًّا»؛ فقال البصريون: انتصابه على الحال^(٥)، وقال الكوفيون: انتصابه على المصدر^(٥)؛ لأن في «هلم» معنى الجر، وقيل: انتصب على التمييز^(٦).

(١) من الوافر، وهو في: ارتشاف الضرب ٢١١/٣، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلم جرًّا) ص: ٤٦ .

(٢) في مصادر ترجمته هو: ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي أبو الفتح، (ولم أر من قال: إنه ناصر بن محمد، كما ذكر المصنف)، عالم لغوي نحوي أديب فقيه، قرأ على أبيه، وعلى أبي المؤيد خطيب خوارزم، من تصانيفه: «شرح مقامات الحريري»، و«المعرب في غريب ألفاظ الفقهاء» و«الإقناع في اللغة» وغيرها. توفي سنة ٦١٠ هـ بخوارزم. أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٩/٣، ومعجم الأدباء ٢١٢/١٩، ووفيات الأعيان ٣٦٩/٥ .

أما تلقيبه بصدر الأفاضل، فلم أقف عليه أيضاً في مصادر ترجمته، وقد وجدنا الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العنمين هذا اللقب (للمطرزي) مكتوباً في تعليق على هامش ترجمته من كتاب «طبقات النحاة واللغويين» لابن قاضي شُهبة، الورقة رقم (٥١٠) ويدور أن هذا التعليق ليس من كلام ابن قاضي شُهبة والله أعلم . انظر مقدمة تحقيق كتاب التخمير ص: ١٦ .

(٣) أبو طالب، المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي، المتوفى سنة ٢٩١ هـ . وقوله هذا في: الفاخر: ٣٢، وانظر الزاهر ٣٧١/١ .

(٤) وتقديره: هلم جارِّين؛ أي: مثبِّتين. انظر الزاهر ٣٧١/١، وارتشاف الضرب ٢١١/٣، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلم جرًّا): ٤٥ .

(٥) أي: جرًّا جرًّا . المصادر السابقة .

(٦) المصادر السابقة .

وأما التمييمية فالكلام عليها من وجهين:

الأول: أنها في لغتهم فعل؛ لأنهم يلحقونها الضمائر بارزة، كما تبرز في الفعل^(١)، فيقولون: هلم يا رجل، وهلمي يا امرأة، وهلم يا رجلاً، وهلموا يا رجال، وهلمن يا نساء، بميمين الأولى مضمومة والثانية ساكنة، كأنهم صرفوا «لم» من «هلم» هكذا ذكر البصريون وبعض الكوفيين عن بني تميم، وزعم الفراء^(٢) أن الصواب مع جماعة النسوة: أن تترك الميم على / فتحها^(٣)، وتزيد بعدها نوناً [أ/١٦٢] ساكنة وقاية للميم من تسكينها إذا وليتها نون النسوة، ثم تدغم هذه النون الزائدة، فتقول: هلمن بفتح الميم مع التشديد في النون وفتحها، قالوا: (٤) وما ذكره الفراء شاذ. وحكي عن أبي عمرو أنه سماع من العرب: هلمن يا نسوة^(٥)، بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة ثم نون الإناث، وحكي^(٦) عن بعضهم: هلمن^(٧) بضم الميم، وهو شاذ.

الوجه الثاني: أن بعض النحويين^(٨) قال: «هلم» في لغة تميم اسم فعل كما هي في لغة الحجازيين، وليست بفعل حقيقة، وإنما برزت معها الضمائر نظراً إلى أحد جزأي التركيب، وهو الفعل، واستدل على أنها ليست في هذه اللغة بفعل بالتزامهم فتح الميم والتشديد من غير فك، ولو كان فعلاً لجاز فيه الكسر والضم والفتح،

(١) قال الرضي: «وليست بالفصيحة» شرح الكافية ٧٣/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٤٢/٤، وشرح الكافية ٧٣/٢، وارتشاف الضرب ٢١٠/٣.

(٣) مع التشديد. انظر شرح الكافية ٧٣/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٤٢/٤، والتذيل والتكميل ١٧/٥، وارتشاف الضرب ٢١٠/٣.

(٥) انظر تهذيب اللغة ٣١٧/٦، واللسان والتاج (هلم).

(٦) في الأصل: «حكي» بدون واو.

(٧) القاموس المحيط (هلم) ١٩٣/٤.

(٨) وهو ابن يعيش في شرح المفصل ٤٢/٤.

ولجاز فيه التفكيك، كما جاز ذلك كله في فعل الأمر المضاف، يُقال: رُدَّ بالفتح والضم والكسر، ويُقال: أُرِدُّ بالتفكيك، وكونُ «هَلُمَّ» لم يجز فيها غيرُ الفتح والتضعيف دليلٌ على الاسمية .

وهذا دليلٌ لا ينهض؛ إذ بها نيةُ التزامِ أحدِ الجائزين، وذلك لا يُخرجُ اللفظَ عن حقيقته، ألا ترى أنهم قد التزموا في فعل التعجب الوارد على صيغة الأمر أحدَ الجائزين، وهو التفكيك، ولم يرد في كلامهم مشدداً على الصحيح، فلم يُخرجهُ ذلك عن كونه فعلَ أمرٍ، وأن نظيره من أفعال الأمر يجوزُ فيه الوجهان، وله نظائرٌ في كلام العرب .

وأما «حيَّهَل» فالكلامُ عليه من أوجهٍ:

الأول: في جُزائها قبلَ التركيب، وهما: «حيٌّ» و«هل» .

أما «حيٌّ» فمعناه: أُقْبِلْ أو ما يُعطي معناه، وهو مختصٌّ / بحثُ العاقل؛ لأن [١٦٢/ب]

الإقبال لا يُطلبُ إلا من عاقلٍ، قال ابنُ أحمَر^(١):

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالَ رُفَقَتِهِ حَيَّ الحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا^(٢)

فحثٌ سائقَ الحُمُولِ إِلَى تَتْبُعِيهَا، والحُمُولُ بالضم: الإبلُ التي عليها الهوادجُ،

(١) هو عمرو بن أحمَرُ بن العَمَرْدُ الباهليُّ، من بني قَرَّاص، شاعرٌ فصيحٌ مقدَّمٌ على جميع نظرائه، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية، وأحد العُورِ المحسنين من الشعراء. قال الأصفهاني في الأغاني ٢٣٤/٨: كان من شعراء الجاهلية للعدودين، ثم أسلم وقال في الجاهلية والإسلام شعراً كثيراً. أحبارُه في: مَنْ اسمه عمرو من الشعراء ١٢٩، والشعر والشعراء ٣٥٦/١، والخزانة ٢٥٧/٦ .

(٢) من البسيط، في ديوانه: ٤٣ . والشاهد في: إيضاح الشعر ٨٢، والصحاح (هلل)، وشرح المفصل ٤٧/٤، وشرح الكافية ٧٢/٢، والخزانة ٢٥١/٦. وفي البيت روايات مختلفة تنظر في الخزانة . وحيَّ الحُمُولَ: أي: عليك بها فإنها قد ذهبت .

سواءً كان فيها نساءً أم لا، قاله في «النهاية»^(١).

وأما قول المؤذن: «حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح» فالمعنى: أقبِلوا على الصلاة. وقال ثعلب^(٢): «حيّ على الصلاة» الأصل فيه «حيهل» فحذِفَ «هل» واقتصر على «حيّ».

وقال أبو الخطاب^(٣): كان الأذان «حيهل الصلاة حيهل الفلاح» بنصب «الصلاة» و«الفلاح». بمعنى: احضروا الصلاة، ثم حذفت «هل» وعوّضَ عنها «على» فخفضَ بها الصلاة.

وقال سيبويه^(٤): إنَّ الجفأة من العرب يقولون في الأذان: حيهل الصلاة، والمعنى معنى «حيّ على الصلاة».

وقيل: «حيّ» يتعدى بنفسه، تقول: حيّ الثريد، و«إلى» و«على».

وأما «هل» فمعناها: اسكن أو أسرع، قاله ابن مالك^(٥).

وقال ابن هشام الخضرأوي^(٦): بمعنى عَجَّلَ.

ويقال فيه: هل وهلاً بالتثوين، والأكثر أن يكون استحثاثاً لغير العاقل^(٧)، وقد

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٤٤/١، وانظر الصحاح (هل).

(٢) لم أقف عليه. وهو في التذييل والتكميل ١٨/٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢٤١/١، ٣٠٠/٣، وإيضاح الشعر: ٨٠، والصحاح (هل)، وشرح الكافية ٧٢/٢.

(٤) الموضوع السابق، ولم أقف عليه بهذا النص.

(٥) لم أحده فيما اطلعت عليه من كتبه، وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٢/٣ ولم ينسبه إلى أحد، وفي التاج (هل): «وقال الكسائي: فإذا زدت في (هل) ألفاً، كانت بمعنى التّسكين، وهو معنى قوله: إذا ذكّر الصالحون فحيهلاً بعمّر، قال: معنى حيّ: أسرع بذكره، ومعنى هلاً: أي: اسكن عند ذكره حتى تنقضي فضائله».

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٢/٣، والتذييل والتكميل ١٨/٥.

(٧) الصحاح (هل).

يُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ. قَالَ النَّابِغَةُ:

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْرًا أَغْرَ مُحَجَّجًا^(١)

ف«هلا» فيه حثٌ لليلَى^(٢)، وهي عاقلة، وقال بعضهم: «هلا» فيه على بابهِ من حثٍ غيرِ العاقل^(٣)، والمعنى: قولاً لها تقول: هلا لهذا الأغر المحجل الذي ركبته، كنى بذلك عن الذكْر، فيكونُ الحثُ لغيرِ عاقلٍ، دليلُهُ قولُها في الجواب:

وَعَيْرَتْنِي دَاءً بِأَمِّكَ مِثْلَهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ: هَلَا^(٤)

الوجه الثاني: في معناها بعد التركيب^(٥)، وفي استعمالها، وفي عملها:

[١٦٣/١]

أما معناها، ففعل: / أَقْبِلُ أو ائْتِ أو جِيءِ .

وأما استعمالها فالأكثرُ أن تُسْتَعْمَلَ لاستحثاثِ مَنْ يَعْقِلُ، تغليباً لجهة «حَيٌّ»، وقد يُسْتَحَثُّ بها مَنْ لَا يَعْقِلُ، تغليباً لجهة «هَلَا» .

وأما عملُها فتأتي لازمةً ومتعديةً بنفسها وبجرفِ الجرِ «على» أو «إلى» أو «الباء»^(٦) وذلك بحسبِ الفعل الذي هي اسمٌ له، فإن قُدِّرَ لازماً كانت مثله، وإن قُدِّرَ متعدياً كانت مثله، فتقول في اللازمة: حَيْهَلْ يَا فُلَانُ؛ لأنَّ مسمَّاهَا: أُسْرِعْ، وفي

(١) من الطويل، للنابغة الجعدي رَجَوْنَا لَيْلَى فِي دِيْوَانِهِ: ١٢٣ يخاطب ليلَى الأخيَّية. وانظر الشاهد في: التكت على الكتاب ٣٣٢/١، والاقْتضاب ٢٦٣/٣، وشرح المَفْصَل ٤٧/٤، وشرح ابن القواس ١٠٢٠/٢، والتذيل والتكميل ١٨/٥، ٣١، والخزانة ٢٣٨/٦ .

(٢) هي ليلَى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب بن معاوية وهو الأخيَّل. من النساء المتقدِّمات في الشعر من شعراء الإسلام، لا يُقدِّم عليها سوى الخنساء، هاجت النابغة الجعدي ففاقتُ، ماتت في عشر الثمانين للهجرة. أخبارها في: الشعر والشعراء ٤٤٨/١، والأغاني ٢٠٤/١١، وفوات الوفيات ٢٢٦/٣ .

(٣) انظر: اللآلي ٢٨٢/١ .

(٤) من الطويل، في ديوانها: ١٠٣ وفيه: «أعيرتني» .

(٥) وعن ابن العلي في البسيط: «ومنهم من يقول: ليست مركبة» . التذيل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) انظر شرح ابن القواس ١٠١٩/٢ .

المتعدية بنفسها: حَيْهَلَّ الثريد، فيكون مسماها: أُحْضِرُ^(١)، وفي المتعدية بسـإلى: حَيْهَلَّ إلى كذا، فيكون مسماها: تعال إلى كذا^(٢)، وفي المتعدية بسـعلى: حَيْهَلَّ على كذا، فيكون مسماها: أقبِلْ على كذا، وفي المتعدية بالباء: حَيْهَلَّ بكذا، فيكون مسماها: جئْ بكذا، ومنه: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلَّا بِعُمَرَ^(٣)» أي: جئْ بعُمَرَ فإنه من جملتهم .

الوجه الثالث: في لغاتها: وفيها لغاتٌ ثمانٌ نقلها ابنُ عصفور^(٤):

«الأولى: «حَيْهَلَّ» بفتح الياء مع التشديد وفتح اللام شبهوها بـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» .

الثانية: «حَيْهَلَّ» كالأولى إلا أنها منونة .

الثالثة: «حَيْهَلَّ» كالأولى إلا أنها بالألف من غير تنوين، والألف فيها يمكن

١٠ أن يكونَ جيءَ بها لبيان الحركة كالألف في «أنا»، وحقها أن تكون في الوقف، إلا أنه أُجْرِي فيهِ الوصلُ مُجْرَى الوقف، فيكون أصلُ هذه اللغة الأولى، ويمكن أن تكونَ الألفُ بدلاً من التنوين في الوقف، وأُجْرِي الوصلُ مُجْرَى الوقف، فيكون أصلُها اللغة الثانية .

اللغة الرابعة: «حَيْهَلَّ» على أصل البناء كـ«صه» و«مه»؛ لأنه لم يلتقِ آخره

١٥ ساكنان. وأما قولُ لبيدٍ - يذُكُرُ صاحباً له وكانَ أمره بالرحيل -:

(١) انظر الصحاح (هـل). .

(٢) الصحاح (هـل). .

(٣) هذا من قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٤٨/٦، برقم (٢٣٩٩٧) من قول عائشة - رضي الله عنها -، وفي الفائق ٣٤٢/١، أنه من قول عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومثله في النهاية لابن الأثير ٤٧٢/١. وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٢٥٨/١ والزاهر ٣٧/١، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٥٠، ٢٦٩ .

(٤) شرح المقرب لوجه (١٢٤ - مخطوط). وانظر شرح السيرافي ١٣٠/٤ مخطوط، وشرح المفصل ٤٥/٤، والتذييل والتكميل ١٨/٥ .

يَتَمَارَى فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي: حَيْهَلٌ^(١)

/ فقيل: إنه من هذه اللغة، وقيل: هو من اللغة الأولى وسُكِّنَ فِي الْوَقْفِ^(٢)؛ [ب/١٦٣] لأن الموضوع موضعٌ وقْفٍ.

الخامسة: «حَيْهَلٌ» بسكون الهاء وفتح اللام، سُكِّنَتْ الْهَاءُ تَخْفِيفًا لِثِقَلِ التَّرْكِيبِ .

السادسة: «حَيْهَلًا» بسكون الهاء مع الألف من غير تنوين .

السابعة: «حَيْهَلٍ» بفتح الهاء وكسر اللام مع التنوين، وكأنه سَكَّنَ اللَّامَ أَوْلَى، ثُمَّ أَحَقَّ التَّنْوِينَ فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَكُسِرَتِ اللَّامُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

الثامنة: «حَيْهَلْكَ» بفتح الهاء واللام وإلحاق كاف الخطاب» انتهى ما نقله ابن عصفور .

التاسعة: «حَيْهَلْهَ» بفتح الهاء واللام وهاء السكت، قيل: وهي نادرة .

الوجه الرابع^(٣): «حَيْهَلٌ» قد تَخْرُجُ «حَيْهَلٌ» عَنْ أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ، فَتَأْتِي الْمُرَادُ بِهَا اللَّفْظُ فَتُعْرَبُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَهَيْجَ الْحَيِّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ^(٤)

(١) من الرمل، في ديوانه: ١٨٣، يتحدث عن صاحبه في السَّفر، حيث أخبره بطلوع الفجر كي يستيقظ من نومه، فلم يُصدِّقه، وشكَّ في قوله؛ لغلبة النوم عليه. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر: ٨١، ٨٨، والخصائص ٣/٣٦، وشرح المفصل ٤/٤٥، وشرح الكافية ٢/٧٢، والخزانة ٦/٢٥٨ .

(٢) شرح ابن النحوية لوحة (٢٢١) مخطوط .

(٣) في الأصل: « الثالث » .

(٤) من البسيط، وهو لرجل من بني بكر بن كلاب. والشاهد في: الكتاب ٣/٣٠٠، وشرحه للسيرافي ٤/١٣٠ مخطوط، والمقتضب ٣/٢٠٦، والأصول ١/١٤٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧، وإيضاح الشعر: ٤٩، وشرح المفصل ٤/٤٦، وارتشاف الضرب ٣/٢١٢، والخزانة ٦/٢٦٦ .

فـ«حَيْهَلُ» مُعْرَبٌ مرفوعٌ بالعطف على «تناديه» وهو مبتدأ، و«كثيرٌ» خبرٌ مُقَدَّمٌ، والمعنى: أن ذلك اليومَ كَثُرَ فِيهِ التنادي وقولُهُم هذه اللفظة التي هي «حَيْهَلُ».

ولنرجع إلى قول المصنف :

قوله:

«وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى»

يعني: ويعملُ اسمُ الفعلِ النصبَ بدليلِ قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدي لا يُشترطُ إلا في عملِ النصب، وأما عملُ الرفعِ فأسماءُ الأفعالِ كُلُّهَا تعملُه^(١)، وكان حقُّه أن يقولَ: وينصبُ . وقوله:

«نَحْوُ: رُوَيْدٌ وَهَلْمٌ سَعْدَانِ»

أتى بمثالين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيْدَ زَيْدًا؛ أي: أمهله، ولم يُصرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيْدٍ» وأقسامُهَا، وتقول: هَلْمٌ سَعْدًا أي: أَحْضِرْ سَعْدًا، وينبغي أن تكونَ «رُوَيْدٌ» في البيت / غيرَ منونة؛ لأنه أراد [١٦٤/أ] بها اسمَ الفعلِ، ولا تكونُ إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةً كونها اسمَ فعلٍ، وقد تقدَّم الكلامُ على «هَلْمٌ» وبسطنا فيه القولَ.

وقوله:

«وَهَا وَحَيْهَلٌ وَبَلَّةُ الشُّعْرَا^(٢)»

ذَكَرَ فِي صدر هذا [البيت]^(٣) ثلاثة أسماءٍ من أسماء الأفعال، فـ«ها» معناه:

(١) في الأصل: «تعلمه» .

(٢) خالف المصنف رحمه الله الرواية التي ذكرها في أول الباب، حيث قال هناك:

وَهَاءٌ حُدُّ وَبَلَّةٌ دَعُ وَحَيْهَلٌ كَذَا فَعَالٍ إِنْ تَعَدَّى فِي الْعَمَلِ

وقد أشرت إليه في مكانه، انظر صفحة: ٤٤٦ .

(٣) ساقطة من الأصل .

خُذْ، وقد تقدم ما فيه من اللغات .

و«حَيْهَلْ» بمعنى أَحْضُرْ، وقد تقدم الكلامُ عليها وعلى لغاتها، وأنها تعملُ بحسب مسمياتها .

و«بَلَهَ» معناه دَعُ، و«الشُّعْرَ» منصوبٌ به؛ أي: دَعِ الشُّعْرَ لا تَشْتَغِلْ به، والألفُ بدلٌ من التنوين، وقال بدرُ الدين بن النحويَّة^(١): ويَحْتَمِلُ أن يريدَ «الشُّعْرَى» التي هي النَجْمُ، فيكونُ المعنى: دَعِ الشُّعْرَى غيرَ مَعْبُودَةٍ .

قلتُ: فيكْتَبُ بالياء، وهذا احتمالٌ بعيدٌ أن يَخْطُرَ بقلبِ النَّائِمِ .

وقوله: «وَهَاتِ زَيْدًا» أتى بـ«هاتِ» على أنها اسمُ فعلٍ بمعنى: أَعْطِ أو خُذْ أو اذْكُرْ لي، ومنه قولُ المعريِّ^(٢):

هَاتِ الْحَدِيثَ عَنِ الزُّورَاءِ أَوْ هَيْتَا^(٣)

أي: اذْكُرْ لي الحديثَ عن الزوراء وهي بغدادُ أو دجلتُها^(٤). وهيت: بلدٌ قريبٌ من بغداد^(٥). وقد تقدمَ أن «هاتِ» فعلٌ لِلْحَاقِ الضمائرِ لها بارِزَةٌ، يُقالُ للواحدِ: [هاتِ، وللواحدةِ:]^(٦) هاتي، وللثنتين: هاتِيَا، وللذكورِ^(٧): هاتُوا،

(١) قال في شرح الألفية لوحة (٢٢١) مخطوط: «أي: دَعِ الشُّعْرَى غيرَ مَعْبُودَةٍ؛ لأنها مريوبة لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى﴾» .

(٢) أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري المتوفى سنة ٤٤٩ هـ .

(٣) سقط الزند ص: ١٧١، وهو صدر بيت عجزه:

وَمَوْقِدِ النَّارِ لَا تَكْرِي بِنَكْرِيَتِنَا

وانظر شرح السقط ١٥٥٣/٤ . ولا تَكْرِي: لا تنام؛ أي: لا تخمد. يقول: حدثنا عن هذه

المواضع، فإننا لمعرفة أنبائها متشوقون، ولما يتحدد من أحوال أهلها متوكفون .

(٤) انظر الصحاح (زور) .

(٥) معجم البلدان ٤٢١/٥ .

(٦) زيادة يستوجبها السياق .

(٧) في الأصل: «وللمؤنثات» وهو خطأ .

وللإناث: هاتين، وقالوا: هَاتِي يُهَاتِي مُهَاتَاةٌ^(١)، كَرَامِي يُرَامِي مُرَامَاةٌ. قال السيّد ناصر الدين عبدالمطلب بن المرتضى المعروف بـ «ابن بابشاه»^(٢): إِنَّ هَاتِي يُهَاتِي لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ «هَاتِي» كَمَا صَنَعُوا فَعَلًا مِنْ لَفْظِ «لَوْلَا» فَقَالُوا: سَأَلْتُهُ حَاجَتَهُ فَلَوْلَا .

قلتُ: والأمرُ كما قال من الاحتمال، إلا أن بناء الأفعال من الحروف قليل،
/ لا سيمًا وقد نقلوا عن العرب إبراز الضمير بحسب المخاطب، وذلك يُقوي [ب/١٦٤]
الفعليّة .

وقوله: «وَتَرَاكٍ عَمْرًا» مثالٌ من أسماء الأفعال التي جاءت على فَعَالٍ، فهو بمعنى اترك، وقد تقدّم ما فيه من الخلاف، وأن سيويبه يرى أن «فَعَالٍ» مقيسٌ في الثلاثي لا غير .

وقوله: «فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ» أي: فِي شِعْرِ الْعَرَبِ قَدْ جَاءَتْ، وَالضَّمِيرُ فِي «وَرَدَتْ» رَاجِعٌ إِلَى «تَرَاكٍ»، وَأَنْتَ نَظْرًا إِلَى الْكَلِمَةِ، أَوْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مُؤَنَّثَةٌ كَمَا

(١) انظر البارع لأبي علي القالي: ١٤٢-١٤٤، والصحاح (هَيْتَة).

(٢) هو الشريف الحسيني الجزائري النحوي، ولد سنة بضع وخمسين وستمائة، واشتغل بالنحو والفقه، ودرّس بالمدرسة النوريّة بالموصل، وتخرّج به فضلائها. له شرح على ألفية ابن معطٍ اسمه: «ضوء الدرر». توفي سنة ٧٣٥ هـ. أخباره في: الدرر الكامنة ٤١٤/٢، ودرّة المجال ١٧١/٣، وهدية العارفين ٦٢٢/١ .

وهذا القول في شرح ابن القواس ١٠٢٢/٢ دون نسبة . وابن بابشاه متابعٌ في رأيه هذا، فقد سبقه إليه شيخ ابن الخبّاز (أبو حفص عمر بن مهران) ، نقله ابن الخبّاز في الغرة المخفية لوحة (١٠٨ - مخطوط) حيث قال - معلقاً على رأي ساقه للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بهاتي يُهاتي مهاتاة على أنها فعل لا اسمٌ فَعَلٌ - قال: «وقال شيخنا - رحمه الله - : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هَاتِي يُهَاتِي مأخوذٌ من لفظ هَاتِي، كما قالوا: سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَوْلَيْتَ لِي؛ أي: قلت: لو كان عندي ...» .

تقدّم^(١)، وقد ذكرنا ما سُمِعَ من «فَعَالٍ»^(٢).

وقوله: «فحاكها» أي: فَمِسُّ عليها، يشيرُ إلى مذهب سيويهِ . وقوله:

«تَرَآكِيهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَآكِيهَا»

إشارةً إلى بعض ما وَرَدَ من «فَعَالٍ» المأخوذ من الثلاثي في أشعارهم، وقد

تقدّم أن :

تَرَآكِيهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَآكِيهَا

صدرُ بيتٍ وعجْزُهُ:

أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَسَدَى أَوْرَاكِيهَا

وقد تقدّم سببُ هذا البيت^(٣).

وقوله:

«مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا»

مثالٌ أيضاً من المسموع في «فَعَالٍ» من الثلاثي، وقد تقدّم أن هذا نصفُ بيت،

وتمامُهُ:

أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِيهَا

وأنه جوابُ البيتِ الأوَّلِ. وقوله:

«وَقِيلَ: يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِيهَا»

إشارةً إلى الخلاف في^(٤) بناء «فَعَالٍ» من الثلاثي، وأنه لا يقاس على المسموع

منه وهو مذهب المبرد .

(١) انظر صفحة: ٤٧١ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦٧ وما بعدها .

(٣) هذا على مذهب المصنف في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً. انظر ما سبق صفحة: ٤٦٩ .

(٤) في الأصل: «إلى» .

وقوله:

«وَقِيلَ: بَلْ يُنَى عَلَى فَعَالٍ»

البيت، إشارة إلى مذهب سيوييه، فإن مذهبه جواز القياس على ما سُمِعَ من بناء «فَعَالٍ» من الثلاثي، وأما من الرباعي فقد تقدّم أنه لا يُقالُ منه إلا ما سُمِعَ، قالوا: دَرَاكَ مِنْ أَدْرَكَ، وَشَذَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَلْحَةَ وَجَعَلَهُ / قِيَاسًا، وقد تقدّم الردُّ [١٦٥/أ] عليه.

٦٢٨ - وَمِثْلَهَا مِنَ الظُّرُوفِ دُونَكَ	ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلَهَا وَعِنْدَكَ
٦٢٩ - كَقَوْلِهِ: عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ	أَي: الزُّمُّوا كَمَا تَقُولُ: حِذْرُكُمْ
٦٣٠ - وَدُونَ فِي الشُّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا	دُونَكَهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا
٦٣١ - كَذَلِكَ لَوْ لَمْ يُخْلَعْ مَا أَنْشِدُكَ	يَا أَيُّهَا الْمَايِخُ دَلُّوِي دُونَكَ
٦٣٢ - وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا	وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبًا
٦٣٣ - أَمَّا عَلِيٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلِيي	وَقَوْلُهُمْ: عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِي
٦٣٤ - فَهُوَ شُدُودٌ لَا تَقْسِنُ عَلَيْهِ	وَالظَّرْفُ إِنْ أَكْذَتَ مُضْمَرِيهِ
٦٣٥ - رَفَعَتْ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ	وَإِنْ تُؤَكِّدُ كَافَهُ الْمَجْرُورَ جُرْ
٦٣٦ - فَارْفَعْ: عَلَيْكَ نَفْسُكَ الْفَلَاخَا	وَاجْرُرْ: عَلَيْكَ نَفْسِكَ النَّجَاحَا
٦٣٧ - وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُّرُوفِ	إِذْ كَافُهَا لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ
٦٣٨ - فَكَافُهَا كَالْكَافِ فِي حَذَارِكََا	لَيْسَتْ بِحَرْفٍ مِثْلُ كَافِ هَاءِكََا

أتى بهذه الأبيات ليذكر فيها أسماء الأفعال المركبة من الظرف والمخفوض به، ومن الجار والمجرور. والكلام على هذه الأبيات في مسألتين:

الأولى: في ما سُمِعَ منها .

الثانية: في أحكامها .

المسألة الأولى: في المسموع منها، والكلام عليها واحداً واحداً، وفيما يعطيه من المعنى زائداً على مسمائها :

أما المسموع منها: فـ«مكانك» و«عندك» و«لديك» و«دونك» و«وراءك» و«أمامك» و«إليك» و«إلي» و«عليك» و«علي» و«بعذك» و«كذلك» و«كما أنت» و«بينكما»

١٠ / فهذه اثنتا عشرة كلمة: منها مشهورة وغير مشهورة. وأنا أتكلم عليها واحداً [١٦٥/ب]

واحداً :

أما «مكانك» فهو في الأصل ظرفٌ مكانٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً
 لـ«أثبت»، قال الشيخ أبو حيان^(١): ومن جعله بمعنى «تأخر» فهو تفسيرٌ معني، فهي
 على هذا غيرٌ متعدية، قال الله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾^(٢) أي: اثبتوا.
 هكذا حفظه البصريون، وقال الكوفيون: تأتي متعدية فتقول: مكانك زيداً بمعنى
 انتظره^(٣).

وأما «عندك» فهو في الأصل ظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً للفعل،
 وتكون متعدية ولازمة، فالمتعدية معناها: أخذ، فتقول: عندك زيداً بمعنى: أخذ
 زيداً، واللازمة تأتي بمعنى: تخوف فتقول: عندك بمعنى تخوف مما يليك، وتأتي
 بمعنى تقدم فتقول: عندك بمعنى تقدم في الجهة التي تليك .

وأما «لديك» فهو في الأصل ظرفٌ بمعنى عندك، ثم سُميَ به الفعل. حكى
 ذلك الجوهري^(٤)، فتكون بمعنى: دَع، أنشد الجوهري - على ذلك لذي الرمة -:
 فَدَعُ عَنْكَ الصَّبَا وَلَدَيْكَ هَمًّا تَوَقَّشَ فِي فُؤَادِكَ وَاحْتِيالاً^(٥)
 فـ«هما» منصوبٌ بـ«لديك» أي: دَع هَمًّا، و«توقَّش» بالقاف والشين المعجمة:
 تحرك .

وأما «دونك» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً للفعل فيأتي لازماً بمعنى
 تأخر، ويأتي متعدياً بمعنى أخذ، قال الشاعر:

-
- (١) التذيل والتكميل ٢٦/٥ .
 (٢) سورة يونس: من الآية: ٢٨ .
 (٣) انظر: التذيل والتكميل ٢٧/٥ .
 (٤) الصحاح (لدى) ٢٤٨١/٦ .
 (٥) من الوافر في ديوانه ١٥٢٣/٣، وروايته: «فعد عن الصبا عليك هماً» والبيت من شواهد
 أبي حيان في التذيل والتكميل ٢٧/٥ .

أَعْيَاشُ قَدْ ضَاقَ الْقُبُورُ مَرَارَتِي وَأَوْقَدْتُ نَاراً فَأَذُنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ^(١)

أي: حذ النار فاصطل^(٢) بها، وقال أبو علي^(٣): إن «دونك» في البيت ليست

للإغراء، وإنما هي تأكيد لـ «أذن» كأنه قال: أذن / أذن، وذلك نحو قوله: [١٦٦/أ]

فَاذْهَبْ إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ بَنِي أَسَدٍ^(٤)

فـ «إليك» تأكيد لـ «اذْهَبْ»، ومن الإغراء بـ «دونك» ما استشهد به المصنف من

قولها:

«دُونِكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا»^(٥)

أي: حذيتها. وهذا الشطر جرى في محاورة بين جارية وأمها، قالت الأُمُّ:

وَفَيْشَةَ قَدْ اشْفَتَرَ حَوْقَهَا

فقال بنت:

دُونِكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

والفَيْشَةُ: الذُّكْرُ، واشْفَتَرَ بالشين المعجمة والفاء أخت القاف والتاء بنقطتين

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٤٥/٢ يهجو الحطيئة وعياش بن الزبرقان، من قصيدة مطلعها:

أَمِينُ عَهْدِي ذِي عَهْدٍ تَفِيضُ مَدَامِعِي كَأَنَّ قَسْدِي الْعَيْنِينَ مِنْ حَبِّ فُلْفُلٍ

والبيت في: النوادر ٣٦٠، والكامل ٤٧٦/١، وإيضاح الشعر ٥، والإيضاح ١٩١، وشرحه (المقتصد) ٥٦٩/١، وإيضاح شواهد ١٨٤/١، والتنزيل والتكميل ٢٧/٥.

(٢) في الأصل: «فاصطلي».

(٣) لم أقف على كلامه هذا مع أنه استشهد بالبيت في كتابيه المتقدمين. وانظر: الكامل ٤٧٦/١، والتنزيل والتكميل ٢٧/٥.

(٤) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التنزيل والتكميل ٢٧/٥.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، وشرح ألفية ابن معط لابن الجباز (الغرة المخفية) لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرحها لابن القواس ١٠٢٩/٢، وشرحها لابن النحوية لوحة (٢٢٣) مخطوط، وشرح شذور الذهب ٤٠١.

من فوق وراءٍ مهملة: اتَّسَعَ^(١)، والحوقُ بضم الحاء المهملة والقاف: ما أحاطَ برأس الذَّكَرِ .

وأما «وراءك» فجعلوه اسماً لتأخره، يقال: وراءك أوسع لك؛ أي: تأخر وأت مكاناً أوسع لك، وقيل: معناه تَلَفَّت^(٢)، قال الشيخ أبو حيان^(٣): ومن قال معناه تبصَّرَ أو تخوَّفَ فتفسير معنى. انتهى .

وقد فسره ابنُ عُصفور^(٤) بـ«افطن» وقال: هو تفسير معنى .

وأما «أمامك» فظرفُ مكان في الأصل، ومضافٌ إليه، ثم جعل اسماً لتقدم^(٥) .

وأما «إليك» فجارٌّ ومجرورٌ، جعل اسماً لتَنَحَّ فلا يتعدى، وزعم الكوفيون ويعقوب^(٦) أنه يتعدى فيكونُ بمعنى أمسِكْ، وخرَجَ كلُّ منهما قولَ القطامي على مذهبه وهو:

إِذَا التَّيَّازُ ذُو العَضَلَاتِ قُلْنَا
إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا^(٧)

(١) في التاج (شفر): «واشفتَّ السراجُ: اتسعت ناره فاحتاج إلى أن يُقَطَّعَ من رأس الذبال، قاله ابن الأعرابي» .

(٢) انظر: المساعد ٦٥٤/٢ .

(٣) التذيل والتكميل ٢٧/٥ قال أبو حيان: «وقال بعضهم: ووراءك أي: تلبَّثُ، ومن قال: وُضِعَ موضع افطنُ فشرحُ معنى» .

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢٨ - مخطوط)، وانظر المقرب ١٤٩ .

(٥) وفسره بعضهم بـ«تخوَّفَ» أو «تبصَّرَ»، وهو تفسير معنى. انظر المقرب ١٤٩، والتذيل والتكميل ٢٧/٥، والمساعد ٦٥٥/٢ .

(٦) لم أقف عليه في إصلاح المنطق. وانظر: شرح الجمل ٢٨٦/٢، والتذيل والتكميل ٢٧/٥، وارتشاف الضرب ٢١٣/٣، والمساعد ٦٥٥/٢ .

(٧) من الوافر، في ديوانه: ٤٠، والشاهد في: شرح الجمل ٢٨٦/٢، والمقرب ١٥٠، والتذيل والتكميل ٢٧/٥. والضمير في «لها» يعود على الناقة الموصوفة في الآيات السابقة .

فقال البصريون: «إليك» في البيت بمعنى تَنَحَّ، فلا يتعدَّى^(١).

وقال الكوفيون: هو بمعنى أَمْسِكُ فيتعدَّى^(٢)، والمفعول محذوف، أي: أَمْسِكُ الناقة، يدلُّ عليه الحال .

والتَّيَّازُ بَاءٌ مَثْنَةٌ مِنْ فَوْقٍ وَيَاءٌ مَثْنَةٌ مِنْ تَحْتٍ مُشَدَّدَةٌ وَزَايٌ بَعْدَ الْأَلْفِ: هُوَ الْقَصِيرُ الْمُجْتَمِعُ الْخَلْقُ^(٣)، وَلِهَذَا وَصَفَهُ بِـ «ذِي الْعَضَلَاتِ»، وَالْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ النَّاقَةَ

لشِدَّتِهَا وَقَوَّتِهَا يَعَجِزُ الرَّجُلُ التَّيَّازُ عَنْ إِسْكَانِهَا مَعَ شِدَّتِهِ وَاجْتِمَاعِ / خَلْقِهِ. [ب/١٦٦]

قال الشيخ أبو حيان^(٤): «والصحيح ما ذهب إليه البصريون، إذ لا يُحْفَظُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مُتَعَدِّياً، قَالَ: وَقَدْ أُورِغَ كَثِيرٌ مِنْ شِعْرَاءِ بِلَادِنَا بِتَعْدِيَةِ «إِيكَ» فِي أَشْعَارِهِمْ، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ.»

وأما «إلي» فهو من حرف الجرِّ وَيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَعْنَاهُ: أَتَنَحَّى، فَعَلٌ مُضَارِعٌ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ تَنَحَّيْتُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ^(٥).

وأما «عليك» فجارٌّ ومجرورٌ، وَجُعِلَ مُسَمَّاهُ الزَّمُّ، فَهُوَ مُتَعَدٌّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٦)؛ أَي: الزُّمُّوا أَنْفُسَكُمْ، وَقَدْ تَزَادَ الْبَاءُ فِي الْمَفْعُولِ نَحْوُ: عَلَيْكَ بَزِيدٍ^(٧)، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ»^(٨)، أَي: الزَّمِ ذَاتَ الدِّينِ، وَقَالَ

(١) انظر الكتاب ٢٥٠/١ .

(٢) انظر القاموس المحيط (إلى) ٤/٤٠٩، والتاج (إلى) .

(٣) انظر: المنتخب ١/١٦٤، والمخصص ٢/٧٥ .

(٤) التذيل والتكميل ٥/٢٧ .

(٥) انظر صفحة: ٥٣٧ - ٥٣٨ .

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١٠٥ .

(٧) قال الأزهري في التصريح ٢/١٩٨: «وفيه بحثٌ؛ لاحتمال أن تكون الباء زائدةً.»

(٨) جزء من حديث جابر بن عبد الله، أورده البخاري في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٤٧٠٠)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الرضاع) برقم: (٢٦٦١، ٢٦٦٢). وتكملة الحديث: «إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك» وهذه رواية الموضع الثاني من صحيح مسلم، وباقي المواضع برواية: «فاظفر بذات الدين» وهي تخلو من موطن الشاهد.

الأخطل:

فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورٌ^(١)

وأما «عليه» فمعناه: لِيَلْزَمَ، فإذا قلت: عليه زيداً فمعناه: ليلزم زيداً، وفيه الإغراء بالغائب، وسيأتي الكلام عليه^(٢).

وأما «عليّ» فمعناه: أَوْلِيْنِي، فإذا قلت: عليّ زيداً فمعناه: أَوْلِيْنِي زيداً، أي: اجعله مما يليني، ولا يكون إغراءً؛ لأن الشخص لا يُغري نفسه إلا على جهة التجريد، فيعامل نفسه معاملة الأجنبي، فيغيرها ويمحذرها^(٣).

وأما «بعذك» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعل اسماً للفعل. نَقَلَ الزمخشري^(٤) أنه يكون بمعنى تأخر، فلا يتعدى، تقول: بعذك يا زيد؛ أي: تأخر.

وأما «كذلك»^(٥) فنقل أهل اللغة أنه يكون اسمَ فعلٍ بمعنى دَعَّ^(٦)، فيكون مركباً من كاف التشبيه واسم الإشارة وكاف الخطاب، وحملوا عليه قولُ جرير:

يَقْلَنَ وَقَدْ تَلَا حَقَّتِ الْمَطَايَا كَذَلِكَ الْقَوْلُ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنًا^(٧)

(١) من الكامل، في ديوانه ٤٠٤/٢، يمدح الحجاج بن يوسف الثقفي. والشاهد في التذييل

والتكميل ٢٧/٥، والتصريح ١٩٨/٢.

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ - ٥٣٦.

(٣) انظر صفحة: ٥٢٦.

(٤) المفصل ص: ١٩٩.

(٥) في الأصل: «كذلك» وهو خطأ.

(٦) في التاج (كذا): «ومن غرائب (كذا) أنها تلحقها الكاف فيقال: كذلك، وتكون اسمَ فعلٍ بمعنى دَعَّ وارتك، فتنصبُ مفعولاً».

(٧) من الوافر، في ديوانه: ٣٥٣/١ من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث مطلعها:

عَفَا قَوْوٌ وَكَانَ لَنَا مَعْلًا إِلَى حَوَى صَلَاصِيلَ مِنْ لُبِّي

والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢١٣/٣، وشفاء العليل ٨٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٣١٩/٤.

[١٦٧/أ]

/ فـ«القول» منصوبٌ بـ«كذلك»، أي: دع القول .

وأما «كما أنت» فنقل الفراء عن الكسائي^(١) أنه سمع: «كما أنت زيداً»، فهو اسمٌ لـ«انتظر»، وكما أنتني، وهو اسمٌ لا تنتظرنِي، وألحقه نونَ الوقاية إجرأء له مُجرى مُسمَّاه، ولا يقال: كما أنت زيداً إلا لمن هو ثابتٌ في مكان، فتأمره أن يبقى ثابتاً في ذلك المكان منتظراً لزيد، كما كان ثابتاً في حال خطابك له .

وأما «بين» فحكى الكسائي^(٢) أنه سمع من كلامهم: «بينكما البعير فخذاه» فـ«البعير» منصوبٌ بـ«بينكما»؛ أي: الزمَّ البعير، قالوا: ولا حجة فيه^(٣)، إذ يمكن أن يكون (البعير) منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ دلَّ عليه الظاهر؛ أي: خذا البعير خذاه، فيكون من باب الاشتغال كقولك: يومَ الجمعة زيداً فاضربه؛ أي: اضرب زيداً اضربه .

فهذه اثنتا عشرة كلمةً من أسماء الأفعال كلُّها مسموعةٌ، وهي كلها مشهورةٌ إلا «بعدك» و«كذلك» و«كما أنت» و«بين» .

وأما معناها: فهي تعطي من المعنى ما يُعطيه مسماها وزيادةً، وبسبب الزيادة وقعت التسمية، وإلا كانت التسمية عبثاً، فإذا قلت: دونك زيداً، فمعناه: خذ زيداً من أسفل منك، فأصلُ المعنى: خذ، والزيادة: تقييدُ الأخذ بالظرف، وقيل: معناه خذ زيداً من قريبٍ . وعندك زيداً معناه: خذ من فوقك، وقيل: من أيِّ نواحيك كان، وعليك زيداً معناه: خذ من فوقك، فبسبب هذه الزيادة التي تُعطيها هذه الظروف، سُمِّيَ بها الأفعال، ولولا ذلك لم تُتكلَّف التسمية .

(١) معاني القرآن ١/٣٢٣ .

(٢) نقله الفراء في معاني القرآن ١/٣٢٣ .

(٣) قاله أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/٢٨، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤ .

المسألة الثانية: في أحكام هذه الأسماء بعد التسمية:

ولها أحكام:

الأول: أنها كانت قبل التسمية / تدل على ظرف ومخفوض به، أو على [١٦٧/ب] جار ومجرور به، فلما سُمي بها الفعلُ صارت تدلُّ على معنى الفعل مقيداً. بمعنى الظرف أو معنى الجار كما تقدّم .

الثاني: هل يُقاسُ على ما سُمِعَ منها أو لا ؟

ذهب البصريون^(١) أنه موقوفٌ على السماع فتقول: عليك زيداً؛ لأنه مسموعٌ، ولا تقول: عنك عمراً؛ لأنه لم يُسمع، وجه قول البصريين: أن الظرفَ جعل عوضاً من لفظ الفعل، وأُعطي أحكامه، ففيه تعويضٌ لفظٍ من لفظٍ، وذلك لا يُقاس، وذهب الكِسائي^(٢) إلى جواز القياس على ما سُمِعَ في كل ظرف أو مجرور، واشترط أن لا يكون الجارُ على حرف واحد نحو: بك ولك .

وأجاز ابنُ كيسان^(٣) القياس على «عليك» و«دونك» و«عندك» ما هو بمعناه فتقول: لديك زيداً^(٤)؛ لأنه بمنزلة عندك، فإنهما للقرب منك، ولم يجز ذلك في «خلفك» ولا «قدامك»؛ لأنهما يكونان للبعد، فيكون بمنزلة إغراء الغائب؛ لأن البعيد كالغائب .

(١) انظر الجمل ٢٤٤، والتذيل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٤/٤، وشرح الجمل ٢٨٦/٢، والتذيل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢، والجمع ١٢٥/٥ .

(٣) قوله في: التذيل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

(٤) قال أبو حيان: «قد ذكرنا أن الإغراء بـ (لديك) مسموعٌ فلا يحتاج إلى قياسه» ارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

الحكم الثالث: في العامل في الاسم المنصوب بعد هذه الظروف والمجرورات، ذهب البصريون أن العامل هو نفس الظرف والمجرور، وأنهما نائبان مناب الفعل في المعنى والعمل، فإذا قلت: عليك زيداً وعندك عمراً فـ«زيد» و«عمرو» منصوبان بنفس «عليك» و«عندك»، وفيهما ضميران فاعلان، دليله تأكيدُهُ والعطفُ عليه، والدليل على أن هذه الأسماء نائبة عن الفعل جَرِي بعض أحكام الفعل عليها، حكى الفراء^(١) عن بعض العرب: «مكانكني» بنون الوقاية؛ لأنه ناب مناب / انتظرنني، فلولا أن العرب عاملته معاملة الفعل، لم تلحقه نون [١٦٨/]

الوقاية.

وذهب السهيلي^(٢) أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واستدل على ذلك بأمر فيه غموض ودقة ليس تحتها طائل، ورد عليه ابن عصفور^(٣): بأنه لو كان كما زعم، لما صح اتصال ضمير المجرى به لا بالظرف ولا بالمجرور؛ لأنَّ الضمير إنما يتصل بعامله، ولما قالوا: عَلَيْكَ واتصلت به الهاء، علمنا أن العمل لـ«عليك» لا للمعنى .

الحكم الرابع: أن هذه الكاف اللاحقة لهذه الظروف وحروف الجر، اسم في محل خفضٍ بالإضافة أو بحرف الجر^(٤)؛ لأنها قبل التسمية بها كانت اسماً مخفوضاً

(١) معاني القرآن ١/٣٢٣ .

(٢) التذيل والتكميل ٥/٢٧، وانظر: كتاب السهيلي ومذهبه في النحو لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ٣٢١ .

(٣) شرح المقرب لوجه (١٢٧) - مخطوط .

(٤) هذا قول البصريين، وقد روى الأخفش عن فصحاء العرب قولهم: «علي عبد الله زيداً» بجر «عبد الله»، وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع، وذهب الكسائي إلى أنها في موضع نصب. انظر: المقتضب ٣/٢٧٩، وشرح المفصل ٤/٧٥، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤، وشرح الألفية للمرادي ٤/٨٣، والمساعد ٢/٦٥٧، والهمع ٥/١٢٥ .

لا محالة، والتسمية وقعت بها، فبقيت على ما كانت عليه، ألا ترى أن نحو «تأبط شرًا» لَمَّا وَقَعَت التسميةُ به، بقيت ألفاظُهُ على ما كانت عليه من فتح «تأبط» ونصب «شرًا» فكذلك «عندك» لَمَّا وَقَعَت التسميةُ به، بقيت الكافُ اسمًا في محل خفضٍ، كما كانت قبلُ .

وزعم ابنُ بابشاذ^(١) أن الكافَ في هذه الظروف والمجرورات حرفُ خطابٍ على حدِّها في «رؤيدك»، وهذا قولٌ لا يَنْهَضُ، والفرقُ بينهما ما تقدم من أن التسميةَ بـ«عليك» وقعت بالكاف، بخلاف «رؤيدك» فإنَّ التسميةَ وَقَعَت به وهو حالٌ من الكاف، ثمَّ جيءَ بالكاف بعدُ والله أعلم .

وإذا فرعنا على الصحيح ففي «عليك» ضميران: الفاعلُ المستترُ والكافُ، فإنَّ أَكَّدتَ الفاعلَ رَفَعْتَ تقول: عليك أنت نفسك، برفع «نفسك»؛ لأنه تأكيدٌ لـ«أنت» الفاعلِ المضمَرِ في «عليك»، وهذا الظاهرُ تأكيدٌ لذلك المضمَرِ، / وإنَّ أَكَّدتَ [ب/١٦٨] الكافَ خَفَضْتَ تقول: عليك نفسك، بخفض «نفسك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف، وهي مخفوضةٌ بـ«علي»، ولا يُحتَاجُ هنا إلى تأكيدٍ بضميرٍ آخر، وحينئذٍ تؤكدُ بـ«النفس»؛ لأنَّ الضميرَ المخفوض لا يشترط فيه ذلك .

الحكم الخامس: أن العربَ خصَّتْ هذه الظروفَ والمجروراتِ بالإغراء، ومعناه: التسليطُ^(٢) على الشيء والإلصاقُ به، ومنه الإغراء الذي يُلصَقُ به الألواحُ والجلودُ وغيرها؛ لأن فيه إلصاقَ شيءٍ بشيءٍ، يقالُ منه: غرَّوتُ الجلدَ؛ إذا لَصَقْتَهُ بالغراء، ويُقالُ: أغرَيْتُ الكلبَ على الصيدِ؛ إذا سلَّطْتَهُ عليه^(٣)، وقال بعضهم^(٤):

(١) شرح الجمل لوحة (١٧٤ - مخطوط).

(٢) في شرح الجمل ٢/٢٨٦: «الإغراء: هو أن يقال: أغرَيْتُهُ بكذا؛ أي: سهلته عليه ولعلها محرفة عن (سلطته).

(٣) اللسان (غرا).

(٤) هو ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٣) مخطوط.

الإغراء حَمَلُ المخاطَبِ على فعل الشيءِ بالتهيج والإلهاب. ومنه قوله:

دَغَ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءٌ^(١)

أي: تهيج، فإذا قلت: عليك زيدا فمعناه أنك هيئته وسلطته على «زيد».

الحكم السادس: أنه لا يُغْرَى بهذه الظروف إلا المخاطبُ دون الغائبِ والمتكلم؛ لأن مسمياتها لما كانت أفعالاً أمرٍ - وفعلُ الأمر لا يكون إلا للمخاطب - وحب أن تكونَ هذه الظروفُ والمجروراتُ لإغراءِ المخاطبِ إجراءً للاسمِ مُجرى مَسْمَاه، وإنما لم يُغْرَ الغائبُ؛ لأنَّ المقصودَ بالإغراءِ حثُّ شخصٍ على شخصٍ قريبٍ منه، فلا بدُّ من المشاهدة، ولا يتأتى^(٢) ذلك في الغائب؛ لأنَّ الغائبَ لا يُعْلَمُ قُرْبُهُ من المُغْرَى به^(٣).

وقيل: إنما لم يُغْرَ الغائبُ؛ لأن حالته مجهولة^(٤)، فلا دليلَ على الفعل الذي يُوضَعُ الظرفُ موضعه؛ لأن الفعلَ إنما يكون بحسب المغْرَى به، فإن كان فوقَ المُغْرَى قيل للمُغْرَى^(٥): عليك؛ أي: الزمه / من فوقك، وإن كان من أسفل قيل [١٦٩/أ] له: دونك؛ أي: خذه من أسفلك، إلى غير ذلك من معاني الأفعال، وهذا لا يتأتى مع الغائب^(٦).

(١) من البسيط، لأبي نُوَاس في ديوانه ص: ٦، وعجزه:

وَدَاوِنِي بِأَلْتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

(٢) في الأصل: «لا يتأتى» من دون واو.

(٣) شرح الجمل ٢/٢٨٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في الأصل: «للمغْرَى» وهو تحريف.

(٦) وقيل: إنما لم يميز إغراء الغائب؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لأمر المخاطب ونهيه كما توضع

الأصوات نحو: حَلِّ، وْحَوْب، وْبَسْر، وما أشبه ذلك، فلما جرت مجرى الأصوات -

والأصوات لا تستعمل للغائب - وجب ألا يستعمل هذا أيضاً للغائب. انظر التبصرة

والتذكرة ٢٤٩/١.

وأجاز بعضهم إغراء الغائب قياساً على أمره، فكما يُؤمر الغائب نحو: لِيُقَمَّ زيدٌ، يجوز أن يُغرَى فتقول: عليه زيداً بمعنى قولوا له: لِيَلْزَمَ زيداً، ورد: بأن أمر الغائب يكون باللام، وأسماء الأفعال لا يكون مسماها إلا مجرداً من لام الأمر، وكذلك من «لا» في النهي، وقد تقدم^(١).

فإن جاء ما ظاهره إغراء الغائب أو إغراء المتكلم فشاذاً أو مؤوَّلاً، فمن ذلك ما حكاه سيويهِ^(٢) من قولهم: «عليه رجلاً ليسني» ففيه إغراء الغائب، وهو شاذاً. ووجهه أن المتكلم أتكل على السامع يبلغه إلى المغرَى؛ أي: قل له يلزم رجلاً غيري^(٣). ومن ذلك قولهم^(٤): «علي زيداً فظاهرة إغراء المتكلم، فيكون المتكلم قد أغرَى نفسه وطلب منها الزام زيد، وقد قال به بعضهم^(٥)، وهو بعيد؛ لأن الأمر لا يأمر نفسه، وخرَّج على أن معنى «علي» أولني فيكون التقدير: أولني زيداً فيخرج عن معنى الإغراء، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم»^(٦) فظاهرة إغراء الغائب، وأن

(١) انظر صفحة: ٤٥٤ .

(٢) الكتاب ٢٥٠/١ .

(٣) قال القاضي عياض: «والذي عندي أنه ليس المراد بها حقيقة الإغراء وإن كانت صورته، فلم يُرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب، ولا أمره بالزام غيره، وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقلة مبالاته بالغائب....» عقود الزيرجد ٢٣٧/١ .

(٤) انظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرح ابن القواس ١٠٣٠/٢، وشرح الكافية ٧٥/٢، والتذيل والتكميل ٢٧/٥ .

(٥) قال ابن الخياز - رحمه الله -: «وقد جاء للمتكلم يقولون: «علي زيداً»، وهو محمول على غير ظاهره؛ لأنه يُعلم للمخاطب بأنه طالب زيد، فكأنه قال: أولني زيداً، فهو من باب الكناية عن المسبب بالسبب» الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط .

(٦) رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (من كتاب الصوم) برقم: (١٧٧٢) و (في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٧٧، ٤٦٧٨)، ومسلم في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٢٤٨٥، ٢٤٨٦)، وانظر ١٧٢/٩ من شرح النووي على صحيح مسلم، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٧ .

«الصوم» مفعولٌ بـ«عليه» والباءُ زائدةٌ، والمعنى: فَلْيَلْزِمِ الصَّوْمَ، وتأوَّلوه^(١) على أنه إنما جازُ إغراءُ الغائب؛ لأنه مخاطبٌ في المعنى، ألا ترى أن أوَّلَ الحديثِ «يا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ» فالمعنى: وعليكم بالصوم، إلا أنه جيءَ بضمير الغائب / مراعاةً للفظ «مَنْ» في قوله: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ».

[ب/١٦٩]

وقيل: لا إغراءَ فيه^(٢)؛ لأن «الصوم» مبتدأ، وزيدت الباءُ في المبتدأ، و«عليه» في موضع الخبر؛ أي: الصومُ عليه. وفيه نظرٌ.

الحكم السابع: ذهبَ الزَّجَّاجِي^(٣) أن الإغراء لا يكون إلا بالألفاظ المتعدية؛ لأنه لا يمكن حقيقتها إلا به؛ لأنه تسليطٌ فيحتاجُ إلى مُغْرَى ومُغْرَى به^(٤).
وقيل: يجوز أن تكون لازمة؛ لأن اللازمَ والمتعديَّ يُوضَعان موضع فعل الأمر.

الحكم الثامن: أن الإغراء لا يكون إلا في الأمر، ولم يأت في الخبر إلا قولٌ بعضهم - وقد قيل له: إليك؛ أي: تَنَحَّ فقال مجيباً - : إلى^(٥)، بمعنى قد تنحيتُ أو

(١) انظر: شرح الألفية لابن الخباز (الغرة المخفية) (١١٠) مخطوط، وشرحها لابن القواس

١٠٣١/٢، وشرحها لابن النحوية (٢٢٤) مخطوط، وعقود الزبرجد ١/٢٣٨.

(٢) قاله ابن عصفور في المقرب ص: ١٥٠، وتبعه أبو حيان في التذيل والتكميل ٥/٢٧.

(٣) في الأصل: «الزجاج» وهو خطأ. وانظر: التذيل والتكميل ٥/٢٦.

(٤) في التذيل والتكميل ٥/٢٦: «وخص الزجاجي باب الإغراء بالمتعدي»، ولم يصرح الزجاجي بذلك، إلا أنه خصَّ الإغراء بالألفاظ التي استعملتها العرب في هذا الباب وهي (عندك، ودونك، وعليك) قال: «هذه الثلاثة تنصب بها العرب» الجمل: ٢٤٤.

(٥) سمعه أبو الخطاب من العرب. انظر الكتاب ١/٢٤٩-٢٥٠، والأصول ١/١٤١-١٤٢،

وشرح الكافية ٢/٧٥، والتذيل والتكميل ٥/٢٦.

أَتَنَحَّى^(١)، فـ«إليَّ» خيرٌ؛ لأنه بمعنى الماضي أو المضارع، وليس فيه إغراء؛ لأنه متكلّم، إلا أنه لما جاء جواباً للإغراء أُطلقَ عليه حكمه .

الحكم التاسع: الفرق بين الإغراء والتحذير: أن الإغراء المرادُ به إلزامُ الشيء والإلصاق به، والتحذيرُ: التخويفُ من الشيء والفَرَارُ منه، فإذا قيل في الإغراء: عليكُ زيداً، فمعناه: الزمهُ ولا يفتك، وإذا قلتَ في التحذير: الأسدُ الأسدُ، فمعناه: خفه وفر منه، ففي الإغراء التحذيرُ من فوائده، وفي التحذيرِ التحذيرُ من قربه.

وقيل^(٢): الإغراء: تنبيهُ المخاطبِ على أمر محمود ليفعله، والتحذيرُ: تنبيهُ المخاطبِ على أمر مكروهٍ ليحتنبه .

الحكم العاشر: إن قيل: يلزم من قولهم: «إليك» و«عليك» وشبهه تعديُّ فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى ضميره المتصل، وبيانه: أن «إليك» فيه ضميرٌ فاعلٌ مستترٌ التقديرُ: إليك أنتَ، والكافُ هي ذلك الضميرُ، فكأنك قلتَ: خذك، فتعدى «خذ»

للضميرين^(٣) / المتصلين، وهما^(٤) لشيء واحد وذلك لا يجوزُ إلا في باب «ظن» . [١٧٠/أ]

فالجوابُ: أنه محمولٌ على حذفِ مضافِ التقديرُ: إلى جهَّتِكَ، وعلى هذا يُخرج قولُه تعالى: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿وَهَزِيْ بِإِلَيْكَ﴾^(٦).

(١) في الأصل: «تنحى» وهو خطأ .

(٢) أوضح المسالك ٧٥/٤، ٧٩ .

(٣) في الأصل: «لضميرين» .

(٤) في الأصل: «هما» بدون واو .

(٥) سورة القصص: من الآية: ٣٢ .

(٦) سورة مريم: من الآية: ٢٥ . وانظر البحر المحيط ١٨٤/٦ .

الحكم الحادي عشر: في المغرَى به وهو المطلوب لزومه. ولا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً فيكون منصوباً بالظرف أو الجار والمجرور نحو: عندك زيداً، وعليك عمراً، وإن كان مضمراً^(١)؛ فلا يخلو أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً، فإن كان غائباً أو متكلماً جازَ اتصاله بالظرف أو بالمجرور فتقول: عليكُ أو عليكِني، ويجوز الانفصال فتقول: عليكُ إياه أو عليكُ إياي، والاتصال أكثر.

ووجهه: إجراء اسم الفعل مُجرى مُسمّاه، فكما أن ضمير الغائب والمتكلم يتصل بالفعل، كذلك يتصلُ باسمه، ومن الاتصال قولُ الشاعر:

فإِذَا بَدَأَ لَكَ نَحْتُ أَتَلِّبِنَا فَعَلَيْكَهَا إِنْ كُنْتَ ذَا حَرْدٍ^(٢)

10. ووجه الانفصال أن هذه الظروف ليست بأفعال حقيقة، فانحطت درجتها عن الأفعال فانفصل عنها الضمير.

فإن كان مخاطباً فالانفصال ليس إلا، فتقول: عليكُ إياك، وعليك نفسك، ولا يجوز: عليكك؛ لأنه يلزم منه تعدي فعل المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصلة، وهو لا يجوز إلا في باب «ظن».

15. انتهى الكلام على أسماء الأفعال على اختلافها من مفردٍ ومركبٍ وإغراءٍ وغيره، وبقي علينا الكلام في أسماء الأصوات؛ لأن لها شبهاً بأسماء^(٣) الأفعال؛ لاجتماعهما في الزجر والحث.

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٨/٣: «ولا يكون المغرَى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً».

(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت من المصادر.

(٣) في الأصل: «لأسماء».

واعلم أن الكلام على الأصوات في مسألتين:

الأولى: في ألفاظها .

الثانية: في أحكامها.

[١٧٠/ب]

المسألة الأولى: فيما ذكر النحويون من ألفاظها:

والذي ذكره النحويون منها إنما ذكروه على جهة المثال، وبابئة اللغة، والنحوي ينقله نقلاً عن أهل اللغة، وقد ذكر ابن مالك^(١) منها جملة، وقسمها ثلاثة أقسام:

الأول^(٢): زجرٌ لما لا يعقل .

الثاني: دعاءٌ لما لا يعقل .

الثالث: حكاية صوت حيوانٍ أو اصطكاكٍ أجرام .

أما القسم الأول: وهو لزجر ما لا يعقل فذكر منه ابن مالك ألفاظاً منها:

١ - لزجر الخيل والمنع من البُطء «هَلَا» . وقد تقدّم^(٣) أنها تأتي لزجر

العاقل، واستدلوا عليه بقول النابغة لليلى الأَحْيَلِيَّة:

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا: هَلَا^(٤)

وقد ذكرنا أنه لا دليل فيه .

٢ - ومنها لزجر الإبل ألفاظ: الأول والثاني: «هَيْدَ» و«هَيْدَ» بكسر الهاء في

الأول، وفتحها في الثاني، والدالُّ فيهما مفتوحة، وبين الهاء والدال ياء ساكنة،

وقد حُكي في الدال الكسرُ والسكون^(٥).

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٦/٣ .

(٢) في الأصل: «الأولى» وهو سهو .

(٣) انظر ما تقدم صفحة ٤١٦ وما بعدها .

(٤) سبق ذكره صفحة: ٤١٧ .

(٥) في تهذيب اللغة ٥٠/٣: «وقال أبو الهيثم فيما قرأت بخطه: وكل صوت يُزجر به الإبل فإنه

يخرج مجزوماً، إلا أن يقع في قافية فيحوّل إلى الخفض» .

وقد^(١) قالوا منه: هِدْتُهُ أَهَيْدُهُ إِذَا حَرَكْتُهُ^(٢).

الثالث: «هائٍ» بكسر الدال^(٣).

الرابع والخامس: «دَهْ» و«عَهْ» بسكون الهاء^(٤).

السادس والسابع: «عاهٍ» و«عِيهِ» بكسر الهاء فيهما^(٥).

الثامن: حَوْبٍ بكسر الباء الموحدة وضمُّها وفتحها منونةٌ وغير منونة، حكاهما الشيخ أبو البقاء يعيش الحلبي^(٦)، وقد قالوا: حَوَّبْتُ بِالْإِبِلِ إِذَا قَلَّتْ لَهَا: حَوْبٍ^(٧).

التاسع والعاشر: «حايٍ» و«عايٍ» بكسر الياء فيهما، وفي «الصحاح»^(٨): [حَاءٍ وَعَاءٍ^(٩)] بكسر الهمزة^(١٠) فيهما، وقد يتونان.

الحادي عشر: «هابٍ» بكسر الباء^(١١).

٣ - ومنها لزجر الناقة ثلاثة ألفاظ: «هَيْجٍ» بكسر الهاء^(١٢) وسكون الياء

(١) «قد» مكررة في الأصل.

(٢) الصحاح (هيد).

(٣) الصحاح (هيد).

(٤) اللسان (دهده، عهه، عيه). وفيه: «دَهْ» بضم الدال.

(٥) اللسان (عيه).

(٦) شرح المفصل ٨١/٤.

(٧) الصحاح (حوب).

(٨) الصحاح (حا) ٢٥٤٩/٦، وانظر: شرح المفصل ٨١/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصويب من الصحاح.

(١٠) في الأصل: «الهاء» وهو خطأ.

(١١) الصحاح (هيب)، وفيه أنها زحرٌ للخيال. وهناك ألفاظٌ أخرى لزجر الإبل تنظر في ارتشاف

الضرب ٢١٦/٣.

(١٢) في شرح الكافية ٨٢/٢ قال الرضي: «هَيْجٍ بفتح الهاء...»، وضبطت في المحكم ٢٦٥/٤

بكسر الهاء، وجعلها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير، وانظر تهذيب

اللغة ٣٥٠/٦.

وكسر الجيم وقد تُسَكَّنُ، و«عاج»^(١) بكسر الجيم، و«حَلٌّ» بسكون اللام^(٢).
 ٤ - ومنها لزجر البعير أربعة^(٣) ألفاظ: «حَلٌّ» بالتثنية وقد يُسَكَّنُ^(٤)،
 و«حَلٌّ»^(٥) بالألف، ونُقِلَ الضمُّ في لامها، و«حَبٌّ» بالحاء المهملة وسكون الباء^(٦)،
 و«حَابٌّ» بكسرها .

[١٧١/أ]

٥ - ومنها / لزجر الغنم أربعة ألفاظ:

الأول: «هِسٌّ» بكسر الهاء وفتح السين المهملة المشددة^(٧).

- (١) في الأصل: «هاج» وهو تحريف. وانظر تهذيب اللغة ٤٩/٣ وفيه عن الليث: «ويقال للناقة في الزجر: عاج بلا تنوين، وإن شئت جزمت على توهم الوقوف... وقال أبو عبيد: يقال للناقة: عاج وجاه بالتثنية». وانظر شرح الكافية ٨٢/٢، واللسان (عوج)، وهي في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير .
- (٢) في الأصل: «صل» وهو تحريف. وانظر التهذيب ٥٠/٣، و الصحاح (حلل)، وشرح المفصل ٨٣/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وجعله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ في زجر البعير، ولذلك سوف يذكره المصنف مع ألفاظ زجر البعير بعد قليل، وقد زاد أبو حيان في زجر الناقة: (حباب وجاه) .
- (٣) في الأصل: «ثلاثة» وهو سهو؛ لأن المصنف رحمه الله قد ذكر أربعة ألفاظ، وزاد عليها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ ألفاظاً أخرى .
- (٤) لم أر أحداً ذكره في زجر البعير غير أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، قال ابن سيده في المحكم ٣٧٢/٢: «حَلٌّ وحَلٌّ: زجر إناث الإبل خاصة» .
- (٥) لم أقف عليها فيما اطّلت عليه من المعاجم اللغوية .
- (٦) قال الرضي: «حَبٌّ بسكون الباء وكسرها منونة» شرح الكافية ٨٢/٢، وانظر شرح المفصل ٨٣/٤ .
- (٧) ويقال فيها: هُسٌّ بضم الهاء وفتح السين مشددة، وهُسٌّ: دون تشديد، وهِسٌّ: بكسر الهاء . انظر: المحكم ٦٦/٤، وشرح المفصل ٨٤/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

الثاني: «إِسٌّ» بكسر الهمزة وفتح السين المهملة المشددة^(١).

الثالث: «فَاعٌ» بالفاء أخت القاف وكسر العين المهملة، قال ابن يعيش^(٢):
والمشهور فَعٌ، ومن قال: فاع فالألف إشباعٌ، يقال منه: فَعَفَعَ بالغنم إذا قال لها:
فَعُ فَعُ^(٣).

الرابع: هَجٌ بسكون الجيم^(٤).

٥ - ومنها لزجر الكلب: «هَجٌ» و«هَجَاءٌ» بالألف^(٥)، قال الحارثُ بن

الخزرج^(٦):

سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا: هَجٌ فَتَبَرَّقَعَتْ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرَّقَعَتْ ضَبَّارًا^(٧)

يهجو امرأة يقول: لما سَفَرْتُ عن وجهها زجرها كما يزجر الكلب، فلما

(١) في شرح الكافية: (إِسٌّ) مكسورة الهمزة ساكنة السين، وانظر الصحاح (أس)، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

(٢) شرح المفصل ٨٤/٤.

(٣) الصحاح (فعم).

(٤) قال ابن يعيش: «ورمما يُقال فيه: هجا»، ويأتي هذا اللفظ أيضاً في زجر الكلب والسبع والذئب وغيرها. انظر: شرح المفصل ٨٤/٤، والصحاح (هجع)، والمجمل ٨٩٠/٣، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ عن (هَج): «وفي كتاب قطرب يقال ذلك للرجل إذا زجرته».

(٦) لم أقف له على ترجمة.

(٧) من الكامل، وهو في: الحيوان ٢٥٩/١، ٢١/٢، والجمهرة ١٠٤٧/٢، وشرح السيرافي:

٥٣٨ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والصحاح (هير)، والمفصل ٢٠١، وشرحه

٨٤، ٧٥/٤. وفي تاج العروس (هير): «نسبه الصاغاني عن أبي عبد الله محمد بن عمران

ابن موسى المرزباني للخزرج بن عوف»، والذي في التكملة للصاغاني (هير) قال بعد

إيراده للبيت: «والبيت للحارث بن الخزرج الخفاجي».

سَتَرَتْ وَجْهَهَا ذَكَرْتُهُ ضَبَّارًا؛ وهو اسم كلب، ويُروى: هَبَّارًا بالهاء^(١)؛ وهو اسم القرد.

٦ - ومنها لزجر الضَّان: «سَع» بسكون العين^(٢)، و«حَجَّ» بالحاء المهملة وسكون الجيم، قيل: والصواب: «هَجَّ» بالهاء، ذكَّره في «الصَّحاح»^(٣).

٧ - ومنها لزجر البقر: «وَحَّ» بسكون الحاء^(٤)، و«بَسَّ»^(٥) قال قطرب^(٦): ولم أسمع غيرهما.

٨ - ومنها لزجر العنز: «عَزَّ» بسكون الزاي^(٧)، و«عِزَّ» و«جِزَّ» بكسر الزاي وفتحها فيهما^(٨).

-
- (١) قال الصاغاني في التكملة والذيل والصلة (هين): «والرواية ضباراً بالضاد المعجمة» .
- (٢) في الجمهرة ١٣٣/١: «سَعُ زَجْرٌ مِنْ زَجْرِ الْإِبِلِ»، ومثله في شرح الكافية ٨٢/٢، وفي شرح المفصل ٨١/٤: «هو زَجْرٌ لِلْمَاعِزِ» .
- (٣) لم يتعرض الجوهري في الصحاح إلى هذا التصويب، والذي ذكره في مادة (هجع) قوله: «وقولهم: هجع: زجرٌ للغنم... وهج غنفاً زجرٌ للكلب» . ولم أقف على من تعرض لهذا التصويب. وفي شرح المفصل ٨٤/٤، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ أن (حج) لزجر الضَّان، و(هج) لزجر الغنم .
- (٤) المحكم ٣٠٨/٣ .
- (٥) في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣: «قس» ولعله تحريف. وفي اللسان (بسس): «قال الأصمعي: لم أسمع الإبلس إلا في الإبل، وقال ابنُ دريد: بسستُ الغنم، قلتُ لها: بَسُّ بَسُّ» .
- (٦) أبو علي محمد بن المستنير النحوي اللغوي، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ . وانظر قوله هذا في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .
- (٧) اللسان (عزز) .
- (٨) قال الرضي: «وروي فتح العين من عيز» شرح الكافية ٨٣/٢ وفيه وفي شرح المفصل ٨٣/٤ أنها زجرٌ للضَّان .

٩ - ومنها لزجر الحمار: «حَرَّ» بتشديد الراء المكسورة^(١).

١٠ - ومنها لزجر السَّبُع: «جَاه» بكسر الهاء^(٢).

وأما القسم الثاني: وهو لدعاء ما لا يعقل فمنها لدعاء الفُرْس: «أَوْ» بفتح الهمزة وسكون الواو، كالعاطفة .

ومنها لدعاء الرُّبْع: «دَوَّه» بفتح الدال وكسر الهاء، والرُّبْع بضم الراء وفتح الباء: الفصيل الذي يُنْتَجُ في الربيع^(٣).

ومنها لدعاء الجحش: «عَوَّه» بفتح العين وسكون الهاء^(٤).

ومنها لدعاء الغنم: «بُسُّ» بضم الباء الموحدة / وسكون السين أو فتحها [١٧١/ب] مع التشديد^(٥).

ومنها لدعاء الإبل الموردة للشرب: «جَوَّت» بضم الجيم وفتح التاء المثناة من فوق^(٦)، و«جِيَّ» على وزن الأمر من جاء^(٧).

ومنها لدعاء التيس لينزوا على الإناث: «تَوَّ» بضم التاء المثناة من فوق،

(١) وفيه ألفاظ أخرى. انظر المحكم ٣٦٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٦/٣ .

(٢) في الصحاح (جوه): «(جَاه) زجرٌ للبعير دون الناقة»، وفي شرح الكافية ٨٢/٢ «وللسبع حَه» ، وفي ارتشاف الضرب ٢١٧/٣: للكلب والأسد هَج وهجاجيك .

وقد ترك المصنف بعض ألفاظ الزجر كـ (عَنَّس) لزجر البغل، و (عَنَّس) لزجر السينور، وفي التاج (عَنَّس) لزجر القط، و(كَسُّ ودَج) لذي الجناح، وفي التاج (دَجج) لزجر الدجاجة، و(عَوَّسَج) للنعامة. انظر ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، أما (كَسُّ وعَوَّسَج) فلم أفهم عليهما فيما اطعت عليه من كتب اللغة.

(٣) الصحاح (ربيع) .

(٤) المحكم ١٩٣/٢ .

(٥) جمهرة اللغة ٦٩/١ وفي ضبطت بضم السين (بسُّ بسُّ) .

(٦) الصحاح (جوت) .

(٧) الصحاح (جأجأ) .

- وبعدھا همزة ساكنة، و«تأ» بناء مفتوحة وبعدها همزة ساكنة^(١).
- ومنها لدعاء البعير ليبرك: «نخ» بفتح النون وكسر الخاء المعجمة مع التشديد أو التخفيف^(٢).
- ومنها لتسكين صغار الإبل: «هدغ» بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين^(٣).
- ومنها لدعاء الحمار ليشرّب: «تثؤ» بضم التاء والشين المعجمة مع همزة ساكنة^(٤)، و«سأ» بفتح السين المهملة وسكون همزة^(٥).
- ومنها لدعاء الدجاج: «دج» بفتح الدال وسكون الجيم^(٦).
- ومنها لدعاء الكلب: «قوس» بضم القاف وكسر السين المهملة، وقد تضم إتباعاً، وقد تُسكن^(٧).
- وأما القسم الثالث: وهو حكاية أصوات حيوان واصطكاك أجرام:

- (١) جوهرة اللغة ٢٢٦/١. وفي شرح المفصل ٨٤/٤ وارتشاف ٢١٧/٣: وللتيس عند السفاد جؤجؤ، وجؤجؤ.
- (٢) الصحاح (نخ).
- (٣) الصحاح (هدع).
- (٤) الصحاح (شأشأ) وضبطت التاء فيه بالفتح (تثؤ). وانظر: شرح المفصل ٨٤/٤، وشرح الكافية ٨٣/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.
- (٥) الصحاح (سأسأ). وفي المثل: «قرب الحمار من الردهة ولا تقل له: سأ» والردهة: نقرة في صخرة الجبل يستتقع فيها ماء السماء. وانظر المصادر السابقة.
- (٦) الصحاح (دجج) والمصادر السابقة.
- (٧) انظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني (قوس). وفيه أن (قوس) لزجر الكلب، وأما دعاؤه فيكون بـ(قس)، ووافق الرضي في شرح الكافية ٨٣/٢، وفي القاموس المحيط (قوش): «وقوش قوش بالشين لزجر الكلب». وانظر شرح المفصل ٨٥/٤، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

فأما حكايةُ أصواتِ الحيوان:

فمنها: «غاق» بكسر القاف، وهو حكايةُ صوتِ الغراب، وقد يُنَوَّنُ إذا أُريدَ به التَّنْكِيرُ، فيكون المعنى: بُعْدًا بُعْدًا .

ومنها: «ماء» بكسر الهمزة، وقيل: بسكونها، حكايةُ صوتِ الطَّيْبَةِ^(١).

ومنها: «شيب» بكسر الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة، حكايةُ صوتِ يُسْمَعُ من مشافر الإبل عند شربها^(٢). ومنه قوله:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَّئِمِّ جَوَائِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ^(٣)

ومراده بـ«المتئم» الحوض الذي تشرب منه الإبل^(٤).

ومنها: «عيط» / بكسر العين والطاء المهملتين، وقد تُسَكَّنُ الطاء^(٥)، وقيل: [١٧٢/أ]

الأصل: عِطُ، والياءُ إشباعٌ، وذلك لحكاية الأصوات عند اللعب .

ومنها: «طيخ» بكسر الطاء المهملة ونجاءٍ معجَمَةٌ مكسورة، لحكاية صوت الضَّحْكَ^(٦).

(١) في الصحاح (ما): «وماء حكاية صوت الشاء، مبني على الكسر» .

(٢) الصحاح (شيب) .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٠٧٠/٢، من قصيدة في مدح هشام بن الوليد المخزومي، مطلعها:

أَلَا حَيٌّ عِنْدَ الزُّرْقِ دَارَ مَقَامِ لَمِي وَإِنْ هَامَحَتْ رَجِيحَ سَقَامِ

والشاهد في: المفصل ١١٧، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٤٠/٢، ٣٦/٣، وشرحه لابن

يعيش ١٤/٣، ٨٥/٤، والخزانة ١٠٤/١، ٣٤٣/٤ . والبصرة: حجارة رخوة إلى البياض ما

هي . والسلام: الحجارة، واحدها: سَلْمَة . الصحاح (بصر، سلم) .

(٤) وقد تَلَمَّتْ حَوَائِبُهُ لِقَدَمِ عَهْدِهِ . تهذيب إصلاح المنطق ٨٤ .

(٥) انظر: التكملة والذيل والصلة للساغاني (عيط) . وهي أيضاً كلمة ينادي بها الأشير عند

الشرب والسكر، ويلهج بها عند الغلبة . وانظر: شرح المفصل ٨٢/٤، وشرح الكافية

٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣ .

(٦) الجمل ٥٨١/٢، والمحكم ٣٦٥/٤ .

وأما حكاية اصطكاك الأجرام:

فمنها: «طاق» بكسر القاف، حكاية صوت الضرب^(١).

ومنها: «طق» بسكون القاف دون ألفٍ، لحكاية وقع الحجارة^(٢).

ومنها: «قب» بفتح القاف وسكون الباء الموحدة، لحكاية ضرب السيف على

شيء^(٣).

ومنها: «خازبان» بكسر الزاين المعجمتين لصوت الذباب، وهو لفظٌ مشتركٌ

يُطلق على صوت الذباب، وعلى الذباب نفسه، وعلى السنور، وعلى عُشبٍ،

وعلى داءٍ يُصيبُ الحيوانَ لهازمها^(٤).

ومنها: «خاق باق» بالخاء المعجمة وكسر القافين، حكاية صوت الجماع،

وقال في «الصحاح»^(٥): هو اسمٌ للفرج لخرقها؛ وهو سعتها.

ومنها: «حات باث» بالخاء المهملة والباء الموحدة والثاء المثناة فيهما، وهو

حكاية ما يُسمعُ من صوت القماش عند طيه^(٦).

ومنها: «قاش ماش» صوت للقماش أيضاً^(٧).

(١) لم أف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة. وجعل الرضي (طاق وطق)

حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض. شرح الكافية ١٧٢/٢.

(٢) المحكم ٧٢/٦.

(٣) المحكم ٩٠/٦.

(٤) انظر: المنتخب ٤٧٩/٢، ٥٣٩، والصحاح (خوز)، والمحكم ١٧٢/٥، وكفاية المتحفظ:

١٤٧.

(٥) الصحاح (خوق).

(٦) المحكم ٣٨٥/٣، والتاج (حوث).

(٧) القاموس المحيط (قوش). وهناك ألفاظٌ أخرى ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب

٢١٨/٣.

المسألة الثانية: في أحكام أسماء الأصوات:

ولها أحكام:

الأول: أنها مبنية، وبُنيت لشبهها بالحروف المهملة؛ لكونها لا عاملة ولا معمولة، فهي من قبيل المفردات، وليست من قبيل المركبات، بخلاف أسماء الأفعال فإنها مركبة لتحملها الضمير، وما جاء منها مُسَكَّنًا فهو الأصل؛ لكونها كالأسماء قبل التركيب، وما كُسِرَ منها فاللتقاء الساكنين، وما قُتِحَ منها فطلبٌ للخِفة .

الثاني: أنها ألفاظٌ لم تُوضَعْ / على مسمى، بل يحدث عند أمرٍ يُوجِبُها، من [١٧٢/ب]

غير قصد إلى الخطاب بها. ألا ترى أنك إذا قلتَ للجَمَلِ: «نَحْ» عند إرادتك أن يبرك، لم تقصدُ به خطاباً، بل ليحصلَ له عند سماع هذا الصوتِ إقدامٌ على البروك، وكذلك لو قلتَ للفرسِ: «هَلَا» عند إرادتك حثُّه على السير، لم تقصدُ خطاباً، بل ليحصلَ عنده زجرٌ عن البُطء، وكذلك إذا قلتَ عند التوجُّع: «آه» أو عند التعجب: «إيها» لم ترد به أن تخاطبَ غيرك، بل هي أصواتٌ صدرت عند وجود هذه الأشياء، كما تصدرُ الحُمرةُ عن الخجلِ والصُفرةُ عن الوجَلِ.

الثالث: أنه قد يطراً عليها الإعراب؛ لوقوعها موقعَ المعربِ، فتخرجُ عن

معناها، نحو قول الشاعر:

إِذْ لِمَتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ^(١)

(١) لم أقف على قائله، ويروى معه بيتان آخران هما:

وَلَوْ تَرَى إِذْ حَبَّتِي مِنْ طَاقٍ

وَلِمَتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ

تَحْفَقُ عِنْدَ الْمَشْيِ وَالسِّيَاقِ

وانظر المحكم ٢٩١/١، والاقضاب ٢٥٨/٣، والتذيل والتكميل ٣١/٥-٣٢، وارتشاف

الضرب ٢١٨/٣، والتصريح ٢٠٢/٢، والمعجم ١٢٩/٥. واللغة: الشعر يجاوز شحمة الأذن.

ف«غاقٍ» هنا مُعَرَّبٌ مخفوضٌ بالإضافة؛ لأنه لم يُرَدِّ به هنا الصَّوتُ، وإنما أريدَ به صاحِبُهُ، فالمعنى: مثلُ جَنَاحِ الغَرَابِ، فوضع «غاقٍ» موضِعَهُ، فأعربَ بإعرابه. وقال الآخرُ:

وَقَعْتُ فِي عَدَسٍ كَأَنِّي لَمْ أَرَلْ سَسِيفًا لِقَتْلِ نَجَائِبِ الْحَجَّاجِ^(١)

ف«عَدَسٍ»^(٢) في البيت مُعَرَّبٌ؛ لأنه لم يُرَدِّ به الصوتُ .

الرابع: قد سَمَّوا بعضُ^(٣) الأصوات باسمٍ، قالوا: «مِضٌّ» بكسر الضَّادِ المعجمة المشدَّدة، وهو اسمٌ لصوتٍ خفيٍّ يُخْرَجُ مع ضمِّ الشَّفَتَيْنِ، تقوله العَرَبُ عِوضاً عن قولها: لا، والفرق بينهما أنَّ «لا» رَدٌّ محضٌ لا إِطْمَاعَ فيه، وذلك الصوتُ رَدٌّ فيه إِطْمَاعٌ، قال الشاعرُ:

(١) من الكامل، وهو لرجلٍ من بني شيان، انظر: التذيل والتكميل ٣١/٥، رواية عن كتاب البغال لأبي عمرو الجاحظ، والبيت في كتاب البغال ٢٤٧/٢ (ضمن رسائل الجاحظ)، والشطر الثاني في المصدرين روي على النحو التالي:

شَفِقًا لِقَوْلِي لِلنَّجَائِبِ: عَاج

مع تحريف بعض ألفاظه في نص التذيل .

(٢) نسي المصنف - رحمه الله - أن يذكر هذا اللفظ فيما ذكره من أسماء الأصوات. و(عَدَس) لفظٌ يُرَجَّرُ به البِغْلُ، وقيل: هو اسمٌ لكل بغلة. قال أبو عمرو الجاحظ في كتاب البغال ٢٧٣/٢: «زعم ناسٌ أن «عَدَس» اسمٌ لكل بغلة، وذهبوا إلى قول الشاعر:

إِذَا حَمَلْتُ بِرُؤْيِي عَلَى عَدَسٍ

على التي بين الحمارِ والفرَسِ

فما أبالي مَنْ عَدَا وَمَنْ جَلَسَ»

قال أبو حيان: «ويحتمل أن يكون أصله اسم صوتٍ، ثم أُطلق على البِغْلِ على طريق المجاز، كما قال الآخرُ:

إِذ لِمَنِّي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ ...»

التذيل والتكميل ٣١/٥، وانظر: شرح الكافية ٨٢/٢ .

(٣) في الأصل: «لبعض» .

مَاءَلْتُ هَلْ وَصَلْتُ فَقَالَتْ: مِضٌ

وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّفْضِ^(١)

/ أي: رَدَّتْنِي رَدًّا لَا يَأْسَ فِيهِ، وَحَرَّكَتْ رَأْسَهَا تَعَجُّبًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: [١٧٣/أ]

﴿فَسَيَنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُؤُوسَهُمْ﴾^(٢).

وَلَنَرْجِعَ إِلَى لَفْظِ الْمَصْنُفِ:

قَوْلُهُ:

«وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ دُونَكَ»

البيت. أي: ومثل أسماء الأفعال المتقدمة ظروفٌ وضعتها العرب موضع

الفعل فعملت عمله، وجعلتها بمعنى الإغراء، ذكر منها أولاً: «دونك» وقد تقدم أن

مسماه: خذ، فيكون متعدياً، ثم ذكر «عليك» وهو جارٌّ ومجرورٌ وضع موضع

الفعل تقول: عليك زيداً؛ أي: الزمته، ولما كان حكمُ الجارِ والمجرورِ عندهم حكمُ

الظروف، أدخله في ترجمة الظروف، ثم ذكر «عندك» وهو ظرفٌ، وقد تقدم أنه

يكونُ متعدياً بمعنى: خذ، ولازماً بمعنى: تقدم أو تخوف، ولم يذكر من الظروف

والمجرورات الواقعة موقع الفعل غير هذه الثلاثة؛ لشهرتها ودورها في الكلام .

وقولُهُ:

«كَقَوْلِهِ: عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ أي: الزموا»

هذا مثالٌ لـ«عليك» من القرآن الكريم، فـ«أنفسكم» مفعول بـ«عليكم»، وفسر

(١) لم أقف على قائلها وهما في: الصحاح (مضض)، والمفصل ٢٠٠، وشرحه للخوارزمي

(التخميم) ٢٥٧/٢، ٢٦٢، وشرحه لابن يعيش ٧٥/٤، ٧٨، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣،

والتذليل والتكميل ٣٢/٥، والهمع ١٣٠/٥. والنقض: من أنقض الرجل رأسه؛ أي: حركه

كالمتعجب من الشيء. الصحاح (نقض).

(٢) سورة الإسراء: من الآية: ٥١ .

«عليكم» بقوله: «أي: الزموا»، وقد تقدم أن مفعولَه يجوز جرُّه بالباء فتقول:
عليك يزيد .

وقوله: «كَمَا تَقُولُ: حِذْرُكُمْ» هذا تنظيرٌ في العمل لا في المعنى؛ أي: تنصب
بـ«عليك» المفعول كما تنصبُ بـ«حِذْرِكَ»، فكما تقول: حِذْرَكَ زَيْدًا تقول: عليك
زيدًا، وليس معناهما واحداً، فإن «عليك» للإغراء و«حِذْرَكَ» للتحذير، وقد تقدم
الفرق بينهما .

وقوله:

«وَدُونَ فِي الشُّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا»

يعني: أتى في الشعر ما يُصدِّقُ أن «دونك» تنصب المفعولَ على معنى الإغراء.
وقوله:

١٠

[١٧٣/ب]

«دُونِكِهَا يَا أُمَّ / لَا أَطِيقُهَا»

هذا الشعرُ الذي أشار إليه، وقد تقدّم أن هذا الشطرَ جوابٌ لشطرٍ آخرَ في
محاوَرَةٍ جرَّت بين أم وابنتها حسب ما تقدّم^(١).
وقوله:

«كَذَلِكَ لَوْ لَمْ تَلْغِ مَا أَنْشَدَكَ»

١٥

البيت. الإشارة إلى البيت المستشهد به وهو قولها: «دونكِها» شَبَّهَ به قول

الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونِكَ

إلا أنه جعلَ الشَّبَّهَ مشروطاً بعدم الإلغاء، ويعني بالإلغاء أن «دونك» هنا قد
بَطَّلَ عملُه في «دلوي» بتقدمه عليه، وهذه الظروف لا تعملُ عند البصريين فيما
تقدّم عليها، فتقديرُ كلامه: فلو لم يأت «دلوي» مقدماً على «دونك» لكان في

٢٠

العمل مثل قولها «دونكها يا أم» ولكن تقديم المفعول منع التشبيه، وأما على مذهب الكوفيين فهما متساويان في العمل؛ لأنهم يعملون هذه الظروف فيما تقدم عليها، وقد تقدم تأويل البصريين لهذا البيت .

وقوله:

«وَكَلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَ»

الإشارة بـ«ذا» إلى ما تقدم من الظروف والمجرورات التي وقعت أسماء أفعال على معنى الإغراء، فذكر أنها لا تُغري بها إلا المخاطب، وقد تقدمت العلة في ذلك، واستوفينا الكلام في ذلك .

وقوله:

«فَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبًا»

يعني أنك لا تُغري الغائب بهذه الظروف والمجرورات كما تُغري المخاطب، و«غائباً» حال من الهاء في «عليه» أو من الفاعل المستتر فيه، وهما لشيء واحد، وهي حال مؤكدة، وأجاز ابن النحوي^(١) أن تكون حالاً من «زيد» ولا معنى له؛ لأن «زيداً» مغرئ به، ولا يُشترط / في المغرئ به أن يكون غائباً، وفي هذا البيت [١٧٤/أ] تغيير الدخيل^(٢) بفتح الطاء من «المخاطب» وكسر الهمزة^(٣) من «غائباً» .

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قال: «(غائباً) حال من المرفوع المستتر في

(عليه)، أو من المنصوب الذي هو (زيداً)، أو من المجرور يعلى» .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهو ألف يأتي

قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلِيلِي عَوْجًا مِنْ صُدُورِ الرِّوَا حِلِّ بَوَعَسَاءَ حُزْرَى فَابِكِيَا فِي الْمَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيل، والألف تأسيس، واللام روي. وتغيير الدخيل عيب من عيوب القافية، أما تغييره بين الضمة مع الكسرة فغير معيب، وتغييره بالفتحة مع واحد منهما معيب. انظر الكافي ١٥٤ وما بعدها .

(٣) في الأصل: «وكسر الضمير» .

وقوله:

«أَمَا عَلِيٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلَيْي»

لما ذكر أنه لا يُغْرَى^(١) إلا المُخاطَب، ورأى أن هذا المسموع من كلامهم - أعني «عليٌّ ذاه» - يعارض ما ذكره من أن الإغراء لا يكون إلا للمخاطب - فإن ظاهره إغراء المتكلم - أخذ يتأوله فقال: إنه كلامٌ محمولٌ على معناه، إذ هو بمعنى أولي، فيخرجُ عن معنى الإغراء، ويجري مجرى أولي، فلا يكون فيه شنوذاً، فقوله: «عليٌّ ذاه مبتدأ وخبره: «بمعنى أولي»، وحذف الفاء من جواب «أما»، والتقدير: أما قولهم «عليٌّ ذاه بمعنى أولي، فلا يكون من هذا الباب .

قوله:

«... .. وَقَوْلُهُمْ: عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسِي»

«فَهُوَ شُنُوذٌ لَا تَقْسُ عَلَيْهِ»

لما رأى أن هذا المسموع أيضاً معارض^(٢) للقاعدة؛ لأن ظاهره إغراء الغائب، أخذ يتأوله فقال: إنه شنوذ فلا يقاس عليه، وقد تقدم الكلام^(٣) على قولهم: «عليه رجلاً ليسي»، فقوله: «فَهُوَ شُنُوذٌ» جوابٌ لـ «أَمَّا» المقدَّرة إذ التقدير: وأما قولهم: «عليه شخصاً ليسي» فهو شنوذ^(٤). على هذا ينبغي أن يُحمَلَ كلامُ المصنِّف؛ إنَّ «أما» من قوله: «أَمَا عَلِيٌّ ذاه جوابه: «بمعنى أولي» على حذف الفاء، وأنَّ «فَهُوَ شُنُوذٌ» جوابٌ لـ «أَمَّا» المقدَّرة؛ أي: وأما قولهم، فيكونُ قد حذفَ من الأول الفاء،

(١) في الأصل: « يغوى » .

(٢) في الأصل: « معارضاً » .

(٣) انظر صفحة: ٥٣٦ .

(٤) في الأصل: « مشنوذ » .

وأثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني «أما» وأثبت نظيره في الأول، وهو من فصيح كلامهم .

وجعل ابن النحويّة^(١) قوله: «فهو / شذوذ» جواباً لـ«أما» في قوله: «أما عليّ» [١٧٤/ب] ورتب على كلام المصنف اعتراضاً^(٢) وهو أنه يلزم منه أن «عليّ ذاه» إذا كان بمعنى أولني شاذاً^(٣)، والأمر ليس كذلك، وإذا حملنا كلام المصنف على ما ذكرناه، صحّ المعنى دون اعتراض .

وقوله:

«وَالظَّرْفُ إِنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرِيهِ»

إلى آخر البيت الثاني، يقول: إن الظرف قد اشتمل على ضميرين؛ أحدهما: ضميرُ الفاعل المستتر في الظرف، والآخرُ: الكافُ المحرورة بالظرف أو بحرف الجرِّ، وهما لشيء واحد وهو المغرَى، وكلاهما صالح أن يُؤكَّدَ، فإن أكَّدتَ الضميرَ الفاعلَ، رفعتَ التأكيدَ بعد أن تُوكِّدَ الفاعلَ بضميرٍ منفصل فتقول: عليك أنت نفسك، فترفعُ «نفسك»؛ لأنه تأكيدٌ للضمير المستتر في «عليك»، وهذا المنفصل تأكيدٌ له أيضاً؛ لأن الضميرَ المستترَ لا يُوكِّدُ به النفس حتى يُوكِّدَ بضميرٍ منفصلٍ، وإن أكَّدتَ الكافَ جررتَ التأكيدَ، فتقول: عليك نفسك بخفض «نفسك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف وهي محرورة، ولا يحتاجُ إلى تأكيدِ الكاف بضميرٍ آخر، كما كان ذلك في المرفوع، وهذا مقررٌ في باب التأكيد .

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قال: «وقيل: هو بمعنى أولني كذا، وعلى هذا التقدير لا يكون شاذاً؛ لأن (أولني كذا) ليس بشاذ، فكان ينبغي أن لا يحكم عليه بالشذوذ».

(٢) في الأصل: «اعتراضاً» .

(٣) في الأصل: «شاذاً» .

«فَارْفَعْ: عَلَيْكَ نَفْسُكَ الْفَلَاحَاءَ»

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوعِ المستترِ في الظرفِ، فـ«نفسُك» مرفوعٌ، وقد نصَّ عليه بقوله: «فارفع»، و«الفلاح» منصوبٌ؛ لأنه المغرَى به، وأكد المرفوعَ بـ«النفس» ولم يؤكدهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ، وحسنه الفصلُ بالكاف .
وقوله:

[١٧٥/١]

«وَاجْرُزْ: عَلَيْكَ / نَفْسِكَ النَّجَاحَاءَ»^(١)

هذا مثالٌ لتأكيد الكافِ المجرورةِ، فـ«نفسِك» مجرورةٌ، وقد نصَّ على ذلك بقوله: «واجرُزْ» .

* * *

(١) يلاحظ أن المصنف رحمه الله لم يتكلم على البيتين الأخيرين من الأبيات التي ذكرها في

[بَابُ النِّدَاءِ]

٦٣٩- الْقَوْلُ فِي النِّدَاءِ وَالْمُنَادَى	يَا وَيَا وَأَيَّ وَأَيِّ بِهَا يُنَادَى
٦٤٠- يَا لِلْبَعِيدِ وَهَيَّا وَإِنْ قَرُبَ	نُودِي بِالْهَمْزِ وَأَيَّ نَحْوُ: أَرَبَ
٦٤١- وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولٌ	وَهُوَ لِفِعْلِ مُضْمَرٍ مَعْمُولٌ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائل:

٥. الأولى: فبي حقيقة النداء والمنادى لغةً واصطلاحاً:

أما النداء لغةً: فالتصويتُ، وهو مصدرُ نادى يُنادي نداءً إذا صوتَ وصاحَ، وتُكسرُ نونه وتُضمُّ^(١)؛ لأنَّ كلَّ ما جاء على «فَعَالٍ» من الأصوات يجوزُ كسرُ فائِهِ وضمُّها، فقد يفترقان كالصياح والصُّراخ، وقد يجتمعان نحو: النُّداء والنُّداء والهُتاف^(٢).

١٠. والنداء: دُعاءٌ للعاقل وغيره بأيِّ لفظٍ كان من حروف النداء وغيرها من الألفاظ التي يُفهمُ منها النداء، قال الشاعرُ:

ثُمَّ تَنَادَوْا بَعْدَ تِلْكَ الضُّوضِيَا مِنْهُمْ بِهَبَابٍ وَبِهَلٍّ وَبَيَا^(٣)

(١) انظر الصحاح (ندا).

(٢) كان على المصنف رحمه الله أن يذكر (الهُتاف) لأنه مثالٌ لما اجتمع فيه كسر الفاء وضمُّها، وقد مثل لواحد منهما، ولم يمثل للآخر كما فعل في النُّداء والنُّداء، والذي رقتُ عليه فيما اطلعتُ من المعاجم اللغوية هو (الهُتاف) بالضم، وذكر ابنُ سيده في المحكم ١٩٩/٣ ١٩٩/٣ الهُتاف والهُتاف بالضم والفتح، ولم أقف على الكسر، وانظر اللباب للعكبري ٣٢٨/١ (المطبوع).

(٣) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٣/٤.

فجعل النداء بهذه الأدوات الثلاث: «هاب» وهو لنداء الإبل، و«هَلْ» وهو للخيل، و«أيا» وهو لنداء العقلاء .

واعلم أن الهمزة في النداء بدل من واو؛ لقولهم: «ندوت القوم» إذا جلست معهم في النادي، وهو مجلسهم الذي يُنادي بعضهم بعضاً فيه، ومصدره الندوة، ومنه سُميت الدار التي بناها قصي بمكة بدار الندوة^(١)؛ لارتفاع أصواتهم فيها

بالكلام. وفي الاستدلال على أن النداء مأخوذ / من ندوت إذا جلست في النادي [ب/١٧٥]

دور؛ لأن النادي إنما سمي نادياً؛ لكونه يُنادى فيه، فهو فرغ عن النداء، وإذا جعلنا النداء فرعاً عن النادي لكون همزته منقلبة عن واو «ندوت» إذا جلست في النادي، لزم منه الدور؛ لتوقف كل واحدٍ منه على صاحبه، إذ النداء يصير متوقفاً على النادي من أجل الهمزة، والنادي متوقف على النداء من أجل أنه ما سمي نادياً إلا للنداء فيه .

قلت: ويمكن أن تكون دار الندوة من قولهم: «ندوت» إذا جدت وكرمت، فيكون معنى «دار الندوة»: دار الجود والكرم، وهذا أنسب في التسمية؛ لأنها إنما بُنيت افتخاراً على العرب .

وقيل^(٢): الهمزة في النداء منقلبة عن ياء كهزمة رداء، وهو ضعيف، ولا دليل

(١) بناها قصي بن كلاب، وكانت توضع فيها الرفادة، ولا يتزوج قرشي ولا قرشية إلا بها، ولا يعقد لواء الحرب إلا فيها، وتنقلت أملاكها بعد قصي حتى صارت في يد أسد بن عبد العزى وأولاده، وجاء الإسلام ودار الندوة بيد حكيم بن حزام، فباعها من معاوية بمائة ألف درهم، فقال له عبد الله بن الزبير: بعته مكرمة قريش، فقال حكيم: ذهبت المكارم إلا من التقوى يا ابن أخي، إني اشتريت بها بيتاً في الجنة، أشهدك أنني جعلتُ ثمنها في سبيل الله. انظر ثمار القلوب ص: ٥١٨ .

(٢) قال ابن النحويّة: «أما على القول بأن لامة ياء فعلى الأصل». شرح الألفية لوحه (٢٢٤).

في «نَادَيْتُ»؛ لأنه زائدٌ على الثلاث.

وأما النداء اصطلاحاً: فهو الدعاءُ بـ«يا» وأخواتها .

وأما المنادى لغة: فهو اسم مفعول من نادى وهو المطلوب إقباله بأيّ لفظٍ

كان .

وأما اصطلاحاً: فهو المطلوب إقباله حقيقةً أو مجازاً بحرفٍ نائبٍ منابٍ «أدعُو»

لفظاً أو تقديرأ .

فقوله: «هو المطلوب إقباله» جنسٌ يدخلُ تحته كلُّ مطلوب، سواءً كان

بحرفٍ نائبٍ منابٍ «أدعُو» أم لا، وقوله: «حقيقةً» يشملُ العاقلَ، وقوله: «أو مجازاً»

يشملُ غيرَ العاقلِ، كنداء الأطلالِ والمنازلِ؛ لأن نداءً ما مجازاً على جهة التذكيرِ،

وقوله: «بحرفٍ» ليخرجَ به نحو قولك: أنا أطلبُ إقبالَكَ، فإنه مطلوبٌ إقبالهً بجملةٍ

لا بحرفٍ، وقوله: «نائبٍ [منابٍ^(١)] أدعُو» ليخرجَ نحو / قولك: ليقبلَ عليك زيدُ، [١٧٦/أ]

فإنه مطلوبٌ إقبالهً بحرفٍ، وهو لامُ الأمرِ، إلا أنه غيرُ نائبٍ منابٍ «أدعُو»، وقوله:

«لفظاً» نحو قوله تعالى: ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾^(٢) .

وقوله: «أو تقديرأ» نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾^(٣) .

فالداخلُ تحت الحدِّ نحو قولك: يا زيدُ، فإنه مطلوبٌ إقبالهً بحرفٍ نائبٍ منابٍ

«أدعُو» وهو «يا» .

(١) ساقط من الأصل .

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٧٧ .

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

المسألة الثانية: في حروف النداء، وهل النداء إنشائي أو خبري؟

أما الحروفُ فالكلامُ عليها من جهتين:

الأولى: فيما يختصُّ بها على الجملة من الأحكام .

الثانية: فيما يختصُّ كلَّ واحد منها على انفرادها .

الجهة الأولى: فيما يختصُّ بها جميعها من الأحكام. والكلامُ في ذلك من

أوجه:

الأول: في تعدادها، وهي على الجملة ثمانية ما بين مشهور وغير مشهور: «يا»

و«أيا» و«أي» و«همزة» و«هيا» و«آ» بمد الهمزة و«وا» و«أي» بمد الهمزة، وقد جمعتهما

فقلت:

ثمانية عدوا الحروف التي بها يكون النداء في ألسن العرب لا سيوى

بأ وبهمز دون مد وسا وأي وبالمد ثم اغدذ هيا وأيا ووا

الوجه الثاني: اختلفوا في هذه الألفاظ هل هي حروف أو أسماء؟ فالذي عليه

الجمهور أنها حروف، وذهب بعض النحاة^(١) أنها أسماء أفعال، ومسامها أنادي

أو أدعو. ورد: بأن منها ما هو على حرف واحد وهو الهمزة، وليس في أسماء

الأفعال ما هو على حرف واحد، وفيه^(٢) نظر؛ لأن الشيء إذا خالف أصله في

صفة ما، لم تُخرجه تلك المخالفة عن أصله، ورد: أيضاً بأن أسماء الأفعال تتحمل

الضمير، وهذه الحروف لا تتحمل، ولو تحمّلته لأكد وعطف / عليه، ولم يُسمع [١٧٦/ب]

ذلك كما يُسمع في أسماء الأفعال، وأيضاً فاسمُ الفعل يأتي بمعنى الأمر والخير،

وحروف النداء إنشائي صيرت، لا يدخله معنى الأمر ولا معنى الخير، وإن كان

(١) وهذا منسوبٌ إلى أبي علي الفارسي. انظر: شرح المفصل ١/١٢٧، وشرح الكافية

١/١٣٢. ونسب السيوطي في الممع ٣/٣٣ إلى الفارسي القول بأن الناصب هو حرف

النداء على سبيل العوضية عن الفعل. وانظر ارتشاف الضرب ٣/١١٧.

(٢) أي: في هذا الرد .

الأمرُ إنشاءً .

الوجه الثالث: لا يُفصلُ بين حرف النداء والمنادى بفواصل إلا شاذاً، وقال ابنُ مالك^(١): وقد يُفصلُ بالأمر، وأنشدَ على ذلك قولَ جُذامةَ بنتِ خالدِ النَّخَعِيَّةِ تخاطبُ أُمَّهَا^(٢) لطيفة:

أَلَا يَا قَائِكَ سُؤَالًا لَطِيفًا وَأَذْرَ الدَّمْعِ تَسْكَابًا وَكَيْفًا^(٣)

أرادت: يا لطيفة، فَرَحَّمْتُ وَفَصَلْتُ بفعل الأمر .

الجهة الثانية: في الكلام على كل حرفٍ على انفراده :

أما «يا» فالكلامُ عليها من أوجهِ:

الأول: أنها أصلُ حروف النداء، ولهذا اختصَّت بأشياء لا تكون في غيرها؛ منها: أنه لا يُحذفُ من حروف النداء غيرها .

فإن قلت: فما الدليل على أن «يا» هي المحذوفة دون غيرها ؟

فالجواب: أنه قد ثبتَ لها أحكامٌ لا تكون في غيرها، فجعلوا حذفها من تلك الأحكام؛ لأنَّ^(٤) الحذفَ تصرفٌ، وقد تصرفوا فيها، فليكن الحذفُ من ذلك التصرف .

ومما اختصَّت به: أنهم عَوَّضُوا منها الميمَ المشدَّدةً، وسيأتي^(٥).

ومنها: أنها يُنادَى بها القريبُ، والبعيدُ^(٦) حقيقةً كالبعيد مسافةً، أو حكماً

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٠ .

(٢) في الأصل: «أما» ومثله في ارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، وهو تحريفٌ، والتصحيح من شرح التسهيل ٣/٣٩٠، كما اختلفت المصادر في اسم (جذامة) .

(٣) من الوافر، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذيل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، والهمع ٣/٢٧ . وفي الأصل: (فأذري) بالياء .

(٤) قوله: «لأن» مكرر في الأصل .

(٥) انظر صفحة: ٦١٦، ٦٣٤ .

(٦) ومن قال بكونها لنداء القريب والبعيد المبرد في المقتضب ٤/٢٣٥ . ونقل ابنُ الخباز عن

كالقريب إذا كان غافلاً .

ومنها: أنها مختصةٌ بنداء الجلالة إذا لم تلحَّه الميمُ، وبالاسم المستغاث به، وأيها وأيتها.

فإن قلت: لأي شيء نودي الله - عز وجل - بـ «يا» التي يُنادى بها البعيد، ولم ينادَ بالهمزة التي يُنادى بها القريبُ، وهو يقول: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي / عَنِّي [١٧٧] / فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾^(١)؟

فالجواب: أن من أدب الداعي أن يُنزِلَ نفسه منزلةً المقصّر المستوجب للبعُد، فينادي بـ «يا» تنبيهاً على تقصيره واعترافه، فيكون ذلك سبباً للقبول والرحمة .
ومما اختصت به: أنها أُميلت لنيابتها عن الفعل، ولم يُملَّ غيرها مما أُخِرهُ ألفٌ من أخواتها^(٢).

ومنها: النداء بها في القرآن، لا يُشاركها في ذلك غيرها إلا الهمزة في قول بعضهم، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾^(٣) على قراءة^(٤) من خفف:

شيخه - رحمة الله عليهما - أن (يا) لنداء القريب. انظر الفرة المخفية لوحة (١١٠)، قال ابن هشام في المغني ص: ١٧: « وهذا خرقٌ لإجماعهم » - وجعلها ابن القواس لنداء المتوسط، وقد تستعمل للبعيد والقريب. انظر شرحه لألفية ابن معط ١٠٣٤/٢ .

(١) سورة البقرة: من الآية: ١٨٦ . ولا يتأتى هذا الاعتراض على رأي من يقول: إنها لنداء القريب، كما ذكر المصنف، بل يتأتى على من جعل (يا) لنداء البعيد، وهو رأي أغلب النحاة. وانظر تاج العروس (يا) .

(٢) انظر اللمع ص: ٣١٧، وشرحه لابن برهان ٢٧٢/١، وشرح المفصل ٦٥/٩-٦٦ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٩ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير ونافع وحمزة. انظر السبعة ٥٦١، وحجة القراءات ٦٢٠. وضعفها الأخفش وأبو حاتم، قال أبو حيان: « ولا التفات لهذا التضعيف » وانظر: المحرر الوجيز ٥١٠/١٢، والبحر المحيط ٤١٨/٧ .

إِنَّ الهمزة للنداء^(١)، والتقدير: يا مَنْ، والأكثرُ أنها همزة استفهام^(٢)، والمعادلُ لها
مخوفُ التقدير: أهذا القانتُ خيرٌ أم الكافرُ؟

الوجه الثاني: قال ابنُ مالك^(٣): أن «يا» إذا دخلت على «ليت» أو «رُبَّ» أو

«حَبْدًا» صارت لمجرد التنبيه نحو قوله تعالى - حكايةً عن مريمَ عليها السلام -:

﴿يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾^(٤)، وقال الشاعر - في «رُبَّ» -:

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا^(٥)

وقال الآخر - في «حَبْدًا» -:

يَاحَبْدًا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا^(٦)

(١) هذا قول الفراء. انظر معاني القرآن له ٤١٦/٢، وقد عقبَ ابنُ هشام في المغني ص: ١٨ على كلام الفراء بقوله: «ويُعبده أنه ليس في التنزيل نداءً بغير يا، ويقربه: سلامته من دعوى المجاز.. ومن دعوى كثرة الحذف». قال ابنُ الصائغ معقباً على ابنِ هشام: «الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر، فكم في القرآن من موضع لم يقع إلا في محل واحد كـ «ضيزى» و«الزبانية» و«العهن»، نعم لو أردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليلٌ لانتجته، ولكن به غنية»، وتعقبَ السيوطي ابنَ الصائغ فقال: «ما ادعاه ابنُ الصائغ من قلة النداء بالهمزة في كلام العرب ممنوعٌ، فقد وقفتُ منه في أشعار العرب على ما لا يُحصى كثرة». انظر شرح المغني للسيوطي ٣٤-٣٧ (رسالة دكتوراه).

وقد أنكر الفارسي ما ذهب إليه الفراء وقال: «لاوجه للنداء ههنا...» الحجة ٩٢/٦-٩٣، وانظر إعراب القرآن ٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٧/٢، وراجع كلام ابن عطية حول هذا الموضوع في المحرر الوجيز ٥١٢/١٢.

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) شرح التسهيل ٣٨٩/٣-٣٩٠. وهذا هو رأي أبي علي الفارسي، فقد ذهب إلى أنه ليس في الكلام منادى مخوف، قال أبو حيان: «وهو الصحيح». انظر البحر المحيط ٢٩٢/٣، والتذيل والتكميل ١٨٧/٤، والجنى الداني ٣٥٥ وما بعدها.

(٤) سورة مريم: من الآية: ٢٣.

(٥) سبق ذكره صفحة: ١٥٦.

(٦) سبق ذكره صفحة: ٨٦.

فـ«يا» في مثل هذه الأماكن عنده لمجرد التنبية، فهي بمعنى «أأ»، قال ابن مالك: وإنما كانت «يا» في هذه المواضع لغير النداء؛ لأنَّ المنادى قد يكون وحده، فلا يكون معه من يناديه لا ثابت ولا محذوف، ألا ترى أن مريم عليها السلام لم يكن معها أحدٌ وقت نداءها.

قلتُ: وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون المنادى محذوفاً على مذهبه وهو النفسُ،

/ فيكون على معنى التجرید، فيكون التقديرُ: يا نفسُ ليتني، لاسيما في هذه [١٧٧/ب] المواطن الصعبة^(١) فإن الإنسان يخاطب نفسه ويتحدث معها، وانظرُ أمَّ إسماعيلَ لما تركها إبراهيمُ بمكة استوحشتُ وأشرفتُ على المروة، فسَمِعَتْ صوتاً فقالت: صه، خاطبتُ نفسها، وأمرتها بالسكوت تأنيساً لها، كأنَّ معها شخصاً آخرَ تأمره بالسكوت، وما ذاك إلا لهول المقام، ثمَّ إنَّ الذي فرَّ منه ابنُ مالكٍ وقع فيه، وذلك أنه فرَّ من نداءٍ بغير مُنادى، فوقع تنبيهه من غير مُنبه.

وأما «أيا» بزيادة الهمزة على «يا» فهي لنداء البعيد^(٢)، وناسب ذلك لكثرة

حروفها، قال الشاعرُ:

أَيَا ظَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَيَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أَمْ مَسَالِمِ^(٣)

(١) كتبت في الأصل: «الصبعة».

(٢) وجعلها الجوهري لنداء القريب والبعيد. انظر الصحاح (أيا)، وجواهر الأدب ٢٢٢، قال ابن هشام: «وليس كذلك» المعنى ص: ٢٩.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧/٢ من قصيدة يمدح فيها الملازم بن حريث الحنفي مطلعها:

حَلِيلِي عُوْحَا النَّاعِجَاتِ فَسَلِّمَا عَلَى طَلَلِ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَخَارِمِ

والشاهد في اللمع ١٧٠، والهمع ٣/٣٥. والوعساء: رابية من الرمل من التيه - أي المفازة - تبت أحرار البقول. (الديوان)، وجلجل: موضع، قال البكري: «أرضٌ باليمامة»، وقال ياقوت: «جبل من جبال الدهناء» انظر: معجم ما استعجم ٢/٣٨٨، ومعجم البلدان ١/١٤٩، والنقا: الكتيب من الرمل (الصحاح - نقا).

وأما «أي» فهي بفتح الهمزة وسكون الياء، وهي لنداء البعيد عند سيويده^(١)، قال الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدَةٍ فِي رَوْتِقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَلْدِيرٌ^(٢)

ومنه في الحديث: «أَيُّ رَبِّنَا أُعْطِيَتْ هَؤُلَاءِ قَيْرَاطِينَ قَيْرَاطِينَ^(٣)» .

ومنه قوله ~~الطَّلَبَةُ~~: «أَيُّ رَبٍّ أَوْ أَنَا فِيهِمْ^(٤)» .

وزعم الميرد^(٥) وجماعة من المتأخرين منهم الجزولي^(٦)

(١) الكتاب ٢٢٩/٢-٢٣٠ .

(٢) من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص: ٤٧٤ . وفي الأصل: «هديل» وهو تصحيف؛ لأن القصيدة رائية.

والشاهد في: معاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ٨٠، وشرح أبيات الجمل (الحلل):

٢٠٤، ووصف المباني: ٢١٤، والتذيل والتكميل ١٨٥/٤، وجواهر الأدب ٢٦٥، والمغني:

١٠٦، وشرح أبياته ١٣٩/٢، والمساعد ٤٨٢/٢، والجمع ٣٥/٣ . وعبد: مرخم عبدة (اسم

امرأة)، والهدير والهديل بالراء واللام: صوت الحمام. (الحلل) .

(٣) هذا جزء من حديث (وهو من كلام أهل الكتاب) أورده البخاري بهذا اللفظ في صحيحه

(في كتاب مواقيت الصلاة) برقم: (٥٢٤)، والإمام أحمد في مسنده برقم: (٥٨٥٩)، كما

ورد في الصحيحين والسنن بلفظ آخر يخلو من الشاهد .

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأذان) برقم: (٧٠٣)،

(٢١٩١)، وتتمته: «أن النبي ﷺ صَلَّى صلاة الكسوف فقال: «دنت مني النار حتى قلت:

أي ربِّ وأنا معهم، فإذا امرأة (حسبتُ أنه قال: تخدشها هرة) قال: ما شأنُ هذه؟ قال:

حسبتُها حتى ماتت جوعاً» . وقد جاء في الصحيح أحاديث أخرٌ فيها الشاهدُ نفسه، كقوله

عليه الصلاة والسلام: «نعم أيُّ ربٍّ ...» و«أيُّ ربٍّ ثم ماذا ...» انظرها برقم:

(١٢٥٣) و(٢٢٦١) .

(٥) الذي يظهر من الميرد في المقتضب ٢٣٣/٤ أنها للبعيد حيث قال في حديثه عن أحرف

النداء: «فهذه الحروف سوى الألف تكون لد الصوت» كأنه عني أنها تكون للبعيد الذي

يُمد له الصوت كي يسمع، وهذا الرأي الذي نقله المصنف عن الميرد ذكره أبو حيان في

التذيل والتكميل ١٨٥/٤، وابن النحوية في شرح الألفية لوحه (٢٢٤)، وابن عقيل في

المساعد ٤٨٢/٢ .

(٦) المقدمة الجزولية ص/ ١٨٧ . وانظر شرحها للشلوبين ٩٤٩/٣ .

والمصنف^(١) أن «أي» تكون لنداء القريب كالمهمزة.

قال الشيخ أبوحيان^(٢): ولم يعتمدوا إلا على الرأي، والرواية لا تعارضُ بالرأي، فقد أخير سيويه^(٣) عن العرب أن المهمزة للقريب، وما سواها للبعيد^(٤).
وأما «المهمزة» فتكون لنداء القريب، وناسب ذلك كونها على حرفٍ واحدٍ^(٥)، قال امرؤ القيس:

[١٧٧٨]

/ أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ^(٦) /

ونقل ابنُ الخباز^(٧) عن شيخه^(٨) أنَّ المهمزة تكون للمتوسط في القرب

(١) صرح به في الأبيات السالفة الذكر، وفي الفصول ٢١٠. وأخذ بهذا الرأي ابن خروف في شرحه على الجمل ٤٥٧/٢. وانظر: الفصل ٣٦٨، وشرحه ١١٨/٨، وشرح ابن القواس ١٠٣٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٨٥/٤، وهو من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٣) الكتاب ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٤) ذهب قومٌ إلى أن (أي) يُنادى بها للمتوسط منهم ابن برهان في شرح اللمع، نقله عنه ابن النحوية في شرحه لوحة ٢٢٤)، وسيورده للمصنف بعد قليل، ولم أحد لابن برهان نصاً على ذلك في شرحه المطبوع. ومنهم ابن الدهان في شرح اللمع لوحة (٣٠ - مخطوط)، وكذلك شيخ ابن الخباز أبو حفص بن مهران نقله عنه ابنُ الخباز في الغرة المخفية لوحة (١١٠)، ومنهم المالقي في رصف البياني: ٢١٣، وانظر: الجنى الداني ٢٣٣، والجمع ٣٥/٣.

(٥) نقل عن النبي أنه قال: إن المهمزة أصلها: (يا)، حُذفت منها الياء. قال في شرح الكافية لوحة (٢١٣ - مخطوط): «وأما المهمزة فلما حذفوا الياء من (يا) بقيت الألف ساكنة، فلم يصحَّ الابتداء بها، فحُرِّكها فصارت همزة، واختصتْ بالقرب؛ لأن نقصان لفظها يدلُّ على قرب المسافة».

(٦) من الطويل، في ديوانه ص: ١٢، وهو معلقته، وعجزه:

رَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْهَلِي

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٢، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٢٤/١.

(٧) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط.

(٨) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العسفي الموصلية الضريير النحوي

والبُعد^(١)، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خرقٌ لإجماعهم^(٢).
وأما «هيا» فأصلها أيا بالهمزة، ثم أبدلت الهمزة هاء^(٣)، وهي لنداء البعيد،
قال الشاعرُ:

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ بَغِيَّةَ أَبْصَارِ الرُّشَاةِ سَبِيلِ^(٤)
وأما «آ» بمد الهمزة فحكاهما الأَخفش^(٥)، وجعلها ابنُ عصفور^(٦) لنداء

اللغوي، مجد الدين، أخذ عن أبي الحرم مكّي بن ريان، وتصدر بعده، برع في النحو
والعروض واللغة، وصار أنحى أهل زمانه، كان مفرط الذكاء، سريع الحفظ، وكان في لسانه
حُبة عظيمة، أشهر تلاميذه ابنُ الخباز. توفي سنة ٦١٣ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن
الشعار ١٦٨/٥ مخطوط، وبغية الوعاة ٢١٦/٢.

- (١) في الأصل كتبت «العبد».
- (٢) انظر المغني ص: ١٧. ونقله السيوطي في شرح المغني: ٢٨ عن السخاوي في شرح الفصل،
وقد عدت إليه فوجدت السخاوي يقول بأن (يا) للبعيد، والهمزة للقريب. انظر شرحه على
المفصل ٣٠/٤ مخطوط.
- (٣) هذا قول ابن السكيت في الإبدال ص: ٨٨، وتبعه ابن الخشاب في المرجل: ١٩١. وانظر:
الجنى الداني: ٥٠٧ وشرح الألفية للمرادي ٢٦٨/٣.
- قال المالقي في رصف المباني: ٤٧٢: «وهذا قول الأكثرين». وفي شرح الفصل ١١٨/٨
خلاف ذلك، فقد قال ابن يعيش عن أيا وهيا: «قال الأكثر: هما أصلان، وليس أحدهما
بدلاً من الآخر». وانظر: سر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢، وجواهر الأدب ٤١١، والجمع
٣٦/٣.
- (٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في تذكرة النحاة ٦٨٤، والتذيل والتكميل
١٨٥/٤، والجنى الداني ٥٠٧، والجمع ٣٦/٣.
- (٥) انظر رأيه في التذيل والتكميل ١٨٥/٤. وانظر شرح الجمل ٨٢/٢، وجواهر الأدب:
٢٢١، و رصف المباني: ٢٣٢، وشرح الألفية للمرادي ٢٦٨/٣.
- (٦) المقرب: ١٩٢. قال: «حروف النداء: يا، وأيا، وهيا، ووا، وأي والهمزة ممدودتين
ومقصورتين... فأما الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرهما للبعيد..» فقد أطلق ولم يخصص
القريب بالهمزة مقصورة دون الممدودة، ففهم بعضهم أنه أراد بها مقصورة وممدودة. ونص
أبو حيان في تقريب المقرب: ١٦٢ على أنها للقريب. وانظر الجنى الداني: ٢٣٢.

القريب كالمهمزة .

وأما «آي» بمدّ المهمزة وسكون الياء فحكاها الكِسَائِيُّ^(١) عن العرب قال: سمعتُ رجلاً يقول: آي أمّه.

وأما «وا» فالمشهور أنها لا تكون إلا في الندبة، وذكر ابن عُصفور أنها تأتي للنداء^(٢)، وأنشد:

وا فقعساً وأين مني فقعس^(٣)

وذكر بعضهم أن من جيء «وا» للنداء قولُ عُمَرَ لِعَمْرِو بنِ العاصي: «واعجبا لك يا بن العاصي»^(٤).

تنبيه:

حروفُ النداء على ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ يُنادى به القريبُ وهو المهمزة، وقسمٌ يُنادى به القريبُ والبعيدُ وهو «يا»، وقسمٌ للبعيد وهو الباقي، هذا هو المشهور.

(١) انظر: شرح الجمل ٨٢/٢، وشرح التسهيل ٣٨٦/٣، وشرح ابن القواس ١٠٣٣/٢، والتذيل والتكميل ١٨٥/٤، والمساعد ٤٨٢/٢ .

(٢) المقرب: ٢٠٢-٢٠٣ . وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/٢: «ولو قلت: وازيد» وأنت تريد النداء لم يجز .

(٣) ينسب إلى بعض بني أسد، وبعده:

أبيي يأكلها الكروُسُ

وهو في: مجالس ثعلب ٤٧٤/٢، والمبهج ١٥٠، وشرح التسهيل ٤١٤/٣، وارتشاف الضرب ١٤٥/٣، والهمع ٣٦/٣ . ويروى: «يا فقعساً» ولا شاهد فيها . وقنعس: اسم رجل، وهو أبو قبيلة من بني أسد . والكروُس: العظيم الرأس، وهو اسم رجل أيضاً . الصحاح (فقعس - كرس) .

(٤) انظر: التذيل والتكميل ١٨٥/٤، والهمع ٣٦/٣ .

وذكر ابن برهان في «شرح اللمع»: أن «أيا»^(١) و«هيا» للبعيد، والهمزة للقريب، و«أي» للمتوسط، و«يا» للجمع .

وقال بدر الدين ابن النحوي^(٢): أجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكس .

وأما كون النداء إنشأً أو خبراً: فالصحيح أنه إنشأً، وزعم بعضهم^(٣) أن المنادى إن كان صفةً نحو: يا فاسق فإنه خبر؛ لكونه يحتمل الصدق والكذب، ألا ترى أنك إذا قلت: يا فاسق، تعين أن يُقال فيه: صدقت أو كذبت، ولم يرخص

الشيخ محب الدين أبو البقاء / هذه التفرقة، فقال في كتابه «اللباب»^(٤): وهذا [١٧٨/ب] يُوجب أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبلت على إنسان فقلت: يا زيد، أمكن أن يقول: كذبت لستُ زيداً .

المسألة الثالثة: في العامل في المنادى:

ولما كان المنادى منصوباً لفظاً نحو: يا عبداً لله، أو موضعاً نحو: يا زيد، احتاج إلى عاملٍ يعملُ فيه، وقد اختلف النحويون في العامل على أقوال:

الأول: لسيبويه^(٥) وجمهور البصريين أنه منصوبٌ بفعل واجب الإضمار،

(١) في الأصل: «يا» والصحيح ما أثبتته، وهذا النص نقله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة:

(٢٢٤ - مخطوط)، ولم أحده في شرح ابن برهان على اللمع .

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط. وانظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٦٧/٣ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والتذيل والتكميل ١٨٥/٤، والهمع ٣٤/٣ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٢٨ (مطبوع) .

(٥) الكتاب ١/٢٩١، ٢/١٨٢، وانظر: المقتضب ٤/٢٠٢، والأصول ١/٣٤٠، وأسرار العربية ٢٢٧، وشرح المفصل ١/١٢٧، وشرح التسهيل ٣/٣٨٥، والتذيل والتكميل ٤/١٨٤ .

وعوضوا عنه «يا»، فإذا قلت: يا زيدُ فالتقدير: أدعوُ زيداً، وإنما كان هذا الفعلُ المقدرُّ واجبَ الإضمار؛ لأنه قد عُرفَ له ضابطٌ كُلِّيٌّ بالاستقراء، وهو كونُ المنادى مطلوباً إقباله بحرفِ النداء، فعُلمَ أنَّ تَمَّ فعلاً محذوفاً ينصبه، وحرفُ النداء نائبٌ عنه، فالأصل في «يا زيد»: أدعوُ زيداً، ثم حُذِفَ «أدعو» وجعلوا «يا» بدلاً منه، فالعملُ لذلك الفعل المحذوف، و«يا» تحوزُ موضِعَهُ لا عمَلَهُ، وتدلُّ على إنشاءِ النداء .

ورُدَّ هذا القولُ: بأن النداءَ إنشاءً، وأنت إذا قدرتِ «أدعو» صارَ خيراً فتغيَّرَ

معنى النداء^(١).

والجوابُ: أن «أدعو» المقدرَّ مع المنادى لا يُرادُ به الخيرُ، وإنما المرادُ به الإنشاءُ نظيرُ «بعتُ» في إنشاءِ البيع، و«طلَّقتُ» في إنشاءِ الطلاق، وقولك: أقسمتُ لأضربنَّ.

القول الثاني: أن العاملَ حرفُ النداء على سبيلِ العوضيَّة عن الفعل، ونُسِبَ هذا القولُ للمبرد^(٢) والفراسي^(٣)، ولذلك ذكره في جملة المشبه^(٤) بالمفعول،

(١) انظر التبيين: ٤٤٣ .

(٢) نقلت المصادر ذلك عن المبرد، وفي المقتضب ٢٠٢/٤ ما يخالف ذلك، ويؤكد أنه ينهب منهجَ سيويه وجمهور البصريين، فقد قال: «اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره» .

ولم يستبعد الرضي هذا المنهج بدليل إمالة حرفِ النداء إمالةَ الفعل. انظر شرح الكافية ١٣١/١ .

(٣) التذييل والتكميل ١٨٤/٤، واللمع ٣٣/٣، ونسب إليه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١٣٢/١ القول بأن (يا) وأخواتها عملت لأنها أسماء أفعال . انظر الحاشية (١) صفحة: ٥٦٠ .

(٤) ذكره في أثناء كلامه على ما انتصب على التشبيه بالمفعول. انظر الإيضاح: ٢١٩ .

فلو كان الناصبُ له عنده الفعل، / لم يذكره فيما انتصبَ على التشبيه، بل [١٧٩/أ]
كان يذكره مع المفعول الصريح، واستدلوا على هذا القول بأوجه^(١):

الأول: أن حرفَ النداء أولى بالعمل من الفعل؛ لأنه أقوى منه، وذلك أن «
ناديت» الذي هو الفعلُ عبارةٌ عن النداء الذي هو المصدرُ، و«يا» نفسُ ذلك
المصدر، فالفعلُ إذن عبارةٌ عن «يا»، فهي حقيقتهُ التي وُضِعَ لها، فهي المقصود،
والفعلُ عبارةٌ عنها، والمعبرُ عنه أقوى من المعبرِ به^(٢).

الثاني: أنها أميلت، وما ذاك إلا لكونها عوضاً من الفعل .

الثالث: أن حرفَ الجرِّ يتعلّقُ بها، قالوا: يا لزيد، وحرفُ الجرِّ لا يتعلّقُ إلا
بالفعل أو ما عمِلَ عَمَلَهُ.

ورُدَّ ما استدلوا به؛ أما الأوّلُ فيلزمُ منه أن يكونَ العملُ للمصدر لا للفعل؛
لكون المصدر أصلاً للفعل.

وأما الثاني: فلو كانت الإمالةُ تُوجبُ العملَ لكانت «بلى» تعملُ؛ لأنها
أميلت^(٣).

وأما الثالث: فالمجرورُ متعلّقٌ بالفعل لا بالحرف^(٤).

(١) انظرها في الخصائص ٢/٢٧٧-٢٧٨، والإنصاف ١/٣٢٦. وفي التبيين: ٤٤٣ زيادة بعض الأوجه .

(٢) في التبيين: ٤٤٣: « (يا) فيها معنى الفعل وزيادة وهو التشبيه، فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل؛ لأنه يصير إلى التكرار والله أعلم » .

(٣) وأجاب الإربلي عن هذا الرد قائلاً: « قلتُ: ردهم مردودٌ، أما الأول: فبأن الإمالة إنما لم توجب العملَ لضعفِ المشابهة بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه، فعملت لقوتها» جواهر الأدب ٣٦١ .

(٤) وردَّ الإربلي على هذا قائلاً: « لم يُعهد في الكلام انتصاب الحال وتعلّقُ الجار بمحذوفٍ معروض عنه لا يمكن الإتيان به، فتعين كون الانتصاب والتعلّق بالعوض، وهو المطلوب » . جواهر الأدب: ٣٦١ .

والذي يَرُدُّ هذا القول: أنه لو كان حرفُ النداء هو العامل لم يَجُزْ حذفُه؛ لكونه يلزَمُ منه حذفُ العِوضِ والمعوَضِ عنه، وقد حُدِفَ، فدلَّ على أنه غيرُ عامل.

القول الثالث: أنَّ حرفَ النداء هو العاملُ بنفسِه لا بالنيابة عن الفعل^(١).

ورُدَّ: بأنه لو كان حرفُ النداء هو العاملُ نفسه لا تُصل به ضميرُ المنادى؛ لكون الضمير يتصل بعامله، فكنتَ تقولُ: ياكَ، وفي كونهم لم يقولوه وقالوا: يا إِيَّاكَ، دليلٌ على أن «يا» ليس بعاملٍ، بل العاملُ الفعلُ المقدَّرُ، ويلزَمُ منه أيضاً وجودُ كلامٍ مُركَّبٍ من اسمٍ وحرفٍ، ولا يكون ذلك؛/ لأنَّ الفائدة لا تحصُلُ إلا من [ب/١٧٩] مسندٍ ومسندٍ إليه، والحرفُ لا يُسند له ولا يُسند إليه، فلا يكون منه تركيبٌ مفيدٌ^(٢).

القول الرابع: أنَّ العاملَ حرفُ النداء لكونه اسمَ فعل^(٣)، وقد تقدَّم الردُّ

عليه .

(١) وهذا المذهب قال به ابنُ جني في الخصائص ٢٧٧/٢-٢٧٨، والجرجاني في العوامل المائة: ٢٣٩ (بشرح الشيخ خالد الأزهرى)، وقد نَسَبَ الزَّيْدِي هذا القول إلى ابن سيدة في المحكم، ولم أقف عليه . انظر تاج العروس (يا) .

(٢) قال أبو علي في أثناء حديثه عن أسماء الأفعال: «ويدلك على أن هذه الكلم أسماءٌ وليست بحروف أن الاسم والحرف لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء وليس ذلك بنداء» الإيضاح: ١٩١، وانظر جواهر الأدب: ٣٦١ .

(٣) وقد نسبته ابنُ يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١٣٢/١ إلى أبي علي الفارسي، وفي كلام أبي علي في الإيضاح ١٩١ ما يدل على أن (يا) وأخواتها حروفٌ وليست أسماءً، قال في باب أسماء الأفعال: «ويدلك على أن هذه الكلم [أي: أسماء الأفعال] أسماءٌ وليست بحروف أن الاسم والحرف لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء، وليس ذلك بنداء» .

وانظر الرد على هذا القول في الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١ وما بعدها .

القول الخامس: أن الناصب للمنادى ليس لفظياً، وإنما هو معنوي وهو القصد^(١)، وردَّ بأن عامل النصب لا يكون معنوياً، وإنما قيل به في عامل الرفع في المبتدأ والفعل المضارع المرفوع.

انتهى الخلاف في العامل في المنادى، وإذا فرغنا على أن العامل في المنادى الفعل المحذوف؛ فقال ابن مالك^(٢): يجوز أن يعمل في المصدر والظرف والحال، أما المصدر فاستشهد عليه بقول الشاعر:

يَا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ هَاتِمٍ ذَنْفٍ مَنِي بُلْطَفٍ وَإِلَا مَاتَ أَوْ كَرَبًا^(٣)

ف«دعوة» مصدر، والناصب له الفعل العامل في المنادى وهو «أدعو». وأما الظرف فاستشهد عليه بقوله:

يَا دَارُ بَيْنِ النَّقَا وَالْحَزْنِ مَا صَنَعْتَ يَدُ النَّوَى بِالْأُولَى كَانُوا أَهَالِيكَ^(٤)

ف«بين» ظرف، والعامل عامل المنادى؛ أي: أنادي بين النقا فأقول: يا دار. وقال الشيخ أبو حيان^(٥): ليس «بين» في البيت معمولاً لفعل النداء، بل هو

(١) هذا قول أبي القاسم السهيلي متابعاً شيخه ابن الطراوة، قال السهيلي: «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره»، نتائج الفكر: ٧٧، وانظر: كتاب السهيلي ومذهبه النحوي لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا: ٣٢١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٠.

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٩١، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٧، والجمع ٣/٤٠.

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، والمساعد ٢/٤٨٨، والجمع ٣/٤٠. والنقا: الكتيب من الرمل، والحزن: ما غلظ من الأرض.

وفي الأصل: «أهاليكي».

(٥) التذييل والتكميل ٤/١٨٨.

متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٌّ؛ أي: كائنةً بين النّقاء، فيكونُ من شواهدِ الحالِ لا من شواهدِ الظّرْفِ .

وأما الحالُ فللنحوين فيها ثلاثةٌ مذاهبَ:

الأول: أنّ الحالَ من المنادى جائزةٌ، سواءً كانت الحالُ مؤكّدةً أو مبيّنةً،

وهو مذهبُ المبرّد^(١)، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالك^(٢)، وأنشدَ على ذلك:

/ يَا أَيُّهَا الرَّبُّعُ مَبِكِّيًّا بِسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَدَلْتَ لِمَنْ وَأَفَاكَ أَفْرَاحًا^(٣) [١٨٠/١]

ف«مبكيًّا» حالٌّ من الرفع .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ مطلقاً، قاله الكوفيون وبعضُ البصريين^(٤)،

واستدلوا على ذلك بما قال سيبويه^(٥): إنّ النداءَ شبيهٌ بالعامِّ، والمنادى يُشبه التفسيرَ

للذات فهو كالتمييز، والتمييزُ لا يكونُ حالاً؛ لأنه^(٦) ذاتٌ، والذاتُ لا تتقلّبُ،

وقيل: إنّ المنادى جرى في كلامهم على الإطلاق دون التقييد، والحالُ تقييدٌ فلا

يجوزُ، وقيل: يلزِمُ منه فسادُ المعنى؛ لأن قولك: يازيدُ ضاحكاً معناه: أناديه في

حال الضحك، وإن لم يكن ضاحكاً فلا أناديه، والنداءُ قد وقَعَ على كل حالٍ

ضاحكاً كان أو غيرَ ضاحكٍ، ففسدَ المعنى .

(١) هذا الرأي منقول عنه في: شرح الكافية ١/١٣٢، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف

الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨. وبه قال ابنُ طاهر وابنُ طلحة من المتأخرين .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٠ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل

٤/١٨٨، والمساعد ٢/٤٨٨، وشفاء العليل ٢/٨٠٤ .

(٤) انظر: شرح السيراني ٣/٣٥ (مخطوط)، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب

٣/١١٩ .

(٥) انظر معناه في الكتاب ٢/١٩٠ - ١٩١ . وانظر التذييل والتكميل ٤/١٨٨ .

(٦) في الأصل: « أنه » .

القول الثالث: للأخفش والمازني والفرسي^(١)، وهو الفرق بين أن تكون الحال مبيّنة فلا يجوز، أو مؤكدة فيجوز، فيحيزون: يازيد إنساناً، ولا يحيزون: يازيد ضاحكاً، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

يَا بَشْرُ أَعْوَرَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ذَهَبُوا وَخَلَفُوا نَفَرًا جَمًّا صَيَّاحِيهِ^(٢)

فـ«أعور» حال من «بشر» وهي حال مؤكدة، قالوا: ولا حجة فيه، إذ يمكن أن يكون «أعور» منصوباً على الذم، وهو الأظهر، ومما استشهدوا به قول الآخر:

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ الْعُوجِ

جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجٍ^(٣)

فـ«بين» حال من «دار سلمى» وهي حال مؤكدة؛ لأن هذه الدار لا تتقل عن هذه الأماكن، ووجه هذه التفرقة: أن الحال إذا كانت مؤكدة تفهم من المنادى قبل الإتيان بها، بخلاف الحال إذا كانت مبيّنة، فلا تفهم من المنادى .. [١٨٠/ب]

ولنرجع إلى قول المصنف:

قوله:

«القول في النداء والمنادى»

(١) التذييل والتكميل ١٨٨/٤، وارتشاف الضرب ١١٩/٣، والمساعد ٤٨٨/٢ .

(٢) من البسيط، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٨/٤ .

(٣) رجز لرجل من بني سعد، انظره في أسالي القالي ١٦٥/٢، والتنبيه عليه للبكري: ١١٨،

وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٧/١، والصحاح (سمهج). ودارات: جمع دارة؛ وهي رمل مستدير في وسطه فجوة، وقيل غيره. قال ياقوت في معجم البلدان ٤٢٩/٢: «دارة عويج:

تصغير عوج أو عاج، وكله معروف...». وسيهوج: قال ابن السكيت في الإبدال: ١١٨:

«ريح سيهوك وسيهوج: إذا كانت شديدة» وأنشد البيتين .

وفي الأصل رُسمت: «سيهوج» وهو تحريف .

تقتضي شمول النداء بـ«يا» في جميع أسماء الله تعالى، والأصل / في ندائه - عز [١٨١/أ]
وجل - بما يُنادى به القريب؛ لأنه قد أخبر أنه قريب من عباده، ولما كان لفظ
«الرب» غير لفظ الجلالة، جاز نداؤه بالهمزة .

وقوله:

«وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولٌ»

لما فرغ من حروف النداء، أخذ يتكلم في حكم المنادى، فذكر أنه مفعول به
في المعنى، وطرّد ذلك فيه بلفظة «كل»، فدخّل تحت قوله المنادى كُلهُ مُعْرَبُهُ
ومبنيّه، فما ظهر فيه النصب فهو منصوبٌ بحكم المفعوليّة، وما كان مبنياً
فموضعه نصبٌ .

وقوله:

«وَهُوَ لِفِعْلِ مُضْمَرٍ مَفْعُولٌ»

الضمير راجع إلى المنادى، ونصّ على أن العامل في المنادى هو الفعل المضمر
الذي ناب حرف النداء^(١) عنه، وقد تقدّم الخلاف في ذلك، والصحيح من الأقوال
المتقدمة ما ذهب إليه المصنف، وقد تقدّم أنّ هذا الفعل لا يجوز إظهاره؛ لكون
حرف النداء نائباً عنه .

* * *

(١) في الأصل: «حرف الجر» وهو خطأ .

٦٤٢- وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ الْعَلَمُ	أَوْ مُتَنَكَّرٌ مُوَاجَهَةٌ يُضَمُّ
٦٤٣- تَقُولُ: يَا زَيْدُ وَيَا غُلَامُ	فَيَسْتَوِي الْمُنْكَوِّرُ وَالْأَعْلَامُ
٦٤٤- أَمَّا الْمُضَافُ وَالَّذِي يُشَابِهُهُ	وَمُفْرَدٌ بِالْقَصْدِ لَا تُسَوِّجُهُ
٦٤٥- فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ تَنْصِبُ	لِأَنَّهَا لَمْ تُبْنِ فَهِيَ تُعْرَبُ
٦٤٦- نَصْبًا كَيَا رَبَّ الْعِبَادِ رَبَّنَا	يَا غَافِرًا ذَنْبَ الْمَسِيءِ مُحْسِنًا
٦٤٧- وَغَيْرُ مَقْصُودٍ كَقَوْلِ أَعْمَى	يَا رَجُلًا هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمًّا

الكلام على هذه الأبيات في أقسام المنادى، وهو على قسمين: مضمّر، وظاهر.

أما المضمّر فلا يخلو أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً .

/ فإن كان غائباً أو متكلماً فلا يُناديان؛ لما بينهما وبين النداء من التناقض؛ [١٨١/ب]

لأنّ المنادى^(١) يُطلبُ بالخطاب، وهما ليسا كذلك، فلا يُقال: يا أنا، ولا يا إيّاه، ولا يا هو، قال الشيخ أبو حيان^(٢): وقولُ جَهْلَةَ الصُّوفِيَّةِ فِي نداءِ الله: يا هو، ليس جارياً على كلام العرب .

فإن كان مخاطباً ففيه خلاف؛ فظاهرُ كلام ابن مالك^(٣) أنه يجوز، فتقول: يا إيّاك، ويا أنت، واستشهد على الأول بما ذكره أبو عبيدة^(٤) من أنّ الأخصَّ

(١) في الأصل: «لأنّ النداء» .

(٢) التذيل والتكميل ١٨٤/٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٤) معمر بن المنثى التيمي البصري المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد روى هذه القصة في بحار القرآن

اليربوعي^(١) لما قَدِمَ على معاويةَ مع أبيه، حَطَبَ^(٢) فوثبَ أبوه ليخطبَ ثانياً، فكفَّهُ وقال: يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتِكَ^(٣). واستشهدَ على الثاني بقول ابنِ دَارَةَ^(٤):

يَا أَبَجْرُ بْنُ إِجْرٍ يَا أَنْتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفْعَا^(٥)

(١) في الأصل «الأحوص» بالخاء المهملة، والصحيح أنه «الأحوص» بالخاء المعجمة وليس «الأحوص» وكثيراً ما يُصحف به، وهو لقبه معناه: غائر العينين، واسمه: زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب بن هرمي بن رياح بن يربوع التميمي، شاعرٌ إسلامي فارسٌ. أخباره في: ألقاب الشعراء: ٣٠٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والمؤتلف والمختلف: ٤٩، والإصابة ٤٦/٣، وتبصير المنتبه ١٠/١، والخزانة ١٦٤/٤.

(٢) فقال: «إنا من تعرفون، وأبناء السبيل، وجنا من شقَّة، ونسألُ في حقِّ وتظوننا، والله يجزيكم» مجاز القرآن ١/٢٦٠.

(٣) انظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٨٧، والتذيل والتكميل ٤/١٨٥، والمساعد ٢/٤٨٣، والتصريح ٢/١٦٤، والهمع ٣/٤٦.

(٤) هو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع الغطفاني، شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الجاهلية والإسلام، هجاءً، وبسببه قُتل. أخباره في: أسماء المغتالين: ١٥٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والشعر والشعراء ١/٤٠١، وشرح الحماسة للثريزي ١/٢٠٣، والخزانة ٢/١٤٤. ودارة: أمه، واسمها: سَيْقاء، كانت أحيذة أصابها زيد الخيل من بعض غطفان، ووهبها لزهير بن أبي سلمى، فرمما نُسب ابنُ دارة إلى زيد الخيل. وقيل: دارة هو يربوع جده، قال البغدادي: والصحيح الأول.

(٥) رجزٌ نَسبه العيني في المقاصد النحوية ٤/٢٣٣ إلى الأحوص، وهو في ملحقات ديوانه: ٢٦٨، وردَّ البغدادي ذلك بقوله: «وهذا وهم...» ولهذا الرجز قصةٌ مذكورةٌ في شرح الحماسة للثريزي ١/٢٠٣، والخزانة ٢/١٤١. وهناك خلاف في رواية البيت الأول، قال البغدادي: «وقد حُرِّفَ البيتُ الأول على أوجهٍ كما رأيت، والصوابُ:

يا مُرِّيا بنِ واقِعٍ يا أَنْتَا

والراجزُ هنا يهجو مُرَّةَ بنَ واقِعِ الفَرَّاري، انظر: النوار: ٤٥٥، والإنصاف ١/٣٢٥، وشرح المفصل ١/١٢٧، وشرح الجمل ٢/٨٧، ١٢٨، وشرح التسهيل ٣/٣٨٧، والتذيل والتكميل ٤/١٨٦، والخزانة ٢/١٣٩.

قال ابن مالك^(١): «يا إِيَّاكَ هو القياس^(٢)؛ لأن المنادى منصوبٌ، فإذا كان ضميراً فلا يكونُ إلا من ضمائر النصب، وأما (يا أنت) فشاذٌّ، ووجهه: أن ضميرَ الرفع قد ينوبُ عن ضميرِ النصب، قالوا: رأيتُكَ أنتَ، والأصلُ: رأيتُكَ إِيَّاكَ^(٣).
 وذهبَ بعضهم أن الضميرَ لا يُنادى^(٤)، قال الشيخ أبو حيان^(٥): «والظاهرُ أنَّ استنادَ مَنْ جَوَزَ نداءَ ضميرِ المخاطبِ حكايةَ الأخصِ وقولِ ابنِ دارة:

يَا أَبَجْرُ

إذ لم يذكروا غيرَ ذلك، وينبغي ألا يُجعلَ ذلك حجةً، إذ لا حجةَ فيه؛ أما قوله: «يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ» فَيَتَخَرَّجُ على أن «يا» للتنبيه^(٦)، و«إِيَّاكَ» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، دلٌّ عليه ما بعده التقديرُ: إِيَّاكَ [قد كَفَيْتُ]^(٧) قد كَفَيْتُكَ، فـ«إِيَّاكَ» منصوبٌ بِرِ كَفَيْتُكَ الأول، ثم حُذِفَ لدلالة الثاني عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وإِيَّايَ فَارْهَبُون﴾^(٨) التقديرُ: إِيَّايَ / ارْهَبُوا فارهبون، قال الشيخ أبو حيان^(٩): وهذا [١٨٢/أ]

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٧.

(٢) اعترض الشيخ يس العُلَيْمي في حاشيته على التصريح ٢/١٦٥ على هذا بقوله: «قوله: (وكان القياسُ أن يقولَ: يا إِيَّاكَ... الخ) يلزمُ من هذا أن يُقالَ: يا زيد يا زيدا؛ لأنه مفعولٌ به أيضاً حُذِفَ عاملاً».

(٣) كما ينوب ضميرُ النصب عن ضميرِ الرفع في قراءة: ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾. انظر شرح التسهيل ٣/٣٨٨، والمساعد ٢/٤٨٤.

(٤) وهو قولُ الجمهور. انظر: شرح الجمل ٢/٨٧، والمقرب ١٩٣، التذيل والتكميل ٤/١٨٦، والهمع ٣/٤٦.

(٥) التذيل والتكميل ٤/١٨٦.

(٦) عن الأصمعي، انظر: مجاز القرآن ١/٢٦١، وشرح السيرافي ١/١٥٢-١٥٣ (مطبوع)، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٣، وتذكرة النحاة: ٥٠٦.

(٧) ساقط من الأصل، وانظر: التذيل والتكميل ٤/١٨٦.

(٨) سورة البقرة: من الآية: ٤٠.

(٩) التذيل والتكميل ٤/١٨٦.

تخرّيج حَسَنٍ جارٍ على قواعد الصَّنعة .

وأما قوله: «يا أنت» فقليل^(١): «يا» فيه للتنبيه، و«أنت» مبتدأ، و«أنت» الثاني توكيدٌ أو بدلٌ أو فصلٌ، والموصولُ وصلتهُ الخبرُ، ويمكن أن يكونَ «أنت» الأوَّلُ مبتدأً، والثاني مبتدأً ثانياً، والموصولُ والصلةُ خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبرُ الأوَّلِ .

فإن كان المنادى ظاهراً فلا يخلو أن يكونَ موصولاً، أو اسمَ إشارة، أو أيأ، أو منقوصاً، أو مكنياً به، أو غيرَ ذلك :

فإن كان موصولاً :

فلا يخلو أن يكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كان بالألف واللام فأجاز الميرد^(٢) نداءً فتقول: يا الذي قامَ أقبلُ. ومنعه سيويوه^(٣)، وسيأتي الكلام عليه^(٤). وإن كان بغير ألف ولام جاز نداؤه بلا خلاف، تقول: يا مَنْ بيده الأمرُ كلُّه اغفِرْ لي .

فإن كان اسمَ إشارة :

فجمهور النحويين^(٥) على جواز ندائه مطلقاً، سواءً لحقه كافُ الخطاب أم لا، فتقول: يا هذا الرجلُ، ويا ذاك الرجلُ، ويا ذاكما الرجلان، ويا أولئك الرجالُ، وقد سمعهُ ابنُ كيسان^(٦) من العرب، وذهب السيرافي^(٧) أن اسم الإشارة

(١) قاله الأصمعي. انظر: شرح السيرافي ١٥٢/١ (المطبوع) .

(٢) نقله ابن ولاد في الانتصار ص: ٢٠٨ (المطبوع) في معرض رده عليه متصراً لسيويوه .

(٣) الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٤) انظر ما سيأتي في صفحة: ٦٣١ .

(٥) انظر الكتاب ١٨٩/٢، والمساعد ٤٨٥/٢ .

(٦) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٩/٤: «ذهب ابنُ كيسان إلى أنه يجوز أن تقول: يا

أيهذا الرجلان، ويا أيها ذلك الرجلان، وهي أقلُّ من «أيهذا»؛ لأنها أشبهت المضاف في اللفظ ...» وانظر: ارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٤/٢، والتصريح ١٧٥/٢،

والهمع ٤٦/٣، وكتاب ابن كيسان النحوي: ١٦٧ .

(٧) شرح الكتاب ٣٨/٣ (مخطوط) قال: «فسأولئك لا تُنادى؛ لأن الكاف

إذا لحقه كاف الخطاب لا يُنادَى، وعُلِّل ذلك بأن الكاف للخطاب واسم الإشارة غير الذي له الخطاب فكنّت تُنادِي من ليس بمخاطب .

فإن كان «أياً» فالكلامُ عليه من أوجه:

الأول: أن «أياً» أتت بها في النداء وُصِّلةٌ إلى نداء ما فيه الألف واللام، فإذا

أرادوا أن يُنادُوا ما فيه الألف واللام جاؤوا بـ«أي» فجعلوها المنادَى، / وأتوا بما [١٨٢/ب]

فيه الألف واللام نعتاً لـ«أي»؛ لِيُعْلَمَ أنه المنادَى في الأصل، ونظيرُ «أي» في النداء «ذو» في الوصف بأسماء الأجناس، حيث قالوا: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ؛ لأنه لما امتنع: مررتُ برجلٍ مالٍ، أتوا بـ«ذي» فقالوا: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ .

الوجه الثاني: أنك إذا ناديت «أياً» فلا بدَّ من «ها» التَّنْبِيه، فتقول: يا أيُّها

الرَّجُلُ، و«ها» عند البصريين عِوَضٌ من المضاف إليه الذي تستحِقُّه «أيُّ»، فإنها

من الأسماء اللازمة للإضافة، ثم لك أن تأتي باسم الإشارة فتقول: يا أيُّهَذَا الرَّجُلُ،

ولك ألا تأتي به فتقول: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، و«الرَّجُلُ» نعتٌ لـ«أيُّ»، وسيأتي الكلامُ

عليه^(١)، حيث نتكلّم على توابع المنادَى .

وأجاز ابنُ كَيْسَانَ^(٢) أن تقول: يا أيُّ الرَّجُلُ من غير «ها» التَّنْبِيه، ومن غير

اسم الإشارة، ولم يُسْمَعْ من العَرَبِ . ١٥

للمخاطب، و(أولاً) غير الذي له الكاف، فكيف ينادى من ليس بمخاطب .

وأخذ بهذا الرأي ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣/٣٩٩ .

(١) انظر صفحة: ٦٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر: التذليل والتكميل ٤/٢٠٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٨، والمساعد

فإن قلت: يَلْزَمُ على مذهب البصريين الفصلُ بين النعت والمنعوت بـ«ها» التَّنْبِيهِ .

فالجواب: أن «ها» التنبية لما كانت عِوَضاً من مُضَافٍ «أَيُّ» سَهْلَ ذلك؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه كالثيء الواحد، فكذلك ما عِوَضَ منه .

وذهب الكوفيون^(١) أنه لا بدَّ من «ها» التنبية واسم الإشارة، ظاهراً كان اسمُ الإشارة أو مقدراً فتقول: يا أيُّ هذا الرجلُ، وإذا قلت: يا أيُّها الرجلُ، كان اسمُ الإشارة عندهم مقدراً، حُذِفَ لأنَّ الكلامَ يدلُّ عليه، وجعلوا اسمَ الإشارة خيراً لمبتدأ محذوف، والجملةُ بيانٌ لـ«أَيُّ» لأنها مبهمَةٌ، فإذا قيل: يا أيُّ، فكانَ سائلاً يقول: مَنْ هو، فتقول: هوَ الرَّجُلُ .

ورُدَّ مذهبُ الكوفيين: بأنه يَلْزَمُ / منه التَّنَاقُضُ، وذلك أنك من حيث [١٨٣/أ] ناديت «أَيُّ» صارَ مخاطباً، والإشارةُ إليه بعينه، فلو جَعَلْتَهُ^(٢) خيراً لمضمَرٍ غائبٍ، لكنتَ قد أحررتَ عن الغائب بالمخاطب^(٣)، وهو لا يجوزُ .

وذهب ابنُ كَيْسَانَ^(٤) في «يا أيُّ هذا الرجلُ» أن «أَيُّ» منادى، و«هذا» تبيينٌ له؛ لأنه يُفْهَمُ منه أن المنادى حاضرٌ و«الرَّجُلُ» تبيينٌ للإشارة، وإذا قلت: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، دون اسمِ الإشارة، فرها» عنده عِوَضٌ من اسمِ الإشارة، و«الرَّجُلُ» نَعْتُ لـ«ها» التَّنْبِيهِ، كما كان نعتاً لاسم الإشارة .

ورُدَّ عليه بأن قيل له: يَلْزَمُكَ أن تقول: يا أيُّ الرَّجُلُ، من غير «ها» التَّنْبِيهِ ولا

(١) المصادر السابقة، والجمع ٥٢/٣ .

(٢) أي: اسم الإشارة .

(٣) الذي هو اسم الإشارة .

(٤) انظر: التذيل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣-١٢٩، والمساعد ٥٠٧/٢،

والجمع ٥١/٣ .

اسم إشارة، فقال: إنَّه جائزٌ، وهو غيرُ جائزٍ؛ لأنه شيءٌ لا يُحفظُ من كلامهم .
 وذهب الأَخفش^(١) في أحد قوليه: أن «أياً» موصولة، وصلته ما بعده على
 حذف المبتدأ، فإذا قلتَ: يا أيها الرجلُ فالتقدير: يا أيها هو الرجل^(٢) .
 ورُدَّ: بأنه لو كانت موصولةً لما التزموا حذف المبتدأ من الصلة^(٣)، ولجاز
 وصلها بالظروف والمجرورات والجمل الفعلية^(٤)، كما توصلُ به الأسماء، فلما لم

(١) لم أتف على هذا الرأي في معانيه، بل إنه صرح فيه بأن (أياً) صفة، ولا يتكلم به وحده .
 انظر معاني القرآن ٣٩/١ عند قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾، وإعراب القرآن ١٩٧/١،
 وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣ .

وقد نسب أبو علي هذا الرأي إلى سيبويه، قال في تعليقه على الكتاب ٣٣٩/١: « في
 الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيها الرجل أن يكون (الرجل) صلة لأي أقيس؛ لأن (أي) لا
 يكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة»، ويظهر أن هذا الكلام مُفحَمٌ في الكتاب
 وليس لسيبويه، بل هو للأخفش، وقد أورده السيرافي بنصه في شرح الكتاب ٤١/٣
 (مخطوط) ونسبه إلى الأخفش، كما أن الفارسي نفسه أورد عقب النص السابق ما يؤكد
 ذلك فقال: « قال الأخفش: ليس هذا قول سيبويه » ولعله أراد أنه له .

كما نَبَّه أبو نصر هارونُ بنُ موسى القرطبيُّ في شرحه عيونَ الكتاب: ١٦٠ على ذلك،
 وقال: إنه لبعض المفسرين، وهو من الغلط الذي وقع في الكتاب .

(٢) قال الرضي معلقاً على رأي الأخفش هذا: « ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع (أي) موصولةً
 في غير هذا الموضع ». شرح الكافية ١٤٣/١ .

(٣) وكان ظهورها أولى من حذفها؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها. شرح التسهيل
 ٤٠٠/٣، ورد أبو حيان على ابن مالك قائلاً: « وللأخفش أن يقول: التزم [حذف المبتدأ]
 وإبقاء الخبر؛ لأن النداء بابُ حذفٍ، بدليل جواز الترخيم، ولا يجوز في غيره إلا ضرورةً »
 التذيل والتكميل ٢٠٠/٤ . وانظر الهمع ٥٢/٣ .

(٤) وانظر الرد عليه أيضاً في: التعليقة على الكتاب ٣٤٠/١، وشرح عيون الكتاب: ١٦١ .
 وفي التذيل والتكميل ٢٠٠/٤: « وهذا عندي لا يلزم الأخفش؛ لأن له أن يقول: إنما التزموا
 فيها ضرباً من الصلة، كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على مذهبكم ... » . وانظر أيضاً:
 الهمع ٥٢/٣ .

يُجْزُ ذلك، دلَّ على بطلان هذا القول .

وردَّ الزَّجَّاجُ^(١) على الأَخْفَشِ: بأنه لو كانت موصولةً لكانت من قبيل المطوَّلِ، والمطوَّلُ لا يُنَى، فكَوْنُ «أَيُّ» بُنِيَتْ في النداء دليلٌ على أنها غيرُ موصولةٍ. قيل^(٢): إنما يلزَمُ هذا إذا قَدَّرْنَاهَا مُعْرَبَةً قبلَ النداء، وإن قَدَّرْنَاهَا مَبْنِيَةً على الضَّمِّ قبلَ النداء فلا يلزَمُ ذلك؛ لأن المَبْنِيَّ يُنَادَى على ما كان عليه قبلَ النداء^(٣).

الوجه الثالث: أن «أَيًّا» إذا كانت صفتها / مؤنثةً، لحقتها تاءُ التَّأْنِيثِ [ب/١٨٣] فتقول: يا أَيَّتُهَا المرأةُ، قال تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾^(٤) ولا تلحقها علامةُ التثنية ولا الجمع، قال تعالى في التثنية: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ﴾^(٥)، وقال في الجمع: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيَّةَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦).

الوجه الرابع: أن «ها» التثنية إذا وقع بعدها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء، فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغة الفصيحةُ إثباتُ الألفِ، وقد يُحذفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أَيُّهُ الرَّجُلُ، قال الفراءُ^(٧): هي لغة بني مالك من بني أسد، وهي شاذة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

(١) لم أقف على هذا الرد في معاني القرآن وإعرابه، مع أنه تعرض لمنهب الأَخْفَشِ في ٢٢٨/١.

وانظر التذيل والتكميل ٢٠٠/٤، والمساعد ٥٠٦/٢، والهمع ٥٢/٣.

(٢) نقل هذا أبو حيان عن بعض أصحابه . انظر التذيل والتكميل ٢٠٠/٤، والهمع ٥٣/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية ١٤٣/١.

(٤) سورة الفجر: من الآية: ٢٧.

(٥) سورة الرحمن: الآية: ٣١.

(٦) سورة النور: من الآية: ٣١.

(٧) لم أقف عليه في مظانه من المعاني، وانظره في: إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، والتذيل

والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٠٥/٢، والهمع ٥١/٣-٥٢.

قلت: وعلى هذه اللغة كتبوا: ﴿ آيَةُ الثَّقَلَانِ ﴾ و﴿ آيَةُ السَّاحِرِ ﴾^(١) بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ^(٢) في السبعة ﴿ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ و﴿ يَا آيَةُ السَّاحِرِ ﴾ و﴿ آيَةُ الثَّقَلَانِ ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقفَ بسكون الهاء، وفي ذلك أوضحُ ردُّ على الفراءِ، إذ نفى دخولها في القرآن .

فإن كان المناذى منقوصاً:

فمذهبُ الخليل والجمهور^(٣) حذفُ التنوين وإثباتُ الياء، فتقول: يا قاضي، ويكونُ مبنياً على الضمة المقدرة في الياء، ووجهه: أنه لما بُني على الضمِّ، ذهبَ التنوينُ، فبقيت الياءُ ولم تُحذفْ؛ لأنَّ موجبَ حذفها قد زال وهو التنوينُ، وذهبَ يونس^(٤) إلى حذفِ الياءِ، فتقول: يا قاضٍ بكسر الضاد من غير ياء، فيكونُ مبنياً على الضمة المقدرة على الياء المحذوفة، ووجهه: أنَّ النداءَ دخلَ على اسمٍ مُعرَّبٍ مُنَوَّنٍ فحذفَ الياءَ، ثمَّ حذفَ التنوينَ لأجل النداء، وبقيت الياءُ محذوفةً .

فإن كان المنقوصُ لم يبقَ منه إلا حرفٌ واحدٌ من الأصول نحو: « مُرٍ » اسمُ فاعلٍ من « أرى » فإنه حذفَ منه العينَ واللامَ، وبقيت الفاءُ، وكان الأصلُ: مُرِيَّاً،

مثلُ مُكْرِمٍ، فإذا سميتَ به وناديتَه / أثبتَّ الياءَ اتفاقاً فتقول: يا مُرِي، بردُّ اللام . [١٨٤/أ]

(١) سورة الزخرف: من الآية: ٤٩ .

(٢) السبعة: ٤٥٥، وحنة القراءات: ٤٩٧، وانظر: إعراب القراءات لابن خالويه ١٠٧/٢، والحنة لأبي علي ٣١٩/٥-٣٢١ قال الفارسي بعد أن أوضح وجه الإشكال في (أية) على قراءة ابن عامر: « فينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به » .

(٣) انظر: الكتاب ١٨٤/٤، وشرح المفصل ٧٥/٩، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣، والجمع ٤٠/٣ .

(٤) انظر المصادر السابقة، وكتاب (يونس البصري) لأستاذنا الدكتور أحمد مكِّي الأنصاري ص: ١٩٦-١٩٧ . وقد أيد سيبويه - رحمه الله - قولَ يونس قال: « وقول يونس أقوى » وعلل ذلك بقوله: « لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضعُ حذفٍ » .

فإن كان المنادى مكنياً به فسيأتي آخر الباب.

فإن كان المنادى غير ما ذكر، فلا يخلو أن يكون مفرداً معرفة، أو مفرداً نكرة، أو مضافاً، أو مشبهاً بالمضاف .

فإن كان مفرداً معرفة:

فلا يخلو أن يكون منوعاً بـ«ابن» أو لا، فإن كان منوعاً بـ«ابن» فسيأتي الكلام عليه حيث يعرض له المصنف^(١) .

فإن كان غير منوع بـ«ابن» فالكلام عليه من أوجه:

الأول: في حقيقته، وهو: كلُّ عَلَمٍ مفردٍ نحو: يازيد، أو نكرة مقصودة نحو يارجل، فقولنا: «مفرد» تحرز من المضاف والمشبّه به، فإن مرادهم في هذا الباب بالمفرد ألا يكون مضافاً ولا مشبهاً به، فيدخل تحت المفرد: يازيد، ويازيدان، ويازيدون، ويارجل، ويارجلان، ويارجلان، ويا معدي كرب، فهذه وما أشبهها مفردات؛ لأنها غير مضافات ولا مشبّهة بالمضاف.

وقولنا: «معرفة^(٢)» تحرز به من المفرد النكرة غير المقصودة، وسواء كان التعريف قبل النداء نحو: يازيد، أو طارئاً عليه بعد النداء نحو: يارجل إذا أردت به رجلاً معيناً، فإنه كان قبل النداء نكرة، فلما نودي صار معرفة بالنداء؛ لكون المراد به معيناً .

الوجه الثاني: في حكمه بعد النداء، ولا يخلو أن يكون قبل النداء مبنياً أو

(١) عند قوله:

وَإِنْ نَعَتْ بِابْنَةٍ أَوْ ابْنٍ فَانْفَتْحُهُ اتِّبَاعاً لِلابْنِ وَالابْنِ

انظر صفحة: ٦٥٢ .

(٢) من قوله: «فإن كان مفرداً معرفة» .

معرباً، فإن كان مبنياً بقي بعد النداء على ما كان عليه قبل، إلا أنه يكون مبنياً على ضمةٍ مقدّرة، فإذا ناديت سيويهِ تتركه مكسوراً الهاء كما كان قبل النداء، وضمة البناءِ مقدّرة، دليلاً: أنك إذا أتبعته رفعتَ ققلت: يا سيويهِ / العاقلُ برفع [١٨٤/ب] «العاقل»، وكقولك إذا ناديت «خمسة عشر»، تتركُ الرَّاءَ مفتوحةً، وهو مبنيٌّ على ضمةٍ مقدّرة، فإن كان مُعرباً قبل النداء بنيتُهُ على ما يُرفَعُ به، فتقول: يا زيدُ ويا رجلُ، فتبنيهما على الضمة؛ لأنهما يُرفَعان بها، وتقول: يازيدان ويارجلان فتبنيهما على الألف؛ لأنهما يُرفَعان بها، وتقول: يازيدون فتبنيه على الواو؛ لأنه يُرفَعُ بها، وحيث يُبنى على الضمِّ قد يكون الضمُّ ظاهراً نحو: يازيدُ، ومقدّراً تعذراً نحو: ياموسى، أو استثقلاً نحو: ياقاضى.

١٠ وحكى عن بعض الكوفيين أن المثني والمجموع لا يكونان في النداء إلا بالياء^(١)، فتقول: يا زيدين ويازيدين، بالحمل على المضاف، فكما يُقال: يازيدي عمروٍ تقول: يازيدين، وكما تقول: يازيدي عمروٍ تقول: يازيدين، جعلوا نونَ التثنية والمجمع كالعوض من المضاف إليه، كما جعلوا «عشر» في نحو: اثني عشر عوضاً من النون على جهة المقارضة بينهما.

١٥ وردّ هذا: بأن التثنية والمجمع مُفردان، فلا يُحكّم لهما بحكم المضاف .

تنبية:

إذا ناديت «اثنا عشر» ففيه خلاف^(٢)؛ فالبصريون ينادونه بالألف مراعاةً

(١) انظر التذيل والتكميل ١٨٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والممع ٣٨/٣. وقد نقله أبو

حيان عن ابن العليج، ثم قال: «وهو فاسد؛ لأنه مفردٌ ليس مركباً، فلا يحكم له بحكمه» .

(٢) انظره في المصادر السابقة، والمساعد ٤٨٩/٢. وعقب أبو حيان على رأي الكوفيين بقوله:

«وفيه نظر؛ لأن الإضافة غير حقيقة، وهو عندهم أقوى من المثني» .

لأصله من التثنية؛ لأن الأصل اثنان وعشر ثم حُذفت النون والواو، وجُعِل «عشر» عَوْضَ النون، والكوفيون يُنادُونه بالياء حملاً على المضاف، والأوّل أُقَيَسُ .

الوجه الثالث: في علة بناء ما بُني منه بعد النداء. واختلفوا في ذلك على

أقوال:

الأول: لسيبويه^(١) أنه بُني إجراءً له مُجرى الأصوات، لكونه اختلط مع «يا»

وهي صوت، / فصار لذلك كالصوت الذي يُدعى به غير العقلاء . [١٨٥/أ]

الثاني: للفارسي^(٢) وجماعة من البصريين أنه بُني لوقوعه موقع حرف

الخطاب .

الثالث: لجماعة منهم ابنُ خروف^(٣) أنه بُني لوقوعه موقع ضمير الخطاب،

١٠ فـ «يازيد» وقع موقع «يا أنت»^(٤) .

الرابع: لابن كيسان^(٥) أنه بُني لأنه من تمام حرف النداء، فحُكِمَ له بحكم

حرف النداء فبُني، واستدلَّ على هذا بكلامٍ طويلٍ لا جدوى له .

(١) الكتاب ١٨٥/٢ . وانظر شرحه للسيرافي ١٥٣/١ (مطبوع) .

(٢) الإيضاح: ٢٤٦ . وانظر: المتنضب ٢٠٤/٤-٢٠٥، والأصول ٣٣٣/١، وشرح الكتاب

١٥٣/١ مطبوع، ٤٣/٣ (مخطوط)، والتبصرة ٣٣٨/١، والإنصاف ٣٢٤/١، والتبيين:

٤٤٠، والملخص: ٤٥٥، والجمع ٣٨/٣ .

(٣) رأيه هذا في التذيل والتكميل ١٨٩/٤ . وانظر: المتنضب ٢٠٥/٤، والإنصاف ٣٢٥/١،

وشرح المفصل ١٢٩/١، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢، والجمع ٣٨/٣ .

(٤) الأصح تقديره بـ «يا إياك» بضمير النصب، وهو القياس، قال ابن مالك: وأما «يا أنت»

فشاذ؛ لأن الموضوع موضع نصبٍ» لكن لعل ذلك من باب نيابة الضمائر بعضها عن بعض

كما قال ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٣، وانظر شرح المفصل ١٢٧/١ .

(٥) نقله أبو حيان في التذيل والتكميل ١٨٩/٤ .

الخامس: للفراء^(١) أن أصلَ يازيدُ: يازيداه، فرياه للنداء، ووزيدُ المنادى، والألفُ لمد الصوت، والهاء للسكوت، والدليلُ على أن أصلَ يازيدُ: يازيداه قولُ الشاعر:

يَا رَبُّ يَا رَبَّاهُ يَا رَبَّاهُ أَيَّاكَ أَسَلُ^(٢)

قال: ثمَّ آثَرُوا الإيجازَ فأسقطوا الألفَ والهَاءَ، وبنوه لتضمينه معنى الألفِ والهَاءِ. وفي هذا المذهب ما ترى من التكلف .

الوجه الرابع: في بنائه على الحركة، وإنما بُني على حركةٍ لأنَّ له أصلاً في التمكن^(٣)، وقيل^(٤): لأنه لو بُني على السكون لالتقى في بعض المواضع ساكنان نحو: يازيدُ، فحُرِّك لأجل التقاء الساكنين، وحُمِلَ ما ليس فيه ساكنٌ نحو: يا حَكَمٌ، على ما فيه الساكنُ نحو: يازيدُ .

وكانت الحركة ضمةً لأنهم أرادوا أن يستوفي المنادى في حال النداء

(١) لم أقف عليه في مظانه من المعاني. وانظره في: شرح السيرافي ٣٥/٣ (خطوط)، والإنصاف ٣٢٣/١، والتبيين: ٤٤٠، وشرح الكافية ١٣٢/١، والتذيل والتكميل ١٨٩/٤. وقد رد عليه السيرافي بكلام طويل .

(٢) رجزُ نسبة التبريزي في تهذيب الإصلاخ: ٢٢٥ إلى عروة بن حزام، وتبعه ابنُ يعيش في شرح المفصل ٤٧/٩، قال البغدادي في الخزانة ٧٤/٧: « وقد راجعتُ ديوانَ عروة بن حزام فلم أجد هذا الرجز » ونسب الفراء في معاني القرآن ٤٢٢/٢ إنشاده إلى فقعه الأسدي . وانظر: إصلاخ المنطق: ٩٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٤٢، وشرح التسهيل ٤٠٨/٣، والتذيل والتكميل ١٨٩/٤، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢٢٨. ويروى بعده:

عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنْ الدُّنْيَا الْأَمَلِ

(٣) انظر: المتقضب ٢٠٥/٤، والمقتصد ٧٦٧/٢، وشرح المفصل ١٣٠/١، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢ .

(٤) انظر: شرح ابن النحويَّة لوحة (٢٢٥)، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢ .

حركات الإعراب، وذلك أَنَّ المَنَادَى يُنصَبُ إذا كان مضافاً، أو يُجرُّ إذا كان مستغنائاً به، فلم يبقَ إلا الرفعُ، فبنوه على الضمِّ عِوَضاً عَمَّا نَقَصَهُ من الرفع، وقيل^(١): إنما تَعَيَّنَت الضَّمَّةُ؛ لأنه لو بُنِيَ على الفتحه لالتبس بالمنادى المنصوب^(٢)، ولو بُنِيَ على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم .

الوجه الخامس: إذا نُودِيَ العَلَمُ هل يبقَى على تعريفه من العِلْمِيَّة، أو يُسَلَبُ

/ العِلْمِيَّة ويتعرَّفُ بالخطاب قياساً على نداء النكرة ؟ قولان: [ب/١٨٥]

الأول: لجماعة منهم ابنُ السَّرَّاج^(٣)، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك^(٤).

والثاني: للمبرد^(٥) والسيرافي^(٦) والفراسي^(٧)، وصحَّح ابنُ عُصفورٍ مرَّةً القولَ

الأول، ومرَّةً القولَ الثاني^(٨).

(١) انظر التبصرة ٣٣٨/١، والمقتصد ٧٦٨/٢، والغرة المخفية لوحة (١١٠)، والإنصاف ٣٢٦/١.

(٢) قال الجرجاني: ولا يمكنُ أن يقال: خيف اللبسُ بالنكرة؛ لأنها تكون منونةً في قولك: يا رجلاً، وهذا لو بُنِيَ على الفتح لقليل: يا رجلٌ غير منونٍ... المقتصد ٧٦٨/٢.

(٣) الأصول ٣٣٠/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٢/٣، وقال به ابن خروف في شرح الجمل ٤٤١/٢ (رسالة دكتوراه، وصححه ابنُ عُصفورٍ في شرح الجمل ٨٩/٢-٩٠، وجاز اجتماع تعريفين عندهم؛ لاختلاف جهتي التعريف، حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية. انظر: الإنصاف ٣٣٨/١، وأسرار العربية: ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) المقتضب ٢٠٥/٤.

(٦) ظاهر قوله في الإيضاح: ٢٤٤ يدل على أنه من أصحاب الرأي الأزل، حيث قال: «وأما المعرفة فعلى ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، والآخر: ما كان متعرفاً في النداء لتوجه الخطاب إليه».

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتبه، وأخذ به الجرجاني في المقتصد ٧٥٥/٢-٧٥٦، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/١.

(٨) صحح القولَ الأول في شرح الجمل ٨٩/٢، ولم أقف على تصحيحه للقول الثاني، ونقله عنه أبو حيان في التذيل والتكميل ١٨٩/٤-١٩٠.

والأولُ أصحُّ؛ لأنَّ ثَمَّ ما لا يَسُوغُ سَلْبُ تعريفه كاسمِ الله واسمِ الإشارةِ والمضمرِ^(١) على من يقول بنداؤه .

الوجه السادس: في تعريف النكرة المقصودة في النداء، وقد اختلفوا في ذلك: فذهب جماعة من النحويين منهم ابن مالك^(٢) أنه تعرّف بالخطاب والإقبال عليه .

ومنهم من قال^(٣): تعرّف بالألف واللام المحذوفة، وعوّضَ عنها حرفُ النداء، وصححه ابن عصفور^(٤) قال: لأنَّ الخطابَ لا يُعرّفُ، واستدلَّ على ذلك بقولك: أنت رجلٌ، فقد خاطبَ رجلاً، وهو مع ذلك نكرةٌ، قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع^(٥): وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تعريفَ «أل^(٦)» بالعهد، وإذا قلت: يا رجلٌ، فلا عهدَ،

(١) قال ابن السراج: «ويُحيلُ قولَ من قال: إنه معرفة بالنداء فقط، أنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكاً كما تقول: يا فرزدقُ أقبل...» الأصول ١/٣٣٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٢ . وهو قول سيبويه حيث قال: «وزعم الخليل - رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجلٌ، ويا فاسقٌ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفة؛ لأنك أشرتَ إليه، وقصدتَ قصده، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام» . الكتاب ٢/١٩٧ . وهو قول ابن خروف في شرحه على الجمل ٢/٤٤١ . وانظر: الأصول ١/٣٣١، والتبصرة ١/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢١ . وقد رد ابن عصفور هذا القول في شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٣) التذيل والتكميل ٤/١٩٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢١، والتصريح ٢/١٦٦ .

(٤) شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٥) انظر شرحه على الجمل لوجه (٥١ - مخطوط) .

(٦) في الأصل: «إلى» .

فإن قيل: الألف واللام للحضور؟ قيل: فالحضور هو المعرف وهو معنى قولهم:
تعرف بالخطاب .

الوجه السابع: ذهب الكسائي^(١) أن حركة «يازيد» و«يارجل» حركة
إعراب، وتبعه الرياشي^(٢)، واحتجاً على عدم التنوين بما لا يُجدي .

ورُدَّ هذا المذهب: بأنه لو كانت الحركة في «يازيد» و«يارجل» حركة
إعراب، لم يجوز في نعتة النصب، وكونه جازاً نصبه دَلَّ على أن الضمة للبناء، وأنَّ
له محلاً منصوباً .

الوجه الثامن: إذا اضطرَّ الشاعرُ إلى تنوين المنادى المضموم، جاز فيه الضمُّ
والنصب، وأنشدوا هذا البيت بالوجهين:

[١٨٦/أ]

/ سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٣)

١٠

رُوي برفع «مطر» ونصبه، واختلفوا في المختار على ثلاثة أقوال:

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تنظر في الإنصاف ١/٣٢٣،
والتبيين: ٤٣٨، واتلاف النصره: ٤٥ .

وقد خالف الفراء الكسائي، وقال بقول البصريين إلا أنه قال: هو ليس بفاعل ولا مفعول،
والبصريون يقولون: موضعه نصب لأنه مفعول . وانظر رأي الكسائي ومن تبعه في: شرح
الكافية ١/١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٨ .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي، أبو الفضل، لغوي بصري، كثير الرواية عن الأصمعي، قرأ كتاب
سيبويه على المازني، وعنه أخذ المراد وابن دريد، توفي سنة ٢٥٧ هـ. أخباره في: أخبار
النحويين البصريين: ٩٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ونزهة الألباء: ١٥٢ .

(٣) من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٣٧، والبيت في: الكتاب ٢/٢٠٢،
والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، والأصول ١/٣٤٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسرياني:
٤٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٥٧، وضرائر الشعر: ٢٦، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦،
والخزانة ٢/١٥٠، ٥٠٧/٦ . ومطر: رجل تزوج امرأة كان يهواها الأحوص ويكتم ذلك،
وهي أخت امرأته، فقال فيه هذا الشعر .

الأول: للتحليل وسيبويه^(١) - رحمهما الله - ومن قال بقولهما من البصريين
أنَّ المختارَ الرفعُ، ووجهه: أنه مُشَبَّهٌ بمرفوع ما لا ينصرفُ، ومرفوع ما لا ينصرفُ
إذا اضطرَّ إلى تنوينه نُونٌ وتُركَ مرفوعاً، فكذلك هذا.

فإن قيل: هذا التنوينُ تنوينُ التمكن، فكيف يَلْحَقُ حركةُ البناءِ ؟

فالجوابُ: أنَّ هذه الضمةَ في البناءِ تُشبهُ ضمةَ الإعرابِ، ولهذا جاء النعتُ

على لفظها وعلى موضعها .

الثاني: لأبي عمرو، وعيسى بن عمرو، ويونس، والمبرد، والجرمي^(٢) أنَّ

المختارَ النصبُ، ووجهه: أنه مُشَبَّهٌ بمجرور ما لا ينصرفُ، فكما أن مجرور ما لا

ينصرفُ إذا اضطرَّ إلى تنوينه، رجَعَ إلى الأصل من الجرِّ بالكسرة؛ لأنه مفتوحٌ في

موضع جرٍّ، كذلك هنا رجَعَ إلى الأصل من النصب؛ لأنه مضمومٌ في موضع

نصبٍ.

ورُدَّ: بأنه لو كان كمجرور ما لا ينصرفُ، لوجبَ أن يُتبعَ على موضعه،

فلما أتبعَ على لفظه، عَلِمْنَا أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرفُ؛ لأنَّ مرفوع ما لا

ينصرفُ يُتبعُ على لفظه .

(١) الكتاب ٢/٢٠٢، وانظر: المقتضب ٤/٢١٣، والأصول ١/٣٤٤، وأسالي الزحاجي: ٨٣،

وشرح الجمل ٢/٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦، والهمع ٣/٤١-٤٢ .

(٢) المصادر السابقة، أضف إليها: كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ٢٢٤، وكتاب (عيسى بن

عمر الثقفي) ص: ٢٧٦ .

الثالث: للأعلم^(١) وتبعه ابن مالك^(٢) وهو الفرق بين أن يكون المنادى علماً في الأصل أو نكرة، فإن كان علماً فالرفع هو المختار، قال الشاعر:

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وإن كان نكرة فالنصب هو المختار، قال الشاعر:

أَعْبُدْ حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيباً^(٣)

(١) لم أقف على هذا الرأي له، وفي تحصيل عين الذهب ٣١٤ قال: « وكلا المذهبين مسموع عن العرب، والرفع أقيس؛ لما تقدم من العلة ». وقد نسب هذا الرأي إلى الأعلام أيضاً في التصريح ١٧٢/٢ .

وقد اختار السيوطي مذهباً منفرداً، حيث ذهب إلى عكس ما ذهب إليه ابن مالك، قال في الممع ٤٢/٣: « وعندي عكسه [أي: عكس مذهب ابن مالك] وهو: اختيار النصب في العلم؛ لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة؛ لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حيثن إلا الحركة لاستوائهما في التنوين » ثم أتبع السوطي رأيه قائلاً: « ولم أقف على هذا الرأي لأحد » .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٣) من الوافر، وهو صدر بيت لجرير في ديوانه: ٦٥٠/٢، من قصيدة طويلة يهجو فيها العباس ابن يزيد الكندي مطلعها:

أَحَالِدُ عَادَ وَعَدُّكُمْ نِجَالًا وَمَنِيَتَ الْمَوَاعِدِ وَالْكِدَابَا

وعجزه:

أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا

والبيت في: الكتاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، ومعاني الفراء ٢٩٧/٢، وإصلاح المنطق: ٢٢١، والجمل: ١٥٦، وشرح أبياته (الخلل): ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، والخزانة ١٨٣/٢ .
وشعبي: موضع، وفي معجم البلدان ٣٤٦/٣: « قال ابن خالويه: شعبي: اسم موضع في بلاد بني فزارة، وقال نصر: شعبي: جبل يحمي ضرية لبني كلاب... وقال الأصمعي: شعبي للضباب، وبعضها لبني جعفر... » وانظر: معجم ما استعجم ٧٩٩/٣، وفيه: « هي شبيلات متشعبات » .

ووجه التفرقة: أنَّ العَلَمَ أقربُ شَبْهاً بالضمير، فالأولى إذا اضطرُّ إلى تنوينه أن يبقى على ضمِّه، بخلاف النكرة فإنها أبعدُ شَبْهاً بالمضمر، / فالنصبُ فيه أولى [١٨٦ب] عند الاضطرار إلى تنوينه .

والصحيحُ ما^(١) ذهبَ إليه سيويو .

قلتُ: ما قدَّمناه من الخلاف هو خلافٌ في الجواز، ويظهُرُ من ابن عصفور في «شرح الجمل^(٢)» أنه خلافٌ بالمنع، فالذي يقولُ بالرفعِ يمنعُ النصبَ، والذي يقولُ بالنصبِ يمنعُ الرفعَ، والدليلُ [على]^(٣) أنَّ سيويو يمنعُ النصبَ قوله^(٤): «ولم نَسْمَعْ عربياً يقولُهُ» يعني النصبَ مع التنوين .

والصحيحُ أنه خلافٌ في الجواز، وقد سُمِعَ النصبُ، وكلامُ سيويو محمولٌ على التأويل .

فإن كان المناذَى نكرةً غيرَ مقصودة^(٥):

فلا تخلو أن تكون موصوفةً أو لا، فإن كانت موصوفةً فسيأتي حكمُها^(٦)، وإن كانت غيرَ موصوفةٍ فالكلامُ عليها من وجهين:

الأول: أنه منصوبٌ، وجاء على أصله من الإعراب؛ لأن موجبَ البناء قد انتفى؛ لأن النكرة المقصودة إنما بُنِيَتْ لشبهِها بالمضمر؛ لكونها لمعيّن، بخلاف

(١) في الأصل: «والصحيح إلى ما ذهب» .

(٢) قال: «فإذا نوّنَ المناذَى للضرورة كما يتوّن ما لا ينصرفُ، فاختيار سيويو - رحمه الله -

الرفعُ، واختيار أبي عمرو بن العلاء النصبُ» شرح الجمل ٩٤/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٥) أما النكرة المقصودة فقد ضُمّن الحديث عنها في (المفرد المعرفة) ص: ٥٨٧ .

(٦) انظر صفحة: ٦٠٢ .

النكرة غير المقصودة، فإنها لغير معيّن، فلم تُشبه المضمّر، فانتفى موجب البناء فأعرّبت .

الوجه الثاني: اختلف النحويون في نداء النكرة غير المقصودة على أربعة أقوال:
الأول: جوازُ ندائها مطلقاً، وهو الصحيح^(١)، وجازَ نداءُ النكرة غير المقصودة؛ لأن المتكلم ليس غرضه في معيّن، إنما غرضه في واحدٍ ممّن ينطلق عليه لفظُ المنادى نحو قولِ الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، ألا ترى أنه لم يُعيّن واحداً من الرجال؛ لأن غرضه حاصلٌ في أيّ رجلٍ كان، ومنه قولُ الشاعر:

أَيَا رَاكِبًا إِذَا عَرَضْتَ قَبْلَغْنُ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَا تَلَاقِيَا^(٢)

/ ألا ترى أن قصده ليس في راكبٍ معيّن، إنما قصده في تبليغ رسالته مع أيّ

راكبٍ كان، وقال الآخر:

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ غَلِيكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٣)

(١) وهو قول جمهور البصريين. انظر المساعد ٤٩٠/٢ .

(٢) من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، أحد شعراء الجاهلية الفرسان من اليمن، كان سيد قومه من بني الحارث بن كعب، وكان هو قائدهم يوم الكلاب الثاني فأسرته تيم، وخيرته كيف يرغب أن يموت، فاختر أن يشرب الخمر صرفاً، ويُقطع عرقه الأكل، ففعل به ذلك، ومات نرفاً. أخباره في: المحبّر: ٢٥١، واللآلي ٦٣/٣، والخزانة ٢٠٢/٢ .

وينسبه بعضهم لمالك بن الربيع، وليس كذلك، انظر الخزانة ١٩٤/٢. والبيت من قصيدة مروية في المفضليات: ١٥٥، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٣١٥، وشرحها للتبريزي ٧٦٦/٢. والشاهد في: الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والأصول ١/٣٣١، ٣٦٩، وشرح الجمل ٢/٨٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩١، ٣٩٧ .

(٣) من الوافر، ويُنسب إلى الأحموس، انظر حاشية ديوانه: ٢٣٩. والبيت في: الأصول ١/٣٢٦، ٢/٢٢٩، والمسائل البصريات ١/٦٣٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٢٩، وأمالى ابن الشجري ١/٢٧٦، شرح الجمل ١/٢٤٥، ٢/٨٤، والخزانة ٢/١٩٢. ونخلة: كناية عن امرأة معينة، وذات عرق: ميقات أهل العراق للإحرام بالحج، وهو الحد بين نجد وتهامة. انظر المرصع: ٢٢٧، ومعجم البلدان ٤/١٠٧ .

وقال الآخر:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ^(١)

وقال الآخر:

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَسْرًا فِي مَرِيرَةٍ مُعَدَّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا^(٢)

فهذه كلها نكراتٌ غيرٌ مقصودةٌ .

فإن قلت: كيف تكون هذه نكراتٍ مع أنها عند المتكلم معارفٌ^(٣)، ألا ترى

(١) من الطويل، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه: ٤٥٦/١. والشاهد في: الكتاب

١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الجمل ٨٣/٢، ٨٥، وشرح المفصل ٨٦/٤، وشرح

التسهيل ٣٩٧/٣، وارتشاف الضرب ١٢١/٣، والتذيل والتكميل ١٩١/٤، الخزانة

١٩٠/٢. وحزوى: موضع بنجد في ديار تميم، وقال الأزهري: جبلٌ من جبال الدهناء.

معجم البلدان ٢٥٥/٢. وماء الهوى: الدمع الذي يدمعه من الهوى، ويرفض: يسيل متفرقاً،

ويترقق: يجيء وينهب في العين من غير أن ينحدر. (الديوان) وفي المقاصد النحوية

٢٣٦/٤: حكى بعضهم أن معنى (يترقق) هنا: يتدفق .

(٢) من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير العقيلي، شاعرٌ إسلاميٌّ، من الشعراء اللصوص، وأحد

عشاق العرب، كان يتعشق ليلي الأخيالية. أخباره في: الشعر والشعراء ٤٤٥/١، والأغاني

٢٠٤/١١، وشرح أبيات المغني ٢٥/٢. والحمير: تصغير حمار. انظر الاشتقاق: ٢٩٩ .

والبيت في ديوانه: ٣٧، وفيه: « معاقب ليلي ». والرواية في الأصل: « سورة » بدل « مريرة »

وهو تحريف. والشاعر في هذا البيت يخاطب زوج صاحبة ليلي. والشاهد في: الكتاب

٢٠٠/٢، وتحصيل عين الذهب: ٣١٠، ٣٢٦، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الجمل ٨٣/٢،

٨٥، والتذيل والتكميل ١٩١/٤. والمريرة: الحبل، جعله كتميسٍ مشدودٍ بحبل .

(٣) في التذيل والتكميل ١٩٢/٤: « وزعم ابن الطراوة أن المناديات في هذه الأبيات معارفٌ،

وإلا فكيف يقول: « هجت للعين عمرة » لدارٍ لا يعرفها ... هذا مما يجب أن يطوى ولا

يتكلم به ». وكلام ابن الطراوة في كتابه الإفصاح: ١١٨، وانظر الرد عليه في التذيل

والتكميل ١٩٢/٤ .

أن قوله: «يا نخلة» كناية عن امرأة معينة، وكذلك قول الآخر: «أداراً بحزوي» وهي عنده دار معينة، ولولا ذلك لما هيّجت عبرته، وكذلك قوله: «يا تيساً» هو عنده زوج ليلى، فهو معرفة؟

فالجواب: أن التنكير باعتبار المخاطب لا باعتبار المتكلم، ألا ترى لو قال المتكلم: جاءني رجل وهو عنده معين، لم يُخرجهُ ذلك عن كونه نكرة عند المخاطب، فالقصد من هذه النكرات في هذه الأبيات الإبهام على المخاطب، وقد حصل، وأيضاً فإن العرب وضعت للمعارف ألفاظاً معينة، فلا تُطلق معرفة إلا على لفظ من تلك الألفاظ، وما سواها من الألفاظ لا يُطلق عليه معرفة، وإن كان معناه معيناً عند المتكلم، ويمكن أن يُخرج «أداراً بحزوي» على أن الدار هنا غير معينة عنده، فهي نكرة إلا أنه أتى دار نأى ذكرته دار محبوبته، فهيّجت عبرته، فكانت الديار كلها عنده دار حزوي، وينظر إليه قول متمم بن نويرة^(١):

وَقَالُوا أَتَبْكِي كُلَّ قَبْرِ رَأَيْتُهُ لِقَبْرِ ثَوَى بَيْنَ اللَّوَى فَالِدَكَادِكِ

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ الْأَسَى يَبْعَثُ الْبُكَى دَعُونِي فَهَذَا كُلُّهُ قَبْرُ مَالِكِ [ب/١٨٧]

(١) هو متمم بن نويرة، من ثعلبية بن يربوع، من نعيم، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في حروب الردة باليمامة. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢٠٤/١، والشعر والشعراء ٣٣٧/١، والإصابة ٣٤٠/٣، والخزانة ٢٤/٢.

والبيت من الطويل في ديوانه: ١٢٥، وروايته:

فَقَالَ أَتَبْكِي كُلَّ قَبْرِ رَأَيْتُهُ لِقَبْرِ ثَوَى بَيْنَ اللَّوَى فَالِدَكَادِكِ

فقلت له إن الشجا يعث الشجا فدعني

وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٩٢/٤. واللوى: في الأصل: منقطع الرملة، وهو وادٍ من أودية بني سليم. معجم البلدان ٢٣/٥، والدكادك: قال ياقوت: دكة: موضع بظاهر دمشق في العوطة. معجم البلدان ٤٥٩/٢.

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ الْأَمْسَى يَبْعَثُ الْبَكَّى دَعُونِي فَهَذَا كُلُّهُ قَبْرٌ مَسَالِكِ [١٨٧/ب]
وأما قولُ الصَّلْتَانِ^(١):

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلِّبٍ تَوَاضَعُ

فظاهرُهُ أَنَّ النكرةَ فِيهِ مقصودةٌ، بدليل أنه قد فسرها بقوله: «جرير». .
وأجابوا عنه: بأن «يا» للتبئية، و«شاعراً» منصوبٌ بفعلٍ مضمرٌ؛ أي؛ الزُمُوا شاعراً
هذه صفتُهُ^(٢).

وعندي أَنَّ النكرةَ فِيهِ باقيةٌ على إبهامها؛ لأنَّ المتكلمَ أراد أولاً الإبهامَ على
السَّمْعِ لتعظيمِ الأمرِ فِي نَفْسِهِ، ولِيتشوقَ إلى التفسيرِ الذي بَعُدَ، ثُمَّ فسَّرَ هذه
النكرةَ باسمِ عَلِمٍ^(٣).

ونظيرُهُ فِي التفسيرِ بعد الإبهامِ لتعظيمِ الأمرِ قولُهُ تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا
بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(٤) على قراءة ﴿يُسَبِّحُ﴾^(٥) مبنياً لما لم يُسمَّ فاعله، ألا
تري أَنَّهُ لم يذكرَ أولاً^(٦) الفاعلَ ثُمَّ ذَكَرَ ثانياً على جهة البيان بعد الإبهامِ، كأنَّ

(١) هو قثم بن خبيبة، من بني عبد القيس، ويعرف بـ «الصلتان العبيدي»، والصلتان معناه:
الشديد الصلب، قال الأمدى: «شاعرٌ مشهورٌ خبيث». اجتمعَ إليه فِي الحكمِ بين جرير
والفرزدق. أخباره فِي: الشعر والشعراء ١/٥٠٠، والمؤتلف والمختلف للأمدى: ١٤٥،
ومعجم الشعراء: ٢٢٩، ومعاهد التنصيص ١/٧٤، والخزانة ٢/١٨٢.

والبيت فِي: الكتاب ٢/٢٣٧، والمقتضب ٤/٢١٥، وشرح الجمل ٢/٨٦، والتذيل
والتكميل ٤/١٩٢، والخزانة ٢/١٧٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) انظر تحصيل عين الذهب: ٣٢٦.

(٤) سورة النور: من الآية: ٣٦.

(٥) وهي قراءة ابن عامر وعاصم فِي رواية أبي بكر عنه. السبعة: ٤٥٦، وحجة القراءات: ٥٠١.

(٦) كتبت فِي الأصل: «والا».

سائلاً يقول: مَنْ المسبِّحُ؟ فقيل: هم رجالٌ، أو يسبِّحُه رجالٌ .

انتهى تقريرُ هذا القول، وهو الصحيحُ .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة وهو مذهبُ المازني^(١)، وما جاء مما ظاهره أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنه نُوتت ضرورةً .

ورُدُّ: بأن ذلك قد جاء في فصيح الكلام^(٢)، فكيف يكونُ ضرورةً؟

القول الثالث: للكوفيين^(٣) أن النكرة غيرَ المقصودة لا تُنادى إلا أن تكونَ

موصوفةً نحو: يارجلًا قائماً، أو خلفاً من موصوفٍ نحو: يا ذاهباً، فـ «ذاهبٌ» صفةٌ

لموصوفٍ؛ أي: يارجلًا ذاهباً، فـ «خلفٌ» و«رجلٌ» و«خلفهٌ» / «صفتهُ»، ولا يجوزُ عندهم [١٨٨/أ]

يا غلاماً بالنصب، بل يُبنى على الضم؛ لأنَّ النَّصْبَ عندهم لا يكونُ إلا مع

الطول، فالصفةُ عندهم تُطوَّلُ الاسمَ، وزعموا أنه لم يُسمعَ من العربِ إلا موصوفاً

أو خلفاً من موصوفٍ .

ورُدُّ على الكوفيين: بأنَّ الطولَ بالصفة لا يلزمُ منه النَّصْبُ، ولو كان ذلك

موجباً للنصب لوجبَ نصبُ «أيُّ» في قولك: يا أيُّها الرجلُ؛ لأنه قد وُصِفَ

بـ «الرجل»، وكذلك: يازيدُ الطويلُ، وفي عدم ذلك دليلٌ على أنَّ الصفةَ لا تُوجبُ

نصبَ المنادى، قالوا: وما يقبلُهُ القياسُ لا يقدحُ فيه [عَدْمٌ]^(٤) ورُودُ السَّماعِ .

(١) انظر رأيه في: شرح الجمل ٨٣/٣، والتذييل والتكميل ١٩٠/٤، وارتشاف الضرب

١٢٠/٣، والمساعد ٤٩٠/٢، والتصريح ١٦٧/٢، والهمع ٣٩/٣ .

(٢) قالت العربُ: يا رجلاً صالحاً. انظر الكتاب ١٨٢/٢، وشرح الجمل ٨٥/٢ .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ١٠٤٠/٢، والتذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب

١٢٠/٣، والهمع ٣٩/٣ .

(٤) ما بين المعرفين ساقط من الأصل، وانظر: التذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب

١٢٠/٣ .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرةِ المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرةِ غيرِ المقبَلِ عليها^(١).

فإن كان نكرةً موصوفةً نحو: يارجلًا كريمًا، ويارجلًا قامًا، فهو منصوبٌ عند البصريين لا غيرُ، وأجازَ الكسائي^(٢) فيه النصبَ والرفعَ مُطلقًا، وفرَّقَ الفراء^(٣)؛ فأوجبَ النَّصْبَ إذا عاد من الصفةِ ضميرُ غيبةٍ نحو: يارجلًا ضربَ، وأوجبَ الرفعَ إذا عاد منها ضميرُ خطابٍ نحو: يارجلُ ضربتَ، ووجه التفرقة: أنَّ ضميرَ الخطابِ يُقربُ النكرةَ من القصد، بخلاف ضميرِ الغيبةِ .

فإن كان المنادى مضافاً :

فلا يخلو أن يكونَ مكرراً أو لا، فإن كان مكرراً نحو :

يأتيهم تيممٌ عديٌّ^(٤)

(١) هذا هو القولُ الثاني نفسه ، وقد ذكره المصنف ونسبه إلى المازني، فحاصل الأقوال التي ذكرها المصنف في نداء النكرة المقصودة هنا ثلاثة، وزاد ابن عقيل قولاً رابعاً يمكن اندراجه تحت القول الثاني أيضاً وهو قول الأصمعي بالمنع مطلقاً. انظر المساعد ٤٩٠/٢ .

(٢) انظر رأيه في التذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٩/٣ .

(٣) جاء هذا الرأي منسوباً إليه في ارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٩/٣، وما صرح به الفراء في معاني القرآن ٣٧٥-٣٧٦ يدل على أنه يقول برأي الكسائي، فقد قال في الموضع المذكور ما نصه: « والعربُ إذا دعَت نكرةً موصولةً بشيءٍ آثرت النصبَ، يقولون: يا رجلًا كريمًا، ويا ركباً على البعيرِ أقبلُ ... ولو رفعت النكرةَ الموصولةَ بالصفة كان صواباً... » .

(٤) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ٢١٢/١، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجا التيمي. وتام البيت:

يا تيممٌ تيممٌ عديٌّ لا أبا لكم لا يُلقينكم في سؤةٍ عمرٌ

وفي الديوان: (لا يُوقعنكم). والشاهد في: الكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول

٤١٨/١، والمسائل المشورة ٩٠، وأمالى ابن الشجري ٣٠٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٢،

١٠٥، والخزانة ٢٩٨/٢، وغيرها من المصادر . ومعناه: لا يوقعنكم في هجاء فاحشٍ من

أجل تعرضه وتحككه بي. وعديٌّ: هو عدي بن عبد مناة. وعمرٌ: هو عمر بن لجا التيمي .

فالكلامُ عليه من وجهين:

الأول: لا يخلو المضافُ المكرَّرُ أن يكونَ اسمَ جنسٍ أو صفةً أو علماً، فإن كان اسمَ جنسٍ نحو: يارجلُ رجلِ القوم، فالثاني منصوبٌ لا غيرُ، والأول اتفقوا على ضمِّه، واختلفوا في جواز نصبِه؛ فأجازَه البصريون من غير تنوين، ومنعه الكوفيون مُطلقاً.

فإن كان صفةً نحو: يا صاحبَ صاحبنا، فاتفقوا في الأول على الضمِّ والنصبِ، إلا أنهم / اختلفوا في كيفية النصبِ؛ فالبصريون ينصبون من غير تنوين، [١٨٨/أ] والكوفيون^(١) ينوونَه .

فإن كان علماً نحو :

يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ

و:

يَا زَيْدٌ زَيْدٌ الِيعْمَلَاتِ ...^(٢)

(١) في الأصل: « والكوفيين » .

(٢) رجزٌ نُسِبَ في الكتاب ٢/٢٠٥ إلى بعض وكِدٍ حرير، ومثله في: الفصل: ٥٨ وأغلب شروحه.

ونُسب إلى عبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم، وكان يتيماً في حجره، ويحسه على أن ينزل ويحدو. والبيت في ديوانه ص: ١٥٢، مع ثلاثة أبياتٍ أخرى بعده .

وهو بهذه النسبة في كثير من كتب السيرة. وفي بعض نسخ الكامل نسبة بعض النساخ خطأ إلى عُمَرَ بنِ لُجَأِ التيمي، وهو غير موجود في شعره المطبوع، انظر الكامل ٣/١١٤٠ هامش

(٢) . قال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين في حاشية التخمير ١/٣٤٨: والغريب من الرخشري أنه نسبة في (شرح أبيات الكتاب) له إلى عبد الله بن رواحة .

وفي شرح شواهد المغني ٢/٨٥٥ أورد السيوطي أرجوزةً أولها هذا البيت، ونقل عن ابن الأعرابي في نوادره نسبتها إلى بكير بن عبد الربيع، علماً أنه أورد البيت الشاهد ثانية في

٢/٨٥٥ ونسبه إلى عبد الله بن رواحة رَجَزٌ نُسِبَ . وتتمة البيت:

يَا زَيْدٌ زَيْدٌ الِيعْمَلَاتِ الدُّبُلِ

وانظر الشاهد في: المقتضب ٤/٢٣٠، واللغات ١٠٢، والخزانة ٢/٣٠٣ . واليعملات:

الإبل القوية على العمل السريعة. المنتخب ١/٢٢٧، وكفاية المتحفظ: ٨٧ .

فيجوز في الأول الضمُّ والنَّصْبُ .

فإن كان المضافُ إليه ياءَ المتكلم نحو: يازيدُ زَيْدِي، فقال الشيخُ أبو حَيَّان^(١):

في جوازه نظرٌ .

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألة:

أما إن ضَمَمْتَ الأوَّلَ، فيكونُ منادًى^(٢) مفرداً، وحينئذٍ يجوز في نصب الثاني

أوجه^(٣):

أن يكون منادًى مستأنفاً على حذف حرف النداء؛ أي: ياتيمَ عَدِيٌّ .

أو منصوباً على إضمار «أعني» .

أو عطفَ بيان .

أو بدلاً .

وزادَ ابنُ مالك^(٤) أن يكونَ تأكيداً، وردَّه الشيخُ أبو حَيَّان^(٥): بأنه غيرُ صالحٍ

لقسمٍ من قسمي التوكيد؛ أما المعنويُّ فليس من ألفاظه، وأما اللفظيُّ فقد اختلفت

جهةُ التعريفِ فيهما؛ الأولُ معرفةٌ إمَّا بالعلمية وإمَّا بالنداء، وأمَّا الثاني فمعرفةٌ

بالإضافة، وإذا اختلفت جهتا التعريف، لم يكن تأكيداً لفظياً .

(١) ارتشاف الضرب ١٣٦/٣ .

(٢) كلمة « منادًى » مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل: « أوجهاً » .

(٤) شرح التسهيل ٤٠٥/٣ .

(٥) التذيل والتكميل ٢٠٩/٤، وارتشاف الضرب ١٣٥/٣ .

وأجاز السيراني^(١) انتصابه على التعت على تأويل الاشتقاق، قاسه على «يازيد بن عمرو»، وهو قول ضعيف^(٢)؛ لأنه لا يُقال بمثل هذا حتى لا يوجد عنه مندوحة، وقد وجدنا له غير هذا الإعراب، فيحمل عليه، ولا يُرتكب مثل هذا، والفرق بين يازيد زيد عمرو، وبين يازيد بن عمرو: أن الأول مختص بالنداء، والثاني يكون في النداء وغيره .

وأما إن نصبت الأول ففي إعرابه مذاهب:

الأول: لسيبويه^(٣) أنه مضاف للثالث، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، فكان الأصل: ياتيم عدي تيمه، بإضافة «تيم» الثاني إلى ضمير «عدي»، ثم [١٨٩/أ] أقحيم «تيم» الثاني من غير ضميره بين المضاف والمضاف إليه، وإعرابه في حال إقحامه تأكيد لـ «تيم» الأول، ويكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالتأكيد، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في هذه المسألة، ولا يُعرب في حال إقحامه بدلاً ولا عطف بيان؛ لأن الاسم لا يُبدل منه إلا بعد كماله، و«تيم» الأول لم يكمل إلا بإضافة، فلو أبدلت «تيم» الثاني من الأول، لكنت قد أبدلت منه قبل تمامه .

(١) شرح الكتاب ٤٧/٣ (مخطوط). قال أبو سعيد: «وعندي وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره، وهو قوي في نفسي، وذلك أن يجعل أصله: يا زيد زيد عمرو، فيكون «زيد عمرو» الثاني نعتاً للأول مثل قولنا: يا زيد بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب؛ لأن «زيد عمرو» في بيانه للأول مثل: «ابن عمرو» لاجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان، وأنهما مناديان ما يجتمعان في حكم اللفظ» .

(٢) في النكت ٥٥٥/١ قال الأعلام معقياً على رأي السيراني: «وهذا وجه قوي» .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٢ .

الثاني: للمبرّد^(١) أن يكونَ الأوَّلُ مضافاً إلى مثل ما أُضيفَ إليه الثاني، ثم حُذِفَ للعلم به، فإذا قلتَ: ياتيمَ تيمَ عدي فالتقدير عنده: ياتيمَ عدي تيمَ عدي، ثم حَذَفَ «عدي» الأوَّلَ لدلالة الثاني عليه، ويكونُ «تيم» الثاني بدلاً، أو عطفاً يبيِّن، أو تأكيداً من «تيم» المحذوف، وجاز هذا كله؛ لأنه في حكم الموجود، ويجوزُ أن يكونَ منادىً مستأنفاً.

ورُدَّ مذهبُ المبرّد: بأنه لو كان «تيم» الأوَّلُ على حذف مضافٍ [إليه]^(٢) للزِّمَ تنوينُهُ؛ لأن الاسمَ المضافَ إذا حُذِفَ المضافُ إليه نُونٌ^(٣).

القول الثالث: للأعلم^(٤) أنَّ الاسمين مركبان تركيباً خمسةَ عشرَ، ثم أُضيفاً لما بعدهما .

ورُدَّ بأنَّ البناءَ للتركيب لم يثبت في باب النداء، فلا يُقالُ به مع إمكان غيره. القول الرابع: للفراء^(٥) أنَّ الاسمين كلُّ واحد منهما مُضافٌ للمذكور،

(١) في كثير من المصادر نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرد، ولم أجد نصاً للمبرد يدل على ذلك، وكلامه في المقتضب لا يخصص هذا الرأي دون غيره، بل إننا نرى المبرد يذكر في مثل: يا زيدَ زيدَ عمرو تخريجَ سيبويه، وهذا التخريجُ المنسوب إليه، ولم يصرح باختياره له، مع أنه تعرض للمسألة في غير موضع، بل إنه في بعض الأحيان لا يذكر إلا تخريجَ سيبويه، انظر مثلاً المقتضب: ٢٢٧/٤، وراجع حاشية (٢) منه، والكمال: ٦٦٩/٢، ١١٤٠/٣. اللهم إلا إذا كان نصٌّ على ذلك صراحة في كتاب لم يظهر لنا بعد، ولعل في قول ابن عصفور في شرح الجمل ٩٦/٢: «واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأن كلا المذهبين حذفاً، وفي مذهب سيبويه - رحمه الله - تقديم وإقحام، فما ذهبنا إليه أولى» - ما يؤكد على ذلك .

(٢) كلمة «إليه» ساقطة من الأصل .

(٣) انظر شرح الجمل ٩٦/٢-٩٧ .

(٤) تحصيل عين الذهب: ٨٣ . وانظر شرح التسهيل ٤٠٥/٣ .

(٥) لم أقف عليه فيما اطّلت من معانيه، قال أبو حيان عن هذا الرأي: «قال بعض أصحابنا: وهذا الذي قال حسنٌ جداً، وفيه ردٌّ على المبرد...» التذيل والتكميل ٢١٠/٤، وانظر المجمع ٥٨/٣ .

ف«تيمم» الأول والثاني مضافان ل«عدي» .

ورُدَّ بأن عاملين لا يعملان في معمولٍ واحدٍ .

فإن كان المنادى مضافاً غير مكرَّر، فلا يخلو أن تكون الإضافة محضةً أو غير

محضة؛ فإن كانت غير محضة نحو: / يا حسن الوجه، فذهب الأخفش والمبرد^(١) أنه [١٨٩/ب]

من قبيل المطول^(٢)؛ لأنَّ إضافته في حكم الانفصال، فكأنك قلت: يا حسناً وجهه .

وذهب ابن السراج^(٣) أنه من قبيل الذي إضافته محضة، وقول الأخفش عندهم

أصح، وثمره الخلاف تأتي في النعت .

فإن كانت الإضافة محضة، فلا تخلو أن تُضاف إلى نكرة أو معرفة، فإن

أضيفت إلى نكرة نحو: يا أبا رجلٍ أو يا رجلٍ سوء، فهو نكرة، وإنما أعرب

إعراب المضاف إلى المعرفة ليجري الباب مجرى واحداً^(٤)، ولا يجوز أن يتعرَّف

بقصد النداء؛ لما يلزم في ذلك من التدافع؛ لأنَّ إضافته إلى النكرة تؤذِنُ بأنه نكرة،

وتعريفه بقصد النداء يؤذِنُ بالتعريف، والشيء لا يكون معرفة نكرة في حالٍ

واحدة .

وذهب الجرجاني^(٥) أنه يصحُّ أن يكون معيَّناً فيتعرَّف. والأولُ أصحُّ .

فإن أُضيفَ إلى معرفة، فلا يخلو أن يكون المضافُ إليه مضمراً أو ظاهراً، فإن

= ذكر المؤلف أربعة أقوال، وزاد أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٠/٤ - وتبعه السيوطي في

المع ٥٩/٣ - قولاً خامساً، وهو قول السيرافي بأنه على الإتيان والتخفيف، قال أبو حيان:

«قيل: وهذا ظريفٌ جدلٌ .

(١) المقتضب ٢٢٦/٤، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٤ .

(٢) وهو الشبيه بالمضاف .

(٣) الأصول ٣٤٦/١ .

(٤) في الأصل: « واحد » .

(٥) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ . وانظر قوله في المقتصد ٧٨٢/٢ .

كان مضمراً فإن كان ياء المتكلم، فاتفقوا على جوازه. وسيأتي حكمه حيث تعرض له المصنف^(١).

وإن كان ضمير خطاب نحو: يا غلامك، فلا يجوز إلا في الندبة^(٢)؛ لأنه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب؛ لأن الكاف للخطاب، والغلام غير الذي له الكاف، وجاء في الندبة؛ لأن المندوب ليس منادى حقيقة.

فإن كان ظاهراً فلا يخلو أن تكون الإضافة محضة أو غير محضة، فإن كانت محضة نحو: يا غلام زيد، فالنصب لا غير، وإن كانت غير محضة نحو: يا ضارب زيد غداً، ويا حسن الوجه، فالجمهور على النصب، وأجاز ثعلب^(٣) ضمّه؛ لأن إضافته في نية الانفصال، قال ابن مالك^(٤): وأظنه قاس ذلك على ما رواه الفراء^(٥)

عن بعض العرب: «يا مهتمُّ بأمرنا لا تهتم، بضم مهتم»، وهو مطوّل؛ لأن «بأمرنا»

متعلّق به، فقاس المضاف / الذي إضافته غير محضة على هذا المطوّل، وخرج ابن [١٩٠/أ]

مالك قوله: «يا مهتمُّ بأمرنا» أنّ «بأمرنا» لا يتعلّق بمهتم، فلا يكون مطوّلاً، وإنما يتعلّق بـ«لا تهتم» هذه، التقدير: يا مهتمُّ لا تهتمُّ بأمرنا، ثم قد ورد على ثعلب بأن البناء في المنادى إنما هو تشبيه بالضمير، والمضاف ليس بينه وبين المضمّر شبهة، وإن كانت إضافته غير محضة.

(١) بقوله:

وإن تضيف للياء في النداء قل يا غلامي بسكون الياء

انظر ما يأتي صفحة: ٦٤٠.

(٢) في المساعد ٥٣١/٢: «إذ لا يجوز: يا غلامك إلا في الندبة، على أن السيرافي منعه في الندبة أيضاً، وفيه بحث».

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشرح الكافية ١٣٦/١، والتذليل والتكميل ١٩٣/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والتصريح ١٦٧/٢، والجمع ٣٨/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٣.

(٥) معاني القرآن ٣٧٦/٢.

فإن كان المنادى مشبهاً بالمضاف فهو منصوبٌ بالحمل على ما شُبِّه به وهو: كلُّ اسمين بينهما ارتباطٌ لا على جهة الإضافة نحو: يا ضارباً زيداً، ويا طالعاً جبلاً، ويا ثلاثةً وثلاثين، ووجه الشبّه بينهما من ثلاثة أوجه^(١):

١ - أنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الثاني، كما أن المضافَ عاملٌ في المضافِ [إليه]^(٢).

٢ - وأنه يتخصَّصُ بما بعده، [كما أنَّ المضافَ يتخصَّصُ بالمضافِ إليه]^(٣).

٣ - [أنَّ الثانيَ من تمام الأوَّلِ ومتصلٌ به]، كما أنَّ المضافَ مفتَقِرٌ في معناه

للمضافِ إليه .

فلهذه الأوجهِ الثلاثةُ سُميَ مشبهاً بالمضاف، ويُقالُ له: المطوَّلُ؛ لأنه طالَ بما

بعده، ويُقالُ له: المطوَّلُ من قولهم: مَطَّلْتُ الحديدَ إذا مدَّدْتَهُ، فهو قد امتدَّ بما

بعده فسُميَ مطوَّلاً، ولا يُسمَّى هذا النوعُ مطوَّلاً إلا إذا كان المعمولُ ظاهراً نحو:

يا ضارباً زيداً، فلو كان المعمولُ مضمراً لم يُنصَبْ، بل يُبنى على الضمِّ، تقول:

يا ضاربُ، بالبناء على الضمِّ، وإن كان عاملاً في الضمير المستترِ فيه، فإذا قلت:

يا ضاربُ وزيدُ، فإن عطفتَ «زيداً» على «ضارب» بقي «ضارب» على بناءه من

الضمِّ، وبُنيتَ أيضاً «زيداً» على الضمِّ؛ لأنه منادىٌ مثله، وإن عطفتَه على الضمير في

«ضارب» نصبتَ «ضارباً»؛ لأنه صار مطوَّلاً؛ لعمَلِهِ في / المعطوف على الضمير [١٩٠/ب]

الذي فيه، فإن قلت: يا مشتركاً وزيدُ، تعيَّنَ النصبُ في «مشارك»؛ لأنَّ زيداً يتعيَّن

(١) انظر: المقتصد ٧٨١/٢-٧٨٢، وشرح المفصل ١٢٧/١-١٢٨، وشرح ابن القواس

. ١٠٣٩/٢

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ما بين المعرفين ساقطٌ من الأصل، ومثله في السطر التالي، والتصحيح من المقتصد ٨٧٢/٢،

وانظر شرح الألفية لابن النحوية لوحة (٢٢٦) مخطوط .

فيه العطفُ على الضمير المستتر في «مشارك»، فيكون «مشارك» قد عمِلَ في «زيد» فيجبُ نصبُهُ، ولا يجوزُ أن يكونَ «زيد» معطوفاً على «مشارك» فيكونُ مُنادىً ثانياً؛ لأنه يلزِمُ منه أن يكونَ «مشارك» لفاعلٍ واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا من اثنين فصاعداً .
ولا فرق في المشبّه بالمضاف بين أن يكونَ علماً أو نكرةً مقصودةً أو غيرَ مقصودةٍ؛ لأنَّ النَّصبَ إنما هو للمشابهة المذكورة، وهي موجودةٌ في الجميع، ويقعُ الفرقُ بينها بالنعت، فإذا سميتَ رجلاً بطالماً جيلاً، أو واجهتَ رجلاً يطلُعُ الجبلَ فقلتَ له: ياطالماً جيلاً، كان نعتُهُ معرفةً، فنقول: يا طالماً جيلاً العاقلَ، فإن لم يكنَ علماً ولا مُواجهاً، كان نعتُهُ نكرةً، فنقول: ياطالماً جيلاً عاقلاً .

وإذا ناديتَ «ثلاثةً وثلاثين» فلا يخلو أن يكونَ علماً أو عدداً من جملة الأعداد، فإن كان علماً قلتَ: ثلاثةً وثلاثين بنصبِ «ثلاثة» وتووينه، كما تقول: ياخيراً من زيدٍ، وتنصبُ «ثلاثين» بالعطف عليه، ووجهه: أنه لما صارت الكلمتان بالعلمية كالشيء الواحد، أشبه المطولَ فنصبَ، وأجاز بعضهم^(١) تكريرَ «يا» مع الاسم الثاني في العلمية فنقول: يا ثلاثةً يا ثلاثين، ومنعه سيويوه^(٢)، وقال ابنُ خروف^(٣): حُكِمَ هذا أن يُحكى على ما كان قبلَ التسمية، إن نَقَلتَ من مرفوعٍ رَفَعْتَ، وإن نَقَلتَ من منصوبٍ نَصَبْتَ، وإن نَقَلتَ من مخفوضٍ خَفَضْتَ .

وإن كان عدداً فلا يخلو أن يكون مقصوداً بالنداء أو غيرَ مقصود، فإن كان

/ مقصوداً قلتَ: يا ثلاثةً والثلاثون تبني «ثلاثة» على الضمِّ، وتعرفُ «ثلاثين» [١/١٩١]

(١) انظر التذييل والتكميل ١٩١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٣) لم أقف عليه في شرحه على الجمل، ورأيه في التذييل والتكميل ١٩١/٤، وارتشاف الضرب

. ١٢٢/٣

بالألف واللام^(١)، ولك فيه الرفع والنصب؛ فالرفع عطفاً على لفظ «الثلاثة»،
والنصب على الموضع، كما كان ذلك في قولك: يا زيد والحارث .

وإن كان غير مقصود بالنداء قلت: يا ثلاثة وثلاثين، بنصب «ثلاثة» وتوينه،
وبنصب «ثلاثين» بالعطف عليه .

فلو ناديت كل واحد على حدة قلت: يا ثلاثة و[يا]^(٢) ثلاثون، تبني الأزل
على الضم، والثاني على الواو؛ لأنهما بهما يُرفعان .

ولنرجع إلى لفظ المصنف:
قوله:

«وإنما يُبنى على الضمّ العلم»

لما ذكر أن المنادى مفعول في المعنى، والمفعول منصوب، شرع يبين حيث
يكون المنادى معرباً فيظهر النصب، وحيث يكون مبنياً فلا يظهر النصب، فذكر
أنه يُبنى من أنواع المنادى نوعان: العلم، يعني إذا كان مفرداً، والنكرة المقصودة،
وهي التي غير عنها بقوله^(٣): «أو متكرر موجه»، وذكر أنهما مبنيان على الضم،
وذلك مستفاد من قوله: «يُبنى على الضم» فلم يكن حاجة إلى قوله في آخر البيت:

(١) في شرح الفصل ١/١٢٨: «يا ثلاثة وثلاثون» دون تعريف «ثلاثون» بالألف واللام،
ومثله في شرح الكافية ١/١٣٤، والتذيل والتكميل ٤/١٩١. وفي شرح ابن النحوية لوحة
(٢٢٦) وارتشاف الضرب: «يا ثلاثة والثلاثون» بالتعريف كما نص عليه المؤلف .

(٢) سقط حرف النداء من الأصل، قال ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٦): «فإن
ناديتهما - كل قسم على حياله - قلت: يا ثلاثة ويا ثلاثون، ولا بد في الثاني من حرف
النداء مع الواو؛ لأنه يبنى على ما يرتفع به ...» .

(٣) في الأصل: «بقول» .

«يُضَمُّ» وإنما ذكره تماماً للبيت، مع أنه ليس يخلو^(١) حالاً عن الفائدة، وهو التنصيصُ على بناءِ النكرة المقصودةِ على الضمِّ، كما نصَّ على ذلك في العلم، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما منصوباً على حكمِهِ بانفراده، وذلكُ أَيْبُنُ، والمواجهَةُ بفتح الجيم: اسمُ مفعولٍ مِنْ وَاجِهَةٌ إِذَا قَصَدَهُ، وقد تقدَّمَ حُكْمُ الاسمِ العلمِ والنكرةِ المقصودةِ، وسببُ بنائها .

وقوله: «تَقُولُ: يَا زَيْدُ» تمثيلٌ للعلمِ المفردِ المبنيِّ على الضمِّ .

[١٩١/ب]

/ وقوله: «يَا غُلَامُ» تمثيلٌ للنكرةِ المواجهَةِ .

وقوله:

«فَيَسْتَوِي الْمُنْكَورُ وَالْأَغْلَامُ»

أي: يستوي النكرة المقصودةُ والعلمُ المفردُ في بنائهما على الضمِّ، وطوى في البيت ونشَرَ على العكس، فردَّ الأوَّلَ وهو «المنكور» للآخر وهو «يا غلام»، وردَّ الآخرَ وهو «الأعلام» للأوَّلِ وهو «يازيد» .

وقوله: «أَمَّا الْمُضَافُ الْبَيْتُ، لَمَّا ذَكَرَ الْمَبْنِيَّ مِنَ الْمُنَادَى، أَحْذَرَ يَذْكَرُ الْمَعْرَبَ مِنْهُ، فَذَكَرَ الْمُضَافَ وَأَطْلَقَهُ لِيَشْمَلَ مَا كَانَ عَلَماً نَحْو: يَا عَبْدَ اللَّهِ وَغَيْرَ الْعَلَمِ نَحْو: يَاغْلَامَ زَيْدٍ، وَذَكَرَ الْمَشَبَّهَ بِهِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي يُشَابِهُهُ» فَهَاءُ الضَّمِيرِ رَاجِعَةٌ إِلَى الْمُضَافِ .

وذكر النكرة غير المقصودة، وإليها الإشارة بقوله:

«وَمُفْرَدٌ بِالْقَصْدِ لَا تُوَاجِهُهُ»

و«بالقصد» يتعلّق بـ«لا تُوَاجِهُهُ»، وقيد المفردُ بعدمِ المواجهَةِ بالقصد احترازاً من النكرة المقصودة فإنها مبنية، ومرادُه هنا النكرة المفردة .

(١) في الأصل: «يجسو» .

فهذه ثلاثة أقسامٍ من المنادى حكمها الإعرابُ بالنصب . وقوله:

«فَإِنهَا ثَلَاثَةٌ تَنْصِبُ»

لما ذَكَرَ الأقسامَ الثلاثةَ في البيتِ المُتقدِّمِ، ذَكَرَ هنا حُكْمَهَا، فذَكَرَ أَنَّهَا تُنصَّبُ - يعني نَصَبَ العَرَبَاتِ - لا أَنَّهَا منصوبةُ الموضعِ . والفاءُ من قوله: «فإنها» في جوابِ «أما» في البيتِ قبله .

وقوله:

«لَأَنَّهَا لِمَ تُبْنَ فَبَيْ تَعْرَبُ»

تعليلٌ لظهورِ النصبِ في هذه الأقسامِ الثلاثةِ . المعنى: إنما ظَهَرَ النصبُ في هذه الأقسامِ الثلاثةِ لِعدمِ مُوجبِ البناءِ فيها .

وقوله: «نصباً» يحتملُ أن يكونَ منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ أي:

يُعرَبُ بالنصبِ، ويحتملُ أن يكونَ مصدرًا على حذفِ مُضَافٍ؛ أي: يُعرَبُ إعرابَ

نصبٍ / ، أو مصدرًا لينتصبَ، فيكونُ غيرَ جارٍ على فعله كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ [١٩٢] أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١) .

وقوله: «كَيَا رَبَّ الْعِبَادِ رَبَّنَا» مثالان^(٢) من المضاف، أحدهما مُضَافٌ إلى

الظاهر، والآخِرُ إلى المضمَر .

وقوله:

«يَا غَافِرًا ذَنْبَ الْمَسِيءِ مُحْسِنًا»

«محسِنًا» مثالٌ للمشبَّه بالمُضَافِ، وإنما كان مشبَّهًا؛ لأنه نَصَبَ «ذنب»،

و«محسِنًا» حالٌ من الضميرِ في «غافر» .

(١) سورة نوح: الآية: ١٧ .

(٢) في الأصل: «مثالا» .

وقوله:

«وغير مقصود كقول أغمى»

البيت. أتى به لتمثيل النكرة غير المقصودة، وأتى به في صورة يتصور فيها عدم القصد؛ لأن الذي لا يُصير، إذا تآه عن الطريق، لا غرض له في رجلٍ معينٍ يَهْدِيهِ، وإنما غرضه فيمن يَدُلُّهُ، كائناً من كان؛ لأنه^(١) لا يُصيرُ مَنْ يقصدهُ .

وقوله: «ثمَّ» بفتح التاء: ظرفُ مكانٍ لكونه إشارةً له، والألفُ للإطلاق .

* * *

١٠

(١) في الأصل: « فإنه » .

٦٤٨- وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ قَدْ تَنَحَّلِفُ كَمِثْلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ
٦٤٩- إِلَّا عَنِ اسْمِ اللَّهِ وَالْإِشَارَةِ فَالْحَرْفُ فِيهِمَا اخْتِصَارُهُ
٦٥٠- لَوْ قُلْتَ هَذَا فِي النَّدَاءِ وَاللَّهُ وَشِبْهُ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ

الكلام على هذه الآيات في مسألتين:

المسألة الأولى: في حذف حرف النداء:

وقد قسم ابن مالك^(١) ذلك ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز حذفه، وقسم يقل،
وقسم يجوز فيه الأمان.

ولتتكلّم على هذه الأقسام الثلاثة على حسب ما ذكره ابن مالك .

أما القسم الذي لا يجوز حذف حرف النداء منه: فلفظ الجلالة ما لم
تلحقها الميم المشددة، والضمير والمستغاث به، والمتعجب منه، والمندوب، هذا
الذي ذكره ابن مالك. وزاد ابن النحوي^(٢): النكرة غير المقصودة .

أما لفظ الجلالة فإنما لم يُحذف منه حرف النداء؛ / لأنه يلتبس بالخير^(٣)، ألا [١٩٢/ب]

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠-١٢٩١ .

(٢) شرح الألفية لوحة (٢٢٦) مخطوط.

قلت: والحق أنه مسبوقة بهذه الزيادة، فقد أشار إليها ابن مالك في شرح الكافية الشافية
٣/١٢٩٠ قال: «يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى (الله)، ولا مضمراً،
ولا مستغاثاً به، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفرداً غير معين» .

(٣) هذا تعليل ابن معط في ألفيته، وعلق ابن الحجاز - رحمه الله - عليه بقوله: «وفي هذا نظر؛ لأنه
إذا قيل: الله اغفر لي، عُلِمَ أنه نداء، وإنما الصواب أن يقال: لما رأيتهم قد عرضوا الميم في
آخره فقالوا: اللهم، علمنا أنهم لم يحذفوا الحرف لنهاب العوض والمعوض منه. ألا ترى
أنهم لما حذفوا ياء «فرازين» جاءوا بالياء في «فرازنة» ولم يقولوا: فرازن» الغرة المخفية
لوحة (١١١-١١٢) ، وانظر شرح ابن القواس ٢/١٠٤١ .

تري أنك لو قلت: الله ربي، لم يُعلم هل هو منادى محذوفُ حرفِ النداء، أو مبتدأ، فإن لحقه الميمُ المشدَّدةُ نحو: اللهم، وجبَ فيه حذفُ حرفِ النداء؛ لأن الميمَ عند البصريين عوضٌ من حرفِ النداء، وسيأتي الكلامُ على ذلك^(١)، حيث يتكلمُ على نداء ما فيه الألفُ واللام .

وَأَمَّا الْمَضْمَرُ - على من يقول^(٢) بندائه - فلا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منه؛ للبس أيضاً .

وَأَمَّا الْمُسْتَغَاثُ بِهِ، وَالتَّعَجُّبُ مِنْهُ، وَالمُنْدُوبُ، فلم يُحذفُ منها^(٣) حرفُ النداء؛ لأنها بُنيتُ على مدِّ الصوت، ولذلك خصَّوها بـ«يا» ليتأتى فيها مدُّ الصوت، فلو حُذِفَتْ لكان نقضاً للغرض .

وَأما النكرةُ غيرُ المقصودةِ فقالَ ابنُ النحويَّةِ^(٤): إنما لم يُحذفْ منه حرفُ النداء؛ لأنه لم يُعلم كونه منادى إلا بحرفِ النداء، بخلافِ المقصودةِ، فإن ضمَّهُ يُؤدِّنُ بالنداء، قال: وهو إجماعٌ من النحاة، وقد نقلَ الخلافَ في ذلك الشيخُ أبوحيان^(٥) فقال: قد أجاز بعضهم حذفَ حرفِ النداءِ من النكرةِ غيرِ المقصودةِ، وأنشدَ لامرئ القيسِ:

لَعَمْرِي لَسَعْدُ بْنُ الضَّبَّابِ إِذَا غَدَا
أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكَ فَافْسِرْسِ حَيْرِ^(٦)

(١) انظر صفحة : ٦٣٤ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٧٨ .

(٣) في الأصل: « منهما » .

(٤) شرح الألفية لوجه (٢٢٦) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ١٨٧/٤، وارتشاف الضرب ١١٨/٣ . وانظر المجمع ٤٣/٣ .

(٦) من الطويل، في ديوانه: ١١٣، وروايته:

لَعَمْرِي لَسَعْدُ حَيْثُ حَلَّتْ دِيَارُهُ
أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكَ فَافْسِرْسِ حَيْرِ

والبيت في المعاني الكبير ١٢٥/١ . وسعدٌ هذا نزلَ به امرؤ القيس فمدحه بهذه الأبيات .

التقدير: يا فَا فَرَسٍ، ف«فا» منادى نكرة حُذِفَ منه حرفُ النداء، وهو مضافٌ إلى «فَرَسٍ». و«حَمِرَ» فعلٌ ماضٍ على وزن عَلِمَ، وهو في موضع الصفة لـ«فَرَسٍ»، يُقالُ: حَمِرَ فَمُ الفَرَسِ؛ إذا أُنْتَنَ من كثرة ما يأكلُ من الشعير، يصفهُ يُخَارِ الفَمَ. ومنه قولُ الآخر:

وَلَا وَإِسَافٍ لَا يَلْطُونُ^(١) دُونَهُ تَيْوسًا نَفُوسًا أَوْ تَعْضُهُمُ الحَرْبُ^(٢)

فـ«تَيْوسًا» منادى، وهو نكرة، حُذِفَ منه حرفُ النداء، و«نَفُوسًا» تمييزٌ. وقال الآخرُ:

[١/١٩٣] / فَشَايِعٍ وَمَنْطَ قَوْمِكَ مُفْتِنًا لِيُحْسَبَ سَيْدًا ضَبْعًا تَبُولُ^(٣)

فـ«ضَبْعًا» نكرة وقد حُذِفَ منه حرفُ النداء، ومعنى «فَشَايِعٍ» في البيت: فَرَّقَ بَوَلَّك^(٤)، والمُشَايِعُ: مُفَرَّقُ بَوْلِهِ، و«المُفْتِنَةُ»: المُسْتَبِدُّ برأيه^(٥).

(١) في الأصل: «يلتون» وانظر: التذييل والتكميل ١٨٧/٤.

(٢) من الطويل، ولم أرف عليه، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٧/٤. والتوسُّفُ: يقالُ للحَرَبِ في الإبل إذا قَفَلَتْ: قد توسَّفت جلدُهُ. ولا يطلون: من الطلاء؛ وهو القطران وكلُّ ما طليت به. الصحاح (وسف، طلا).

(٣) من الوافر، وهو للأعلم الهذلي حبيب بن عبد الله، أخي صخر الغي الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ٣٢٢/١، وفيه: «مستقنا» و«تبول» وفي البيت روايات أخرى منها رواية ابن حني «مقبنا» ومعناها: منصبا، وقد أوردها السكري في شرح أشعار الهذليين، وليس منها رواية المصنف «مفتنا». انظر البيت في الخصائص ١٩٦/٣، واللسان (قنن)، والهمع ٤٤/٣، والدرر ٢٥/٣.

(٤) الشاعُ: بولُ الحمل الهائج، فهو يُقَطِّعُهُ إذا هاجَ، أو هو المتشيرُ من بولِ الناقة إذا ضربها الفحلُ، شاعَ أيضاً. قال الزبيدي: «ولا تكون الإشاعة إلا في الإبل». انظر: القاموس المحيط (شاع)، وتاج العروس (شيع).

(٥) انظر: النوادر: ٣٣٤، وإصلاح المنطق: ١٤٩، وتهذيبه: ٣٦٦، وتهذيب اللغة ٣٣١/١٤ قال الأزهري: «وقد صحَّ الهمزُ عن ابن شميل وابن السكيت في هذا الحرف، وما علمت الهمزَ فيه أصلياً» وانظر: أساس البلاغة (فوت)، وتاج العروس (فأت) وفيه: «رجلٌ مُفْتِنٌ: إذا قال عليك الباطل».

وأما القسم الذي يقل فيه حذف حرف النداء، فذكر ابن مالك^(١) أن ذلك في اسم الإشارة، والنكرة المقصودة .

أما اسم الإشارة فنص البصريون أنه لا يجوز حذف حرف النداء منه؛ لأنه يلتبس^(٢)، فلو قلت: هذا زيد لم يعلم هل هو إشارة مع نداء، أو إشارة مجردة من النداء، وقيل^(٣): لأن الأصل في قولك «يا هذا»؛ يا أيها، ثم حذفوا «أيأ» وجعلوا حرف النداء عوضاً عنه، فلو حذف حرف النداء لكان فيه حذف العوض والمعوّض منه. وقد لحنوا المتنبّي في قوله:

هَلِي بِرَزْتِ لَنَا فَهَجْتِ رَمِيْسًا^(٤)

على أن يكون «هذي» منادى، وحذف منه حرف النداء^(٥)، وخرجه على أن «هذي» إشارة للمصدر، فليس منادى، التقدير: هذه البرزة برزت لنا^(٦)، كما

- (١) شرح التسهيل ٣/٢٨٦، وهو متابع لابن خروف الذي أجاز الحذف في النكرة المقصودة مطلقاً. انظر شرحه على الجمل ٢/٤٥٧، ٤٦١ (رسالة دكتوراه).
- (٢) انظر علة منع حذف حرف النداء من اسم الإشارة مفصلاً في شرح السيرافي ٣/٦٠ مخطوط . ونقل ابن الخباز عن شيخه تعليل ذلك فقال: «نداء الأعلام والمضاف كثير، فنصرفوا فيه بالحذف، ونداء النكرات وأسماء الإشارة قليل، فلم يتصرفوا فيه؛ لأن من أصولهم أن كثرة التصرف فرغ على كثرة الاستعمال» الغرة الخفية لوحة (١١١).
- (٣) انظر: شرح ابن القواس ٢/٤١٠، والتذيل والتكميل ٤/١٨٦.
- (٤) من الكامل، في ديوانه: ٩٣ بشرح الواحدي، و ٢/١٩٣ من الشرح المنسوب إلى العكري، وعجزه:

ثُمَّ انْتَبَيْتِ فَمَا شَفَيْتِ رَمِيْسًا

- والبيت مطلع قصيدة في مدح محمد بن زريق الطرسوسي. وانظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب: ١٣٤-١٣٥، وشرح المفصل ٢/١٦، والمقرب: ١٩٥، وشرح التسهيل ٢/١٨٢، والتذيل والتكميل ٤/١٨٦. والرئيس: ما رس في القلب من الهوى؛ أي: ثبت. والنسيب: بقیة النفس .
- (٥) في تفسير أبيات المعاني: ١٣٥: «قال ابن قورحة: قد نعى ابن جني على المتنبّي حذفه حرف النداء من «هذي»، و«هذي» تصلح أن تكون وصفاً لأي، فحذف (يا) مع أي إجحاف». وانظر شرح ديوان المتنبّي للمعري (معجز أحمد) ١/٢٠٩.
- (٦) وهذا تفسير أبي العلاء المعري. انظر: معجز أحمد ١/٢٠٩ - ٢١٠.

تقول: ظننتُ ذاك؛ أي: ظننتُ ظناً .

وذهب الكوفيون^(١) أنه يجوزُ حذفُ حرفِ النداء من اسم الإشارة .
وتوسط ابنُ مالك^(٢) بين القولين فلم يقلُ بالمنع مطلقاً، ولا بالجواز مطلقاً،
بل قال: إنه يقلُّ، واستدلَّ ابنُ مالك على جواز حذف حرفِ النداء من اسم
الإشارة بأشياء ورَدَّت عن العرب، فمن ذلك قولُ الشاعرِ:

لَا يُغَرِّكُمُ أَوْلَاءِ مِنَ الْقَوِّ مِ خُنُوغٍ لِلْسَّلْمِ وَهُوَ خِدَاعٌ^(٣)

ف«أولاء» منادى حذفَ منه حرفُ النداء. ومنه قولُ ذي الرُّمَّة:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوَعَةٌ وَغَرَامٌ^(٤)

التقدير: يا هذا، وقال الآخرُ:

ذَا ارْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْباً إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ^(٥)

١٠

/ التقدير: يا ذا ارعوِ ارْعَوَاءً. وقال آخرُ:

ذِي دَعِ اللَّوْمَ فِي الْعَطَاءِ فَإِنَّ الـ لَوْمَ يُغْرِئُ الْكَبِيرِيمَ بِالْإِعْطَاءِ^(٦)

[ب/١٩٣]

(١) شرح الكافية ١/١٦٠، وشرح ابن القواس ٢/١٠٤١، والمساعد ٢/٤٨٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٨٦ .

(٣) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٨٧، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٣/١٥٩٢، وفيه: «فتنة وغرام». والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦، والمقني: ٨٤٠، وشرح أبياته ٧/٣٥٢، والتصريح ٢/١٩٥، والهمع ٣/٤٤ .

(٥) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٤٨٧، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦، والمساعد ٢/٤٨٥، والمقاصد النحوية ٤/٢٣٠ .

(٦) من الخفيف، وهو في شرح عمدة الحفاظ ١/٢٩٨ لرجل من طيبي، وانظر شرح التسهيل ٣/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ . ورواية المصادر: « يغري الكرام بالإحزال » .

التقدير: يا ذي، والبيتُ من الخفيف فوزنه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثله - وهو مُدْمَجٌّ، ونصفه لأم التعريف من «اللوم» - الثاني. وقال رجلٌ من طَيْبٍ: إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اغْتَصِمِ تَلَقُّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا^(١)

التقدير: يا هذا اغتصم، وجعلَ منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) التقدير: يا هؤلاء .

وحملَ البصريون ما جاء من ذلك على الضُّرُورَةِ، وأما الآيةُ فـ«هؤلاء» فيها خبرٌ عن «أنتم»^(٣)، و«تقتلون» في موضع الحال، ويكونُ من قبيل الحال التي لا يتمُّ الكلامُ إلا بها .

وأما النكرةُ المقصودةُ فمذهبُ البصريين أنه لا يُحذفُ منها حرفُ النداء إلا شذوذاً أو ضرورةً^(٤)، وإنما لم يَجْزُ؛ لأن أصلَ «يا رجلُ»: يا أَيُّها الرجلُ، ثم حُذِفَتْ «أي» والألفُ واللامُ، وصارت «يا» عوضاً من المحذوف، فلو حُذِفَتْ «يا» لَلَزِمَ منه

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المصادر السابقة وشرح الكافية الشافية ١٢٩٥/٣ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٨٥ .

ويُفهمُ من كلام المصنف - رحمه الله - أن هذه الآيةُ الكريمةُ مما استشهد به ابن مالك على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة، والحقُّ أن ابن مالك لم يستشهد بهذه الآية - فيما اطلعت عليه من مؤلفاته - والذي أوردها هو ابنُ القواس في شرح الألفية ١٠٤١/٢، وأبو حيان في التذيل والتكميل ١٨٦/٤، وذلك في معرض الاستدلال للكوفيين في تجويزهم حذفَ حرفِ النداء من اسم الإشارة . والله أعلم .

(٣) قال ابن القواس: أو يكون منصوباً بإضمار أعني على الاختصاص. شرح الألفية ١٠٤٢/٢ .

(٤) قال سيبويه - رحمه الله - : «ولا يحسنُ أن تقول: هذا، ولا: رجلُ، وأنت تريدُ: يا هذا، يا رجلُ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر...» الكتاب ٢٣٠/٢ . وأحازه ابن خروف في السَّعة. انظر ما سبق في حاشية صفحة: ٦١٨ (حاشية: ١) .

حَذَفُ الْعِوَضِ وَالْمَعْوَضِ، وَأَجَازُهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١) عَلَى قَلْبِهِ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اشْتَدَّيْ أَرْزَمَةٌ تَنْفَرِجِي^(٢)»، التَّقْدِيرُ: يَا أَرْزَمَةٌ، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ، وَهِيَ نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ، وَقَوْلُ مُوسَى ﷺ: «ثُوبِي حَجْرٌ^(٣)»، التَّقْدِيرُ: يَا حَجْرُ، فَحَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ وَهُوَ نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ.

قال ابنُ مالك^(٤): وهذا من أفصح الكلام .

قال الشيخُ أبوحيان^(٥): صَدَقَ إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ مِنْ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قلتُ: وهذا من الشيخ أبي حيان كلامٌ فيه غِلْظٌ لَا يَلِيقُ بِالْمَقَامِ، وَمُسْتَنَدُهُ

/ أَنَّ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ يَجُوزُ نَقْلُهُ بِالْمَعْنَى، فَلَعَلَّ هَذَا مِمَّا نُقِلَ بِالْمَعْنَى، فَلَا يَكُونُ لَفْظًا [١٩٤/١]

الرَّسُولِ، وَهَذِهِ طَرِيقَتُهُ فِي الْإِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَهَذَا الْمُسْتَنَدُ لَيْسَ قَوِيًّا؛

لَأَنَّ نَقْلَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى لَا يَكُونُ إِلَّا لِلصَّحَابِيِّ، لَا لِمَنْ بَعْدَهُ، وَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٧ .

(٢) الحديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ٢/٤٢٦ برقم: (١٧٣١) عن علي رضي الله عنه ،

وهو في الجامع الصغير ١/٤٢، وانظر شرحه فيض القدير ١/٥١٦ . وميزان الاعتدال

١/٥٣٩، وكنز العمال ٣/٢٧٤. والحديث موضوع. انظره في المقاصد الحسنة: ٥٩،

وكشف الخفاء للعجلوني برقم: ٣٦٦ . وراجع الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦ .

وانظره في: شرح التسهيل ٣/٣٨٧، وارتشاف الضرب ٣/١١٨، والمساعد ٢/٤٨٥،

والهمع ٣/٤٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء) برقم: (٣١٥٢)، وذكره في (كتاب

الغسل) برواية: «ثوبي يا حجر» وعليها يفوت الاستشهاد، كما أخرجه مسلم في صحيحه

١ (في كتاب الحيض) برقم: (٥١٣) ، وفي (كتاب الفضائل) برقم: (٤٣٧٢) باب من

فضائل موسى ﷺ . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦ .

وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة .

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٨٧ .

(٥) التذيل والتكميل ٤/١٨٦ .

في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي، قاله ابنُ العربي في «أحكامه»^(١) وشفى في ذلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقله عربيٌّ، هؤلاء أئمةُ الحديث مالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقلْ أحدٌ منهم الحديثَ بالمعنى، بل حافظوا على ألفاظه لا سيمًا مسلّمًا، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، ولم يثبت من بعدِ الصحابة - ومن هو مثلهم - من التابعين الباقين على لسان العرب أن أحدًا تجرأ على نقل الحديث بالمعنى، ولا صنّف فيه بالمعنى، ومن طالع كتب الحديث وعلم أحوالهم وضبطهم تحقق ذلك، وجزم به .

ومما استشهدوا به على جواز حذف حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولهم: «أعورُ عينك الحجر»^(٢) التقدير: يا أعور، والحجر منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينك والحجر .

ومنه: «أفتدِ مخنوق»^(٣) التقدير: يا مخنوق، و«افتدِ فعلٌ أمرٌ، وهو مثلٌ يضربُ في الخوض على التخلُّص.

ومنه: «أطرقُ كرا»^(٤) التقدير: يا كروان وهو طائرٌ، و«أطرق» أمرٌ بالسكوتِ

(١) أحكام القرآن ٢٢/١، وانظر كتاب النحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن الشاعر: ٣٣، ٤٥ .

وابن العربي هو: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي، القاضي أبو بكر بن العربي، من حفاظ الحديث، ختم علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها، من آثاره: أحكام القرآن، والعواصم من القواصم، وشرح الموطأ، وغيرها، توفي سنة: ٥٤٣هـ. أخباره في: الصلة ٥٥٨/٢، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٤ .

(٢) يضربُ مثلاً للمتأدي في المكروه، والمشفي منه على الهلكة، فيقال له: أبق على نفسك من أن يصيبك تماديك ما يصيب الأعور إذا فقت عينه الصحيحة، فيبقى بلا بصر . انظر: الأمثال لأبي عبيد: ٢٢٥، وجمهرة الأمثال ٨٧/١، وجمع الأمثال ٣٢٣/٢ .

(٣) جمع الأمثال ٤٥١/٢، وانظر قصة المثل في شرح الكافية ١٦٠/١ . والشاهد في: الكتاب ٢٣١/٢، والمقتضب ٢٦١/٤، وشرح المفصل ١٦/٢ . ويروى: افتدى مخنوق، ولا شاهد فيها .

(٤) جمع الأمثال ٢٨٥/٢ . وقد ورد فيه مرتين، الأولى بلفظ: (أطرق كرا إن النعمة في القرى)، وهي المقصودة في الشاهد، والثانية بلفظ: (أطرق كرا يُحلب لك) وهو يضرب للأحمق تمنيته

وهو مثلٌ يُضْرَبُ لمن يتكلم في أمرٍ، وغيره أحمقٌ منه بالكلام .

ومنه قولهم: «نورٌ فجرٌ»^(١) التقدير: يا فجرٌ، و«نورٌ» فعلٌ أمرٌ كأنه يأمرُ الفجرَ

أن ينورَ لطول الليل عليه، يُضْرَبُ مثلاً لمن طال عليه ما يكره .

ومنه: «أصبحَ ليلٌ»^(٢) التقدير: / يا ليلٌ، و«أصبحَ» فعلٌ أمرٌ، كأنه يأمرُ الليلَ [١٩٤/ب]

أن يُصبحَ لطوله، وهو أيضاً مثلٌ قيل، وأولُ من قاله امرأةٌ طرقتها امرؤُ القيس،

وكان النساءُ يفركنه؛ أي: يكرهنه، فجعلتُ تقولُ له: أصبحتَ يا فتى، فيقولُ:

هيهاتَ هيهاتَ، فلما يمست منه، رجعتُ إلى خطابِ الليل، كأنها تستعطفُ

الليلَ، عسى أن يُصبحَ ويخلصها مما هي فيه .

وهذا كله عند البصريين إما ضرورةً، وإما شاذٌّ^(٣) لاسيما هذا المسموعُ، فإنه

الباطلُ فيصدق . وفيه أيضاً: «الكرأ: الكروان تقمته»، ويقال: إنه مرخم الكروان، ونُسب

إلى المبرد القول بأن الكرا ذكرُ الكروان . وانظر: ارتشاف الضرب ١٦٥/٣، والمساعد

٥٦٣/٢ .

وقد اعترض المبرد على سيبويه في هذه القضية فقال: «أخطأ [أي: سيبويه] في هذا كله خطأ

فاحشاً» . وقد ردَّ عليه ابنُ ولاد في الانتصار: ١٥١ - ١٥٢ (مطبوع)، والسيرافي في شرح

الكتاب ٦٠/٣ مخطوط. قال أبو سعيد: «ادعاءُ أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ،

والعجبُ منه كيف ذهب ذلك عليه؟ أتري سيبويه يعتقد أن (مخنوق) و (ليل) نكرتان،

وهو يضمهما بغير تنوين، وإنما معنى حذف (يا) من النكرة يعني: ما كان قبل النداء، فورد

النداء فصار معرفةً من أجله وبه، ومثلُ هذا كثيرٌ في الكلام ...» .

(١) الذي وقفتُ عليه: «نورٌ أصبحُ» وهو قطعة من بيت للأعشى يقول فيه:

وَحَتَّى يَبِيْتِ الْقَوْمِ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةٌ يَقُولُونَ نَوْرٌ صَبِحَ وَاللَّيْلُ عَاتَمٌ

ديوانه: ١٢٧، وانظر شرح الجمل ٨٨/٢ .

(٢) مثلُ يُضْرَبُ في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشرُّ. انظر: الأمثال للنضي: ٥٢، وجمهرة

الأمثال ١٩٢/١، وجمع الأمثال ٢٣٢/٢ .

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ٢٧٣/٣: «والإتصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نثرأ

ونظماً، وقصرُ اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر» .

مَثَلٌ، وَالْمَثَلُ [لَا] يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ فَمَا عدا الْقَسْمَيْنِ الْأَوْلَيْنِ، فَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنَ الْعَلَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١) التَّقْدِيرُ: يَا يَوْسُفُ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «أَشْرَقَ ثَبِيرٌ»^(٢) التَّقْدِيرُ: يَا ثَبِيرُ، وَ«ثَبِيرٌ»: عَلَمٌ لَجَبَلٍ فِي مِثْي، وَ«أَشْرَقَ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَيُرْوَى: أَشْرَقَ فَعْلٌ مَاضٍ، وَ«ثَبِيرٌ» فَاعِلٌ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ شَاهِدٌ .

وَيَجُوزُ مِنَ الْمُضَافِ قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَعَآئِنَا﴾^(٣) التَّقْدِيرُ: يَا رَبَّنَا .

وَيَجُوزُ مِنْ «أَي» قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤) التَّقْدِيرُ: يَا أَيُّهَا .

وَيَجُوزُ مِنَ الْمَوْصُولِ تَقُولُ: مَنْ^(٥) لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنُ إِلَيْهِ^(٦) .

وَيَجُوزُ مِنَ الْمَطْوُولِ تَقُولُ: طَالَعًا جَبَلًا أَقْبَلُ .

(١) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

(٢) مثلٌ يُضْرَبُ فِي الْإِسْرَاعِ وَالْعَجَلَةِ، انظُرْ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١٥٧/٢-١٥٨ . وَهُوَ مِنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ: وَإِنَّ الْمَشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ ثَبِيرٌ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (فِي كِتَابِ الْحَجِّ) بِرَقْمِ: (١٥٧٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ (فِي كِتَابِ الْحَجِّ) بِرَقْمِ: (٨٢٠)، وَالتَّنْسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ (فِي كِتَابِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ) بِرَقْمِ: (٢٩٩٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي سُنَنِهِ (فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ) بِرَقْمِ: (٣٠١٣) كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ، وَالدَّارِمِيُّ فِي الْمُسْنَدِ .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٤) سورة النور: من الآية: ٣١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ: «يَا مَنْ» مَعَ حَرْفِ النَّدَاءِ، وَالتَّمْثِيلُ عَلَى حَذْفِهِ .

(٦) انظُرْ الْكِتَابَ ٢/٢٣٠، وَالْإِتِّصَارَ: ١٤٩ (مَطْبُوعٌ) .

المسألة الثانية: في حذف المنادى:

اختلف النحويون في حذف المنادى فقليل: لا يجوز حذفه، وهو القياس .
وقيل^(١): يجوز، وبه قال ابن مالك^(٢)، إلا أنه جعل ذلك قبل الأمر والدعاء؛
وعلة ذلك عنده أن الأمر والدعاء يكثرُ مجيءُ النداء قبلَهُما، فمن الأمر قوله تعالى:
﴿ يَا أَدَمُ اسْكُنْ ﴾^(٣) و﴿ يٰنَبِيَّ إِسْرَائِيلَ اذْكُرْ ﴾^(٤) و﴿ يٰنَبِيَّ آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾^(٥)
وهو كثير، ومن الدعاء قوله تعالى: ﴿ يٰمُوسَى اذْعُ لَنَا رَبِّكَ ﴾^(٦) / ﴿ يٰأَبَانَا [١٩٥/أ]
استغفرُ لنا ﴾^(٧) و﴿ يٰمَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾^(٨) وهو أيضاً كثير، فلمَّا كثرَ
النداء قبل الأمر والدعاء، وصارَ مألوفاً عندهم، جاز حذف المنادى قبلَهُما؛ لأنه
قد عَلِمَ أَنَّ الموضعَ يكثرُ فيه النداء، قال: فَمِنْ حَذْفِهِ قَبْلَ الأَمْرِ قِرَاءَةُ الكَسَائِي: .

(١) انظر الفصل: ٦٤، وشرحه للخوارزمي ٣٧٠/١، وشرحه لابن يعيش ٢٤/٢، وقد علل ابن النحوية هذا الحذف بقوله: « وكما جاز حذف حرف النداء فإنه يجوز حذف المنادى؛ لأنه مفعول، والمفعول يُحذف كثيراً ». وشرط الرضي في شرح الكافية ١٦٠/١ هذا الحذف بقيام قرينة دالة عليه، بخلاف سائر المفعول به .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٨/٣، وشواهد التوضيح والتصريح: ٤ وما بعدها، قال ابن مالك: « وكان حق المنادى أن يمنع حذفه ... إلا أن العرب أجازت حذف المنادى، والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلاً عليها »، وتعقبه أبو حيان في التذليل والتكميل ١٨٧/٤ قائلاً: « وقوله: (إلا أن العرب أجازت حذف المنادى) دعوى تحتاج إلى دليل من رحي يسفر عن ذلك أو نص عربي ... » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٣٥ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٤٠ .

(٥) سورة الأعراف: من الآية: ٣١ .

(٦) سورة الأعراف: من الآية: ١٣٤ .

(٧) سورة يوسف: من الآية: ٩٧ .

(٨) سورة الزخرف: من الآية: ٧٧ .

﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(١) التقدير: ألا يا قوم اسجدوا. ومن حذفه قبل الدعاء قولُ

الشَّاعِرِ:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(٢)
أي: يا قوم. ومثله:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرِ^(٣)
التقدير: ألا يا دار أسلمي. ومثله:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ^(٤)

قالوا: والصحيح أن حذف المنادى لا يجوز قياساً؛ لأنه يلزم منه إجحاف؛

لأنَّ النداء قد حُذِفَ أولاً فعلُهُ، فلو حُذِفَ المنادى لكان فيه توالي الحذف،

والمنادى في ذلك كالمصادر التي حُذِفَ عاملُها وجوباً نحو: إياك والشرُّ، وزيداً

(١) سورة النمل: من الآية: ٢٥. وقف فيها على (يا)، ثم ابتداء (اسجدوا)، وقرأ الباقون كلهم:

﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾. وانظر: السبعة: ٤٨٠، ورحمة القراءات: ٥٢٦.

(٢) سبق ذكره صفحة: ٤٨٦. والشاهد في: الكتاب ٢/٢١٩، والأصول ٢/٣٥٤، وأمالي ابن

الشجري ٢/٦٩، والإنصاف ١/١١٨، وشرح المفصل ٢/٢٤، ٤٠، وشرح الجمل

٢/١١١، وشرح التسهيل ٣/٣٨٩ وغيرها.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١/٥٥٩، وانظر الخصائص ٢/٢٧٨، وأمالي ابن

الشجري ٢/٤٠٩، وشرح التسهيل ٣/٣٨٩، والتذيل والتكميل ٤/١٨٧. والجرعاء:

مرتفع من الرمل مستور. الديوان.

(٤) من الطويل، وقد اختلف في نسبه، فهو لأبي العيناء الأخباري (محمد بن القاسم) في معجم

الشعراء للرمزياني ٤٧٤، وفي معجم الأدياء ١٨/٣٠٥، وفي المقاصد النحوية ٣/٤١٢

نسب إلى ميربال بن جهم المذحجي، وفيه: ويقال: قاتله هو مبشر بن الهذيل الفزاري. وهو

من أبيات أوردها أبو علي القالي في أماليه ١/٦٣ وقال: هي لشاعر قديم.

وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٨٩، والتذيل والتكميل ٤/١٨٧، وشرح أبيات

المعني ٧/١٢٦.

ضربته، فكما لا يجوزُ حذفُ هذا المفعولِ، كذلك المنادى، وليس حرفُ النداء حرفَ جَوَابٍ كـ«نَعَمْ» فيسوغُ معه حذفُ الجملةِ ومتعلِّقِهَا، وما ظاهرُهُ حذفُ المنادى فـ«يا» فيه للتنبيه لا للنداء، فـ«يا» في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ للتنبيه، وجاءت بعد «ألا» وهي للتنبيه على جهة التأكيد، فإن الحرفَ يُوكِّدُ بالحرفِ، وكذلك «ألا يا اسلمي» والباقي، فـ«يا» فيه لمجرد التنبيه .

ولنرجع إلى قول المصنف:
قوله:

د/ وأحرفُ النداءِ قد تحذفُ

[١٩٥/ب]

ذكر أنّ حروفَ النداءِ تحذفُ ويبقى المنادى، إلا أن ذلك لا يجوزُ في كل حرفٍ من حروفِ المنادى، ولا في كل منادى؛ أما حروفُ النداءِ فلا يُحذفُ منها إلا «يا»؛ لأنها أمُّ البَابِ، وقد تقدّم ذلك، وأما المنادى فقد تقدّم ما يجوزُ فيه حذفُ حرفِ النداءِ، وما يمتنع .

وقوله:

«كَمِثْلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ»

مثالان من القرآن العزيز لحذف حرفِ النداءِ، فالأولُ إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(١) التقدير: يا ربنا، أو إلى ما أشبهه نحو: ﴿رَبَّنَا وَعَاتِنَا﴾^(٢)، والثاني إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣) التقدير: يا يوسفُ، ويُفهمُ من تمثيله بـ«ربنا» أن المضافَ يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه سواءً كان علماً

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٦ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

أو غير علم، ومن التمثيل بـ«يوسف» أنّ العلمَ المفردَ يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه، وقد تقدّمَ أن هذين النوعين يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منهما اتفاقاً .
وقوله:

«إِلَّا عَنِ اسْمِ اللَّهِ وَالْإِشَارَةِ»

٥ لما نَبّه في البيت المتقدم بالمثالين المذكورين على ما يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه، احتاجَ أن يَنْبّه على ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرفِ النداءِ، فاستثنى من المناديات اسمَ الله تعالى والمرادُ به لفظُ الجلالة، وذلك بشرط أن لا يلحقها الميمُ المشددةُ، فلو لحقها الميمُ المشددةُ حُذِفَ حرفُ النداءِ؛ لأنَّ الميمَ عَوَضٌ منه، وسيأتي ذلك، واستثنى اسمَ الإشارةِ فلا يقال: الله، على أن المراد: يا الله، ولا: هذا، على أن المراد: يا هذا، وقد قدّمنا علّة ذلك، وقد ذكرها المصنفُ بعدُ، وقد ذكرنا أنّ الكوفيين يجيزون حذفَ حرف / النداءِ من اسم الإشارة .

[١٩٦/١]

وقوله:

«فَالْحَرْفُ فِيهِمَا أَحْذَرُ اخْتِصَارَهُ»

يعني احذر اختصارَ حرفِ النداءِ من اسم الله ومن اسم الإشارة، فالألفُ واللامُ في «الحرف» للعهد، والمراد به حرفُ النداءِ، ويجوز نصبُه ورفعُه، والنصبُ أحسن؛ لأن بعده أمرٌ، و«اختصاره» مفعولٌ «احذر»، والهاء من «اختصاره» راجعٌ إلى الحرف، والضميرُ من قوله: «فيهما» راجعٌ إلى اسم الله والإشارة، وتقديرُ كلامه في هذين البيتين: يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ من كل منادىٍ إلا من اسم الله والإشارة، فقهِمَ منه أن ما عدا هذين النوعين يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه، لا أنه منحصرٌ في المضاف والعلم، وكان حقُّه أن يستثنى مع اسم الله واسم الإشارة النكرة المقصودة؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منها على الصحيح، مع أنه قد

٢٠

نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدُ^(١) فَقَالَ:

«وَلَا تَقُلْ: رَجُلٌ تَعْنِي: يَا رَجُلُ»

وَلَوْ أَحْسَنَ التَّرْتِيبَ لَكَانَ هَذَا الْبَيْتُ^(٢) يَلِي قَوْلَهُ:

«إِلَّا عَنِ اسْمِ اللَّهِ وَالْإِشَارَةِ^(٣)»

ولهذا قال بعضهم^(٤): كذا كان الترتيب، وإنما وقع التغيير من الناسخ للأصل،

وهذا بعيدٌ .

وقوله:

«لَوْ قُلْتَ هَذَا فِي النَّدَاءِ وَاللَّهُ»

البيت . جاء بهذا البيت على جهة التعليل لمنع حذف حرف النداء من اسم

الله واسم الإشارة، فذكر أنك لو قلت: هذا، ومُرَادُكَ: يا هذا، لوقع الشبه بين

النداء والخبر فيلتبس، وكذلك لو قلت: الله، ومُرَادُكَ: يا الله، لوقع أيضاً اللبس،

وقد تقدم هذا التعليل .

وقوله: «وَشِبْهُ هَذَا» أي: وشبه لفظه «هذا»، وهو باقي أسماء الإشارة .

* * *

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ .

(٢) أي قوله:

«وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَعْنِي يَا رَجُلُ»

الآتي بعد قليل .

(٣) في الأصل: «إلا عن اسم الله والإشارة» .

(٤) هو ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (٢٢٨) .

[١٩٦/ب]	نُودِي بِلَا أَيِّ سِوَى اللَّهِ وَصِفْ	٦٥١ - / وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لَامٌ وَأَلْفٌ
	يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ وَالْقَصْدُ الصِّفْهُ	٦٥٢ - تَمَثِيلُ أَيِّ لِنِدَاءِ الْمَعْرِفَةِ
	وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ	٦٥٣ - وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَعْنِي يَا رَجُلٌ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسألتين :

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام^(١):

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال:

٥. الأول: للبصريين أنه لا يجوز أن يُنادى ما فيه الألف واللام من غير «أي»، إلا في الشعر، فلا يُقال: يا الرجلُ، وإنما يُقال: يا أيُّها الرجلُ، وقد تقدّم^(٢) أن «أيًا» إنما أتت بها وُصلةٌ لنداء ما فيه الألف واللام، وإنما امتنع نداء ما فيه الألف واللام؛ لأنه يلزم منه اجتماع أداتي تعريفٍ وهما «يا» والألف واللام، وقال أبو البقاء في «اللباب»^(٣): إنما لم يجتمعا؛ لأنَّ الألف واللام لتعريف العَهد، و«يا» لتعريف الخطاب، فهما مختلفان معنىً .

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُورٍ:

١. إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنادى وفيه الألف واللام من غير «أي» فيقال: يا الله، ولا يُقال: يا أيُّها الله، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألف واللام

(١) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تنظر في الإنصاف ٣٣٥/١، والتبيين:

٤٤٤، واتلاف النصره: ٤٦.

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٨٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٥/١ (المطبوع) .

صارت مع [لفظ] الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارقُها^(١)، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه»، فليست للتعريف^(٢)، فجاز الجمعُ، وإمّا لأنَّ «أيا» مبهمةٌ، فكأنَّها أن يقولوا: يا أيها الله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهمَ على الله^(٣)، مع أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيةٌ، ولم يجزِ إذن من الشرع في: يا أيها الله .

وإذا قلت: / يا الله فلنك قطعُ الهمزة نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت [١٩٧/أ]

كأنها من نفسِ الكلمة، ولك وصلُّها نظراً إلى أصلها من كونها همزةً وصلِّ .

الصورة الثانية: إذا سميت بجملة اسمية مُصدِّرةٍ بالألفِ واللامِ^(٤) نحو: الرجلُ

قائمٌ، فإنك تقول: يا الرجلُ قائمٌ، فتجمعُ بين «يا» والألفِ واللامِ؛ لأنَّ الألفَ

واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالك^(٥):

التقدير: يا مقولاً له الرجلُ قائمٌ .

الصورة الثالثة: استثنائها أبو العباس المبرد^(٦) وهو الموصولُ المحلى بالألفِ

واللامِ إذا سميتَ به، فتقول: يا الذي قامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمة،

(١) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٢١٦/٢ مخطوط، والمقتضب ٢٣٩/٤، واشتقاق أسماء الله

للزجاجي: ٢٥ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٤٢/٣ مخطوط، واشتقاق أسماء الله تعالى للزجاجي: ٢٩،

واللامات له ٥٢ .

(٣) انظر شرح أسماء الله للرازي: ٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

(٦) ذكره ابنُ ولادٍ في الانتصار ص: (٢٤٣) مخطوط، وانظره أيضاً في: شرح التسهيل ٣٩٨/٣،

والتذيل والتكميل ١٩٧/٤، والمساعد ٥٠٢/٢ .

قال ابن مالك^(١): وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخ أبو حيان^(٢): وهذا الذي قاسه المرادُ وصحَّحه ابنُ مالك، بخلاف ما نصَّ عليه سيويهِ^(٣)، فإن سيويهِ فرَّقَ بين التسميةِ بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسميةِ بـ«الذي قامَ» فالأولُ مسمًى بجملة كـ«تأبَّطَ شراً»، والثاني بمفرد كالرجل، فكما لا يُنادَى الرجلُ إلا بـ«أي» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أي».

وما عدا هذه الصورَ الثلاثَ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أي» إذا كانت الألفُ واللامُ للجنسِ نحو: يا أيها الرجلُ.

القول الثاني: للكوفيين^(٤) أنه يجوزُ نداءً ما فيه الألفُ واللامُ من غيرِ «أي» مُطلقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما وردَ منه في الشعر، فمنه قولُ الشاعر:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا
إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا^(٥)

وقال الآخرُ:

/ مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيْمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي^(٦) [ب/١٩٧]

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٨.

(٢) التذيل والتكميل ٤/١٩٧.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣.

(٤) المسألة خلافية، فقد أجازها الكوفيون، ومنعها البصريون. انظر الكتاب ٢/١٩٥، والمقتضب ٤/٢٣٩، والإنصاف: ١/٣٣٥.

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، وهو في: المقتضب ٤/٢٤٣، والأصول ١/٣٧٣، واللامات للزجاجي: ٥٣، والإنصاف ١/٣٣٦، وشرح المفصل ٢/٩، والمقرب: ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، والتذيل والتكميل ٤/١٩٨، والخزانة ٢/٢٩٤.

(٦) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الكتاب ٢/١٩٧، والأصول ٣/٤٦٣، وضرائر الشعر: ١٦٩، والتبيين: ٤٤٥، والمصادر الأخرى المتقدمة.

وقال الآخر:

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمَتْرَجُ وَالذِّي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعَلِيِّ عَدْنَانٌ^(١)

وهذا كله عند البصريين شاذ، وخرَّجوه إمَّا على الضَّرورة، وإمَّا على حذف المنادى وهو «أي» فالتقدير: يا أيها الغلامان^(٢)، ويا أيُّهَا التي .

القول الثالث: التفرقة^(٣) بين أن تكون الألف واللام للجنس داخلة على مشبِّه، فيجوزُ نداؤه من غير «أي» فتقول: يا الأسدُ جرأةً، ويا الخليفةُ جوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخلَ على محذوفٍ؛ أي: يا مثلَ الخليفة، ولا يجوزُ إن كانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجلُ.

(١) من الكامل، وهو في: التذييل والتكميل ١٩٨/٤، والمساعد ٥٠٣/٢، وأوضح

المسالك ٣٢/٤، والتصريح ١٧٣/٢، والممع ٤٧/٣ .

(٢) في الأصل: «الغلام»، والصحيح ما أثبت؛ لأنه يقدر ما جاء في البيت السابق وفيه

«الغلامان». وانظر التذييل والتكميل ١٩٨/٤ .

(٣) وهو قول أبي جعفر محمد بن سعدان الضريير النحوي الكوفي المقرئ، توفي سنة

٢٣١هـ. انظر حواشي المفصل للشلوين: ١٣٢ (رسالة ماجستير)، وشرح

التسهيل ٣٨٩/٣. قال ابن مالك: «وأجاز ابنُ سعدان: يا الأسدُ شدةً، ويا

الخليفةُ جوداً ونحوه مما فيه تشبيه، وهو أيضاً قياسٌ صحيح؛ لأن تقديره: يا مثلَ

الأسد ...» .

واعترض الشاطبي - رحمه الله - في شرح الألفية ٢٤١/٣ (مخطوط) على كلام ابن

مالك فقال: «وفيما قاله نظر؛ إذ ليس تقدير (مثل) بمزيلٍ لقبح الجمع بين (يا)

والألف واللام، وإلا فكان يلزمه أن يجيِّز: يا الرجل؛ لأنه في معنى: يا أيها الرجل،

وليس مذهبه ذلك، ويلزمه أن يقول: يا القرية؛ لأنه في تقدير: يا أهل القرية، وما

أشبه ذلك. ولا يقول به ابنُ مالك ولا صاحبه المذكور، فدلَّ على أن هذا

كله غيرُ صحيح، وانظر المساعد ٥٠٢/٢-٥٠٣، والتصريح ١٧٣/٢، والممع

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة^(١):

وقد أحقوها ميماً مشددةً في النداء فقالوا: اللهم، والنداء بالميم في لفظ الجلالة أكثر من النداء بـ(يا)، وقد اختلف النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدل من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقال: يا اللهم إلا في الضرورة نحو قوله:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ الْمَا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٢)

وقال الآخر:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا
سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا^(٣)

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر تفاصيل الحديث فيها في كتاب الإنصاف ١/٣٤١-٣٤٧، والتهيين: ٤٤٩-٤٥٢، اتلاف النصر: ٤٧ والمصادر التي في حواشيتها .

(٢) رجزٌ منسوبٌ إلى أبي خراش الهذلي، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦ ، ونُسب أيضاً إلى أمية بن أبي الصلت، ولم أحده في ديوانه المطبوع. قال البغدادي: « وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، لا يُعرف قائله ولا بقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي قاله عند موته. وقبله:

إِن تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا

وهذا خطأ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيتٌ مفرّدٌ لا ثاني له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذهُ أبو خراش وضمه إلى بيتٍ آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة ... »

والشاهد في: المقتضب ٤/٢٤٢، والمسائل البغداديات: ١٥٩، وسر الصناعة ١/٤١٩، ٤٣٠، وأمالِي ابن الشجري ٢/٣٤٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤١، وشرح المفصل ٢/١٦٦، وشرح التسهيل ٣/٤٠١، والتذيل والتكميل ٤/٢٠٣ وغيرها من المصادر .

(٣) رجزٌ، وهو أيضاً مما لا يُعرف قائله، وهو في: معاني الفراء ١: ٢٠٣، والزاهر ١/٥١، واللامات: ٩٠، وشرح الجمل ٢/١٠٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٨٥، والممع ٣/٤٧، وغيرها .

وقد شذَّ حذفُ الألفِ واللامِ منه، قال الرَّاجِزُ:

لأهْمٍ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجٌّ^(١)

التقدير: اللهم، فحذف الألف واللام فصار: لأهم، ويُريد: «حجَّتي» و«بي»

فأبدل من ياء المتكلم جيماً .

وضمَّةُ الهاءِ من «اللهم» عند البصريين الضمَّةُ التي يُبنى عليها المنادى^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ / ليست عوضاً من حرف النداء، وإنما [١٩٨/أ]

هي بقيةٌ من جملةٍ محذوفةٍ وهي: أُمَّنَا بِخَيْرٍ^(٣)، فالتقدير عندهم: يَا اللَّهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ،

فحُذِفَ حرفُ النداء، ثُمَّ نُقِلَتْ حركةُ همزةٍ من «أُمَّنَا» إلى الهاءِ، ثُمَّ حُذِفَ الباقي،

ولم يبقَ من الجملةِ إلا الميمُ المشدَّدةُ، فضمَّةُ الهاءِ عندهم ضمَّةُ همزةٍ «أُمَّنَا»، ويجوزُ

عندهم الجمعُ بين حرفِ النداء والميمِ؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِوَضٍ، قال الشيخُ

أَبُو حَيَّانَ^(٤): وَهَذَا مَذْهَبٌ سَاقِطٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَشَاغَلَ بِالرَّدِّ عَلَيْهِ.

(١) لبعض أهل اليمن كما في النوادر: ٤٥٥، وانظر: الإبدال لابن السكيت: ٩٦، والأصول ٢٧٤/٣، وسر الصناعة ١٧٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٣٧، وشرح التصريف المركي: ٣٢٩، والمتع ٣٥٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٦/٣، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢١٥. والبيتان في كثير من مصادر العربية شاهدان على إبدال الجيم من الياء في «حجَّتج» و«بج». والشاحج: البغل والحمار، يروى: «يا رب» بدل «لاهْم» ولا شاهد فيها.

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢.

(٣) وهذا رأي الفراء وثعلب. انظر: معاني القرآن ٢٠٣/١، والزاهر ٥١/١، وصححه ابن الأنباري فقال: «والدليل على صحة قول الفراء وأبي العباس إدخال (يا) على اللهم».

(٤) التذيل والتكميل ٢٠٣/٤، وقال في ارتشاف الضرب ١٢٦/٣: «وهو قولٌ سخيْفٌ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَهُ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ». وقال الزجاج في معاني القرآن وعرايه ٣٩٣/١: «وهذا إلحاذٌ في اسم الله عز وجل».

قلت: وقد أكثر البصريون الردّ على هذا المذهب^(١)، فمن ذلك: أن هذا التقدير لا يسوغ لهم في كل موضع، ألا ترى قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٢) لا يسوغ فيه ذلك، فلا يكون التقدير: أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا؛ لما فيه من تناقض التركيب^(٣).

ويستعمل «اللهم» في النداء على أحد ثلاثة أوجه^(٤):

الأول: أن يراد به النداء المحض كقولك: اللهم اغفر لي .

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً له في قلب السائل، يقول القائل: أزيد عالم؟ فيقول المجيب: اللهم نعم. وفيه نكتة وهي: أن المجيب إذا ذكر الله في جوابه، كان داعيةً لتصديقه .

الثالث: أن يستعمل دليلاً على القلة في وقوع المذكور كقولك: أنا لا أزور^(٥) السلطان اللهم إلا أن يدعوني. ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بدعاء السلطان قليل نادر .

ولنرجع إلى لفظ المصنف:

قوله:

«وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لَامٌ وَأَلِفٌ نُودِي بِهَا أَيُّ سِوَى اللَّهِ...»

(١) انظر رد الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/١، ورد أبي علي الفارسي في المسائل

الشيرازيات لوحة (٤٨ - مخطوط)، ونقله ابن الشجري في أماليه ٣٤٠/٢ - ٣٤١ .

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري في رد رأي الفراء ٣٤١/٢ .

(٤) ذكرها ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٦٧)، وعنه في ارتشاف الضرب ١٢٧/٣ .

(٥) في الأصل: «أنا ألا زور» .

لما تقدّم أنّ من أحكام اسم الله ألا يُحذف منه حرفُ النداء، أراد أن يذكر ما / يخصّه من بعض أحكامه، فذكر في هذا البيت أنه ليس في كلام العرب اسم [ب/١٩٨] فيه الألف واللام ينادى بغير «أي» إلا الله، فإن من خواصّه: أن يُنادى بغير «أي»، وقد تقدّم أن المسمّى بالجملة المصدرية بالألف واللام يُنادى بغير أي، وأن المبرد قاس الموصول المحلّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكرنا أن «أيًا» جعلتها العرب وُصلةً لنداء ما فيه الألف واللام، فيُفصلُ بها بين حرف النداء وبين الألف واللام؛ لتلا يلتقي مُعرفان، ثم لا بدّ لـ«أي» من وُصفٍ، وهو كان المقصود بالنداء. وقوله: «وُصفٍ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أي»، فالتقدير: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويلزمُ منه الفصل بقوله: «سوى الله» بين الموصوف وُصفِيه، وحصل بسبب ذلك في البيت تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هذا خرّجه ابنُ النحويّة^(١) وابنُ القوّاس^(٢)، والذي أراه أن يكون: «وُصفٍ»؛ فعلٌ أمرٌ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، وتتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نُوديَ بلا أي سوى الله، ثم قال: وُصفٍ أيًا إذا ناديتها. وقوله:

«تَمَثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ الْمَعْرِفَةِ»

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوّلَ فيه حذفٌ، وأنّ في معناه غموضاً، أراد أن يُزيلَ غموضه بهذا البيت، فعرفك كيف يكونُ نداءٌ ما فيه الألف واللام بهذا المثال

(١) شرح الألفية لوجه (٢٢٨) - مخطوط.

(٢) شرح الألفية ١٠٤٢/٢.

الذي ذكّره، وهو قوله: «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ» وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ / إِنَّكَ كَادِحٌ﴾^(١) وما شاكله من الآي الكريمة، فتبيّن من مثاله أنك [١٩٩/أ] إذا أردت أن تُنادي ما فيه الألف واللام أن تأتي بـ«أي» فتوليها حرف النداء، فيكون هو المنادى في اللفظ، ويُجعلُ الاسمُ المعرّفُ بالألف واللام صفةً لـ«أي»، والصفة هي المقصودة بالنداء في المعنى، وقد نبّه على ذلك بقوله: «وَالْقَصْدُ الصِّفَةُ» فمرادُه أن «أي» هي المنادى لفظاً، والصفة هي المقصودة بالنداء معنى. فـ«القصْدُ» مصدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطَّحْنُ» يُرادُ به المطحونُ .

وقوله:

«وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَغْنِي يَا رَجُلٌ»

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرفِ النداء، وقد تقدّم التنبيةُ عليه، وإنّ هذا البيتُ كان حقّه أن يتقدم على البيتين اللذين قبله؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرفِ النداء . والعذرُ له: أنه لما ذكّر أنّ اسمَ الله لا يُحذفُ حرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذكّر أنه يُنادى بغير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلاً، ثم رجّع إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منه، وهذا هو الحقُّ، لا أنّ الناسخَ أخرةً من تقديم كما ذكّر بعضُ الشراح^(٢)، فإنه في غاية البعد .

(١) سورة الانشقاق: من الآية: ٦ .

(٢) يقصد ابن النحوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوجه (٢٢٨) .

وقوله:

«وَمَا سِوَى هَذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: وما سوى هذين النوعين، يريد بالنوع الواحد اسم الله والإشارة، وجعلهُمَا نوعاً واحداً لاندراجهما في التعريف، ويريدُ بالنوع الآخر: النكرة المقصودة؛ أي: وما سوى هذين النوعين فأنت فيه بالخيار، إن شئت ناديتَه بإثبات حرف النداء أو حذفه، والله أعلمُ .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

٦٥٤- وَإِنْ تُضِيفُ لِلْيَاءِ فِي النَّدَاءِ قُلْ: يَا غُلَامِي بِسُكُونِ الْيَاءِ

٦٥٥- /وَإِنْ تَشَأْ فَتَحَتْ أَوْ حَذَفَتْهَا وَقِفْ بِهَاءِ السُّكُوتِ إِنْ فَتَحْتَهَا

٦٥٦- وَإِنْ تَشَأْ فَلَبِتْ يَاءَهُ أَلْفٌ كَمَا غُلَامًا وَبِهَاءِ السُّكُوتِ قِفْ

[١٩٩/ب]

الكلام على هذه الآيات في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم، ولا يخلو

المضاف إلى ياء المتكلم أن يتقدمه مضاف أو لا؛ فإن تقدمه مضاف، فلا يخلو أن

يكون ابناً أو ابنةً أو غيرهما؛ فإن كان غيرهما نحو: يا غلام غلامي فحكمه حكم

المضاف إلى ياء المتكلم في غير النداء، فالجائز في قولك: قام غلام غلامي، جائز في

قولك: يا غلام غلامي وهو: إثبات الياء مفتوحة، وساكنة، وحذفها والاحتزاء

عنها بالكسرة، وقلبها ألفاً. وهذا الوجه قليل، وكذلك الذي قبله .

١٠ فإن كان ابناً أو ابنةً فلا يخلو المضاف إلى ياء المتكلم أن يكون أمّاً أو عمّاً أو

غيرهما .

فإن [كان] ^(١) غيرهما نحو: يابن أخي، ويابنة أخي، فالحكم ما تقدم ^(٢) .

وإن ^(٣) كان أمّاً أو عمّاً نحو: يابن أمّي، ويابن عمّي ففيه أربع لغات:

الأولى: يابن أمّ ويابن عمّ بفتح الميم، واختلفوا في تعليل الفتح فقال

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) وهو إثبات الياء ساكنة ومفتوحة، وحذفها والاحتزاء عنها بالكسرة، وقلبها ألفاً .

(٣) في الأصل: « فإن » .

سيبويه^(١): إِنَّ ابْنَ أُمَّ، وَاِبْنَ عَمِّ رُكْبًا تَرْكِيْبَ «بِعَلِيْكَ» وَبُنِيَا عَلِيَّ الْفَتْحِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٢): كَانَ الْأَصْلُ: يَابْنَ أَمَا وَيَابْنَ عَمَا بِالْأَلْفِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَتُرِكَتِ الْفَتْحَةُ تَدْلُّ عَلَيْهَا، وَضَعَّفَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الضَّائِعِ^(٣) مَرَّةً وَحَسَّنَهُ مَرَّةً أُخْرَى، وَالْحَقُّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ^(٤)، وَالصَّحِيْحُ قَوْلُ سَيْبَوِيَّةٍ .

اللغة الثانية: يابن أم ويابن عم، بكسر الميم دون ياء، قال ابن مالك^(٥):

اجْتَزَى فِيهِ بِالْكَسْرِ / عَنِ الْيَاءِ، فَتَكُونُ الْيَاءُ فِي حَكْمِ الْوُجُودِ، قَالَ الشَّيْخُ [٢٠٠/١] أَبُو حَيَّانَ^(٦): وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا عَلَى مَنْ لَيْسَ مَذْهَبُهُ التَّرْكِيبَ، وَأَصْحَابُنَا مُعْتَقِدُونَ أَنَّ «ابْنَ أُمَّ» وَ«ابْنَ عَمِّ» وَ«ابْنَةَ أُمَّ» وَ«ابْنَةَ عَمِّ» حَكَمَتْ لَهَا الْعَرَبُ بِحُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ فَقَالُوا: يَابْنَ أُمَّ، فَحَذَفُوا الْيَاءَ كَحَذْفِهِمْ إِيَّاهَا مِنْ «أَحَدَ عَشَرَ» إِذَا أَضَافُوهُ إِلَيْهَا. أَنْتَهَى. ١٠

(١) الكتاب ٢١٤/٢ . قال ابن خالويه في إعراب القراءات السبع ٢١٠/١ في الاحتجاج لمن قرأ (يابن أم): «والحجة الثانية: أنهم أرادوا الندية يابن أماء ويابن عماء» .

(٢) يظهر من كلامه في معاني القرآن ٣٣٨/١ أنه يوافق سيبويه في تعليقه، فقد قال: «وقال: ﴿ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ﴾ وذلك والله أعلم أنه جعله اسماً واحداً مثل قولهم: ابْنَ عَمِّ أَقْبَلَهُ، وهذا لا يقاس عليه» . ونقل ابن السراج في الأصول ٣٤١/١ هذا التعليل عن المازني . وفي إعراب القرآن ١٥٢/٢ قال أبو جعفر النحاس: «قال الكسائي والفراء وأبو عبيد: يابن أم أصله: يابن أماء، وقال البصريون: هذا القول خطأ؛ لأن الألف خفيفة لا تُحذف ...» وانظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١، والمحرر الوجيز ٨٨/٦، والبحر المحيط ٣٩٦/٤ .

(٣) قال في شرح الجمل لوجه (٥٣) مخطوط: «وحكى أبو الحسن الأخفش أن منهم من يقول: يا غلام بالفتح، وهذا كأنه شبه الألف بالياء، فاجتزؤوا بالفتح عنها، وهو ضعيف؛ لخفة الألف، فكيف يفرون منها وهم قد فروا إليها، وليس يبعد أيضاً أن يعودوا إليها؛ لخفتها، ثم يستقلونها؛ لأنها بدل من الياء، كما استقلوا فتحة ما لا ينصرف، فقالوا: مررت بجوار» .

(٤) لأن الألف لا تُحذف في مثل هذا النوع إلا قليلاً. انظر أمالي ابن الشجري ٢٩٥/٢، والبيان ٣٧٥/١ .

(٥) شرح التسهيل ٤٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣ .

(٦) التذيل والتكميل ٢١١/٤ .

وقد قرئ بهاتين اللغتين في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ لِمَ لَا تَأْخُذُ بِدِينِ اللَّهِ﴾^(١) قيل:
والكسر أجود من الفتح^(٢).

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، قال الشاعر:

يَابِنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ^(٣)

وقال الآخر:

يَابِنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدَّ عُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِبٍ^(٤)

(١) سورة طه: من الآية: ٩٤. وكسر الميم قراءة حمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، وفتحها قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية حفص. انظر السبعة: ٤٢٣، والحجة لأبي علي ٨٩/٤، وحجة القراءات: ٢٩٧.

(٢) قاله أبو حيان في البحر المحيط ٣٩٦/٤.

(٣) من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه: ٥٩٧ (ضمن شعرا إسلاميون)، وفيه:

يَابِنَ حَسَنَاءَ شَقَّ نَفْسِي يَا بَلَدَ سَلَاجُ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ

ولا شاهد في هذه الرواية، وأبو زيد يرثي في البيت ابن أخته اللجلاج الذي مات عطشاً في طريق مكة، قال البغدادي في الخزانة ٧٧/٩ عن قصيدة هذا البيت: «وهي من القصائد الجياد في المراثي» ومطلعها:

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

ونسبه الصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٥٢/٢ إلى أبي دؤاد، ولم أجد في ديوانه المطبوع. والبيت الشاهد في: الكتاب ٢١٣/٢، وأما ابن الشجري ٢٩٤/٢، وشرح المفصل ١٢/٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والتصريح ١٧٩/٢.

(٤) من الخفيف، وهو لفلقاء بن الحارث بن آكل المرار الكندي، عم امرئ القيس، يرثي أخاه شُرْحَبِيلَ الذي قُتِلَ يوم الكلاب، ونسبه ابن الجراح في كتابه «من اسمه عمرو من الشعراء» : ٦٦ إلى عمرو بن الحارث بن عمرو أبو شُرْحَبِيلَ الكندي، يرثي أخاه شُرْحَبِيلَ. وبعد البيت:

لَتَكَارَهْتُ مِنْ وَرَائِكَ حَتَّى تَبْلُغَ الرَّحْبَ أَوْ تُبْرِزَ ثِيَابِي

وقصيدة الشاهد في الوحشيات: ١٣٣-١٣٤، وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٥٠/٤، والمسائل البصريات ٥٦١/١، وأما ابن الشجري ٢٩٤/٢، وشرح التسهيل ٤٠٦/٣، ورفض المباني: ١٦٠.

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يابنَ أماً، ويابنَ عمّاً. قال الشاعرُ:

كُنْ لِي لَا عَلَيَّ يابنَ عمّاً

نَدَمَ عَزِيزِينَ وَتُكْفَ الدِّمَاءَ^(١)

والبيت^(٢) من الرجز المقطوع^(٣) الضَّرْبُ، وقد أُتْبِعَت العرُوضُ الضَّرْبَ وَخَبِنْتُ . وقال الآخرُ:

يابنةَ عمّاً لَا تَلُومِي وَأَهْجَعِي^(٤)

قالوا: واللغة الأولى والثانية أفصح من الثالثة والرابعة، حتى قيل: إنهما مختصان بالضرورة. والرابعة أفصح من الثالثة .

فإن كان المضافُ إلى ياء المتكلم لم يتقدّمه مضافٌ، فلا يخلو أن يكون معتلاً أو صحيحاً؛ فإن كان معتلاً فلا يخلو أن يكون مقصوراً أو منقوصاً؛ فإن كان مقصوراً فاللغة الفصيحة إبقاء الألفِ وفتح الياء فتقول: يأموسايَ ويا مولايَ، قال تعالى: ﴿ يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ ﴾^(٥) ولا يجوزُ تسكينُها^(٦).

فإن قلت: فقد سكتوها في غير النداء، قرأ نافعٌ: ﴿ مَحْيَايَ ﴾^(٧) ياسكان

الياء ؟

- (١) رجز لم أرف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٤٠٦/٣، والتذيل والتكميل ٢١١/٤، والمقاصد النحوية ٢٥٠/٤، وفي الأصل: « نكفاه بالألف » .
- (٢) قوله: (البيت) هو على مذهبه في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً، وانظر ما سبق صفحة: ٤٦٩ .
- (٣) القطع هو: حذف حرف ساكن من آخر الورد المجموع ، وإسكان ما يبقى. انظر البارع لابن القطاع: ٢١٥ .
- (٤) بيت من الرجز لأبي النجم العجلي يخاطب زوجته، وهو في ديوانه: ١٣٤ . والشاهد في: الكتاب ٢١٤/٢، والمقتضب ٢٥٢/٤، والأصول ٣٤٢/١، والمسائل البغداديات: ٥٠٦، وأمالى ابن الشجري ٢٩٥/٢، والتذيل والتكميل ٢١١/٤، وغيرها. ويروى: « يابنة عمي » ولا شاهد فيها هنا .
- (٥) سورة يوسف: من الآية: ١٩ . وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي فهي ﴿ يا بُشْرَى ﴾ . انظر: السبعة: ٣٤٧، والنشر ٤٠/٢ .
- (٦) وقد قرأ بتسكين الياء من ﴿ بشراي ﴾ ورش عن نافع .
- (٧) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٢، من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . وانظر السبعة: ٢٧٥ .

[٢٠٠/ب]

فالجواب: أن ذلك من / إجراء الوصلِ مُجرى الوقف .

وفيه لغةٌ أخرى نُسبت لهذيل^(١): بقلب الألفِ ياءً وإدغامها في الياء،
فتقول: يا مُوسَى، وقد سُمِعَ عَرَبِيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدي ومولِّي^(٢)، وقرأ
الحسن^(٣): ﴿ يَا بُشَيْرِي ﴾ .

فإن كان منقوصاً، فإن كان من باب قاضٍ أدغمت ياءُ في ياء الإضافة،
فقلت: يا قاضي، فإن كان من باب «أخ» و«أب»^(٤) لم ترُدَّ المحذوف، فتقول: يا
أخي بتخفيف الياء، وأجاز المرِدُ^(٥) أن ترُدَّ المحذوف وتُدغمه في ياء الإضافة،
فتقول: يا أخي بتشديد الياء. وقد تقدّم هذا كله في باب الإضافة^(٦).

فإن كان صحيحاً فلا يخلو أن يكون أمّا أو أباً أو غيرهما، فإن كان غيرهما

(١) الكتاب ٤١٤/٣، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش. انظر: المختصّب ٣٣٦/١، والمفصل:

١٣٣، وشرح المفصل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٣١٩/٢، ومختصر الشواذ: ٦٢، والمختصّب ٧٦/١ .

(٤) في الأصل: «أخ دون أب» وهو تحريف. وانظر شرح التسهيل ٢٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على رأيه فيما اطلعت من كتبه. انظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢، وشرح المفصل

٣٦/٣، وشرح التسهيل ٢٨٤/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٠/٢. وقد استدل المرِد بقول

الشاعر:

قَدَرُ أَحَلِّكَ ذَا الْجَازِ وَقَدَرِي وَأَيُّ مَالِكَ ذُو الْجَازِ بَدَارِ

ورده أبو علي بأن «أبي» في البيت جمع أب وأصله: أبين. إيضاح الشعر: ١٣٣، وانظر:

أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢. وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢: «وإنما

الحجة له [أي لأبي علي] في قول الراجز:

كَانَ أَبِي كَرَمًا وَسُودَا

يُلْقِي عَلَيَّ ذِي اللَّبَدِ الْحَدِيدَا

لأنه قال: «يلقي» ولو أراد الجمع لقال: يُلقون .

(٦) يقع باب الإضافة في السفر الرابع من هذا الشرح، ولم أقف عليه .

فلا يخلو أن تكون إضافته محضة أو غير محضة .

فإن كانت إضافته محضة نحو: يا غلامي، جاز فيه ست لغات:

الأولى: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ

فَاتَّقُونَ﴾^(١) وهي أفصح اللغات؛ لأن النداء بابٌ تغييرٍ .

الثانية: ثبوتها ساكنة نحو: ﴿يَعْبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) .

الثالثة: فتحها نحو قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾^(٣)، ولك أن تقف

على هذه اللغة بالهاء فتقول: يا غلامية .

الرابعة: قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة، فتنقلب الياء ألفاً لتحركها

وانفتاح ما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي حَسْبِ اللَّهِ﴾^(٤)،

وقال تعالى: ﴿يَأْسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾^(٥)، وإذا وقعت على هذه اللغة، فلك أن

تقف بهاء السكت لبيان الألف، قال الشاعر:

وَحَدِيثُهَا كَالغَيْثِ أَبْصَرَهُ رَاعِي سَيْنٍ تَتَابَعَتْ جَدْبًا

(١) سورة الزمر: من الآية: ١٦ . وهي رواية حفص عن عاصم، وقراءة ابن كثير وهمزة

والكسائي . السبعة: ٥٨٨ .

(٢) سورة الزخرف: من الآية: ٦٨ . وهي قراءة نافع وابن عامر وأبو عمرو . انظر: السبعة:

٥٨٨ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٥٣ . وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ورواية عن أبي

عمرو . السبعة: ٥٦٣ .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٥٦ .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٨٤ .

[٢٠٠/أ]

/ فَيَرَاهُ مُنْبَطِرًا بَوَادِرُهُ وَيَقُولُ: يَا رَبَّاهُ يَا رَبَّاهُ^(١)

فقوله: «يارباه» الهاء فيه للسكت، وأجرى الوصل مُجرى الوقف .

الخامسة: حذف الألف والاستغناء عنها بالفتحة، كما تحذف الياء ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدّم أن هذا مذهب الأخفش^(٢)، وبه قال أبو علي^(٣) وأبو عثمان^(٤) وابن مالك^(٥)، وعليه خرّج أبو علي قراءة عاصم^(٦): ﴿يَبْنِيَّ اِرْكَبُ مَعَنَا﴾^(٧) بفتح الياء، قال: كان الأصل: يَا بُنْيَا فَحُذِفَتِ الْاَلِفُ، وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ قَبْلَهَا تَدَلُّ عَلَيْهَا .

ومنع بعضهم^(٨) هذه اللغة التي أجازها الأخفش، قال الشيخ أبو حيان^(٩):

(١) من الكامل، وهما لأعرابي كما في أسالي القالي ١١٥/١، ونسبهما البلوي في ألف بء ٤٨٨/٢ إلى الراعي النميري، ولم أحدهما في ديوانه، وهما في البيان والتبيين ٢٨٣/١، واللآلي ٢٧٥/١، والخصائص ٢٩/١، والمغني ٢٩، وشرح أبياته ٧٤/١. وفي المصادر السابقة روي البيت الثاني هكذا:

فَأَصَاحُ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ طَمَعٍ هَيَّا رَبَّاهُ

ولا شاهد فيها. ومنبطر: في التاج (بطر): «وبطره كثرة وضربه يطره بَطْرًا، فهو مبطور وبطير: شقه». قال البغدادي: «شبه محبوبته في شدة رغبة بحبيها إليه، بَقَطْرٌ قد اشتدت حاجة راعي الماشية إليه؛ لتوالي أعوام المحل عليه، فلما سمع صوت قطرات المطر أمال أذنه ليسمعه، ويتحقق من نزوله راجياً أن يكون خصباً مربعاً، أو غيثاً سريعاً، وقائلاً من شدة فرحه: يا رب حقق رجائي» .

(٢) سبق صفحة: ٦٤١. وانظر: معاني القرآن له ٨٠/١، وشرح الجمل ١٠٠/١ .

(٣) الحجة ٣٤٠/٤-٣٤١ .

(٤) الأصول ٣٤١/١ .

(٥) شرح التسهيل ٢٨١/٣-٢٨٢. وانظر: الخصائص ١٣٥/٣، والممتع ٦٢٢/٢، وبه أخذ المالقي في رصف المباني: ٣٥٨ .

(٦) انظر: الحجة ٣٤٠/٤-٣٤١، وقرأ الباقون: ﴿يَبْنِي﴾ بكسر الياء .

(٧) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٨) في إعراب القرآن ٢٨٤/٢ قال أبو جعفر: «ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى أن هذا لا يجوز؛ لأن الألف خفيفة، فلا يُحذف...» .

(٩) قال في التذيل والتكميل ٢١٠/٤: «وهذا من النور بحيث لا يقاس عليه». وانظر البحر المحيط ٢٢٦/٥ .

ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرب في النداء، وخَرَجَ^(١) قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألفَ حُذِفَتْ لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَتْ خطأً كما حُذِفَتْ لفظاً .

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان^(٢)، قرأ حفصٌ عن عاصمٍ في (لقمان)^(٣): ﴿يَنْبِيئًا﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حَمَلَ الأَخْفَشَ على جواز [هذه اللغة]^(٤) قولُ الشَّاعِرِ:

فَلَيْسَ بِرَاجِعٍ مَافَاتٍ مِني بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَأْنِي^(٥)

الأصل: بلهفاً بالألف ثم حُذِفَتْ، قال: فكما جاز «بلهف» بغير ألف يجوز: يا غُلامَ بحذف الألف. ورُدَّ عليه: بأن الذين قالوا: يا غلاماً بالألف، إنما قالوه هرباً من حذف الياء، فأبدلوها ألفاً؛ لكون الألف لحقتها لا تُحذفُ، فلو حذفوها لكان نقضاً لغرضهم، مع أن ذلك لم يُحفظ إلا في قوله: «بلهف» وهو في غير النداء، فكيف يُقاسُ عليه مع قلبي ما ليس من جنسِهِ^(٦).

قلتُ: والحقُّ أن القراءةَ قد ثبتتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَهُ الأَخْفَشُ، والله أعلم .

(١) البحر المحيط ٢٢٦/٥ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٤/٣ .

(٢) في الأصل: «باكنان» .

(٣) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) من الوافر، والبيت في معاني القرآن للأخفش ٧٢/١، ٨٠، وإيضاح الشعر: ٣١٣، وسر

الصناعة ٥٢١/٢، والمختصب ٢٧٧/١، وأمالي ابن الشجري ٢٩٣/٢، وشرح الجمل ١٠٠/٢، وشرح التسهيل ٢٨٢/٣، والخزانة ١٣١/١ .

(٦) وقد أنكرها ابن عصفور قال: « فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات » شرح الجمل

١٠٠/٢ .

- / اللغة السادسة: البناء على الضم، تقول: ياربُّ بضم الباء^(١)، وبذلك قرأ [٢٠١/ب] أبو جعفر^(٢): ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُمِ بِالْحَقِّ﴾^(٣) وبه قرئ: ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ﴾^(٤).
- وهذه اللغة مختصة بما كثرت إضافته إلى ياء المتكلم^(٥).
- فإن كان المضاف «أباً» أو «أمّاً» فالكلام عليه من أوجه:
 الأول: في لغاته، وفيه عشر لغات؛ الست المتقدّمة .
 والسابعة: أن تأتي بالتاء مفتوحة فتقول: يَا أَبْتَ وَيَا أُمَّتَ .
 الثامنة: كسر التاء .
 التاسعة: ضمُّ التاء كما تقول: يَا بُتُّ .
 العاشرة: أن تأتي بألفٍ مع التاء فتقول: يَا أَبْتَا وَيَا أُمَّتَا، قال الشاعر:
- يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٦)

الوجه الثاني: اختلفوا في هذه التاء اللاحقة لـ «أب» و«أم» في النداء؛ فقال

- (١) قال سيوريه: «وبعض العرب تقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تغفلوا...» الكتاب ٢/٢٠٩، وانظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٣٨ .
- (٢) وهي رواية عن ابن كثير. انظر: مختصر الشواذ: ٩٣، والمختضب ٢/٦٩، والنشر ٢/٣٢٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٦٨ .
- (٣) سورة الأنبياء: من الآية: ١١٢. و(قل) بدون ألف هي قراءة السبعة ما عدا حفص، فإنه قرأ (قال). السبعة: ٤٣١-٤٣٢ .
- (٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣. وانظر هذه القراءة في روح المعاني للألوسي ١٢/٢٣٥ .
- (٥) في ارتشاف الضرب ٢/٥٣٩: «وقال خطاب الماردي: والخامسة قليلة رديئة، وهي يا غلامُ...»
- (٦) لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٨١. والشاهد في: المختضب ٢/٢١٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦، ٣٤٢، والتذيل والتكميل ٤/٢١١، وفي البيت شواهد أخرى، راجع: الخزانة ٥/٣٦٢ .

الكوفيون: هي لتأنيث الكلمة، وياء المتكلم مقدرةٌ بعدها^(١). وردَّ بجواز قلبها هاءً في الوقف، ولو كانت ياءُ الإضافة مقدرةٌ بعدها لما جاز ذلك، كما لم يجز قلبُ التاء هاءً في قولك: يا جاريتي، وبأن تاءَ التأنيث لا تقع حشواً.

وذهب البصريون أنها عوضٌ من ياء الإضافة، ولذلك لا يُجمعُ بينهما، فلا يقال: يا أبتى ولا يا أمّتي إلا ضرورة. قال الشاعر:

أَيَا أَيْتِي لَا زِلْتِ فِينَا فِينَمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَنَا^(٢)

فإن قلت: فقد قالوا: يا أبتا وجمع بين التاء والألف، والألف عوضٌ من ياء

الإضافة؟

فالجواب: أنه لما كانت الألفُ ليست نفسَ الياء، جاز ذلك، فيجوزُ للعوض أن يجتمع مع ما عوضَ من المعوضِ منه، ولا يجوزُ أن يجتمع مع المعوضِ منه نفسه،

فقد يكونُ / للشيء عوضان فيجتمعان، ولا يجتمعُ واحد منهما مع المعوضِ منه . [٢٠٢/أ]

الوجه الثالث: أنه سُمِعَ من العرب: يا آبات، وهو غريبٌ، قال الشاعر:

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَيْتِي شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا آبَاتِ غَرِيبٌ^(٣)

وخرَّجَ على أنَّ «آبا» مقصورٌ، والتاءُ عوضٌ من ياء المتكلم، كانَ الأصلُ: يا

أبائي، ثمَّ عوضَ من ياء المتكلم [تاء^(٤)، أو^(٥)] كانَ الأصلُ: يا أبتى، بالجمع بين

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨/٢، وشرح ابن القواس ١٠٤٨/٢ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٤٠٧/٣، والتذيل والتكميل ٢١١/٤، والمساعد ٥٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٥١/٤، والتصريح ١٨٧/٢ .

(٣) من الطويل، وهو لأبي الحُدْرَجَان، شاعر مجهول، ذكره المرزباني فيمن غلبت كنيته على اسمه . والشاهد في: النوادر: ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ٨٠/١، وإيضاح الشعر ١٩٧، والخصائص ٣٣٩/١، واللسان (أبي)، والتذيل والتكميل ٢١١/٤، والتصريح ١٧٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢١١/٢، والتذيل ٢١١/٤ (مخطوط) .

(٥) ساقط من الأصل.

ياء المتكلم والتاء، وهو بعيد^(١).

وقيل^(٢): الألفُ إشباعٌ .

ولنرجعُ إلى لفظ المصنّف:

قوله:

«وإن تُضِفَ للياءِ في النداءِ»

أخذ يتكلّم في حكم المنادى إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلّم، فالألفُ واللامُ في «الياء» للعهد؛ لأنه معلومٌ أنه لا يُضافُ في النداءِ إلى الياءِ إلاّ وهي ياءُ المتكلم، وقيدَ بقوله: «في النداءِ» ليتحرّزَ من غيرِ النداءِ، فإنه لا يجوزُ في غيرِ النداءِ هذه اللغاتُ التي في النداءِ .

وقوله:

«قُلْ: يَا غَلَامِي بِسُكُونِ الْيَاءِ»

أخذ يتكلّم في اللغات التي في المنادى المضافِ إلى ياء المتكلّم، فذكرَ منها أربعةً بالنصِّ:

إحداها: ما ذكره في نصف هذا البيت وهي: ياغلامي بالياء ساكنة، و«قُلْ»

جوابُ الشرط .

وقوله: «وإن تشأ فتخت» هذه اللغة الثانيةُ مما ذكرَ، وهي فتحُ ياءِ الإضافة،

فمراؤه: وإن تشأ فتحت ياءَ الإضافة.

وقوله: «أو حدفتها» هذه اللغة الثالثةُ، وهي: حذفُ ياءِ الإضافة، ولم يُنبّه

(١) انظر شرح التسهيل ٤٠٧/٣ . قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٤: «وزعم بعضُ

رؤاة اللغة من البغداديين أن قول الشاعر: «يا أبات» إنما أراد: يا أبتى، فقلت: وهذا ممنوعٌ بعيدٌ؛ لأنه يلزم على هذا أن تكون تاء التانيث قد لحقت بعد الياء التي هي اسم المتكلم،

وهذا لا يجوز، ولم يوجد في موضع، وانظر التصريح ١٧٩/٢ .

(٢) انظر التصريح ١٧٨/٢ .

على حكم الحركة قبل الياء المحذوفة، بل أطلق، فيدخل تحت إطلاقه أن تكون كسرة داله على الياء المحذوفة، فذاك مرآده؛ لأنها اللغة الفصيحة، وأن تكون ضمة، وهي اللغة القليلة .
وقوله:

«وَقِفْ بِهَاءِ السُّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا»

يُرِيدُ أَنْكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ فَتَحَ الْيَاءَ، فَلَكَ أَنْ تَقِفَ بِهَاءِ السُّكْتِ فَتَقُولُ: يَا غَلَامِيَّةُ، حِرْصاً عَلَى بَيَانِ حَرَكَةِ الْيَاءِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِلْزَامٍ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تُسَكِّنَ الْيَاءَ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَتَحَرِّكٍ إِذَا وَقِفَ عَلَيْهِ .
وقوله:

«وَإِنْ / تَشَأْ قَلْبَتْ يَاءُهُ أَلْفٌ»

[٢٠٢/ب]

هذه اللغة الرابعة وهي: أن تقلب الكسرة التي قبل الياء فتحة، فنقلب الياء ألفاً .

وقوله: «كَيْتَا غَلَامًا» تمثيلٌ لقلب ياء المتكلم ألفاً .

وقوله: «وَبِهَاءِ السُّكْتِ قِفْ» يُرِيدُ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ أَنْ تَقِفَ بِهَاءِ السُّكْتِ؛ لِخَفَاءِ الْأَلْفِ، وَلِثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لَيْسَتْ مَنقَلِبَةً عَنِ يَاءِ الْإِضَافَةِ، بَلْ هِيَ أَلْفُ التَّنْوِينِ وَالْمُنَادَى نَكْرَةً غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، فَيَكُونُ مَنصُوبًا، فَإِذَا قُلْتَ: يَا غَلَامَاهُ بِهَاءِ السُّكْتِ، ارْتَفَعَ هَذَا التَّوَهَّمُ .

فهذه اللغات الأربع التي ذكرها نصاً، وسكت عن لغة الضم بعد حذف الياء، وعن لغة حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، وكلاهما لغتان ضعيفتان، فلهذا لم ينص المصنف عليهما .

[تابع المنادى]

٦٥٧ - وَنَعْتُ مَا يُضَمُّ إِنْ عَرَفْتَهُ	بِالْلامِ جَزَا الضَّمُّ أَوْ نَصَبْتَهُ
٦٥٨ - تَقُولُ: يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبِ	وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فَاَلنَّصْبُ وَجِبَ
٦٥٩ - وَإِنْ نَعَتْ بِابْنَةٍ أَوْ ابْنِ	فَأَفْتَحْهُ إِتْبَاعاً لِلابْنِ وَابْنِ
٦٦٠ - كَقَوْلِهِمْ: يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ	وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ
٦٦١ - وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ	كَقَوْلِهِ: يَا نَصْرُ نَصْرُ حَتْمُ
٦٦٢ - وَالْعَطْفُ فِي: يَا زَيْدُ وَالضُّحَّاكُ	فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكُ
٦٦٣ - [وانصب أو ارفع يا تميم جمع]	وكلكم وكلهم لا يُرْفَعُ ^(١)

الكلام على هذه الأبيات في توابع المنادى، والمنادى بهذا النظر لا يخلو أن يكون مُعْرَباً أو مَبْنِياً، فإن كان مُعْرَباً فلا يخلو أن يكون مجروراً أو منصوباً، فإن كان مجروراً فهو المستغاث به نحو: يا لزيد، وسيأتي حكمه^(٢).
فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون نكرة غير مقصودة، أو مضافاً أو مشبهاً بالمضاف.

فإن كان نكرة غير / مقصودة نحو: يا رجلاً، ففي توابعه تفصيل:
فإن عطفت عليه بالحرف؛ فإن كان نكرة مثله، فلا يجوز، لا يقال: يا رجلاً وغلاماً؛ لأن النداء أصله القصد إلى معين، فإذا جرى في غير المعين، كان ضعيفاً لخروجه عن أصله، فلا يحتمل الزيادة بعطف مثله عليه، فلو قدرته على حذف

(١) سقط هنا هذا البيت، ولعله من فعل الناسخ؛ لأن المصنف رحمه الله فسره في نهاية الباب

صفحة: ٦٩١، وانظر ألفية ابن معط ص: ٤٥ .

(٢) انظر صفحة: ٧١٢ .

حرف النداء، جاز؛ لأنه يصيرُ نداءً آخرَ مستقلاً بنفسه .

فإن كان المعطوفُ مضافاً نحو: يا غلاماً وصاحبَ عمرو، جاز وكان منصوباً؛ فإن كان علماً بُني على الضمِّ نحو: يا غلاماً وزيدُ، فإن كان بالألف واللام نحو: يا غلاماً والرجلُ فالنصبُ، ولا يجوزُ الرفعُ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ لا يدخلُ على ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما جاز في «يا زيدُ والرجلُ» لوجود موجبِ الاشتراك، وهو الرفعُ، فكان من باب: كُلُّ رَجُلٍ وَسَخْلَتُهُ^(١)، مما يجوزُ في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه .

فإن أبدلتَ منها، فإن كان بالنكرة جاز، فتقول: يا رجلاً رجلاً صالحاً، ولا يجوزُ بالمعرفة، فإنه تخصيصٌ والكلامُ مبنيٌّ على العموم .

فإن نعتها أو عطفتَ عليها عطفاً بيان، جاز على رأيٍ وكان منصوباً، فتقول في النعت: يا رجلاً صالحاً^(٢)، ومنهم من قال: لا يجوز؛ لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ على الإبهام .

فإن كان المناذري مضافاً ونعته أو عطفتَ عليه عطفاً بيان أو أكدته فالنصب تقول في النعت: يا غلامَ زيدٍ العاقلَ، وفي عطف البيان: يا غلامَ زيدٍ عمراً، قال الشاعر:

فيا أخوينَا عبدةَ شمسٍ ونوفلا سألتكما بالله لا تُخديتا حربنا^(٣)

(١) المشهور هو قولهم: «كل شاة وسخلتها». وانظر: الكتاب ١٨٧/٢، والأصول ١٣٥/١،

٣٢٢، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٨٢/٢، وشرح الجمل ٨٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب من قصيدة له يمدح النبي ﷺ ويكي أصحاب

القليب من قريش. انظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٤، والمقاصد النحوية ١١٩/٤،

والتصريح ١٣٢/٢، والممع ١٩٣/٥ .

/ فراعبدشمس ونوفلاء عطفاً بيان، وتقول في التأكيد: يا أصحاب زيدٍ [٢٠٣/ب] أجمعين، ويا إخوة عمرو كلهم، فتنصب هذا كله .

فإن أبدلت منه فإن كان مفرداً نحو: يا عبداً لله زيد، ضممت، وإن كان مضافاً نصبت نحو: يا عبداً لله صاحب عمرو، ولا يصح البدل إلا بشرطين: أحدهما: صحة مباشرة حرف النداء له .

الثاني: أن يصح حذف حرف النداء منه، فلا يقال: يا صاحبنا رجل؛ لأن «الرجل» لا يباشره حرف النداء، ولا: يا صاحبنا هذا، ولا: يا صاحبنا رجل؛ لأن اسم الإشارة والنكرة المقصودة لا يحذف منها حرف النداء، وكذلك لا يصح: يا ربنا الله؛ لأن اسم الجلالة لا يحذف منها حرف النداء .

فإن عطفت عليه بالحرف فهو كالبديل، فبينى على الضم إن كان مفرداً فتقول: يا صاحبنا وزيد، وأجاز الكوفيون^(١) فيه النصب والتثوين .

فإن كان مضافاً فالنصب، تقول: يا غلامنا وصاحب عمرو .
وشرط العطف: أن يكون مما يصح حذف حرف النداء منه، فلا يقال: يا صاحبنا والرجل، فيجب فيه النصب، وجاز ذلك في العطف ولم يحز في البدل؛ لأن البدل على تكرار العامل، فكأن «يا» قد باشرت ما فيه الألف واللام، وذلك لا يجوز، بخلاف العطف فإنه ليس على تكرار العامل، فانتفت مباشرة .

ولا يمتنع أن يكون ما فيه الألف واللام منادى إذا لم يباشر حرف النداء نحو: يا أيها الرجل، فالرجل هو المناذري في المعنى، وهو معرف بالألف واللام، وإنما جاز لأنه لم يباشر حرف النداء .

فإن كان المناذري / شبيهاً بالمضاف - وهو المطول - فحكمُ تابعه حكمُ تابع [٢٠٤/أ] المضاف .

(١) ارتشاف الضرب ١٣٣/٣ .

فإن كان المناذى مبنياً فلا يخلو أن يكونَ لفظَ الجلالة الذي لحقته الميمُ المشددة، أو يكون «أَيَّاه»، أو اسمَ الإشارة، أو العلم، أو النكرة المقصودة .

فإن كان لفظَ الجلالة الذي لحقته الميمُ المشددة نحو: اللَّهُمَّ، فقد اختلف النحويون فيه: فذهب سيويه والخليل^(١) أنه لا يجوزُ نعتُهُ؛ لأنه صار مع الميم بمنزلة الصوت، والأصواتُ لا تُنعتُ، فكذلك هذا، وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(٢) و﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣) فعلى حذف حرف النداء أي: يا مالكَ الملك، ويا فاطرَ .

وذهب المبرد^(٤) والزجاج^(٥) إلى جواز نعته على اللفظ وعلى الموضع، فـ«مالكَ الملك» و«فاطرَ السموات» عندهما نعتان على الموضع. قالوا: والصحيحُ مذهبُ سيويه؛ لأنه لم يُحفظ من كلامهم نحو: اللَّهُمَّ الرَّحِيمُ، ولا: اللَّهُمَّ الْكَرِيمُ، ولو كان على ما قاله المبردُ والزجاجُ لَسَمِعَ .

وأما باقي التوابع فغيرُ ممنوعة .

فإن كان المناذى «أَيَّاه» فلا يخلو تابعُهُ أن يكون نعتاً أو غيره، فإن كان نعتاً فالكلامُ عليه من أوجهٍ:

الأول: ذَكَرَ ابنُ مالكٍ^(٦) أنه لا يُنعتُ إلا بأحدِ ثلاثةِ أشياء: بما فيه الألف واللام، أو بالموصل المحلّى بالألف واللام، أو باسمِ الإشارة. وَلَتَكَلِّمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا:

(١) الكتاب ١٩٦/٢ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٢٦ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٤٦ .

(٤) المقتضب ٢٣٩/٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

أَمَّا مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَاشْتَرَطُوا فِيهَا أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ نَحْوُ: الرَّجُلُ
وَالْغُلَامُ، أَوْ مَوْصُولَةٌ فَتَقُولُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا الْغُلَامُ^(١)، وَيَا أَيُّهَا الرَّجَالُ،
وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَيَا أَيُّهَا الضَّارِبُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[ب/٢٠٤]

/ يَا أَيُّهَا الزَّرَّارِيُّ عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمُ^(٢)

ف«أي» هي المناذى، وما بعده صفته .

فإن قيل: الرجل وما أشبهه غير مشتق فكيف يوصف به ؟

فالجواب: أنه لحظ في الاشتقاق، فإذا قلت: يا أيها الرجل، فكأنك قلت:

يا أيها الحاضر.

فإن كانت الألف واللام للمح الصفة كالحارث والعباس لم تقع صفة ل«أي»،

فلا يقال: يا أيها الحارث، وكذلك إذا كانت الألف واللام داخلية على الاسم

العلم قبل النداء نحو: الزيدان والزيدون، فلا يقال: يا أيها الزيدان ولا: يا أيها

الزيدون. قال الشيخ أبو حيان^(٣): ذكر ذلك أبو الحجاج الأعلم في رسالته«الرشيدية»^(٤). قلت: والرشيدي هنا من ملوك بني عبادة^(٥) بالأندلس .

(١) في الأصل: «أيها الغلام» بإسقاط (يا) .

(٢) البيت لكعب الأشقري يقوله لبعض الخوارج، وكان عاب الجبن على عمر بن عبيد الله بن معمر، وهو في إصلاح المنطق: ٢٣٤، وانظر: شرح أبياته لابن السيراني: ٤١٤، وتهذيبه: ٥٣٣. وزريرت عليه: إذا عبت عليه فعله .

(٣) التذييل والتكميل ١٩٨/٤، ونقله أيضاً الشلوين في حواشي المفضل: ١٢٨، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٤) وهذه الرسالة تدور فيما يبدو حول اشتقاق اسم الله عز وجل. وقد ذكرها ابن خبير الإشبيلي في فهرسته: ٣١٥، وأبو القاسم الكلاعي في إحكام صناعة الكلام: ٧٦ .

(٥) وهو أبو الحسن، عبيد الله بن المعتمد بن عبادة (الرشيد)، أكبر أولاد المعتمد النجباء، ولأه عهده، وبويع له بإشبيلية، كان الأعلم أستاذه. انظر أخباره في الذخيرة ٣/٣٨٥، ٤٠٥، ٤٠٧، والإحاطة ١٠٩/٢، ونفح الطيب ٤/٢٤٧، ٢٥٦، ٢٧١ .

فإن قلت: فإذا امتنع نحو الحارث من مباشرته حرف النداء، ومن أن يكون نعتاً لـ «أي» فكيف يتوصل إلى ندائه؟

فالجواب: أنك تقول: يا من يُقال له الحارث. وأما الجرمي^(١) فنص على أن نحو: الحارث يكون [نعتاً]^(٢) لـ «أي» فيجوز: يا أيها الحارث.

وأما الموصول المحلى بالألف واللام فنحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^(٣) و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٤) فـ «الذي» صفة لـ «أي»، والفرق بين الصفة بما فيه الألف واللام الجنسية وبما فيه الألف واللام الداخلة على الموصول: أن لك في الألف واللام الجنسية أن تحذفها مع «أي» وتنادي الاسم فتقول في «يا أيها الرجل»: يا رجل، ولا يجوز ذلك في مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.

هذا الذي قررناه مذهب بعض النحويين منهم ابن مالك. قال من خالفهم^(٥):

والذي نص عليه سيويه: أنه لا يجوز أن تُنعت «أي» بالموصول / المحلى بالألف واللام، قال في باب الحكاية التي لا تُغَيَّر فيها الأسماء عن حالها في الأواخر منه: «ولا يجوز أن تقول: يا أيها الذي رأيتُه؛ لأنه اسمٌ غالب^(٦)، كما لا يجوز: يا أيها النضر^(٧)». فهذا نصٌ منه على أنه لا يجوز أن تُنعت «أي» بالموصول المحلى بالألف واللام.

(١) ومعه القراء. انظر ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والتذيل والتكميل ١٩٨/٤.

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

(٣) سورة الحجر: من الآية: ٦.

(٤) وردت في آيات كثيرة.

(٥) انظر كلام ابن خروف والصفار والحفّاف فيما نقله أبو حيان عنهم في التذيل والتكميل ١٩٨/٤.

(٦) في الأصل: «مخالف» والتصويب من الكتاب.

(٧) الكتاب ٣٣٤/٣.

وأما اسمُ الإشارة فذَهَبَ ابنُ عَصْفُورٍ^(١) وَتَبِعَهُ ابنُ مالِكٍ^(٢) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُنْعَتَ «أَيُّ» بِاسْمِ الإِشَارَةِ دُونَ أَنْ يُنْعَتَ اسْمُ الإِشَارَةِ بِمَا فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ، فَأَجَازَا: يَا أَيُّهَا، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَيُّهَذَا نِ كَلَا زَادُكُمْ مَا وَدَعَايِي وَأَغِيلاً فِيمَنْ يَغِيْلُ^(٣)

فَنَعَتَ «أَيُّ» بِاسْمِ الإِشَارَةِ، وَلَمْ يُنْعَتَ اسْمَ الإِشَارَةِ بِمَا فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ. وَ«كَلَا»: أَمْرٌ لِاثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ، وَ«وَإِغِيْلُ»: بِالغَيْنِ المَعْجَمَةِ مِنْ وَغَلَّ الرَّجُلُ: إِذَا دَخَلَ عَلَى القَوْمِ وَهَمَّ يَشْرَبُونَ، فَشَرِبَ مَعَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْعَى إِلَيْهِ .

وَاشْتَرَطَ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ أَنْ يَكُونَ عَارِيًّا مِنْ كَافِ الخِطَابِ فَلَا يُقَالُ: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِي ذَلِكَ .

وَالَّذِي عَلَيْهِ النُّحُويُّونَ أَنَّهُ لَا يُنْعَتُ «أَيُّ» بِاسْمِ الإِشَارَةِ حَتَّى يُنْعَتَ اسْمُ الإِشَارَةِ بِمَا فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ، فَتَقُولُ: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ، وَلَا يَجُوزُ: يَا أَيُّهَا مَنْ غَيْرِ صِفَةِ اسْمِ الإِشَارَةِ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ ابنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مالِكٍ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عِنْدَهُمْ عَلَى حَذْفِ الصِّفَةِ، التَّقْدِيرُ: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلَانِ، قَالَ^(٤) الأَسْتَاذُ أبو الحَسَنِ بنُ الضَّائِعِ^(٥): شَرَطُ نَعْتِ «أَيُّ» بِاسْمِ الإِشَارَةِ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الإِشَارَةِ مَنُوعَتًا بِمَا فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ. انْتَهَى .

(١) لم أقف عليه فيما راجعته من مؤلفاته .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٩ .

(٣) من الرمل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: مجالس نعلب ١/٤٢، وشرح التسهيل ٣/٣٩٩، والتذيل والتكميل ٤/١٩٨، وارتشاف الضرب ٣/١٢٨، والمساعد ٢/٥٠٤، والجمع ٣/٥٠ .

(٤) كلمة «قال» مكررة في الأصل .

(٥) شرح الجمل لوحة (٥١ مخطوط)، وانظر: التذيل والتكميل ٤/١٩٩، والمساعد ٢/٥٠٥، والجمع ٣/٥١ .

قلت: وذلك هو المسموع من العرب، قال طرفة:

/ أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ ^(١)

[٢٠٥/ب]

وقال الفرزدق:

أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِيُّ أَيْنَ يَمَّمَتِ ^(٢)

وقال أيضاً:

أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِيُّ عَنُ أُرُومَتِي ^(٣)

وقال آخر:

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيُّ عَاهِدًا ^(٤)

وذهب الجرميُّ والفارسيُّ وابن جنبي ومن تبعهم ^(٥) أن نعت «أي» باسم

(١) صدر بيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٣٢. وتمته:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

والبيت من معلقته. انظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٩٢، وشرح القصائد التسع ٢٦٤/١. وهذا البيت يرد كثيراً في كتب النحاة. وانظر موضع الشاهد في: شرح المفصل ٧/٢، والتذيل والتكميل ١٩٩/٤، والمجمع ٥١/٥.

(٢) صدر بيت من الطويل، وقد أخطأ المصنف في نسبه، وهو للأعشى في ديوانه: ١٣٥، وعجزه:

فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا

وفي الأصل: «ألا أيهذا الشامي ...».

(٣) صدر بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٣٢٤/١، وعجزه:

أَجِدُّكَ لَمْ تَعْرِفْ فَتَبْصِرَهُ الْفَجْرَا

وهو من قصيدة يخاطب فيها خالد بن عبد الله حين حبس نصر بن سيار، مطلعها:

أَحَالِدُ لَوْلَا الَّذِينَ لَمْ تُعْطَ طَاعَةً وَلَوْلَا بَنُو مِرْوَانَ لَمْ تَوْتَقُوا نَصْرًا

(٤) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٨٨/٢، وروايته:

أَلَا أَيُّهَا الرَّسْمُ الَّذِي غَيْرَ الْبَلِي
.....

والبيت في الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، وأمسالي ابن الشجري ٤١١/٢، وشرح المفصل ٧/٢، والتذيل والتكميل ١٩٩/٤.

(٥) انظر التذيل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٥/٢.

الإشارة ضعيف، قال الشيخ أبوحيان^(١): وهذا لا يلتفت إليه؛ لأنه خلاف السماع.

فهذه الثلاثة الأشياء هي التي توصف بها «أي» لا غيرها من الصفات، فلا يُقال: يا أيها صاحب عمرو وشبهه.

الوجه الثاني: أن صفة «أي» إذا كانت بالألف واللام الجنسية فهي مرفوعة خلافاً للمازني^(٢)، فإنه أجاز فيها النصب. وإنما كان مرفوعاً ولم يكن منصوباً؛ لأنه لو كان منصوباً لكان على الموضع، والنصب على الموضع لا يكون إلا بعد تمام النداء، والنداء لم يتم بـ «يا أيها» فلم يجز الحمل على موضعها، ولأن المقصود بالنداء هو الرجل، وإنما أتى بـ «أي» وُصلة لندائه فجعلوا لفظه كلفظ المفرد.

وقال ابن الباذن^(٣): إن النصب مسموع عن العرب، قال الشيخ أبوحيان^(٤):

«ولا أدري من أي موضع نقل هذا» ؟ .

قلت: هذا من الشيخ أبي حيان استبعاداً أن يطلع أحد على شيء لم يطلع هو عليه، وهذا ليس ببعيد، فإن كلام العرب متسع، والناقل ثقة، وجواز المازني له لا ينبغي إلا عن سماع؛ لأن القياس فيه بعيد.

(١) التذيل والتكميل ١٩٩/٤ .

(٢) قال أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٨-٢٢٩: «وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المنهج قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مردول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار» وانظر رأي المازني في: المقتصد ٧٧٨/٢، رأالي ابن الشجري ٤٤/٣، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والجمع ٤٩/٣ .

(٣) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٠٧/٢ .

(٤) لم أقف على قوله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه، علماً أنه نقل قول ابن الباذن في ارتشاف الضرب ١٢٧/٣ .

الوجه الثالث: اختلف النحويون في إعراب نحو «الرجل» من قولك: يا أيها الرجل: / فذهب الجمهورُ أنه صفةٌ لـ«أي»^(١).

[//٢٠٦]

وقال ابنُ السِّيد^(٢): الظَّاهرُ فيه أنه عَطْفُ بَيَانٍ؛ لأنه ليس بمشْتَقٍ. ورُدُّ: بأنه لو كان عطفَ بَيَانٍ لَلَزِمَ منه استقلالُ «أي» بالنداء، وليس كذلك .
وذهب الأَخفش^(٣) أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ؛ أي: هو الرجل .

وذهب الكوفيون أنه صفةٌ لخبرٍ مبتدأٍ محذوف، فإذا قلت: يا أيها الرَّجُلُ فالتقدير: يا أيها هو هذا الرَّجُلُ، فالرَّجُلُ صفةٌ لـ«هذا»، و«هذا» خبرٌ عن «هو»، ثم حُذِفَ المبتدأ والخبرُ وبقيت صفةُ الخبرِ، والمبتدأ والخبرُ جوابٌ لمن سألَ عن تعيينِ المناذى بـ«أي» .

وذهب ابنُ كيسان^(٤) أنه نعتٌ لاسم الإشارة، واسمُ الإشارة عنده يكونُ ظاهراً ومحذوفاً، وقد تقدّم^(٥) .

الوجه الرابع: أنك إذا وصفت «أيام» بإحدى الصفات الثلاث^(٦)، فلك أن تتبّع بتابعٍ آخرَ من أيِّ التوابع كان، فتقول في عطف النسق: يا أيها الرَّجُلُ وزَيْدٌ،

(١) زعم أبو نزار المعروف بملك النحاة أن ضمة (الرجل) ضمة بناء، ورد عليه الجواليقي وابن الشجري ذلك. انظر أمالي ابن الشجري ٣٦٤/٢ وما بعدها .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٩٨/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٦/٢، والهمع ٤٩/٣ .

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، وشرح ابن القواس ١٠٤٤/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣ .

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٥٤٧، وراجع كتاب «ابن كيسان النحوي» لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا: ١٥٣ .

(٥) انظر صفحة: ٥٨٣ .

(٦) وهي: ١- ما فيه الألف واللام. ٢- والموصول المحلى بالألف واللام. ٣- واسم الإشارة .

وتقول في البيان: يا أيها الرجلُ زيدٌ، وفي التأكيد: يا أيها الرجلُ نفسه، وتقول في الصفة إن كانت مُضافةً: يا أيها الرجلُ ذا الجمّة بالنصب لا غير؛ لأنها مضافةٌ.

فإن كانت مفردةً [نحو^(١)]: يا أيها الرجلُ العاقلُ، جازَ فيها النصبُ على موضعِ «أي» والرفعُ على لفظها، هذا إذا كانت التوابيعُ تابعةً لأيٍّ، فإن كانت تابعةً للرجل الذي هو صفةٌ ل«أي»؛ فإن كانت الصفةُ مفردةً، تَعَيَّنَ الرفعُ نحو: يا أيها الرجلُ الطويلُ بالرفعِ صفةً للرجل، ولا يجوزُ النصبُ كما جازَ فيه إذا جعلتهُ صفةً ل«أي».

فإن كان المناذري اسمَ إشارةٍ فلا يخلو تابعةً أن يكونَ صفةً أو لا، فإن كان صفةً فلا تكونُ إلا بالألفِ واللامِ نحو: يا هذا^(٢) الرجلُ، وللخليل والمبرد وجهورِ النحويين^(٣) فيه لحظان:

أحدهما: أن يكونَ اسمُ الإشارةِ وُصلةً لنداءٍ ما فيه / الألفُ واللامُ، فيكونُ [٢٠٦/ب] ك«أي» فلا يجوزُ في الاسمِ بعده إلا الرفعُ؛ لأنه هو المقصودُ بالنداء، وإذا كان وُصلةً لنداءٍ ما بعده، لم يُوصَفْ إلا بما فيه الألفُ واللامُ، أو بالموصلِ المحلِّي بالألفِ واللامِ، فمثالُ الموصولِ: يا هذا الذي قامَ، ومثالُ ما فيه الألفُ واللامِ قولُ الشاعر:

يَا ذَا الْمُخَوَّفْنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ^(٤)

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) في الأصل: « يا أيها » وهو خطأ؛ لأن التمثيل على نداء اسم الإشارة .

(٣) انظر: الكتاب ١٨٩١/٢-٩٢، والمقتضب ٢١٧/٤، والتذيل ٢٠١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣-١٣٠، والمساعد ٥٠٧/٢-٥٠٨ .

(٤) من الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٢٢ يجيب امرأ القيس الذي قال مخاطباً بني أسد بعد أن قتلوا أباه حجراً:

وَاللَّهِ لَا يَنْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبَيْدَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

وقال الآخر:

يَا ذَا الْمُخَوَّفِ بَقْتَهُ لِي أَيْبِهِ إِذْ لَأَلَا وَحِينًا^(١)

ف«المخوف» في البيتین مرفوعٌ لا غير؛ لأنه المقصودُ بالنداء .

الثاني: أن يكون اسمُ الإشارة هو المقصودُ بالنداء لا وُصلةً لما بعده، فيجوزُ

في الاسم بعده الرفعُ والنصبُ، كما جاز في الصفة من نحو قولك: يا زيدُ

العاقل^(٢) .

وإذا كان اسمُ الإشارة هو المقصودُ بالنداء، فأنت بالخيار في إتباعه بأيُّ تابعٍ

كان، وفي عدم إتباعه؛ لأنه مستقلٌ بنفسه، بخلاف اللحظ الأول، فإنه لا بدُّ من

وصفه أولاً بما فيه الألفُ واللام .

وقال بعضُ نحاة الأندلس^(٣): لا يجوزُ إلا اللَّحْظُ الأوَّلُ قال: وهو ظاهرُ كلام

سيبويه . والصَّحِيحُ أَنَّ اللَّحْظَيْنِ جائزان .

فإن كانت الصفةُ بغيرِ ألفٍ ولامٍ، فلا يصحُّ أن يكونَ اسمُ الإشارة وُصلةً لما

بعده، بل يكونُ منادىً مستقلاً، وحكمُ صفته في الإعراب حكمُ صفةِ المناذى

وانظر الكتاب ١٩١/٢، والتبصرة ٣٤٥/١، وشرح المفصل ٧/٢، وأمالى ابن الشجري

٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٣٠/٣، والخزانة ٢١٢/٢ .

(١) من مجزوء الكامل المرفل، والترفيل: زيادة سببٍ حقيقٍ على آخر الوند المجموع . والبيت

لقبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٣٦ . والبيت من شواهد أبي حيان في التذليل والتكميل

٢٠١/٤، وانظر المساعد ٥٠٨/٢ . والحين: الهلاك . الصحاح (حين) .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ٥٠٨/٢: « وإجازة النصب بالقياس، ولم يُسْمَعْ » .

(٣) وهو ابن العلي النحوي الأندلسي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذليل والتكميل

٢٠١/٤، وانظر المساعد ٥٠٨/٢ .

المبني على الضم، فتقول: يا هذا صاحب عمرو كما تقول: يا زيد صاحب عمرو .

فإن كان التابع غير صفة، فحكمه في جميع التوابع حكم المنادى المبني على الضم، وسيأتي^(١).

فإن كان المنادى مبنياً على الضم فلا يخلو أن يكون / قد نون ضرورة أو [٢٠٧/أ] لا؛ فإن كان قد نون ضرورة فلا يخلو أن يُترك على ضمّه أو يُنصب؛ فإن تُرك على ضمّه نحو: يا زيد، جاز في نعته الرفع والنصب، فتقول: يا زيد العاقل والعاقل، فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع على نحو ما كان قبل التنوين .

فإن كان^(٢) منصوباً لم يجز فيه^(٣) إلا النصب، تقول: يا زيدا العاقل بنصب «العاقل»

لا غير؛ لأن لفظ المنادى وموضعه واحد .

وثمره هذه التفرقة تظهر في المنادى العلم المقصور المنون نحو: يا موسى، فإن اعتقدت أنه ترك على ضمّه، جاز في نعته الرفع والنصب، وإن اعتقدت أنه منصوب لم يكن في نعته إلا النصب .

فإن كان المنادى باقياً على ضمّه فلا يخلو تابعه أن يكون نعتاً أو غيره، فإن

كان نعتاً فلا يخلو أن يكون «ابن» أو «ابنة» أو غيرهما، فإن كان «ابن» أو «ابنة» فلا يخلو أن يجتمع فيه شروط ثلاثة أو لا، فإن اجتمعت فيه شروط ثلاثة :

أحدها: أن يقع «ابن» أو «ابنة» بين علمين أو كُنيتين أو لقبين، أو بين أحدهما

مع الآخر نحو: يا زيد بن عمرو، أو يا زيد بن أبي سعيد، أو يا زيد بن بطة .

(١) انظر صفحة: ٦٧٨، ٦٨٤، ٦٨٦ .

(٢) أي: المنادى .

(٣) أي: التابع .

الثاني: أن يكون «ابن» نعتاً لا غير .

الثالث: أن لا يفصل بينه وبين المنادى . ففيه ثلاثة أوجه :

الأول: أفصحها أن يُترك المنادى على ضمّه و«ابن» على نصبه استصحاباً لحكيمهما الأصلي، وهذا الوجه عند المبرّد^(١)، ويجوز في إعراب «ابن» على هذا الوجه أن يكون نعتاً على الموضع، وهو الأحسن، أو بدلاً، أو عطف بيان، أو منادى على حذف حرف النداء، أو مفعولاً بإضمار فعلٍ .

الوجه الثاني: أن يُفتح آخر المنادى إتياعاً لحركة / «ابن»، قال ابن [٢٠٧/ب]

كَيْسَانَ^(٢): « وهذا الوجه أكثر في كلام العرب وإن كان الأول هو القياس » .

قال الزجاج: البصريون كلهم يختارون فتحة آخر المنادى، ويُحيزون الضم،

وأنشدوا على الفتح: ١٠

يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجَبْتَ لَكَ الْجَنَانَ وَرُوجَتْ إِلَيْهَا الْعَيْنَا^(٣)

والمراد بـ«طلحة» هنا: أحد العشرة رضي الله عنهم . وقال آخر:

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

سُرَادِقُ الْعِزِّ عَلَيْكَ مَمْدُودُ^(٤)

(١) قال: « والأجود أن تقول: يا زيد بن عمرو على النعت والبدل » المقتضب ٤/٢٣١-٢٣٢ .

(٢) قوله في التذييل والتكميل ٤/١٩٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢، والمساعد ٢/٤٩٤، والمع

٣/٥٣، والتصريح ٢/١٦٩، وانظر الكامل ٢/٥٧٦ .

(٣) من البسيط، ونُسب إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في تاريخ دمشق ٨/٥٦٧ (القسم

الثاني) ومثله في المختصر ١١/٢٠٤، وقبلة بيتان آخران، قالها أبو بكر في طلحة بن عبيد

الله حين وقف في أحد موقفاً عظيماً يدافع عن النبي ﷺ ، والبيتان هما:

حَمَى نَبِيَّ الْهُدَى وَالْخَيْلُ تَتَّبِعُهُ حَتَّى إِذَا مَا لَقُوا حَامَى عَنِ الدِّينِ

صَبْرًا عَلَى الطَّعْنِ إِذْ وُلَّتْ جَمَاعَتُهُمْ وَالنَّاسُ مِنْ بَيْنِ مَهْدِيٍّ وَمَفْتُونِ

والشاهد في التذييل والتكميل ٤/١٩٤، وشرح شذور الذهب ١١٤ .

(٤) البيتان منسوبان إلى رؤبة بن العجاج في مجاز القرآن ١/٣٩٩، والصحاح (سردق) وهما في

ملحق ديوانه: ١٧٢، ونُسبا إلى الكذاب الحرمازي عبيد الله بن الأعور (وهو أعشى بني

وقال العجاجُ:

يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ
بَعْدَ الَّذِي عَدَا الْقُرُوصَ فَحَزَرَ^(١)

والقُرُوصُ: بالقاف والصاد المهملة: مَصْدَرُ قَرَصَ اللَّبَنُ إِذَا بَدَأَ فِي
الْحَمُوضَةِ^(٢). وَحَزَرَ: بالحاء المهملة والزاي ثم الراء معناه: جَاوَزَ الْحَدَّ فِي
الْحَمُوضَةِ^(٣)، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ تَجَاوُزِ الْحَدِّ. يَقُولُ: لَا مُنْتَظَرَ بَعْدَ تَفَاقُمِ الْأَمْرِ، وَمِنْهُ:
الْمَثَلُ: «عَدَا الْقَارِصُ فَحَزَرَ»^(٤)، يُضْرَبُ لِمَنْ جَاوَزَ الْحَدَّ.

مازن) في: الكتاب ٢/٢٠٣، والنكت عليه ١/٥٥٣، وشرح أبياته ١/٤٧٢، والشعر
والشعراء ٢/٦٨٥، وهما في شعره: ٢٨٨ (الصيح المنير).

وانظر الشاهد في: المقتضب ٤/٢٣٢، والأصول ١/٣٤٥، وشرح المفصل ٢/٥، وشرح
الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، والتصريح ٢/١٦٩.

قال الأعلام في تحصيل عين الذهب: ٣١٥: «مدح أحد بني المنذر بن الجارود العبدي [وقد
أسلم الجارود في زمن النبي ﷺ ولقي العدو بعقبة الطين فقتل بها فسميت باسمه]. وحكّم
ابن المنذر أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك... وسمي جده الجارود؛ لأنه أغار على قوم
فاكسح أموالهم، فشبهه بالسيل الذي يجرد ما مرّ به» وجاء في المعارف: ٣٣٨ عن الحكم بن
المنذر: «أنه مات في حبس الحجاج الذي يعرف بالديماس» ومعلوم أن الحجاج توفي سنة
٩٥ هـ، وأن هشام بن عبد الملك تولى الخلافة سنة ١٠٥ هـ، فلا بد أن يكون الذي مات
في سجن الحجاج غير الذي تولى البصرة لهشام بن عبد الملك، والله أعلم.

(١) ديوانه: ٤٧ يخاطب عمر بن عبّيد الله بن معمر التميمي، أحد سادات بني تميم وأحوادها،
وكان قد ولي حرب الخوارج بعد أن عظم أمرهم واشتد، توفي سنة ٨٣ هـ. أخباره في
الكامل لابن الأثير ٤/٨٤-٨٩. والشاهد في الكتاب ٢/٢٠٤، وشرح أبياته ١/٤٧٣،
والتذيل ٤/١٩٤، وشرح ابن القواس ٢/١٠٥٠.

(٢) الصحاح (قرص).

(٣) الصحاح (حزر).

(٤) الأمثال لأبي عبّيد ٣٤٢، وجمهرة الأمثال ٢/٥٥٠، وجمع الأمثال ٢/٣٤٩.

واختلفَ النحويون في توجيه فتحةٍ آخرِ المنادى، وفتح «ابنٍ» في هذا الوجه؛ فزعمَ الأكثرون - وهو الصحيحُ - أن فتحةَ المنادى فتحةُ بِنَاءٍ، وفتحةُ «ابنٍ» فتحةُ إعرابٍ أُتْبِعَتْ فيه حركةُ البناء حركةَ الإعراب، ولم يُعْتَدَّ بالفواصل بينهما فإنه ساكنٌ^(١).

وقال بعضهم^(٢): إن حركتهما حركةُ بِنَاءٍ، فهما مُرَكَّبَانِ تَرْكِيْبٌ «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وضَعْفٌ لكونِ الصفةِ والموصوفِ لا يُرَكَّبَانِ .

وقيل^(٣): فتحةُ النداءِ إعرابٌ، و«ابنٌ» مُقْحَمٌ، الأصلُ: يا زَيْدَ عَمْرٍو، على أن «زيداً» ولَدُ عَمْرٍو، ثمَّ أُقْحِمَ «ابنٌ» ليدلَّ على ذلك، وفيه ما ترى .

الوجه الثالث: ضمُّ نونِ «ابنٍ» إِتْبَاعاً لضمِّةِ المنادى، حكاهما الأَخْفَشُ^(٤) عن بعض العرب، تقولُ: يا زَيْدُ بنُ عَمْرٍو، وفيه: إِتْبَاعُ حركةِ الإعرابِ لحركةِ البناءِ، عكسُ الوجه الثاني .

فإن لم تجتمع الشروط الثلاثة فلا يكونُ في المنادى إلا الضَّمُّ، ولا في «ابنٍ» إلا / النصبُ رجوعاً إلى الأصل، فمثالُ عَدَمِ الشَّرْطِ الأول قولك: يا رَجُلُ ابنِ عَمْرٍو [٢٠٨/أ] أو: يا زَيْدُ ابنِ أَحِينَا، فلم يقع «ابنٌ» بينَ عَلمَيْنِ.

ومثالُ عَدَمِ الشَّرْطِ الثاني أن تُعْرِبَ «ابنًا» بدلاً، أو عطفَ يَيَّانٍ، أو منادى ثانياً، أو مفعولاً لفعلٍ مضمَّرٍ حسبما مرَّ في الوجه الأول .

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والمساعد ٤٩٤/٢ .

(٢) وهو الإمام عبد القاهر الجرجاني. انظر المقتصد ٧٨٥/٢، وعنه نقل السيوطي في الهمع ٥٤/٣ .

(٣) انظر التذيل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٥/٢ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٩٤/٣، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والتذيل ١٩٤/٤، والهمع

٥٤/٣، وراجع شرح ابن القواس ١٠٤٩/٢ .

ومثالُ عَدَمِ الشَّرْطِ الثالثُ قولُكَ: يا زَيْدُ الفاضِلُ بنَ عَمْرٍو، فقد فَصَّلْتَ
بِالفاضِلِ بينَ المِنادَى و«ابنٍ»، فالْمِنادَى في هذِهِ المِواضِعِ لا يَكُونُ إِلا مضمُوماً؛
لتخَلُفِ بعضِ الشُّرُوطِ.

وهنا تنبيهان:

الأول: إذا كان العلمُ المِنادَى مقصوراً نحو: يا موسى بنَ عَمْرٍو، فهل يُقَدَّرُ
فتحةُ إبتاعاً أو لا، إذ لا فائدةُ في ذلك؟
فذهبَ الجمهورُ [أنه^(١)] لا تُقَدَّرُ فيه الفتحةُ، وذهبَ الفراءُ^(٢) أنه يَجْرِي
مَجْرَى الصَّحِيحِ فتُقدَّرُ فيه الفتحةُ كما تُقدَّرُ الضمةُ.

الثاني: من النحويين مَنْ أجرى مُجرى العلمِ المِنادَى الموصوفِ بـ«ابنٍ» ما
ليس بعلمٍ بشرطٍ أن يُضَافَ «ابنٌ» إلى مثلِ المِنادَى لفظاً ومعنىً، ويكُونُ مما كَثُرَ
استعمالُهُ مدحاً أو ذمّاً، وسواءً كانَ الثاني بالألفِ واللامِ أم لا، نحو: يا فلانُ بنَ
فلانٍ، ويا كريمُ بنَ كريمٍ، ويا شريفُ بنَ شريفٍ في المدحِ، ويا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ^(٣)،
ويا خبيثُ بنَ خبيثٍ في الذمِّ، فيُحيزون في المِنادَى في مثلِ هذا الضمِّ والفتحِ، كما
يجوزُ في: يا زَيْدُ بنَ عَمْرٍو، وإنما اشترطوا التساويَ بينَ اللفظينِ فأجازوا ذلكَ في
نحو: يا شريفُ بنَ شريفٍ، ولم يُحيزوه في نحو: يا كريمُ بنَ شريفٍ؛ لأنهم أرادوا
أن يَكُونَ الأبُّ قد مُدِحَ بما مُدِحَ به الابنُ، ومُدِحُ كلِّ واحدٍ منهما مدحٌ للآخرِ،
فيتأكَّدُ المدحُ، فتحصلُ المبالغةُ، وكذلك في الذمِّ، بخلافِ ما إذا اختلفَ اللفظانِ .

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) معاني القرآن ١/٣٢٦ .

(٣) هذا مثلُ يُضْرَبُ لمن لا يُعرَفُ هو ولا أبوه. انظر مجمع الأمثال ٢/٢٦٥، وانظر الصحاح

(ضل) .

وذهب البصريون أنه لا يجوز فتح المناذى إذا نعت بـ «ابن» / إلا وهو علم، [٢٠٨/ب]
 وأما ياشريف بن شريف وما أشبهه فلا يُجيزون فيه إلا الضم، ولا يجوز الفتح،
 قال الشيخ أبو حيان^(١): وما ذهب إليه البصريون هو القياس، إذ الأعلام أُقبل للتغير
 من غيرها .

فإن كان نعت المناذى المضموم غير «ابن» فالكلام عليه من أوجه:

الأول: في جواز نعتيه، وقد اختلفوا في ذلك: فذهب الأصمعي^(٢) وقوم من
 الكوفيين أنه لا يجوز نعته مطلقاً سواء كان النعت «ابناً» أو غيره، واحتجوا: بأنه
 وقع موقع المضمّر أو الصّوت، والمضمّر والصّوت لا يُنعتان، وما جاء ظاهره النعت
 فالرفوع خير مبتدأ محذوف، والمنصوب إما مفعول بفعل مضمّر، وإما منادى، فإذا
 قلت: يا زيدُ العاقلُ بالرفع، فهو على تقدير: هو العاقلُ، وإن كان منصوباً فهو
 على تقدير: أعني العاقلُ، وإذا قلت: يا زيدُ صاحبَ عمرو، فهو على حذف
 حرف النداء أي: يا صاحبَ عمرو .

وذهب البصريون إلى الجواز، واحتجوا بالسمع، وردوا ما استدل به
 الأصمعي ومن وافقه بأن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر لا يجري عليه جميع أحكامه،
 بل يبقى على المشبه أحكام أصله، والدليل على ذلك قولهم: يا تميمُ كلُّهم، ولو
 كان المناذى بمنزلة المضمّر في كلِّ أحواله لم يجز إلا «كلُّكم» على الخطاب، كما لا
 يجوز أن يُقال: إنكم كلُّهم بالغيبة، بل: إنكم كلُّكم بالخطاب. ومما ردوا به على

(١) التذييل والتكميل ١٩٥/٤ قال: «وهو الأكثر في السماع» .

(٢) حكى عنه أنه طالع أشعار العرب وكلامها فلم يجد منادى منوعاً، وما وقع منه فهو شاذ
 يتأول على القطع. انظر: الأصول ٣١٧/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشرح ابن القواس
 ١٠٥٠/٢، والتذييل ١٢١/٤، والمساعد ٤٩٣/٢ .

الأصمعيُّ قولهم^(١): يا زيدَ بنَ عَمْرٍو، بفتح دالٍ «زيد»، ولو كان «بنَ عَمْرٍو» مستأنفاً لم يكن لفتح زيدٍ وجهٌ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ «بنَ عَمْرٍو» صفةً لـ«زيد»، وأتبعَت حركةُ الموصوفِ لحركة الصفة لجعلهما كالشيء الواحد، وأيضاً يلزمُ من قول الأصمعيِّ أن يكونَ «أياً» في النداء مستقلاً يحسنُ السُّكوتُ / عليه، إذ ما [٢٠٩/أ] بعده يكونُ مقطوعاً عنه، وأيضاً فمجيءُ الاسم المشتقِّ المضافِ بعد المناذى المضمومِ لازمُ النَّصبِ، دليلٌ على عدمِ القطع، إذ لا مانعَ من رفعه على خيرٍ مبتدأً كما زَعَمُوا، وأيضاً لو كان على القطع لم يلزمَ الرفعُ في قولك: يا أيُّها الرَّجُلُ، وفي كونِ «الرجل» هنا لم يُسمَعِ فيه النَّصبُ، دليلٌ على عدمِ القطع .

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ^(٢): يجوزُ نعتُ المناذى المضمومِ، والقياسُ يقتضي أن لا يجوزَ .

الوجه الثاني: إذا فرَّعنا على الصَّحيح من جواز النعتِ، فلا يخلو المناذى المضمومُ أن يكونَ نكرةً مقصودةً أو علماً؛ فإن كان نكرةً مقصودةً فاختلف النحويون في نعتها على قولين:

الأول: أنها لا توصفُ، وحجَّتُه: أن اللفظَ لفظُ النكرة، والمعنى معرفةٌ للقصْد، فإن نعتَه فلا يخلو أن يكونَ بنكرةً أو معرفةً، فإن كان بنكرةً فمعناه يَأبى ذلك، وإن كان معرفةً فلفظُه يَأبى ذلك، فبطلَ النعتُ؛ لأنه يُوَدِّي إلى التناقض .

الثاني: أنه يجوزُ وصفُه، ويكونُ بالمعرفة تغييباً لمراعاة المعنى على مراعاة اللفظ، ثم القائلون بنعته^(٣) اختلفوا: فمنهم من قال: يجوزُ في نعتِ الرفعِ والنصبِ، فتقول: يا رجلُ العاقلُ برفعِ «العاقل» ونصبه، ومنهم من قال: لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ .

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٩٣ .

(٢) الإيضاح: ٢٤٦، وانظر: المقتصد ٢/٧٧٢ .

(٣) في الأصل: (بتبعيته) وهو خطأ .

فإن كان المناذى علماً فلا يخلو النعت أن يكون مفرداً أو مضافاً، فإن كان مفرداً فللنحويين فيه مذاهب:

الأول: الذي عليه الجادة وهو الصحيح أنه يجوز فيه الرفع والنصب، فتقول:

يا زَيْدُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه؛ أمّا الرفع فعلى اللفظ؛ لأن لفظ المناذى

مضمومٌ، وأمّا النصب فعلى الموضع؛ لأنّ المناذى مفعولٌ، وسواءً كانت / الضمّة [ب/٢٠٩]

ظاهرةً نحو: يا زَيْدُ، أو مقدّرةً نحو: يا حَذَامُ فإنه يُرْفَعُ النعتُ حملاً على الضمّة

المقدّرة، ويُنصَبُ على الموضع فتقول: يا حَذَامُ العاقلُ بالرفع والنصب، وليس في

العربية حركة بناء يُحمَلُ على لفظها إلا هنا وفي باب «لا» وقد تقدّم^(١)، وإنما

اختصّت حركة البناء في هذين البابين بالحمل على لفظها؛ لأنها حركة أشبهت

حركة الإعراب؛ لكونها توجد بوجود حرف النداء، وتعدّم بعده، وكذلك في

باب «لا» توجد بوجود «لا» وتعدّم بعدمها، فهي كحركة الإعراب توجد بوجود

عاملها، وتعدّم بعده.

والحمل على اللفظ عندهم أكثر من النصب وأفضح؛ لما فيه من المشاكلة،

قاله الميرد في «المقتضب»^(٢). ومنه قول الشاعر:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنِ عَبدِ المَلِكِ

أرَدَيْتَ لَوْ لَمْ تَحِبُّ حَيَّو المَحْتَبِكِ^(٣)

(١) في باب إن وأخواتها، وهو من موضوعات السفر السادس من هذا الشرح، ولم أقف عليه .

(٢) لم أقف على هذا النص في المقتضب، والذي وقفت عليه هو قول الميرد بعد أن أورد البيت

التالي (يا حكم الوارث ...) قال: «فهو الأكثر في الكلام» المقتضب ٢٠٨/٤ .

(٣) البيتان لرؤية بن العجاج في ديوانه: ١١٨ متفرقين، وفيه: «الوارث» بالنصب، وهو يمدح

الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان. ونسبه ابن حني في اللعج: ١٧٢ إلى العجاج، ولم

الرواية برفع «الوارث» .

المذهب الثاني: للكوفيين^(١) أنه لا يجوز في النعت إلا النصب، والنصب عندهم ليس على الموضع؛ وإنما النعت منادى في الأصل إلا أنه لما لم يلحقه حرف النداء نصبوه، قالوا: والدليل على أن النعت منادى في الأصل قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾^(٢) فنادى الاسم ثم الصفة، وما جاء ظاهرة الرفع فالحركة فيه عندهم ليست بإعراب، وإنما هي حركة إبتاع لحركة المناذى. ورد قولهم: بأن النعت لو كان هنا منادى في الأصل وحذف منه حرف النداء، لم يكن منصوباً؛ لأن العرب إذا حذف حرف النداء من المناذى تركته على الحالة التي يكون عليها مع ظهور حرف النداء، والأمر هنا ليس كذلك .

ثم إنهم أجازوا / فتح المناذى إبتاعاً لنصب الصفة، فقالوا: يا زيد الكريم [٢١٠//] بنصب «الكريم» وفتح «زيد»، واستدلوا على ذلك بقول جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز:

وتَدْعُوا اللَّهَ مُجْتَهِدًا لِيَرْضَى
وتَذَكَّرُ فِي رَعِيَّتِكَ الْمَعَادَا
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى
بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا^(٣)

هذا من أرحوزة لرؤية، وقد انتحلها أبو نخيلة السعدي لنفسيه، وفي الشعر المجمع لأبي نخيلة السعدي: ٢٦٢ مقطوعة منسوبة إليه فيها البيت الثاني فقط. وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٠٨/٤، والخصائص ٣٨٩/٢، وأمالى ابن السحري ٤٤/٣، والإنصاف ٦٢٨/٢، والمغني ٢٨، وشرح أبياته ٦٠/١. وتخبو: تزحف، والمعتك: هو البعير الذي يجبو على رملة فيها تعقد لا يقدر على المشي فيها إلا أن يجبو، وتدعى العانك. والمختبك: الذي شد إزاره وأحكته .

(١) الأصول ٣٦٩/١ .

(٢) سورة يوسف: من الآية: ٤٦ .

(٣) ديوانه: ١١٨/١، ١٢٠ وهما فيه غير متتالين، والثاني متقدم على الأول، ومطلع هذه القصيدة:

الروايةُ بفتحِ الرَّاءِ مِنْ «عُمَرَ»، ولا دليلَ على ما ذَكَرَهُ الكوفيون. وَخَرَجَ البصريونَ البيتَ إِمَّا على أَنَّ الأَصْلَ: يا عُمَرَا بالألفِ، ثم حُذِفَتْ لِالتقاءِ السَّاكِنينَ لفظاً وَخَطأً، وَيكونُ هذا على مَنْ يُجيزُ لِحاقَ هذه الألفِ في غيرِ المندوبِ والمتعجَّبِ منه والمستغاثِ به^(١)، وإمَّا أن يكونَ نَصَبَ المناذى وَتَوْنَهُ ضرورةً ثمَّ حَذَفَ التَّوْنينَ .

وزعمَ ابنُ كَيْسَانَ^(٢) أَنَّ العِلَّةَ في ذلك جعلُهُم الصِّفَةَ والموصوفَ كالشيءِ الواحدِ، قال الشَّيخُ أبو حَيَّانَ^(٣): وتعليلُ ابنِ كَيْسَانَ ليس بشيءٍ؛ لأنَّه ادَّعى شيئاً لم يُوجدْ في كلامهم وهو تركيبُ الصِّفَةِ مع الموصوفِ .

المذهب الثالث: للأخفش وهو التَّفَرُّقُ بين أن يكونَ المناذى نكرةً مقصودةً أو عَلَماً؛ فَإِنْ كان نكرةً مقصودةً فلا يجوزُ في نعتِه إلا الرِّفْعُ فتقول: يا رَجُلُ العاقلُ بالرفعِ لا غير، ووجهُ ذلك: أن «يا رجلُ» حركتُه عنده حركةُ إعرابٍ لا حركةُ بناءٍ؛ لأنَّ الأَصْلَ عنده في «يا رجلُ»: يا أَيها الرَجُلُ، فلَمَّا حَذَفُوا «أَيها» والألفَ واللامَ وأدخَلُوا حرفَ النداءِ عليه فقالوا: يا رَجُلُ، بقيَ على إعرابه

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأُنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا

وانظر: المقتضب ٢٠٨/٤، والأصول ٣٦٩/١، وأمالي ابن النجاري ٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، والتذيل ١٩٤/٤، والهمع ٥٤/٣. ورُوي في بعض المصادر: «يا عمرُ» بالبناء على الضم، ولا شاهد في هذه الرواية هنا. وابن سَعْدِي هو أوس بن حارثة بن لام الطائي (سَعْدِي) أُمُّهُ، كان هو وكعب بن مامة من سادات أحواد العرب في الجاهلية .

(١) قال ابن مالك: «وأجاز غير سيبويه زيادة الألف في آخر كل منادى لمدِّ الصوت» شرح التسهيل ٣٩٤/٣ .

(٢) رأيه في التذيل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٦/٢ .

(٣) التذيل والتكميل ١٩٤/٤ .

الأصليُّ فلا يكونُ في نعتِه إلا الرُفْعُ، والدليلُ عندهم: أنَّ أصلَ «يا رجلُ»: يا أيُّها الرجلُ ما رَوَى الفراءُ عن العَرَبِ: «يا مُهْدُوها كُلُّوها»^(١)، فلولا أنه محكومٌ له بحكم: يا أيُّها المهْدُوها ما جازَ فيه الرُفْعُ، / ولكانَ: يا مُهْدِيها بالنصبِ . [ب/٢١٠]

فإن كان المناذى علماً فله^(٢) فيه قولان:

أحدهما: أنه يجوزُ في نعتِه الرُفْعُ والنصبُ .

الثاني: وهو الصَّحِيحُ عنده - أنه لا يجوزُ فيه [إلا]^(٣) النصبُ، وما جاء

ظاهِرُهُ الرُفْعُ فإنه إتباعٌ لضمة المناذى .

ورُدَّ على أبي الحسن: أما قوله: أنَّ «يا رجلُ» ضمُّته ضمَّةُ إعرابٍ، وأنَّ

أصله: يا أيُّها الرَّجُلُ، فيلزمُ منه أن يُرْفَعَ المطوَّلُ نحو: يا طالِعاً جَبَلًا، ولا يُنصَبُ؛

لأنَّ أصله على مذهبه: يا أيُّها الطالِعُ جَبَلًا، فحذِفَ «أيُّ» والألفُ واللامُ، وكان

ينبغي أن يبقى على رفعه، فمَجِيئُهُ منصوباً يُرَدُّ عليه ما ادَّعاه . وأما ما حكاه الفراءُ

فنادرٌ لا يُعتدُّ به .

وأما قوله: إنَّ ضمَّةَ العاقلِ في نحو: يا زيدُ العاقلُ ضمَّةُ إتباعٍ فرُدُّ بقولهم: يا

زيدُ العاقلُ ذو الجُمَّة^(٤)، ف«ذو الجُمَّة» تابعٌ ل«العاقل» فلو كانت حركته حركةَ

إتباعٍ لم يصحَّ إتباعُهُ بالرفع؛ إذ ليس فيه رفعٌ، وكان يُقالُ على مذهبه: ذا الجُمَّة

بالنصب، ولم يأت ذلك إلا بالرفع، قال الرَّاجِزُ:

(١) لم أنف عليه .

(٢) أي: للأخفش .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) انظر الكتاب ١٩٣/٢ .

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي
لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ^(١)

ف«ذو» نعتٌ لـ«الجاهل»، والتنزّي: الوتب، والنكز: النخسُ بعودٍ أو نحوه، و«حَيَّةً» فاعلٌ بـ«لا تُوعِدْنِي».

والدليل: أنّ ضمة «العاقل» في قولك: يا زيدُ العاقلُ ضمةٌ إعرابٍ قولهم: يا حَدَامِ العاقلةُ برفع «العاقلة»، ولا يُمكنُ أن تكونَ الضمةُ في «العاقلة» إتباعاً؛ لأنه ليس في «حَدَامِ» ضمٌّ في اللفظ.

فإن كانت صفةُ المناذري المضمومُ مضافةً فلا تخلو أن تكونَ الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضةٍ؛ فإن كانت غيرَ محضةٍ نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجهُ، جاز فيها الرفعُ والنصبُ؛ لكونِ المضافِ في حكم الانفصال فكأنك قلت: يا زيدُ الحسنُ من غير

إضافة، فإن كانت محضةً نحو: يا زيدُ صاحبَ / عمرو، فالنصبُ لا غيرُ على [٢١١/أ] الصَّحِيح. قال الشاعرُ:

أَزِيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتُ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ حَقِّ فِخَاصِمِ^(٢)

ف«أخا ورقاء» صفةٌ مضافةٌ، و«زيد» منادى، وهو الموصوفُ. وقال الآخرُ:

يَا زَبْرِقَانَ أَخَا بَنِي تُعَلِّ مَا أَنْتَ وَبَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ^(٣)

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ٦٣ يمدحُ أبانَ بنَ الوليدِ البجلي، والشاهد في الكتاب ١٩٢/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، ٣٧٥، وأمالى ابنِ الشجري ٣٦٩/٢، ٤٥/٣، وشرح المفضل ١٣٨/٦.

(٢) من الطويل، ولم أقف على نسبه. والبيت في: الكتاب ١٨٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٠٧، والتبصرة ٣٤١/١، وشرح المفضل ٤/٢، ١٥، وشرح ابنِ القواس ١٠٥١/٢. وورقاء: حيٌّ من قيس، والثائر: طالبُ الدم، والأخناء: الجوانبِ واحدها حنو. يقول: إن كنتَ طالباً لتأركَ فقد أمكنتك ذلك، فاطلبه وخصم فيه (تحصيل عين الذهب).

(٣) من الكامل، وهو للمخجلِ السَّعْدِي (ربيعة بن عوف بن ربيعة بن قتال بن أنف الناقة،

وإنما وجب النَّصْبُ في الصفة إذا كانت إضافتها محضة؛ لأنك لو وُلِّيتَهَا حرفَ النداء لم تكن إلا منصوبةً، وبهذا أجاب الخليلُ سيويهِ^(١) لما سأله عن موجبِ النَّصْبِ، قال سيويهِ: قلتُ: - يعني للخليل - رأيتَ قولَ العربِ كلِّهم: «أزيدُ أخًا ورقاءً» لأيِّ شيء لم يَجْزُ فيه الرفعُ كما جاز في الطَّويل^(٢)؟ قال: لأنَّ المناذى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه .

وذهبَ الفراءُ والكسائيُّ وأبو عبد الله الطُّوالُ وابنُ الأنباري^(٣) إلى جواز رفع الصفة المضافة إضافةً محضةً، فأجازوا: يا زيدُ صاحبنا يرفع «صاحبنا»، وهذا المذهبُ مرجوحٌ؛ لأنه لم يساعدهُ قياسٌ ولا سماعٌ، وإنما سُمِعَ رفعُ المضاف إذا عَطِفَ على الصفة المفردة، وأنشدوا على تلك:

يَا طَلْحَةَ الْكَامِلِ وَابْنَ الْكَامِلِ^(٤)

والمجبلُ لقبه وهو الجنون، وهو شاعرٌ مخضرمٌ، عاش في الجاهلية والإسلام، عُمر طويلاً. أخباره في: ألقاب الشعراء ٣٠٤، والشعر والشعراء ٤٢٠/١. والبيت في ديوانه: ٢٩٣ (ضمن شعراء مقلون) يهجو ابن عمه الزُّبرقان بن بدر. ونسبه الآمدي في المؤلف والمختلف ١٧٩ إلى المتنخل السعدي، قال البغدادي رحمه الله: «وقد أخطأ الآمدي هنا في المؤلف والمختلف، فزعم أن البيت الشاهد للمتنخل السعدي.. وهذا تصحيفٌ منه في اسم الشاعر، وهو تارة يُنسب إلى قريع، وتارة إلى سعد، وهذا سبب التصحيف» الخزانة ٩١/٦. والشاهد في: معاني الفراء ٣٢٦/١، والتذيل ٢٠٥/٤. وويب. بمعنى ويل، قيل: إنهم قالوا ذلك لقبح استعمال الويل عندهم فغيروه. (شرح أبيات سيويهِ ٢١١/١).

(١) الكتاب ١٨٣/٢-١٨٤.

(٢) من قولهم: «يا زيدُ الطَّويلُ».

(٣) انظر: شرح الكافية ١٣٧/١، والتذيل والتكميل ٢٠٥/٤-٢٠٦، ارتشاف الضرب ١٣٠/٣، والمساعد ٥١٦/٢.

وأبو عبد الله الطُّوالُ: هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوالُ النحوي الكوفي، من أصحاب الفراء، قال عنه ثعلب: كان حاذقاً بإلقاء مسائل العربية، ولم يشتهر عنه تصنيف. توفي سنة ٢٤٣ هـ. أخباره في: الفهرست ١٠١، وإنباه الرواة ٩٢/٢.

(٤) بيت من الرجز لم أقف على قائله ولا على تكلمة له، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٣٥٥/٢، وأبي حيان في التذيل والتكميل ٢٠٥/٤.

برفع «ابن» بالعطف على «الكامل»، وهذا نادرٌ لا يُقاسُ عليه، وقد تقدّم أنّ سيويهِ قد نقلَ عن العربِ أنهم يَنصبُونَ ولا يَرفعُونَ .

وردَّ ابنُ مالكٍ^(١) على مَنْ أجازَ الرَفْعَ في المضاف: بأنه يَلزَمُ منه تفضيلُ الفرعِ على الأصل؛ لأنَّ النعتَ فرغَ عن المنعوت، ولو كان المضافُ منادى لم يَجزُ فيه إلا النصبُ، فإذا جَوَّزْنَا في المضافِ الوجهينِ حالةً كونه نعتاً للمنادى، حصلَ له في حالِ الفرعيَّةِ من المزيَّةِ ما لم يحصلُ له في / حالِ الأصالة. وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ [٢١١/ب] الفروعَ قد يحصلُ لها ما ليس للأصول .

تنبيه:

إذا أتيتَ بصفةٍ بعد صفةِ المناذى المضموم، فلا يخلو أن تكونا مفردتين، أو مضافتين، أو الأولى مفردةٌ والثانية مضافةٌ، أو بالعكس .

فإن كانتا مفردتين فلا يخلو أن تجعلَ الثانيةَ صفةً للمنادى، أو صفةً للصفةِ الثانية؛ فإن جعلتها للمنادى جاز فيها الرَفْعُ والنصبُ كما يجوزُ في الأولى، وإن جعلتها صفةً للصفةِ الأولى أعربتْها بما أعربتَ به الأولى، فإن كانت الأولى مرفوعةً تعيَّنَ في الثانيةِ الرَفْعُ، وإن كانت منصوبةً تعيَّنَ في الثانيةِ النصبُ، فإذا قلتَ: يا زيدُ العاقلُ الكريمُ، فيجوزُ في «الكريم» الرَفْعُ والنصبُ إن جعلته صفةً لـ«زيد»، وإن جعلته صفةً لـ«العاقل» تعيَّنَ رفعُهُ إن رُفِعَ العاقلُ، ونصبُهُ إن نصبَ العاقلُ .

وإن كانتا مضافتين نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرو ذا الجمَّة، تعيَّنَ فيهما النصبُ سواءً جعلتَ الثانيةَ للمنادى أو للأولى، فإن جعلتَ «ذا الجمَّة» للمضاف [إليه]^(٢) الذي هو «عمرو» تعيَّنَ [الجرُّ]^(١) .

(١) شرح التسهيل ٤٠٣/٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

فإن كانت الأولى مفردةً والثانية مضافةً نحو: يا زيدُ العاقلُ ذا الجملة؛ فإن جعلتها للمنادى تعيّن النصب، وإن جعلتها لـ«العاقل» جرت عليه؛ فإن كان «العاقل» مرفوعاً تعيّن رفعها، وإن كان منصوباً تعيّن نصبها .

فإن كانت الأولى مضافةً والثانية مفردةً نحو: يا زيدُ ذا الحسبِ الكريمُ؛ فإن جعلت الثانية للمنادى جازَ فيها^(١) الرفعُ والنصبُ، وإن جعلتها للصفة الأولى تعيّن النصبُ، إذ لا يجوزُ في الأولى إلا النصبُ، وإن جعلتها لـ«الحسب» تعيّن الجرُّ، والله أعلم .

فإن كان تابع المضموم عطفَ نسقٍ، فلا يخلو المعطوفُ أن يكون مضافاً أو مفرداً .

١٠ فإن كان مضافاً نحو: يا زيدُ / وغلّامُ عمّرو، فالذي عليه الجمهورُ النصبُ؛ [٢١٢/أ] لأنه مُضافٌ، والمضافُ إذا نُودي كان منصوباً، وشدَّ الفراءُ فأجاز الرفعَ، فتقول: يا زيدُ وغلّامُ عمّرو برفعِ «الغلام» قياساً على النعت المفرد^(٢).
فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون نكرةً أو معرفةً .

١٥ فإن كان نكرةً فلا يخلو أن تكون غير مقصودة أو مقصودة؛ فإن كانت غير مقصودةً نحو: يا زيدُ وغلّاماً، لم يجرُ فيه إلا النصبُ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ نائبٌ عن حرفِ النداء، والمعطوفُ هنا نكرةٌ غير مقصودةٍ، فلا يكونُ فيه إلا النصبُ، فإن كان نكرةً مقصودةً نحو: يا زيدُ ورجلُ، فاختلَفوا في جوازِ العطفِ؛ فذهب الجمهورُ إلى جوازه فتقول: يا زيدُ ورجلُ، فتبني «رجلُ» على الضمِّ، كما تقول: يا

(١) في الأصل: «فيه» .

(٢) تكلم الفراءُ على النعت المفرد في المعاني ٣٥٥/٢، ولم يشر إلى إجازة الرفع في المعطوف المضاف، ولم أقف عليه، وانظر التذليل والتكميل ٢٠٦/٤، وارتشاف الضرب ١٣٠/٣ .

زيدٌ وعمُرو. وذهبَ الأَخفشُ وتَبِعَهُ أبو بكرٍ خَطَّابٌ^(١) أنه لا يجوزُ .
حُجَّةُ الأَخفشِ أَنَّ النكرةَ المقصودةَ أصلُهَا أن تكونَ بالألفِ واللامِ حالَ
النداءِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ واللامُ، وجُعِلَ حرفُ النداءِ عوضاً عنها، فلا يجوزُ أن
تقولَ: يا زيدُ ورجلٌ؛ لأنه يَلْزَمُ منه حذفُ الألفِ واللامِ والنائبِ عنها وهو حرفُ
النداءِ، وذلك لا يصحُّ، ولا حُجَّةٌ في ذلك؛ لأنَّ حرفَ العطفِ قامَ مقامَ حرفِ
النداءِ كما قامَ في عطفِ العَلَمِ .

فإن كان معرفةً فلا يخلو أن يكونَ عَلَماً أو اسمَ إشارةٍ أو بالألفِ واللامِ؛
فإن كان عَلَماً فلا يخلو أن يكونَ معطوفاً على عَلَمٍ مثلهِ أو على نكرةٍ مقصودةٍ؛
فإن كان معطوفاً على عَلَمٍ مثلهِ، فالجمهورُ على أنه مبنيٌّ على الضَّمِّ كما يُبنى
المناذى العَلَمِ، وذهبَ المازنيُّ^(٢) أنه يجوزُ فيه النَّصبُ فتقولَ: يا زيدُ وعمراً بنصبِ
«عمُرو»، وذهبَ الكوفيونُ^(٣) إلى جوازِ الرفعِ والتنوينِ؛ لأنَّ ضَمَّةَ المناذى عندهم
ضَمَّةُ إعرابٍ .

فإن كان / معطوفاً على نكرةٍ مقصودةٍ نحو: يا رجلُ وزيدُ، [فهو]^(٤) مبنيٌّ [٢١٢/ب]
على الضَّمِّ عند الجمهورِ، ومَنْ رأى أَنَّ «يا رجلُ» مختَصَرٌ^(٥) مِنْ «يا أَيُّهَا الرجلُ»،
فهو مُعَرَّبٌ لا يُعْطَفُ عليه إلا ما فيه الألفُ واللامُ أو اسمُ الإشارةِ، فتقولَ: يا

(١) ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

(٢) انظر الأصول ٣٧٢/١، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣، وفي
شرح الألفية لابن القواس نُسبَ هذا القولُ إلى الأَخفشِ، قال: «وأجاز الأَخفشُ يا زيدُ
وعمراً بالنصبِ حملاً على الخَلِّ، وتنبهتُ على أنه يجوزُ في المعطوفِ ما لا يجوزُ في المعطوفِ
عليه» انظر ١٠٥٥/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) زيادة يستقيم بها السياق .

(٥) في الأصل: «مختَصراً» .

رجُلٌ والغلامُ، ويا برجلٌ وهذا، كما تقول: يا أيُّها الرجلُ والغلامُ، ويا أيُّها الرجلُ وهذا. ولا يجوزُ على مذهبهم أن تقول: يا رجلُ وزيدُ، كما لا يُقال: يا أيُّها^(١) الرجلُ وزيدُ.

فإن كان المعطوفُ اسمَ إشارةٍ، فالجمهورُ على جوازه، فتقول: يا زيدُ وهذا، ويقتضي مذهبُ الأَخفشِ وخطابِ مَنْعُه؛ لأنَّ حرفَ العطفِ عندهما لا يُغني عن حرفِ النداءِ، واسمُ الإشارةِ لا بُدَّ أن يباشره^(٢) حرفُ النداءِ.

فإن كان المعطوفُ بالألفِ واللامِ فلا يخلو المناذى أن يكونَ تكرةً مقصودةً أو علماً؛ فإن كان تكرةً مقصودةً نحو: يا رجلُ والغلامُ، فالجمهورُ على أنه يجوزُ في المعطوفِ الرفعُ على اللفظِ، والنصبُ على الموضعِ، قال الله تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوَّيِّ مَعَهُ وَالطَّيْرِ﴾^(٣) في السبعةِ بالنصبِ، وقرأ أبو العالية^(٤) وابنُ أبي عبلة، وعاصم^(٥) في روايةٍ بالرفعِ على اللفظِ.

وذهبَ الأَخفشُ ومن تبعه أنه لا يجوزُ في المعطوفِ هنا إلا الرفعُ دونِ النصبِ، جرّياً على مذهبه من أن «يا رجلُ مُعَرَّبٌ لا مبنيٌّ^(٦)، وما جاء ظاهرُهُ

(١) «يا أيها» مكررة في الأصل.

(٢) في الأصل: «ياشرها».

(٣) سورة سبأ: من الآية: ١٠.

(٤) هو رُفيع بن مهران البصري، من كبار التابعين، أسلم بعد وفاة النبي ﷺ بستين، توفي سنة ٩٠ وقيل: ٩٣هـ. أخباره في: المعارف ٤٥٤، ومعرفة القراء الكبار ٦٠/١، وغاية النهاية ٢٨٤/١.

(٥) وقرأ بها أيضاً الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٣٣-٣٣٤، ومختصر الشواذ: ١٢١، والمحرر الوجيز ١٢/١٤٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣٨٢. ولم أقف على من نسب هذه القراءة إلى أبي العالية.

(٦) التذيل والتكميل ٤/٢٠٤-٢٠٥، قال أبو حيان: «وفي شرح الخفاف: وأما الأَخفش

النصبُ فهو عنده متأوَّلٌ، فقال^(١) في قوله تعالى: ﴿يَجْبِالُ أُورُبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾:
 إِنَّ «الطَّيْرَ» بالنصب معطوفٌ على «فضلاً»^(٢)، أي: ولقد آتينا داوودَ مِنَّا فضلاً والطَّيْرَ.
 وقيل: هو مفعولٌ بإضمار فعلٍ؛ أي: وسَخَرْنَا الطَّيْرَ. وأعرَبه الزَّجَّاجُ^(٣)
 مفعولاً معه. ورُدُّ: بأنَّ الفعلَ قد صُرِّحَ بعده بما يُعطي معنى المفعول معه وهو لفظُ
 «مَعَهُ» في قوله تعالى: ﴿أُورُبِي مَعَهُ﴾، والفعلُ إذا اقتضى شيئاً واحداً لا يُعطى منه

اثنين إلا بالعطف أو البدل، / ألا ترى أنه لا يُقال: جاء زيدٌ مع بكرٍ مع خالدٍ إلا [٢١٣/أ]
 بالعطف، فتقول: جاء زيدٌ مع بكرٍ ومع خالدٍ. والصَّحِيحُ عندهم أنه يجوزُ في
 المعطوف بالألف واللام على النكرة المقصودة النصبُ والرفعُ.

فإن كان المناذري علماً نحو: يا زيدُ والغلامُ فاتَّفَقَ النحويون على جواز الرفع

والنصب في المعطوف، قال الشاعرُ:

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَّاكَ سِيْرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ^(٤)

رُوي بنصب «الضُّحَّاكَ» ورفعيه. والخمْرُ: بالخاء المعجمة والراء على وزن

«جَمَلٌ»: ما سدَّ الطريقَ من شجرٍ وغيره .

واختلَفَ النحويون - بعد الاتفاق على الرفع والنصب - في المختارِ منهما على

فمنهبه في (يا رجلُ) أنه معرَّبٌ؛ لأنه في نية (يا أيها الرجلُ)... فإن صحَّ أنه معرَّبٌ فالقول
 قولُهُ؛ لأن العرب لا تُتبع إلا على لفظه، وإن ثبت أنه مبني بطل قولُهُ، والسماع يردُّ منهبه .

(١) لم يتعرض لهذه الآية في معاني القرآن، ولعله ذكرها في كتاب آخر .

(٢) في الأصل: «معطوفاً» . ونسب إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٥/٤ أنه أعربه

مفعولاً معه، وانظر: مجاز القرآن ١٤٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/٤، والدر

المصون ١٥٩/٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤ .

(٤) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: معاني القرآن للقراء ٣٥٥/٢، وشرح المفصل

١٢٩/١، والتذييل ٢٠٥/٤، والمساعد ٥١٢/٢ .

أربعة أقوال:

الأول: للخليل وسيبويه والمازني^(١) أن الرفع هو المختار، وحجتهم أنه الكثير في كلام العرب، وفيه المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحركة، ولأنه منادى ثان في التحقيق؛ إذ القائل: يا زيد والحارث إنما أراد نداءهما، ولما امتنعت منه مباشرة حرف النداء، حرّكوه بالحركة التي يفهم منها النداء.

القول الثاني: لأبي عمرو بن العلاء ويونس والجرمي^(٢) أن النسب هو المختار، وحجتهم: أن القراء السبعة أجمعوا عليه في قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ﴾، وأن حرف النداء لما لم يباشره، لم يجعلوا لفظه كلفظ ماباشره^(٣) حرف النداء، عكس التعليل في القول الأول، ولا حجة في كثرة قراءة النصيب، إذ خرجوه على غير العطف كما تقدّم.

القول الثالث: وهو التفرقة^(٤) بين أن تكون الألف واللام للّمع الصفة

(١) انظر: الكتاب ١٨٦/٢-١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١، وشرح اللمع لابن

برهان ٢٧٧/١، وشرح التسهيل ٤٠١/٣، وارتشاف الضرب ١٣٣/٣.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) في الأصل: «باشر».

(٤) وهذا قول منسوب في كتب النحاة إلى أبي العباس المراد، ولم يصرح به في المقتضب، مع أنه

ذكر المذهبين السابقين، انظر: ٢١٢/٤-٢١٣، وقد أنكر الرضي أن يكون هذا هو مذهب

المراد، فقال: «ومذهب المراد ليس ما أحال عليه المصنف، ولا يدل عليه كلامه، وذلك أنه

قال: إن كانت اللام في العلم، اخترت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه

ولا يفيدان التعريف، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، فكأنه مجرد عنهما؛ لأنه تعريفه

بالعلمية، قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام إذن تفيد

التعريف فليس الاسم كالجرد عنها، فعلى مذهب المراد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع؛

لأن اللام لا تفيد التعريف، وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف إليه، شرح الكافية

كالحارث والعباس، فالمختارُ في العطف الرفعُ كقول الخليل، وبين أن تكونَ لغير
لَمَحِ الصفة كالرجل والغلامِ والصَّعِقِ والثَّريِّ، فالمختارُ النصبُ كقول أبي عمرو.

وجهُ التفرقة: أَنَّ الألفَ / واللامَ التي لِلْمَحِ الصفة لم تُحْدِثْ تعريفاً فكأنها [ب/٢١٣]
ليست فيه، فإذا قلت: يا زيدُ والحارثُ، فكأنتك قلت: يا زيدُ وحارثُ، وإذا كان
ذلك فكأنَّ حرفَ النداءِ باشْرَهُ فاختيرَ فيه الرفعُ إذا كان بالألفِ واللامِ، بخلاف ما
إذا كانت الألفُ واللامُ لغيرِ لَمَحِ الصفة، فإنها تؤثرُ تعريفاً وتركيباً ما، فأشبهه
المضاف، فاختيرَ فيه النصبُ .

القول الرابع: لابن جنِّي^(١) أَنَّ الرفعَ والنصبَ جائزان من غير ترجيح
أحدهما على الآخرِ.

وهنا تنبيهان:

الأول: إذا جاء المعطوف بعد صفة المنادى المضموم نحو: يا زيدُ العاقلُ وذا
الجمَّةِ فالجمهورُ على أنه لا يجوزُ فيه إلا النصبُ، سواءً عَطِيفَ على الصفةِ أو
المنادى، وقال المازني^(٢): إن عَطِيفَ على الصفة رَفَعَتْ كما في الصفة .

الثاني: أنه لا يُسْتثنى من حروف العطف شيءٌ، سواءً كان يُشْرِكُ في الحكمِ
نحو: يا زيدُ وعمرو، أو لا يُشْرِكُ في الحكمِ نحو: يا زيدُ لا عمرو. وخالف ابنُ
سعدان^(٣) فقال: لا يجوزُ: يا زيدُ لا عمرو، وزعمَ أنه ليس من كلام العرب .

فإن كان تابعُ المضموم بدلاً فحكمُهُ حكمُ ما باشْرَهُ حرفُ النداء؛ لأنَّ

(١) اللمع: ١٧٣ .

(٢) انظر: الأصول ٣٧٢/١ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي، أحد القراء، بغدادى المولد، كوفي المذهب،

له كتاب مصنف في القراءات، ومصنف في النحو، توفي سنة ٢٣١هـ. أخباره في: إنباه

الرواة ٣/١٤٠، ومعجم الأدباء ١٨/٢٠١ .

وانظر قوله في ارتشاف الضرب ٢/٦٤٥ .

البدل على تقدير تكرار العامل، ولا يخلو أن يكون مفرداً أو مضافاً؛ فإن كان مفرداً نحو: يا غلامُ زيدُ، لم يَجْزُ فيه إلا الضَّمُّ؛ لأنه على تقدير حرف النداء، وأنت لو قلت: يا زيدُ، لم يكن فيه إلا الرفع^(١)، فكذلك هذا، فإن كان مضافاً نحو: يا غلامُ عبدَ الله فليس فيه إلا النصب؛ لأنه لو باشره حرفُ النداء، لم يكن إلا منصوباً، هذا إذا كان المبدلُ مغايراً للمنادى لفظاً نحو ما تقدّم، أو بضميمةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ الطويل.

فإن كان غير مغاير له لا في اللفظ ولا بضميمةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ فقال ابن مالك^(٢): إنَّ ذلك لا يجوز؛ لأنَّ حقَّ البدل أن يُغايِرَ المبدلَ منه / بوجهٍ ما، إذ لا [٢١٤/١] معنى لإبدال الشيء من نفسه .

فإن كان التابع عطفَ بيانٍ فليس على تقدير حرف النداء، فيجوزُ فيه ما يجوزُ في النعت، فإن كان مفرداً نحو: يا غلامُ زيدُ، جاز في «زيد» الرفعُ عطفَ بيانٍ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، وأمّا قولُ رؤبة:

إني وأسطارٍ مطرّنٍ سَطْرًا
لَقَائِلٍ: يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا^(٣)

(١) يقصد لم يكن فيه إلا البناء على الضم .

(٢) شرح التسهيل ٤٠٤/٣ .

(٣) في ديوانه: ١٧٤، وقد نُسيباً في شرح شذور الذهب ٤٣٧ إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه. والشاهد في: الكتاب ١٨٥/٢-١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والأصول ٣٣٤/١، والإفصاح ٢٠٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والخزانة ٢١٩/٢ . وأسطار: جمع سطر، قال البغدادي: «واعلم أن الصاغاني قال في العباب - وتبعه صاحب القاموس -: إن اسم الحاجب هو نصر بالضاد المعجمة، وأن الثلاثة في البيت الأول بالإعجام، وإهمال الصاد تصحيفاً، وأمّا نصر في البيت الثاني فهو بالإهمال لا غير، وكذا قال ابن يسعون: رأيتُ في عُرض كتاب أبي إسحاق الزجاج بخط يده وهو أصله الذي قرأ فيه على أبي العباس: نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة» ثم علق البغدادي بقوله: «والعجبُ من الصاغاني حيث رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة، ولم يبيّن قائله» الخزانة ٢٢٢/٢-٢٢٣ .

فـ«نصر» الأول منادى مبني على الضم، وهو نصر بن سيار أمير خراسان^(١)، وأما «نصر» الثاني فيروى بالضم والرفع والنصب^(٢)؛ فالضم على أنه بدل من المناذى وعليه أتى به المصنف، ويكون البيت قد دخله الخبث، والرفع على عطف البيان على اللفظ^(٣)، ويكون قد سلّم من الخبث، والنصب على الموضع. وقيل: إن «نصراً» الثاني على رواية النصب اسم لحاجب نصر بن سيار المناذى، كان اسمه «نصراً» على اسم الأمير، وهو منصوب على الإغراء^(٤). أراد الشاعر أن يُغري الأمير بحاجبه؛ أي: يا نصر عليك نصراً، أي: خذه. ورُدَّ: بأنه قد روي فيه الرفع، ولو كان منصوباً على الإغراء لم يكن مرفوعاً^(٥).

- (١) أمير خراسان لبني أمية، وكان أول من ولاه هشام بن عبد الملك، من الدهاة الشجعان، غزا ما وراء النهر ففتح حصوناً وغنم مغانم كثيرة، وأقام بحرو، توفي سنة ١٣١ هـ. انظر: الكامل لابن الأثير ٣/٣١١، ٤٦٩، ٤٧٩، والخزانة ٢/٢٢٣.
- (٢) قال البغدادي في الخزانة ٢/٢٢١: «وروى صاحب اللباب فيه وجهاً رابعاً وهو: جره مع نصب الأول، قال شارحه الفالي: فيكون المضاف إليه على هذا جنساً، كما تقول: طلحة الخير، وحاتم الجود، والتنكير للتفخيم» وانظر اللباب: ٣٠٢، وشرحه للفالي: ٤١٨ (رسالة دكتوراه).
- (٣) وقد ضعّف الرضي كونه بدلاً أو عطف بيان معللاً ذلك بقوله: «لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيد الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد» شرح الكافية ٢/١٣٨، ومنع أبو حيان كونه تأكيداً لفظياً لاختلافهما في التعريف، فالأول معرفٌ بالإقبال عليه، والثاني بالعلمية، انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٠٨، وزاد البغدادي نقلاً عن أبي حيان: «ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه منون، ولا نعتاً لأنه علم» الخزانة ٢/٢٢٠.
- (٤) وهذا رأي أبي عبيدة قال: «كان صاحب نصر بن سيار يقال له: نصر، وكان قد حجب رؤية عن نصر، فقال: «يا نصر نصراً نصراً» يقره به، أي: اضرب. انظر: شرح الكتاب ٣/٣٧ (مخطوط)، والإيضاح ٢٠٤، وشرح ابن القواس ٢/١٠٥٣، والخزانة ٢/٢٢١.
- (٥) انظر الخزانة ٢/٢٢١.

وقال الأصمعي^(١): هو منصوبٌ على المصدر؛ أي: يا نصرُ انصرُ نصرًا.

وقال الجرمي^(٢): المرادُ به العطيةُ. والثالثُ توكيدٌ له؛ أي: يا نصرُ أعطني عطيةً عطيةً. وردّ: برواية الرفع، وأما «نصر» الثالثُ فيمكنُ أن يكونَ مصدرًا لفعلٍ مقدرٍ أو عطفَ بيانٍ على محلِّ الأوّلِ أو محلِّ الثاني على رواية الضمِّ.

فإن كان تابعُ المضمومِ تأكيداً فلا يخلو أن يكونَ لفظياً أو معنوياً؛ فإن كان لفظياً فلا يخلو أن يكونَ بلفظِ المناذلي لا يزيدُ عليه ولا ينقصُ منه، أو لا، فإن كان الأوّلُ نحو: يا زيدُ زيدُ بضمّ الثاني، فلا خلافَ في جواز كونه تأكيداً، ويجوزُ فيه البدلُ كما تقدّم^(٣).

فإن كان فيه / زيادةٌ نحو: يا زيدُ زيدُ بتنوين الثاني، فقد اختلفَ فيه؛ فقول: [٢١٤/ب]

١٠ يجوزُ أن يكونَ تأكيداً ولا اعتدادَ بالتنوين؛ لأنَّ هذا القدرَ من التغييرِ معتقراً في التأكيد اللفظي، وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ تأكيداً، واختلفوا في تعليل ذلك؛ فقيل: لكونه منوناً فهو غيرُ الأوّل، وقيل: لمخالفتهِ الأوّلَ في التعريف، إذ الأوّلُ معرفٌ بالإقبال والثاني بالعلمية، ولو كان عينَ الأوّلِ لكان معرفاً بما تعرّفَ به الأوّلُ وكان يجبُ سقوطُ التنوينِ منه، ولهذا لم يُجيزوا في قولك: جاء الغلامُ غلامُ زيدٍ أن يكونَ الثاني تأكيداً؛ لاختلافهما في موجبِ التعريف.

فإن كان معنوياً فلا يخلو أن يكونَ مضافاً أو غيرَ مضاف؛ فإن كان مضافاً

(١) انظر: الإيضاح ٢٠٣، وشرح ابن القواس ١٠٥٣/٢، والخزانة ٢٢٢/٢.

(٢) في الخزانة ٢٢١/٢: «وروي الجرمي عن أبي عبيدة أن النصر: العطية، يريد: يا نصرُ عطيةً عطيةً».

(٣) ومنعه ابنُ مالك رحمه الله تعالى، قال: «وذلك عندي غير صحيح؛ لأن حق البدل أن يغيّرَ البدل منه بوجه ما، إذ لا معنى للإبدال الشيء من نفسه» شرح التسهيل ٤٠٤/٣.

نحو: يا زيدُ نفسه، فالجمهور على أنه منصوبٌ لا غير^(١)، وذهبَ الفراء^(٢) أنه يجوزُ رفعُهُ قياساً على ما أجازَه في النعتِ المضاف، فإن كان غيرَ مضافٍ جاز فيه الرفعُ والنصب^(٣)، فتقول: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، فالرفعُ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، ويجوزُ أن تقول: يا تميمُ جمعاءً وجمعاءً على اللفظ وعلى الموضع باعتبار القبيلة .

تنبيه:

إذا جيء مع تابع المنادى بضميرٍ فلكَ فيه وجهان: أن تأتيَ به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل، ولك أن تأتيَ به مخاطباً باعتبار أنَّ المنادى مخاطبٌ في المعنى، فتقول: يا زيدُ وأخوه وأخوك، ويا زيدُ نفسه ونفسك، ويا تميمُ كلُّهم وكلُّكم^(٤). وذهبَ الأخفش^(٥) أنه لا يجوزُ إلا بضمير الغيبة؛ لأنَّ ما^(٦) ذَكَرَ مِنَ اللَّحْظَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي نَفْسِ الْمُنَادَى لَا فِيمَا يَعُودُ عَلَيْهِ، إِذْ لَيْسَ الضَّمِيرُ بِمُنَادَى، قَالَ: وَمَا جَاءَ مِمَّا يُوهِمُ الْخَطَابَ فَلَيْسَ بِتَأْكِيدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَطْعِ، فَإِنْ جَاءَ: يَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ، فَهُوَ عِنْدَهُ إِسْمٌ مُبْتَدَأٌ وَالْخَيْرُ مَحذُوفٌ أَي: كُلُّكُمْ مَدْعُوٌّ، أَوْ مَنْصُوبٌ / بِإِضْمَارِ فِعْلِ أَي: دَعَوْتُ كُلُّكُمْ. وَرُدُّ: بِأَنَّ مَا ظَاهَرَهُ التَّأْكِيدُ يَضَعُفُ فِيهِ الْقَطْعُ،

[٢١٥/أ]

(١) انظر: الكتاب ١٨٤/٢ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٤/٢ .

(٤) انظر: الكتاب ١٨٤/٢، وشرح ابن القواس ١٠٥٦/٢ .

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٤/٣، والتذيل والتكميل ٢٠٨/٤ قال أبو حيان: «وقال بعض

أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه الأخفش ليس بصحيح عندي ...» .

(٦) في الأصل: «مَنْ» .

وأما قراءة أبي عمرو ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(١) برفع «كله» فخرَجَ على أنه باقٍ على التأكيد على محلِّ إنَّ واسمها على من يرى ذلك^(٢).

واستدلَّ المجوزون للخطاب بقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَمِيُّ عَاهِدًا^(٣)

وجهُ الدليل: أنَّ كافَ الخطاب في «كأنك» و«بك» راجعٌ إلى الموصول، والموصولُ صفةٌ للمنزّل الذي هو صفةُ «أي»، وهو المناذى في الحقيقة .

ولنرجع إلى لفظ المصنف. قوله:

وَنَعْتُ مَا يُضْمُّ إِنْ عَرَفْتَهُ بِاللَّامِ

البيت. أخذ يذكرُ نعتَ المبني على الضم، وظاهرُ كلامه العمومُ، فيشملُ النكرةَ المقصودةَ والعلمَ، وقد تقدّمَ قبل هذا حكمُ نعتِ النكرة المقصودة، وأن الذي عليه الأكثرُ أنها كالعلم في ذلك فتقول: يا رجلُ العاقلُ برفعِ «العاقل»، ونصبه، كما تقول: يا زيدُ العاقلُ برفعِ «العاقل» ونصبه، وعلى هذا يجري كلامُ المصنّف في عموم جواز الوجهين في نعتِ المناذى المضموم.

والضميرُ من «عَرَفْتَهُ» راجعٌ إلى النعت، وقوله: «إِنْ عَرَفْتَهُ» يعني باللام، تحرُّزٌ من التعريف بالإضافة. وقوله:

«... .. جَاَزَ الضَّمُّ أَوْ نَصَبَتُهُ»

أطلقَ الضمَّ ومُرَادُهُ الرفعُ؛ لأن حركةَ النعتِ إنما هي إعرابٌ، وإنما قال:

(١) سورة آل عمران: من الآية: ١٥٤، وانظر: السبعة: ٢١٧ .

(٢) ومن يراه: الجرْمِيُّ والفَرَاءُ وَالزَّجَّاجُ . قاله أبو حيان في البحر المحيط ٣/٨٨، والذي في معاني القرآن للفراء ١/٢٤٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٨٠ أنه مبتدأ و«لله» الخبر.

(٣) سبق تحريجه صفحة: ٦٥٩ .

«الضمُّ» على جهة المشاكلة إذ هي تابعة للضمِّ، وعطف الفعل على المصدر التقدير: جاز الضمُّ أو النصب .

وقوله: «تَقُولُ: يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ» تمثل لنعته المناذى المضموم إذا كان النعت معرفاً بالألف واللام فيجوز في «الكريم» الرفع على اللفظ والنصب على الموضع .

وقوله: «ذَا الْحَسَبُ» تمثل للنعته المضاف، فيتعين فيه النصب، وقدّم المثال

قبل الكلام عليه، وقد تقدّم حكمُ النعت / إذا جاء بعد النعت في هذا الباب، [٢١٥/ب] فَمَنْ رَدَّهُ لِلْمَنَادَى فَحُكْمُهُ حُكْمُ نَعْتِ الْمَنَادَى، وَمَنْ رَدَّهُ إِلَى نَعْتِ الْمَنَادَى أُعْرِبَ بِإِعْرَابِهِ. وقوله:

«وَإِنْ أَضْنَفْتَ النَّعْتَ فَالنَّصْبُ وَجِبْ»

لما ذكّر حكمَ النعتِ المعرفة بالألف واللام، ذكّر حكمَ المضاف فأوجب فيه النصب، هذا هو مذهب الجمهور، ومنهم من يُجيز الرفع، وقد تقدم الكلام عليه، وكذلك تقدّم قولٌ من فرّق بين الإضافة المحضة وغير المحضة . وقوله:

«وَإِنْ نَعَتَ بِإِنْتَةٍ أَوْ ابْنِ»

لما كان حكمُ النعتِ بوابنة، و«ابن» فيه مخالفة لغيره من النعت المضاف، احتاج أن يذكر حكمه المختص به، وقوله:

«فَأَفْتَحَهُ إِتْبَاعاً لِلابْنِ وَابْنِ»

هذا هو الحكمُ الذي يخصُّ «ابناً» و«ابنتاً» إذا نعتَ بهما، فذكر أنه يجوزُ فتح المناذى إتباعاً لحركة «ابن»؛ لأن ابناً منصوبٌ إذ هو مضافٌ فتقول: يا زيدَ بنَ عمرو بفتح الدال من «زيد» إتباعاً لفتحة «ابن»، وكذلك: يا هندَ ابنةَ زيدٍ، ويجوز أن يُتركَ المناذى على أصله من الضمِّ، وقد تقدّم الكلام على ذلك، وبيّنا مذاهبهم في فتحة المناذى حيثُ هل هي فتحة إعراب أو فتحة بناء، ويظهر من المصنّف أنها

فتحة بناء، وقد تقدم أن من العرب من يضم «ابناً» إذا ضمَّ المناذى حكاة الأخفش، ووقع في البيت التحنيس التام^(١) بين «ابن» و«ابن». وقوله:

«كقولهم^(٢): يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ»

مثال لفتح العلم إذا وُصِفَ بـ«ابن»، وهذا المثال قطعة من بيت العجاج المتقدم

وهو قوله:

يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ

وقد تقدم الكلام عليه. وقوله:

«وَإِنْ ضَمَّمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ»

يريد: وإن ضممت المناذى وأعربت «ابناً» بدلاً لم يُنْكَرْ ذلك، إلا أنك إذا

أعربت «ابناً» بدلاً لم يجوز في المناذى إلا الضمُّ على أصل النداء، ولا يجوز فتح المناذى

[٢١٦/أ]

إلا إذا أعربت «ابناً» صفةً، وقد تقدم ذلك، قال / بعضُ الشُّرَاحِ^(٣): إنَّ قوله:

«مبدلاً» يعني به إبدال ضمة المناذى من الفتحة التي كانت في المناذى على وجه

الإتباع، لم يُنْكَرْ ذلك؛ لأن الضمَّ في المناذى هنا هو الأصل، وعلى هذا يحتمل «ابن»

أن يكون صفة، ولكن لم يقع إتباع في المناذى.

ويحتمل أن يكون «ابن» بدلاً فيتعين الضمُّ، وقد تقدم أن الأخفش حكى عن

العرب ضمَّ الابن إتباعاً لضمة المناذى. وقوله:

«وَالضَّمُّ فِي إِدْجَالٍ مَا يُضَمُّ»

(١) الجناس من الحسنات اللفظية، وهو تام وغير تام، فالتام: ما اتفقت اللفظتان منه في أنواع

الحروف وأعدادها وهيأتها وترتيبها، ولا تختلفان إلا في المعنى. انظر: شرح التلخيص

للبارتري: ٦٦٥، وطرز الحلة: ١٢٦، ١٤٦.

(٢) في الأصل: «كقوله».

(٣) هو ابن النحوية. انظر شرحه على الألفية لوجه (٢٣٠) مخطوط.

أخذ يذكر حكم البدل، فذكر أن المناذى إذا كان مضموماً فالبدل منه مضمومٌ نحو: يا زيدُ عمُّرو، ولا يجوزُ فيه الرفع؛ لأن البدلَ على تقدير تكرار العامل فكأنك قلت: يا عمُّرو، إذا كان كذلك لم يحز فيه إلا الضمُّ. وقوله:

«كقوله: يَا نَصْرُ نَصْرُ حَتْمٍ»

جاء به مثلاً للبدل، ف«نصر» الثاني مضمومٌ بدلٌ من الأول، والضمير في «كقوله» يعودُ على «رؤية» أي: كقول رؤية، وقد تقدم الكلام على البيت وما يحتمل من إعراب. وقوله:

«وَالْعَطْفُ فِي: يَا زَيْدُ وَالضَّحَاكُ»

أخذ يذكر حكم المعطوف، فذكر منه المعطوف بالألف واللام، وقد تقدم أنه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب على المحل اتفاقاً، وإنما الخلافُ في اختيار أحدهما. وقوله:

«فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ لَهُ^(١) اشْتِرَاكٌ»

الضمير في «له» عائذٌ على «العطف». يقيّدُ أن يكونَ المعطوفُ بالألف واللام، وقد تقدم أقسامُ المعطوف في هذا الباب على اختلافها، وما يجوزُ فيها من الإعراب . وقوله:

«وَأَنْصِبُ أَوْ أَرْفَعُ يَا تَمِيمُ جُمْعٌ^(٢)»

أخذ يتكلمُ في التأكيد، فذكر أنه يجوزُ في مثل: «يَا تَمِيمُ جُمْعُ» الرفع في «جمع» والنصب .

(١) (له) ساقطة من الأصل .

(٢) ترك المؤلف رحمه الله ذكرَ اعتراض بعض شراح الألفية على صاحب المتن - مع أن معني بذلك - وقد اعترض ابن القواس هنا على الناظم فقال: « وقوله: (جُمْع) ليس بجيد؛ لأنه تأكيد لجماعة الموث كقولك: قام النساء جُمْع، وتميم ليس كذلك، فالصواب أن يقال: أجمع ... » شرح الألفية ١٠٥٦/٢ .

وقوله: «وكلُّهُم لا يرفعُ، يعني أن التأكيدَ المضافَ يُنصبُ ولا يُرفعُ، فتقول:

[٢١٦/ب]

يا تميمُ كلُّهُم بالنصب، وقد تقدم^(١) / أن الفراءَ يميز فيه الرفع .

وقوله: «وكلُّكم وكلُّهم» يُعطي أن مذهبه تجويزُ ردِّ الضمير إلى المنادى

بلفظ الخطاب أو الغيبة، وقد تقدّم أن ذلك مذهبُ النحويين، وذهبَ الأخفشُ أنه

لا يجوز إلا بضمير الغيبة .

* * *

١٠

(١) انظر صفحة: ٦٨٧ .

[بَابُ النَّدْبَةِ]

٦٦٤- وَإِنْ نَدَّبْتَ مَنْ تَنَادَى قُلْنَا وَازِيدُوا عَمْرُو وَإِنْ أَرَدْتَا

٦٦٥- جِئْتَ بِنَا فَقُلْتَ: يَا سَعِيدَاهُ وَفِي الْمُضَافِ يَا غَبِيْدَ اللّٰهَاهُ

لما فرغ من الكلام على أحكام المنادى، شرع يذكر أحكام المندوب. والكلام على هذين البيتين في مسائل:

الأولى: في حقيقة الندبة والمندوب لغة واصطلاحاً، وفي فائدتها وشروطها:

أما الندبة لغة: فهي فُعْلَةٌ مِنْ نَدَّبْتُ أَي: جَمَعْتُ؛ لِأَنَّ النَّادِبَ يَجْمَعُ النَّاسَ لِلْبِكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، أَوْ مِنَ النَّدْبِ عَلَى وَزْنِ (جَمَلٍ) وَهُوَ الْأَثْرُ، كَأَنَّ النَّادِبَ قَدْ أَثَرَ الْحَزْنَ فِي قَلْبِهِ، أَوْ مِنَ نَدَّبْتُ إِذَا دَعَوْتَ؛ لِأَنَّ النَّادِبَ يَدْعُو السَّامِعِينَ لِلْبِكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ نَدَّبَ إِذَا كَانَ خَفِيْفًا فِي أُمُورِهِ، لِأَنَّ النَّادِبَ يَخْفُ عَلَيْهِ تَعْدَادُ مَحَاسِنِ الْمُنْدُوبِ فَيَسْتَطِرِدُّهَا .

وأما اصطلاحاً: فهو إظهارُ التَّفْجُعِ عَلَى الْمَفْقُودِ أَوْ مَا تَنْزَلُ مِنْزَلَتَهُ بِأَدَاةٍ مَخْصُوصَةٍ مَقْتَرَنًا بِذِكْرِ مَحَاسِنِهِ .

قولنا: «أَوْ مَا تَنْزَلُ مِنْزَلَتَهُ» لِيَدْخُلَ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِمَفْقُودٍ وَلَكِنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَفْقُودِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ^(١).

وقولنا: «بِأَدَاةٍ مَخْصُوصَةٍ» هِيَ «وَاءٌ»^(٢) دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ النَّدَاءِ، فَإِنَّهَا هِيَ الْمَخْتَصَّةُ بِالنَّدْبَةِ، بِخِلَافِ «يَا» فَإِنَّهَا تَكُونُ لِنَدَاءِ الْمُنْدُوبِ وَلِغَيْرِهِ.

وقولنا: «مَقْتَرَنًا بِمَحَاسِنِهِ» احْتِرَازٌ مِنَ الْمُنَادَى بِ«يَا» مِنْ غَيْرِ اقْتِرَانِ بِذِكْرِ الْمَحَاسِنِ،

(١) في الصفحة التالية .

(٢) قال الشريشي في شرحه على ألفية ابن معط (التعليقات الوفية) لوجه (١٣١): «رزعم بعضهم

أن أصل (وا): يا، ثم أبدلها من الياء وارا بالندبة، ويقع الفرق بينهما .

فإنه ليس بمدوب، بل هو نداء محض .

[٢١٧/]

وأما المندوب لغة: فهو مفعول / مما ذكرناه من أحد الأفعال المتقدمة .

وأما اصطلاحاً: فقال ابن مالك^(١): هو المذكور بعد «يا» أو «وا» توجعاً لفقده

حقيقة أو حكماً، أو توجعاً لكونه محل ألم أو لسببه .

فقوله: «المذكور بعد يا أو وا» احتراز مما ذكر بعد غيرهما من حروف النداء،

فإنه ليس بمدوب. وقوله: «حقيقة» كقولك: وا زيدا أو يا زيدا لمن فقد حقيقة.

ومنه قول جرير يرثي عمر بن عبدالعزيز - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

نَعَى النُّعَاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ^(٢)

فقوله: «يا عمراً» مندوب، وهو مفقود حقيقة .

وقوله: «أو حكماً» كقولك: وا زيدا، و«زيد» غير مفقود، إلا أنه في حكم

المفقود، ومنه قول عمر: «وا عمراه وا عمراه^(٣)»، وذلك حين بلغه أن جذباً شديداً

أصاب قوماً من العرب، فندب نفسه وهو غير مفقود، إلا أنه جعل نفسه

كالمفقود.

وقوله: «أو توجعاً» لكونه محل ألم، مثله قول قيس العامري:

(١) التسهيل: ١٨٥، وانظر شرحه ٤١٣/٤ .

(٢) من البسيط، وهو في ديوانه: ٧٣٦/٢، ومعهما بيت ثالث هو قوله:

فَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُحُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

وفي الديوان: «تنعى النعاة.....». وانظر الشاهد في: الكامل ٨٣٣/٢، والإفصاح ١٩٢،

وشرح التسهيل ٤١٣/٣، والتذيل والتكميل ٢١٧/٤، والمساعد ٥٣٤/٢، والتصريح

١٦٤/٢، ١٨١ .

(٣) انظر تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي: ٩٢، وجاء في كثر العمال ٧٠٠/١٢ أنه من

كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في رثاء عمر، فيكون الاستشهاد به للمفقود حقيقة .

فَوَأَكْبِدِي مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبْرَاتِ مَا لَهُنَّ فَنَاءٌ^(١)
فندب الكيد لأنه محل التوجع . وقوله: «أو سببه» مثاله قول [ابن] قيس
الرقيات:

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعْوَلَةٌ وَتَقُولُ سَلْمَى: وَارَزَيْتِي^(٢)
ندب الرزية لأنها سبب التفجع .

وأما فائدتها: فالإعلام بما في نفس النادب من التفجع على المفقود، وما جرى
بجراه، وإظهار قلة الصبر وشدة الجزع. وأكثر ما يقع من النساء^(٣)؛ لرقّة أفئدتهم
وضّعف صبرهن، ولا يليق بالرجال؛ لأن المطلوب منهم شدة الجلد والصبر على
المصائب، ولي في ذلك:

[ب/٢١٧]

/ إِنَّ التَّفْجُعَ لِلنِّسَاءِ وَإِنَّمَا حَقُّ الرِّجَالِ تَصَبُّرٌ وَتَجَلُّدٌ

وأما ما تقدم من قول عمر رضي الله عنه: «واعمرأه واعمرأه» فليس من
ذلك؛ لأنه إنما هو تأسف على التفريط في بعض المسلمين .
فإن قيل: كيف يُنادى المفقود، والمطلوب من النداء الإقبال والجواب، وذلك

(١) من الطويل، وهو في ديوانه: ٣٥، وفيه: «فواكبدا» . وانظر التذييل والتكميل ٤/٢١٧،
وارتشاف الضرب ٣/١٤٣، والتصريح ٢/١٨١ .

(٢) من الكامل، وهو في ديوانه: ٩٩، وروايته:

تَبْكِي لِهْمِ أَسْمَاءِ مُعْوَلَةٌ وَتَقُولُ سَلْمَى: وَارَزَيْتِي

والبيت في الكتاب ٢/٢٢١، والمقتضب ٤/٢٧٢، وشرح التسهيل ٣/٤١٤-٤١٥،
وارتشاف الضرب ٣/١٤٣، والتذييل ٤/٢١٧ . ودهماء: سوداء، وهي أيضاً العدد الكثير
من الناس. يرثي قوماً من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة، وهو يوم كان بين حيش يزيد بن
معاوية وبين أهل المدينة بعد أن قاموا بخلع يزيد، وذلك سنة ٦٣ هـ. انظر الكامل لابن
الأثير ٢/٥٩٣ .

(٣) انظر الأصول ١/٣٥٨ .

مفقود في المفقود؟

فالجواب: أنه على جهة التعلل وتنزيل الميت منزلة الحي تسلياً لقلب المحزون، كما يتسلى المحبوب ببناء الأطلال ومخاطبة المنازل .

وأما شروطها: فلها شروط:

الأول: أن يكون المندوب معرفة^(١) فلا يُقال: وا رجلاه؛ لأن ناديه لا يُعذر لكونه لا يُعلم .

وخالف في هذا الشرط الرياشي^(٢)، فأجاز ندبة النكرة مستدلاً بما ورد في الحديث الصحيح من قول^(٣) صُهيب لما طعن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -: «وا أخاه وا صاحبه»^(٤)، ومن قول عمرة بنت ربيعة لما أغمى على أخيها عبد الله بن ربيعة: «وا رجلاه»^(٥)، فوَقَّعت الندبة للنكرة في الحديثين، ولا حجة في ذلك عندهم؛ لأن النكرة هنا كناية عن اسم علم، وكأنَّ صُهيباً قال: وا عمراه، وكأنَّ عمرة قالت: وا عبد اللهاه .

(١) هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وما ذكره المصنف هو رأي البصريين، وخالفهم الكوفيون ومعهم الرياشي كما سيأتي. راجع المسألة في الإنصاف ١/٣٦٢، وانظر: الكتاب ٢٢٧/٢ .

(٢) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ٣/١٤٣، والتذيل والتكميل ٤/٢١٧ .

(٣) في الأصل: «من فعل صهيب» وهو خطأ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٢٠٦)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٥٤٣، ١٥٤٤) .

(٥) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب المغازي) برقم: (٣٩٣٤) .

وجاء الشاهد (واجبله) في أحاديث أخرى انظرها في سنن الترمذي (كتاب الجنائز) برقم:

(٩٢٤)، وسنن ابن ماجه (كتاب ما جاء في الجنائز) برقم: (١٥٨٣) .

ولما ذكر الشيخ أبو حيان أنَّ النكرة لا تُندَبُ قال^(١): وقد جاء في الحديث: « واجبَلاه » - يشيرُ إلى قولِ عَمْرَةَ - ثم قال: وهو على جهةِ النُّدُورِ إن صحَّ. انتهى.

وقوله: « إن صحَّ » جرِّي في ذلك على طريقتيه في الاستشهاد بالحديث، لأنه يرى أنَّ الحديثَ يجوزُ نقلُه بالمعنى، فقد يكونُ الناقلُ غيرَ عربيٍّ فلا يصحُّ الاستدلالُ به، وقد تكلمنا معه فيما تقدَّم^(٢) في هذا الرأي الذي له وقلنا: إنه غيرُ صحيحٍ .

الشرط الثاني: أن يكونَ المندوبُ واضحاً بنفسه غيرَ متوقِّفٍ على غيره، فلا

يُندَبُ اسمٌ / الإشارةُ ولا الضميرُ، فلا يُقالُ: وا هذا، ولا: وا أنتاه؛ لأنهما غيرُ واضحينِ بنفسهما، وإنما اتضح اسمُ الإشارةِ بالمشارِ إليه، والضميرُ بمفسِّره، والمرادُ من المندوبِ أن يكونَ معرفةً واضحاً بنفسه من حيث يعلمُه السامعُ من غيرِ خفاءٍ، ويُتَحَقَّقُ أنه مستحقٌّ للندبة. ومن هنا لا يُندَبُ المرخَّمُ لكونه صارَ مُبْهَمًا بسببِ ما حُذِفَ منه .

وأما الموصولُ فكان حقه أن لا يُندَبَ؛ لأنه متوقِّفٌ على الصلة، إلا أنهم ندبوا من الموصولاتِ «مَنْ» بشرطِ أن تكونِ الصلةُ مختصةً بالموصولِ بحيثِ يَشْتَهَرُ بها، فيصيرُ كالعَلَمِ المبيحِ للندبة، فلا يُقالُ: وا مَنْ قامَ، ولا: وا مَنْ أكلَ؛ لشدةِ إبهامه، وقالوا: وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه^(٣)؛ لأنه معلومٌ أنَّ الذي حفرها عبدُ المطلبِ، وتقول: وا مَنْ قَتَلَهُ ابنُ مُلْجَمَها، إذ معلومٌ أن الذي قَتَلَهُ ابنُ مُلْجَمٍ هو عليٌّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

الشرط الثالث: أن لا تلحقَ علامةُ الندبةِ صفةَ المندوبِ^(٤). وفي هذا الشرط

(١) التذييل والتكميل ٢١٧/٤ .

(٢) انظر ما سبق في صفحة: ٦٢١ - ٦٢٢ .

(٣) قال سيويه: « وزعم [أي الخليل] أنه لا يُستقبح وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه؛ لأن هذا معروفٌ بعينه » الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٤) المسألة خلافية تُنظَرُ في الإنصاف ٣٦٤/١ .

خلاف؛ فمذهبُ الخليل وسيبويه^(١) وجمهور النحويين اشتراطُه، فلا يقال: يا زيدُ الظريفاه بلحاق علامة الندبة للصفة، وتقول: وازيداه الظريفُ، فتلحقُ العلامةُ الموصوفَ لا الصفةَ، وحثُّهم: أن الصفةَ ليس لها حظُّ في الندبة، وإنما الندبةُ للموصوف، وإنما جيء بالصفة لمجرد التوضيح، قال الخليل: لو جاز: وا زيدُ الظريفاه لجاز: جاءني زيدُ الظريفاه، يعني أن الصفةَ أحسنُ من الندبة، فلو جاز أن تلحقها علامةُ الندبة مع المندوب لجاز أن تلحقها مع غير المندوب، إذ لا فرقَ فيها بين المندوب وغيره .

وذهب الكوفيون ويونس^(٢) من البصريين - واختاره ابنُ مالك^(٣) - إلى جواز ذلك فتقول: يا زيدُ الظريفاه، وحثُّهم القياسُ والسَّماعُ؛ أما القياسُ: فقاَسُوا الصفةَ على المضاف إليه، فكما يجوز: وا أميرَ المؤمنيناه، يجوز: وا زيدُ الظريفاه،

والجامعُ بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ من الصفة والمضافِ / إليه مع ما قبله كالشيء [٢١٨/ب] الواحد.

وأما السَّماعُ: فحكى يونسُ عن العرب: « واجمجتني الشاميتناه^(٤) »، فندبَ الجمجتين، وألحق علامة الندبة بصفتهما^(٥). والجمجمة: القدحُ، ومنه: دِيرُ الجماجم لموضعٍ تُعملُ فيه الأقداحُ. واستدلَّ ابنُ مالكٍ بأن علامة الندبة قد لحقت

(١) الكتاب ٢٢٥/٢-٢٢٦

(٢) وروافقهم ابنُ كيسان. انظر: الكتاب ٢٢٦/٢، والإنصاف ٣٦٤/١، وشرح التسهيل ٤١٦/٣.

(٣) شرح التسهيل ٤١٦/٣ .

(٤) الكتاب ٢٢٦/٢، وشرح الجمل ١٢٩/٢، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٥٧/٣ (مخطوط): « والذي حكاه سيبويه عن يونسَ من قوله: (واجمجتني الشاميتناه) لست أدري إلحاقَ علامة الندبة من قياس يونسَ أو مما حكاه عن العرب فيحتجُّ به له »

(٥) في الأصل: (بصفتيها) .

المجورر بإضافة نعتِ المندوب، قال الشاعرُ:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بِنِ الزُّبَيْرِاهُ^(١)

وقال الآخرُ:

كَمْ قَائِلٍ يَا سَعْدَاهُ بِنِ سَعْدَاهُ

كُلُّ امْرِئٍ بِأَكِّ عَلَيْكَ أَوَاهُ^(٢)

فوالزبيراه» و«سعداه» مجروران بإضافة النعت إليهما، وقد لحقها علامة الندبة، فالنعتُ نفسه أحقُّ بذلك .

وقد رُدَّت عليهم هذه الحجَّة: أمَّا القياسُ ففرَّقوا بين المضاف إليه وبين الصفة بأنَّ المضافَ إليه حالٌّ محلُّ التنوين، فلو قلت: وا أميراه المؤمنين، بلحقاق علامة الندبة المضافَ دون المضافِ إليه، لفصلتَ بالعلامة بين الاسم وبين ما حلَّ محلَّ التنوين، وذلك ممتنعٌ في الصفة؛ لأنها لم تحلَّ محلَّ التنوين. وأمَّا السَّماعُ فإنَّ صحَّ فهو شاذٌّ. وأمَّا ما استدللَّ به ابنُ مالكٍ فقال الشيخُ أبو حيان^(٣): لا حُجَّةٌ في ذلك؛ لأنَّ لحاقَ علامةِ الندبة فيما ذُكِرَ شاذٌّ، ولأنَّ الوصفَ برابنِ الواقعِ بين علمين له حكمٌ لا يتعدى إلى غيره، فلا يُقاسُ عليه.

وذهب خُلفُ الأحمر^(٤) إلى التفرقة بين أن تكونَ الصفةُ جاريةً على «أي»

(١) من المزج، ولم أقف على قائله، وعمرو هنا هو: عمرو بن الزبير بن العوام. وانظر الشاهد في: شرح الجمل ١٢٩/٢، والمقرب ٢٠٣، وشرح التسهيل ٤١٦/٣، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣، والمساعد ٥٣٨/٢ .

(٢) من الرجز، ولم أقف على قائلهما. وهما في: شرح التسهيل ٤١٦/٣، والتذيل والتكميل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣ .

(٣) التذيل والتكميل ٢١٩/٤ .

(٤) هو خلف بن حيان الأحمر، مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، يكنى أبا محرز، كان من أعلم الناس بالشعر، وأقدرهم على قافية، تنسك آخر حياته، توفي سنة ١٨٠هـ. أخباره في: طبقات النحويين واللغويين: ١٦١، ومعجم الأدباء ٦٦/١١، وإنباه الرواة ٣٨٣/١ . وانظر: شرح الجمل ١٢٩/٢، والتذيل والتكميل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣ .

فتلحقها علامة الندبة فتقول: وا أيها الرجلاه، وبين أن تكون الصفة جاريةً على غير «أي» فلا تلحقها، فلا يُقال: وازيدُ الظريفاه. وجهُ التفرقة: أنَّ صفةَ «أي» هي المقصودةُ بالندبة، بخلاف صفةٍ غيرها .

المسألة الثانية: في أحكام المندوب:

وله أحكام: الأول: أنه لما اشترك المندوبُ مع المناذَى / في باب الاختصاص، [٢١٩/أ] جرت عليه أحكامُ المناذَى، وكثيراً ما تحملُ العربُ باباً على بابٍ آخرَ مع اختلافهما؛ لاشتراكهما في أمرٍ عامٍّ، فضمُّوا المندوبَ حيث ضمُّوا المناذَى، فكما قالوا: يا زيدُ في النداء قالوا: وا زيدُ في الندبة، ونصبوه حيث نصبوه، وكما قالوا: يا أميرَ المؤمنين في النداء، قالوا: وا أميرَ المؤمنين في الندبة، وكما قالوا: يا ضارباً رؤوسَ الأعداء في النداء، قالوا: وا ضارباً رؤوسَ الأعداء في الندبة، وكما نونُوا المناذَى في الضرورة نصباً ورفعاً، نونُوا المندوبَ فقالوا: وا زيداً ووا زيدُ، قال الشاعرُ - في النصب -:

وا ففَعَساً وَأَيْنَ مِنِّي ففَعَسُ

أَيْبَلِي يَأْخُذُهَا كَرُوسٌ^(١)

فقال: «وا ففَعَساً» بنصب المندوب، والكَرُوسُ: بفتح الكاف وفتح الرء [والواو] المشددة: اسمُ رجل، وهو في أصل اللغة: الكبيرُ الرأس .

الحكم الثاني: في الحرف الذي يُنادَى به المندوبُ، وفي الزيادة اللاحقة آخرَ المندوب؛ أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فهو «ويا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ ابنُ الحسين المعروف بوالنيلي^(٢)، والشيخُ أبو البقاء^(٣) حرفاً ثالثاً من حروف النداء

(١) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٢) في الحقيقة لم يزد النيلي حرفاً ثالثاً، بل إنه حكى هذه الزيادة فقال: «وزاد بعضهم حرفاً ثالثاً وهو (آ) بهمزة بعدها ألف» انظر شرحه على الكافية (التحفة الشافية) لوحة: (٤٨ - مخطوط)

(٣) انظر الباب ٣٤٢/١ (مطبوع) قال العكبري: «وحروفها: وا، ويا، وقيل: آ أيضاً» .

وهو «آ» بهمزة بعدها ألف .

أما «وا» فهو الحرفُ المختصُّ بالندبة عند الأكثر، وقد تقدّم أنّ ابن عُصفور زعمَ أنه يأتي للنداء من غير ندبة^(١)، واستدلَّ عليه بقوله:

وَافْقَعَسَا

في البيت المتقدم. وقد يأتي لمجرد التعجب، قال الشاعر:

وَأَبَايِ أَنْتِ وَقُوكِ الْأَثْنَبُ

كَأَنَّ مَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ^(٢)

وتتعيّنُ الندبةُ به عند خوف اللبس، مثل أن تريدَ أن تندبَ مَنْ اسمُهُ زيدٌ،

وبالحضرة شخصُ اسمُهُ زيدٌ، فتقول: وا زيدٌ، ولا يجوز / أن تندبَهُ بِ«يا»؛ لأنك لو [٢١٩/ب]

قلت: يا زيدٌ، لالتبسَ فلا يُعلمُ هل أنت تندبُ مَنْ اسمُهُ زيدٌ، أو تنادي هذا الحاضرَ.

وأما «يا» فليست بمختصة بالندبة، بل الغالبُ عليها [استعمالها]^(٣) في النداء

العاري من الندبة، ولما كانت أمَّ حروف النداء اتسعت العربُ فيها فاستعملتها في الندبة .

وأما «آ» فإن صحَّ فشاذ أو ضرورة .

ولا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء من المنسوب فلا يُقال: زيده؛ لأنَّ الندبةَ تُنبت

على تكثير اللفظ ومدِّ الصوت، والحذفُ يُنافي ذلك .

وأما الزيادةُ اللاحقةُ آخرَ المنسوب فألفٌ وهاءٌ، تقولُ في الألف: وا زيداً،

وسواءً كان المنسوبُ مفرداً نحو: وا زيداً، أو مضافاً نحو: واغلامَ زيداً، أو مطوّلاً

(١) المقرب: ٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر صفحة: ٥٦٨ .

(٢) تقدما صفحة: ٤٧٩ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

نحو: واضارباً رؤوس الكفار، أو موصولاً نحو: وأمن حفر بئر زمزما، أو مركباً
تركيب مزج نحو: وأمغدي كريباً، أو تركيب صوت نحو: واسيويها، أو تركيب
حكاية نحو: واتأبط شراً، وفي ندبة هذا التركيب الأخير خلاف؛ منهم من أجازته
مطلقاً، ومنهم من فرق فقال: إن كانت الندبة بغير لفظ المحكي، لم يحجز كما في
نحو تأبط شراً، فإنك لو ندبت لتغير اللفظ المحكي بزيادة ألف الندبة، إذ لم يكن فيه
ألف في الأصل، ولم يُعتدّ بألف التنوين، وإن لم تُغيره جازاً، كما لو سميت رجلاً
بـضرباً، فإنك إذا ندبته التقت ألف الندبة مع ألف التننية، فتُحذف ألف التننية
لالتقاء الساكنين، وتبقى ألف الندبة، فيبقى اللفظ على الصورة المحكية، وإن كانت
الألف الآن ليست ألف التننية، فاعتبروا صورة اللفظ المحكي، وكذلك لو سميت رجلاً
بـضربوا، فإن أو الجمع / تذهب عند التقاء ألف الندبة، فتقع الألف بعد ضمة [٢٢٠/أ]
فتقلب أو فتقول: واضربوا، فيصير اللفظ واحداً^(١) والتقدير مختلف، فالواو الآن
ليست أو الضمير، وإنما هي ألف الندبة انقلب أو لأجل الضمة قبلها .
ثم إنهم اختلفوا في لحاق هذه الألف للمندوب فقيل^(٢): أنت في لحاقها
بالخيار، سواء كان حرف النداء «وا» أو «يا» فلك أن تقول: وا زيد يا زيد، ولك
أن تقول: وا زيدا يا زيدا، وقيل: إن كان حرف النداء «وا» فأنت بالخيار؛ لأنه لا
يلتبس؛ لكون «وا» مختصة بالندبة، وإن كان «يا» فلا بد من الألف فتقول: يا زيدا،
ولا يجوز: يا زيد بغير ألف لأجل اللبس، فإنه لا يُعلم هل هو منادى أو مندوب،
وأجاز الكوفيون حذف هذه الألف فتبقى الفتحة دليلاً عليها فتقول: يا عمراً بفتح
الراء، والأصل: يا عمراً، والبصريون لا يعرفون هذا .

(١) في الأصل: «واحد» .

(٢) وهو قول الخليل ويونس فيما نقله سيويه عنهما. الكتاب ٢/٢٢١ .

وذهب الفراء وابن الأنباري وبعض الكوفيين^(١) أن العرب تبدل من ألف الندبة التنوين في الوصل فيقولون: وازيداً بالتنوين في الوصل بدلاً من ألف الندبة، واستدلوا على ذلك بقوله:

وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَّقَعَسُ^(٢)

فالتنوين في «ققعس» بدل من ألف الندبة .

وزعم ابن مالك^(٣) أن ألف الندبة قد تأتي لغير الندبة، فتكون لنداء البعيد، وذلك إذا كان حرف النداء «يا»، فيجوز: يا زيدا لنداء البعيد، واستشهد على ذلك بقول امرأة لابن أبي ربيعة: نَظَرْتُ إِلَى كَعْبِي^(٤) فَرَأَيْتُهُ مِلءَ الْعَيْنِ وَأَمْنِيَّةَ الْمُتَمَنِّي فَصِحْتُ: يَا عُمَرَاهُ، فقال عمر: يَا لَبِيكاه^(٥). فقوها: «يا عمراه» نداء مجرد من الندبة.

قال الشيخ أبوحيان^(٦): ولا يتعين ذلك بل يكون / من قبيل المنسوب الذي [ب/٢٢٠]

عوميلَ معاملة المفقود كقول الخنساء: «وا صخره»^(٧) ولم يكن ميتاً بل كان غائباً. وأما الهاء فلك أن تلحق ألف الندبة هاء ساكنة في الوقف دون الوصل فتقول: وا زيدا - وقفاً - وأجاز الفراء^(٨) إثبات هذه الهاء في الوصل متحركة بالضم

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٤٥/٣ .

(٢) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٣) قال: «ولا تتعين الندبة بالألف التي تلي الآخر والحرف المنبئ به (يا)؛ لأن المنادى البعيد قد

تلي الألف آخره» شرح التسهيل ٤١٤/٣-٤١٥ .

(٤) الكعنب: قبيل المرأة (اللسان - كعنب) .

(٥) انظر أمالي القالي ٥٦/٢، وشرح التسهيل ٤١٥/٣، والتذيل والتكميل ٢١٨/٤ .

(٦) التذيل والتكميل ٢١٨/٤ .

(٧) انظر شرح التسهيل ٤١٣/٣ .

(٨) معاني القرآن ٤٢٢/٢، وعلق ابن عصفور في شرح الجمل ١٣٠/٢ على هذا الرأي بقوله:

«وليس بشيء» . وانظر: ارتشاف الضرب ١٤٦/٣ .

والكسر، ومذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريين^(١) أن ذلك إن سُمِعَ فهو من إجراءِ
الوصلِ مُجرىِ الوقفِ .

ويُظهِرُ من أبي البقاء في «اللباب»^(٢) أن هذه الهاءَ ملازمةٌ للألفِ فلا يُقالُ: وا
زيدا بغيرِ الهاءِ؛ مخافةً أن يلتبسَ أَلِفُ الندبةِ بالألفِ المنقلبةِ عن ياءِ المتكلمِ. والنقلُ
عن النحويين ما تقدّمَ .

ثم إن أَلِفَ الندبةِ قد تُبدَلُ حرفاً مجازياً للحركة قبلها إذا خيف من بقائها أَلِفاً
لَبَسٌ، فُتبدَلُ ياءً إذا وقعت بعد كسرةٍ ضميرٍ نحو: وا غلامَكِيه لخطابِ المؤنث^(٣)،
لأنك لو تركتها أَلِفاً فقلت: وا غلامَكاه، لالتبسَ بخطابِ المذكّرِ، وأجاز ابنُ
مالك^(٤) تركَ الألفِ في خطابِ المؤنثِ إن أُمينَ اللبسُ، واستدل على ذلك بقول عمرَ
بنِ أبي ربيعة: «وا لَبِيكاهُ» والخطابُ لمؤنثٍ كما تقدّمَ^(٥) .

ومن إبدالِ الألفِ ياءً إذا سُمِّيَتْ بِ«أنتِ» و«قمتِ» خطاباً للمؤنثِ، تقول في
الندبة: وا أنتِيه وا قمتِيه، ولا يجوز وا أنتاه ولا وا قمتاه؛ لأنه يلتبسُ بخطابِ المذكّرِ،
وكذلك لو سميتِ بِ«قومي» أمراً للمؤنثِ لقلت في الندبة: وا قوميه، حذفتِ ياءَ
«قومي» لالتقائها ساكنةً مع أَلِفِ الندبةِ، فوَقعتِ الألفُ بعد الكسرةِ فقلبتِ ياءً، ولو

(١) قال سيبويه: «ومن لغة من يفتح أن يلحق الهاء في الوقف حيث يبين الحركة، كما ألحقت الهاء

بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضح لها في قولك: يا رباه» انظر الكتاب ٢/٢٢١،

والأصول ١/٣٤٨، وشرح الجمل ٢/١٣٠ .

(٢) اللباب لوحة (٧٢) مخطوط. قال أبو البقاء: «ويزاد عليها هاء لتبيين الألف، فإن حذفت الهاء

لم تأت الألف؛ لتلا يُظن أنها بدلٌ من ياء المتكلم» .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٢٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٨ .

(٥) قال أبو حيان: «ومثل هذه اللفظة النادرة لو كانت في النداء، لما حاز أن يبنى عليها قاعدة

ويترك المشهور المعروف من كلام العرب» التذيل ٤/٢٢٠ .

قلت: وأقوماه لالتبس بالمتنى، وكذلك إذا وقعت بعد الضمير المكسور، تقول: واغلام أختيه، ولا تقول: واغلام أختها؛ لأنه يلتبس بالمؤنث، ولا تقلب بعد كسرة / فعال كحذام ورقاش، تقول: واحذاماه، ولا تقول: واحذاميه، إذ لا [٢٢١/]

لُبس يُخافُ منه، وكذلك لا تُقلبُ بعد كسرة إعراب، فلا يُقالُ في عبد الملك: وا عبدَ المَلِكِيهِ، بل: وا عبدَ المَلِكاه، إذ لا لُبس .

وتبدلُ وأوا بعد الضمير المضموم تقول: واغلامهوه، ولا تقول: واغلامهاه؛ لأنه يلتبس بالمؤنث، وكذلك وأو الضمير نحو: قاموا إذا سميت به، تقول: واقاموه بحذف واو الضمير؛ لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة، فتقع الألف بعد الضمة فتقلبُ وأوا، ولو قلت: واقاماه لالتبس بالثنية .

١٠ وزعم بعض نحاة الأندلس^(١) أنَّ المندوبَ إذا كان مفرداً ولحقه ألفُ الندبة أنه مُعربٌ لشبهه بالمطوّل، إذ لو كان مبنياً لقليل فيه: يازيدوه بلحاق الواو. وهذا لا ينهض؛ لأنَّ هذه الزيادة لا يكونُ بها مُطوِّلاً، كما لا يكون بالموصوف مُطوِّلاً، ولأنَّ المطوّل هو الذي يعملُ فيما بعده، وإنما الفتحةُ في «وا زيده» فتحةُ بناءٍ .

الحكم الثالث: فيما يلي ألفَ الندبة وهو إما تنوينٌ أو نونٌ تثنيةٌ أو جمع، وإما ألفٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ، أو ياءُ المنقوص، أو هاءٌ قبلها ألفٌ أو ضميرٌ أو غيرُ ذلك. ١٥

فإن كان منوناً ففيه مذهبان :

الأول: لسيويه^(٢) وهو حذفُ التنوين؛ لأنه ساكنٌ، وقد التقى مع ألفِ الندبة، وإذا حذفتِ التنوين، فإن كان ما قبله مفتوحاً تركته وألحقت ألفَ الندبة، فتقول في «تأبط شراً»: وا تأبطَ شراه، وإن كان مضموماً أو مكسوراً فتحت، فتقولُ

(١) وهو ابن العليج في البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٨/٤ .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٠، ٢٢٢، وانظر: شرح الجمل ١٣٢/٢ .

فيمن اسمه «قام زيد» و اقامَ زيداه، وفي «غلامُ زيد» وا غلامُ زيداه.

وأجازَ الفراءُ^(١) إذا كان آخرُ الاسم بعد حذف التنوين مكسوراً إبقاءً الكسرة

[٢٢١/ب]

وقلبَ ألفَ الندبة ياءً فتقول: واغلامَ / زِيدِيه .

المذهب الثاني: للكوفيّين وهو إبقاءُ التنوين وتحريكُه إمّا بالكسر على أصل

التقاء الساكنين، فتقلبُ ألفُ الندبة ياءً فتقول: يا غلامَ زِيدِيه، وإمّا بالفتح فتبقى

الألفُ على حالها فتقول: واغلامَ زِيدِنَاه .

فإن كان نونٌ ثننيةً ففيه مذهبان:

الأول: لسيبويه^(٢) وهو فتح النون فتقول: وا زيداناه .

الثاني: للكوفيّين وهو إبقاءُ النون على كسرها، فتقلبُ الألفُ ياءً، فتقول: وا

زيدانِيه، ولا يمنعون ما ذهب إليه سيبويه، ورجَّحَ ابنُ مالكٍ^(٣) قولَ الكوفيّين

بوجهين:

الأول: أنه إذا بقيتْ نونُ الثننية مفتوحةً، التبس بالأعلام^(٤) المختمة بألفٍ ونون

نحو: سليمان .

الثاني: أن أبا حاتمٍ حكى في نداء «هَنٍ مُثْنِي: يا هنانيه^(٥)، ولم يحك: يا هنانا،

قال: والقياسُ إنما يكون على ما سُمع .

فإن كان نونٌ جمعٍ فالمشهورُ جوازُ نَدْيَتِه، فتلحقُ ألفَ الندبة بعد النون، وتتركُ

واوَ الإعرابِ على حالها فتقول: وا زيدوناه .

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٦٤/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤١٨/٣ .

(٤) في الأصل: « بأعلام » .

(٥) انظر الأصول ٣٤٨/١ .

وَنُقِلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُمْ يَلْتَزِمُونَ فِيهِ الْيَاءَ فَيَجْعَلُونَهُ^(١) بِمَنْزِلَةِ قُنْسِرِينَ عَلَى مَنْ يَلْتَزِمُ الْيَاءَ، وَيَجْعَلُ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ، بِدَلِيلِ ثُبُوتِ النُّونِ مَعَ أَلْفِ النَّدْبَةِ، وَالْأَلْفُ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَوْلَا أَنَّ الْجَمْعَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قُنْسِرِينَ، لَمَا ثَبَّتَ النَّوْنُ فِيهِ مَعَ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

وَنَقَلَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي «النَّهْيَةِ»^(٢) أَنَّ الْكُوفِيِّينَ^(٣) يَمْنَعُونَ نَدْبَةَ جَمْعِ السَّلَامَةِ؛ لِأَنَّ نَدْبَتَهُ تُوَدِّي إِلَى حَذْفِ النُّونِ، إِذَا أَلْفُ النَّدْبَةِ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ النَّقْلَيْنِ: أَنَّهُ إِذَا نُزِلَ مَنْزِلَةُ قُنْسِرِينَ جَازَتْ نَدْبَتُهُ؛ لِأَنَّ نَوْنَ قُنْسِرِينَ لَا تُحَذَفُ فِي الْإِضَافَةِ، وَمَنْ رَأَاهُ بَاقِيًا عَلَى حُكْمِ الْجَمْعِ لَمْ يَجُوزْ / نَدْبَتَهُ، إِذْ نَوْنُ [٢٢٢٢] الْجَمْعِ تُحَذَفُ لِلْإِضَافَةِ، وَعَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ يَلْزِمُهُمْ أَنْ لَا يُنْدَبَ الْمُثْنَى؛ لِأَنَّ نَوْنَهُ تُحَذَفُ لِلْإِضَافَةِ .

فَإِنْ كَانَ أَلْفًا مَقْصُورَةً فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مَنْوًى أَوْ غَيْرَ مَنْوًى، فَإِنْ كَانَ مَنْوًى نَحْو: مِثْنَى، فَإِنَّكَ تُحَذِفُ التَّنْوِينَ فَتَعُودُ الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَتَلْتَقِي مَعَ أَلْفِ النَّدْبَةِ، فَتُحَذَفُ وَتَبْقَى أَلْفُ النَّدْبَةِ فَتَقُولُ: وَامِثْنَاهُ^(٤) .

وَنُقِلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ: أَنَّ الْأَلْفَ الْمَقْصُورَةَ هِيَ الَّتِي تَبْقَى، وَاسْتُغْنِيَ بِهَا عَنِ أَلْفِ النَّدْبَةِ^(٥) . وَنُقِلَ أَيْضًا عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ الْأَلْفَ وَيُحَرِّكُونَ التَّنْوِينَ فَيَقُولُونَ: يَا

(١) فِي الْأَصْلِ: « فَيَجْعَلُونَهُ » .

(٢) النَّهْيَةُ لَوْحَةُ (١٨٤) مَخْطُوطٌ، وَانظُرْ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٤٨/٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ: « الْكُوفِيُّونَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ: (مِثْنَاهُ) .

(٥) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: « وَهَذَا خُلْفٌ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَعْنَى يَنْبَغِي أَنْ يَثْبِتَ، وَيُحَذَفُ غَيْرُهُ كَمَا فَعَلْنَا

ذَلِكَ بِسَائِرِ الْحُرُوفِ » شَرْحُ الْجَمْلِ ١٣٢/٢ .

مثناه، وحكوه من كلام العرب^(١).

فإن كان الاسم غير مُنَوَّن حُذِفَت الألفُ لالتقائها مع ألفِ الندبة فتقول: وا
مُوسَاه، وأجاز الكوفيون قلبها ياءً فتقول: يا مُوسِيَاه^(٢).

فإن كان ألفاً ممدودةً للتأنيث كانت أو غير التأنيث فهي بمنزلة الحرف
الصحيح، تثبتُ في الندبة فتقول: وا حمراءه^(٣) إذا سُمِّيت به، ووا زكرياءه بإثبات
الهمزة.

وفرقَ الكوفيون: فأثبتوا الهمزة إذا كانت لغير التأنيث، وحذفوا إذا كانت
للتأنيث، قال الشيخ أبو حيان^(٤): والحذفُ في مثل هذا يحتاجُ إلى سَمَاعٍ، وإلا
فالقِيَاسُ يقتضي عدمَ الحذفِ قياساً على غيرها من الحروفِ الصَّحَاحِ .

فإن كان ياءُ المنقوص نحو: قاضٍ أو ما جرى مجراه كياء «يرمي» وواو «يغزو»
فَتَحَّتْ الياءُ أو الواوُ إن لم تكن مفتوحةً، وأتيتْ بألفِ الندبة، فتقولُ فيمن سُمِّيَ
برقاضي: وا قاضيَاه، وكذلك: وا يرميَاه ووا يغزوَاه، وليس حكمُ هذا حكمَ مَنْ
سُمِّيَ برقومي، فعل أمرٍ للمؤنث؛ لأنَّ ياءَ «قومي» لا يجوز فتحها قبل الندبة، فلا
تُفْتَحُ في الندبة، بخلاف ياء المنقوص وما أشبهه .

فإن كان آخرُ المندوب هاءً قبلها / أَلْفٌ نحو: الجهجاه وعبد الله، فنصَّ ابنُ
مالك^(٥) على أنه لا يُجمَعُ بين الألفِ والهاءِ اللَّتَيْنِ في الاسم، وبين ألفِ الندبة
وهائه؛ لما في ذلك من الثقل، فلا يُقالُ: وا عبدَ اللِّهَاه، ولا: وا جهجاهاه، بل

(١) انظر شرح الجمل ١٣٢/٢، والتذيل ٢٢١/٤ .

(٢) انظر شرح الجمل ١٣٢/٢ .

(٣) في الأصل: «واحمراه» .

(٤) التذيل والتكميل ٢٢١/٤ .

(٥) شرح التسهيل ٤١٧ .

يُستغنى عن ألف الندبة هاهنا، إذا أُلِفُ الندبة وهاؤه ليستا بلازمَتين في غير هذا الموضوع، فبالأحرى أن يُستغنى عنهما في هذا الموضوع؛ لما يَلزَمُ منه من الثقل. قال الشيخ أبو حيان^(١): وهذا الذي قاله - يعني ابن مالك - مِن مَنعٍ مثلِ هذا، صرَّحَ أصحابنا بخلافه، وقالوا: تقولُ في ندبة من اسمهُ عبد الله: وا عبدَ اللهاه، وقواعدُ باب الندبة تُحيزُ ذلك، فيحتاج في المنع إلى دليلٍ واضحٍ، انتهى. وقد نصَّ المصنّفُ على جوازه على ما يأتي في تمثيله .

فإن كان آخرُ المندوب ضميراً فلا يخلو أن يكونَ ياءَ المتكلم أو غيرَها؛ فإن كانت ياء المتكلم، فإن كان^(٢) على لغة من فتحَ الحَقَّتَ الألفَ فقلت: وا غلامِيَا، وإن كانَ على لغة من سَكَنَ الياءَ فسيبويه^(٣) يفتحُها؛ لأنها قابلةٌ للفتح، فتصير اللغتان واحدةً، والميرد^(٤) لا يفتحُها، ويحذفُها لالتقاء ساكنة مع ألف الندبة، فيقول: وا غلامَاه .

فإن كان على لغة من حذفَ ياءَ المتكلم سواءً كسراً ما قبلها أو فتحاً أو ضمّاً فإنك تفتحُ ما ليس مفتوحاً، وتُلجِقُ ألفَ الندبة، فإن كانَ على لغة من فتحَ آخرَ الاسم وقلبَ الياءَ ألفاً، فإنك تحذفُ الألفَ، وتأتي بألف الندبة فتقول في: يا غلامَا إذا ندبت: وا غلامَاه، وعلى مذهب الميرد وما بعده من اللغات الأربع يلتبسُ المندوبُ بغير المندوب إذا كانت الندبة بوياء إلا أن تُلجِقَ هاءَ السكت .

فإن كان الضميرُ غيرَ ياء المتكلم فتحته وألحقت ألفَ الندبة إن قبلَ الفتح ما لم

(١) التذييل والتكميل ٢٢٠/٤ .

(٢) في الأصل: (كانت) .

(٣) الكتاب ٢٢١/٢ .

(٤) لم يمنع الميرد من الفتح، بل أحاز الفتح فتقول: وا غلامِيَاه، والحذف لالتقاء الساكنين فتقول:

واغلامَا. انظر المقتضب ٢٧٠/٤ .

يقع لبس، فإن [ألف] ^(١) الندبة تُقَلَّبُ / بحسب حركة ما قبلها رفعاً للبس، وقد [٢٢٣/]

تقدّم ^(٢) .

فإن كان الضمير لا يقبلُ الحركة نحو: قُمْنَا - إذا سَمِيتَ به - حَذَفَتِ الألفُ،
وأُتِيَتْ بِألفِ الندبة فقلت: وا قمناه .

فإن كان آخرُ المندوب غيرَ ما ذَكَرْنَا، فالأمرُ فيه بَيْنٌ؛ إذ لا لبسَ فيه إلا لحاقُ
ألفِ الندبة وفتحُ ما قبلها .

وَنُتْرَجِعُ إِلَى لَفْظِ المَصْنُفِ:

قوله: «وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي» قيل: ظاهرُهُ أَنَّ المندوبَ منادى حَقِيقَةً ^(٣)،
وليس كذلك، وإنما مرادُهُ: وإن نَدَبْتَ مَنْ تَذَكَّرُ اسْمَهُ بلفظِ النداء .

وقوله: «قُلْنَا وَآ زَيْدٌ وَأَعْمَرُ» هذان مثالان للمندوب، وجاء بهما مندوبين
بدواه لأنها المختصة بالندبة، فقدّم التمثيلَ بها، وجاء المندوبُ حالياً من ألفِ الندبة
إذ هو الأصلُ، وقد تقدّم أنك إذا نَدَبْتَ بدواه فأنت بالخيار في الإتيان بألفِ الندبة،
وَبَيَّ المندوبُ على الضمِّ لما لم تصحبه ألفُ الندبة .

وقوله: «وَإِنْ أَرَدْتَا جِئْتَ بِيَاءٍ» يعني جئتَ بدوياه التي للنداء مكان «دواه المختصة
بالندبة، ومثَّلَ ذلك بقوله: «دِيا سَعِيدَاه»، فدوياه فيه للندبة، ودسعيداه هو المندوبُ،
وأتى مع «دوياه» بألفِ الندبة؛ لأنها لازمة لها عند قوم، وقد تقدّم ما فيه من الخلاف،
ثم جاء بعدها بالهاء، وقد تقدّم أنها لا تكون إلا ساكنة في الوقف، وأجاز الفراءُ أن
تكون في الوصل، وقد تقدّم .

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) انظر صفحة: ٧٠٤ .

(٣) قاله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٣١) .

وقوله:

«وَفِي الْمُضَافِ يَا عُبَيْدَ اللَّهِ هَاهُ»

هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فأعطى أن ألفَ الندبة تَلْحَقُ

المُضَافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدّم ما في الصفة من الخِلاف، وفي هذا المثال

تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاءِ الندبة لما / آخرُهُ هاءٌ قبلها ألفٌ، وقد تقدّم [٢٢٣/ب]

الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنحلُّصُ من خِلاف ابنِ

مالكٍ .

* * *

[بابُ الاستغاثة]

٦٦٦ - وتُلجِقُ اللامَ إِذَا اسْتَغْتَتْنا	بِمَنْ تُنادِيهِ إِذَا ذُهْمْتَا
٦٦٧ - تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرٍو	وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ
٦٦٨ - وَلامٌ مَنْ بِهِ اسْتَغْتَتْ تَفْتَحُهُ	إِذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُهُ
٦٦٩ - وَمَا سِوَاهُ لَأَمَةٌ مَكْسُورٌ	إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرٌ

لما تكلم في الندبة، أخذ يتكلم في الاستغاثة. والكلام عليها من أوجه:

الوجه الأول: في حقيقة الاستغاثة والمستغيث والمستغاث به والمستغاث من أجله:

أما الاستغاثة: فهي مصدرُ استغاثَ إذا طلبَ الإعانة .

وفي الاصطلاح: طلبُ مدعوٍ للإعانة على رفعِ ضيمٍ .

فقولنا: «طلبُ مدعوٍ جنسٌ يدخلُ تحته المنادى والمستغاثُ به، والباقي فصلٌ

يُخرِجُ به المنادى؛ لأنه وإن كان مدعوًّا فدعواه لغيرِ رفعِ ضيمٍ .

وأما المستغيثُ: فهو الطالبُ للإعانة .

وأما المستغاثُ به: فهو المدعوُّ لأمرٍ يُطلبُ دفعُهُ أو المعونةُ عليه أو الدخولُ

فيه، ويأتي على جهة الاستطالة والوعيد، وعلى التوبيخ، وعلى التذلل والخضوع .

وأما المستغاث من أجله: فهو الحاملُ على الاستغاثة إما خوفاً عليه، أو خوفاً

منه نحو: يا كزيبُ لابني، وبالزيبُ للأسد، ففي الأول خفتَ على ابنك فطلبتَ من

يخلصُهُ، وفي الثاني خفتَ من الأسد فطلبتَ من يُخلصُكَ منه .

الوجه الثاني:

اعترض ابن مالك^(١) على النحويين فقال: يقولون: استغاثَ به، والمستغاثُ / [٢٢٤/أ] به، فيعدونه بالباء، والمعروف في اللغة تعديه بنفسه، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾^(٢) و﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾^(٣) قال الشيخ أبو حيان^(٤): وليس كما ذكر، بل «استغاث» يتعدى تارةً بنفسه، وتارةً بحرف الجر، وقد عداه سيويه بالباء، فكان حقه أن لا يُخطىء النحويين خصوصاً سيويه إلا بعد استقراء تام، وأنشد في تعديته بالباء قول الشاعر:

حَتَّى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لَا رِشَاءَ لَهُ مِنْ الْأَبَاطِحِ فِي حَافَاتِهِ السُّرُكُ
مُكَلَّلٌ بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسِجُهُ رِيحٌ خَرِيْقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُّكُ^(٥)

الشاهد في قوله: «استغاث بماءٍ» فعده بالباء .

الوجه الثالث:

أنَّ المستغاثَ به منادى، فكل ما صح نداءؤه صحَّ أن يكون مستغاثاً به، فأحكام النداء جارية عليه، ويخالفه في أشياء منها:

- (١) شرح التسهيل ٤٠٩/٣ .
- (٢) سورة الأنفال: من الآية: ٩ .
- (٣) سورة القصص: من الآية: ١٥ .
- (٤) التذييل والتكميل ٢١٣/٤ .
- (٥) من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه لتعلب: ١٧٥، وفيه: (بأصول النجم)؛ وهو نبتٌ يقال له: الثيل، و«لا رشاء له»: أي إنه نجملٌ (وهو الذي يخرج من الأرض والوادي، وجمعه نجال ككلب وكلاب) يجري على وجه الأرض. والبركُ: طائر من طير الماء أبيض، وهو الذي يُسمى الشيق، وهو جمعٌ واحدة: بُرْكَة، وقال بعضهم: البركُ: طائرٌ يُجمع أبراكاً وبركاناً. يتحدث عن قطة فرّت من صقر، يقول: لم تنزل بجتهدة في طيرانها حتى استغاثت بماءٍ أبطح . ويُروى: البركُ عن الأصمعي وأبي عبيدة؛ وهي جمع بركة، يريد الحفاتر، وريح خريقٌ: شديدة، بضاحي مائه: ما برز للشمس منه، وحُبُّك: طرائق الماء، الواحدة: حبيك. والمعنى: أن الريح إذا مرّت على ذلك الماء نسجت بمائها عليه. (شرح الديوان)، والصحاح (برك) .

أن ما فيه الألف واللام لا يُنادَى إلا بواسطة «أي» على حسب ما تقدم، ويجوز ذلك في الاستغاثة تقول: يا لَرَجُلٍ، ووجهه: أنه لما توسطت لام الجر بين حرف النداء والنادى، استسهل ذلك، وقيل: لما جرُّوا المستغاث [به] ونوَّوه أوهم التنكير وهو معرَّفٌ بالنداء، فأتوا بالألف واللام لرفع هذا التوهم لا للتعريف.

ومنها: أن المستغاث به مجرور باللام بخلاف المنادى، وإنما جرُّ باللام علامة على الاستغاثة .

ومنها: أنه لا تكون الاستغاثة إلا برباعٍ دون غيرها من حروف النداء، ولا يجوز حذفها، بخلاف المنادى .

ومنها: إعرابه بالجر في موضع لو كان فيه منادى غير مستغاث به لكان مبيئاً

على الضمِّ نحو: يا زَيْدُ، فإنك إذا استغثت به جرَّته ونوَّنته فقلت: يا زَيْدُ، وكان

حقه أن يبقى على بناءه، ولا يؤثر فيه حرف الجر نحو: من قبلُ / ومن بعدُ؛ لأن [٢٢٤/ب]

موجب البناء فيه قائم وهو كونه منادىً علماً، وإنما أعربوه لأمرٍ:

الأول: أن «ياء» في النداء حكمها حكم العامل؛ لكون البناء معها شبيهاً

بالإعراب، فلما دخل حرف الجر لمعناه زال عمل «ياء» لفظاً، وصار بمنزلة: ما زيدُ

بيخيل، قال الشيخ أبوحيان^(١): فعلى هذا يكون له موضعُ رفعٍ .

الثاني: أنهم أعربوه للفرق بين لام الاستغاثة وبين لام الابتداء .

الثالث: أن بناء المنادى ليس بأصل، فلما جيء بلام الجر وهو خاصُّ بالأسماء

رُوعي فيه أصله فعَمِلَ .

الرابع: أن اللام لما دخلت على المنادى أشبه المنادى المضاف فأعرب؛ لأنَّ

المضاف في النداء مُعَرَّبٌ. ووجهُ الشبه بينهما: أنَّ كلاً منهما عاملٌ ومعمولٌ، وعلى

(١) التذييل والتكميل ٢١٥/٤ .

هذا التعليل لا يكون له موضع رفع كما كان في التعليل الأول، قاله الشيخ أبو حيان^(١).

الوجه الرابع: في جرّ المستغاث به:

وتجرّهُ اللام على نحو ما كانت تجرّهُ قبل النداء، فتجرّهُ بالكسرة ظاهرةً نحو: يا زَيْدٍ، ومقدّرةً نحو: يالْفَتَى، وبالياء نحو: يالزَيْدَيْنِ في الثنية وياالزَيْدَيْنِ في الجمع، فإن كان مبنياً تركته على ما كان عليه قبل النداء، فتقول: يالرَّقَاشِ بكسر الشين . وهذه اللامُ كان حَقُّها أن تكونَ مكسورةً؛ لأنها جرّت الظاهر، وإنما فتحت مع المستغاث به؛ لأنه حلّ محلّ الضمير؛ لأنه منادى، واللامُ إذا دخلت على الضمير فتحت^(٢). وقيل: إنما فتحت لأنها دخلت على موضع لا يليقُ أن تدخلَ عليه وهو المنادى، فغيّرت بالفتح، والشيءُ إذا دخل في غير موضعه أسرعَ إليه التغييرُ، قال معناه المبردُ والسيرافي^(٣).

وقال الفراء^(٤): إنما فتحت لأنها صارت مع حرف النداء كالشيء / الواحد، [٢٢٥/أ] واستدلَّ على ذلك بقول الشّاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ: يَا لآ^(٥)

ووجهُ الدليل: أنه اقتطع اللام من الاسم المجرور بعده، وجعله مع «يا» كالشيء^(٦)، الواحد، وكان التقدير: يا للناس، قالوا: ولا حجّة فيه، إذ هو من قبيل

(١) التذييل والتكميل ٢١٥/٤ .

(٢) انظر: المسائل البصرية ٥١٢/١، والخصائص ٣٢٩/١، وشرح الجمل ١١٠/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢٥٤/٤، وشرح الكتاب ٥١٣-٥٢ (مخطوط) .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢١٤/٤ .

(٥) تقدم صفحة: ٣٥٧ . وانظر الشاهد أيضاً في: الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣،

وشرح التسهيل ٤١٢/٣، والتذييل ٢١٦/٤، والمغني ٢٨٩، وشرح أبياته ٣٢٥/٤ .

(٦) في الأصل: «كشيء» .

ما اكتفي فيه بالحرف عما بعده ، كما قال بعضهم : بلى فاء ، يُريدُ : بلى فافعل ،
فحذف باقي الكلمة للعلم بها في الكلام قبلها .

ثم إن هذه اللام تكسر مع المعطوف إذا لم يُكرَّر معه حرف النداء فتقول :
يا لزيد ولعمرو بكسر لام « عمرو » . قال الشاعر :

يَيْكِيكَ نَاءَ بَعِيدِ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(١)

فلو كرَّر حرف النداء فتحت اللام فقلت : يا لزيد ويا لعمرو .

وقد يجوز في هذه اللام الفتح والكسر بلحظين ، سُمِعَ من العرب في قولهم : « يا
للماء ويا للدواهي » فتح هذه اللام وكسرها ، فمن فتح لحظ أنه مُستغاثُ به مجازاً ،
ومثلُ هذا لا يكونُ إلا في الشدائد ، كأنَّ الظمانَ يقولُ للماء : تعالَ فهذا وقتك . ومن
كسرها فيكونُ مستغاثاً من أجله ، والمستغاثُ به محذوفُ التقدير : يا لقومي للماء ؛
أي : دعوتكم لتنظروا في هذا الأمر .

وقد يأتون بالألف آخر المستغاث به عوضاً من لام الجر تقول : يا زيدا ، وأنت
تريدُ الاستغاثَةَ ، ولك أن تأتي بهاء السكت فتقول : يا زيدا . ولا يُجمعُ بين هذه
الألف ولام الاستغاثَةَ ، فلا يُقال : يا لزيداه ؛ لأنَّ فيه الجمعُ بين العوضِ والمعوضِ
منه ، وقد يُجرِّدونَ المستغاثَ به من هذه اللام ومن الألف نحو : يا زيد ، فيكون لفظه
لفظَ المنادى المجرِّد من الاستغاثَةَ ، وذلك إذا عَلِمَ أنه مستغاثُ به .

ووقع اختلافهم في هذه اللام في مواضع :

(١) من البسيط ، قال القيسي في شرح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ : هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ،
ويُنسب إلى أبي زبيد الطائي ، وقد رجعتُ إلى شعر الرجلين فلم أجد فيهما البيت . وانظره
في : المقتضب ٢٥٦/٤ ، والكامل ١٢٠٠/٣ ، والأصول ٣٥٣/١ ، والتبصرة ٣٥٩/١ ، وشرح
الجمال ١١٠/٢ ، وشرح الكافية ١٣٣/١ ، والخزاعة ١٥٤/٢ . قال البغدادي : « وهذا البيت من
شواهد جمل الزجاجي ، ولم ينسبه أحد إلى قاتله » .

[٢٢٥/ب]

/ الأول: اختلفوا في زيادتها فقال الجمهور: إنها غير زائدة^(١).

وقال ابنُ خَرُوف^(٢): هي زائدة فلا تتعلق بشيء؛ لأن الفعلَ في النداء يتعدى بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف. ورُدَّ: بأن الزيادةَ على خلاف الأصل، قال الشيخ أبو حيان^(٣): والأولى الزيادةُ لمدِّ الصوت، إذ يكونُ أعوَنَ على الانتصار وطلبِ العون. واستدل على ذلك: بأنَّ هذه اللامَ عاقَبَت الألفَ التي تُزادُ في آخر المستغاث به، فلك أن تقول: يالزيد، باللام، ولك أن تقول: يازيدا بالألف، ولا يُجمع بينهما، فلولا أنَّ هذه اللامَ زِيدَت لمجرد مدِّ الصوت، لما عاقَبَت الألفَ التي جيء بها لمدِّ الصوت .

(١) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه، علماً أنه تعرض للحديث عنها في سر الصناعة ٣٢٩/١، وانظر شرح الجمل ١٠٩/٢، وعلق ابن عصفور على هذا الرأي بقوله: «أما منذهب ابن جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في الجرورات ولا في الظروف». وانظر المغني: ٢٨٨.

(٢) قال في شرح الجمل ٤٨٩/٢ (رسالة دكتوراه): «وخصت الأولى بالفتح؛ لأن المنادى في موضع المضمَر، ودخولها على المضمَر يوجب فتحها، وأيضاً فإنها زائدة في المنادى فكان فتحها أولى». .

وقد اضطرب النقل بشأن هذه اللام عن أبي العباس المردي؛ فقد نسب الرضي في شرح الكافية ١٣١/١ إليه أنها مُعَدِّيَّة لأدعو المَقدِر - أو لحرف النداء القائم مقامه - إلى المفعول، ونسب ابن هشام في المغني: ٢٨٨ إليه زيادتها . والذي في المقتضب يخالف هذا وذاك، فقد قال أبو العباس: «وتلك إنما هي بدل من قولك: يا زيدا (إذا مددت الصوت تستغيث به)، فيا لزيد بمنزلة يا زيدا إذا كان غير مندوب» المقتضب ٢٥٤/٤، ومثله في الكامل ١١٩٩/٣. وهذا ما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢١٨/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٤/٤ .

الموضع الثاني من الاختلاف: أنهم اختلفوا في متعلقها إذا لم تكن زائدة، فذهب سيويه^(١) - وهو اختيار ابن عصفور^(٢) وابن الضائع^(٣) - أنها تتعلق بفعل النداء المضمر بعد حرف النداء .

ورُدُّ: بأنه يلزم منه أن يقال: ناديتُ لزيد، وذلك لا يقال؛ لأن الفعل المتعدي بنفسه إذا كان المفعول بعده لا يتعدى إليه بحرف الجرِّ فلا يقال: ضربتُ لزيد، فلو تقدّم عليه جاز فتقول: لزيدِ ضربتُ .

وأجيب: بأن الفعل لما كان هنا ملتزماً إضماره ضعُف، فتعدى بحرف الجرِّ .
وذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء جرياً على مذهبه؛ فإنَّ حرفَ النداء عنده اسمُ فعل. وقد تقدّم^(٤) الكلامُ على هذا المذهب .

الموضع الثالث: اختلفوا هل هي حرفُ جرٍّ مستقل بنفسه، أو هي لامٌ مقتطعةٌ من «أل»: فذهب الجمهورُ أنها مستقلةٌ غيرُ مقتطعةٍ^(٥) من «أل» .

(١) لم أقف عليه، وفي الكتاب ٢/٢١٨: «وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك: يا عجباها ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه» .

(٢) شرح الجمل ٢/١٠٩ .

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٥ - مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٦٩ - ٥٧٣ .

(٥) في الأصل: «منقطعة» .

[وذهب الكوفيون^(١) إلى أنها مقتطعة من آل]^(٢)، فإذا قلت: يا يزيد فالتقدير

عندهم: يا آل زيد، حُذِفَ من الكلمة فأوَّها وعينها لكثرة الاستعمال، وبقيت

[٢٢٦/أ]

اللام، واستدلوا / على ذلك بالبيت المتقدم وهو:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ: يَا آلَ^(٣)

فاللام عندهم بقية «آل» والألف بعدها ألف الإطلاق .

قالوا: ولا حجة فيه، إذ يحتمل أن تكون «لا» فيه حرف نفي، والمنفي محذوف،

والمنادى محذوف أيضاً التقدير: يا قومي لا فرار^(٤). وقد تقدّم تخريج آخر لهذا

البيت^(٥).

ورد مذهب الكوفيين بأشياء:

الأول: أن هذه اللام لو كانت مقتطعة غير مستقلة لم تنزل مفتوحة، وقد

كسرت في العطف في نحو قولك: يا يزيد ولعمرو، فكسرها في «لعمرو» دليل على

أنها حرف الجر؛ لكونها رجعت إلى أصلها من الكسر .

الثاني: أن هذه اللام قد دخلت على ما لا يصلح معه «آل» نحو: يا لله وللناس،

ألا ترى أنه لا يصح: يا آل الله، ولا: يا آل الناس .

الثالث: أن العرب تقول: يالك، فلو كان أصله: يالك، لم يجوز؛ لأنه لا

يجوز: يا غلامك. وقد تقدّم ذلك^(٦).

(١) من مسائل الخلاف انظرها في ائتلاف النصر: ١٥٧ - ١٥٨، وراجع: شرح التسهيل

٤١٢/٣، والمغني ٢٨٩ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) انظر صفحة: ٣٥٧، ٧١٥ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٤١٢/٤ .

(٥) انظر صفحة: ٧١٥ - ٧١٦ .

(٦) انظر ما سبق في صفحة: ٦٠٨ .

الوجه الخامس: في جر المستغاث من أجله:

وتجره اللام على كثرة، و«من» على قلة، والمراد بهما التعليل.
فأما اللام فلا تكون إلا مكسورة بقيت على أصلها من الكسر؛ لأن موجب
الفتح قد ارتفع، فتقول: يا يزيد لعمرو بكسر لام «عمرو» أي: أدعوك لأجل عمرو،
وأما «من» فمثاله قول الشاعر:

يَا لِلرُّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّقْفُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا^(١)

ف«من نفر» هو المستغاث من أجله، وقد جرَّ بـ«من» والتقدير: أدعوكم من
أجل هؤلاء نفر .

واختلفوا في متعلق حرف الجر الداخلي على المستغاث من أجله :

فقال ابن عصفور^(٢): «تتعلق بفعلٍ مضمرٍ قولاً واحداً تقديره: / أدعوك [ب/٢٢٦]

ليزيد، فيكون الكلام جملتين .

وقال ابن الضائع^(٣): «تتعلق بفعل النداء قولاً واحداً، فيكون الكلام جملةً
واحدةً .

ورُدَّ: بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفاً جرّاً؛ لأمّ المستغاث
به، ولأمّ المستغاث من أجله .

وقال ابن البادش^(٤): إنه يتعلق بمحذوف حالاً، التقدير: مدعوا لعمرو، وهذا
مبني على مجيء الحال من المنادى، وقد تقدّم ما فيه^(٥).

(١) من البسيط، وهو في شرح التسهيل ٤١١/٣، وارتشاف الضرب ١٤٠/٣، والتذيل
٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢ .

(٢) شرح الجمل ١٠٩/٢ .

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٦ - مخطوط) .

(٤) انظر رأيه في التذيل والتكميل ٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢ .

(٥) انظر صفحة: ٥٧٤ وما بعدها .

الوجه السادس:

هذا الذي ذكرناه من فتح لام المستغاث به، و[كسر] (١) لام المستغاث من أجله، هو إذا كانا ظاهرين، وأما بالنسبة إلى المضمّر ففيه تفصيل: فإن كان الضمير غير ياء المتكلم، كانت اللام معه مفتوحة، سواء كان مستغاثاً به أو مستغاثاً من أجله، فإذا قلت: يالك، احتمال أن تكون الكاف مستغاثاً به، والمستغاث من أجله محذوف، أو بالعكس، وأما قول امرئ القيس:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ (٢)

فالكاف فيه مستغاث به. وفيه شاهدان: الأول: جرّ المستغاث من أجله

بـ«من».

الثاني: كون المستغاث به ومن أجله لشيء واحد، استغاث بالليل من الليل على جهة التعجب، كأنه يقول: ما أطولك من ليل. وأما قول الآخر:

سَقَى اللَّهُ دَاراً لِي وَأَرْضاً تَرَكْتُهَا إِلَى جَنْبِ دَارِي مُقْبِلِ بْنِ يَسَارِ
أَبُو مَالِكٍ جَارٌ لَهَا وَابْنُ بَرَثِنِ فَيَا لَكَ جَارِي ذَلَّةٌ وَصَغَارِ (٣)

فالكاف من «فيا لك» مستغاث به، جرّد نفسه وخاطبها مستغاثاً بها ومتعجباً من فعلها، و«جاري» منصوب على الذم، ويمكن أن يكون مستغاثاً من أجله، وحذفت منه اللام شذوذاً، التقدير: فيا لك لجاري / ذلة وصغار.

[٢٢٧/أ]

(١) ساقط من الأصل.

(٢) صدر بيت من الطويل، في ديوانه: ١٩، وهو من معلقته، وعجزه:

بِكَلِّ مُغَارِ الْقَتْلِ شُدَّتْ يَدْبُلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال: ٧٩، وشرح القصائد التسع ١٦٢/١. والشاهد في:

ارتشاف الضرب ١٤١/٣، والخزاة ٢٦٩/٣.

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائلهما، وهما في التذييل والتكميل ٢١٦/٤.

فإن كان الضميرُ ياءَ المتكلم، كانت اللامُ مكسورةً. قال ابنُ جنِّي: سواءً كانت للمستغاث به أو للمستغاث من أجله، فإذا قلتَ: يالي، احتملتُ الياءُ أن تكونَ مستغاثاً به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ، أو بالعكس. قال ابنُ جنِّي^(١) - في قول الشاعر -:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَفْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى^(٢)

إنه يحتملُ أن يكونَ الضميرُ في «يالي» مستغاثاً به، كأنه استغاثَ بنفسِهِ من النوى على جهة التجريد، ويحتملُ أن يكونَ مستغاثاً من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. وفي البيت حذفُ الكاف من كل فعلٍ، التقدير: فيا شوقُ ما أبقاك، ويا دمعُ ما أجراك، ويا قلبُ ما أصباك .

وقال ابنُ عصفور^(٣): الضحيحُ عندي أنك إذا قلتَ: يالي لا يكونَ الضميرُ فيه إلا مستغاثاً من أجله، لا مستغاثاً به، فإنه يلزمُ منه تعدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى مضمَره، لكونِ العاملِ عنده في المستغاث به فعلَ النداءِ المحذوفِ، فيكونُ التقدير: أدعُو لي، فالفاعلُ في «ادعُو» - وهو وأنا - والياءُ من «لي» لشيءٍ واحدٍ، وهذا لا يجوزُ إلا في باب «ظننت» .

(١) في كتابه «الفسر في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي» ١/١٦٣، وانظر المغني: ٢٧٤،

(٢) من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي، انظره في شرح ديوانه لابن جنِّي «الفسر»

١/١٦٣، وشرحه المنسوب إلى العكبري: ١/٥٩ من قصيدة يمدح بها سيف الدولة

الحمداني مطلعها:

فَدَيْنَاكَ مِنْ رَبِّعٍ وَإِنْ زِدْتَنَا كَرَبًا فَإِنَّكَ كُنْتَ الشَّرْقَ لِلشَّمْسِ وَالغَرْبَا

وانظر البيت في: التذييل والتكميل ٤/٢١٦، و المغني ٢٧٤، وشرح آياته ٤/٢٧٣ .

(٣) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه .

قال الشيخ أبوحيان^(١): وهذا لا يلزم على مذهب ابن جنبي؛ لكون اللام تتعلق بـ«يا» فلا تتحمل ضميراً، قال: وأما على قول ابن خروف^(٢) فلا يلزم البتة؛ لأن اللام عنده زائدة فلا تتعلق بشيء.

الوجه السابع: في المستغاث به والمستغاث من أجله:

في ذلك ثلاثة أوجه: ذكرهما معاً، وذكر المستغاث من أجله، وبالعكس.

فأما ذكرهما معاً، فهو الكثير، فمنه قول الشاعر:

أَلَا يَا لَقَوْمِي لِلْحَبِيبِ الْمَفَارِقِ وَلِلذَّارِ تَنَائِي بِالْحَبِيبِ وَتَلْتَقِي^(٣)

وأما ذكر المستغاث به دون المستغاث من أجله، فحائز أيضاً إذا عُلِمَ / [٢٢٧/ب]

سبب الاستغاثه، فمنه قول عمر رضي الله عنه - لما طعنه فيروز لعنه الله -: «يا لله وللْمُسْلِمِينَ^(٤)»، فذكر المستغاث به، ولم يذكر المستغاث من أجله؛ لأنه كان مشاهداً مع ضيق المقام، ومنه قول عدي بن زيد:

فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِذَا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالْمَوْتِ يَا لِلنَّاسِ عَارٌ^(٥)

ف«يا للناس» مستغاث به، والمستغاث من أجله محذوف التقدير: يا للناس لمن

يُعِيرُنَا بِالْمَوْتِ. ومنه قول الفرزدق:

يَا لَتَمِيمٍ أَلَا اللَّهُ دَرُكُكُمْ لَقَدْ رُمِيتُمْ يِيْحَدَى الْمُصْمِيَلَاتِ^(٦)

-
- (١) التذييل والتكميل ٢١٦/٤ .
(٢) انظر ما سبق في صفحة: ٧١٧ .
(٣) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١٥/٤ .
(٤) الفائق في غريب الحديث ٢٥٤/٢ . وانظر: المقتضب ٢٥٤/٤، واللامات ٨٨، وشرح الجمل ١١١/٢ .
(٥) من الوافر، وهو في ديوانه: ١٣٢، مع أبيات قالها حينما كان في سجن النعمان. والشاهد في: شرح التسهيل ٤١١/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤ .
(٦) من البسيط في ديوان الفرزدق: ١٠٧/١، والشاهد في: شرح التسهيل ٤١١/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤ .

«يا لَتَمِيمٍ» مستغاثٌ به، والمستغاثُ من أجله محذوفُ التقدير: يا لَتَمِيمٍ لهذه الداهية التي أصابتكم. والمصمَّياتُ: الدواهي الشدائدُ. والبيت من البسيط من العروض الأولى المحبونة، وضربُها المقطوعُ المُردَفُ^(١)، والجزءُ الأول من البيت دخله الطيُّ^(٢)، ودخل الثاني والخامس الخينُ^(٣).

وأما ذِكْرُ المستغاثِ من أجله دونَ المستغاثِ به فنحو قولِ الشَّاعر:

يَا عَجَبًا لِسَهْدِهِ الْفَلَيْقَةَ

هَلْ تُذْهِبِنَ الْقُوبَاءَ الرَّيْقَةَ^(٤)

فهذه الفليقة مستغاثٌ من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. والفليقة: الداهية، والقوباء: داءٌ معروفٌ^(٥)، والرَيْقَةُ: البُرَاقُ. ذَكَرُوا أَنَّ الْقُوبَاءَ إِذَا جُعِلَ عَلَيْهَا الرَّيْقُ فِي كُلِّ صَبَاحٍ يُزِيلُهَا، فَتَعَجَّبَ مِنْ ذَلِكَ.

الوجه الثامن:

قد يكونُ المستغاثُ به نفسَ المستغاثِ من أجله، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يُستغاثَ به لِيُصِيفَ مِنْ نَفْسِهِ، إمَّا على جهة التلطف والرغبة.

وَيَنْظُرُ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى قَوْلُهُ ~~الكليلة~~: «أَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»^(٦)، أي: أنتَ أَرْجُو، وَمِنْكَ / [٢٢٨]

أخافُ.

(١) القطع هو: حذف حرف ساكنٍ من آخر الورد المجموع، وإسكان ما يبقى. والرَدَف: هو حرفٌ ساكنٌ من حروف المد واللين، يقع قبل حرف الروي ليس بينهما شيء. القوافي للتوحي: ٤٤.

(٢) الطيُّ هو: حذف الرابع الساكن. البارع: ٢١٤.

(٣) كَتَبَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (وهو من كلام ابن الخليلي): «قوله: (ودخل الثاني) محلُّ نظري لمن تدبره»، وهذا صحيح، فإن الجزء الثاني جاء تاماً (فاعلن) ولم يدخله الخين. وانظر الكافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢.

(٤) رجزُ نَسبٍ فِي اللِّسَانِ (قوب) إِلَى ابْنِ قِنَانِ الرَّاحِزِ. وانظر: إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ: ٣٤٤، ٣٥٣، وَاللَّامَاتُ لِلرَّجَاحِيِّ: ٨٨، وَالْمُنْصَفُ ٦١/٣، وَالْحَلَلُ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْجَمَلِ: ٢٢٥، وَالْمَغْنِي ٤٨٦، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ: ٣٩٩.

(٥) فِي اللِّسَانِ (قوب): «وَالْقُوبَاءُ وَالْقُوبَاءُ: الَّذِي يَظْهَرُ فِي الْجَسَدِ وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ، وَهُوَ دَاءٌ مَعْرُوفٌ، يَتَقَشَّرُ

وإما على جهة التوبيخ والتقريع كقولك: يا لزيد لزيد، إذا أردت توبيخه على فعله، وعليه حمل ابن مالك^(١) قول مهلهل:

يَا لَبْكَرٍ أَنْشُرُوا لِي كَلْبِيَا يَا لَبْكَرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ^(٢)

استغاث بهم تقريعا لهم وتوبيخا على قتل كليب، فهم المستغاث بهم والمستغاث من أجلهم، والتقدير: يا لَبْكَرٍ لَبْكَرٍ، فحذف المستغاث من أجله؛ لدلالة المعنى .

الثاني: أن يُستغاث به لِنَتَصِيرَ لِنَفْسِهِ، كما لو رأيت قوماً قد أجمعوا أن يثبوا على مَلِكٍ فتقول: يَا لَلْمَلِكِ لِلْمَلِكِ، تريدُ أن تنبّهه لِنَتَصِيرَ لِنَفْسِهِ، ويأخذ جذره .

الوجه الثامن:

أن التعجب قد يأتي على صورة الاستغاثه، والجامع بينهما: أن الحامل عليهما أمرٌ يعظمُ في النفس، فتقول على جهة التعجب: يَا لَلْمَاءِ وَيَا لَلدَّوَاهِي وَيَا لَلْمَسْرَاتِ، وهذا لا يكونُ إلا عند كثرة ذلك الشيء، فيناديه على معنى: هذا أو أنك فأقبل ولا تتأخر.

ثم إن التعجب يأتي في هذا الباب على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً فتنادي جنسه، نحو أن ترى ماءً كثيراً فتقول: يَا لَلْمَاءِ، فتناديه نداءً المستغاث به على جهة التعجب من كثرتة .

(٦) جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (من كتاب الصلاة) برقم: (٧٥١)، والترمذي في سننه (من كتاب الدعوات) برقم: (٤٣١٥، ٤٣٨٩)، والنسائي في سننه (من كتاب قيام الليل وتطوع النهار) برقم: (١٧٢٧) . وتمتته: « اللهم أعوذ بربك من سخطك، ومعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك كما أثنت على نفسك » .

(١) شرح التسهيل ٤١٢/٣ .

(٢) من المديد، والشاهد في: الكتاب ٢/٢١٥، وشرح أبياته ١/٤٦٦، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٥٦، واللامات للزجاجي: ٨٧، والخصائص ٣/٢٢٩، والخزانة ٢/١٦٢ .

الثاني: أن ترى أمراً تستعظمه فتنادي مَنْ له نِسْبَةٌ إليه^(١) ومُكَنَّةٌ فيه، نحو أن ترى جُهَّالاً أخذوا مناصبَ العلماء، فتنادي العلماءَ على طريقة الاستغاثة متعجباً من ذلك، فتقول: يا للعلماء لهذا الأمر .

وأحكام الاستغاثة جارية في التعجب في هذا الباب، فما جاز في الاستغاثة، جاز في التعجب، وما امتنع فيها امتنع فيه، إلا أن التعجب قد يأتي بدواه، ولا يجوز ذلك في الاستغاثة، ومنه قولُ عَمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: وَاعْجَباً لَكَ يَا بْنَ الْعَاصِ^(٢).

ولنرجع إلى لفظ المصنّف:

قوله:

«وَتَلْحَقُ اللَّامُ إِذَا اسْتَفْتَا لِمَنْ تُنَادِيهِ»

يُرِيدُ أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْتَفِيثَ الْحَقَّتَ الْمَنَادَى لَامُ الْجَرِّ عِلَامَةٌ عَلَيَّ أَنَّهُ مَسْتَفَاثٌ بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَحْكَامُ هَذِهِ اللَّامِ مُسْتَفَاثًا، وَقَدْ اعْتَرَضَ ابْنُ النَّحْوِيِّ^(٣) عَلَيَّ قَوْلَهُ: «لِمَنْ تُنَادِيهِ» فَقَالَ: يَرِدُ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ عَلَيَّ قَوْلُهُ قَبْلُ: «وَإِنْ نَدَيْتَ مَنْ تُنَادِي قَلْنَا»

لأنَّ المندوب ليس بمنادى، وكذلك المستفَاثُ بِهِ. انتهى .

قلتُ: أما كونُ المندوب غيرَ منادى فمُسَلَّمٌ، - وقد تقدَّم الجوابُ عن كلام المصنّف هناك^(٤) - ، وأما كونُ المستفَاثِ بِهِ غيرَ منادى، فليس مُسَلَّمٌ، بل هو منادى حقيقةً، فلا اعتراض .

(١) كلمة «إليه» مكررة في الأصل .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في باب الطهارة) برقم: (١٣٧) من حديث طويل بسنده عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أنه اعتَمَرَ معَ عَمَرَ في رَكْبٍ فِيهِمَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ - إلى أن قال - : «واَعْجَبَاهُ لَكَ يَا بْنَ الْعَاصِ، إِنْ كُنْتَ تَجِدُ ثِيَابًا، أَفَكُلُّ النَّاسُ تَجِدُ ثِيَابًا؟ ...»

(٣) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٢) مخطوط .

(٤) انظر صفحة: ٧١٠ .

وقوله: «إِذَا دُهِّمْتَ» بدلٌ من قوله: «إِذَا اسْتَغْتَتْ» فأبدلَ ظرفاً من ظرف،
فلاستغاثةٌ لا تكون إلا لأمرٍ دهِمَكَ، يُقالُ: دهِمَهُ (١) الأمرُ إذا فاجأَهُ بما يكره .
وقوله:

«تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرٍو»

مثالٌ للام الجر الداخلة على المنادى المستغاث به، وهو «يا لجعفر» ولهذا فتحها،
وأما اللام في «لِعَمْرٍو» فهي لامُ المستغاث من أجله، ولهذا كسرها.
وقوله:

«وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ»

مثالٌ ثانٍ، وإنما كرره تنبيهاً على أن المستغاث من أجله كما يكون شخصاً
يكون معنى، فنبه بالمثال الأول على الشخص، وبالمثال الثاني على المعنى .
وقوله:

«وَلَا مَ مَنْ بِهِ اسْتَغْتَتْ تَفْتَحُهُ»

نبه على أن لامَ المستغاث به تكونُ مفتوحةً؛ لِمَا يَذْكُرُهُ، ومُرَادُهُ ما لم يكن
المستغاثُ به معطوفاً، ولم يُعَدَّ معه حرفُ النداء، وقد تقدّم .
وقوله:

«إِذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُهُ»

تعليلٌ لفتح لامِ المستغاث به، فذَكَرَ أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كَوْنُ المُنَادَى
/ والمنادى واقعٌ موقع الضمير، واللامُ إذا دخلت على الضمير كانت مفتوحةً، [٢٢٩/أ]
فكذلك إذا دخلت على ما وقع موقعه، وقد تقدّم هذا التعليلُ وغيره .

(١) في الصحاح (دهم): «دهِمَهُمُ الأَمْرُ» بالكسر، قال: «وقال أبو عبيدة: وَدَهَمْتَهُمُ بالفتح لغة» .
وفي التاج (دهم) قال الزبيدي: «ونقل شيخنا عن ابن القوطية في الأفعال: أن اللغتين إنما هما
في دهِمْتَ الخيلُ، وأما دهِمَكَ الأَمْرُ فبالكسر فقط. انتهى» وفيه: «قال ثعلب: كل ما
غشيك فقد دهِمَكَ ودهِمَكَ» .

وقوله: «تلمحهُ» أي: إنَّ المنادي تلمحهُ كما تلمحُ الضمير، فتعاملهُ معاملته، فتفتحُ معه لامَ الجرِّ كما تفتحُها مع الضمير، وجاء في بعض النسخ: «تشرحهُ»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»^(١)، وجاء في بعضها: «تفتحهُ»، وعليه «شرح ابن النحويَّة»^(٢)، وليس بجيِّدٍ، فإنه إبطاءٌ، وحاولَ ابنُ النحوية أن يُخرِجه عن الإبطاء بأن جعلهُما مختلفي المعنى، فيكون من باب الجناس، ووجهُ اختلاف المعنى بأن كلَّ واحد منهما معمولهُ خلافُ معمول الآخر، فمعمولُ الأوَّل ضميرٌ عائدٌ إلى اللام، ومعمولُ الثاني عائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنى الفعلين، فلا يكون إبطاءً، فيجوز عنده في القافيتين أن يقولَ في الواحدة: زيدا رأيتُهُ، وفي الأخرى: عمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ.

وقوله:

«وَمَا سِوَاهُ لَأَمَّةٌ مَكْسُورٌ»

«ما» هنا موصولةٌ، فالمرادُ بها لامُ المستغاث من أجله، والضميرُ في قوله: «سوام» عائدٌ على المستغاث، فالمعنى: أنَّ اللامَ التي هي غيرُ لامِ المستغاث به مكسورةٌ.

وقوله:

«إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرٌ»

يُروى: «إن»، ويُروى: «إذ»، وكلاهما مستقيمٌ في المعنى؛ فعلى رواية «إن» يكونُ المرادُ به: أنَّ لامَ المستغاث من أجله إنما تُكسرُ إذا لم يكن فيه مكانَ الظاهر ضميرٌ، تحرَّزَ بذلك من أن يكونَ المستغاثُ من أجله ضميراً، فإنَّ اللامَ تُفتحُ معه على العادة في ذلك، كقولك: يا لزيد لك، وعلى رواية «إذ»: يكونُ تعليلاً لكسرِ لامِ المستغاث من أجله؛ لكونه ليس بمنادى، فلا يُلحظُ / فيه وقوعُهُ موقعَ الضمير،

(١) شرح ألفية ابن معط ١٠٦١/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٣) مخطوط .

فُتْفِتِحُ كَمَا فَتَحَتْ لَأُمِّ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، وَهَذَا مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي فِي رِوَايَةِ «إِنْ»
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كَمَلِ الْجَمْلَةُ السَّابِعُ مِنْ «شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ» عَلَى يَدِ مُؤَلِّفِهِ الْمَعْرِفِ بِذَنْبِهِ الرَّاجِي
عَفْوَ رَبِّهِ أَحْمَدَ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ مَالِكِ الْمَالِكِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ، وَذَلِكَ فِي الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ
عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

قَرَأْتُ هَذَا الْجُزْءَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمِنْهُ، وَهُوَ الْجُزْءُ السَّابِعُ مِنْ شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ، عَلَى
مُؤَلِّفِهِ سَيِّدِنَا وَشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْأَسَاذِ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي جَعْفَرِ أَحْمَدَ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ
مَالِكِ الْمَالِكِيِّ، مَدَّ اللَّهُ مَدَّةَ عَمْرِهِ، فِي مَجَالِسَ آخِرُهَا فِي يَوْمِ السَّبْتِ الْمَوْفِيِّ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ
اللَّهِ رَجَبِ الْخَرَمِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَأَجَازَ لِي رِوَايَتَهُ وَرِوَايَةَ مَا لَهُ مِنْ مَنَقُولٍ
وَمَعْقُولٍ بِشَرْطِهِ الْمَضْبُوطِ وَضَبْطِهِ الْمَشْرُوطِ. قَالَ ذَلِكَ وَكَتَبَهُ: سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمِصْرِيِّ،
حَامِداً لِلَّهِ تَعَالَى وَمُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُسْلِماً .

مَا ذَكَرَ الْقَاضِي الْفَاضِلُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ جَمَالُ الدِّينِ الْمَذْكُورُ مِنَ الْقِرَاءَةِ صَحِيحًا،
وَكَتَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ مَالِكِ الرَّعِينِيِّ الْمُؤَلِّفُ الْمَذْكُورُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ^(١) .

* * *

(١) كُتِبَ بِخَطِّ مَغَايِرِ فِي الْحَاشِيَةِ: «مَاتَ أَبُو جَعْفَرِ أَحْمَدُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ مَالِكِ سَنَةَ تِسْعِ وَسَبْعِينَ

وَسَبْعِمِائَةٍ عَنِ سَبْعِينَ سَنَةً، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى» .

الفهارس

دليل الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار .
- ٣ - فهرس أمثال العرب وأقوالها .
- ٤ - فهرس الأشعار .
- ٥ - فهرس الأرجاز .
- ٦ - فهرس أمثلة النحاة وأساليبها .
- ٧ - فهرس الأعلام .
- ٨ - فهرس الطوائف والقبائل والجماعات .
- ٩ - فهرس الأماكن والبلدان .
- ١٠ - فهرس الكتب الواردة في المتن .
- ١١ - فهرس المصادر والمراجع .
- ١٢ - فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿إني جاعلٌ في الأرض خليفة﴾	٢٠	١٦٨
﴿يا آدَمُ اسْكُنْ﴾	٢٥	٦٢٥
﴿يا بني إسرائيل اذكروا﴾	٤٠	٦٢٥
﴿وإيَّايَ فارهبون﴾	٤٠	٥٨٠
﴿ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ به﴾	٤١	٣٣١
﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾	٦١	٣٤٦
﴿وقولوا للناس حسنى﴾ (قراءة)	٨٣	٣٢٤
﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾	٨٥	٦٢٠
﴿بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا﴾	٩٠	٧٥
﴿قل بئسما يأمركم به إيمانكم﴾	٩٣	٧٥
﴿ولتجدنهم أحرصَ الناسَ على حياة﴾	٩٦	٣٣٢
﴿يا أيها الذين ءامنوا...﴾ (في آيات كثيرة)	١٠٤	٥٩
﴿قل هاتوا برهانكم﴾	١١١	٤٦٦
﴿إلا من سقى نفسه﴾	١٣٠	٢٣٤
﴿فمن تطوَّعَ خيراً فهو خيرٌ له وأن تصوموا...﴾	١٨٤	٣٧٠
﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب﴾	١٨٦	٥٦٢
﴿فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً﴾ (قراءة)	٢٠٠	٣٧٢
﴿والله سريع الحساب﴾	٢٠٢	٢٥٨
﴿وهو ألد الخصام﴾	٢٠٤	٣٣٧

٢١	٢٠٦	﴿ولبئس المهاد﴾
٣٧٣	٢٢١	﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾
٤٠٦	٢٢٦	﴿تريص أربعة أشهر﴾
٤٠٥	٢٥١	﴿ولولا دفع الله الناس﴾ (قراءة)
١٦، ١٣	٢٧١	﴿فنعيمًا هي﴾
٣٤٦	٢٨٢	﴿ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة...﴾
٢٣٩	٢٨٣	﴿فإنه آئتم قلبه﴾ (قراءة)
٦٢٧	٢٨٦	﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾

سورة آل عمران

٣٦٩	٧	﴿وأخر متشبهات﴾
٦٥٥	٢٦	﴿قل اللهم مالك الملك﴾
٨٣ / ٨٢	٣١	﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ (قراءة)
٤٦٦	٦٤	﴿يا أهل الكتاب تعالوا﴾
٤١٢	٨٧	﴿أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين﴾ (قراءة)
٣٦٦	٩٦	﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك﴾
٤٣٧ / ٤٠٧	٩٧	﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾
٨٢	١١٩	﴿هأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾
٢١	١٥١	﴿وبئس مثوى الظالمين﴾
٦٨٨	١٥٤	﴿قل إن الأمر كله لله﴾
١٥٦	١٨٥	﴿كل نفس ذائقة الموت﴾
٦٢٧ / ٦٢٤	١٩٤	﴿ربنا وعاتنا﴾

سورة النساء

٤٥٩	٢٤	﴿كتاب الله عليكم﴾
٥٦	١٦٦، ٧٩	﴿وكفى بالله شهيداً﴾
٤٠٦	٩٢	﴿فصيام شهرين﴾
٣٣٠	١٢٢	﴿ومن أصدق من الله قيلاً﴾

سورة المائدة

١٢٩	١٠٥	﴿عليكم أنفسكم﴾
٣٩٠	١١٢	﴿هل يستطيع ربك﴾ (قراءة)

سورة الأنعام

٤٢٥	٢٣	﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾
١٣٤	٩٦	﴿جعل الليل سكناً﴾ (قراءة)
٥١٠	١٠٥	﴿قل هلم شهداءكم﴾
٣١٧	١١٧	﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾
٣٣٣	١٢٣	﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها﴾
٦٤٣	١٦٢	﴿حياي﴾ (قراءة)
٣٥٤	١٦٤	﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ (قراءة)

سورة الأعراف

٦٢٥	٣١	﴿يا بني آدم خذوا زينتكم﴾
٥٥٩	٧٧	﴿يا صالح اتنا﴾
٦٢٥	١٣٤	﴿يا موسى ادع لنا ربك﴾
٣٦٦	١٤٣	﴿وأنا أول المؤمنين﴾

سورة الأنفال

٧١٣	٩	﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾
٦٣٦	٣٢	﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ...﴾
٢١	٤٠	﴿نَعَمْ الْمَوْلَىٰ وَنَعَمْ النَّصِيرُ﴾
٣٦٧	٤٢	﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾

سورة التوبة

١٦٧	٣٤٢	﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ (قراءة)
٤١/٤٠	٣٦	﴿إِنْ عَدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾
٣٦٩	١٠٢	﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا﴾
٤٠٥	١١١	﴿فَاسْتَبِشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾
٤٠٥	١١٤	﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾

سورة يونس

٥٢٦	٢٨	﴿مَكَانِكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾
-----	----	--

سورة هود

٣٣٣	٢٧	﴿وَمَا نُرِيدُكَ بِتَلْوِينِهِ إِلَّا تَبْعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ كَفُرُوا﴾
٣١٤	٧٨	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾
٢٤٨	١٢	﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ...﴾
٦٤٦	٤٢	﴿يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾
٤٠٥	١٠٢	﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقَرْيَةَ﴾
١٢٤	١٠٧	﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾

سورة يوسف

٦٤٣	١٩	﴿يا بشرى هذا غلام﴾ (قراءة)
٦٢٤ / ٥٥٩	٢٩	﴿يوسفُ أعرِضْ عن هذا﴾
٦٤٨ / ٣٤٣ / ٣٣٨	٣٣	﴿رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾ (قراءة)
٦٧٢	٤٦	﴿يوسف أيها الصديق﴾
٣٧٢	٦٤	﴿فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين﴾ (قراءة)
٦٤٥	٨٤	﴿يا أسفى على يوسف﴾
٦٢٥	٩٧	﴿يا أبانا استغفر لنا﴾

سورة الرعد

٧٤	٢٤	﴿فنعِمَ عقبى الدار﴾
٥٦	٤٣	﴿كفى بالله شهيداً﴾

سورة إبراهيم

١٦٨	٤٧	﴿مخلفَ وعدِهِ رسُلَهُ﴾ (قراءة)
-----	----	--------------------------------

سورة الحجر

٦٥٧	١٠٦	﴿يا أيها الذي نُزِّلَ عليه الذكرُ﴾
-----	-----	------------------------------------

سورة النحل

٢١	٣٠	﴿ولنعِمَ دار المتقين﴾
٤٤٠	٧٣	﴿ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً...﴾
٣٤٧	٩٥	﴿إنما عند الله هو خير لكم﴾

سورة الإسراء

٥٥١	٥١	﴿فسينغضون إليك رؤوسهم﴾
٥٦	٩٦	﴿كفى بالله شهيداً﴾

سورة الكهف

٧٨	٥	﴿كبرت كلمة﴾
٣٧١	١٢	﴿لتعلم أي الحزين أحصى لما لبثوا أمدا﴾
١٢٦	١٨	﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد﴾
٧٧	٢٩	﴿بئس الشراب وساءت مرتفقاً﴾
٣٧٦	٤٤	﴿وخير عقبا﴾
٥٦ / ٥١	٥٠	﴿بئس للظالمين بدلا﴾
٢١٨	٧٣	﴿ولا ترهقني من أمري عسراً﴾

سورة مريم

٤٤٠ / ٤٠٨	٢	﴿ذكرُ رحمة ربك عبده زكريا﴾
٤٤٣	١٦	﴿واذكر في الكتاب مريم﴾
٥٦٣	٢٣	﴿يا ليتني مت قبل هذا﴾
٥٣٨	٢٥	﴿وهزني إليك﴾
٣٤٦	٧٥	﴿فستعلمون من هو شرُّ مكاناً وأضعفُ جنداً﴾

سورة طه

٣٧٠	٧	﴿يعلم السر وأخفى﴾
٦٤٢	٩٤	﴿يا بن أم لا تأخذ بلحيتي﴾
٣١٦	١٠٤	﴿نحن أعلم بما يقولون﴾

سورة الأنبياء

٦٤٨	١١٢	﴿قال رب احكم بالحق﴾
-----	-----	---------------------

سورة الحج		
١٦٣	٣٥	﴿والمقيمى الصلوة﴾ (قراءة)
سورة المؤمنون		
٤٥٣	٣٦	﴿هيئات هيئات لما نوءدون﴾
٣١٦	٩٦	﴿نحن أعلم بما يصفون﴾
سورة التور		
٦٢٤ / ٥٨٥	٣١	﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون﴾
٦٠٠	٣٦	﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ (قراءة)
٢٥٨	٣٩	﴿والله سريع الحساب﴾
سورة الفرقان		
٣١٦	٢٤	﴿أصبح الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً﴾
سورة النمل		
٦٢٧ / ٦٢٦	٢٥	﴿الآيسجدوا﴾ (قراءة)
سورة القصص		
٧١٣	١٥	﴿فاستغاثه الذي من شيعته﴾
٥٢٨	٣٢	﴿واضمم إليك جناحك من الرهب﴾
٢٣٧ / ٢٣٤	٥٨	﴿نطرت معيشتها﴾
٤٧٩	٨٢	﴿ويكأن الله يسط﴾
سورة الروم		
٤٠٥	٣	﴿وهم من بعد غلبهم﴾
٣٩٨	٢٤	﴿تخافونهم كخيفتكم﴾
٣١٣	٢٧	﴿وهو أهنون عليه﴾

سورة الأحزاب

٣٣٨	٦	﴿التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم...﴾
٥١١	١٨	﴿هلمَّ إلينا﴾
٤٦٦	٢٨	﴿فتعالين أمتعن﴾

سورة سبأ

٦٨٠	١٠	﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾
١٤٣	٢٨	﴿ومن الناس والدواب والأنعم مختلف ألوانه﴾
٤٠٦	٣٣	﴿بل مكرّ الليل والنهار﴾

سورة الصافات

٤٣٨	٦	﴿إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب﴾
١٦٧	٣٨	﴿لذائقو العذاب﴾ (قراءة)
٥ / ٢	٧٥	﴿ولقد نادينا نوح فلينعم المحييون﴾

سورة ص

٤٠٦	٢٤	﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتك﴾
٧٤ / ٢	٤٤	﴿نعم العبد إنه أواب﴾
٣٦٨	٥٨	﴿وأخّر من شكله أزواج﴾ (قراءة)

سورة الزمر

٤٠١	٧	﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾
٥٦٢	٩	﴿أمن هو قانت﴾ (قراءة)
٢٤٧	٣٠	﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾

٦٤٥	١٦	﴿يا عباد فاتقون﴾
٦٤٥	٥٣	﴿يا عبادي الذين أسرفوا﴾
٦٤٥	٥٦	﴿يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله﴾
٦٥٥	١٤٦	﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض﴾

سورة فصلت

٢١٩/١٩٤	٤٦	﴿وما ربك بظلم للعبيد﴾
٤٠٦	٤٩	﴿لا يستم الإنسان من دعاء الخير﴾

سورة الشورى

٣٢٤	٢٣	﴿ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنة﴾ (قراءة)
-----	----	---

سورة الزخرف

٥٨٦	٤٩	﴿أيه الساحر﴾
٦٤٥	٦٨	﴿يا عباد لا خوف عليكم﴾ (قراءة)
٦٢٥	٧٧	﴿يا مالك ليقض علينا ربك﴾

سورة الأحقاف

١٥٦	٢٤	﴿فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا...﴾
-----	----	--

سورة محمد

٣٨٠/٣٧٩	٤	﴿فضرب الرقاب﴾
٥٠٤	٢٠	﴿فأولى لهم﴾

سورة ق

٣٥٦/٣٣٩	١٦	﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾
---------	----	--------------------------------

سورة الذاريات

٧٤ ٤٨ ﴿وَالْأَرْضُ فَرشَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾

سورة النجم

٣١٣ ٣٢ ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾

سورة القمر

٢٨٩ ٧ ﴿خُشِعَا أَبْصَارَهُمْ﴾ (قراءة)

٣٠٣ ٢٦، ٢٥ ﴿بَلْ هُوَ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ * فَسَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنْ ..﴾

١٦٧ ٢٧ ﴿إِنَّا مَرسلُو النَّاقَةَ﴾ (قراءة)

سورة الرحمن

٥٨٥ ٣١ ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانُ﴾

سورة الواقعة

٣٣٩ ٨٥ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾

سورة الحديد

١٥٠ ١٨ ﴿إِنَّ الْمَصْدِّقِينَ وَالْمَصْدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾

سورة المجادلة

٤٦ ٤ ﴿فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ﴾

سورة الصف

٧٧ ٣ ﴿كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾

سورة الجمعة

- ٦٦ ٥ ﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله﴾
 ٣٤٧ ١١ / ﴿قل ما عند الله خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾

سورة الحاقة

- ٤٧٦ ١٩ ﴿هاؤم اقرؤوا كتابي﴾

سورة نوح

- ٦١٣ ١٧ ﴿أنبتكم من الأرض نباتاً﴾

سورة الجن

- ٣٧١ ٢٧/٢٦ ﴿فلا يُظهِرُ على غيبه أحداً إلا من ارتضى...﴾

سورة المزمل

- ٣٤٧ ٢٠ ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾

سورة الإنسان

- ١٤٨ ١٤ ﴿ودانية عليهم ظلالها﴾

سورة المرسلات

- ٧٤ / ٢ ٢٣ ﴿فقدَرنا فنعم القادرون﴾
 ٤٣٧ ٢٦، ٢٥ ﴿ألم نجعل الأرض كفاتاً * أحياء وأمواتاً﴾

سورة الانشقاق

- ٦٣٨ ٦ ﴿يا أيها الإنسان إنك كادح﴾

سورة البروج

١٢٤ ١٦ ﴿فعال لما يريد﴾

سورة الطارق

٤١٩ ٩ ، ٨ ﴿إنه على رجعه لقادر * يوم تُبلى السرائر﴾

سورة الفجر

٥٨٥ ٢٧ ﴿يا أيها النفس المطمئنة﴾

سورة البلد

٤٢٢ / ٤١٣ ١٥ ، ١٤ ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً﴾

سورة الليل

٣١٤ ١٥ ﴿لا يصلها إلا الأشقى﴾

سورة التين

٣٣٢ ٥ ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾

سورة الإخلاص

٤٢٥ ١ ﴿قل هو الله أحد﴾ (قراءة)

٢ - فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
٨٢	أحبب حبيبك هوناً ما (علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)
٨١	« أحد جيل يحبنا ونحبه »
٥١٨	إذا ذُكِرَ الصالحون فحيَّهلاً بعُمَرَ (عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا)
٦٢١	« اشتدي أزمة تنفر جي »
٤٨٦	« أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما أطلعتم عليه »
٧٢٤	« أعوذ بك منك »
٢٨٤، ٢٧٣، ٢٤٥	« أعور عينه اليمنى »
٣٣٤	« ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني بحال يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، المرطوون أكثافاً ، الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني بحال يوم القيامة، أساؤكم أخلاقاً، الثرثارون المتفيهقون . »
٤١٢	أن النبي ﷺ أمر بقتل الأبر و ذو الطفيتين
١٤٩	« أو مخرجي هم »
٥٦٥	« أي رب وأنا فيهم »
٥٦٥	« أي ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين »
٢٨	بئس عبد الله أنا إن كان كذا وكذا (بعض العبادلة)
٤٥٧	« يخ يخ ذلك مالٌ رابح »
٦٢١	ثوبي حجر (موسى الطليح)
٣٠٨	« خوف الليل أجوب دعوة »
٤٠٨	« حج البيت من استطاع »
٢٧٣	شثن أصابعه
٢٧٣	شثن الكفين والقدمين ، طويل أصابعها
٢٨	شهدتُ صفين وبست صفون (سهل بن حنيف)
٢٧٣	صفر وشاحها

- ٥٢٩ « عليك بذات الدين »
- ٣٠٨ فهو لما سواها أضيع (عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)
- ٢٤٤ ، ٢٣٤ كانت امرأة تهراق الماء
- ٤٩٠ « كخ كخ »
- ٣١٢ ماؤه أبيض من اللبن
- ٣٦٤/٣٦١ « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة »
- ٢٧٣ « ملء رداؤها »
- ٨٢ « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه »
- ٦٣ « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت »
- « من قُبِلَ الرَّجُلُ امرأته الوُضوءُ »
- ٤٥٥ « مَهْمٌ ؟ »
- ٢٨ « نعم عبدا لله خالد بن الوليد »
- ٦٥ « نعم المال أربعون »
- ٦٩٦ وا أخاه وا صباحاه (صهيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)
- ٦٩٧/٦٩٦ وا جبلاه (عمرة بنت رواحة)
- ٦٩٥ واغمرَاه واغمرَاه (عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)
- ٧٢٣ يا لله وللمسلمين (عمر)
- ٥٣٦ « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج،
ومن لم يستطع فعليه بالصوم،

٣ - فهرس أمثال وأقوال العرب

رقم الصفحة	المثل أو القول
٥٦٨	آي أمة
٣٦٦	ابدأ بهذا أول
٤٣٥	أتيتك لكرامته إياي
١٢١	أجرأشت الإبل
٢٤٨	أحسين إن كنت حاسناً
١٢٢	أحصن الرجل فهو محصن
١٢١	أحصرت الناقة فهي حصور
٥٥	أخراك نعما رجلين
٣١٠	أزهي من ديك
١٢٢	أسهب الرجل فهو مسهب
٣١١	أسود من حنك الغراب
٦٢٤	أشرق ثبير
٣١٠	أشغل من ذات النحين
٣١٠	أشهر من غيره
٦٣٢	أصبح ليل
٦٢٢	أطرق كرا
١٣٨	أظنني مرتحلاً فسويراً فرسخاً
١٨٦	أعقدت العسل فهو عقيد
١٢١	أعقت الفرس
٦٢٢	أعور عينك الحجر
٣٦	أكلت شاة كل شاة
٢٩٠/٢٨٨/٢٧٢/٢٦٨/٢٦٧/١٤٩/١٤٨	أكلوني البراغيث
١٢٢	ألفج الرجل فهو ملفج
٥٣٧	إلي
١٩٩	أما العسل فأنا شراب

٢٣٦	أنت أشعر أهل جلدتك
٢٠١	أنت غيوظٌ ما علمتُ أكباد الإبل
١٨٧	أنظره من معسوره إلى ميسوره
٢٠٢	إن الله سميعٌ دعاءٍ من دعاه
٦٣/٥٥	إن فعلت كذا وكذا فيها ونعمت
٢٤٨	إنك مائتٌ عن قليل
٢٠٢	إنه لمنجارتٌ بوائكها
١١٩	أورس الرّمثُ فهو وارسٌ
١٢٠	أيفع الغلامُ فهو يافعٌ
٣٠٥	احتتك الجرادُ ما على الأرض
٩٢٢	افتدٍ مخنوقٌ
٢٤	بئس الحجاجُ حجاجُ بنُ يوسف الثقفى
٥٧	بئسما تزويجٌ ولا مهر
٤٧٢	بذارٍ
٤٦٩	براكٍ براكٍ
٢٤	بعيرٌ كثيرٌ
١٤	بيسٌ
٥٣١	بينكما البعيرُ فخذاه
١٠٩	تركتُهُ بملاحسِ البقرِ أولادها
٤٨٣	تيدكُ
١١٨	جبنٌ فهو جبانٌ
٤٧٢	جرجارٍ
٢١٠	حبك الشيءِ يعمي ويصم
١١٨	حصرتُ الناقةَ فهي حصور
٥٤١	حوبتُ بالإبل
٥١٦	حيهل الصلاةُ
٤٧٠	خراجُ خراجٍ
٥٧	دققتُهُ دقاً نعماً
٥٠٧	دُهدُرَيْنِ سعدُ القَيْنِ

٢٤	رغيفٌ كثيرٌ
٤٩٨	رويدٌ نفسيه
٣٠٨	زيد أعسى من عمرو
١٧	سجّي الثوب
٣٨٨	سَمِعُ أذني زيدا يقول كذا
١١٨	شجّع فهو شجاع
٧	الصالح وبتس الرجل في الحق سواء
٤٧٥	صهصيتُ
٣٤٤	الصيف أحر من الشتاء
١٧	ضجّي الثوب
٦٦٦	عدا القارصُ
٤٧٢	عرعارِ
٣٤٤	العسلُ أحلى من الخل
٥٥٤/٥٣٦	عليه رجلاً ليسني
٥٣٣	عليكه
٥٣٦	عليّ زيدا
٢٣٤	غبن رأيه
٥٧	غسلته غسلًا نِعْمًا
١١٨	غمرٌ فهو غمرٌ
٦	فيك نعم الخصلة
٤٧٢	قرقارِ
٢٦١	قريشٌ نجباء الناس أبناءٌ وكرامهموها
٢٧٦	قطعتُ رؤوس الكبشين
١٢٢	قطّ السعُرُ فهو مقطوط
٥٥	قومك نِعْمُوا رجالاً
٥١٢	كان ذلك عام كذا وهلم جرا
٣٧	كلُّ الصيد في جوف الفِرَا
٥٣١	كما أنت وزيدا
٥١٢	لا أهلمّه

٢٦٣/٢٢٧	لا عهدَ لي بالأُم منه قفاً ولا أوضَعَه
٣٥١	اللهُ أعظم من كل عظيم
٢٣	ما أحسن قوماً أنت منهم
٩	ما رأيتَه مذ شبَّ إلى دبَّ
٣٦٧	ما رأيتَه مذ عام أولُ
١٨٣	محزون
١٨٣	محموم
٢٦٦	مررت بامرأة قويم الأنف
١٣٥	مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً
١٨٣	مزكوم
٥٣٣	مكانكني
١١٩	مِنتن
	مَن لا يزال محسناً أحسين إليَّ
٣٣٧/٣٠١	الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان
٤٥٠	النجاءك
٧٠٣	نظرتُ إلى كعشي فرأيتَه ملء العين وأمنية للشمي
٤٧٠	نعاء فلاناً
٦٥	نعم الإنسان رجل
٦٥	نعم البعير جمل
٥٥	نعم بهم قوماً
٢٤	نعم الزيد زيد بن حارثة
٧	نعم السير على بئس العير
٧٨/٧٥	نعم الصاحب تستعين به
٢٤	نعم العمر عمر بن الخطاب
٤٠/٢٥	نعم القليل قتيلاً أصلح الله به ابني وائل
٦٥	نعم مالا ألف
٦٥	نعم المال أربعون
٥٤/٥١	نعم هم قوماً أنتم
١٠	نعم الرجل

١٨	نَقِدَ الحَافِرُ
٦٢٣	نَوَّرَ فَجْرُ
٥٢٢/٤٦٧	هَاتِي يُهَاتِي مُهَاتَاةً
٣٠٤	هذا البعير أحنك الإبل
١٣٧/١٣٦/١٣٤	هذا ظانُّ زيدٍ أمس قائماً
١٢٩/١٢٦	هذا مارٌّ يزيدُ أمس
١٣٧/١٣٦	هذا معطي زيد أمس درهماً
١١٩	هذا مُنَحَدَّرٌ
٥١٤	هلمين يا نسوة
٥١٤	هلمنَّ
٤٥٥	همهام
٣٠٥	هو آبلُ الناس
٣٠٥	هو آبلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ
٣٠٨	هو أخصر من كذا
٣٠٧	هو أفلس من ابن المذلق
٣٠٥	هو أقمنُّ به
٣٥١	هو أكذبُ من دبٍّ ودرَجٍ
٣١١	هو أكسى من بصلة
٣٠٥	هو ألسُّ من شِيظَاظٍ
٢٤٠	هو حديث عهد بالوجع
٢٠٢	هو حفيظٌ علمه وعلم غيره
٢٠٢	هو عليمٌ علمك وعلم غيرك
٦٩٨	واجمحُمَيَّ الشَّامِيَّتِيَا
٧٠٣	واصخراه
٦٩٧	وامن حفر بئر زمزماه
٢٣٧	وجع بطنه
٧	والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة
٥٨٠ / ٥٧٩	يا إياك قد كفتك
٦٧٨/٦٦٩	يا تميم كلهم

٦٠٢	يا رجلاً كريماً
٦٥٣	يا رجلاً صالحاً
٦٧٤	يا زيد العاقل ذو الجمة
٦٤٤	يا سيدي وموليَّ
٧٠٣	يا ضلُّ بن ضلُّ
٧٠٣	يا لبيكاه
٧١٩	يا لك
٧١٤	يا للماء ويا للدواهي
٦٠٨	يا مهتمُّ بأمرنا لا تهتم
٦٧٤	يا مهدؤها كلوها
١٠	يا نعم المولى ويا نعم النصير
٧٠٦	يا هنانيه
١٤	يومئذٍ

٤ - فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البحر	القافية
(أ)			
٤١	-	البيسط	بإيماء
٦١٩	رجل من طيء	الخفيف	بالإعطاء
٥٣٥	أبو نواس	البيسط	إغراء
٤٢٣	الفرزدق	الكامل	أبناؤها
٤٢٤	-	الكامل	سفهاؤها
٦٩٥	مجنون ليلي	الطويل	فناء
٣١٥	حسان	الوافر	القداء
(ب)			
٢٦٠	-	الطويل	أسي
٧٢٢	أبي الطيب المتنبي	الطويل	أصبي
٥١٥	ابن أحرر	البيسط	ذهبا
٥٧٣	-	البيسط	كربا
٥٩٥	جرير	الوافر	غريبا
٤٨٦	ابن هرمة	البيسط	النجبا
٦٤٦	لأعرابي وينسب للراعي النميري	الكامل	ربا
٦٤٥	=	الكامل	جدبا
٦٥٣	طالب بن أبي طالب	الطويل	حربا
٢٧٠	أبو زيد الطائي	البيسط	أنيابا
٦٤٢	غلقاء بن الحارث	الخفيف	مجاب
٣٥٤	-	الطويل	المواهب
٩٨	مرداس بن همام	الطويل	بالمقارب
٩٨	=	الطويل	صاحب
٩٩	=	الطويل	جاني

٣٨٣	أعشى همدان أو غيره	الطويل	الثعالب
٣٩٢	جيهاء الأشجعي	الطويل	بيترب
٣٩٤	امرؤ القيس	الطويل	راكب
١٢٧	=	الطويل	المحصب
٧١٦	أبو الأسود الدؤلي أو غيره	البيسط	للعجب
١٩٦	حسان بن ثابت	الكامل	لحروب
٢١٥/١٩٩	ينسب إلى أبي طالب	الطويل	ضروب
٤٢٩	المتلمس	الطويل	راكبه
٤٩٥	الرعيبي	الوافر	قرب
=	=	=	حسب
=	=	=	فحسب
١٢٦	امرؤ القيس	الطويل	كبكب
١٢٩	النايعة الذبياني	=	أكذب
٨٤	ساعدة بن جؤبة الهذلي	الكامل	تشعب
٣١٥	النايعة الذبياني	الطويل	أكذب
٣٤١	الفرزدق	الطويل	أطيب
١٤٥	-	=	تخطب
٤٢٥	بعض الأعراب	الوافر	ريب
٤٢٥	=	=	ذيب
٤٢٥	=	=	الأديب
٦١٧	-	الطويل	الحرب
٦٤٩	أبو الخدرجان	الطويل	غريب
١٧٦	الأحوص الرياحي	الطويل	غرابها
٤٢٨	الأحطل	الطويل	طالبه
٢٢٩	عفيرة بنت طرامة أو غيرها	الوافر	الإهاب
٢٣٠	الضحاك بن سعد	البيسط	تخلب
٢٥٠	أبو حزام العلكي	الطويل	ذنوبها
٢٥٠	=	الطويل	شحوبها

(ت)			
٥٢١	أبو العلاء المعري	البيسط	بتكريتا
٤٠٠	الفرزدق	الوافر	راسيات
٦٥٩	=	الطويل	أرومي
٧٢٣	=	البيسط	المصنلات

(ج)			
٥٥٠	رجل من بني شيبان	الكامل	الحجاج
٢٠٠	-	الطويل	المخارج
١٩٨	الراعي النميري	الطويل	هيوج

(ح)			
٥٧٤	-	البيسط	أفراحا
١٧٠	-	الوافر	شراحي
٢٤٩	الأشجع بن عمرو السلمي	الطويل	فارح
٣٤١	جرير	الطويل	أملح
٥٠١	-	الطويل	وصفيح
٣٩٥	الخطيئة	الطويل	المسارح

(خ)			
٣٥٥		البيسط	طباخ

(د)			
٣٠٣	سيرة بنت عمرو أو غيرها	الطويل	الصمد
٢٨٩	-	الرمل	معد
٢٦٣/٢٥٦	-	المنسرح	قصده
٦٥٩	الأعشى	الطويل	موعدا

٢٧٤	الأعشى	الطويل	مقتادها
٤١	حريز	الوافر	زادا
٤١٦	-	الطويل	وسوددا
٦٧٢	حريز	الكامل	الجوادا
٦٧٢	حريز	=	المعادا
٣٨٥	-	الخفيف	وانقيادا
٣٤٨	رجل من طيء	الخفيف	صميذا
٢٧٤	-	الطويل	عردا
٣٧	المتني	السريع	واحد
٤٥	زهير بن أبي سلمى	الكامل	الموقد
٤٩	ذو الرمة	البيسط	البلد
٥٣٩	-	الكامل	حرد
٥٠٥	النابعة	البيسط	ولد
٤٩٧	الجموح الظفري	البيسط	رود
٦٥٩	طرفة	الطويل	مخلدي
٢١٢	طرفة	الطويل	فرقد
٢١٩	طرفة	الطويل	أرفد
٢٦٦	طرفة	الطويل	المتجرد
٢٨٩	الفرزدق	المتقارب	قعدد
٤٣٦	حسان بن ثابت	الطويل	يخلد
٨٧	الحطيئة	الطويل	هند
٤٠٠	-	الطويل	الوجد
٦٤٢	أبو زيد الطائي	الخفيف	شديد
٢١٤	زيد الخيل	الوافر	فديد
٢٣٢	-	الطويل	بعيد
٦٨٨/٦٥٩	ذو الرمة	الطويل	عاهد
٢٤٩	الحكم بن صخر	الطويل	وارد
٦٩٥	الرعيبي	الكامل	وتجلد

(ذ)		
١٠٠	عمر بن أبي ربيعة	المتقارب الأذى
(ر)		
١٥	طرفة بن العبد	الرملى وضراً
١٥	=	الرملى الشطر
١٦	=	الرملى المبر
٢١٣	طرفة	الرملى فخر
٦١٦	امرؤ القيس	الطويل حمر
٢٩٨	عمران بن عصام أونصيب بن رباح	المتقارب وافرة
٢٩٨	=	المتقارب عامرة
٢٩٨	=	المتقارب الزائرة
٧٠	أبو دهبل الجمحي	الكامل العشيّة
٥١	ينسب إلى زهير بن أبي سلمى	البيسط وزرا
٧٣	الأبيرد بن المعذر الرياحي	الطويل أبحرا
٤٢٠	-	الخفيف المصيرا
٤٠٩	-	الخفيف عذرا
٣٩٦	امرؤ القيس	الطويل أزورا
٣٩٦	امرؤ القيس	الطويل جرحرا
٢٠٣	عبيد الله بن قيس الرقيات	الطويل البدرا
٢٣١	عدي بن زيد العبادي	المديد دارا
٦٩٤	حرير	البيسط عمرا
٦٩٤	حرير	البيسط واعتمرا
٣٤٠	حرير	الكامل نهارا
٣٤٧	التابعة الجعدي	الطويل أصيرا
٣٩٥	ابن الزبير الأسدي	الطويل بيطرا
٤٣٠	-	الطويل فقيرا
٥٤٣	الحارث بن الخزرج	الكامل ضبارا

٥١٣	عائذ بن زيد	الوافر	جرا
١٠١	-	الطويل	الصبر
٤٦٨/٤٤٧	زهير أو غيره	الكامل	الذعر
٣٧٠	الراعي النميري	البيسط	الأخر
٣٦٧	بعض شعراء الجاهلية	الوافر	جبار
٣٦٨	=	الوافر	شيار
٨	-		باكر
٣٢١	الأعشى	السريع	للكاثر
٣٤٠	-	الكامل	خمر
٢٦٤	-	البيسط	البشر
٢٨٧	-	الطويل	البيحائر
٢٥٧	الخرنق بنت هفان البكرية	الكامل	الأزر
٢٠٤	أبان بن عبد الحميد اللاحقي	الكامل	الأقدار
٢٥٩	-	البيسط	النار
٢٥٦	-	الطويل	الدهر
٤٣٢	النابعة الذبياني	الكامل	فجار
٤٥٦	عمرو بن نفيل أو غيره	الخفيف	بنكر
٤٥٦	=	الخفيف	ضر
٧٢١	-	الطويل	صغار
٤٢٩	-	الطويل	بالمهر
٦٢٦،٤١٦	-	البيسط	جار
٤٧٣	النابعة	الكامل	عرعار
٧٢١	-	الطويل	يسار
٨	عدي بن زيد العبادي	الوافر	قصار
٢٥٥	-	الخفيف	مكفهر
٢٥	-	الطويل	الثار
١٠٠،٩٣	كثير عزة	الطويل	التشاير
١٣٠	الخطينة	البيسط	عمر
١٣٩	مضرس بن ربيعي	الطويل	عصيرها

٥٦٥	كثير عزة	الطويل	هدير
٥٣٠	الأخطل	الكامل	أمور
٢١٦/٢٠١	أبو طالب	الطويل	عافر
٦٧٥	المخيل السعدي	الكامل	الفخر
٢٢٠	-	البيسط	مشهور
٢٥٧	الفرزدق	البيسط	الأزر
٢٥٨	أبو قيس صيفي بن الأسلت	الطويل	تظهر
٧٢٣	عدي بن زيد	الوافر	عار
٧٢٥	مهلهل بن ربيعة	المديد	الفرار
٣٤٧	-	الطويل	أنور
٤٨٨	ينسب إلى ابن الأثير	البيسط	أسمار
٥٩٨	توبة بن الحمير العقيلي	الطويل	أزورها
٦٠٢	جرير	البيسط	عمر
٦٢٦	ذو الرمة	الطويل	القطر

(ز)

٤٨٠٢٨	-	الرمل	وخز
٤١٩	الشماخ بن ضرار الغطفاني	الطويل	ضامز

(س)

٦١٨	المتني	الكامل	نسيما
٣٥٣	العباس بن مرداس	الطويل	فوارسا
٣٥٣	العباس بن مرداس	الطويل	القوانسا
٣٨٤	المرار الأسدي	الكامل	المخلص
٣٩٦	الحطيئة	البيسط	كالياس
٦٩	يزيد بن الطثرية القشيري	الطويل	الممارس
١٥٧	المرار بن سعيد الفقعسي	الكامل	متعيس
١٧١	-	الطويل	الكوانس

٢٧١	-	الطويل	راس
	(ش)		
٦٤٩	-	الطويل	عائشا
	(ض)		
٤١٨	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	الإبغاضُ
	(ط)		
٤٣٠	أبو مهوش	الطويل	قطقط
	(ع)		
١٦٧	سويد بن أبي كاهل البشكري	الرملي	الطمعُ
٣٠٣/٩٥	الأحوص الأنصاري	البيسط	ما منعا
٤٣٦	القطامي	الوافر	الرقاعا
٥٢٨	=	الوافر	ذراعا
٤٨١	-	الطويل	دعدعا
١٨٠	المرار الأسدي	الوافر	وقوعا
٤٢٧	المرار الأسدي	الطويل	مسمعا
٣٩٣	أعشى قيس	البيسط	والقنعا
١٤٤	-	الطويل	بالمطامع
١٠٨	النابعة	الطويل	الصوانع
٢١٧	عمرو بن معد يكرب الزبيدي	الوافر	هجوغُ
٢٤٩	قيس بن العيزارة	الطويل	شابع
٣٣١	رجل جاهلي	الكامل	جياع
٦١٩	-	الخفيف	خداع
٦٠٠	الصلتان	البيسط	تواضع
٤٢٨	-	الطويل	شوارع
٤٢٨	-	الطويل	وقائع

(ف)

٥٦١	جذامة بنت خالد النخعية	الوافر	وكيفا
٢٨٧	عمرو بن ملقط	السريع	القفا
١٦٣	قيس بن الخطيم أو غيره	المنسرح	وكفُ
٤١٠	الخطيئة	الطويل	تذرف
٤٠٩	=	الطويل	وكيف
٢٥٦	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	الملاحف
٣٢٣	سعد القرقر أو غيره		السدف

(ق)

٧٢٣	-	الطويل	وتلتقي
٤٠٤	-	الخفيف	محق
٣٤٨	-	الطويل	سابق
٣٩٧	-	الطويل	ورونق
٤٨٦	كعب بن مالك	الكامل	تخلق
٥٩٨	ذو الرمة	الطويل	يتزرقق
٤٢٨	علي بن أمية	المتقارب	يستفيق
٤٠٨	الأقيشر الأسدي	البسيط	الأباريق
١٧١	-	الطويل	رفيق
١٧١	-	الطويل	رواهقه
٢١٨	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	رهورق
٦٨١	-	الوافر	الطريق
٨٦	-	الخفيف	المهراق
٨٣	غيلان بن شجاع النهشلي	الطويل	مشرق
٤١	جرير	البسيط	منطيقُ

(ك)

٣٤	-	الرمل	هلك
٥٧٣	-	البسيط	أهاليك
٥٩٩	متمم بن نويرة	الطويل	مالك
٥٩٩	=	الطويل	فالدكادك
٢٣٢	زهير	البسيط	الشرك
٧١٣	=	البسيط	البرك
٧١٣	=	البسيط	حبك

(ل)

٥١٩	لييد	الرمل	حيهن
٤٢٧	-	المتقارب	الأجل
٤٩١	طرفة	الطويل	بجل
٢٤٨	-	الطويل	مضلا
٥٠٤	الخنساء	المتقارب	أولى لها
١٧٩	الأعشى	الكامل	أطفالها
٢٥٠	لييد بن ربيعة	الطويل	ثاقلا
٢٧٤	أبو حية النميري	الطويل	قبيل
٧١٩، ٧١٥، ٣٥٧	زهير بن مسعود الضبي	الوافر	يالا
٣٢٣	ذو الرمة	الوافر	قذالا
٥٢٦	ذو الرمة	الوافر	واحتيالاً
٥١٧	ليلي الأخيلىة	الطويل	هلا
٥٧	النابعة الجعدي	الطويل	محجلا
٦٢٠	-	البسيط	مخذولا
٤٢٨	أمية بن أبي عائذ	المتقارب	شمالا
٤٠٩	-	الطويل	العقلا
٣٩٥	-	الخفيف	عدولا
١٤٥	-	المتقارب	ذلا
١٩٨	-	الطويل	أعقلا

١٥١	-	الطويل	والفعلا
١٦٠	-	الكامل	نوالا
٢٨٦	-	الطويل	تنجلي
٣٩٤	كثير	الطويل	وصالها
٤٤٧	ربيعة بن مرقوم الضبي	الكامل	أنزل
٣٢٢	ينسب إلى ابن الزبير	الطويل	الكحل
٣٨٥	-	الطويل	جميل
١٩٥	امرؤ القيس	الطويل	بنبال
٧٢١	امرؤ القيس	الطويل	بيذبل
١٤١	-	الطويل	بمحفل
١٠١	رجل من طيء	الخفيف	بالمعالي
٢٦	بعض بني ثمير	الوافر	رحيل
٤٧	بجنون ليلى	الطويل	الوصل
٤٧٠	الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	والأصل
٤١٥	امرؤ القيس	الطويل	المفتل
٤١٥	امرؤ القيس	الطويل	مكلل
٣٨٢	امرؤ القيس	الطويل	وتحمل
٤٦٦	امرؤ القيس	الطويل	المحلخل
٥٦٦	امرؤ القيس	الطويل	التدلل
٣٤٣	امرؤ القيس	الطويل	المحلل
١٧٠	أبو محلم السعدي	البيسيط	حمام
٣	الحطيئة	الوافر	المعالي
١٧٥	-	الطويل	معجل
١٥٠	الفرزدق	البيسيط	الجدل
٤٦٨	الشماخ	الطويل	تنزال
٢٢	-	الوافر	الخليل
٥٢٧	جرير	الطويل	فاصلل
٦٧٦	-	الكامل	الكامل
٣١٤	الأحوص الأنصاري	الكامل	لأميل

٣٤٦	-	الكامل	أفضل
٣١٥	الشنفرى	الطويل	أعجل
٣١٥	الفرزدق	الكامل	أطول
٣٤١	ذو الرمة	الطويل	أكسل
٥١٩	رجل من بني بكر بن كلاب	البيسط	وحيله
٥٦٧	-	الطويل	سبيل
٦٢٦	أبو العيناء، وقيل غيره	الطويل	قليل
٤١٦	المتنخل الهذلي	البيسط	الفضل
٦١٧	الأعلم الهذلي	الوافر	تبول
٦١٩	-	الخفيف	سبيل
٤٧٠	الفرزدق	الطويل	الأنامل
٤٢٩	-	الطويل	وصول
٣٨٤	-	البيسط	وجل
٣٨٦	-	البيسط	الأمم
٤٣١	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	وقابله
٤٥٣	جرير	الطويل	أواصله
١٤٠	ذو الرمة	الطويل	وجعائله
١٤٣	الأعشى	البيسط	الوعمل
٢٦	حسان بن ثابت	السريع	حامل
٤٦	رقاعة الفقعسي	الوافر	البديل
٨٤	الأخطل	الطويل	تقتل
٨٩	-	المتقارب	العاذل
١٠٠	-	الطويل	المبسم
٢٢	أبو طالب	الطويل	حمائل

(م)

٤١٧	عمر بن أبي ربيعة	الرمم	وكرم
٦٥٦	كعب الأشقرى	السريع	تعلم

١٦٥	-	الطويل	معظما
١٦٧	-	الوافر	الحراما
٢٧٥	الشماخ	الطويل	طللاهما
٢٧٥	الشماخ	الطويل	مصطلاهما
٣٦٤	-	الكامل	متيما
٧	حسان بن ثابت	الطويل	مصرما
٢٤١	-	البيسط	حرما
٤١٥	النايغة	البيسط	اللحما
٤١٥	النايغة	البيسط	ديما
٤٧٦	علي رضي الله عنه	الطويل	باثيم
٤٧٦	=	الطويل	رحيم
١٥٢	عنزة	الكامل	دمي
١٦٣	-	البيسط	رحم
١٢٠	علياء بن أرقم	الطويل	السلم
٥٦٤	ذو الرمة	الطويل	سالم
٣٢٢	الكميت	الخفيف	ذام
٣٣٩	-	البيسط	هرم
٣٨٧	زهير	الطويل	المرجم
٧٤/٥	زهير	الطويل	ميرم
٦٦٢	عبيد بن الأبرص	الكامل	الأحلام
٦٧٥	-	الطويل	فخاصم
٢٠٧/٢٠٣	ساعدة بن جوية	البيسط	ينم
٢٠١	عاصم بن ثابت	الطويل	الملاحم
٤٧٨	عنزة	الكامل	أقدم
٥٦٤	ذو الرمة	الطويل	سالم
٤٩١	زهير	الكامل	للحلم
٥٩٣	الأحوص الأنصاري	الوافر	السلام
٦١٩	ذو الرمة	الطويل	غرام

١٦٣	-	الوافر	الغشوم
٥٤٧	ذو الرمة	الطويل	وسلام
٢٨٩	الفرزدق	الطويل	دعائمه
٣١٦	الفرزدق	الطويل	ألانم
٢٥	تأبط شرا	الوافر	تهيم
٢٥	=	=	وريم
٢٥	=	=	نيم
٨٨	زياد بن حمل أو غيره	البيسط	نقم
٢١٣	الكميت، أو ابن مقبل	البيسط	قزم
٢٠٥	لييد	الكامل	محجوم
٢٠٩/٢٠٤	لييد	الكامل	وكلوم
٤١٤	لييد	الكامل	المظلوم
٤٣١	الحارث بن خالد المخزومي أو غيره	الكامل	ظلم
٥٩٧	الأحوص	الوافر	السلام
٣٨٩	لييد بن ربيعة	الكامل	وندام
(ن)			
٢٧	أوس بن مغراء أو كثير النهشلي	البيسط	عفانا
٦٦٣	عبيد بن الأبرص	الرمل	وحينا
٣٦٤	-	الخفيف	سنان
٣٣٣	حرير	البيسط	أركاننا
٣٢٥	بشامة بن حزن أو المرقش الأكبر	البيسط	فادعينا
٧٢٠		البيسط	دينا
١٦٨	-	البيسط	مأمونا
٥٣٠	حرير	الوافر	عينا
١٠٤/٩٠/٨٦	حرير	البيسط	كانا
٩٨/٩٦/٨٦	حرير	البيسط	أحياننا
١٠١	-	البيسط	إعلاننا
٦٦٥	أبو بكر الصديق	البيسط	العينا

١٥٢	عمرو بن كلثوم	الوافر	أتينا
١٥٢	عمرو بن كلثوم	الوافر	وطينا
١٥٦	حرير	البيسط	حرمانا
١٤٥	-	الخفيف	عاذلونا
٤٣٦	-	البيسط	لوكانا
٣٩١	حرير	البيسط	قربانا
٥٦٣،١٥٨	حرير	البيسط	حرمانا
٥٦٣،٨٦	حرير	البيسط	من كانا
٥٠٨	الرعيبي	الطويل	سرعانا
=	=	=	شتانا
٣٢٥	أبو الغول الطهري	الوافر	بليين
٦٤٧	-	الوافر	لو أني
٦٣٢	-	الوافر	عني
٤٢٠	بجنون ليلي	الطويل	بجتماع
١٤٠	بشر بن أبي خازم الأسدي	الطويل	المباين
٤٢٨	كثير	الطويل	حين
٤١٨	تميم العجلاني	الطويل	فلان
٤٦٤	وداك بن ثميل المازني	الطويل	سفوان
١٢٧	امرؤ القيس	الطويل	أركان
٥٠٠	الثقب العبدى	الوافر	الحزين
١٦٢	-	البيسط	بغني
٣١	-	البيسط	ابن مروان
٦٣٣	-	الكامل	عدنان
٤١٧	الفند الزماني	الهرج	إذعان
٣١	-	البيسط	إعلان
	(٥)		
٦٩٩	-	الهرج	الزبيراه

٥٧٥	-	البيسط	صياصيه
-----	---	--------	--------

(ي)

٤٣٦	ذو الرمة	الطويل	لما بيا
٣٦٥	سحيم بن وثيل	الطويل	واديا
٣٦٥	سحيم بن وثيل	الطويل	ساريا
٥٩٧	عبد يغوث الحارثي	الطويل	تلاقيا
٤٣٦	ذو الرمة	الطويل	خاليا
٥٥٧	-	الكامل	وبأيا
٦٩٥	اين قيس الرقيات	الكامل	رزيتيه

(ى)

١٤٣	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	كالدمى
-----	------------------	--------	--------

أنصاف الأبيات

٢٢	فننعم أخو الهيجا ونعم شبابها
٥٢٧	فاذهب إليك فإني من بني أسد
٣١٤	ورثنا المجد والغنى أكبر أكبرا
١٩٩	على جرداء مسحها علوك
٦٧٦	يا طلحة الكامل وابن الكامل
٤٦٦	تعالى فانظري بمن ابتسلاني

٥ - فهرس الرجز

٣٩١	-	إتلائها
٢٩٧	-	كلبا
٢٩٧	-	السبا
٧٠١/٤٧٩/٤٥٦	راجز من بني تميم	الأشنب
٧٠١/٤٧٩/٤٥٦	=	الزرنب
١٠١	عبد الله بن رواحة	اقترابها
١٠١	=	شرابها
٥٧٩	الأحوص	أتنا
٥٧٩	=	جعنا
٣٢٥	العجاج	أعدت
٣٢٥	=	مدت
٢٧٧	عمر بن لجأ التميمي	سراتها
٥٧٥	راجز من بني سعد	العوج
٥٧٥	=	سهيج
٦٣٥	بعض أهل اليمن	بج
٦٣٥	=	حجنتح
٦٦٥	الكذاب الحرمازي	الجارود
=	=	ممدود
٢٠٦	على لسان الضب	صردا
٢٠٦	=	يردا
٢٠٦	=	عردا
٢٠٦	=	بردا
٦٦٦	العجاج	منتظر
٦٦٦	=	فحزر
٦٣٢	-	فرا
٦٣٢	-	شرا

٦٨٤	رؤية	سطرا
٦٨٤	=	نصرا
٤٧٢	-	بدارها
٤٧٢	-	صغارها
٤٧٣	أبر النجم العجلي	قرقار
٤٧٣	=	بالإنكار
٣٠٢	رؤية	الأخير
٦٧٥	=	التنزي
٦٧٥	=	بالنكز
٧٥	-	امرس
٧٥	-	أقعنسس
٧٠٠/٥٦٨	بعض بني أسد	فقعس
٧٠٠	-	كروس
٣٤٤	-	درديس
٣٤٤	-	إبليس
٥٥١	-	مض
٥٥١	-	بالنغض
٣١٢	رؤية	الفضفاض
٣١٢	=	أباض
٤٦٩	راجز من بكر بن وائل	مناعها
٤٦٩	راجز من بني تميم	أرباعها
٦٤٣	أبر النجم العجلي	واهجعي
٧٢٤	ابن قنان الراجز	الفليقة
٧٢٤	ابن قنان الراجز	الريقة
٥٤٩	-	غاق
٢٣٠	-	المرفق
٥٢٧	جارية	حوقها
٥٢٧	جارية	أطيقها
٦٧١	رؤية بن العجاج	عبد الملك

٦٧١	=	المحتيك
٦٤٨	رؤية بين العجاج	عساكا
٤٦٠	راجز من بيني أسيد	دونكا
٤٦٠	=	يحمدونكا
٣٨٩	رؤية بين العجاج	إياكا
٣٨٩	=	ذاكا
٤٦٩	الطفيل بن يزيد الحارثي	تراكها
٤٦٩	=	أوراكها
٥٠٥	-	فضاله
٥٠٥	-	تهاله
١٥١	-	الخلاحلا
١٥١	-	نائلا
٢٠٠	-	المنصل
٢٠٠	-	الحنظل
٥٩٠	ينسب إلى عروة بن حزام	أسل
٤٨٩،٤٨٨	-	كل
٤٨٩،٤٨٨	-	مستعجل
٤٨٩،٤٨٨	-	فل
٤٨٩،٤٨٨	-	ينكل
٦٠٣	عبد الله بن رواحة	الذبل
٤٠٦/١٦٨	جبار بن جزاء	مشمعل
٤٠٦/١٦٨	=	الكسل
٤٥٥	-	الأقدام
٤٥٥	-	همهام
٥١١	-	هلمه
٦٤٣	-	عما
٦٤٣	-	الذما
٣٣٨	-	أظلمه
٦٣٤	أبو خراش الهذلي	ألما

٦٣٤	أبو خراش الهذلي	اللهمما
٦٣٤	-	كلما
٦٣٤	-	اللهمَّ ما
٦٣٤	-	مسلمًا
٢٤٠	أبو صدقة العجلي	الخددين
٢٤٠	أبو صدقة العجلي	اللحين
٩٤	-	بدينا
٩٤	-	شقيننا
٩٤	-	دينا
٤١٣	-	حسانا
٤١٣	-	الليانا
٤١٣	-	القيانا
٢٦٩	-	عون
٢٦٩	-	سمين
٣٤٤/٣٣٩	-	سمن
٣٤٤/٣٣٩	-	البطن
٣٤٤/٣٣٩	-	خشن
٦٩٩	-	أواه
٦٩٩	-	واها
٦٩٩	-	نلناها

٦ - فهرس أمثلة النحاة وأساليبهم

رقم الصفحة	المثال
٣٦٦	ابدأ بهذا أول
١٥٠	أعجبني الضارب أمس
٦٤	الإناء ممتلئ ماء
١٢	أيمن الله
٢٣/٢	بمس الرجل زيد
٥٨/٤	بمست المرأة هند
١٠١	حبذا زيد راكباً
١٠١/٨٨	حبذا زيد رجلاً
٤٩٢	حسبك ينم الناس
٤٩٥	رويد زيداً
٣١١	زيد أحقق من عمرو
٣٠٨	زيد أعطى من عمرو للدراهم
٣٢٨	زيد أفضل رجل
٢٦٦	زيد غلامه حسن
١٩٦	زيد قراء
٦٨	زيد نعم الرجل
٦٧	زيد نعم رجلاً
١٢٤	زيد هند ضاربها هو
٣٢٨	الزيدان أفضل رجلين
٣٢٨	الزيدون أفضل رجال
٣٢٨	الزيدون أفضل رجال
٧٧	ساء الرجل زيد
٧٧	ساء رجلاً زيد

٤٩٨	ساروا رويداً
١١٤	ضامر الكشح
٣١٠	عبد الله بن أبي العن من لعن على لسان داود
٥٣٦	علي زيدا
٥٥٤/٥٣٦	عليه رجلاً ليسني
١٠٩	عندي رطل زيتاً
٥٠٤	فداء لك فلان
١١٧	فره الرجل
١١٠	فغر فاه
١١٠	فغر فوه
٦٥٣	كل رجل وسخلته
٣١٠	لا أظلم من قتيل كربلاء
٩١	لا تحبذه
٩١	ما أحبيده
٣٦٤/٣٥٨	ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد
٣٦٧	ما رأيت مذ عام أول
٢٧٩	مررت بالرجل الحسن الوجنة الجميل خالها
٢٦٣	مررت بالرجل الحسن ما اشتملت عليه ثيابه
٢٧٩	مررت بالرجل الحسن وجه الجميل أنفه
٢٦٤/٢٦٣	مررت بالرجل الطويل رمح يطعن به
٢٥٩	مررت بامرأة حسنة وجه جاريتها جميلة أنفه
٢٣١	مررت بجي أقمار النساء
٢٣١	مررت بجي أقمار نساء
٢٣١	مررت بجي أقمار نساؤه
٢٦٢	مررت برجل حسن الوجه أحمره
٢٧٨	مررت برجل حسن شامة الخد

٢٧٨	مررت برجل حسن شامة خذّه
٢٥٨	مررت برجل حسن وجه
٢٨٧	مررت برجل شراب أباه
٢٨٨	مررت برجل شرابين أباه
٢٥٥	مررت برجل عذراء بنته
٢٢٤	مررت برجل قرشي أبوه
٢٦٠	مررت برجل مؤشر الشجر صاف
١٥٥	مررت بزيد ضارب عمرو أمس
٢٤٤	مررت بضارب في الدار أبوه عمراً
٢٣١	مررت بقوم أسد أنصاراً
٢٣١	مررت بقوم أسد أنصارهم
٢٣١	مررت بقوم أسد الأنصار
٢٦٠	مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها
١١٤	منطلق اللسان
٤٦٩	نعاء زيداً
٥٠	نعم الدار هذا البلد
٣١	نعم الذي قام زيد
٢٢	نعم الرجال الزيدون
٢٣/٢	نعم الرجل زيد
٧٦	نعم الرجل زيد أبو عبد الله
٧٦	نعم الرجل زيد العالم
٤٧	نعم الرجل في الدار زيد
٤٣	نعم الرجل والمرأة زيد وهند
٢٢	نعم الرجلان الزيدان
٧٥	نعم الصديق حلیم
٦٥	نعم الفتى رجل من بني فلان

٥٠	نعم المرأتان الهندان
٥٣	نعم رجالاً الزيدون
٥٦/٥١	نعم رجالاً
٥١	نعم رجالاً أنت
٦١/٦٠/٥٦/٤	نعم رجالاً زيد
٦٢	نعم رجالاً صالحاً زيد
٥١	نعم رجالاً هو
٥٣	نعم رجلين الزيدان
٦١/٢٩	نعم زيد رجالاً
٦١	نعم شمساً شمس هذا اليوم
٤٣	نعم غلام المرأة زيد
٦٢	نعم غلام سفر غلامك
٦١	نعم قمراً قمر هذه الليلة
٦٢/٥٨	نعم ما صنعت
٦١/٥٥	نعموا رجالاً الزيدون
٦١/٥٥	نعمنا رجلين الزيدان
٥٨	نعمت المنزل مكة
٥٥	نعمن نساء الهندات
٣١٠	هذا أخصر من هذا
٣١٠	هذا أصوب من غيره
٣٠٦	هذا التمر أصقر من غيره
٣١١	هذا درهم ضرب الأمير
٢٠٠	هذا حذيرٌ عدوه
٢٢٩	هذا رجل أسد أبوه
٢٥٣	هذا رجل أكرم الابن
٢٥١	هذا رجل حسن البنت
٢٠٠	هذا رحيم أباه

٣١٧	هذا السير أحمر من هذا
٣١٨	هذه الشاة أحمر من هذه
٣٠٨	هذا المكان أقفر من ذلك
٢٥٣	هذه امرأة حائض البنت
٢٥١	هذه امرأة حسنة الابن
٢٥٤	هذه امرأة عجزاء البنت
٢٥٣	هذه امرأة عذراء البنت
٥١٣/٥١٢	هلمَّ جراً
٣٢٨	هند أفضل امرأة
٣٢٨	الهندان أفضل امرأتين
٣٢٨	الهنود أفضل نساء
٤٤٨	هيهات زيداً
٦٩٨	وا أمير المؤمنيناه
٦٩٧	وا من قتل ابن ملجماه
١١٧	ودُّع الرجل
٢٣١	وردنا مورداً غسل الماء
٢٣١	وردنا مورداً غسل ماء
٢٣١	وردنا مورداً غسل ماؤه
٦٤٩	يا أبات
٦٧٥	يا حذام العاقلة
٥٩٧	يا رجلاً خذ بيدي
٦٧٤	يا زيد العاقل ذو الجملة
٦٦٨	يا شريف بن شريف
٦٦٨	يا كريم بن كريم
٦٦٨	يا فلان بن فلان
٦٦٨	يا خبيث بن خبيث
٧٠٨/٧٠٧	يا مثناه

٧ - فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم
٥٦٤	إبراهيم <small>القطبي</small>
٦٨٠ / ٣٩	إبراهيم بن أبي عيلة
٤٠٢	ابن الأبرش (خلف بن فرتون الشنتريني)
٤٨٩ / ٤٨٠	ابن الأثير (محمد الدين المبارك بن محمد)
٥١٥	ابن أحمر (عمرو بن أحمر)
٥٣٠ / ٤٢٨ / ٤١	الأحطل (غياث بن غوث)
/٥٥ / ٣٨ / ٣٢ / ٣١ / ٢٦ / ٢٤ / ٤	الأحفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)
/١٥٣ / ١٤٧ / ١٠٣ / ٩١ / ٨٩ / ٥٩	
/٢٣٩ / ٢٣٧ / ١٦٩ / ١٦١ / ١٥٤	
/٢٥٤ / ٢٥٣ / ٢٥٢ / ٢٤٦ / ٢٤٠	
/٤١٨ / ٤٠٤ / ٣٨٣ / ٣٧٩ / ٣٢٧	
/٥٦٧ / ٤٧٦ / ٤٧٤ / ٤٧١ / ٤٥٧	
/٦٤١ / ٦٠٧ / ٥٨٥ / ٥٨٤ / ٥٧٥	
/٦٧٣ / ٦٦٧ / ٦٦١ / ٦٤٧ / ٦٤٦	
٦٩٢ / ٦٩٠ / ٦٨٧ / ٦٨٠ / ٦٧٩	
٥٦٤	أم إسماعيل
٦٨٦ / ٦٧٠ / ٦٦٩ / ٥٠٤	الأصمعي (عبد الملك بن قريب)
٤٨٤	الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز)
٢٩٢ / ٣٢١ / ٢٧٤ / ١٤٣	الأعشى (سليمان بن مهران)
٦٥٦ / ١٣٢	الأعلم الشتمري (يوسف بن سليمان)
٣٧٦ / ٣٧٣	الأعمش (سليمان بن مهران)
/١٧٥ / ١٥١ / ١٢٩ / ١٢٧ / ١٢٦	امرؤ القيس
/٣٩٦ / ٣٨٢ / ٣٤٣ / ١٩٥ / ١٧٦	
/٦٢٣ / ٦١٦ / ٥٦٦ / ٤٦٦ / ٤١٥	

٧٢١	
٤٢٧	أمية بن أبي عائذ
٢١٦ / ٢٠١	أميه بن المغيرة
٧٠٣ / ٦٧٦ / ٣٣٣	ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم)
١١٥ / ٥	ابن إياز (جمال الدين الحسين بن بدر)
٥٣٤ / ١٥٤ / ٩٩	ابن بابشاذ (ابن طاهر بن أحمد)
٥٢٢	ابن بابشاه (ناصر الدين عبدالمطلب)
٧٢٠ / ٦٦٠ / ١٣٥	ابن الباذش (أبو جعفر أحمد بن علي الغرناطي)
١٣٦ ، ٧٢	ابن الباذش (أبو الحسن علي بن أحمد الغرناطي)
٢٥	بجير بن الحارث بن عباد
٦٢٢	البخاري (محمد بن إسماعيل)
٥٦٩ / ٩٢	ابن برهان (عبد الواحد بن علي العكبري)
٣٢٥	بشامة بن حزن النهشلي
٥٢٤ / ٤٢٦ / ٤٧٢ / ٢١٦	أبو بكر بن طلحة (محمد بن طلحة الإشبيلي)
٢٣	أبو بكر بن عبيدة (محمد بن عبد الله بن عبيدة)
٣٩٨ / ٢١٨	البهاري (أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد)
٢٥	تأبط شراً
٤١٨ / ٢١٣	تميم بن أبي بن مقبل العجلاني
٤٣٥	أبو ثروان العكلي
٦٠٨ / ٥١٦ / ٥٠٣ / ٥٠١ / ٢٣٥	ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)
٨١	جبريل
٥٦١	جذامة بنت خالد النخعية
٦٠٧	الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن)
١٦٤ / ١٣٢ / ٣١ / ٣٠ / ٢٩ / ٢٨	الجرمي (أبو عمر صالح بن إسحاق)
٥٩٤ / ٤٩٢ / ٤١٢ / ٢١٤ / ٢٠٦	
٦٩٨ / ٦٨٦ / ٦٨٢ / ٦٥٩ / ٦٥٧	
٦٩٤ / ٦٧٢ / ٥٣٠ / ٣٣٣ / ١٥٦ / ٤١	جرير
٥٦٥ / ٤٥٩ / ٢٨٨ / ٦٦	الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز)

٦٤٨ / ٤٨٤	أبو جعفر (يزيد بن القعقاع القاري)
٤٩٧	الجموح الظفري
/٢٨٠ / ١٦٣ / ١٣٤ / ١٣١ / ١٠٠	ابن حني (أبو الفتح عثمان بن حني)
/٤٥٩ / ٤٥٨ / ٤٢٥ / ٣٨٧ / ٢٨٢	
/٧٢٢ / ٧١٨ / ٦٨٣ / ٦٥٩ / ٤٧٧	
٧٢٣	
٣٣٣ / ٣٧	الجواليقي (أبو منصور موهوب بن أحمد)
٥٢٦ / ٤٦٦ / ١٢١	الجوهري (إسماعيل بن حماد)
٤١٤ / ٣٠٢	أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد)
٩٧	ابن الحاج (أبو عمرو عثمان بن عمر)
/٢٩٩ / ١٨٢ / ١١٤ / ٣٩ / ٣١	ابن الحاجب
٣٥٨	
٥٤٣	الحارث بن الخزرج
٤٠ / ٢٥	الحارث بن عباد
٢٤	الحجاج بن يوسف
٤٣٦ / ٢١٤ / ١٩٦ / ٨٤ / ٧	حسن بن ثابت <small>رضي الله عنه</small>
/٤٤١ / ٤٢٤ / ٤١٢ / ٣٢٤ / ١٦٤	الحسن بن يسار البصري
٦٤٤ / ٤٨٨ / ٤٨٤	
٤١٠ / ٣٩٦ / ٣٩٥ / ١٣٠ / ٣	الخطيئة (جرول بن أوس)
٦٤٧ / ٣٧٣ / ١٣	حفص بن سليمان الأسدي (المقري)
٢٠٧	أبو الحكم بن بركان اللغوي (عبد السلام بن عبد الرحمن)
٢٤٩	الحكم بن صخر
٢٦ / ١٤	حمزة <small>رضي الله عنه</small>
٣٧٦ / ٣٧٣	حمزة الزيات (المقري)
٢٦٩	حميد الأرقط
/٤٢ / ٣٣ / ١٥ / ١٢ / ٥ / ٣	أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف)
/٦٣ / ٦٢ / ٥٨ / ٥٧ / ٤٧ / ٤٤	
/١٠٤ / ٩٨ / ٩٥ / ٩٤ / ٨٩ / ٦٤	
/١٣٥ / ١٣١ / ١٢٩ / ١١٢	

/١٩٦ / ١٨٦ / ١٥٤ / ١٤٤
 /٢٢٥ / ٢١٢ / ٢٠٧ / ٢٠٢
 /٢٥٣ / ٢٤٦ / ٢٣١ / ٢٢٦
 /٢٢٩ / ٢٩٠ / ٢٧٨ / ٢٥٦
 /٣٥٤ / ٣٤٣ / ٣٤١ / ٣٤٠
 /٣٦٧ / ٣٦٣ / ٣٦٠ / ٣٥٨
 /٣٨٧ / ٣٨٥ / ٣٨٣ / ٣٧٢
 /٣٩٩ / ٣٩٤ / ٣٩٣ / ٣٨٩
 /٤٣٢ / ٤٢٧ / ٤٢٣ / ٤٢٠
 /٤٦٨ / ٤٦٧ / ٤٥٣ / ٤٣٤
 /٤٨٢ / ٤٨١ / ٤٧٥ / ٤٧١
 /٤٩٤ / ٤٩١ / ٤٨٨ / ٤٨٣
 /٥٠٤ / ٥٠٣ / ٤٩٩ / ٤٩٥
 /٥١٢ / ٥٠٩ / ٥٠٧ / ٥٠٦
 /٥٦٦ / ٥٢٩ / ٥٢٨ / ٥٢٦
 /٦٠٤ / ٥٨٠ / ٥٧٨ / ٥٧٣
 /٦٣٥ / ٦٣٢ / ٦٢١ / ٦١٦
 /٦٦٠ / ٦٥٦ / ٦٤٦ / ٦٤١
 /٧٠٩ / ٧٠٨ / ٧٠٣ / ٦٦٩
 /٧١٧ / ٧١٥ / ٧١٤ / ٧١٣

٧٢٣

٤٦٠ / ١٤٨

٢٧٤

٤٧٣ / ١١٨

٧٠٧ / ٥٦٦ / ٣٧٨ / ٢٩١ / ٩٥

/٢٧١ / ٢١٤ / ١٩٥ / ١٣١ / ٩٣ / ٧١

/٦١٠ / ٥٨٩ / ٤٤٩ / ٤٠٤ / ٣٨٢

٧٢٣ / ٧١٧

١١٣

أبو حيوة (شريح بن يزيد)

أبو حية النميري (الهيثم بن الربيع)

ابن نحالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)

ابن الخباز (أبو العباس أحمد بن الحسين)

ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد)

ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد)

٤٥١	الخضراوي (أبو القاسم عبد الرحمن بن علي)
٥١٦ / ٢٣٥	أبو الخطاب (عبد الحميد بن عبد المجيد الأتخفش الأكبر)
٦٧٩ / ١٠٣ / ٩١	خطاب بن يوسف الماردي
٦٩٩	خلف بن حيان الأحمر
/٥٨٧ / ٥٠٩ / ٤٧٩ / ٣٦٧ / ٩٣ / ٩٠	الخليل بن أحمد الفراهيدي
/٦٨٢ / ٦٧٦ / ٦٦٢ / ٦٥٥ / ٥٩٤	
٦٩٨ / ٦٨٣	
٧٠٣	الخنساء
٣٠١	الختوي (شهاب الدين محمد بن أحمد)
٥٨٠ / ٥٧٩	ابن دارة (سالم بن مسافع)
٥٠٣ / ٤٨٠	الداودي (أبو جعفر أحمد بن نصر)
٢٨٢	الدباج (علي بن جابر)
٤٦٨	ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن)
٤٥٧	الدينوري (أحمد بن جعفر)
٥٠٢ / ٩٢	ابن درستويه (أبو محمد عبد الله بن جعفر)
٤٧٠ / ١٩٨	أبو ذؤيب الهذلي (خويلد بن خالد)
٤٨٤	ابن ذكوان (عبد الله بن أحمد)
٦١٩ / ٥٢٦ / ٤٣٦ / ٣٤١	ذي الرمة (غيلان بن عقبة)
١٣٥	ابن ذي النون (أبو زكريا يحيى بن ذي النون)
٦٩١ / ٦٨٤ / ٢٩٧	رؤية بن العجاج
١٠٣	الرّبيعي (علي بن عيسى)
/٢٤١ / ١٣٤ / ٩٠ / ٥٧ / ٥٥ / ٥٤	ابن أبي الربيع (أبو الحسين عبيد الله بن أحمد)
٤٠٤	
٨٣	أبو رجاء العطاردي (عمران بن تميم)
٤٦	رفاعة الفقعسي
٣٨٧ / ١٦٢ / ١٥٢	الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)
٦٩٦ / ٥٩٣	الرياشي (العباس بن الفرّج)
٢٩٧ / ٢٧٠	أبو زبيد (حرملة بن المنذر الطائي)
٤٤٧ / ٣٩٤	ابن الزبير الأسدي (عبد الله بن الزبير)

٢٧٧	الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)
٢٧٣	الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)
٥٣٠ / ٤١٩ / ٣٧٣ / ٢٣١ / ١٦٢ / ٥٩	أم زرع
٤٩٤	الزنجشري (أبو القاسم محمود بن عمر)
٤٩١ / ٣٨٦ / ٢٣٢ / ٧٤	الزناتي
٤١٣	زهير بن أبي سلمى
٢٠٥	زياد العنبري
٥٠٤	الزيادي (أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان)
٢٤	أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس)
٢١٤	زيد بن حارثه
٤٣٩	زيد الخيل
٢٠٣	زيد بن علي
١٩٠ / ٧٢ / ٥٧ / ٤٤ / ٤٠ / ٣٠ / ٢٦	ساعده بن جؤية الهذلي
١٣٢ / ٣٣٤ / ٢٤٦ / ١٤٧ / ١٣٢	ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)
٦٠٧ / ٤٢٦ / ٣٤٢	
٣٢٣	سعد القرقره
٦٨٣	ابن سعدان (أبو جعفر محمد بن سعدان)
٥٢٨ / ٤٨٨ / ٤٨٠	ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن السكيت)
١٦٦	أبو الشمال العدوي (قعب بن أبي قعب)
٢٨	سهل بن حنيف <small>رضي الله عنه</small>
٥٣٣ / ٢٨١ / ١٤٤	السهيلي (أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحمن)
١٦ / ٣٤ / ٣٥ / ٢٩ / ٤٩ / ٥٠ / ٥٥	سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
١٦ / ٦٢ / ٦٣ / ٧١ / ٧٢ / ٨٩ / ٩٠	
٩٣ / ١٠٣ / ١٥٣ / ١٦١ / ١٦٤ / ١٦٩	
١٧٩ / ١٨٠ / ١٩٩ / ٢٠٠ / ٢٠٢	
٢٠٣ / ٢٠٤ / ٢٠٥ / ٢٠٧ / ٢٠٨	

/٢٦٥ / ٢٦٢ / ٢١٢ / ٢١١ / ٢١٠	
/٢٧٧ / ٢٧٦ / ٢٧٥ / ٢٧٢ / ٢٦٨	
/٢٩٠ / ٢٨٨ / ٢٨٣ / ٢٨٢ / ٢٧٩	
/٣٥١ / ٣٤٩ / ٣٤٨ / ٣٤٣ / ٣٠٦	
/٣٦٧ / ٣٦٥ / ٣٦٣ / ٣٥٧ / ٣٥٢	
/٣٩٨ / ٣٩٠ / ٣٨٣ / ٣٨١ / ٣٨٠	
/٤٢٦ / ٤١١ / ٤٠٦ / ٤٠٠ / ٣٩٩	
/٤٧١ / ٤٥٧ / ٤٥٣ / ٤٤٤ / ٤٢٧	
/٤٩٩ / ٤٨٧ / ٤٧٩ / ٤٧٤ / ٤٧٢	
/٥٢٤ / ٥٢٣ / ٥٢٢ / ٥١٦ / ٥٠٠	
/٥٧٤ / ٥٦٩ / ٥٦٦ / ٥٦٥ / ٥٣٦	
/٦٠٥ / ٥٩٦ / ٥٩٤ / ٥٨٩ / ٥٨١	
/٦٥٧ / ٦٥٥ / ٦٤١ / ٦٣٢ / ٦١٠	
/٦٩٨ / ٦٨٢ / ٦٧٧ / ٦٧٦ / ٦٦٣	
٧١٨ / ٧٠٩ / ٧٠٦ / ٧٠٥ / ٧٠٤	
٢٨٠ / ١٠٥ / ٦٨	ابن السَّيِّد (أبو محمد عبد الله بن محمد)
٣٩٢ / ٢٠٢ / ١٢٢	ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل)
/٤٥٤ / ٣٧٩ / ٢٤٦ / ١٣٢ / ٧٢ / ١٥	السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)
٧١٥ / ٦٠٥ / ٥٩١ / ٥٨١	
٤٢١ / ٤٢٠	ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن الشجري)
٤٨٤	شيبه بن نضاح (المقري)
/٢٨٠ / ٢٤٦ / ٢٣٨ / ١٣٣ / ١٣١	الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد)
٢٨٢	
٣٨	الشلوبين الصغير (أبو عبد الله محمد بن علي)
٣ / ٢	شريك بن عبد الله
٤٦٨ / ٢٧٥	الشَّمَاخ بن ضرار
٥١٣	صدر الأفاضل الخوارزمي (ناصر بن محمد)
٢٤٠	أبو صدقة العجلي

٦٩٦	صهيب <small>رضي الله عنه</small>
٦٠٠	الصَّلْتَان العبدِي (قثم بن خبيثة)
/٦٥٨ / ٦٤١ / ٥٩٢ / ٣٧٩ / ١٣٥	ابن الضائع (أبو الحسن علي بن محمد)
٧٢٠ / ٧١٨	
٢١٦ / ٢٠١	أبو طالب بن أبي طالب
٣٨٢ / ٢٤٥ / ١٣١	ابن طاهر (أبو بكر محمد أحمد بن طاهر الخدب)
٤٢٦ / ٢٦٥ / ٦٩ / ٥٢ / ١١	ابن الطَّراوة (أبو الحسين بن محمد)
٦٥٩ / ٤٩٠ / ٢١٩ / ٢١٢ / ١٥	طرفه بن العبد
٦٦٥	طلحة بن عبيد الله
٢١٦	ابن طلحة (أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلي)
٦٧٦	الطوال (أبو عبد الله محمد بن أحمد)
٥١٢	عائذ بن زيد
٢٠١	عاصم بن ثابت (حمي الدَّبر) <small>رضي الله عنه</small>
٦٨٠ / ٦٤٧ / ٦٤٦ / ٣٧٦	عاصم بن أبي النجود (المقري)
١٣٢	ابن أبي العافية (أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز)
٦٨٠	أبو العالية (رُفيع بن مهران)
٥٨٦ / ١٤	ابن عامر (عبد الله بن عامر اليحصبي)
٢٩٨	عبد العزيز بن مروان
٣١٠	عبد الله بن أبي *
٦٩٦ / ١٠١ / ٩٤	عبد الله بن رواحة <small>رضي الله عنه</small>
٦٩٥	عبد الله بن قيس الرقيات
٥٧٨	أبو عبيدة (معمر بن المثني)
٦٩٠ / ٦٦٦ / ٣٢٥	العجاج (عبد الله بن روية السعدي)
	العجلي = أبو صدقة
٧٢٣	عدي بن زيد العبادي
٦٢٢	ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله)
/٩٠ / ٦٣ / ٦٢ / ٦١ / ٥٠ / ١١	ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن)
/١٦٥ / ١٣١ / ١٢٤ / ١٠٣	

/١٩٤ / ١٨٧ / ١٨٠ / ١٧٥	
٢ / ٢٢٩ / ٢١٥ / ٢١٠ / ٢٠٢	
/٢٥٣ / ٢٥٢ / ٢٤١ / ٢٤٠ / ٢٣	
/٤٢٦ / ٣٩٢ / ٢٨١ / ٢٧٩	
/٤٦٣ / ٤٥٤ / ٤٤٩ / ٤٣١	
/٥٣٣ / ٥٢٨ / ٥١٨ / ٤٨١ / ٤٦٥	
/٥٩٢ / ٥٩١ / ٥٦٨ / ٥٦٧	
/٧١٨ / ٧٠١ / ٦٥٨ / ٥٩٦	
٧٢٢ / ٧٢٠	
٤١٩ / ٣٧٤	ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب)
٧٠٤ / ٧٠٠ / ٦٣٠ / ٥٦٩ / ٣٧٢	العكبري (أبوالبقاء أحمد بن الحسين)
٥٢١	أبو العلاء المعري (أحمد بن عبد الله بن سليمان)
١٠٤	ابن العليج (ضياء الدين محمد بن علي)
٣٢١	علقمة بن غلثة
٤٢٨	علي بن أمية
٤٧٦ / ٣ / ٢	علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>
٧٢٣ / ٧٠٣ / ٦٩٦ / ٦٩٥ / ١٣٠ / ٢٤	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>
٤١٧ / ٧٠٤ / ٧٠٣ / ٢٥٦ / ١٤٣	عمر بن أبي ربيعة
٦٩٤ / ٦٧٢ / ٣٣٧ / ٢٩٨	عمر بن عبد العزيز
٦٩٧ / ٦٩٦	عمرة بنت رواحة
/٤٨٤ / ٣٦٩ / ٣٦٨ / ١٦٤ / ١٠٣	أبو عمرو بن العلاء
٦٨٨ / ٦٨٢ / ٥٩٤ / ٥١٤	
١٥٢	عمرو بن كلثوم
٤٧٨	عنزة بن شداد العبسي
٥٩٤	عيسى بن عمر
٣٢٤	أبو الغول الطهوي
/٨٧ / ٦٠ / ٥٩ / ٥٧ / ٤٤ / ٤٠ / ٣٢	الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)
/١ / ١٠٢ / ١٠١ / ٩٦ / ٩٢ / ٩٠	

/١٣٣/١٣٢/١٣١/١٠٥/١٠٣
 /٢٤٦/٢٤٠/٢٣١/١٥٠/١٣٤
 /٢٨٠/٣٧٩/٢٦٧/٢٦٦/٢٦٥
 /٣٨٧/٣٨٢/٣٤١/٣٤٠/٢٩٠
 /٤٥٤/٤٢٦/٤٢٣/٤١٤/٣٩٤
 /٤٧٦/٤٧٥/٥٧٠/٤٥٩/٤٥٧
 /٥٩١/٥٨٩/٥١٢/٤٨٣/٤٧٧
 /٦٧٠/٦٥٩/٦٤٦

٤٧٦

٤٤٢

/٥١/٤٢/٣١/٢٩/٢٧/١٢/٧/٤
 /١٦١/١٣٥/٨٥/٦٠/٥٩/٥٨/٥٧
 /٢٤٨/١٨٩/١٨١/١٧٤/١٦٢
 /٢٧٢/٢٧١/٢٦٦/٢٦٣/٢٦٢
 /٣٨٣/٣٣٠/٣٢٩/٣٢٤/٢٨٥
 /٤٥٩/٤٤٠/٤٣٥/٤٢٣/٤٢٢
 /٥٣٣/٥١٤/٥١٠/٤٩٧/٤٨٢
 /٦٦٨/٦٠٨/٦٠٢/٥٨٦/٥٨٥
 /٧٠٣/٦٩٢/٦٨٧/٦٧٦/٦٧٤
 ٧١٥/٧٠٩/٧٠٦

٧٢٣/٦٥٩/٤٠٠

١٦

١٢١

٥٥٨

٥٢٨/٤٣٥

٣٠٣

٢٠٠/١٩٧

٧٢٨/٦٣٧/٩

٦٩٤

فاطمة (رَضِيَ اللهُ عَنْهَا)

ابن الفخار (محمد بن علي البيرى)

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)

الفرزدق (همام بن غالب)

القاسم بن محمد بن الموفق الأندلس أبو القاسم

القالبي (أبو علي إسماعيل بن القاسم)

قصي بن كلاب

القطامي (عمير بن شبيب)

أبو قلابه (محمد بن أحمد)

القلاخ بن حزن السعدي

ابن القواس (أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة)

قيس بن الملوح العامري

٢٤٩	قيس بن العيزاره
١٣	ابن كثير (عبد الله بن كثير الداري المقرئ)
٤٢٨ / ٣٩٤ / ١٠٠	كثير عزة
٢٣٦	الكرماني (برهان الدين محمود بن حمزة)
/ ٤٦ / ٢٩ / ٢٤ / ١٤ / ١٢ / ١١ / ٤	الكسائي (علي بن حمزة)
/ ٧٨ / ٧٥ / ٦٤ / ٥٩ / ٥٧ / ٥٥ / ٥١	
/ ١٣٨ / ١٢٩ / ١٢٨ / ١٢٥ / ١٢٢	
/ ١٨٩ / ١٨٨ / ١٧٤ / ١٤٠ / ١٣٩	
/ ٢٥٣ / ٢٥٢ / ٢٢٧ / ٢٠٢ / ٢٠١	
/ ٣٧٣ / ٣٤٣ / ٢٦٣ / ٢٦٢ / ٢٥٤	
/ ٤٧٩ / ٤٧١ / ٤٦٥ / ٤٠٤ / ٣٩٠	
/ ٥٩٣ / ٥٦٨ / ٥٣٢ / ٥٣١ / ٥١٢	
٦٧٦ / ٦٢٥ / ٦٠٢	
٤٨٦	كعب بن مالك <small>رضي الله عنه</small>
	الكلبي = محمد بن السائب
/ ٥٠٣ / ٩٧ / ٩٢ / ٨٧ / ٨٠ / ٧٣	ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد)
/ ٥٨٩ / ٥٨٣ / ٥٨٢ / ٥٨١ / ٥٣٢	
٦٧٣ / ٦٦٥ / ٦٦١	
٤٧٠ / ٢١٣	الكميت بن زيد
٢١١	اللاحقي (أبو يحيى أبان بن عبد الحميد)
٥١٩ / ٤١٤ / ٢٠٤	لييد بن ربيعة
٥٦١	لطيفة
٥٤٠ / ٥١٧	ليلى الأخيلية
/ ٤٥٧ / ٣٤٢ / ٢١١ / ٢٠٥ / ١٦٤	المازني (أبو عثمان بكر بن محمد)
/ ٦٦٠ / ٦٠١ / ٥٧٥ / ٦٤٦ / ٤٩٢	
٦٨٣ / ٦٨٢ / ٦٧٩	
/ ٦٢ / ٥٥ / ٤٤ / ٤٠ / ٣١ / ٢٩ / ١٥	ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله)
/ ١١٢ / ١٠٢ / ٩٩ / ٩٨ / ٩٤ / ٧٥ / ٦٣	

/١٤٥ /١١٨ /١١٧ /١١٦ /١١٤
 /٢٢٣ /٢٠٨ /١٧٥ /١٦٥ /١٦١
 /٢٤١ /٢٣٤ /٢٣١ /٢٢٨ /٢٢٧
 /٢٥٤ /٢٥٣ /٢٥٢ /٢٤٨ /٢٤٦
 /٢٧٢ /٢٦٤ /٢٦٣ /٢٥٦ /٢٥٥
 /٣١١ /٣٠٤ /٢٨٨ /٢٨١ /٢٧٣
 /٣٣٩ /٣٣١ /٣١٦ /٣١٤ /٣١٢
 /٣٥٤ /٣٥٢ /٣٤٥ /٣٤٣ /٣٤٠
 /٣٨٤ /٣٨٣ /٣٦٣ /٣٦٠ /٣٥٨
 /٤٣٣ /٤٢١ /٤٢٠ /٤١١ /٣٨٨
 /٤٥٣ /٤٤٦ /٤٤٣ /٤٣٧ /٤٣٤
 /٤٨١ /٤٦٧ /٤٦١ /٤٥٨ /٤٥٧
 /٥٠٠ /٤٩٣ /٤٩٢ /٤٩١ /٤٨٢
 /٥٦٤ /٥٦٣ /٥٦١ /٥٤٠ /٥١٦
 /٥٩١ /٥٨٠ /٥٧٨ /٥٧٤ /٥٧٣
 /٦١٨ /٦١٥ /٦٠٨ /٦٠٤ /٥٩٢
 /٦٣٢ /٦٣١ /٦٢٥ /٦٢١ /٦١٩
 /٦٥٨ /٦٥٧ /٦٥٥ /٦٤٦ /٦٤١
 /٦٩٩ /٦٩٨ /٦٩٤ /٦٨٤ /٦٧٧
 /٧٠٩ /٧٠٨ /٧٠٦ /٧٠٤ /٧٠٣
 ٧٢٥ /٧١٣ /٧١١

٦٢٢

/١٤٩ /٩٦ /٩٠ /٨٩ /٥٧ /٤٠
 /١٦٥ /١٦٤ /١٦٢ /١٦١ /١٦٠
 /٢١٠ /٢٠٨ /٢٠٥ /١٨٠ /١٧٤
 /٢٧٥ /٢٧٣ /٢٦٢ /٢٣٥ /٢١١
 /٣٧٩ /٣١٦ /٣١٤ /٢٨٨ /٢٧٦
 /٥٢٣ /٤٩٩ /٤٧٤ /٣٨١ /٣٨٠
 /٥٩١ /٥٨١ /٥٧٤ /٥٧٠ /٥٦٥

مالك بن أنس

الميرد (أبو العباس محمد بن يزيد)

/٦٣٢ / ٦٣١ / ٦٠٧ / ٦٠٦ / ٥٩٤	
/٦٦٥ / ٦٦٢ / ٦٥٥ / ٦٤٤ / ٦٣٧	
٧١٥ / ٧٠٩ / ٦٧١	
٥٩٩	متمم بن نوبرة
٦١٨ / ٣٧	المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين)
٥٠٠	المتقّب العبدى (عائذ بن محسن)
	مجنون ليلى = قيس بن الملوّح
/٢٧٣ / ٢٠١ / ١٤٩ / ١٢٨ / ٣١	محمد ﷺ
/٣٦٤ / ٣٦١ / ٣٣٤	
٤٤٢	محمد بن السائب الكلبي
٣٠٨	ابن المذلق
٤٢٧ / ١٥٧	المرّار بن سعيد الفقعسي
٥٦٤ / ٥٦٣	مريم عليها السلام
٤٨٤ / ٣٢٤	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>
٦٢٢ / ٤٨٨	مسلم بن الحجاج القشيري
١٢٥	ابن مضاء الأندلسي (أحمد بن عبد الرحمن)
٥٧٩	معاوية بن أبي سفيان <small>رضي الله عنه</small>
٥٦٥ / ١٩٠ / ١١١ / ١٠٧ / ٩٠	ابن معط (أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي)
	ابن مقبل = تميم بن أبي بن مقبل
٢١١	ابن المقفع (عبد الله بن المقفع)
٣٤٥ / ٢٣٦	مكي بن أبي طالب القيسي
٣٧	ابن ملكون (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد)
٧٢٥	مهلهل بن ربيعة
٦٢١	موسى <small>عليه السلام</small>
	الموفق الأندلسي = القاسم بن محمد
/٤٧٣ / ٤١٥ / ٣١٥ / ١٢٩ / ١٠٨	النابغة الذبياني
٥٤٠ / ٥١٧ / ٥٠٥	
٢٢٨ / ١٨٦ / ١٥٥ / ١٤٥	ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك)

٤٨٤	نافع (المقرئ)
٢٥٣/١٣٨	النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد)
١٠٤	ابن النحاس الحلبي (بهاء الدين محمد بن إبراهيم)
/٤٧٧/٤٣٣/٣٠٠/١٤٧/١١٥/٥	ابن النحوية (بدر الدين محمد بن يعقوب)
/٦١٥/٥٦٩/٥٥٤/٥٥٣/٥٢١	
٧٢٨/٦٣٧/٦١٦	
٦٨٥	نصر بن سيار
٣٣٦	نصيب بن رباح
٣٤٥	نفظويه (أبو عبد الله إبراهيم بن محمد)
٣٢٦	أبو نواس (الحسن بن هانئ)
٧٠٠/٣٦٢	النيلي (تقي الدين إبراهيم بن الحسين)
٤٨٦	ابن هرمة (إبراهيم بن هرمة)
٣٧٣	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>
٥١٦/٢٨٢/٢٧١/٦٤	ابن هشام الخضراوي (أبو عبد الله محمد بن يحيى)
٣٣٠/١٦٩/١٢٥	هشام بن معاوية الكوفي
٥٠٦	الهجري (هارون بن زكريا)
٤٣٩	ابن وثاب (يحيى بن وثاب)
١٣	ورش (عثمان بن سعيد)
٢١٥/١٩٥	ابن ولاد (أبو العباس أحمد بن محمد)
٣٣٦	الوليد بن عبد الملك
٣٣٧	يزيد بن الوليد بن عبد الملك
٤٤٢	ابن يعمر (أبو إسحاق يحيى بن يعمر)
/٥١٢/٥٠٥/٥٤١/٥٠٤/٨٤/٦٥	ابن يعيش الحلبي (موفق الدين أبو البقاء)
/٧٠٠/٥٤٣	يعيش بن علي
٥٩٤/٥٨٦	يونس بن حبيب

٨ - فهرس القبائل والطوائف والجماعات

أرقام الصفحات	القبيلة أو الجماعة
١٢٨	أصحاب الكهف
٥٨٥ / ٤٧١ / ١٥١	بنو أسد
٣٣٧ / ٣٠١	بنو أمية
٢٥٣ / ١٣١ / ١١٧ / ٤٧	الأندلسيون
/ ٢٩ / ٢٦ / ١٩ / ١٩ / ١١ / ٦ / ٤ / ٣	البصريون
/ ١٢٣ / ١٠٣ / ٦٤ / ٥٨ / ٥٥ / ٥٢ / ٥٠ / ٣٠	
/ ١٤٧ / ١٣٩ / ١٣٨ / ١٣٧ / ١٣٢ / ١٢٥	
/ ١٨١ / ١٨٠ / ١٧٦ / ١٧٥ / ١٧٤ / ١٤٨	
/ ٢٦٦ / ٢٦٥ / ٢٦٤ / ٢١٥ / ١٩٩ / ١٩٧	
/ ٢٨٩ / ٢٨٧ / ٢٧٧ / ٢٧٣ / ٢٧١ / ٢٦٩	
/ ٤٠٤ / ٤٠١ / ٣٨٧ / ٣٨٦ / ٣٤٧ / ٣٣٥	
/ ٤٣٧ / ٤٢٦ / ٤٢٤ / ٤٢٣ / ٤٢٢ / ٤١١	
/ ٤٩٦ / ٤٦٥ / ٤٦٠ / ٤٥٩ / ٤٥١ / ٤٥٠	
/ ٥٣٢ / ٥٢٩ / ٥٢٦ / ٥١٤ / ٥١٣ / ٥٠٩	
/ ٥٨٢ / ٥٧٤ / ٥٦٩ / ٥٥٣ / ٥٥٢ / ٥٣٣	
/ ٦٠٣ / ٦٠٢ / ٥٩٤ / ٥٨٩ / ٥٨٨ / ٥٨٣	
/ ٦٣٣ / ٦٣٠ / ٦٢٣ / ٦٢٠ / ٦١٨ / ٦١٦	
/ ٦٦٩ / ٦٦٥ / ٦٤٩ / ٦٣٦ / ٦٣٥ / ٦٣٤	
٧٠٤ / ٧٠٣ / ٦٧٣	
٤٨٣ / ٤٣٥ / ١٧٥ / ١٤٩	البيغداديون
٤٠	بكر
٤٠	تغلب
٥١٤ / ٥٠٩ / ٤٥٠ / ٣٢١ / ٣٢٢ / ١٩	تميم
٣٠٥	بنو تميم اللات
٥١٤ / ٥١١ / ٥١٠ / ٥٠٩ / ٥٠٦	الحجازيون

٤٧٥	بنو دبير
٦٢٠ / ٢٣٨ / ٢٣٢	طبي
٢٨	العبادة
٧	بنو عقيل
/٣٠ / ٢٩ / ٢٦ / ١٩ / ١٩ / ١١ / ٦ / ٤ / ٣	الكوفيون
/١٢٣ / ١٠٣ / ٦٤ / ٥٨ / ٥٥ / ٥٢ / ٥٠	
/١٤٧ / ١٣٩ / ١٣٨ / ١٣٧ / ١٣٢ / ١٢٥	
/١٨١ / ١٨٠ / ١٧٦ / ١٧٥ / ١٧٤ / ١٤٨	
/٢٦٦ / ٢٦٥ / ٢٦٤ / ٢١٥ / ١٩٩ / ١٩٧	
/٢٨٩ / ٢٨٧ / ٢٧٧ / ٢٧٣ / ٢٧١ / ٢٦٩	
/٤٠٣ / ٤٠١ / ٣٨٦ / ٣٧٧ / ٣٤٧ / ٣٣٥	
/٤٣٠ / ٤٢٦ / ٤٢٣ / ٤٢٢ / ٤١٢ / ٤١١	
/٥١٤ / ٥١٣ / ٤٨٤ / ٤٦٣ / ٤٥١ / ٤٣٧	
/٥٨٣ / ٥٧٤ / ٥٥٢ / ٥٢٩ / ٥٢٨ / ٥٢٦	
/٦٢٨ / ٦١٩ / ٦٠٣ / ٦٠١ / ٥٨٩ / ٥٨٨	
/٦٦٩ / ٦٦١ / ٦٥٤ / ٦٤٩ / ٦٣٥ / ٦٣٢	
/٧٠٦ / ٧٠٢ / ٦٩٨ / ٦٧٩ / ٦٧٣ / ٦٧٢	
/٧٠٧	
. ٧١٩ / ٧٠٨	
٥٨٥	بنو مالك
٢٣٤ / ١٣٨	المتأخرون

٩ - فهرس الأماكن والبلدان

رقم الصفحة	البلد أو المكان
٧٠٥ / ٦٦٣	الأندلس
٨١	أحد
٦٤١	بعلبك
٥٢١	بغداد
٨١	حراء
٢٧٧	حقل الرخامى
٦٨٥	خراسان
٥٥٨	دار الندوة
٦٩٨	دير الجماجم
٢١٦	الشام
٣١٠	كربلاء
٥٦٤	المروة
٥٦٤ / ٥٥٨	مكة
٥٢١	هيئة
٣٩٢	اليمامة

١٠ - فهرس الكتب الواردة في المتن

رقم الصفحة	اسم الكتاب
٦٢٢	أحكام القرآن لابن العربي
	الأفعال للرعيي = اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر
٢٣٩	اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيي
٣٨٨ / ٢٤٦ / ١٥٤	الألفية لابن مالك
٤٥٤ / ٢٣١	الإيضاح للفارسي
١٠٤	اليسيط لابن العلي
٢١٦	بغية الأمل في شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة
٥٠٦ / ٤٩٣ / ٤٨٥	تحفة الأقران للرعيي
٤١٤ / ٣٩٤ / ٣٤٠ / ٤٦	التذكرة للفارسي
/ ٢٣٤ / ٢٢٧ / ١٧٥ / ١١٢	التسهيل لابن مالك
٤٨١ / ٢٥٥ / ٢٥٢ / ٢٤٦	
٥٠٣	التصريف لابن كيسان
٢٥٦	التمهيد لابن بطال
٢٧٧	الجمل للزجاجي
٤٩٥	الحلل في شرح الجمل للزناتي
٢٦٥	ردُّ الشارد إلى عقاب الناشد لابن الطراوة
١٣١	سر صناعة الإعراب لابن جني
١٨٦ / ١٥٥	شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم
٥	شرح ألفية ابن معط لابن إياز
٧٢٨	شرح ألفية ابن معط لابن القواس
٧٢٨	شرح ألفية ابن معط لابن النحوية
٣٨٨ / ٢٥٥ / ١١٢ / ١٠٢	شرح التسهيل لابن مالك
١٦	شرح الجزولية لعلم الدين الأندلسي
٥٩٦ / ٣٩٨	شرح الجمل لابن عصفور
٢٢٧ / ١١٤	شرح الكافية الشافية لابن مالك

٥٦٩	شرح اللمع لابن برهان
٦٥	شرح المفصل لابن يعيش
٢٥٢/١٨٧	شرح المقرب لابن عصفور
٥٤٨/٥٤٤/٥٤١/٤٩٩/١٢١	الصحاح للجوهري
١٥	شعر الشعراء الستة الجاهليين للأعلم
٢٣٦	العجائب والغرائب للكرماني
٩٠	الفصول الخمسون لابن معط
٤٢٤	الكافي لابن أبي الربيع
٤٤٨	الكافية الشافية
٥٥	الكبير للأخفش
٣٩٠/٢٨٨	الكتاب لسيبويه
٧٠٤/٦٣٠/٥٦٩	اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري
٤٧٣	ليس في كلام العرب لابن خالويه
٦٥٦	المسألة الرشيدية للأعلم الشنمري
٢٦٦/٩٢	المسائل البغداديات للفراسي
٣٤٠	المسائل الحليّات له أيضاً
٦٧١	المقتضب للميرد
١٥٤	المقدمة المحسبة لابن بابشاذ
٢٥٢/١٨٧/١٧٥	المقرب لابن عصفور
٤٧٦	الملوك للأخفش
٧٠٧/٢٩١	النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز
٥١٦/٤٨٠	النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير

١١ - فهرس المصادر والمراجع

- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرحي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الأبحاث الجلية في شرح المقدمة الجزولية. لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٦٦٠ نحو (مخط ابن إياز) .
- الإبدال. لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط. تأليف شعاع إبراهيم المنصور، مكتبة دار التراث - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- إتحاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد. لمحمود شكري الألويسي (ت ١٣٤٢هـ)، تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الإحاطة في أخبار غرناطة. لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- إحكام صناعة الكلام في فنون النثر ومداهبه في المشرق والأندلس. لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي الإشبيلي (ت ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، عالم الكتب - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- أحكام القرآن. لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ط ١، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض. لأبي سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- أدب الكاتب. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- أراجيز العرب. لمحمد توفيق البكري (ت ١٣٥١هـ)، ط ٢، ١٣٤٦هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان أنير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية. لأبي علي محمد بن المستنير قطرب (ت بعد ٢٠٦هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار - الزرقاء، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- أزهار الرياض في أخبار عياض. لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- الأزهية في علم الحروف. لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- أساس البلاغة. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الاستدراك على سيويه في الأبنية. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القراني (ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مكتبة نهضة مصر - القاهرة .
- أسدُ الغابة في معرفة الصحابة. لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب - القاهرة - ١٩٧٠ م .
- أسرار العربية. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .
- أسماء خيل العرب وأنسائها وذكر فرسانها. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١ م .
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادير المخطوطات .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- الأشباه والنظائر. لجلال الدين عبد البين أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- الاشتقاق. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨ م .
- اشتقاق أسماء الله. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين. اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشتمري (ت ٤٧٦هـ)، دار الفطر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- الأشعري وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. للدكتور محمد عبد المجيد الطويل، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي - بيروت .

- إصلاح المنطق. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨٧ م.
- الأصمعيات. اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط ٥، دار المعارف - القاهرة.
- الأصول في النحو. لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- الأضداد للسجستاني = ثلاثة كتب في الأضداد.
- الأضداد. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- الأضداد. لجمال الدين محمد بن بدر الدين المنشي (ت ١٠٠١هـ)، تحقيق: د. محمد حسين آل ياسين، منشورات مكتبة الفكر العربي - بغداد ١٩٨٥ م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨، سعد الدين - دمشق.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، بيروت دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥.
- إعراب الحديث النبوي. لمحّب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار المنارة - جدة، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- إعراب الحماسة. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة بني جامع بتركيا تحت رقم: ٩٦٦.
- إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- إعراب القراءات السبع وعللها. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

- إعراب القراءات الشواذ. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب لامية الشنفرى. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - دمشق، ط ٤ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الأعلام. لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٧ - ١٩٨٦م.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء. لمحمد راغب الطباخ الحلبي (ت ١٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد كمال، دار القلم العربي - حلب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام. لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شعبة (ت ٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٣٩٢.
- الأغاني. لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٥٧هـ - ١٩٧٤م.
- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شهيد علي بتركيا.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. لأبي الحسين بن الطراوة السبيعي المالقي (ت ٥٢٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار التراث - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- أفعال من كذا. لأبي علي إسماعيل بن القاسم القسالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد الفاضل بن عاشور، نشر وتوزيع مؤسسة ع بن عبد الله - تونس، ١٩٧٢م.
- الأفعال. لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الأفعال. لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي (ت بعد ٤٠٠هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١ - ١٣٩٥-١٤١٣هـ.

- الأفعال. محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨١ م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعييني الغرناطي (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠١ - ١٤٠٢هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٢ م.
- الإقناع في القراءات السبع. لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤٠٣هـ.
- إكمال الأعلام بثلاث الكلام. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجلياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
- إكمال المعلم على صحيح مسلم. للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.
- ألف باء. لأبي الحجاج يوسف بن محمد البلوي (ت ٦٠٤هـ)، عالم الكتب - بيروت.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف. لحمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجلياني (ت ٦٧٢هـ)، مكتبة القاهرة.
- ألفية ابن معط = الدررة الألفية.
- ألقاب الشعراء. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات.
- أمالي ابن الشجري. لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.
- أمالي الزجاجي. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

- أمالي السهيلي. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة - القاهرة، ط ١ - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- أمالي القاضي. إسماعيل بن القاسم أبي علي القاضي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٥م.
- الأمثال. لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية. للدكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- إنباء العُمر بأبناء العمر. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطبي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. ومصور مخطوطة تيمور برقم: ٧٠٥.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا، ١١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل - بيروت، ط ٥، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الأيام والليالي والشهور. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري - القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- إيضاح الشعر. (أو شرح الأبيات المشككة الإعراب). لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هندلوي، دار القلم، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- إيضاح شواهد الإيضاح. لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- الإيضاح العضدي. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الإيضاح في شرح المفصل. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- البارع في علم العروض. لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت ٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- البارع في اللغة. لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، ط ١، ١٩٧٥م .
- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام. لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذقي الحلبي (ت ٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية - القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- البحر المحيط. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- بدائع الزهور في وقائع الدهور. لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت ٩٣٠هـ)، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- برنامج الوادي آشي. محمد بن جابر بن محمد الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ - ١٩٨١م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الشيبني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- البغال = رسائل الجاحظ .
- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال. لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب اللبلي الفهري (ت ٦٩١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- بغية الرائد فيما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد. للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: صلاح الدين الإدليبي وآخرين - وزارة الأوقاف المغربية - الرباط، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس. لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت ٥٩٩هـ)، دار الكتاب العربي - القاهرة، ١٩٦٧م .
- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا .
- البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- البيان والتبيين. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- تأويل مشكل القرآن. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- تاج العروس من جواهر القاموس. لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- تاريخ الأدب العربي لكارل بوكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار، والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٣ م .
- تاريخ الأدب العربي. للدكتور عمر فروخ، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١ - ١٩٨٣ م .
- تاريخ بغداد. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت .
- تاريخ علماء المستنصرية. للدكتور ناجي معروف، ط ٣، مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م .
- تاريخ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: أسامة عبد الكريم الرفاعي .
- تاريخ قضاة الأندلس. لأبي الحسن علي بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي (ت نهاية القرن الثامن الهجري)، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- تاريخ مدينة دمشق. للحافظ المورخ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ)، مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق.
- التبصرة والتذكرة. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، المكتبة العلمية - بيروت .
- التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٩٧٦ م .
- التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب إلى العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي، دار المعرفة - بيروت .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتليث من حروف القرآن. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيبي الغرناطي (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة - جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التحفة الشافية في شرح الكافية. إبراهيم بن ثابت الطائفي النيلي البغدادي (القرن ٧هـ)، مصور عن مخطوطة شستريتي برقم: ٣٦٣١.
- تحفة القادم. لأبي عبد الله محمد بن الأبار القضاعي البلنسي (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، عني بنشره وطبعه أسعد طرايزوني الحسني، مكتبة ابن الجوزي - الدمام.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التخمير = شرح المفصل.
- تذكرة الحفاظ. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- تذكرة النحاة. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧هـ)، دار الريان للتراث - القاهرة، ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التذليل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، مصور عن مخطوطة الأسكوريال.
- تفسير غريب القرآن. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- تفسير غريب ما في كتاب سيويه. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور محسن سالم العميري، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، ط ١، ١٤١هـ - ١٩٩٣م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة - القاهرة، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصح. لعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت ٣٤٧هـ)، مصور عن مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم: ٤١٠ / ٧٩.
- التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الزهري (ت ٩٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
- التعليقات الوفية بشرح الدرّة الألفية. لأبي بكر جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي (ت ٦٨٥هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة لاله لي بتركيا تحت رقم: ٣٢٨١.
- التعليقة على كتاب سيويه. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي. اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري (ت هـ)، تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل، دار المأمون - دمشق، ١٩٩٩هـ - ١٩٧٩م. منشورات جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- تفسير أسماء الله الحسنى. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية - دمشق ط ٥ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- تقريب المقرب في النحو. لأبي حيان أنير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد حاسم الديلمي، دار الندوة الجديدة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التكملة. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التكملة لكتاب الصلة. لأبي عبد الله محمد بن الأبار القضاعي البنسني (ت ٦٥٨هـ)، نشره عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

- التكملة لوفيات النقلة . لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد العليم الطحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٠ م .
- التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة. للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي ومصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد، ط ١ - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢ م .
- التبيه على أوهام أبي علي في أماليه. لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٣٢هـ)، مطبوع مع الأمالي .
- التبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح. لأبي محمد عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ط ١ - ١٩٨٠ م .
- التبيهات. لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف - القاهرة، ١٩٧٧ م .
- تهذيب إصلاح المنطق. صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- تهذيب الألفاظ = كنز الحفاظ .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٢ - ١٤١٣هـ / ١٩٨٢ - ١٩٩٢ م .
- تهذيب اللغة. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. لحسين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- التوطئة. لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي - القاهرة ١٣٧٣هـ .
- الثقات. للحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بميدان أباد الدكن - الهند ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ثلاثة كتب في الأضداد. للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفتر، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥م .
- الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م .
- جدوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس. لأبي العباس أحمد بن محمد المكتاسي ابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ)، دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط ١٩٧٣م .
- الجرح والتعديل. لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بميدان أباد الدكن - الهند ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م .
- الجرح والتعديل. للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية بميدان أباد الدكن - الهند، ط ١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .
- الجمل في النحو. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **جمهرة الأمثال.** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ)، دار الجليل - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **جمهرة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جمهرة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١ - ١٩٨٧م .
- **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين.** لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي (ت ١١١١هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة - ط ١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **الجيم.** لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت ٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **ابن الحاج النحوي.** لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني، بحاشية الشرح .**
- **حاشية الشيخ ياسين العليمي على شرح التوضيح.** مطبوعة مع شرح التصريح .
- **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط ٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الحجة للقراء السبعة. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الحديث النبوي في الشعر العربي للدكتور محمود فجال، مطبوعات نادي أبها الثقافي.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- الخلل في شرح أبيات الجمل. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية - القاهرة، ط ١، ١٩٧٩م .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٣٥١هـ - ١٩٣٣م .
- الحماسة البصرية. لصدر الدين علي بن الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)، تحقيق: د. مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الحماسة. لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨٩م .
- الحماسة. لأبي عبادة الرليد بن عبيد البحرّي (ت٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٢ - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- حواشي المفصل. لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: حماد محمد الثمالي (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الحيوان. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي - بيروت .
- الخاطريات. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- خزانة الأدب وغاية الأرب. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط ٢، ١٩٩١ م .
- خزانة الأدب وغاية الأرب. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ) القاهرة، يولاق ١٢٩١ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م .
- الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م .
- خطاب الماردي ومنهجه في النحو. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٩، ٨٠) رجب - ذو الحجة ١٤٠٨هـ .
- خَلْقُ الإنسان. لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٥٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت - ١٩٦٥ م .
- الدارس في تاريخ المدارس. لعبد القادر بن محمد النعيمي (ت ٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسيني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكون. لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٦-١٤١١هـ / ١٩٨٦-١٩٩١ م .
- الدر المنتخب في تاريخ حلب. لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن سعد بن محمد المعروف بابن خطيب الناصرية (ت ٨٤٣هـ)، مصور عن نسخة الأحمديية بحلب تحت رقم: ١٢١٤ .
- الدر الألفية في علم العربية. لأبي الحسين يحيى بن عبد المعطي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. ك. ف. زيتر ستين، لبيزج ١٣١٧هـ - ١٩٠٠ م .
- درة الحجال في أسماء الرجال. لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة، المكتبة العتيقة - تونس، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م .
- درة الغواص في أوهام الخواص. لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٥ م .

- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة. تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب - بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. (مطبوع بعنوان المقريري وكتابه درر العقود..)
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بمبدر أباد الدكن - الهند، ط ١، ١٣٥٠هـ، وطبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة بتحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط ٢، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع. للفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الدرر المبثثة في الغرر المثالثة. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان إبراهيم العايد، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي. لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغردي بردي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: فهم محمد شلتوت، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (ت ٧٩٩هـ) تحقيق: د. محمد الأحدي أبو النور، دار التراث - القاهرة، ١٩٧٢.
- ديوان الأبيرد الرياحي = شعراء أمربون.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة - بغداد، ط ٢ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان أعشى بني مازن (الكذاب الحرمازي) = الصبح المنير.
- ديوان أعشى همدان. تحقيق: الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، دار العلم للطباعة والنشر - الرياض، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٧ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨٤م.

- ديوان أوس بن حجر. تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، ط ٣ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام. جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر - القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- ديوان تأبط شراً. جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي - ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان تميم بن أبي بن مقبل العجلاني. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط ١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ديوان توبة بن الحمير. تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٣٧٨هـ - ١٩٦٨م .
- ديوان جرير. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٦م
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر - بيروت - ١٩٧٤م .
- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي. صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .
- ديوان الخرتق بنت بلدر بن هفان. تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب - القاهرة، ١٩٦٩م .
- ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار - عمان، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ديوان أبي دهيل الجمحي. (رواية أبي عمرو الشيباني) تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء - النجف، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ديوان ذي الرمة. بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط ٤ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م . وتحقيق كارليل هنري هيس، مطبعة كميريج - ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .
- ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد اليروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ديوان الراعي النميري. تحقيق: راينهت فايرت، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت، نشر: فرانتس شتاينر بفسبادن، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان أبي زُييد الطائي = شعراء إسلاميون .
- ديوان زيد الخيل الطائي = شعراء إسلاميون .
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري. تحقيق مها فنوت، دمشق . وأيضاً ضمن (ديوان بني بكر في الجاهلية)
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني. تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة، ١٩٧٧م .
- ديوان أبي طالب = غاية المطالب .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشتتمري. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ديوان أبي الطيب المتني = التبيان في شرح الديوان .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- ديوان عبد الله بن رواحة. تحقيق: د. وليد قصاب، دار الرياض - الرياض، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط ١ - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ديوان العجاج. برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت ١٩٧١م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي . تحقيق: محمد جبار المعيد، دار الجمهورية - بغداد، ١٩٧٥م .
- ديوان العرجي برواية ابن جني. تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر - بغداد، ط ١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- ديوان علقمة الفحل. بشرح الأعلام الشتتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي - حلب، ط ١ - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- ديوان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . جمع وترتيب: عبد العزيز كرم، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- ديوان عنزة العبسي. تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان القتال الكلابي. تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة - بيروت، ط ١، ١٩٦٠م .
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، ط ٢ - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت. جمع وتحقيق: د. حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث - القاهرة، بدون .
- ديوان كثير عزة. تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ديوان لييد بن ربيعة = شرح ديوان لييد .
- ديوان ليلى الأخيلىة. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجيليل العطية، دار الجمهورية - بغداد، ط ٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ديوان شعر المتلمس الضبعي. رواية الأثرم وأبي عبيدة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية - القاهرة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ديوان متمم بن نويرة = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
- ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر - القاهرة، ١٩٧٩م .
- ديوان المخبل السعدي = شعراء مقلون .
- ديوان المسيب بن علس = الصبح المنير .

- ديوان المعاني. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٨٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي - دمشق، ط ١ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط ٢ - ١٩٨٥م .
- ديوان أبي النجم العجلي. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي - بالرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان أبي نواس. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الذيل التام على دول الإسلام. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، مكتبة دار العروبة - الكويت، دار ابن العماد - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ذيل الدرر الكامنة. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية - القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- الذيل على العبر في خبر من غير. لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت ٧٠٣هـ)، تحقيق: محمد بن شريفة (السفر الأول)، دار الثقافة - بيروت .
- ربط الشوارد في حل الشواهد. لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذبي الحلبي (ت ٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

- الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب. لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ).
- رسائل الجاحظ. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة. لأحمد بن القاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان - عمان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغةً وخلافاً وأيضاً وهلمَّ جراً. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- رسالة مسهب. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمش الشتمري (ت ٤٧٦هـ) (ضمن نفع الطيب).
- رصف المباني في حروف المعاني. لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعييني الغرناطي (ت ٧٧٩هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم: ٤٤٥٢.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية (لابن هشام). لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة - القاهرة، ط ١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- الروض المعطار في خبر الأقطار. (ت ٧٢٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ٢ - ١٩٨٤م، مكتبة لبنان - بيروت.
- رياض الصالحين. لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، إدارة إحياء التراث الإسلامي - الدوحة ١٩٨٣م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- السبعة في القراءات. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٨ م.
- سجع الحَمَام في حِكَم الإمام. جمع وضبط علي الجندي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد يوسف المحجوب، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٦ م.
- سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- سَرَحُ العيون في شرح رسالة ابن زيدون. لجمال الدين بن نباتة المصري (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- سِفَر السعادة وسفیر الإفادة. لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- سِقْط الزَّئِد. لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التوخحي المعري (ت ٤٤٩هـ)، دار صادر - بيروت ١١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك. لأحمد بن علي المقرئزي (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى زيادة، ود. سعيد عبد الفتاح عاشور، لجنة التأليف والترجمة - القاهرة، ١٩٥٧ - ١٩٧٣ م.
- سنن الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط ٢ - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م.
- سنن أبي داود. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الباز - مكة المكرمة.
- سنن ابن ماجة. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية - بيروت.
- سنن النسائي.
- سهم الأحاظ في وهم الألفاظ. لابن الحنيلي الحلبي (ت ٩٧١هـ)، تحقيق: د. صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

- سيويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً. للدكتور كوركيس عواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- سير أعلام النبلاء. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوظ ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- السيرة النبوية. لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ) تقريباً، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي، دار المعرفة - بيروت .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لعبد الحي بن أحمد بن العماد الخنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوظ، دار ابن كثير - دمشق، ط ١، ١٤٠٦ - ١٤١٢هـ / ١٩٨٦ - ١٩٩٢م
- شرح أبيات إصلاح المنطق. لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدرر المتحدة - دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- شرح أبيات سيويه. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م .
- شرح أبيات مغني اللبيب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م .
- شرح أسماء الله الحسنى. للإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- شرح أشعار الهدليين. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- شرح ألفية ابن مالك للأشمنوني. علي بن محمد بن عيسى (أول القرن العاشر)، ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية .

- شرح ألفية ابن مالك. لقاضي القضاة بهاء الدين عيد الله بن عقيل المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح ألفية ابن مالك للمرادي = توضيح المقاصد .
- شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت .
- شرح ألفية ابن معطر لابن الحباب = الغرة المخفية .
- شرح ألفية ابن معطر. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيبي (ت ٧٧٩هـ) تحقيق حسن عبد الرحمن أحمد السفر الأول (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. والسفران الثاني والثالث (مخطوطان) .
- شرح ألفية ابن معطر للشريشي = التعليقات الرفية .
- شرح ألفية ابن معطر. لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي - الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح ألفية ابن معطر للنيلي = الصفرة الصفية .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب = إيضاح الشعر .
- شرح التسهيل. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . والقسم الثاني من الشرح بتحقيق: علاء الدين حموية (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤٠٦-١٤٠٧هـ .
- شرح التصريف الملوكي. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، ط ٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- شرح التلخيص. للشيخ كمال الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابر تي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع - طرابلس الغرب، ط ١ - ١٩٨٣م .
- شرح الجزولية لعلم الدين اللورقي الأندلسي = الأبحاث الجليلة .

- شرح الجزولية. لأبي الحسن علي بن محمد الخشني الأبيدي (ت ٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة الزاوية الحمزاوية بالمغرب تحت رقم: ٢ / ٢٩ .
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) مصور عن مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا برقم: ١٩٤٨ .
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق: سلوى محمد عرب (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن محمد الكمامي الأندلسي، ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٠ نحو .
- شرح حديث أم زرع. لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلبكي اللغوي (ت ٧٠٩هـ)، (مطبوع بعنوان البعلي اللغوي وكتابه) تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة. بدون .
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي . لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدريخ ديتريشي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- شرح ديوان الحماسة. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- شرح ديوان الحماسة. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري = معجز أحمد .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م .
- شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- شرح شذور الذهب. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح شواهد الإيضاح. لعبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح شواهد شرح الشافية . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
- شرح شواهد الكشف = مشاهد الإنصاف .
- شرح شواهد المغني. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجبلياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- شرح عيون كتاب سيويه. لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت ٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مكتبة حسان - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- شرح الفصول لابن إياز = المحصول .
- شرح الفصول. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل الخُوِّي (ت ٦٩٣هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٩١٨ نحو .
- شرح الفصيح. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم عبد الله الغامدي (رسالة دكتوراة) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٥ - ١٤١٦هـ .
- شرح القوائد التسع المشهورات . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- شرح الكافية للنيلي = التحفة الشافية .
- شرح كافية ابن الحاجب. لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت .
- شرح الكافية الشافية. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه. لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، (قسم الدراسة) تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- والمجلد الأول (رسالة دكتوراه) بتحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبه، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ .
- شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٣٦ / ١٣٧ نحو . والجزءان المطبوعان بتحقيق: د. رمضان عبد التواب وضاحيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٦ - ١٩٩٠م . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي التحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شرح لامية العرب للزمخشري = أعجب العجب .
- شرح اللباب = العباب .
- شرح اللباب في علم الإعراب. لمحمد بن مسعود السيرافي الفالي (ت هـ) تحقيق: محمد المهدي عبد الحفي عمار (رسالة ماجستير) بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ .
- شرح اللمع. لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- شرح اللمع. لابن الدهان = الغرة .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة الأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

- شرح المغني للسيوطي - الفتح القريب .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح المفصل للسخاوي = المفصل في شرح المفصل .
- شرح المفصل. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- شرح المفضليات . لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٠٥هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لایل، مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٢٠م .
- شرح المفضليات. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- شرح المقدمة الجزولية. للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوين (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- شرح المقدمة المحسبة. لأبي طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت، ط ١ - ١٩٧٦م .
- شرح المقرب. لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي (ت ٦٩٨هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم: ٤٩٤٧ .
- شرح المقرب. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، مصور عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٥١١ .
- شرح مقصورة ابن دريد. لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: مهدي عبيد حاسم (طبع بعنوان ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية) مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- شرح نهج البلاغة.
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي. لأبي ريش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- شرح الموطأ للزرقاني (ت ١١٢٢هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، وطبعة مصطفى الباي الحلبي بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط ١، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- شروح سقط الزند. تحقيق: لجنة بإشراف د. طه حسين، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
- شعر الأبيورد الرياحي. (ضمن شعراء أمويون) صنعة د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦هـ)، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطران، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٦٩م.
- شعر الأحوص الأنصاري. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- شعر الأخطل. صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي. صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان - النجف، ط ١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- شعر أبي دؤاد الإيادي، تحقيق: غوستاف غرناوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة د. إحسان عباس، ود. محمد يوسف نجم وآخرين، مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م.
- شعر جيبهاء الأشجعي = شعراء أمويون (القسم الثالث).
- شعر ربيعة بن مقروم الضبي = شعراء إسلاميون.
- شعر زهير بن أبي سلمى. صنعة الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. وصنعة أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.
- شعر زيد الخيل الطائي. تحقيق د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شعر سويد بن أبي كاهل اليشكري = ديوان بني بكر.

- شعر طيب وأخبارها في الجاهلية والإسلام. جمع وتحقيق: وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر - ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي. جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- شعر علباء بن أرقم = ديوان بني بكر في الجاهلية .
- شعر عمر بن لجأ التيمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم - الكويت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شعر عمرو بن أحمز الباهلي. جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي. تحقيق: مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ٢ - ١٩٨٥م .
- شعر الفند الزمّاني = ديوان بين بكر في الجاهلية .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مكتبة الأندلس - بغداد، ١٩٦٩م .
- شعر المثقب العبدلي. تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- شعر المرار بن سعيد الفقعسي = شعراء أمويون (القسم الثاني)
- شعر مضر بن ربيعي الأسدي. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد السابع والثلاثون) الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شعر أبي نخيلة السعدي. جمع وتحقيق عباس توفيق، مجلة المورد (العدد الثالث) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- شعر نصيب بن رباح. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٧م .
- شعراء إسلاميون. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- شعراء أمويون. دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م .

- (الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شعراء مقلون. جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
 - الشعر والشعراء. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٦م .
 - شعر يزيد بن الطثيرة القشيري. جمع وتحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
 - شفاء العليل في شرح التسهيل. لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
 - شواذ القراءات واختلاف المصاحف. لمحمود بن حمزة الكرمانى (ت ٥٠٥هـ)، مصور عن المكتبة الأزهرية برقم: ٢٢٤ قراءات .
 - الشوارد في اللغة. لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
 - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية - بيروت .
 - الصاحبي. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
 - الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشى الآخرين، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت، ط ٢ - ١٩٩٣م .
 - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
 - صحيح البخاري. للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - دمشق، ط ٣ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- صحيح مسلم. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- الصفوة الصافية في شرح الدرّة الألفية. لأبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله الطائي النيلي البغدادي (ت ق ٥٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم: ١٤٣ نحو .
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلماهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم. لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م .
- صلة الخلف بموصول السلف. لمحمد بن سليمان الورداني (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ضرائر الشعر. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط ١، ١٩٨٠ م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة - بيروت .
- طبقات الشافعية الكبرى.
- طبقات الشعراء. لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨١ م .
- طبقات فحول الشعراء. لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- الطبقات الكبرى. لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت .
- طبقات المفسرين. لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
- طبقات النحاة واللغويين. لأبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الظاهرية. والجزء المطبوع بتحقيق: د. محسن غياض، بغداد - ١٩٧٤ م .
- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٤ م .

- طراز الحلة وشفاء الغلة. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيبي الغرناطي (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق: الدكتورة رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية .
- العباب في شرح اللباب. لعبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري المعروف بالنقرة كار (ت ٧٧٦هـ)، مصور عن مكتبة شستريتي برقم: ٤١٤٠ .
- عقد الخلاص في نقد كلام الخواص. لابن الحنبلي الحلبي (ت ٩٧١هـ) (مطبوع بعنوان جهود ابن الحنبلي اللغوية)، تحقيق: نهاد حسوبي صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- العققّة والبررة. لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- عقود الجمان في شعراء هذا الزمان. للمبارك بن أحمد بن الشنار (ت ٦٥٤هـ)، مصور عن مخطوطة أسعد أفندي بزكيا تحت رقم: ٢٣٢٣ .
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (العددان: ٦٧، ٦٨) عام ١٤٠٥هـ . وتحقيق: أحمد تمام، وسمير حليبي، دار الباز - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٧هـ .
- أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو. (رسالة ماجستير) بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى مقدمة من محسن سالم العميري، ١٣٩٩هـ .
- العوامل المائة النحوية في أصول العربية. لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: د. البدر اوي زهران، دار المعارف - القاهرة، ط ١، ١٩٨٣م .
- عيسى بن عمر الثقفي. نحوه من خلال قراءاته. لصباح عباس السالم، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- العين. لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- عيون الأخبار. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م .

- العيون الغامزة على خبايا الرامزة. لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني - القاهرة .
- غاية الأمل في شرح الجمل. لعبد العزيز بن إبراهيم بن بزيمة (ت٦٦٣هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة كوبرلي بتركيا برقم: ١٤٨٤ .
- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب. جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر - ١٩٥٠ - ١٩٥١ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء. لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل. لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانى (ت بعد ٥٣١هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- الغرة في شرح اللمع. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ)، مصور عن مكتبة كلج علي باشا بتركيا تحت رقم: ٩٤٩ .
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية. لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ) مصور عن مخطوطة أحمد الثالث بتركيا برقم: ٧٦٩ .
- الغرر المثلثة والدرر الميشة. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .
- غريب الحديث. لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- غريب الحديث. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطايي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- غريب الحديث. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

- الغريب المصنف. لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط ١ - ١٩٨٩ م.
- الفائق في غريب الحديث. لجار الله محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البحاري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ط ٢.
- الفاخر. لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن باز.
- الفتح القريب على مغني اللبيب. لجلال الدين عبيد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، (رسالة دكتوراه)، بجامعة الأزهر فرع أسبوط، مقدمة من صابر حامد عبد الكريم، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيويه. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة - دمشق، ١٤١٠هـ - ١٩٨١ م.
- الفردوس بمأثور الخطاب. لأبي شجاع شيرويه بن مردويه الديلمي (ت ٥٠٩هـ) تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- الفَسْر في شرح شعر أبي الطيب المتبي. للعلامة أبي الفتح بن حني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. صفاء خلوصي، بغداد.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- الفصول الخمسون. لأبي يحيى بن عبد المعطي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م.
- الفصيح. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مذكور، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٤ م.

- فهارس الأصول في النحو. للدكتور يحيى بشير مصري، دار البخاري للنشر والتوزيع - بريدة، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- فهارس تهذيب اللغة . صنعة الأستاذ عبد السلام هارون، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- فهارس معاني القرآن للفراء. إعداد الدكتورة فائزة عمر علي المؤيد، مطابع الرضا - الدمام، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- الفهرست. لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت ٣٨٠هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب. لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- فوات الوفيات والذيل عليها. لمحمد بن شاهر الكتي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت ١٩٧٤م .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير. لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٩٣١هـ)، دار إحياء السنة النبوية - القاهرة، ط ١، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي. لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار البيان العربي - جدة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- القاموس المحيط. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الجيل - بيروت .
- القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية. لمحمد بن طولون الصالح (ت ٩٥٣هـ) تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ك ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .
- قواعد المطارحة. للحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة ولي الدين أفندي بتر كيا برقم: ٣٠٢ .

- القوافي. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي - دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- القوافي. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد - بيروت، ط ١ ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .
- الكافي في العروض والقوافي. ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني - القاهرة .
- الكافية في النحو. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار الرفاء - جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- الكامل في التاريخ. لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ط ١ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٩م .
- الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الكتاب. لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت .
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- كشف المشكل في النحو. لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة الإرشاد ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الكشف عن صاحب البسيط في النحو. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٧، ٧٨) محرم - جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ .

- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها. لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي بعناية لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت ٩٧٥هـ)، ضبطه وصححه بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- كنوز الذهب في تاريخ حلب. لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن سبط ابن العجمي (ت ٨٨٤هـ)، مصور عن المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٨٣٧ .
- ابن كيسان النحوي. لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام - القاهرة، ط ١ - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- اللآلي في شرح أمالي القاضي. لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- اللامات . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الإسفرائيني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي - الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العسكري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدمبي، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. ومصورة النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية .
- لسان العرب. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت .
- لسان الميزان. لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

- اللمع في العربية. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- لمعة في الكلام على لفظة (أمين) المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية. لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الحشاش (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول - ١٤٠٩هـ .
- ليس في كلام العرب. للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم. لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ما بنته العرب على فعال. لرضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصّغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- مالك و متمم ابنا نويرة. دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة. لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة - الكويت، ١٩٨٢م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- مجاز القرآن. لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨م .

- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٥، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- مجمع الأمثال. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، منشورات مؤسسة المعارف - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- مجمل اللغة. لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث. لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني الأصفهاني (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ تقريباً)، المطبعة العامرية الشرفية - القاهرة ١٣٢٦هـ .
- المخبر. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: د. إيلزة ليختن شتير، جمعية دائرة المعارف العثمانية بميدان أباد الدكن - الهند .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- التحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم - الدوحة، ١٣٩٨ - ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ - ١٩٨٩م .
- المحصول في شرح الفصول. لأبي محمد جمال الدين الحسين بن إيباز (ت ٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شهيد علي باشا بتركيا تحت رقم: ٢٥١٤ .
- المحكم والمخيط الأعظم. لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٧٧ - ١٩٥٨م .

- المحيط المجموع في الأصول والفروع. لابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠هـ) (الجزء الثاني) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى من إعداد الطالب مؤمن صبري غنم، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- مختصر تاريخ دمشق. لابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، ومحمد مطيع الحافظ، ط ١ - دار الفكر - دمشق .
- مختصر شواذ القراءات. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجستراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية .
- المخصص. لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت،
- المذكر والمؤنث. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٨٧م .
- مراتب النحويين. لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: علي محمد البحاري، بيروت - دار المعرفة، ط ١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- المرتجل في شرح جمل الجرجاني. لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب - بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد حاد المولى وصاحبه، دار الفكر - بيروت .
- المسائل البصريات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المسائل الحلييات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداري، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- المسائل الشيرازيات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة راغب باشا بتركيا تحت رقم: ١٣٧٩ .
- المسائل العشر المتعبات إلى الحشر. لأبي نزار الحسن بن صافي ملك النحاة (ت ٥٦٨هـ) (ضمن سفر السعادة) و(الأشياء والنظائر) .
- المسائل العضديات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م
- المسائل المثورة. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- المستقصى في أمثال العرب. لجار محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- المستوفى في النحو. كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان (ت هـ) تحقيق: د. محمد بدوي محتون، دار الثقافة العربية - القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- مشاهد الإنصاف في شواهد الكشاف. لمحمد بن عليان المرزوقي (ت ١٣٥٥هـ)، مطبوع بآخر الكشاف .
- مشكل إعراب القرآن. لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مركز البحث العلمي - بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- المعارف. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٨١ م.
- معاني الحروف. المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق أستاذنا د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م.
- معاني القرآن. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد القراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وأستاذنا د. عبد الفتاح شليبي، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- معاني القرآن الكريم. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شليبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: كرنكو، وعبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، ١٣٦٧هـ - ١١٩٤٧ م.
- معجز أحمد. لأبي العلاء أحمد بن سليمان أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف - القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- معجم الأمثال العربية القديمة للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- معجم البلاغة العربية. للدكتور بدوي طبانة، دار المنارة بجدة، ودار الرفاعي بالرياض، ط ٣ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

- معجم البلدان. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- معجم الشعراء . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- معجم شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- معجم الشيوخ (المعجم الكبير). لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معجم القراءات القرآنية. إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوه - إيران، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية) لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث - بيروت .
- المعجم المختص بالمحدثين. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية. للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. لأبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- المعرب من الكلام الأعجمي. لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د.ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- المعمرون والوصايا. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٦١م .
- المغرب في حلى المغرب. لعلي بن موسى بن محمد (ت ٧٨٥هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٧٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط ٥ - ١٩٧٩م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. لأحمد بن مصطفى طاش كيري زادة (ت ٩٦٨هـ)، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة ١٩٦٨م، وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .
- مفردات ألفاظ القرآن. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم - دمشق، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- المفصل في علم العربية. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د. محمد عز الدين السعدي، دار إحياء العلوم - بيروت ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- الفضل في شرح المفصل. لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، مصور عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم: ٢١٥٨ .
- الفضليات. اختيار الفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٧ - ١٩٨٣م .

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تصحيح: عبد الله محمد الصديق، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) [السفر الثالث] تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. ومصورة مخطوطة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٦.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. لبدر الدين عمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط ١، دار صادر - بيروت.
- مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- المقتصد في شرح الإيضاح. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- المقتضب. لأبي العباس محمد بن يزيد المررد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو. لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الروهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المقرب. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٦م.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت ٨٨٤هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- المقصور والممدود. لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- المقصور والممدود. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية. لعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الأندلسي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الممتع في التصريف. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قبارة، دار المعرفة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- منال الطالب في شرح طوال الغرائب. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٩٨٣م .
- من آراء الزجاج النحوية. لأستاذنا الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية - القاهرة، ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- من اسمه عمرو من الشعراء. لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- المنتخب في غريب كلام العرب. لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- المنصف شرح تصريف المازني. عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- من نسب إلى أمه من الشعراء. لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جليزر - أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م .
- النهل الصافي والمستوفي بعد الوافي. لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد أمين، ونيل محمد عبد العزيز، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٨٤-١٩٩٠م .

- الموشح. لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: علي محمد البحاري، دار الفكر العربي - القاهرة . بدون .
- الموطأ. للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البحاري، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- النبات. لأبي حنيفة أحمد بن دارد الدينوري (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهار دلفين - فرانز شتاينر بفيسابادن ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- النبات. لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبّي - القاهرة، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل. لمحمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة - بنغازي .
- نتائج الفكر. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض - الرياض .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية - القاهرة .
- النحاة والحديث النبوي. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، وزارة الثقافة والشباب، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- النخل. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرسالة - بيروت ١٩٨٥م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء، ط ٣ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- نسب قريش. لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت ٢٣٦هـ)، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٢م .

- النشر في القراءات العشر. للحافظ ابي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت .
- نظام الغريب في اللغة. لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربيعي (ت ٤٨٠هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب. للشيخ احمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- نكت الهميان في نكت العميان. لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية - القاهرة، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م
- النكت في تفسير كتاب سيويه. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمش الشتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- النهاية في شرح الكفاية. للإمام شمس الدين أبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المرصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، مصور عن مخطوطة جامعة برنستون برقم: ١٦٥ ب .
- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر - بيروت .
- نهج البلاغة. للشريف الرضي محمد بن الحسين (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- نوادر المخطوطات. تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط ٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- النوادر في اللغة. لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط ١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون. لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الوافي بالوفيات. لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية - فرانز شتاينر فيسبادن، ط ٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- الوحشيات. لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف - القاهرة، ط ٣ - ١٩٨٧م .
- الوحوش. لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أيمن محمد علي ميدان، منشورات النادي الأدبي - جدة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- الوساطة بين المتبني وخصومه. للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البحاري، مطبعة عيسى الباهي الحلبي - القاهرة، ط ٤ - ١٤٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر. لابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٧٦هـ)، (ضمن الأشباه والنظائر) .
- الوفيات. لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ولاية مصر. لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (ت بعد ٣٥٥هـ)، تحقيق: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٨م .
- يوم وليلة في اللغة والغريب. لأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد جبار المعيد، (مجلة معهد المخطوطات العربية) مجلد (٤٢ - جزء ٢) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- يونس البصري حياته وآثاره ومذهبه. لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف - القاهرة - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

١٢ - فهرس الموضوعات

(١) قسم الدراسة

٣	المقدمة
٩	الفصل الأول (حياة الرعيني)
١٠	المبحث الأول: نسبه وسيرته العلمية
١٥	المبحث الثاني: علمه وخلقه والثناء عليه
١٧	المبحث الثالث: شيوخه
٢٥	المبحث الرابع: تلاميذه
٢٩	المبحث الخامس: آثاره
٣٢	الفصل الثاني: (السفر السابع تحليل ودراسة)
٣٣	المبحث الأول: المادة والمنهج
٥٦	المبحث الثاني: مصادره
٦٧	المبحث الثالث: شواهد
٧٥	المبحث الرابع: موازنة بينه وبين ما يقابله من شرح ابن النحوية
٨٦	المبحث الخامس: ما أخذ في هذا السفر
١٠٣	الفصل الثالث: (الرعيني في السفر السابع من شرح الدرّة الألفية)
١٠٤	المبحث الأول: موقفه من العلماء
١٣٠	المبحث الثاني: مذهبه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف
١٣٤	المبحث الثالث: اختياراته
١٥٢	المبحث الرابع: أثره في الخالفين بعده

(٢) قسم التحقيق:

١٥٨	تحقيق: نسبة الكتاب
١٥٩	تجزئته
١٥٩	وصف النسخة الخطية
١٦١	عملي في التحقيق:
١٦٢	نماذج مصورة من المخطوط

السفر السابع من شرح الدرّة الألفية

باب نعم وبئس:

- ١ المسألة الأولى: في حقيقتيها معنىً ولفظاً
- ٣ الكلام عليهما لفظاً (اختلف النحويون فيهما على طريقتين)
- ٣ الطريقة الأولى
- ٤ أدلة البصريين
- ٦ أدلة الكوفيين
- ١١ الطريقة الثانية
- ١٣ الكلام على أشياء تتعلق بنعم ولغاتهما
- ١٩ الإتياع في (فعل) وفي (فعل)
- ٢٠ عدم تصرف نعم وبئس
- ٢١ المسألة الثانية: في فاعل نعم وبئس
- ٢٩ الكلام على (نعم زيد رجلاً)
- ٣٣ تنبيه: مجيء فاعل (بئس) اسم إشارة
- ٣٩ الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر والتمييز
- ٤٣ ترابع الفاعل الظاهر
- ٤٦ الفصل بين نعم وبئس وفاعلها الظاهر
- ٤٨ تأنيث نعم وبئس لتأنيث الفاعل الظاهر
- ٥٠ الكلام على الفاعل إن كان مضمراً
- ٥٣ ترابعه
- ٥٤ إذا كان هذا الضمير مؤنثاً فهل تلحق فعله علامة التأنيث؟
- ٥٥ في تثنية هذا الضمير وجمعه
- ٥٦ في عودة هذا الضمير
- ٥٧ المسألة الثالثة: في لحاق (ما) لنعم وبئس
- ٥٧ إذا وقع بعدهما اسم
- ٥٨ إذا وقع بعدهما فعل
- ٦٠ المسألة الرابعة: في المنصوب بعدهما
- ٦١ شروطه

٦٢	حذفه
٦٤	إعرابه
٦٥	المسألة الخامسة: في المخصوص بالمدح والذم في هذا الباب
٦٧	إذا كان متقدماً على نعم وبنس إذا كان متأخراً عنهما فله أحكام:
٧٠	في إعرابه
٧٣	في دخول النواسخ عليه
٧٤	في حذفه
٧٦	فَعَلَ يَجْرِي بِجَرَى نَعَمْ وَبِئْسَ
٧٧	سَاءَ وَكَبُرَ
٧٨	عودة إلى ألفاظ الألفية

باب حبذا:

٨٢	المسألة الأولى: في الكلام على حقيقة حبذا إفراداً وتركيباً
٨٢	الإفراد
٨٥	التركيب
٩٠	إعراب حبذا
٩٤	حذف (ذا) منها
٩٦	المسألة الثانية: في المرفوع بعد حبذا
٩٦	إعرابه
٩٩	في حذفه
٩٩	تقدم المخصوص على حبذا
١٠١	المسألة الثالثة: في المنصوب بعد حبذا
١٠١	الكلام على تقدمه على حبذا وتأخره عنها
١٠٢	شروطه
١٠٣	حذفه
١٠٣	إعرابه
١٠٥	العامل فيه
١٠٥	عودة إلى ألفاظ الألفية

باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

- ١١٢ اسم الفاعل
- ١١٢ المسألة الأولى: في حده، وتسميته، واشتقاقه
- ١١٦ المسألة الثانية: في صيغته
- ١١٩ كسر ضم ميم اسم الفاعل إتباعاً لكسر ما قبل الآخر
- ١١٩ قد يستغنى باسم الفاعل من فعل عن اسم الفاعل من فعل آخر
- المسألة الثالثة: في حقيقة الشبه بين اسم الفاعل والفعل الموجب للعمل، وما بينهما من الفرق بعد العمل
- ١٢٣
- ١٢٥ المسألة الرابعة: في شروط عمل اسم الفاعل:
- ١٢٥ الشرط الأول: أن يراد به الحال أو الاستقبال
- إذا سلب اسم الفاعل الدلالة على الزمان ذهب به مذهب الأسماء الجامدة
- ١٣٠
- ١٣٠ اتفاق اسم الفاعل بمعنى الماضي وبمعنى المستقبل واختلافهما
- ١٣١ الخلاف في عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي بالنظر إلى رفع الفاعل
- ١٣٢ الخلاف في المنصوب بعد اسم الفاعل المراد به الماضي
- ١٣٧ الشرط الثاني: أن لا يصغر
- ١٣٩ الشرط الثالث: أن لا يوصف
- ١٤٢ الشرط الرابع: اعتماده على ما قبله
- ١٤٨ زاد بعض البصريين شرطاً خامساً
- ١٤٩ زاد البغداديون شرطاً سادساً
- ١٥٠ المسألة الخامسة: في اسم الفاعل المحلى بالألف واللام
- ١٥٥ المسألة السادسة: في إضافة اسم الفاعل
- ١٥٩ المسألة السابعة: في معمول اسم الفاعل وما يجوز فيه من النصب والجر
- ١٧٢ المسألة الثامنة: في تقديم معمول اسم الفاعل عليه
- ١٧٥ المسألة التاسعة: في تابع معمول اسم الفاعل
- ١٨٢ المسألة العاشرة: اسم المفعول:
- ١٨٢ حده وصيغته
- ١٨٥ ما ينرب عنه

- ١٨٧ قد يأتي اسم الفاعل واسم المفعول على صيغة واحدة ..
١٨٨ عودة إلى ألفاظ الألفية

أمثلة المبالغة:

- ١٩٣ المسألة الأولى: في حدها وعددها:
١٩٧ المسألة الثانية: في خلاف الكوفيين والبصريين فيها
١٩٩ المسألة الثالثة: في اختلاف البصريين في إعمال جميع الأمثلة الخمسة
٢١٢ المسألة الرابعة: في أحكام تتعلق بها
٢١٢ تنبيه أمثلة المبالغة وجمعها يعمل عمل مفردا
٢١٤ إعمالها بمعنى الماضي
٢١٦ ما ذكره ابن طلحة في تفاوت هذه الأمثلة في المبالغة
٢١٧ أصل بنائها من الفعل الثلاثي
٢١٨ توقفها على السماع
٢٢٠ عودة إلى ألفاظ الألفية

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

- ٢٢٣ المسألة الأولى: في حدها
تنبيهات:
٢٢٩ ١ - الجامد إذا أشرب معنى المشتق عمل عمل اسم الفاعل
٢٣١ ٢ - قول الزمخشري بأن هذه الصفة غير جارية على المضارع مطلقاً
٣ - أن هذا الباب مختص بالصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين
٢٣٣ دون الأفعال
٢٣٨ ٤ - يجوز أن يلحظ في اسم الفاعل ثبوت معناه فيعمل عمل الصفة المشبهة
٢٤٢ المسألة الثانية: في الجامع بين الصفة واسم الفاعل، والفارق بينهما
٢٤٥ المسألة الثالثة: في زمان الصفة المشبهة
٢٥٠ المسألة الرابعة: في إجراء هذه الصفة على العموم والخصوص
٢٥٥ المسألة الخامسة: ١ - في عدد انواع معمول الصفة المشبهة
٢٦٠ ٢ - في إعرابها

تنبيهات:

- ٢٧٩ ١ - الصفة إذا نصبت أو جرت كانت مشبهة باسم الفاعل اتفاقاً

- ٢٨٠ - ٢ - اختلفوا في الجر في هذا الباب على ثلاثة أقوال
- ٢٨٣ - ٣ - الجر في باب الصفة أكثر من النصب
- ٢٨٤ - ٤ - يجوز أن يتبع معمول الصفة بجميع التوابع إلا النعت
- ٢٨٥ المسألة السادسة: في مطابقة الصفة للموصوف
- المسألة السابعة: في تصوير مسائل هذا الباب ومعرفة الممتنع منها، والمختلف فيه، والجائز
- ٢٩٠
- ٢٩٣ تنبيه: إذا كان الضمير في المعمول فلا يكون إلا بارزاً
- ٢٩٥ عود إلى ألفاظ الألفية

باب أفعال التفضيل:

- ٢٩٩ المسألة الأولى: في حده وتسميته وصيغته
- ٣٠٣ المسألة الثانية: في شروطه
- المسألة الثالثة: في تجريد أفعال التفضيل عن معنى المفاضلة، وفي جوازه
- ٣١٣ على معنى وامتناعه على آخر
- ٣١٤ أحكامه إن جرد من معنى المفاضلة
- ٣١٩ المسألة الرابعة: في أقسامه
- ٣٢٧ الكلام على المحلى بالألف واللام
- ٣٢٨ الكلام على المضاف
- ٣٣٦ تنبيهات على ما سبق
- ٣٣٨ الكلام على المجرد من الألف واللام والإضافة:
- ٣٣٨ الإتيان فيه بـ (من)
- ٣٤٢ لزومه الإفراد والتذكير
- ٣٤٦ حذف (من)
- ٣٤٨ حقيقة (من)
- ٣٥٢ المسألة الخامسة: في إعمال أفعال التفضيل:
- إذا كان المعمول منصوباً:
- ٣٥٣ ١ - مفعولاً به
- ٣٥٥ ٢ - مصدرأ
- ٣٥٥ ٣ - تمييزاً أو حالاً

- ٢٥٥ ٤ - إذا كان جاراً ومجروراً
إذا كان المعمول مرفوعاً:
- ٢٥٧ ١ - مضمراً
- ٢٥٧ ٢ - ظاهراً (شروطه)
- ٢٦١ إعراب مسألة الكحل
- ٢٦٦ المسألة السادسة: في آيات لها تعلق بأفعال التفضيل
- ٢٦٦ ١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾
- ٢٦٨ ٢ - قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾
- ٢٧٠ ٣ - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾
- ٢٧٠ ٤ - قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾
- ٢٧١ ٥ - قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾
- ٢٧٢ ٦ - قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾
- ٢٧٢ ٧ - قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾
- ٢٧٣ ٨ - قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾
- ٢٧٤ تفسير ألفاظ الألفية

باب عمل المصدر:

أقسامه:

القسم الأول: لا يعمل اتفاقاً وهو ما لا يقدر بحرف مصدري، ولا هو

- ٢٧٧ بدل من لفظ الفعل
- ٢٧٩ القسم الثاني: ما كان بدلاً من لفظ الفعل
- ٢٨٦ القسم الثالث: الذي يقدر مع الفعل بحرف مصدري وفيه مسائل:
- ٢٨٦ المسألة الأولى: في شروطه
- المسألة الثانية: في تقديره مع الفعل بحرف مصدري، وفي الفرق بينه وبين اسم الفاعل، وفي حقيقة زمانه، وسبب عمله
- ٢٩٧ المسألة الثالثة: في حال المصدر مع معموله:
- ٤٠٠ ١ - أن لا يذكر معه معمول أصلاً
- ٤٠١ ٢ - أن يذكر معه معمول فإما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً
- ٤٠٧ ٣ - في اجتماع فاعل المصدر ومفعوله

- ٤١٠ - ٤ - في إتباع المعمول
- ٤١٧ - ٥ - معمول المصدر لا يتقدم عليه
- ٤١٩ - ٦ - لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي
- ٤٢١ المسألة الرابعة: في أقسامه:
- ٣١٢ ١ - المضاف
- ٤٢٢ ٢ - المنون
- ٤٢٦ ٣ - ما فيه الألف واللام
- ٤٣٠ المسألة الخامسة: في إعماله
- ٤٣٧ المسألة السادسة: في آيات لها تعلق بالمصدر:
- ٤٣٧ ١ - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ٤٣٨ ٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرَبِّنَا الكَوَاكِبِ﴾
- ٣ - قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾
- ٤٤٠ ٤ - قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾
- ٤٤٣ عودة إلى ألفاظ الألفية

باب عمل اسم الفعل:

- ٤٤٦ المسألة الأولى: في حده، وفي حقيقة تسمية الفعل، وفي سببها
- ٤٥٠ المسألة الثانية: في حقيقة أسماء الأفعال، وأحكامها
- ٤٥٠ حقيقتها
- ٤٥٢ أحكامها
- ٤٦٧ المسألة الثالثة: في الكلام على ما ذكره النحويون منها:
- ١ - البسيط منها، وهو قسمان:
- ٤٦٧ - مختلف في قياسه
- ٤٧٤ - مسموع (وهو ثنائي وثلاثي وزائد)
- ٤٧٤ الثنائي:
- ٤٧٤ مه
- ٤٧٥ صه
- ٤٧٥ ها

٤٧٨	وي
٤٧٩	وا
٤٧٩	بخ
٤٨٠	قد
٤٨١	قط
٤٨١	دع
٤٨١	لعا
٤٨٣	الثلاثي:
٤٨٣	تيد
٤٨٤	هيت
٤٨٦	بله
٤٨٧	إيهأ
٤٨٧	إيه
٤٨٨	ويهأ
٤٨٩	بس
٤٨٩	واها
٤٨٩	أخ وكخ
٤٩٠	هاء
٤٩٠	يجل
٤٩١	ليا
٤٩١	هاه
٤٩١	أيت
٤٩٢	لب
٤٩٢	حسب
٤٩٢	أف
٤٩٥	الزائد على الثلاثي
٤٩٥	رويد
٥٠٠	أوه
٥٠٢	أمين

٥٠٣	مهم
٥٠٣	همهام
٥٠٤	أولى
٥٠٤	فداء
٥٠٦	النجاء
٥٠٦	هيهات
٥٠٧	دهدُرَّين
٥٠٧	سرعان
٥٠٧	وشكان
٥٠٨	شتان
٥٠٨	بطآن
٥٠٨	٢ - المركب منها، وهو قسمان:
٥٠٨	- مركب من غير الظرف والجار والمجرور:
٥٠٩	هلمَّ (الحجازية)
٥١٤	(التميمية)
٥١٥	حيَّهل
٥٢٠	عودة إلى ألفاظ الألفية
٥٢٥	- مركب من الظرف أو الجار والمجرور (وفيه مسائل):
٥٢٥	المسألة الأولى: في المسموع منها
٥٢٦	مكانك
٥٢٦	عندك
٥٢٦	لديك
٥٢٦	دونك
٥٢٨	وراءك
٥٢٨	أمامك
٥٢٨	إليك
٥٢٩	إليَّ
٥٢٩	عليك

- ٥٣٠ عليه
 ٥٣٠ عليّ
 ٥٣٠ بعدك
 ٥٣٠ كذاك
 ٥٣١ كما أنت
 ٥٣١ بين
 ٥٣١ معنى هذه الأسماء
 ٥٣٢ المسألة الثانية: في أحكامها بعد التسمية
 ٥٣٤ الكلام على باب الإغراء
 ٥٣٨ الفرق بين الإغراء والتحذير
 الكلام على الأصوات:
 ٥٤٠ المسألة الأولى: فيما ذكره النحويون من ألفاظها
 ٥٤٠ ١ - ما جاء لزر جر ما لا يعقل
 ٥٤٥ ٢ - ما جاء لدعاء ما لا يعقل
 ٥٤٦ ٣ - حكاية أصوات الحيوان واصطكاك الأجرام
 ٥٤٩ المسألة الثانية: في أحكامها
 ٥٥١ عودة إلى ألفاظ الألفية

باب النداء:

- ٥٥٧ المسألة الأولى: في حقيقة النداء والمنادى
 ٥٦٠ المسألة الثانية: في حروفه، وهل النداء خبر أو إنشاء؟
 ٥٦٠ حروف النداء
 ٥٦٠ اختلافهم في كونها حروفاً أو أسماء
 ٥٦١ (يا)
 ٥٦٤ (أيا)
 ٥٦٥ (أي)
 ٥٦٦ (الهمزة)
 ٥٦٧ (هيا)
 ٥٦٧ (آ)

- ٥٦٨ (آي)
- ٥٦٨ (وا)
- ٥٦٩ كون النداء خبيراً أو إنشاء
- ٥٦٩ المسألة الثالثة: في العامل في المنادى
- ٥٧٤ بجيء الحال من المنادى
- ٥٧٥ عودة إلى ألفاظ الألفية
- الكلام على أقسام المنادى:
- ٥٧٨ ١ - إذا كان مضمراً
- ٢ - إذا كان ظاهراً:
- ٥٨١ إما أن يكون موصولاً
- ٥٨١ أو اسم إشارة
- ٥٨٢ أو آياً
- ٥٨٦ أو منقوصاً
- أو مكنياً به
- الكلام على المنادى إذا كان مفرداً معرفة:
- ٥٨٧ حقيقته
- ٥٨٧ حكمه بعد النداء
- ٥٨٨ نداء (اثنا عشر)
- ٥٨٩ علة بناء ما بيني بعد النداء
- ٥٩١ هل يسلب العلم التعريف بالعلمية بعد النداء أو لا؟
- ٥٩٢ الكلام على تعريف النكرة المقصودة بالنداء
- الكلام على المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة:
- ٥٩٦ ١ - إذا كانت غير موصوفة
- ٦٠٢ ٢ - إذا كانت موصوفة
- الكلام على المنادى المضاف:
- ٦٠٢ ١ - إذا كان مكرراً
- ٦٠٤ إعرابه
- ٦٠٧ ٢ - إذا كان غير مكرر

- ٦٠٩ الكلام على المنادى الشبيه بالمضاف
- ٦١١ عودة إلى ألفاظ الألفية
- مسألة في الكلام على حذف حرف النداء:
- ٦١٥ ١ - مالا يجوز فيه ذلك
- ٦١٨ ٢ - ما يقل فيه
- ٦٢٤ ٣ - ما يجوز فيه
- ٦٢٥ حذف المنادى
- ٦٢٧ عودة إلى ألفاظ الألفية
- ٦٣٠ نداء ما فيه الألف واللام
- ٦٣٤ الميم اللاحقة للفظ الجلالة
- ٦٣٦ عودة إلى ألفاظ الألفية
- ٦٤٠ الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم:
- ٦٤٠ ١ - إذا تقدمه مضاف غير ابن وابنة
- ٦٤٠ ٢ - إذا تقدمه ابن أو ابنة وكان المضاف إلى ياء المتكلم أما أو عمأ
- إذا لم يتقدمه مضاف:
- ٦٤٣ ١ - وكان مقصوراً
- ٦٤٤ ٢ - أو كان منقوصاً
- ٣ - أو كان صحيحاً:
- ٦٤٥ - إن كان غير أب وأم وكانت إضافته محضة
- ٦٤٨ - أو كان أباً أو أمأ
- ٦٥٠ عودة إلى لفظ الألفية
- ٦٥٢ الكلام على تابع المنادى:
- ٦٥٢ إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة
- ٦٥٣ إذا كان مضافاً
- ٦٥٤ إذا كان شبيهاً بالمضاف
- ٦٥٥ إذا كان (اللهم)
- ٦٥٥ إذا كان (أيأ)
- ٦٦٢ إذا كان اسم إشارة

- ٦٦٤ إذا كان المنادى مبنياً على الضم
- ٦٦٤ نعتة بابن أو ابنة
- ٦٦٩ نعتة بغيرهما
- تنبيهان:
- ٦٦٨ ١ - إذا كان المنادى علماً مقصوراً فهل يقدر فتحه إتباعاً أو لا؟
- ٦٦٨ ٢ - من التحويين من أجرى مُجرى العلم المنادى الموصوف بابن ما ليس يعلم
- ٦٧٧ تنبيه: في مجيء الصفة بعد الصفة
- ٦٧٨ إذا كان تابع المنادى المضموم عطف نسق
- ٦٨٣ تنبيه: في مجيء المعطوف بعد صفة المنادى المضموم
- ٦٨٣ حكم تابع المنادى المضموم إذا كان بدلاً
- ٦٨٤ حكم تابع المنادى المضموم إذا كان عطف بيان
- ٦٨٦ حكم تابع المنادى المضموم إذا كان تأكيداً
- ٦٨٧ تنبيه: في مجيء الضمير مع تابع المنادى
- ٦٨٨ عودة إلى ألفاظ الألفية

باب الندبة:

- ٦٩٣ المسألة الأولى: في حقيقة الندبة والندوب
- ٦٩٥ فائدتها
- ٦٩٦ شروطها
- ٧٠٠ المسألة الثانية: في أحكام الندوب
- ٧٠٠ جريان أحكام المنادى عليه
- ٧٠٠ حروفه
- ٧٠٥ ما يلي ألف الندبة
- ٧١٠ عودة إلى ألفاظ الألفية

باب الاستغاثة:

- ٧١٢ حقيقة الاستغاثة، والمستغاث به، والمستغاث من أجله
- ٧١٣ أوجه الخلاف بين المنادى والمستغاث به
- ٧١٥ جر المستغاث به

- ٧١٧ اختلافهم في اللام الجارة هل هي زائدة أو لا؟
- ٧١٨ اختلافهم في متعلقها
- ٧١٨ اختلافهم في كونها حرفاً مستقلاً أو مقتطعاً من (آل)
- ٧٢٠ جر المستغاث من أجله
- ٧٢٠ اختلافهم في متعلق حرف الجر الداخل عليه
- ٧٢٣ الكلام على المستغاث به والمستغاث من أجله
- ٧٢٤ قد يكون المستغاث به نفس المستغاث من أجله
- ٧٢٥ قد يأتي التعجب على صورة الاستغاثة
- ٧٢٦ عودة إلى ألفاظ الألفية

فهرس القهارس

- ٧٣٢ - فهرس الآيات القرآنية
- ٧٤٤ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار
- ٧٤٦ - فهرس أمثال وأقوال العرب
- ٧٥٢ - فهرس الأشعار
- ٧٦٩ - فهرس الأرجاز
- ٧٧٣ - فهرس أمثلة وأساليب النحاة
- ٧٧٨ - فهرس الأعلام
- ٧٩٢ - فهرس الطوائف والقبائل والجماعات
- ٧٩٤ - فهرس الأماكن والبلدان
- ٧٩٥ - فهرس الكتب الواردة في المتن
- ٧٩٧ - فهرس المصادر والمراجع
- ٨٤٩ - فهرس الموضوعات
- ٨٦٤ - فهرس الفهارس